

مجموع
البيوع الموع

في شرح جمع الجوامع

تأليف
الامام و جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
الترغيب سنة ٩١١ هـ

تقيق
أحمد شمس الدين

مراجعة التأليف

مستوفى
مؤيد الدين بن محمد

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

مَمْنَعُ الْجَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ

تأليف
الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق
أحمد شمس الدين

الجزء الثاني

منشورات
مجمع إحياء التراث
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تفهيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات مبنوية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©

All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، نهاية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٢٣ (١ ٩٦١ ٠٠)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohatory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في الفضلات

- المفعول به
- التحذير
- الإغراء
- الاختصاص
- المنادى
- المندوب
- الاستغاثة
- الترخيم
- المفعول المطلق
- المفعول له
- المفعول فيه
- المفعول معه
- المستثنى
- الحال
- التمييز
- نواصب المضارع

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الثاني

في الفضلات

المفعول به

(ص): الكتاب الثاني في الفضلات.

المفعول به: اختلف في ناصبه: فالبصريّة: عامل الفاعل. وقيل: الفاعل. وقيل: هما. وقيل: كونه مفعولاً. وقيل: ينصب الكلّ تشبيهاً به. وسمع رفعه، ونصب الفاعل، ورفعهما ونصبهما.

وهو الواقع عليه الفعل.

(ش): بدأت من الفضلات بالمفعول به، وقد حدّه صاحب المفصل^(١) وغيره بأنه: ما وقع عليه فعل الفاعل.

والمراد بالوقوع التعلّق ليدخل نحو: أوجدت ضرباً، وأحدثت قتلاً، وما ضربت زيداً.

وقد اختلف في ناصب المفعول به: فالبصريون على أنه عامل الفاعل: الفعل أو شبهه. وقال هشام من الكوفيّين: هو الفاعل. وقال الفراء: هو الفعل والفاعل معاً. وقال خَلَفٌ^(٢): معنى المفعوليّة، أي كونه مفعولاً كما قال في الفاعل: إنّ عامله كونه فاعلاً.

وقولي: وقيل: ينصب الكلّ تشبيهاً به أشرت به إلى ما ذكره أبو حيّان في شرح التسهيل: أنّ انقسام المفعول إلى: مفعول مطلق، ومفعول به، وله، وفيه، ومعه، هو مذهب البصريّين.

(١) هو الزمخشري: وقد تقدم الكلام على كتابه «المفصل»، راجع الفهارس العامة.

(٢) هو خلف بن حيّان الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ هـ.

وأما الكوفيتون: فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنما مشبهة بالمفعول.

وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وقال الشاعر:

٦٤١ - مثلُ القنافلِ هذَّاجون قد بَلَغَتْ نَجْران، أو بَلَغَتْ سوءَ إِيهم هَجْرُ^(١)
والسَّوات هي البالغة. وسمع أيضاً رفعهما قال:

٦٤٢ - كَيْفَ مَن صَادَ عَقَقَانِ وَبُرْمُ^(٢)

ونصبهما قال:

٦٤٣ - قد سألَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا^(٣)

والمبيح لذلك كله فهم المعنى، وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك. ويجب تقديمه إن تضمن شرطاً أو استفهاماً خلافاً للكوفية فيما قصد به استنبات، أو أضيف إليهما، أو نصبه فاصلاً جواب أمّا، أو أمرٌ فيه الفاء، أو كان معمول مفسر الجواب،

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه (ص ١٧٨) وتخليص الشواهد (ص ٢٤٧) والدرر (٥/٣) وشرح شواهد المغني (٩٧٢/٢) ولسان العرب (١٩٥/٥ - نجر). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٣٧/١) وأمالي المرتضى (٤٦٦/١) ورصف المباني (ص ٣٩٠) وشرح الأشموني (١٧٦/١) والمحتسب (١١٨/٢) ومغني اللبيب (٦٩٩/٢). ويروى «هذاجون» مكان «هذاجون». ورواية الأخطل في ديوانه: «على العيارات هذاجون أو حدثت».

(٢) عجز بيت من الخفيف، وصدرة:

إن من صَادَ عَقَقًا لَمْشُومُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/٣) وشرح شواهد المغني (٩٧٦/٢) ومغني اللبيب (٦٩٩/٢).

(٣) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٣٣٣/٢) وجمهرة اللغة (ص ١١٣٩). وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبي أو للدبيري أو لعبد بني عبيس في خزانة الأدب (٤١١/١)، ٤١٥، ٤١٦) والمقاصد النحوية (٨١/٤). وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبيس أو للتدمري أو لعبد بني الحسحاس في الدرر (٦/٣). وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبيس أو للتدمري أو لعبد بني عبيس في شرح شواهد المغني (٩٧٣/٢). ولمساور العبيس في لسان العرب (٣٦٦/١٢ - ضمز). ولعبد بني عبيس في الكتاب (٢٨٧/١). وللديري في شرح أبيات سيبويه (٢٠١/١). ولأبي حنّاء في خزانة الأدب (٢٤٠/١٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٢/٦)، وسر صناعة الإعراب (٤٨٣/٢، ٤٣١/١) وشرح أبيات سيبويه (٢٥٢/١) وشرح الأشموني (٣٩٩/٢) ولسان العرب (١٧٥/٨ - شجع، ٣١٩/١٢ - شجع) ومغني اللبيب (٦٩٩/٢) والمقتضب (٢٨٣/٢) والممتع في التعريف (٢٤١/١) والمنصف (٦٩/٣).

أو كم الخبرية إلا في لُغِيَّة.

وتأخيره إن كان إن أو أن، أو مع فعل تعجبي، وموصول بحرف، أو جازم، لا إن قدم عليه، ولام الابتداء، أو قسم، أو قد، أو سوف، أو قلماً، أو ربّما، ونحو: ما زيدٌ عمرًا إلا يضرب.

قال الزندي^(١): وضرب القوم بعضهم بعضاً، و«قوم»: مفعول الأمر والنهي. ويجوز فيما عدا ذلك.

وإذا قدّم أفاد الاختصاص خلافاً لابن الحاجب ما لم يكن مستحقاً. والمختار أنه غير الحضر، وفاقاً للسبكي^(٢).

(ش): الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل، وقد يقدّم على الفاعل جوازاً ووجوباً كما تقدّم في بابه.

وقد يقدّم على الفعل جوازاً نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]. ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾^(٣) [البقرة: ٨٧].

[أوجه وجوب تقديم المفعول به على الفعل]

وقد يجب تقديمه عليه، وذلك في صور:

أحدها: إذا تضمّن شرطاً نحو: مَنْفَ تَكْرَمُ أَكْرَمُهُ، وأيّهم تضرب أضربه.

ثانيها: إذا أضيف إلى شرط نحو: غُلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْ.

ثالثها: إذا تضمّن استفهاماً نحو: مَنْ رَأَيْتَ؟ وأيّهم لقيت؟ ومتى قدمت وأين أقمت؟ سواء كان في ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستثبات. هذا مذهب البصريين. ووافقهم الكوفيون في الأول، وجوزوا في الثاني ألا يلزم الصدر لما حكوا من قولهم: «ضَرَبَ مَنْ مِنَّا». و«تفعل ماذا»، و«تصنع ماذا» و«إن أين الماء والعشب» جواباً لمن قال: إن في موضع

(١) هو عمر بن عبد المجيد المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وقد تقدّم

(٢) لعله تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ. من تصانيفه الكثيرة. الابتهاج في شرح المنهاج للووي، والدر العظيم في تفسير القرآن العظيم، وغيرهما. وانظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (١٤٦/٦) والدر الكامنة لابن حجر (٦٣/٣) والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٣١٨/١٠) وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٣٤٢).

أو لعله هو بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بن تمام السبكي المتوفى سنة ٧٧٧ هـ. من آثاره: شرح قطعة من مختصر ابن الحاجب. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٦٣) وحسن المحاضرة للسيوطي (٤٤٨/١) والنجوم الزاهرة (١٣٦/١١) وكشف الظنون (ص ٦٢٥).

(٣) في الأصل: «فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ» وما أثبتناه «فَرِيقًا» مع الفاء، هو نصّ الآية

كذا ماءً وعُشْباً. والبصريون حكموا بشذوذ ذلك.

رابعها: إذا أضيف إلى استفهام نحو: غُلَامٌ مَن رَأَيْتَ؟

خامسها: إذا نصبه جواب «أما» نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

سادسها: إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو: زيدا فأضرب.

سابعها: إذا كان معمول «كم» الخبرية نحو: كم غلام ملك، أي كثيراً من الغلمان ملك.

وحكى الأخفش أنه يجوز تأخير الفاعل في لغة رديئة نحو: ملكت كم غلام.

[أوجه وجوب تأخير المفعول به عن الفعل]

وقد يمنع تقديمه عليه وذلك في صور:

أحدها: أن يكون أنَّ المشددة أو المخففة نحو: عرفتُ أنَّك أو أنَّك منطلق. قال أبو حيان: وقياس ما أجازته الفراء من الابتداء بـ «أنَّ» المشددة، وما أجازته هشام من أنَّ: أنَّ زيدا قائم؛ حق جواز التقديم.

ثانيها: أن يكون مع فعل تعجبي نحو: ما أحسن زيدا.

ثالثها: أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو: من البر أن تكفَّ لسانك.

رابعها: أن يكون مع فعل موصول بجازم نحو: لم أضرب زيدا، فلا يقدّم على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم، فإن قدّم على الجازم جاز.

خامسها إلى ثامنها: أن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء، أو لام قسم، أو قد، أو سوف نحو: ليضرب زيداُ عمراً، والله لأضربن زيداُ، والله قد ضربت زيداُ، سوف أضرب زيداُ.

تاسعها: أن يكون مع فعل مؤكّد بالنون، فلا يقال: زيداُ أضربن.

قال الرضي: ولعلّ ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلاً على أن الفعل غير مُهِمٍّ، وإلاّ لم يؤخره عن مرتبته، وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مُهِمّاً فيتنافران في الظاهر.

وإذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي لا غيرك، ﴿بِكُلِّ لَهٍّ قَاعِبِدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، أي لا غيره.

وخالف في ذلك ابن الحاجب، ووافقه أبو حيان، فقالا: الاختصاص الذي يتوهمه

كثير من الناس من تقدّم المفعول وَهُمْ، وعلى الأول شرطه ألا يكون التقديم مستحقاً كالصور المبدوء بها.

والمشهور أنّ الاختصاص والحصر مترادفان. واختار السبكي التفرقة بينهما، وأنّ الحصر نفى غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصر الخاص من جهة خصوصه من غير تعرّض لنفي وغيره.

وهاتان المسألتان من علم البيان، لا النحو، فليطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا «شرح ألفية المعاني»^(١) وكتاب «الإتقان»^(٢).

[حذف المفعول به]

(ص): ويحذف المفعول، لا نائب، ومتعجب منه، وجواب، ومحصور، ومحذوف عامله حتماً، وكذا نحو: زيد ضربته خلافاً للكوفية. وينوى إلا لتضمنين الفعل اللزوم، أو الإيذان بالتعميم، أو غرض حذف الفاعل، ومتى حذف بعد «لو» فهو جوابها غالباً. ويجزّ بالباء الزائدة كثيراً مفعول: عرفت ونحوه، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقليلاً في ذي اثنين، ونحو: «كفى بالمرء كذباً أن يُحدّث بكل ما سمع».

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الأصل جواز حذف المفعول به، لأنه فضلة ويمنع في صور:

أحدها: أن يكون نائباً عن الفاعل، لأنه صار عمدة كالفاعل.

ثانيها: أن يكون متعجباً منه نحو: ما أحسن زيداً.

ثالثها: أن يكون مجاباً به كـ «زيداً» لمن قال: مَنْ رأيت؟ إذ لو حذف لم يحصل جواب.

رابعها: أن يكون محصوراً نحو: ما ضربت إلا زيداً، إذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقاً، والمقصود نفية مقيّداً.

(١) هو الشرح المسمى «المطالع السعيدة» لـ «الألفية في النحو والتصريف والخطّ» كلاهما للمصنّف؛ وقد جمع في هذه الألفية بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معط. انظر كشف الظنون (ص ١٥٧).

(٢) «الإتقان في علوم القرآن» للمصنّف. ذكر فيه تصنيف شيخه الكافيجي واستصغره ومواقع العلوم للبلقيني واستقلّه. ثم إنه وجد «البرهان» للزركشي كتاباً جامعاً بعد تصنيفه «التحجير» فاستأنف وزاد عليه إلى ثمانين نوعاً وجعله مقدمة لتفسيره الكبير الذي شرع فيه وسماه «مجمع البحرين». انظر كشف الظنون (ص ٨). وكتاب «الإتقان» طبع عدة مرات؛ منها طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

خامسها: أن يكون عامله حذف نحو: خيراً لنا، وشرّاً لعدونا، لثلا يلزم الإجحاف.

سادسها: إذا كان المبتدأ غير «كلّ»، والعائد المفعول نحو: زيد ضربته، فلا يقال اختياريّاً: زيد ضربت بحذف العائد، ورفع زيد، بل يجب عند الحذف نصب زيد.

قال الصّقّار^(١): وأجاز سيّويه في الشّعْر: زيد ضربت، ومنع ذلك الكسائي، والفراء، وأصحاب سيّويه.

حكى عن أبي العباس أنّه قال: لا يضطر شاعر إلى هذا، لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد.

ونقل عن هشام أنه أجاز: زيد ضربت في الاختيار، هكذا نقل أبو حيّان.

ونقل ابن مالك عن البصريّين الجواز في الاختيار، وعن الكوفيين المنع إلّا في الشعر. والله أعلم.

الثانية: إذا حذف المفعول نوي لدليل عليه نحو: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، أي لما يريده، وقد لا ينوي إمّا لتضمين الفعل المتعدّي معنًى يقتضي اللزوم كما يضمن اللازم معنًى يقتضي التعدية كتضمن «أصلح» معنًى: «الطف» في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥]، أي الطف بي فيهم. وإمّا للإيدان بالتعميم نحو: ﴿يُعْجِزُ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، وإمّا لبعض الأغراض السابقة في حذف الفاعل كالإيجاز في: ﴿وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن: ١٦] والمشاكلة في: ﴿وَأَنَّ إِلَهَ رَبِّكَ الْمُنْتَهَى وَأَنَّ هُوَ أَضْمَكَ وَأَكْبَرُ﴾ [النجم: ٤٢، ٤٣]، والعلم في: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَقْعَلُوا وَلَكِنْ تَقْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، والجهل في قولك: ولدت فلانة، وأنت لا تدري ما ولدت، وعدم قصد التعيين في: ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ مِنْكُمْ نُفْسَهُ عَذَابًا﴾ [الفرقان: ١٩]، والتعظيم في: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَحْمَدَ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١] والخوف في: أبغضت في الله، ولا تذكر المبعوض خوفاً منه.

الثالثة: إذا حذف المفعول بعد «لو» فهو المذكور في جوابها غالباً، نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٩٩] أي ولو شاء إيمان مَنْ في الأرض. ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١] أي لو يشاء هدى الناس. وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [فصلت: ١٤] فإن المعنى لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة، بقرينة السياق.

الرابعة: تزداد الباء كثيراً في مفعول «عرفت» ونحوه، ومما زيدت فيه الباء في المفعول نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَهَرَيْتَ إِلَيْكَ بِجَنَعِ الْأَنْخَلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]،

(١) هو القاسم بن علي البطليوسي، وقد تقدم التعريف به.

﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [الحج: ١٥]. ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ ﴾ [الحج: ٢٥] أي: أيديكم، وجذع النخلة، وسبباً، وإلحاداً.

وقلت زيادتها في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله:

٦٤٤ - تَسْقِي الضَّجِيعَ بِيَارِدٍ بَسَامٍ^(١)

وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد، ومنه الحديث: «كفى بالمرء كذباً أن يُحدث بكل ما سمع»^(٢).

وقوله:

٦٤٥ - فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حَبِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(٣)

[تعدّد المفعول به]

(ص): مسألة: إذا تعدّد مفعول في غير ظنّ، فالأصل تقديم فاعل معنّى، وما لا يتعدى بحرف، ومن ثمّ جاز خلافاً لهشام: أعطيت دِرْهَمَهُ زَيْدًا وَدِرْهَمَهُ أُعْطِيتُ زَيْدًا.

وثالثها: يمنع الأوّل دون الثاني. وامتنع خلافاً للكوفية: أعطيت مَالِكَةَ الْغُلَامَ، ويجب ويُمنع لِمَا مَرَّ.

(ش): إذا تعدّد المفعول، فإن كان في باب ظنّ وأعلم، فمعلوم أن المبتدأ فيهما مقدّم على الخبر، والفاعل في باب أعلم مقدّم على الاثنين.

وإن كان في غيره كباب: أعطى واختار. فالأصل تقديم ما هو فاعل معنّى في الأوّل، وما يتعدى إليه الفعل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك، لأنه أقوى؛ فالأصل في: أعطيت

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

تَبَكَّتْ فُؤَادُكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٠٧) والأغاني (١٣٧/٤، ٢١٥) والجنى الداني (ص ٥١) والدرر (٧/٣) وشرح شواهد المغني (٣٣٢/١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢٠٠/١) ومغني اللبيب (١٠٩/١).

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، حديث رقم ٥) من حديث أبي هريرة. ورواه أيضاً من حديث عمر بن الخطاب وابن مسعود بلفظ: «بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع». والحديث رواه أيضاً ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٠٨/٨) والبغوي في شرح السنة (٣٦٢/١٢) والتبريزي في مشكاة المصابيح (١٥٦) والنووي في الأذكار (٣٣٧) وابن عدي في الكامل في الصغفاء (٢٦٦٠/٧).

(٣) تقدم برقم (٣٠٣)

زيداً درهماً، واخترت زيداً الرجال تقديم «زيد» لأنه آخذ الدرهم، ومختاراً من الرجال.
ويتفرّع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتصل به ضمير يعود على الأول إما عليه فقط نحو: أعطيت درهماً زيداً، أو على العامل أيضاً نحو: دَرَّهْمُهُ أعطيت زيداً لعود الضمير على متقدّم في الرتبة وإن تأخر في اللفظ فهو نظير: ضرب غلامه زيداً.

والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريين خلافاً لهشام في منعه لهما، ولبعض البصريين في منعه الأولى دون الثانية. قال أبو حيان: وبني منعه على أن المفعولين في رتبة واحدة بعد الفاعل فأتيهما تقدّم فذلك مكانه بخلاف ما إذا قدّم على الفعل، فإن النية به التأخير، وحيثئذ ينوى تقديره بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير.

ومما يفرّع على الأصل أيضاً امتناع: أعطيت مالكة الغلام لعود الضمير على مؤخر لفظاً ورتبة، لأن المالك هو الآخذ، فهو نظير: ضرب غلامه زيداً.

والكوفيون جوّزوا ذلك على تقدير تناول الفعل الغلام أولاً، فالأول عندهم هو الذي يقدر الفعل أخذاً له قبل صاحبه. وقد يخرج عن هذا الأصل، فيقال: أعطيت درهماً زيداً، واخترت الرجال زيداً بتأخير ما حقه التقديم.

وقد يجب التزام الأصل في نحو: أعطيت زيداً عمراً، لأنه لو قدم لم يدر أزيد أخذ أم مأخوذ^(١)؟

وقد يجب الخروج عنه في نحو: أعطيت الغلام مالكة ليعود الضمير على متقدّم ويؤخر المحصور منهما نحو: ما أعطيت زيداً إلا درهماً، وما أعطيت درهماً إلا زيداً.

[أوجه حذف ناصب المفعول به جوازاً ووجوباً]

(ص): مسألة: يحذف عامله قياساً لقريئة، ويجب سماعاً في مثل وشبهه، لا إن لم يكثر استعماله خلافاً للزمخشري كـ «الكلاب على البقر»^(٢). «أَنْتَهُوا خَيْرًا» [النساء: ١٧١]، «أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ»^(٣)، «مَنْ أَنْتَ زَيْدًا»، «كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا»، «هَذَا وَلَا

(١) وهذا شبهه بمسألة: «ضرب موسى عيسى» في وجوب التزام الأصل.

(٢) يضرب مثلاً للامرين أو للرجلين لا يبالى أهلها أو سلماً ويقال أيضاً: «الكلاب» بالرفع. انظر جمهرة الأمثال للعسكري (١٤١/٢).

(٣) يضرب مثلاً لجمعك على الرجل ضربين من الخسران ونوعين من النقصان. والكيل: ضرب من الكيل، مثل القعدة والجلسة؛ والحشف: رديء التمر. يقول: تعطي الحشف وتسيء الكيل. والعامة تقول: «حشفاً وسوء كيل» والصواب: «كيل» بالكسر. ونصبوا «حشفاً» بفعل مضمر، يريدون: أتجمع حشفاً؟ وعطفوا «الكيل» عليه. انظر جمهرة الأمثال للعسكري (٨٥/١، ٨٦).

زَعَمَاتِكَ». إن تأتي فأهْلَ اللَّيْلِ وأهْلَ النَّهَارِ»، «ديارَ الأحباب»، «عَذِيرَكَ».

وكذا «مرحباً»، وأهلاً وسهلاً خيراً لا دعاء فمن باب المصدر. وقيل: مصدر مطلقاً. وقيل: يجعل المنصوب مبتدأ أو خيراً فيلزم حذف مُتَمِّهِ. والأصح أن منه «سُبُوحاً» و«قُدُّوساً»^(١) على النصب.

(ش): يجوز حذف ناصب المفعول به قياساً لقريئة لفظية أو معنوية نحو: «زيداً» لمن قال: مَنْ ضربت؟ أي: ضربت. ولمن شرع في إعطاء أي: أعط. و«خيراً» لمن ذكر رؤيا أي: رأيت.

و«حديثك» لمن قطع حديثه أي: تَمَّ، و«مكة» لمن تاهب للحج أي تريد أو أراد، و«القرطاس» لِمَنْ سَدَّدَ سهماً أي: تصيب.

ومعنى كونه قياساً: أنه لا يقتصر فيه على مَوْرَدِ السَّمَاعِ. ومنه في القرآن: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبِرٌ﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل ﴿بَلْ مَلَكٌ بَرِيءٌ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي: نبي.

ويجب الحذف سماعاً في الأمثال التي جرت كذلك، فلا تغير كقولهم: «كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَيْئَةً حُرٌّ»^(٢)، أي: أنت ولا ترتكب. و«هذا ولا زَعَمَاتِكَ»، أي هذا هو الحق ولا أتوهم. وقيل: التقدير ولا أزعم.

وكذا ما أشبه المَثَل في كثرة الاستعمال نحو: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] أي وأتوا، بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو: انتهِ أمراً قاصداً، أي وأت، فإنه لا يجب إضمار فعل.

قال أبو حيان: وقد غفل الزمخشري عن هذا فجعل «أَنْتَهُوَ خَيْراً» منه، و«أَنْتَهُ» أمراً قاصداً سواء في وجوب إضمار الفعل. وقد نصّ سيبويه على أنه لا يجب إضمار الفعل في «أنته أمراً قاصداً»، وعلل ذلك بأنه ليس في كثرة الاستعمال مثل: أنته خيراً لك.

وقولهم: «الكلاب على البقر» بإضمار «أرسل». ومعناه: خلّ بين الناس جميعاً خيرهم وشرهم، واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها.

(١) قال سيبويه: إنما قولهم «سُبُوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ» فليس بمنزلة «سبحان» لأن سُبُوحاً قُدُّوساً صفة، كأنك قلت ذكرت سُبُوحاً قُدُّوساً فنصبته على إضمار الفعل المتروك إظهاره، كأنه خطر على باله أنه ذكره ذاكر فقال: سُبُوحاً؛ أي ذكرت سُبُوحاً، أو ذكره هو في نفسه فأضمر مثل ذلك؛ فأما رفعه فعلى إضمار المبتدأ. انظر لسان العرب (٢/٤٧٢ - مادة سبح).

(٢) لم أجدّه في كتب الأمثال التي بين يدي. وفي اللسان (١٢/٣٣٨) - «وقال سيبويه: في باب ما جرى محرى المثل: كلُّ شيءٍ ولا شَيْئَةً حُرٌّ»؛ ولكنه أورد «كلُّ» بالرفع. ولم أجد قوله هذا في الكتاب.

وقولهم: «أحشفاً وسوء كيلة» مثل لمن يظلم الناس من وجهين ومعناه: تعطيني حشفاً وتسيء الكيل.

وأما «من أنت زيداً؟» فأصله أن رجلاً غير معروف بفضل تسمى بزيد، وكان زيداً مشهوراً بالفضل والشجاعة، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك، وقيل له: من أنت زيداً؟ على جهة الإنكار عليه كأنه قال: من أنت تذكر زيداً، أو ذاكراً زيداً؟ وفي قولهم: «من أنت؟» تحقير للمخاطب. وقد يقال لمن ليس اسمه زيداً: من أنت زيداً؟ على المثل الجاري.

وأما «كل شيء ولا هذا»، فمعناه: ائت كل شيء، ولا تأت هذا، أو أقرب كل شيء ولا تقرب هذا.

وأما «هذا ولا زعماتك» فمعناه: أن المخاطب كان يزعم زعمات، فلما ظهر خلاف قوله، قيل له هذا الكلام، و«هذا» مبتدأ خبره محذوف أي هذا الحق. ولا يختص بهذا اللفظ، بل تقول: أقول كذا ولا زعماتك، وأعلم كذا ولا زعماتك.

وأما «إن تأتني فأهمل الليل، وأهمل النهار» فالمعنى تجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار، وهو مما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال.

وأما «ديار الأحباب» فمعناه: اذكر. قال أبو حيان: إن أراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه، فيحتاج إلى سماع، ولم نقف عليه، وإن أراد لفظ «ديار» مضافاً إلى اسم المحبوبة فكثير. قال ذو الرمة:

٦٤٦ - ديار مية إذ مَيَّ تُسَاعِفُنَا^(١)

وقال طرفة:

٦٤٧ - ديار سُلَيْمَى إذ تصيدُكَ بالمُنَى^(٢)

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا يَرَى مثلها عَجْمٌ ولا عربٌ

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٢٣) وخزانة الأدب (٣٣٩/٢، ٣٤٠، ٣٤٥) والدرر (٧/٣) وشرح أبيات سيبويه (٥٤٨/١) والكتاب (٢٨٠/١، ٢٤٧/٢) ولسان العرب (٣٨٦/١٢) ونوادر أبي زيد (ص ٣٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

وإذ حبلُ سلمى منك داني ثواصله

وهو في ديوان طرفة (ص ٧٦) والدرر (٨/٣).

وفي البسيط^(١) ما نصّه: ومنها: ذُكِر الدار فإنه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفاعل كقوله: «ديار مية» أي: اذكر، ومثله ذكر الأيام والمعاهد والدّمن لأنه يستعمل عندهم كثيراً. وأما عَزِيرَكَ فمعناه: أحضر عاذرك، قال:

٦٤٨ - أريد حيائهُ، ويريد قتلي عَزِيرَكَ مِنْ خَلِيلٍ مِنْ مُرَادٍ^(٢)
وأما مَرْحَباً، وأهلاً وسهلاً، فالمعنى: صادفت رحباً وسعةً، ومن يقوم لك مقام الأهل، وسهلاً أي ليناً، وخَفْضاً لا حزنًا. وهذا يستعمل خبراً لمن قصدك ودعاءً للمسافر، والأوّل هو المراد هنا وأما الثاني فتقديره: لَقَاكَ الله ذلك، وقدره سيبويه: رحبت ببلادك وأهلّت.

قال أبو حيّان: وإنما قدره بفعل، لأن الدعاء إنّما يكون بالفعل، فقدره بفعل من لفظ الشيء المَدْعُوّ به. فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب «مرحباً» على المصدر لا على المفعول به. وكذلك «أهلاً». قال: وهذا الذي قدره سيبويه إنّما هو إذا استعمل دعاء. أما إذا استعمل خبراً على تقدير. صادفت وأصبحت فيكون مفعولاً به لا مصدرًا.

قال: ووهم القوّاس فنسب لسيبويه أنّ «مرحباً» مفعول به أي صادفت رَحْباً لا ضيقاً، وأنّ مذهب غيره أنه مصدر بدل عن اللفظ بفعله.

ومن العرب من يرفع المنصوب في هذه الأمثلة ونحوها على الابتداء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر، كما لزمه إضمار الناصب نحو: كلُّ شيء، أي: أممٌ بمعنى: قُصد، وديارُ الأحباب أي: تلك، و«كلاهما وتمراً» أي: لي وزدني. ومن أنت وزيدٌ، أي ذكرك أو كلامك. وكذا البواقي. قال:

٦٤٩ - ألا مَرْحَبٌ واديكَ غَيْرُ مَضِيّقٍ^(٣)

(١) «البسيط في شرح الكافية» لحسن بن محمد الأسترابادي المتوفى سنة ٧١٧.
(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه (ص ١٠٧) وروايته. «حَبَاءَةٌ» مكان «حياته» وحباءه أي عطائه. والأغاني (٢٦/١٠) وحماسة البحتري (ص ٧٤) والحماسة الشجرية (٤٠/١) وخزانة الأدب (٣٦١/٦، ٢١٠/١٠) والدرر (٨/٣) وسمط اللّالي (ص ٦٣، ١٣٨) وشرح أبيات سيبويه (٢٩٥/١) والكتاب (٢٧٦/١) وعجزه لعلي بن أبي طالب في لسان العرب (٤/٥٤٨ - عذر). وبلا نسبة في شرح المفصل (٢٦/٢).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

إذا جئتُ بواباً له قال مرحباً

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ١٤١، ٢٨٣) والدرر (٩/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٠١/١) والكتاب (٢٩٦/١) وبلا نسبة في المقتضب (٢١٩/٣). ويروى البيت بجعل صدره عجزاً.

أي: ألا هذا مرحب، أو لك مرحب، وأنشد لسيبويه:

٦٥٠ - وبالسُّهْبِ ميمونُ النّقيبةِ قوله لِمُلْتَمِسِ المعروفِ أَهْلٌ ومُرحَبٌ^(١)
وأما سُبُوحُ قُدُوسٌ فيقالان بالرفع^(٢) عند سماع من يذكر الله على إضمار «مذكورك». فليسا بمصدرين، وبالنصب على إضمار: ذكرت سبوحاً قدوساً أي أَهْلَ ذلك، فاختلف على هذا الفعل الناصب، واجب الإضمار أو جائزه؟ فقال الشلوين وجماعة بالأول، وآخرون بالثاني.

(١) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه (ص ٣٨) والدرر (٩/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٨٤/١) وشرح المفصل (٢٩/٢) والكتاب (٢٩٦/١). وبلا نسبة في المقتضب (٢١٩/٣) والمنصف (٣٧/٣).
(٢) راجع الحاشية (١) صفحة ١٣.

التحذير

(ص): ومنه ما نصب تحذيراً إن كان «إيّا»، أو مكرّراً، أو متعاطفاً، وإلا فيجوز إظهاره. وأجازه قوم مع المكرّر، ولا يحذف عاطف بعد «إيّا» إلا بنصب المحذوف بإضمار آخر، أو جرّه بمن. ويكفي تقديره في أن تفعل.

ويعطف المحذور على إيّاي، وإيّانا، وعلى إيّاك وإخوته، ونفسك شبهه من المخاطب، ويضمّر ما يليق كـ «سنح»، وأتق، وقيل: لكلّ ناصب. ولا يحذر من ظاهر، وضمير غائب إلا معطوفاً، والضمير هنا مؤكداً، ومعطوفاً عليه كغيره.

(ش): من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر باب التحذير، وهو: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ «إيّا»، أو ما جرى مجراه.

وإنما يلزم إضماره مع «إيّا» مطلقاً نحو: إيّاك والشرّ، فالناصب لـ «إيّا» فعل مضمّر لا يجوز إظهاره. ومع المكرّر نحو: الأسد الأسد، لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل. ومع العاطف نحو: ﴿ثَاغَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس: ١٣]، استغناءً بذكر المحذّر منه عن ذكر المحذّر.

وما عدا هذه الصور الثلاث يجوز فيه الإظهار. وجوز بعضهم إظهار العامل مع المكرّر، حكاة في البسيط. وقال الجزولي: يقيح فيه الإظهار، ولا يمتنع. ويمتنع عند قوم. والشائع في التحذير أن يراد به المخاطب، فإذا حذّر بـ «إيّا» اتصل بضميره، وعطف عليه المحذور نحو: إيّاك أو إيّاك أو إياكما، أو إيّاكم أو إيّاكن والشرّ.

ويضمّر فعل أمر يليق بالحال نحو: أتق، وباعد، ونحّ، وخلّ، ودع، وما أشبه ذلك. وتحذّر نفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفاً عليه المحذور أيضاً بإضمار ما ذكر نحو: رأسك والحائط، ورجلك والحجر، وعينك والنظر إلى ما لا يحلّ، وفمك والحرام.

وكونه معطوفاً مذهب السيرافي وجماعة. وأجازه ابن عصفور وابن مالك.

وزهد ابن طاهر وابن خروف: إلى أنَّ الثاني منصوب بفعل آخر مضمر، والتقدير: إِيَّاكَ باعد من الشرِّ، واحذر الشرِّ، فيكون الكلام جملتين، وعلى الأوَّل يكون جملة واحدة، والتقدير: إِيَّاكَ باعد من الشرِّ، والشرِّ منك، فكلُّ منهما مباعد عن الآخر.

ولا يحذف العاطف بعد «إِيَّا» إلَّا والمحذور منصوب بناصب آخر مضمر، أو مجرور بـ «مِنْ» نحو: إِيَّاكَ الشرِّ، فلا يجوز أن يكون الشرِّ منصوباً بما انتصب به «إِيَّاكَ»، بل بفعل آخر تقديره: دع الشرِّ وإِيَّاكَ من الشرِّ. ويجوز تقدير «مِنْ» مع أن تفعل لا طراد حذف الجرِّ مع «أَنَّ» إذا أُمِّنَ اللَّبْسُ نحو: أياك أن تفعل، أي من أن تفعل.

وقد يكون التحذير للمتكلِّم، سُمع: «إِيَّاي وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَـبَ»^(١) أي إِيَّاي نَحْ عن حذف الأرنب، ونَحْ حذف الأرنب عن حضرتي.

ولا يكون المحذور ظاهراً، ولا ضمير غائب إلَّا وهو معطوف نحو: إِيَّاكَ والشرِّ، وماز رأسك والسيف^(٢)، وقوله:

٦٥١ - فلا تصحب أخا الجهل وإِيَّاكَ وإِيَّاها^(٣)
أي باعد منه، وباعده منك.

وأما قولهم: «أعور عينك الحجر» فعلى حذف العاطف أي: والحجر.

وقولهم: فإِيَّاه وإِيَّا الشَّوَابَ^(٤) شاذٌّ، أي ليتباع من النساء الشَّوَابَ، ويباعدهن منه.

(١) هذا من الأمثال؛ حكاه سيويه عن العرب؛ أي: وأن يرميها أحد؛ وذلك لأنها مشؤومة يتطير بالتعرض لها. انظر لسان العرب (٩/٤٠). ورأى الزجاج أن أصل «إِيَّاي وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَـبَ». إِيَّاي وحذف الأرنب، وإياكم وحذف الأرنب؛ فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى. وفي رأي الجمهور أن أصله: إِيَّاي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب؛ ثم حذف من الأول المحذور، وهو حذف الأرنب، وحذف من الثاني المحذر، وهو: باعدوا أنفسكم. انظر التصريح (٢/١٩٤).

(٢) قال في اللسان (٥/٤١٢ - مادة موز) عن الليث: «إذا أراد الرجل أن يضرب عنق آخر فيقول: أخرج رأسك، فقد أخطأ، حتى يقول: مازِ رأسك، أو يقول: مازِ، ويسكت؛ معناه: مُدِّ رأسك». وقال الأزهري: «لا أعرف مازِ رأسك بهذا المعنى إلَّا أن يكون بمعنى مايز، فأختر الياء فقال: مازِ، وسقطت الياء في الأمر». وزاد في القاموس المحيط عن ابن الأعرابي: «أصله أن رجلاً أراد قتل رجل اسمه مازن، فقال: مازِ رأسك والسيف، فرخَم مازن، فصار مستعملاً وتكلمت به الفصحاء»

(٣) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/١٠).

(٤) شواب: جمع شابة. قال الخليل إنه سمع أعرابياً فصيحاً يقول: إذا بلغ الرجل ستين فإِيَّاه وإِيَّا الشَّوَابَ. انظر لسان العرب (١/٤٨٠).

وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً، ومعطوفاً عليه حكمه في غيره. وهنا ضميران: أحدهما: لفظ «إِيَّاكَ»، والآخر: ما تضمنه إِيَّاكَ من الضمير المنتقل إليه من الفعل الناصب له، فإذا أكدت قلت: إِيَّاكَ نَفْسَكَ أن تفعل، أو إِيَّاكَ نَفْسَكَ وَالشَّرَّ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ «أنت» قبل النفس وتركه.

وإذا أكدت الضمير المستكن في «إِيَّاكَ» قلت: إِيَّاكَ أنت نفسك أن تفعل، أو إِيَّاكَ أنت نفسك وَالشَّرَّ.

وإذا عطفت على «إِيَّاكَ» قلت: إِيَّاكَ وزيداً والأسدَّ، وكذا رأسَكَ ورِجْلَيْكَ والضَّرْبَ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ «أنت».

وإن عطفت على الضمير المستكن، فقلت: «إِيَّاكَ وزيداً أن تفعل» كان قبيحاً حتى تؤكد بـ «أنت».

ثم الفعل المضمر في هذا الباب يجب تقديره بعد «إِيَّا» ، ولا يجوز تقديره قبلها، وأن الأصل: باعدك مثلاً، فلما حذف انفصل الضمير، لأنه يلزم منه تعدّي الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز إلا في أفعال القلوب، وما حمل عليها إلا في «إِيَّاي» إذا قدر ناصبه فعل أمر، فإنه يجوز لانتفاء هذا المحذور.

الإغراء

(ص): ومنه ما نصب إغراءً بإضمار «الزَمَ» إن عطف أو كرّر، ويجوز إظهاره دونهما ولا يكون ضميراً. وقد يرفع مكرراً. وإنما يعطف فيهما بالواو. ويجوز كون تاليها مفعولاً معه.

(ش): من المنصوب مفعولاً به بإضمار فعل واجب الإضمار باب الإغراء، وهو: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمدُ عليه.

وإنما يجب الإضمار في صورتين: إذا عطف أو كرّر كقولك: الأهل والولد، وقولك: العهد العهد.

وتضمّر «الزم» أو شبهه قال:

٦٥٢ - أخاك أخاك إنَّ من لا أخاك^(١)

ويجوز الإظهار فيما عداهما نحو: العهد، فيجوز أن تقول: الزم العهد، واحفظ العهد.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وهو لمسكين الدارمي في ديوانه (ص ٢٩) والأغاني (١٧١/٢٠، ١٧٣) وخزانة الأدب (٦٥/٣، ٦٧) والدرر (١١/٣) وشرح أبيات سيويه (١٢٧/١) وشرح التصريح (١٩٥/٢) والمقاصد النحوية (٣٠٥/٤). ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال (ص ٢٦٩). ولقيس بن عاصم في حماسة البحري (ص ٢٤٥). ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية (٢/٦٠). ويلا نسبة في أوضح المسالك (٧٩/٤) وتخليص الشواهد (ص ٦٢) والخصائص (٤٨٠/٢) والدرر (٤٤/٦) وشرح شذور الذهب (ص ٢٨٨) وشرح قطر الندى (١٣٤ ٢) والكتاب (٢٥٦/١).

ولا يكن المُغَرَّى به إلا ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً. وقد يرفع المكرّر قال:
 ٦٥٣ - لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة السّلاح السّلاح^(١)
 ولا يعطف في هذا الباب وباب التحذير إلاّ بالواو لدالتهما على الجمع وهي للمقارنة
 هنا في الزمان، بخلاف الفاء، و«ثُمَّ» لدالتهما على التراخي، ولأن المعطوف هنا شبيه
 بالتأكيد اللفظي، لأن إيتاك والشر، معناه: إياك أبعد من الشرّ، والشرّ منك.
 والتوكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يكون إلاّ بالواو. ويجوز كون ما بعد الواو في
 البابين مفعولاً معه، لأنها لما كانت للمقارنة في الزمان جاز أن يلحظ فيها معنى المعية.

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الخصائص (١٠٢/٣) والدرر (١١/٣) وشرح الأشموني (٤٨٣/٢) والمقاصد النحوية (٣٠٦/٤).

الاختصاصُ

(ص): ومنه ما نُصب على الاختصاص. قال سيبويه: بتقدير «أعني» وهو «أي» بعد ضمير متكلم، وقُلَّ بعد مخاطب وغائب في تأويله، خلافاً للصَّفار. وحُكِّمها كالنداء إلا حرفه. ووصفها بإشارة.

وقال السيرافي: معربة مبتدأ أو خبراً. والأخفش: منادى ومتبوعها مرفوع. ولا يزداد عليه. ويقوم مقامها منصوبٌ معرف بـ «أل» أو إضافة. قال سيبويه: فالأكثر: بَنُو، و «مَعَشَر» و «أهل»، و «آل». وأبو عمرو: لا ينصب غيرها. وقُلَّ علماً، ولا يقدم منصوباً على الضمير.

(ش): من المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص، وقدره سيبويه بـ «أعني» ويختص بـ «أي» الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، و «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» وقوله:

٦٥٤ - جُذ بعفو فأنسي أيتها العَب - دُ إلى العفو يا إلهي فقير^(١)

وإنما اختُصَّ بها، لأنه لما جرى مجرى النداء لم يكن في المناديات ما لزم النداء على صيغة خاصة إلا أيها الرجل، فلأزمه معنى الخطابية الذي في النداء، فناسب أن يكون وحده مفسراً، فلا يقال مثلاً إني أفعل زيد، تريد نفسك.

وحكم «أي» في هذا الباب حكمها في باب النداء من بنائها على الضمِّ محكوماً على موضعها بالنصب، ووصفها باسم الجنس ملتزماً فيه الرفع.

واستثنى ابن مالك في «التسهيل» دخول حرف النداء، فإنه لا يدخل عليها هنا، لأن

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١٢/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٨٣). ويروى «خُذ» مكان «جُذ».

المراد بها المتكلم والمتكلم لا ينادي نفسه.

وزاد أبو حيان: وصُفُّها باسم الإشارة، فإنه ممتنع هنا، فلا يقال: عَلَيَّ أيها ذا الفقير تصدَّق، سواء قُصِدَ به التعيين أم صُرِفَ إلى اسم الجنس.

وزعم السيرافي: أن «أَيَّا» هنا معربة، وضمها حركة إعراب لا بناء، على أنه خبر تقديره: أنا أفعل كذا هو أيها الرجل، أي المخصوص به، أو مبتدأ تقديره: الرجل المخصوص أنا المذكور.

وزعم الأخفش: أنها منادى، لأنها في غير الشَّرْط والاستفهام لا تكون إلا على النداء، قال: ولا يُنْكَر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى أن عمر قال: «كُلُّ الناس أفتقه منك يا عمر». قال: وهذا أولى من أن تَخْرُجَ «أَيَّ» عن بابها. وَرَدَّ بأن بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو: «نحن العرب»، و«بك الله».

ويقوم مقام «أَيَّ» في الاختصاص مصرحاً بنصبه اسم دال على مفهوم الضمير معرّف باللام نحو: «نحن العُزْب أقرى الناس للضيف» أو الإضافة.

قال سيبويه: وأكثر الأسماء المضافة دخولاً في هذا الباب: «بنو فلان»، و«معشر» مضافة، و«أهل البيت» و«آل فلان».

وقال أبو عمرو: العرب تنصب في الاختصاص هذه الأربعة ولا ينصبون غيرها قال:

٦٥٥ - نحنُ بني ضَبَّة أصحابُ الجَمَل^(١)

وقال:

٦٥٦ - إنا بني مِنقَر قومُ ذُوو حَسَبٍ^(٢)

وقال:

(١) وبعده «ننعي ابن عفان بأطراف الأسَل» والرجز للحارث الضبتي في الدرر (١٣/٣) وللأعرج المعنى في شرح ديوان الحماسة للمرروقي (ص ٢٩١). وبلا نسبة في خزنة الأدب (٥٢٢/٩) وشرح شذور الذهب (ص ٢٨٥) ولسان العرب (٢٢٩/٦ - ندس، ١٢٣/١١ - بجل، ٥٥٢ - جمل). وهو من شواهد الأشموني وروايته فيه

نحن بني ضَبَّة أصحاب الجمل والموت أحلى عندنا من العسل
(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فينا سراة بني سعدٍ وناديا

وهو لعمر بن الأهتم في الدرر (١٣/٣) وشرح أبيات سيبويه (٢٠/٢) والكتاب (٢٣٣/٢) ولسان العرب (٣٥٣/٩). وبلا نسبة في خزنة الأدب (٣٠٦/٨).

٦٥٧ - نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقٍ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقِ^(١)

وقال:

٦٥٨ - لَنَا مَعْتَصِرُ الْأَنْصَارِ مَجْدٌ مَوْثِلٌ بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَحْمَدًا^(٢)

وفي الحديث: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورث»^(٣).

وقلّ كونه علماً كقول رؤية:

٦٥٩ - بِنَا تَمِيماً يُكْشِفُ الضَّبَابَ^(٤)

ولا يكون اسم إشارة ولا غيره، ولا نكرة البتة.

ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير، وإنما يكون بعده، حشواً بينه وبين ما نسب إليه، أو آخراً.

وقلّ وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو: بك اللّهُ نرجو الفضلَ، وسبحانك اللّهُ العَظِيمَ.

وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو: على المضارب الوضيعة^(٥) أيها البائع، فالمضارب لفظ غيبة، لأنه ظاهر لكته في معنى: عليّ أو عليك.

ومنع الصّفار ذلك البتّة، لأن الاختصاص مُسَبَّهٌ بالتّداء، فكما لا ينادى الغائب، فكذلك لا يكون فيه الاختصاص.

(١) الرجز لهند بنت عتبة في أدب الكاتب (ص ٩٠) والأغاني (٣٤٣/١٢، ١٤٧/١٥). ولها أو لهند بنت بياضة بن رياح (أو رياح) بن طارق الإيادي في شرح شواهد المغني (٨٠٩/٢) ولسان العرب (٢١٧/١٠ - طرق). ولهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الإيادي في معجم ما استعجم (ص ٧٠). ولهند بنت العند الزماني (شهل بن شيان) في الأغاني (٢٣/٢٥٤). ولهند دون تحديد في لسان العرب (٣٦١/١٠ - نمرق). وللقرشية في جمهرة اللغة (ص ٧٥٦) وبلا نسبة في الأغاني (٣٤٢/١٢) ومغني اللبيب (٣٧٨/٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو لبعض الأنصار في شرح شذور الذهب (ص ٢٨٣). وبلا نسبة في الدرر (١٥/٣). (٣) رواه البخاري في الخمس باب ١، وفضائل أصحاب النبي ﷺ باب ١٢، والمغازي باب ١٤ و٣٨، والنفقات باب ٣، من حديث عمر بن الخطاب ضمن حديث طويل. ورواه في الفرائض باب ٣ من حديث أبي بكر الصديق. وروى الحديث أيضاً بالفاظ وطرق مختلفة، فرواه مسلم في الجهاد (حديث ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦)، وأبو داود في الإمارة باب ١٩، والترمذي في السير باب ٤٤، والنسائي في الفقه باب ٩ و١٦، ومالك في الكلام (حديث ٢٧)، وأحمد في المسند (٤/١)، ٦، ٩، ١٠، ٢٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٩، ١٩١، ٢٠٨، ٢/٤٦٣، ٦/١٤٥، ٢٦٢).

(٤) الرجز في ملحق ديوان رؤية (ص ١٦٩) وخزانة الأدب (٤١٣/٢) والدرر (١٥/٣) والكتاب (٢٣٤/٢) والمقاصد النحوية (٣٠٢/٤) وشرح المصطلح (١٨/٢).

(٥) الوضيعة: الخسارة، وقد وُضِعَ في البيع يُوضَعُ وضيعةً. انظر النهاية (١٩٨/٥).

المنادى

(ص): ومنه المنادى: ويقدر: «أدعو» و«أنادي» إنشاء. وقيل: ناصبه القصد. وقيل: الحرف نيابة، وقيل: اسم فعل، وقيل: فعل.

وهو همزة لقريب، و«أي» له، أو لبعيد. أو متوسط أقوال.

ويا، وأيا، وهيا، وآي، و«آ» للبعيد حقيقة، أو حكماً.

وقد ينادى بـ«يا» القريب، وقيل: مشتركة بينهما. قيل: والمتوسط. وزعم الجوهري^(١): «أيا» مشتركة، وبعضهم: الهمزة للمتوسط.

و«يا» للقريب. وابن السكيت: «ها» «هيا» بدلاً، والجمهور: تختص «وا» بالندبة.

(ش): من المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الإضمار باب المنادى. وللزوم إضماره أسباب:

الاستغناء بظهور معناه، وقصد الإنشاء - وإظهار الفعل يوهم الإخبار - وكثرة الاستعمال، والتعويض منه بحرف النداء. ويقدر بأنادي، أو أدعو إنشاءً، هذا مذهب الجمهور.

وذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنوي وهو: القصد.

ورّد بأنه لم يُعهد في عوامل النصب.

وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء، ثم اختلفوا: ف قيل: على سبيل التّباينة، والعوض عن الفعل، فهو على هذا مُشَبَّه بالمفعول به لا مفعول به، وعليه الفارسي.

(١) هو صاحب «الصّحاح»، وقد تقدّم التعريف به.

وَرُدَّ بجواز حذف الحرف، والعرب لا تجمع بين العَوَضِ والمُعَوَّضِ منه في الذُّكْر ولا في الحذف.

وقيل: على أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو، كـ «أف» بمعنى: أتضجر، وليس ثَمَّ فعل مقدّر.

وَرُدَّ بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير، وكان يجوز إتباعه، كما سمع في سائر أسماء الأفعال، ولاكتفي بها دون المنصوب، لأنه فضلة، ولا قائل بأنها تستقل كلاماً.

وقيل: على أنها أفعال. وَرُدَّ بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل. وقد قالوا: أيا إِيَّاكَ منفصلاً، ولم يقولوا: إِيَّاكَ، فدلّ على أن العامل محذوف.

وذهب بعضهم: إلى أن النداء منه ما هو خبرٌ لا إنشاء، وهو النداء بصفة نحو: يا فاسق، ويا فاضل؛ لاحتمال الصدق والكذب في تلك الصفة. ومنه ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة.

وحروف النداء ثمانية: أحدها: الهمزة، والجمهور أنها للقريب نحو:

٦٦٠ - أفاطمُ مهلاً بَعْضَ هذا التَّدُلُّ^(١)

وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسط. قال ابن هشام في المغني: وهو خَرَقٌ لإجماعهم.

وذكر في (شرح التسهيل): أن النداء بها قليل في كلام العرب، وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني. وما قالاه مردود، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد، وأفردتها بتأليف^(٢).

الثاني: «أي» بالفتح، والقصر، والسكون، قال:

٦٦١ - ألم تسمعي أيَّ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحَى^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وعجزه.

وإن كنت قد أزمعت صرمني فأجملي

وهو في ديوانه (ص ١٢) والجني الداني (ص ٣٥) وخزانة الأدب (٢٢٢/١١) والدرر (١٦/٣) وشرح شواهد المغني (٢٠/١) والمقاصد النحوية (٢٨٩/٤) وأوضح المسالك (٦٧/٤) ورصف المباني (ص ٥٢) وشرح الأشموني (٤٦٧/٢) ومغني اللبيب (١٣/١).

(٢) هو كتاب «قطر الندى» في ورود الهمزة للنداء. انظر كشف الظنون (ص ١٣٥١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وفي معناها أقوال: قيل: للقريب كالهزمة، وعليه المبرّد، والجُزولي.

وقيل: للبعيد كـ «يا»، وعليه ابن مالك، وقيل: للمتوسط.

الثالث: «يا»، وهي أمّ الباب، ومن ثمّ قال أبو حيّان: إنها أعم الحروف، وإنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقاً، وإنه الذي يظهر من استقراء كلام العرب.

وقال ابن مالك: هي للبعيد حقيقة أو حُكماً كالتائم والساهي.

وفي «المغني» لابن هشام «يا» حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً. وقد ينادى بها القريب توكيداً. وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب. وقيل: بينهما وبين المتوسط. وذكر ابن الخبّاز عن شيخه: أنّ «يا» للقريب، وهو خرق لإجماعهم.

الرابع: «أيا» وهي للبعيد. قال في «المغني»: وليس كذلك، قال:

٦٦٢ - أيا ظبية الوغساء بين جُلاجلٍ وبين التقا آنت أم أمّ سالم^(١)

الخامس: «هيا» للبعيد، قال:

٦٦٣ - هيا أمّ عمرو هل لي اليوم عندكم^(٢)

وهاؤه أصلٌ. وقيل: بدلٌ من همزة «أيا»، وعليه ابن السكيت، وجزم به ابن هشام في المغني.

السادس: «آي» بالمدّ والسكون.

= وروى «هدير» مكان «هديل». وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٧٤) وشرح شواهد المغني (١/٢٣٤). وبلا نسبة في الدرر (١٦/٣) ورصف المباني (ص ١٣٥) ولسان العرب (١٠/١٢٨ - رتق، ١٥/٤٩١ - يا) ومغني اللبيب (١/٧٦).

(١) البيت من الطويل، وهو للذي الرمة في ديوانه (ص ٧٥٠) وأدب الكاتب (ص ٢٢٤) والأزهية (ص ٣٦) والأغاني (١٧/٣٠٩) والخصائص (٢/٤٥٨) والدرر (٣/١٧) وسرّ صناعة الإعراب (٢/٧٢٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٥٧) وشرح شواهد الشافية (ص ٣٤٧) وشرح المفصل (١/٩٤، ٩/١١٩) والكتاب (٣/٥٥١) ولسان العرب (١١/١٢٣ - جلل، ١٥/٤٣٠ - أ، ١٥/٤٩١ يا) واللمع (ص ١٩٣، ٢٧٧) ومعجم ما استعجم (ص ٣٨٨) والمقتضب (١/١٦٣) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٤٥٧، ٢/٦٧٧) والإنصاف (٢/٤٨٢) وجمهرة اللغة (ص ١٢١٠) والنجى الداني (ص ١٧٨، ٤١٩) وخرانة الأدب (٥/٢٤٧، ١١/٦٧) ورصف المباني (ص ٢٦، ١٣٦) وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٦٤).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بغية أبصار الوشاة سبيلُ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٤) والجنى الدابي (ص ٥٠٧) والدرر (٣/١٧).

السابع: «آ» بالمد، وهما للبعيد، وقد حكاها الكوفيتون عن العرب الذين يثقون بعريتهم. وذكر الأخفش في كتابه الكبير^(١): «آ» وجعلها ابن عصفور في «المقرب» للقريب كالهزمة.

الثامن: «وا»، ذكرها ابن عصفور نحو:

٦٦٤ - وافقَعَسَا وأَيْن مَنِّي فَقَعَسُ^(٢)

والجمهور أنها مختصة بالندبة، لا تستعمل في غيرها.

وحكى بعضهم: أنها تستعمل في غير الندبة قليلاً كقول عمر بن الخطاب لعمر بن العاص: «واعجباً لك يا ابن العاص».

[نصب المنادى وبنائوه]

(ص): وإنما يظهر نصب مضاف وشبهه، ونكرة لم تقصد. ويبنى على ما يرفع به لفظاً أو تقديرًا علم مفرد، ونكرة مقصودة وزعم الرياشي إعرابهما.

فإن وصفت فشبّه المضاف. وقيل: يجوز البناء والنصب. وقيل: إن كان فيه ضمير غيبة وجب النصب، أو خطاب فالرفع. وجوز ثعلب ضم حسن الوجه. والكوفية نصب اثني عشر. وبعضهم: كلّ مثنى وجمع. ومنع الأصمعي نداء النكرة مطلقاً. والمازني بلا قصد. والكوفية: إن لم تكن خلف موصوف. ولا يفصل بين المضاف باللام. وقد يعمل عامله في مصدر وظرف. ويحذف تنوين منقوص لا ياءه خلافاً ليونس، فإن كان ذا أصل واحد فوفاً.

(ش): لكون المنادى مفعولاً به كان منصوباً، لكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافاً نحو: يا عبد الله، يا رجل سوء، وشبههاً به نحو: «يا خيراً من زيد». وقوله:

٦٦٥ - أيا مُوقِداً ناراً لِغَيْرِكَ ضوؤها^(٣)

(١) هو كتاب «المسائل الكبير» لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢١ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٦٧).

(٢) الرجز لرجل من بني أسد في الدرر (١٧/٣) والمقاصد النحوية (٢٧٢/٤). وبلا نسبة في الدرر (٤١/٣) ورصف المباني (ص ٢٧) وشرح الأشموني (٤٦٤/٢) وشرح التصريح (١٨٢/٢) ومجالس ثعلب (٥٤٢/٢) والمقرب (١٨٤/١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

ويا حاطباً في غير حبلك تحطّب

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٢٧) والدرر (١٨/٣).

أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيدي.

ويبنى العلم المفرد، أعني غير المضاف وشبهه، والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظاً، وهو الضمة في المفرد، والجمع المكسّر، وجمع المؤنث السالم نحو: يا زيد، يا رجل، يا رجال، يا هندا، والألف في المثنى نحو: يا زيدان، والواو في الجمع السالم نحو: يا زيدون، أو تقديره في المقصور نحو: يا موسى، والمنقوص نحو: يا قاضي، وما كان مبنياً قبل النداء نحو: يا سيويوه، يا حذام، يا خمسة عشر، يا برق نحزّه. هذا مذهب الجمهور.

وعلة البناء الوقوع موقع كاف الخطاب. وقيل: شبهه بالضمير، وخصّ بالضم لثلاث يلتبس بغير المنصرف لو فتح، وبالمضاف للياء لو كسر.

وزعم الرياشي^(١): أنهما معربان، وأن الضمة إعراب لا بناء، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين.

وذهب بعض الكوفيين: إلى جعل المثنى والجمع بالياء حملاً على المضاف.

وذهب الكوفيون: إلى أن اثني عشر إذا نودي أجري على أصله من الإضافة، فيعرب نصباً بالياء، والبصريون يُبقونه على التركيب مبنياً بالألف، لأن إضافته غير حقيقية.

وذهب ثعلب: إلى جواز بناء نحو: «حسن الوجه» على الضم، لأن إضافته في تية الانفصال.

ورُدَّ بأن البناء ناشئ عن شبه الضمير، والمضاف عاديّ له.

وذهب الأصمعيّ: إلى منع نداء النكرة مطلقاً. وذهب المازني: إلى أنه لا يتصور أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها، وأن ما جاء منوّناً، فإنما لحقه التنوين ضرورة.

وذهب الكوفيون: إلى جواز ندائها إن كانت خلفاً من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وخلفته، نحو: يا ذاهباً، والأصل: يا رجلاً ذاهباً، والمنع إن لم تكن كذلك.

فهذه أربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة.

أما الموصوفة بمفرد، أو جملة، أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقاً، وهي من شبه المضاف فتنصب نحو: يا رجلاً كريماً، يا عظيماً يُرجى لكلّ عظيم، وقوله:

(١) هو أبو الفضل العباس بن الفرج المتوفى سنة ٢٥٧ هـ. وقد تقدمت ترجمته.

٦٦٦ - ألا يا نخلةً من ذاتِ عِزِّي^(١)

وقيل: يجوز البناء والنصب، قاله الكسائي.

وفصل الفراء فأوجب النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو: يا رجلاً ضرب زيداً، والرفع إذا كان ضمير خطاب نحو: يا رجلاً ضربت زيداً.

ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام إلا في الضرورة كقوله:

٦٦٧ - يا بُؤْسَ للحرب ضَرَّاراً لأَقْوام^(٢)

وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقوله:

٦٦٨ - يا هِنْدُ دَعْوَةَ صَبِّ هَائِمٍ دَرِنِفٍ^(٣)

وفي الظرف كقوله:

٦٦٩ - يا دَارُ بَيْنِ النِّقا وَالْحَزْنِ ما صَنَعْتَ يَدُ التَّوَى بِالْأَلَى كانوا أهاليك^(٤)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

عليك ورحمة الله السلام

وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٩٠ - الهامش) وخزانة الأدب (١٩٢/٢، ١٣١/٣) والدرر (١٩/٣)،
١٥٥) وشرح شواهد المغني (٧٧٧/٢) ولسان العرب (١٩١/٨ - شيع) وفيه كما في مجالس ثعلب (ص
٢٣٩):

برودُ الظلِّ شاعَكُمْ السلامُ

والمقاصد النحوية (٥٢٧/١). وبلا نسبة في الخصائص (٣٨٦/٢) والدرر (٧٩/٦، ١٥٦) وشرح
التصريح (٣٤٤/١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٠٥) ومعني اللبيب (٣٥٦/٢، ٦٥٩).
(٢) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

قالت بنو عامر خالوا بني أسدٍ

وهو للنابعة الديلمي في ديوانه (ص ٨٢) والإنصاف (٣٣٠/١) وتذكرة النحاة (١٩/٣) وسر صناعة
الإعراب (٣٣٢/١) وشرح أبيات سيويه (٢١٨/٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٥٨) والشعر والشعراء
(١٠١/١) والكتاب (٢٧٨/٢) ولسان العرب (٢٣٩/١٤ - خلا). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١١٥،
٢٨٨) وخزانة الأدب (١٠٨/٤) والخصائص (١٠٦/٣) ورصف المباني (ص ١٦٨، ٢٤٥) وشرح ديوان
الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٨٣) وشرح المفصل (٦٨/٣، ١٠٤/٥) واللامات (ص ١٠٩).
(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مُنِّي بوصل وإلا مات أو كريا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠/٣).

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠/٣) وفيه: «أيدي الندى» بدل «يد النوى».

ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء نحو: يا قاضي لحدوث البناء وتثبت ياؤه عند الخليل، إذ لا موجب لحذفها.

وقال يونس: تحذف، لأنّ النداء دخل على اسم معرب منون، محذوف الياء، فذهب التنوين من المحذوف الياء، فبقي حذف الياء بحاله. وتقدر الضمة في الياء المحذوفة كما تقدر فيها حركة الإعراب مع أنّ النداء مكان تغيير وتخفيف، فناسب ألا تثبت الياء. فإن كان ذا أصل واحد تثبت الياء بإجماع، نحو: يا ري^(١)، ويا يفي علماً، لأن «ري»^(٢) ذهبت عينه ولامه، و «يف» ذهبت فاؤه ولامه، فإذا نُوديَا رُدَّت اللام.

[تنوين المنادى والأولى فيه]

(ص): وينون منادى للضرورة. والاختيار عند الخليل وسيبويه بقاء الضم وقوم: النصب. وابن مالك: الأول في العلم، والثاني في النكرة. وعندني: عكسه.

(ش): يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع، ثم اختلف: هل الأولى بقاء ضمّه أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه والمازني على الأول علماً كان أو نكرة مقصودة كقوله:

٦٧٠ - سلامُ الله يا مطرٌ عَلَيْهَا^(٣)

وقوله:

٦٧١ - مكانٌ يا جَمَلٌ حُيْتُ يا رَجُلٌ^(٤)

(١) كانت بالأصل «مري»، والصواب ما أثبتناه، لما سيبويه المؤلف فيما يلي و«ر» هو الأمر من «رأى» فحذفت عينه ولامه، ثم رُدَّت اللام في النداء، فصارت «ري».

(٢) كانت بالأصل. «مر» راجع الحاشية السابقة.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وليس عليك يا مطرُ السلامُ

وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٨٩) والأغاني (٢٣٤/١٥) وخزانة الأدب (١٥٠/٢)، ١٥٢، ٥٠٧/٦) والدرر (٢١/٣) وشرح أبيات سيبويه (٦٠٥/٢) وشرح التصريح (١٧١/٢) وشرح شواهد المغني (٧٦٦/٢) والكتاب (٢٠٢/٢) ويلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٤) والأشياء والنظائر (٢١٣/٣) والإنصاف (٣١١/١) وأوضح المسالك (٢٨/٤) والجنى الداني (ص ١٤٩) والدرر (١٨٢/٥) ورصف المباني (ص ١٧٧، ٣٥٥) وشرح الأشموني (٤٤٨/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٤٧) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٧) ومجالس ثعلب (ص ٩٢، ٥٤٢) والمحتسب (٩٣/٢).

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره.

وأبو عمرو وعيسى بن عُمَر والجَزَمي والمبرد على الثاني ردّاً إلى أصله كما ردّ المنصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضرورة كقوله:

٦٧٢ - يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّكَ الْأَوَاقِي^(١)

وقوله:

٦٧٣ - يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ^(٢)

واختار ابن مالك في (شرح التسهيل) بقاء الضم في العلم، والنصب في النكرة المعيّنة، لأن شبهها بالمضمر أضعف.

وعندي عكسه، وهو اختيار النصب في العَلَم، لعدم الإلباس فيه، والضمّ في النكرة المعيّنة، لثلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حيثنذ إلّا الحركة، لاستوائهما في التنوين. ولم أقف على هذا الرأي لأحد

[حذف النداء اختصاراً]

(ص): مسألة: يحذف حرف النداء إلّا مع الله، والمستغاث، والمتعجب، والمندوب. ومنعه البصريّة اختصاراً مع اسم الجنس والإشارة، وفي نكرة لم تُقصد. وحذف المنادى دونه خُلِفَ. وقد يُفصل بأمر.

= وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٥٣) والدرر (٢٢/٣) والشعر والشعراء (٥١٨/١) والمقاصد الحوية (٢١٤/٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٤٨/٢).
(١) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

رفعت رأسها إليّ وقالت

وهو للمهلل بن ربيعة في خزانة الأدب (١٦٥/٢) والدرر (٢٢/٣) وسمط اللّالي (ص ١١١) ولسان العرب (٤٠١/١٥ - وقفي) والمقاصد النحوية (٢١١/٤) والمقتضب (٢١٤/٤) وبلا نسبة في رصف المباني (ص ١٧٧) وسرّ صناعة الإعراب (٨٠٠/٢) وشرح الأشموني (٤٤٨/٢) وشرح التصريح (٣٧٠/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٤٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٧) وشرح المفصل (١٠/١٠) والمتصف (٢١٨/١).

(٢) صدر بيت من السريع، وعجزه:

موطاً الأكناف رَحَبَ الذراغ

وهو للسّقاح بن بكير في خزانة الأدب (٩٥/٦، ٩٦، ٩٨) والدرر (٢٣/٣) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٣٦٣) وشرح التصريح (٣٩٩/١) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٩٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٥/٣) وخزانة الأدب (٣٠٨/٣) والدرر (٣٥/٤، ٢٣٤/٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٦) وشرح قطر الندى (ص ٣٢٠) والمقرب (١٦٥/١).

(ش): يجوز حذف النداء اختصاراً، وفي التنزيل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿رَبَّنَا لَا تُفِغْ﴾ [آل عمران: ٨]. ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

ويستثنى صُور لا يجوز فيها الحذف:

أحدها: اسم الله تعالى، إذا لم تلحقه الميم نحو: يا الله.

الثاني: المستغاث نحو: يا لزيد.

الثالث: المتعجب منه نحو: يا للماء.

الرابع: المندوب نحو: يا زيدا.

الخامس: اسم الجنس.

السادس: اسم الإشارة.

السابع: النكرة غير المقصودة. هذا مذهب البصريين.

وذهبت طائفة إلى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة، وعليه ابن مالك لحديث «ثوبى حَجَرٌ»^(١). و:

٦٧٤ - أَشْتَدِّي أَرْمَةً تُنْفَرَجِي^(٢)

وقول ذي الرمة:

٦٧٥ - بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ^(٣)

(١) جزء من حديث رواه البخاري في الغسل (باب ٢٠) وأحاديث الأنبياء (باب ٢٨)، ومسلم في الحيف (حديث ٧٥) والمضائل (حديث ١٥٥ و ١٥٦)، والترمذي في تفسير سورة ٣٣ باب ٢٤، وأحمد في المسند (٢/ ٣١٥، ٣١٨، ٣٩٢، ٥١٥، ٥٣٥)؛ كلهم من حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى سواة بعض، وكان موسى عليه السلام يغتسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه أدّر. قال. فذهب مرة يغتسل، فوضع ثوبه على حجر، ففرّ الحجر بثوبه. قال: فحَمَحَ موسى بإثره يقول: ثوبى حجرًا ثوبى حجرًا حتى نظرت بنو إسرائيل إلى سواة موسى؛ قالوا: والله ما بموسى من بأس. فقام الحجر حتى نُظر إليه. قال: فأخذ ثوبه فلفظ بالحجر ضرباً». اللفظ لمسلم.

(٢) هذه العبارة من حديث النبي ﷺ، رواه العجلوني في كشف الخفا (١/ ١٤٦) عن علي بن أبي طالب، وقال: «رواه العسكري والديلمي والقضاعي عن علي بسند فيه كذاب» وذكره المتقي الهندي في كنز العمال (رقم ٦٥١٧) والذهبي في ميزان الاعتدال (٢٠١٣) وابن حجر في لسان الميزان (٢/ ١٢١٤) والسيوطي في الدرر المنتشرة (١٥). وقد أجمع رواية هذا الحديث على تصحيحه ومعنى هذا الحديث: ابلغني يا شدة في الشدة النهاية حتى تنفرجي

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

وقوله:

٦٧٦ - لِنُخَسِبَ سَيِّدًا ضَبْعًا بُولٌ^(١)

أي: يا ضَبْعًا.

والأولون حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر، ولا نداء.

وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ كما تقرر غير مرة، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ: يا حَجَرٌ.

أما حذف المنادى، وإبقاء حرف النداء ففيه خلاف، فجزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر، والذعاء، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٢) [النمل: ٢٥]. وقول الشاعر:

٦٧٧ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(٣)
أي: يا قوم، أو يا هؤلاء.

قال أبو حيّان: والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز، لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف، ولم يرد بذلك سماع من العرب، فيقبل، و«يا» في الآية والبيت،

إذا هملت عيني لها قال صاحبي

= وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٥٩٢) والمقاصد النحوية (٢٣٥/٤) وهمع الهوامع (١٧٤/١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٥/٤) وشرح الأشموني (٤٤٣/٢) ومغني اللبيب (٦٤١/٢).
(١) عجز بيت من الواقف، وصدره:

فشايح وسط ذودك مستقنًا

وهو للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٣٢٢/١) ولسان العرب (٣٤٩/١٣ - قن). وللهمذلي في الخصائص (١٩٦/٣). وبلا نسبة في الدرر (٢٥/٣).
(٢) هذه قراءة ابن عباس وأبي جعفر والزهري والسلمي والحسن وحמיד والكسائي. وقد خرجت هذه القراءة على أن تكون «لا» حرف استفتاح، و«يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، و«اسجدوا» فعل أمر انظر البحر المحيط (٦٥/٧، ٦٦).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٤٤٨) والإنصاف (١١٨/١) والجنى الداني (ص ٣٥٦) وجواهر الأدب (ص ٢٩٠) وخزانة الأدب (١٩٧/١١) والدرر (٢٥/٣، ١١٨/٥) ورصف المباني (ص ٣، ٤) وشرح أبيات سيويه (٣١/٢) وشرح شواهد المغني (٧٩٦/٢) وشرح المفصل (٢٤/٢، ٤٠) والكتاب (٢١٩/٢) واللامات (ص ٣٧) ومغني اللبيب (٣٧٣/٢) والمقاصد النحوية (٢٦١/٤).

ونحوهما للتنبيه^(١).

وقال ابن مالك: حق المنادى أن يمنع حذفه، لأن عامله حذف لزوماً، إلا أن العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء «يا» دليلاً عليه، وكون ما بعده أمراً، أو دعاء، لأنهما داعيان إلى تأكيد المأمور والمدعوى، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضع منبهاً على المنادى إذا حذف وبقيت «يا» فحسن حذفه لذلك.

وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر كقول النخعية تخاطب أمها (لطيفة):

٦٧٨ - ألا يا فابك تهياماً لطيفاً^(٢)

أرادات يا لطيفة، فرخمت وفصلت.

[ما لا ينادى]

(ص): والأصح لا ينادى ضمير وإشارة بحرف الخطاب ولا مضاف لكاف، ولا معرف بـ «أل» في السعة خلافاً للكوفية إلا الله، و«المحكى».

قال المبرّد: والموصول. وابن سعدان^(٣): والجنس المشبه به لا ذو عهدة وغلبة ولمح بحال.

(ش): لا ينادى الضمير عند الجمهور، وأما ضمير الغيبة والتكلم فلأنهما يناقضان النداء، إذ هو يقتضي الخطاب. وأما ضمير المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسن، لأن أحدهما يُغني عن الآخر.

وجوز قوم نداءه تمسكاً بقوله:

٦٧٩ - يا أبجر بن أبجر يا أثنا^(٤)

(١) راجع تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٦٦/٧).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وأذري الدمع تسكاباً وكيفاً

وهو لجداية بنت خالد النخعية في الدرر (٢٧/٣)

(٣) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الصريير الكوفي نحوي، مقرر. ولد ببغداد سنة ١٦١، وأخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة، ونظر في الاختلاف. وروى عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي وعبد الله بن أحمد بن حنبل وابن المرزبان وتوفي سنة ٢٣١ هـ له مصنفات في القراءات والبحر، منها: الجامع، والمجرّد. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) والفهرست (٧٩، ٧٠/١) ومعجم الأدباء (٢٠١/١٨) ونزهة الألبا (ص ٢١٢) وطبقات القراء (١٤٣/٢) وبغية الوعاة (ص ٤٥).

(٤) وبعده: «أنت الذي طلقت عام حعتا»

وقول الأحوص: «يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ»^(١). وأجاب الأولون بندوقه.
ولا ينادى اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب نحو: يا ذاك، قاله السِّيرافي وغيره.
وأجازه ابن كيسان. ونقل عن سيبويه.
ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب نحو: يا غلامك، لأن المنادى حينئذٍ غير مَنْ له
الخطاب، فكيف ينادى من ليس بمخاطب؟
ولا ينادى المَعْرِفُ بـ «أل»، فلا يقال: يا الرجل إلّا في الضرورة، لأنّ في ذلك جمعاً
بين أذاتي التعريف.

وجوّزه الكوفيون في الاختيار. ومن وروده في الشعر قوله:
٦٨٠ - فِيا الْغُلامانِ اللَّذانِ فَرّا^(٢)

وقوله:

٦٨١ - عَبّاسُ يا المَلِكِ المَتَوَجِّعُ وَالَّذِي عَرَفْتُ لَهُ بَيْتَ الْعُلا عَذَنانُ^(٣)
وقوله:

٦٨٢ - مِنْ أَجْلِكَ يا الَّتِي تَيْمَتِ قَلْبِي^(٤)

والرجز للأحوص في ملحق ديوانه (ص ٢١٦) وشرح التصريح (١٦٤/٢) والمقاصد النحوية
(٢٣٢/٤). ولسالم بن دارة في خزانة الأدب (١٣٩/٢ - ١٤٣، ١٤٦) والدرر (٢٧/٣) ونوادر أبي زيد
(ص ١٦٣). وبلا نسبة في الإنصاف (٣٢٥/١) وأوضح المسالك (١١/٤) وسرّ صناعة الإعراب
(٣٥٩/١) وشرح الأشموني (٤٤٣/٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٠١) وشرح المفصل (١٢٧/١)،
١٣٠ والمقرب (٧٦/١)

(١) ذكر هذا القول الأشموني في شرحه (١٣٥/٣) وعدّه من الشلود؛ ولم ينسبه
(٢) الرجز قائله مجهول؛ وبعده:

إِيّاكما أن نكسبانا شرّاً

وهو في أسرار العربية (ص ٢٣٠) والإنصاف (٣٣٦/١) والدرر (٣٠/٣) وخزانة الأدب (٢٩٤/٢)
وشرح ابن عقيل (ص ٥١٨) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٩٩) وشرح المفصل (٩/٢) واللامات (ص ٥٣)
واللمع في العربية (ص ١٩٦) والمقاصد النحوية (٢١٥/٤) والمقتضب (٢٤٣/٤).
(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٢/٤) والدرر (٣١/٣) وشرح الأشموني
(٤٤٩/٢) وشرح التصريح (١٧٣/٢) والمقاصد النحوية (٢٤٥/٤)
(٤) صدر بيت من الرافر، وعجزه:

وأست بخيلة بالودّ عني

وهو بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٠) والأشباه والنظائر (١٧٩/٢) والإنصاف (٣٣٦/١) والحنى
الداني (ص ٢٤٥) وخزانة الأدب (٢٩٣/٢) والدرر (٣١/٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٩٩) وشرح =

واستثنى البصريّون شيئين: أحدهما اسم الله تعالى فيقال: يا الله، لأن «أل» للزومها فيه، كأنها من بنية الكلمة. فيجوز حينئذٍ قطع همزه ووصله.

والثاني: الجملة المسمّى بها، كأن تسمّى: «يا الرّجل قائم»، فإذا ناديته قلت: «يا الرّجل قائم أقبل» لأنه سمّي به على طريق الحكاية.

واستثنى المبرد ثالثاً، وهو الموصول إذا سمي به نحو: «يا الذي قام» لمسمّى به، ووافقه ابن مالك.

قال أبو حيّان: والذي نصّ عليه سيبويه المنع، وفزّق بينه وبين الجملة: أنها سمّي فيها بشيئين كلّ واحد منهما اسم تام، و«الذي» بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث، فلا يجوز فيه النداء.

واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبّه به، فأجاز ندائه مع «أل» نحو: «يا الأسد شدة»، و«يا الخليفة هيبة»، ووافقه ابن مالك، لأن تقديره: يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، فحسن لتقدير دخول «يا» على غير الألف واللام.

ولا ينادى ما فيه «أل» العهد، ولا التي لِلْعَلْبَةِ، ولا التي لِلْمَحِ الصّفة بحال، بل إذا نودي هذا النوع حذفت منه «أل» قال:

٦٨٣ - إِنْكَ يَا حَارِثُ نِعَمَ الْحَارِثُ^(١)

وقال:

٦٨٤ - غَمَزَ ابْنُ مُرَّةٍ يَا فَرَزْدَقُ كَيْفَهَا^(٢)

= الممصل (٨/٢) والكتاب (١٩٧/٢) واللامات (ص ٥٣) ولسان العرب (٢٤٠/١٥ - لنا) والمقتضب (٢٤١/٤).

(١) الرحر لرؤية في ديوانه (ص ٢٩) والدرر (٣/٣١). وبلا سبة في الأشباه والنظائر (٤/١٨٦)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

غمز الطبيب نغايغ المعذور

وهو لجرير في ديوانه (ص ٨٥٨) وأدب الكاتب (ص ١٤١) والاشتقاق (ص ٥٣٩) وجمهرة اللغة (ص ٢١٧، ٢٩٢، ٩٨٥، ١٢٠٧) وحرارة الأدب (٣/١٠٠) والدرر (٣/٣٢) ولسان العرب (٤/٥٥٣ - عذر، ٨/٤٥٦ - نغغ، ١٣/٣٧١ - كين).

وابن مرة: هو عمران بن مرة المنقري، وكان أسر جعثن أخت الفرزدق يوم السّيدان والكين: قيل: الغدد التي هي داخل قُبُل المرأة مثل أطراف النوى، والجمع كيون، والكين: البظر. والنغايغ: لحمة تكون في الحلق عند اللهاة، واحدها نُغْنُغ، وهي اللغائين واحدها نُغْنُون. وقال ابن بري: واحدة النغايغ نُغْنُغَة، وهي لحم أصول الأذان من داخل الحلق تصيبها الغُدرة (اللسان: ٨/٤٥٦ - مادة نغغ).

[نداء اسم الإشارة]

(ص): مسألة: إذا نودي إشارة ووصف بذى أل مرفوع، فإن استغني عنه جاز نصبه، أو «أي» ضم، وتلي بـ «هاء» التنبيه عوضاً من الإضافة مفتوحة. وقد تضم، وذى أل الجنسية مرفوعاً. وجوز المازني نصبه وصفاً، وابن السيد بياناً. وزعمه مَلِكُ النحاة ^(١) مبنياً، وأل بدلاً من «يا» أو بموصول بغير خطاب. أو بإشارة بلا كاف. قيل: أو بها، قال ابن الضائع ^(٢): إن نعت بذى أل، ولا يتبع بغيرها، ولا يقطع عنها، ويؤثت لتأنيث صفته. وقيل: «ها» مبقاة من الإشارة. وقيل: «أي» موصولة بالمرفوع خبر المحذوف.

(ش): إذا نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه «أل» من اسم جنس أو موصول نحو: يا هذا الرجل، يا هذا الذي قام أبوه.

ويجب رفع هذا الوصف إذا قدر اسم الإشارة وضلّة إلى نداء ما فيه «أل»، فإن استغني عنه بأن اكتفي بالإشارة في النداء، ثم جيء بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع.

وإذا نودي «أي» وجب بناؤها على الضم، وإيلاؤها هاء التنبيه إما عوضاً من مضافها المحذوف، أو تأكيداً لمعنى النداء. ووصفها إما بذى أل الجنسية مرفوعاً نحو: يا أيها الإنسان. يا أيها النبي. وقيل: إنه عطف بيان لا وصف، قاله ابن السيد، لأنه ليس مشتقاً.

وقيل: إنه يجوز نصبه. قال المازني حَمَلاً على موضع «أي». ورد بأن الحمل على الموضع إنما يكون بعد تمام الكلام، والنداء لم يتم بـ «يا أيها» فلم يجز الحمل على موضعها، وبأن المقصود بالنداء هو الرجل، وهو مفرد. وإنما أتى بـ «أي» ليتوصل بها إلى ندائه، ومن ثم زعم ملك النحاة أبو نزار: أنه مبني، وأن اللام فيه بدل من «يا».

ولا يجوز الوصف بما فيه «أل» التي للعهد، أو التي للغلبة، أو التي للمنع، ولا ما فيه «أل» من مثنى أو مجموع كان علماً قبل دخولها، فلا يقال: يا أيها الزيدان، ولا يا أيها الزيدون، وإما بموصول مصدر بـ «أل» خال من خطاب نحو: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]، ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المائدة: ١، وغيرها]، ولا يجوز: يا أيها الذي رأيت، كما لا يجوز أن ينادى، وإما باسم إشارة عار من الكاف نحو:

٦٨٥ - أَيِهَذَا كُـ لا زَادِيكُمَا ^(٣)

(١) ملك النحاة: هو الحسن بن صافي بن عبد الله المتوفى سنة ٥٦٨ هـ. وقد تقدم.

(٢) هو علي بن محمد بن علي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. وقد تقدم.

(٣) صدر بيت من الرمل، وعجزه.

٦٨٦ - ألا أيُّها الرَّاجِرِي أَحْضَرِ الْوَعَى^(١)

ولا يجوز ما فيه الكاف كما لا يجوز نداؤه.

وجوّزه ابن كيسان نحو: «يا أيُّها ذلك الرَّجُل». وشرط أبو الحسن بن الضّائع لجواز وَصَف (أي) باسم الإشارة أن يكون اسم الإشارة منعوتاً بما فيه الألف واللام كالبيت السابق، وقوله:

٦٨٧ - ألا أيُّهذا السّائلي أين يَمُمْتُ^(٢)

ولا يجوز إتباع «أيّ» بغير هذه الثلاثة، فلا يقال: يا أيُّها صاحب الفرس مثلاً، ولا يقطع عن الصفة، فلا يقال: يا أيُّها بدون ما ذكر.

ويؤنث لتأنيث الصّفة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧].

وفي «البدیع»^(٣): أن ذلك أولى، لا واجب، فيجوز: يا أيُّها المرأة.

ولا يلحقها من علامة الفروع غير التاء لا علامة تثنية ولا جمع، قال تعالى: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

وحُكِّم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب، ويجوز ضمّها معها في لغة بني أسد، وقرئ

= ويروى «يغلّ» مكان «وغلّ». وهو بلا نسبة في الدرر (٣/٣٣) وشرح الأشموني (٢/٤٥٤) وشرح شذور الذهب (ص ١٩٩) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٨١) ومجالس ثعلب (ص ٥٢) والمقاصد النحوية (٤/٢٣٩، ٢٤٠)

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد من معلقته؛ وعجزه.

وأن أشهد اللّدات هل أنت مخلدِي

وهو في ديوانه (ص ٣٢) والإنصاف (٢/٥٦٠) وحرانة الأدب (١/١١٩، ٤٦٣، ٥٠٧/٨، ٥٧٩، ٥٨٥) والدرر (١/٧٤، ٣/٣٣، ٩٤/٩) وسرّ صناعة الإعراب (١/٢٨٥) ووصف المباني (ص ١١٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧) وشرح شواهد المغني (٢/٨٠٠) وشرح المفصل (٢/٧، ٤/٢٨، ٧/٥٢) ولسان العرب (١٣/٣٢ - أنن، ١٤/٢٧٢ - دنا) ومجالس ثعلب (ص ٣٨٣) ومعني اللبيب (٢/٣٨٣، ٦٤١) والمقاصد النحوية (٤/٤٠٢) والمقتضب (٢/٨٥)

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فإن لها من أهل يثرب موعدا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٥) وتذكرة النحاة (ص ٥٨٩، ٦٣٢) والدرر (٣/٣٣) وشرح شواهد المغني (ص ٥٧٦) والمقاصد النحوية (٣/٦٠، ٣٢٦) والمقتضب (٤/٢٥٩).

(٣) يوجد ثلاثة كتب باسم «البدیع في المحو»: أحدها لابن الأثير، والثاني لمحمد بن مسعود الغزي، والثالث لأبي الحسن الربيعي.

في السبع: ﴿يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] ويقولون: يا أَيُّهُ المرأة.

وقيل: إن هاء التنبيه في يا أَيُّها الرجل ليست متصلة بـ «أَيُّ» بل مُبتَناة من اسم الإشارة، والأصل: يا أَيُّ هذا الرجل، فـ «أَيُّ» منادى ليس بموصوف، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان إبهامه، وحذف «ذا» اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها، وعليه الكوفيون.

وقيل: «أَيُّ» موصولة، والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة أيّ، وعليه الأخفش. وردّه المازني وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور، والجملة الفعلية.

وأجيب بأن ذلك لا يلزم، إذ له أن يقول: إنهم التزموا فيها ضرباً من الصلة، كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على رأيكم.

وردّه ابن مالك أيضاً بأنه لو صحّ ما قال لجاز ظهور المبتدأ. وأجاب أبو حيان بأن له أن يقول: إنهم التزموا حذفه في هذا الباب، لأن النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترقيم فيه بخلاف غيره.

وردّه الزجاج بأنها لو كانت موصولة لوجب ألا تضم، لأنه لا يُبنى في النداء ما يوصل، لأن الصلة من تمامه، وأجيب بأن ذلك إنما يلزم إذا قُدرت معرفة قبل النداء، لا إذا قُدرت قبله، ثم التزموا فيها في النداء ما كان قبله.

وردّه بعضهم بأن أياً الموصولة لا تكون إلا مضافة لفظاً أو نيةً، والإضافة منتفية في هذه بوجهيها. وأجيب بأن «ها» عوضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه، فكأنها مضافة.

[نداء العلم الموصوف بـ «ابن» متّصل مضاف إلى علم]

(ص): مسألة: إذا نودي عَلمٌ وصف بـ (ابن) متّصل مضاف لعلم، قال الكوفية: أو بغيره جاز فتحه. وفي الأجود، وتقدير فتح المقدّر حُلْف، وقد يضم الابن إتباعاً.

وزعم الجرجاني: فتحه بناءً، ومثله: فلان بن فلان، وصُلّ بن صُلّ. وألحق الكوفية كلّ ما اتّفق فيه لفظ المنادى، والمضاف إليه.

ويجب فيه في غير النداء حذف تنوينه إلا لضرورة. وزعمه أبو عليّ مركّباً، ومتلوه تابِعاً كَمَرءٍ. والأصح أن الوصف بـ «ابنة» كـ «ابن»، وفي بنت - لا في النداء - وجهان.

(ش): إذا كان المنادى علماً موصوفاً بـ «ابن» متّصل مضاف إلى علم نحو: يا زيد بن عمرو، جاز في المنادى مع الضمّ الفتح إتباعاً لحركة «ابن» إذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين.

واختلف في الأجود، فقال المبرّد: الضمّ لأنه الأصل. وقال ابن كيسان: الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب. فإن كان مما يقدر فيه الحركة نحو: يا عيسى ابن مريم، فقال ابن مالك: يتعيّن تقدير الضمة، ولا ينوى بدلها فتحة، إذ لا فائدة في ذلك. وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة.

ولو كان المنادى غير علم نحو: يا غلام ابن زيد، أو علماً بعده «ابن» لكنه غير صفة بل بدل، أو بيان، أو منادى، أو مفعول بمقدّر، أو صفة لكنه غير متصل نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، أو متصل لكنه غير مضاف إلى علم نحو: يا زيد ابن أخينا، أو وصف بغير «ابن» نحو: يا زيد الكريم تعيّن الضمّ في الصور كلها، ولم يجز الفتح.

وأجاز الكوفيّون الفتح في الأخير، وهو ما إذا وصف بغير «ابن» مستدلّين بقوله:

٦٨٨ - بأجود منك يا عمّر الجّواد^(١)

على أن الرواية بفتح الرّاء، وعلّوه بأنّ الاسم ونعته كالشيء الواحد، فلما طال التّعنت بالمنعوت حرّكه بالفتح.

وحكى الأخفش: أنّ من العرب من يضم نون الابن إتباعاً لضمّ المنادى، وهو نظير من قرأ: الحمد لله^(٢) بضم اللام. وزعم الجرجاني: أن فتحة «ابن» بناء.

قال ابن مالك: وألحق بالعلم المذكور في جواز الفتح نحو: «يا فلان بن فلان» و«يا ضلّ بن ضلّ»^(٣)، و«يا سيّد بن سيّد» لكثرة الاستعمال كالعلم.

قال أبو حيّان: والذي ذكره أصحابنا أنّ المسألة مفروضة فيما إذا كان المنادى والمضاف إليه «ابن» غير علم، لكنّه مما اتّفق فيه لفظ المنادى، ولفظ ما أضيف إليه ابن نحو: يا كريم بن كريم، أو ابن الكريم، ويا شريف بن شريف، أو ابن الشّريف، وكلّ بن كلب، أو ابن الكلب. وذكروا في ذلك خلافاً.

(١) عجز بيت من الوافر، وصدّره.

فما كعب بن مامة وابن سَعْدِي

وهو لحريّر في خزانة الأدب (٤٤٢/٤) والدرر (٣٤/٣) وشرح التصريح (١٦٩/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٥٦) والمقاصد الحوية (٢٥٤/٤) واللمع (ص ١٩٤) والمقتضب (٢٠٨/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٣/٤) وشرح الأشموني (٤٤٧/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٢٩١) وشرح قطر الندى (ص ٢١٠) ومغني اللبيب (ص ١٩).

(٢) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عيلة (البحر المحيط: ١/١٣١).

(٣) قولهم: «فلان ضلّ بن ضلّ» أي منهك في الضلال، وقيل: هو الذي لا يُعرف ولا يُعرف أبوه، وقيل. هو الذي لا خير فيه، وقيل. إذا لم يُدر مَنْ هو وممن هو (لسان العرب: ١١/٣٩٥)

فالبصريّون يضمّون المنادى وينصبون ابناً، والكوفيّون وابن كيسان يجرونه مجرى يا زيد بن عمرو في جواز الضمّ والفتح، كما أجرت العرب ذلك في غير النداء في حذف التنوين من الموصوف، قال الكميت:

٦٨٩ - تناولها كلبُ بن كَلْبٍ فأَضْبَحَتْ^(١)

وقال آخر:

٦٩٠ - فَإِنَّ أَبَاكُمْ ضِلُّ بْنُ ضِلِّ^(٢)

وما ذكره البصريون هو القياس إذ الأعلام أقبل للتغيير من غيرها. انتهى.

ثم الصورة التي يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين نحو: قام زيد بن عمرو، وقام فلان بن فلان، بخلاف غلام ابن زيد، أو زيد ابن أخينا. نعم ألحق بعضهم ما إذا أضيف ابن إلى مضاف إلى علم نحو: قام زيد ابن أخي عمرو.

وشرط بعضهم في المضاف إليه «ابن» التذكير، لأنهم لا ينسبون الرجل إلى أمّه، فلا يحذف التنوين من مثل: زيد ابن عُلَيْيَّة.

وشرط بعضهم في العلمين التنكير، قال أبو حيّان: وهو باطل، إنّما ذلك في «ابن» وإثبات التنوين فيما اجتمع فيه الشروط ضرورة، قال:

٦٩١ - جَارِيَّةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ^(٣)

إلّا أن يحمل على أنّ «ابن» بدل، لا صفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزْرًا ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] فيمن نون «عزيراً»، لأن «ابن» خبر.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

بكفّ لثيم الوالدين يقودها

وهو للكميت في الدرر (٣/ ٣٥).

(٢) الشطر من الوافر، ولم أشر على تتمته ولا على قائله. وهو بلا نسبة في أساس البلاغة (ص ٢٧١ - ضلل). والدرر (٣/ ٣٥).

(٣) الرجز للأغلب العجلي، وبعده:

كريمة أخوالها والعصبة

وهو في ديوانه (ص ١٤٨) وخزانة الأدب (٢/ ٢٣٦) والدرر (٣/ ٣٦) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١٢) وشرح المفصل (٢/ ٦) والكتاب (٣/ ٥٠٦) ولسان العرب (١/ ٢٣٨ - ثعلب، ٦٥٩ - قب) والخصائص (٢/ ٤٩١) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٠) وشرح التصريح (٢/ ١٧٠).

وزعم أبو عليّ الفارسيّ: أنّ حذف التنوين من نحو: قام زيدٌ بنُ عمرو للتركيب، وأنهم بنّوا الصّفة مع الموصوف، وأنّ نون «ابن» حرف إعراب، والدّالّ تابعة للتّون بمنزلة الراء^(١) في قولهم: هذا امرؤٌ، ورأيت امرأً، ومررت بامرئٍ. ولما كانت الدّالّ غَيْرَ حرف إعراب لم ينوّن، لأنّ التنوين لا يكون وسطاً.

قال ابن مالك: وهذا مردودٌ بالإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو: صلّى الله على يوسف بن يعقوب، ولو كان كما قال لكسروا.

وإذا كان الموصوف علماً مؤنثاً، نعت بـ «ابنة» مضافاً إلى علم فحكمه في النداء من جواز الفتح، وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المذكر الموصوف بـ «ابن» نحو: يا هندُ ابنةَ زيد، وقامت هندُ ابنةُ عمرو، وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره. وحجّتهم القياس على «ابن».

وذهب قوم إلى المنع؛ لأنّ السماع إنما ورد في «الابن»، وهو خروج عن الأصل فلا يقاس عليه.

وفي الوصف بـ «بنت» في غير النداء وجهان، رواهما سيبويه عن العرب نحو: هذه هندُ بنتُ عاصم بالتنوين، وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط، وليس فيه التقاء الساكنين الذي في «ابن»، و«ابنة».

ولو كان المنادى المؤنث مبنياً في الأصل نحو: «يا رقاش ابنةَ عمرو» لم تغيّر حركة البناء الأصليّة، ويكون فتح الإتياع تقديراً. ذكره أبو حيّان.

[تكرار لفظ المنادى مضافاً]

(ص): وإذا كرّر لفظ المنادى مضافاً نحو: يا تيمُ تيمَ عديّ نُصب الثاني نداءً، أو بإضمار أعني، أو بيانا. قال ابن مالك: أو تأكيداً. والسّيرافي: أو نعتاً. وضمّ الأول أو نصب إضافة لمتلوّ الثاني معه، أو هو مقحم أو لمثله مقدّراً أو مركّباً، أو إتياعاً؛ أقوال. وأسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافاً للكوفيّة.

(ش): إذا ذكرت منادى مضافاً، وكزّرت المضاف إليه فلا إشكال نحو: نحو: يا تيمَ عديّ تيمَ عديّ، وهو توكيدٌ مَحْضٌ. وإن كرّرت المضاف وحده نحو: يا تيمَ تيمَ عديّ،

فلك أن تضمّ الأول على أنه منادى مفرد، وتنصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف، أو منصوب بإضمار أعني، أو على أنه عطف بيان أو بدل، زاد ابن مالك: أو على أنه تأكيد.

قال أبو حيّان: ولم يذكره أصحابنا، وهو ممنوع، لأنّه لا معنويّ كما هو واضح، ولا

(١) في الأصل: «بمنزلة الميم»، والصواب ما أثبتناه.

لفظي لاختلاف جهتي التعريف، لأن الأول معرّف بالعلميّة، أو النداء، والثاني: بالإضافة، لأنه لم يضاف حتى سلب تعريف العلميّة.

وأجاز السيرافي نصبه على النعت، وتأوّل فيه معنى الاشتقاق، وهو ضعيف. ولك في الأول أيضاً النصب، لكن الضم أوجه، وأكثر في كلامهم.

واختلف في وجه النصب: فقال سيويه: هو على الإضافة إلى متلّو الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: يا تَيْمَ عَدِيّ تَيْمَهُ حَذَفَ الضمير من الثاني، وأقحم، قالوا: ولا يجوز الفصل بين المتضامّين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصّة.

وقال الفراء: هو والثاني معاً مضافان إلى المذكور، أخذاً من قوله: «قطع الله يدَ ورجلَ من قالها»، أن الاسمين مضافان إلى مَنْ، ولم يصرح به هنا.

وقال المبرّد: هو على نيّة الإضافة إلى مقدّر مثل المضاف إليه الثاني، والثاني توكيد، أو بيان، أو بدل.

وقال الأعمى: هو على التركيب، وفتح الأول والثاني بناءً لا إعراباً جُعِلَا اسماً واحداً، وأضيفا كما قالوا: «ما فعلت خمسةَ عشرَ».

وقال السيرافي: هو على الإتيان والتخفيف مثل: يا زيد بن عمرو، لأن الثاني صفة مثل «ابن»، وليس دونه في الكثرة، فهذه خمسة أقوال. ولا تختصّ المسألة بالعلمين عند البصريّين، فيجوز النصب في اسمي الجنس نحو: يا رَجُلَ رَجُلَ القوم، وفي الوصفين نحو: يا صَاحِبَ صَاحِبَ زيد.

وخالف الكوفيّون: فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول، وفي الوصفين ضمّه بلا تنوين، أو نصبه منوّناً نحو: يا صاحباً صاحبَ زيد.

أسماء لازمت النداء

(ص): مسألة: لزم النداء من الأسماء «فل»، و«فلة»، وهما كناية عن نكرة وقيل: عَلم، وقيل: ترخيم فلان وفلانة، وجَرّ ضرورة، ومكرمان وملأمان، ومخبثان، ومكذبان، وملكعان، ومطيّبان، وملأم، ولؤمان، ونؤمان، وهناه. والمعدول إلى فَعْل في سبّ مذكر، وفعالٍ مبنياً على الكسر لسبّ مؤنث إلا للضرورة. وسمع: رجل مكرمان، وملأمان. وقدر أبو حيّان القول، وينقاس فعالٍ سبّاً وأمرأً على الأصح في ثلاثيّ مجرد تام متصرّف. وقاس ابن طلحة^(١) الأمر من أفعل.

(ش): من الأسماء أسماء لازمت النداء فلم يتصرّف فيها بأن لا تستعمل مبتدأ، ولا

(١) محمد بن طلحة: تقدّم التعريف به؛ راجع الفهارس العامة

فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مجروراً بل لا تستعمل إلا في النداء، وهي قسمان: مسموع، ومقيس:

فمن المسموع: قُل للرجل، وقُلّة للمرأة، يقال: يا فل، ويا فلة، وقد جرّ «قُل» في الضرورة قال:

٦٩٢ - في لَجّة أَمْسِكْ فُلاناً عن قُل^(١)

واختلف فيهما ف قيل: هما منقوصان من «فلان»، و«فلانة»، بحذف الألف والتون ترخيماً، وبه جزم ابن مالك، ونسبه أبو حيّان للكوفيّين وقيل: هما كنيّتان عن علم مَنْ يعقل، وعليه ابن عصفور، وصاحب البسيط^(٢).

قال أبو حيّان: ومذهب سيبويه أنهما كنيّتان عن نكرة من يَعْقِل بمعنى: يا رجل، ويا امرأة.

و«قُل» مما حذف منه حرف، وبني على حرفين بمنزلة دم وتركيبه: ف - ل - ي، بدليل أنه إذا سُمّي به، ثم صغّر، قيل: قُلّي، وليس أصله فلاناً فذاك تركيبه: ف - ل - ن.

و«قُل» كناية لمنادى، و«فلان» كناية عن اسم سُمّي به المحدث عنه خاصّ غالب، فهما مختلفا المعنى والمادة، وقُل الذي في الشّعر السابق هو: «فلان» صيّره الشاعر كذلك ضرورة، وليس هو المختصّ بالنداء. انتهى.

ومنها: «هناه» قال ابن مالك: يقال للمنادى المصّرّح باسمه في التذكير: يا هُنْ، ويا هَنان، ويا هُنُون. وفي التأنيث: يا هَنَتْ، ويا هَنّان، ويا هَنّات، وقد يلي أوأخرهن ما يلي أواخر المندوب من الألف، وهاء السكت، فيقال: يا هناه بسكون الهاء، وكسرهما لالتقاء الساكنين، وضمّهما تشبيهاً بهاء الضمير، ويا هَنّاه، ويا هَنانِيه، ويا هَنّانِيه، ويا هُنُوناه، ويا هَنانُوهُ.

ومنها: ملأَم، ولُؤْمان^(٣)، ونَوْمان في نداء الكثير اللؤم، والنّوم، ولا يقاس عليها قطعاً، قال:

(١) الرّحز لأبي النّجم في حمهرة اللّغة (ص ٤٠٧) وخزانة الأدب (٣٨٩/٢) والدرر (٣٧/٣) وسمط اللّآلي (ص ٢٥٧) وشرح أبيات سيبويه (٤٣٩/١) وشرح التصريح (١٨٠/٢) وشرح المفصل (١١٩/٥) وشرح شواهد المغني (٤٥٠/١) والصاحبي في فقه اللّغة (ص ٢٢٩) والطرائف الأدبية (ص ٦٦) والكتاب (٢٤٨/٢، ٤٥٢/٣) ولسان العرب (٣٥٥/٢ - لجج، ٣٢٤/١٣، ٣٢٥ - فلن) والمقاصد النحوية (٢٢٨/٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٣/٤) وشرح الأشموني (٤٦٠/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٥٢٧) وشرح المفصل (٤٨/١) والمقتضب (٢٣٨/٤) والمقرب (١٨٢/١).

(٢) هو الحسن بن محمد الأسترباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ، صاحب «البيسط في شرح الكافية»

(٣) في الأصل: «ملاَم» و«لؤمان» بدون همز؛ والصواب ما أثبتناه. وانظر لسان العرب (٥٣٠/١٢)

٦٩٣ - إذا قلت: يا نومان لم يَجْهَل الذي أريدُ، ولم يأخذُ بشيء سوى جِجَلِي^(١)

ومنها: مفعلان في المدح، والذم، ذكر الأكثر: أنه مسموع، لا يقاس على ما جاء منه، والذي سمع منه ستة ألفاظ: مَكْرَمَان للعزیز المكرم، ومَلَأَمَان، وَمَحْبَتَان، وَمَلَكَعَان، وَمُطَيَّيَان، وَمَكْدَبَان.

وذكر بعض المغاربة: أنه منقاس، وأنه يقال في المؤنث بالتاء.

وحكى ابن سيده: رجل مَكْرَمَان، ومَلَأَمَان، وامرأة مَلَأَمَانَة.

وحكى أبو حاتم: هذا زيد مَلَأَمَان. فمنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة.

وقال أبو حيان: الذي أذهب إليه في تخريجه: أنه على إضمار القول، وحرف النداء. والتقدير: رجل مقول فيه أو مدعو: يا مَكْرَمَان، وحذف القول كثير، وحذف حرف النداء مناسب لحذف القول.

ومنها: فَعَلَ المعدول في سَبِّ المُذَكَّر، جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس.

والمسموع منه: يا لُكْع، ويا فُسَق، ويا حُبْث، ويا عُذْر، وهي معدولة عن: الكع، وفاسق، وخبيث، وغادر.

قال أبو حيان: وأصحابنا نصّوا على القياس فيه. وقال المبرّد: إذا أردت بـ «فَعَلَ» مذهب المعرفة جاز أن تبني في النداء من كل فعل فَعَلَ. وأما حديث: «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لُكْع بن لُكْع»^(٢) فليس هذا المختصّ بالنداء، ولا معدولاً، لأنه مصروف، فهو وصف كحُطَم، وأما قوله:

٦٩٤ - شَهَادَة يَسْدِي مِلْحَادَة عُذَر^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو لبنت سريع بن مبيع بن حرثان في تذكرة النحاة (ص ٦٥). وبلا نسبة في الدرر (٣٨/٣).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٣٢٦/٢) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «لا تذهب الدنيا حتى يصير للكع» قال إسماعيل بن عمر. «حتى يصير للکع بن لکع» قال أسود: يعني المتهم ابن المتهم. ورواه أيضاً بنفس اللفظ (٣٥٨/٢). ورواه أيضاً (٤٦٦/٣) من حديث أبي بردة بن نيار قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تذهب الدنيا حتى تكون للکع بن لکع».

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

يدعوه سرّاً وإعلاناً ليرزقه

وهو لأم عمران بنت الحارث في الدرر (٣٨/٣).

والمِلْحَادَة: مبالغة في ملحد، وهو المائل عن الحق.

فضرورة.

والمقيس فعَالِ المعدول في سبِّ المؤنث نحو: يا لَكَاعِ ويا خَبَاثِ، ويا فَسَاقِ. وأما قوله:

٦٩٥ - إلی بَیْت قَعِيدْتُهُ لَكَاعِ^(١)

فضرورة على أنه أوّل بإضمار القول أو الدّعاء، أو حرف النّداء، أي يقال لها أو تدعي يا لكاع.

وهذا النوع مبنيّ على الكسر لمضارعتة حذام من جهة العذل، والتأنيث، والوزن.

وينقاس فعَالِ في السبِّ بلا خلاف، وفي الأمر وفقاً لسيبويه وخلافاً للمبرد، من كل فعل ثلاثيٍّ، مجرّد، تامّ متصرف نحو: يا لَأَمِّ، ويا قَدَارٍ بمعنى: يا لثيمة، ويا قدرة. وجَلَّاسٍ، ونَطَاقٍ وقَوَامٍ، بمعنى: اجلس، وانطق، وقُمْ. فلا يبنى من غير ثلاثيٍّ ولا من مزيد، بل يقتصر فيه على ما سمع نحو: ذَرَاكَ من أدرك خلافاً لابن طلحة، ولا من ناقص؛ فلا يجوز كَوَانٍ منطلقاً، ولا بَيَاتٍ ساهراً بمعنى: كُنْ وِثْ، ولا من جامد، فلا يجوز وَذَارٍ، ولا وَدَاعٍ زيداً بمعنى: دَزْ، ودَغ.

[لفظة «اللَّهُمَّ» في النداء]

(ص): ومنها: اللهم، والميم عوض حرف النداء، ومن ثمّ لا تباشره في سعة خلافاً للكوفية. ومنع سيبويه وصفه، وجوّزه المبرد بمرفوع ومنصوب. وشدّ في غير نداء، وحذف لامه. وقد يستعمل تمكيناً للجواب، ودليلاً على النّدرة.

(ش): من الأسماء الخاصة بالنداء سماعاً: اللَّهُمَّ، وشدّ استعماله في غيره، قال الأعشى:

٦٩٦ - كَحَلَفْتَهُ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ يَسْمَعُهَا لَأَهُمَّ الْكُبَارُ^(٢)

وشدّ أيضاً حذف (أل) منه، قال:

٦٩٧ - لَأَهُمَّ إِنْ كُنْتَ قِيلَتْ حَجَّتِجْ^(٣)

(١) تقدم برقم (٢٢٩).

(٢) ويروى: «اللَّهُمَّ» و«لأه» مكان «لأهم». والبيت من مخلّع البسيط، وهو في ديوان الأعشى (ص ٣٣٣) وجمهرة اللغة (ص ٣٢٧) وخزانة الأدب (٢/٢٢٦، ٢٦٩، ١٧٦/٧) والدرر (٣/٣٩) وسر صناعة الإعراب (٢/٤٣٠) ولسان العرب (١٣/٤٧٠ - أله، ١٣/٥٣٩ - لوه) والمقاصد النحوية (٤/٢٣٨) وشرح المفصل (١/٣).

(٣) وبعده: «فلا يزال شاحجٌ يأتيك بيج». والرجز لرجل من اليمانيين في الدرر (٣/٤٠) والمقاصد النحوية =

وأصله: الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضاً من حرف النداء، ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في الضرورة كقوله:

٦٩٨ - إني إذا ما حدثت ألقا أقول: يا اللهم يا اللهم^(١)
هذا مذهب البصريين.

وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناءً على رأيهم أن الميم ليست عوضاً منه، بل بقية من جملة محذوفة، وهي: أمنا^(٢) بخير.

ومذهب سيبويه، والخليل أن هذا الاسم، وهو اللهم لا يوصف، لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت، يعني غير متمكن في الاستعمال. وقالوا في قوله: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر: ٤٦] إنه على نداء آخر أي يا فاطر.

وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ، ومنصوب على الموضع، وجعلوا: ﴿فَاطِرٌ﴾ صفة له.

وقال أبو حيان: والصحيح مذهب سيبويه، لأنه لم يسمع فيه مثل: اللهم الرحيم ارحمنا. والآية ونحوها محتملة للنداء.

قال المطرزي^(٣) في (شرح المقامات): وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكيناً للجواب، ومنه الحديث: «اللَّهُ أَرْسَلَك؟ قال: اللهم نعم»^(٤) ودليلاً على التدرج كقول العلماء: «لا يجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يضطر، فيجوز».

= (٥٧٠/٤). وبلا نسبة في الدرر (٢٢٩/٦) وسر صناعة الإعراب (١٧٧/١) وشرح الأشموني (٤٤٩/٢) وشرح التصريح (٣٦٧/٢) وشرح شافية ابن الحاجب (٢٨٧/٢) وشرح شواهد الشافية (ص ٢١٥) وشرح المفصل (٧٥/٩، ٥٠/١٠) ولسان العرب (١٠٣/١٠ - دلقي) ومجالس ثعلب (١٤٣/١) والمحتسب (٧٥/١) والمقرب (١٦٦/٢) والممتع في التصريف (٣٥٥/١) ونواد أبي زيد (ص ١٦٤).

(١) الرجز لأبي خراش الهذلي في الدرر (٤١/٣) وشرح أشعار الهذليين (٣٤٦/٣) والمقاصد النحوية (٢١٦/٤). ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب (٢٩٥/٢) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٢) والإنصاف (ص ٣٤١) وأوضح المسالك (٣١/٤) وجواهر الأدب (ص ٩٦) ورصف المباني (ص ٣٠٦) وسر صناعة الإعراب (٤١٩/١، ٤٣٠/٢) وشرح الأشموني (٤٤٩/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٩) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٠٠) ولسان العرب (٤٦٩/١٣، ٤٧٠ - آله) واللمع في العربية (ص ١٩٧) والمحتسب (٢٣٨/٢) والمقتضب (٢٤٢/٤) ونواد أبي زيد (ص ١٦٥).

(٢) كانت بالأصل: «أمتا» والصواب ما أثبتناه «أمتنا»؛ وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف (ص ٣٤١ - ٣٤٧) مسألة القول في الميم في «اللهم» عوض من حرف النداء أم لا؟.

(٣) هو ناصر الدين عبد السيد بن علي المتوفى سنة ٦١٠ هـ وقد تقدم.

(٤) جزء من حديث طويل رواه البخاري في كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدث (حديث رقم ٦٣) من طريق أنس بن مالك. ورواه أيضاً مسلم في الإيمان (حديث ١٠) والنسائي في الصيام (باب ١) وابن ماجة في الإقامة (باب ١٩٤) وأحمد في المسند (١١١/٤، ١١٢).

المنْدُوبُ

(ص): مسألة: النَّدْبَةُ إعلان المُتَفَجِّعِ باسم من فَقَدَهُ لموت أو غَيْبَةٍ، ولها «واو»، و«يا» مع الأمن. وللمندوب حُكْمُ النداء، ولا يُنْدَبُ مُضْمَرٌ وإشارة، وكذا موصول إلاّ بصلة تَعْيِيْنُهُ، واسم جنس مفرد على الصحيح.

قال السَّيرافي: ومضاف لضمير خطاب، والكوفية: وجمع السلامة.

(ش): المندوب نوع من المنادى، والنَّدْبَةُ: مصدر نَدَبَ المَيِّت: إذا تَفَجَّع عليه، والحق به الغائب.

ويختص من حروف النداء بحرفين: «وا» وهي الأصل و«يا»، ولا تستعمل إلاّ عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كأن يُنْدَبَ مَيِّتاً اسمه: زيد، وبحضرتك مَنْ اسمه زيد.

وحكم المندوب حكم المنادى مِنْ نَصْبِهِ، إذا كان مضافاً أو شبهه نحو: وا عَبْدَ اللَّهِ، وا ضارباً عمراً، وضمّه إذا كان مفرداً نحو: وا زَيْدٌ، وتوَيْنه عند الاضطراب نحو:

٦٩٩ - وَأَفْقَعَسَا وَأَيِّنَ مَّيِّ فَقَعَسُ^(١)

ولا يُنْدَبُ المبهم من ضمير، واسم إشارة، وموصول، واسم جنس مفرد، ونكرة، فلا يقال: وا أُنْتَاه، ولا وا هَذَا، ولا وا مَنْ دَهَبَاه، ولا وا رَجَلَاه، لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجّع لإبهامه، وذلك هو المقصود بالنَّدْبَةِ، فإن كان اسم الجنس غير مفرد جاز، نحو: وا غُلَامَ زِيْدَاه، وكذا إذا كان للموصول صلة تَعْيِيْنُهُ نحو: وا مَنْ حَفَرَ بئر زمزماه، لأنه في الشُّهُرَةِ كَالْعَلَمِ.

وأجاز الرياشي نُدْبَةَ النُّكْرَةِ، وفي الحديث: «وا جَبَلَاه»^(٢). وقال غيره: وهو نادر إن

(١) تقدم برقم (٦٦٤)

(٢) رواه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية البكاء على المَيِّت (حديث رقم ١٠٠٣) عن أبي =
 همع الهوامع/ ج ٢/ م ٤

صحّ، ومنع السّيرافي نُدْبَةَ المضاف لضمير المُخَاطَب كما لا يجوز نِدَاؤُهُ، لأنّ البابين سواء .
قال بعض المغاربة: ولم يُسَمَّع شاهد بخلاف قوله .

ومنع الكوفيون ندبة الجمع السّالم، كما لا يجوز تَثْنِيَّتُهُ، ولا جمعه، لأن إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك .

وفرق البصريّون بأنّ هذه الألف لا تغيّر اللفظ عما هو عليه، ولا تُحْدِثُ فيه شيئاً بخلاف حرفي التثنية والجمع .

(ص): ويلحق آخر ما تمّ به جوازاً أَلَفٌ يحذف لها ما يليه من تنوين وألف .

وجوز الكوفية قلبها، وتحريك التنوين بفتح أو كسر، وحذف همز التانيث، ويفتح ما لم يُلبَسْ، فتقلب بحسبه. وجوّزه الكوفية مطلقاً، وفي «يا»، و«وا» ويقدر حركتهما الفتح والحذف. والأصح لا يغني عنها فتحة، وأنها تقلب ما بعد نون مُثْنًى، وأنه لا يعوّض منها تنوينٌ وصلّاً، وأنه لا يلحق نعته، أو نعت أيها، أو مضاف نعته غير أيّ. قال ابن مالك: أو ما آخره أَلَفٌ، وهاء، وجوّزه بعضهم في بَدَلٍ ونسَقٍ، ومنادى غير مندوب، ويليهما غالباً سالمةً أو منقلبة هاء ساكنة لا وصلّاً اختياراً خلافاً للفرّاء .

(ش): يلحق جوازاً آخر ما تمّ به المندوب أَلَفٌ، وليس لحاقها بلازم، وآخر ما تمّ به يشمل: المفرد، والمضاف، وشبهه، والموصول، والمركّب، ثم إن كان متلوهاً تنويناً أو ألفاً حذف لالتقاء الساكنين نحو: وَامُوسَاهُ، وَاعْلَامَ زَيْدَاهُ .

وجوز الكوفيون قلب الألف ياءً، وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال: وامُوسِيَاهُ، واعْلَامَ زَيْدَنَاهُ، أو زَيْدَنِيَه. وإن كان همز تانيث أوّراً نحو: وَاحَمْرَاهُ وجوّز الكوفيون حذفها .

وإن كان حرفاً محرّكاً فتح إن كان مضموماً أو مكسوراً، وأوّر إن كان مفتوحاً نحو: وامُوسِيَاهُ، واعْلَامَ الْمَلِكَاهُ، وارقاشاهُ، ما لم يخضّل لبس، فتقرّ الحركة .

وتقلب الألف واواً إن كانت ضمّةً وياء إن كانت كسرة، كقولك في «غلامه»، و«قوموا» مسمّى به: واعْلَامُهُوهُ، وقُومُوهُ، بقلب الألف واواً، وحذف الواو الأولى لالتقائهما ساكنةً معها .

وفي غلامك، وقُومِي مسمّى به: واعْلَامِكِيهِ، وقُومِيهِ بقلب الألف ياءً، وحذف الياء الأولى لذلك، إذ لو بقيت الألف، وقيل: واعْلَامَهَا لالتبس بالغائبة، أو وقُومَاه لالتبس

= موسى الأشعري عن رسول الله ﷺ قال: «ما من ميت يموت فيقوم باكيه فيقول: وا جلاه! وا سيّده! أو نحو ذلك، إلّا وكّل به ملكان يلهزانه: أهكذا كنت؟». ورواه أيضاً ابن ماجة في الجنائز، باب ٥٤، حديث ١٥٩٤ .

بالمثنى، أو وا غلامكاه لالتبس بالمذكر.

وأجاز الكوفيتون القلب مطلقاً وإن لم يلبس، فأجازوا: **وَا رَقَاشِيهِ** وا عبد الملكيه.
 وإن كان ياء أو واواً يقدّر فيهما الحركة جاز فيهما الخذف والإبقاء محرّكاً بالفتح
 كقولك في غلامي: **وَا غُلَامَاه**، أو **وَا غُلَامِيَاه**. وبقي مسائل:
 الأولى: لا يستغنى عن الألف بالفتحة، فلا يقال: **وَا عُمَرُ**، وأنت تريد: **وَا عُمَرَاه**
 خلافاً للكوفيين.

الثانية: لا تقلب الألف ياءً بعد نون التثنية عند البصريين، بل. يتعين فتح النون نحو:
 وازيدانه. وأجازه الكوفيون وابن مالك، فيقال: وازيدانيه.

الثالثة: (١)

الرابعة: لا تلحق الألف نعت المندوب عند جمهور البصريين، لأنه منفصل من
 المنعوت. وأجازه يونس والكوفيتون، وابن مالك نحو: **وَا زَيْدُ الطَّوِيلَاه**. وأجاز خُلف^(٢)
 لحقوقها نعت أي نحو: **يَا أَيُّهَا الرَّجُلَاه**.

وأجاز يونس وابن مالك لحقوقها المجرور بإضافة نعتة نحو:

٧٠٠ - **أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ** **وَعَمْرُو بْنُ الزَّيْرَاهُ**^(٣)

والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ^(٤). وجوز بعضهم لحقوقها البدل وعطف النسق.

الخامسة: إطلاق النحاة يقتضي جواز لحاق الألف بما في آخره ألف، وهاء، وبه
 صرح بعض المغاربة وابن معط في «القيته» وابن الحاجب، فيقال في عبد الله: **وَا**
عَبْدُ اللَّاهَاه، وفي جهجهاه: **وَا** جهجهاه، ومنعه ابن مالك، لاستثقال ألف وهاء، بعد ألف
 وهاء.

السادسة: قيل: قد يلحق الألف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب:
 «فَصِحْتُ يَا عُمَرَاه»، فقال: «يَا لَبِيَّكَاه»، جزم بذلك ابن مالك وغيره، ومنعه سيبويه.

(١) مكان النقط بياض بالأصل

(٢) خلف بن حيّان الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ هـ. تقدّم

(٣) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الدرر (٤٢/٣) ووصف المباني (ص ٢٧) وشرح الأشموني (٤٦٦/٢)

وشرح ابن عقيل (ص ٥٣٢) والمقاصد النحوية (٢٧٣/٤) والمقرب (١٨٤/١).

(٤) وقال ابن مالك: لحق الهاء في «عمره» وهو توكيد مندوب، ولحققت في «زيراه» وهو مضاف إليه نعت
 معطوف على مندوب، فلحقها نعت المندوب أولى بالجواز، وكذلك لحاقها المضاف إليه نعت
 المندوب. انظر المقاصد النحوية (٢٧٤/٤).

السابعة: تلي الألف في الغالب سالمة، ومنقلبة ياء، أو واواً، هاء ساكنة كما تقدم من الأمثلة، ويجوز تركها كقوله:

٧٠١- وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا^(١)

ولا تثبت في حال الوصل إلا ضرورة. وأجاز الفراء ثبوتها فيه مكسورة ومضمومة.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدده:

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ

وهو لجريز في ديوانه (ص ٧٣٦) والدرر (٤٢/٣) وشرح التصريح (١٦٤/٢، ١٨١) وشرح شواهد المغني (٧٩٢/٧) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٨٩) والمقاصد النحوية (٢٢٩/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٩/٤) وشرح الأشموني (٤٤٢/٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٢) ومغني اللبيب (٣٧٢/٢).

الاستغاثة

(ص): مسألة: تجرّ اللام مفتوحة منادى متعجباً منه، أو مستغاثاً به، متعلقة بفعل النداء، وقيل بحرفه. وقيل: زائدة، ومكسورة المعطوفة عليه دون يا. والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء، أو أدعوك أو مدعواً، أقوال. وقد تجرّ بـ «من»، أو يحذف، أو تليه «يا» لحذف المستغاث به.

وإذا ولي: «يا» ما لا ينادى إلا مجازاً جاز فتح اللام مستغاثاً به وكسرهما، وليست بعض «آل» خلافاً لزاعمه، وتعاقبها ألف كالتدبة، ويختص الباب بـ «يا» وقل ورود «وا» في التعجب.

(ش): إذا استغيث المنادى، أو تعجب منه جرّ باللام مفتوحة نحو: يا لله، يا للماء، يا للعبّ، وما كان منادى صحّ أن يكون مستغاثاً، ومتعجباً منه، وما لا فلا إلا المعرّف بالإنه يجوز هنا.

والاستغاثة دُعاء المستغيث المُستغاث.

والتعجب بالنداء على وجهين:

أحدهما: أن ترى أمراً عظيماً، فتنادي جنسه نحو: يا للماء.

والآخر: أن ترى أمراً تستعظمه، فتنادي من له نسبة إليه أو مكنة^(١) فيه نحو: يا للعلماء.

وعلة فتح لام المُستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله، وأجري المتعجب منه

(١) المَكْنَةُ: التمكن، تقول العرب: إن بي فلان لدوو مكنة من السلطان؛ أي تمكن. انظر لسان العرب (٤١٢/١٣).

مجره، لمشاركته في المعنى، لأن سببهما أمر عظيم عند المنادي.

واختلف في هذه اللام، فقليل: زائدة، وعليه ابن خَرُوف، واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للألف، والأصح ليست بزائدة وعلى هذا، فذهب ابن جني: إلى أنها تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل.

وذهب سيبويه: إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر، واختاره ابن عصفور. وبكسر اللام مع المعطوف إن لم تَعُدْ معه «يا» نحو:

٧٠٢ - يا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(١)

فإن أعيدت معه «يا» فتحت نحو:

٧٠٣ - يا لَعَطَّافِنَا ويا لَرِيَّاحِ^(٢)

وتكسر أيضاً مع المستغاث من أجله نحو:

٧٠٤ - يا لَقَوْمِي لِفُزْقةِ الْأُحْبَابِ^(٣)

وتتعلق بفعل مضمر تقديره: أدعوك لفلان.

قال ابن عصفور: قولاً واحداً، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، فقليل: إنها تتعلق بفعل النداء، وهو بعيد. وقيل: بحال محذوفة، تقديره: يا لزيد مدعواً لعمرو.

وقد يجز المستغاث من أجله بـ «مِنْ» لأنها تأتي للتعليل كاللام قال:

(١) عجز بيت من البسيط، وصدده:

بيك ناء بعيد الدار مغترب

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤٧/٤) وخزانة الأدب (١٥٤/٢) والدرر (٤٢/٣) ورصف المباني (ص ٢٢٠) وشرح الأشموني (٤٦٢/٢) وشرح التصريح (١٨١/٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٣) وشرح قطر الندى (ص ٢١٩) ولسان العرب (٥٦١/١٢، ٥٦٣ - لوم) والمقاصد النحوية (٢٥٧/٤) والمقتضب (٢٥٦/٤) والمقرب (١٨٤/١).

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

وأبي الحشرج الفتى النفاح

وقبله:

يا لقوم مَنْ للعلی والمساعي يا لقوم من للندی والسماح
والبيتان، أو الثاني منهما، بلا نسبة في خزانة الأدب (١٥٥/٢) والدرر (٤٣/٣) وشرح الأشموني (٤٦٢/٢) وشرح المفصل (١٣١/١) والكتاب (٢١٦/٢، ٢١٧) وكتاب اللامات (ص ٨٩) والمقاصد النحوية (٢٦٨/٤) والمقتضب (٢٥٧/٢).

(٣) الشطر من الخفيف، ولم يُعثر له على قائل أو تنمة. وهو في كتاب سيبويه (٢١٩/٢) والدرر (٤٤/٣).

٧٠٥ - يا لَلرَّجَالِ ذَوِي الْأَبْأَابِ مِنْ نَقَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُزْدِي لَهُمْ دِينًا^(١)
وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله:

٧٠٦ - فهل من خَالِدٍ إِلَّا هَلَكْنَا وهل بالموت يا لِلنَّاسِ عَارُ^(٢)
وقد يحذف المستغاث به، فتلي «يا» المستغاث من أجله، كقوله:

٧٠٧ - يا لِلنَّاسِ أَبْوًا إِلَّا مُثَابَرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ^(٣)
أي: يا لقومي لأناس.

وإذا ولي «يا» اسم إلا مجازاً نحو: يا لِلْعَجَبِ، ويا لِلدَّوَاهِي جاز في اللام الفتح على أنه مستغاث به، أي يا عجب احضر، فهذا وقتك، والكسر على أنه مستغاث من أجله، والمستغاث به محذوف، وكأنك دعوت غيره تنبهه على هذا الشيء.

وزعم الكوفيون: أنَّ لام الاستغاثة بعض «آل»، وأن أصل: يا لفلان: يا آل فلان، فحذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا في أيمن: مُ، ولذلك صحَّ الوقف عليها في قوله:

٧٠٨ - إذا الدَّاعِي المَثُوبُ قال يَا لَا^(٤)

والبصريون قالوا: بل هي لام الجزّ بدليل وقوع كسرهما في العطف، ولو كانت بعض

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤٤/٣) وشرح الأشموني (٤٦٣/٢) والمقاصد النحوية (٢٧٠/٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ١٣٢) والأغاني (١٢٥/٢) والشعر والشعراء (٢٣٥/١) ومعجم الشعراء (ص ٢٥٠). وبلا نسبة في الدرر (٤٥/٣).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤٥/٣) وشرح الأشموني (٤٦٤/٢) والمقاصد النحوية (٢٧١/٤).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدّره:

فخيرٌ نحن عند الناس منكُم

وهو لزهير بن مسعود الضبي في تخليص الشواهد (ص ١٨٢) وخزانة الأدب (٦/٢) والدرر (٤٦/٣) وشرح شواهد المغني (٥٩٥/٢) والمقاصد النحوية (٥٢٠/١) ونوادر أبي زيد (ص ٢١). وبلا نسبة في الخصائص (٢٧٦/١، ٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣) ووصف المباني (ص ٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤) وشرح شواهد المغني (٨٤٧/٢) وشرح ابن عقيل (ص ١٠٢) ولسان العرب (٤٩١/١٥ - يا) ومغني اللبيب (٢١٩/١، ٤٤٥/٢).

وفي الشطر الأول من البيت شاهد، وهو قوله: «فخير نحن» حيث استعمل الوصف وهو قوله: «خير» مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، و«نحن» فاعل «خير» ساد مسدّ الخبر. وخزّجه أبو علي الفارسي وتبعه ابن عصفور على أن الوصف خبر لـ «نحن» محذوفة، وقدر «نحن» المذكورة تأكيداً للضمير في «خير»

آل لم يكن لكسرها موجب.

وُقِيلَ الأول عن الكوفيين، ذكره ابن مالك، ونازع فيه أبو حيان بأن الفراء قال: ومن الناس من زعم كذا، فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين، ثم إنه لم يقل به، وهو من رؤوسهم، فلذا لم أعزّه في المتن إليهم، بل قلت: خلافاً لزاعمه.

وتعاقب اللام ألف في آخر المستغاث والمتعجب منه كالمندوب فلا يجتمعان نحو: يا زيداً لعمرو، وتلحقها هاء السكت وقفاً. ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل.

ويختص باب الاستغاثة والتعجب بـ «يا» من بين سائر حروف النداء، وربما وردت «وا» في التعجب.

إنما أعرب المستغاث والمتعجب منه مع كونه منادى، وعلة البناء موجودة فيه، لدخول اللام التي هي من خصائص الأسماء، فرجع إلى أصله، وعلى هذا لا موضع رفع له، فينعت بالجرّ، والنصب.

وقيل: لأن «يا» صار حكمها في النداء حكم العامل، إذ البناء فيهما يشبه بالإعراب. فلما دخل الحرف لمعناه زال عمل «يا» لفظاً، وصار بمنزلة ما زيد بجبان، فعلى هذا له موضع رفع، فينعت بثلاثة أوجه.

الترخيم

(ص): مسألة: الترخيم حذف آخر المنادى، ولا يرخّم غيره إلا ضرورة إن صلح له؛ ولو غير عَلم، وذو تاء، ومعوّض ومنتظر في الأصح، ولا ملازم النداء، ومندوب، ومستغاث باللام قطعاً، ولا دونها. ومضاف ومبني غير النداء خلافاً لزاعمها.

(ش) الترخيم لغة: التسهيل. واصطلاحاً: حذف آخر الاسم باطراد، فلا يسمّى مثل «يد» مرخماً. ويدخل في المنادى والتصغير، والمقصود هنا الأول. وهو المراد عند الإطلاق، فلا يرخّم غير المنادى إلا لضرورة بشرط صلاحيته للنداء، بخلاف ما لا يصلح له كالمعرّف بأل. وسواء في جوازه في الضرورة العَلم وغيره، وذو التاء، والخالي منها، والمعوّض وغيره، والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك.

وقال بعضهم: لا يرخم فيها غير النداء إلا العلم لأنه المسموع ولا شاهد في غيره.
ورّد بقوله:

٧٠٩ - ليس حيّ على المُنُون بِخَالٍ^(١)

أي بخالد.

وقال بعضهم لا يرخّم في ثلاثي خالٍ من التاء كما لا يرخّم في النداء. وقال بعضهم:

(١) صدر بيتاً من الخفيف، وعجزه:

فلوى دروة فجنبني ذبال

وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٠٩) والدرر (٤٧/٣) والمقاصد النحوية (٤٦١/٤) وبه:
«أقال» مكان «ذبال». وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٧٦/٢).

إذا رَحِمَ في غير النداء عَوْضَ منه ياء ساكنة، كقوله:

٧١٠ - من الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِّنْ أَرَانِيهَا^(١)

وقال المبرد: لا يجوز الترخيم في غير النداء إلا على نيّة التمام كقوله:

٧١١ - طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصَرِ^(٢)

ولا يجوز على نيّة الانتظار للمحذوف. وَرَدَّ بالقياس على حال النداء، وبالسّماع قال:

٧١٢ - إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ^(٣)

(١) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

لها أشاري من لحم تنمّره

وهو لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري - وهو غير النمر بن تولب الشاعر المعروف المكنى بأبي قيس وبأبي ربيعة - في الدرر (٤٧/٣) والمقاصد النحوية (٥٨٣/٤) وشرح أبيات سيبويه (٥٦٠/١) وشرح شواهد الشافية (ص ٤٤٣) ولسان العرب (٤٣٣/١) - رنب، ٩٣/٤ - تمر، ٤٠١ - شرر، ٤٢٨/٥ - وخز. ولرجل من بني يشكر في الكتاب (٢٧٣/٢) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٢٧) وجمهرة اللغة (ص ٣٩٥، ١٢٤٦) وسرّ صناعة الإعراب (٧٤٢/٢) وشرح الأشموني (٨٢٤/٣) وشرح شافية ابن الحاجب (٢١٢/٣) وشرح المفصل (٢٤/١٠) والشعر والشعراء (١٠٧/١) وكتاب الصناعتين (ص ١٥١) ولسان العرب (٢٣٧/١) - ثعب، ٨٤/١١ - ثعل، ٦٦/١٢ - تلم، والمقتضب (٢٤٧/١) والممتع في التصرف (٣٦٩/١).

الأشارير: قال في اللسان (٤٠١/٤). «الإشارة. الخصفة التي يُسَرُّ عليها الأقط، وقيل: هي شقة من شقق البيت يشرّر عليها؛ وقول أبي كامل اليشكري. وذكر البيت. قال: يجوز أن يعني به الإشارة من القديد وأن يعني به الخصفة أو الشقة. وأرانها: أي الأرانب. والوخز: الحطيط بعد الخطيط والشيء بعد الشيء، أي معدودة... ابن الأعرابي: الإشارة صفيحة يحفّف عليها القديد، وجمعها الأشارير، وكذلك قال الليث. قال الأزهرى: الإشارة ما يُبسط عليه الشيء ليحفّف فصحّ به أنه يكون ما يشرّر ما أقط وغيره ويكون ما يشرّر عليه، والأشارير جمع إشارة، وهي اللحم المجفّف». وتتمره: تقدّده. والثعالى: الثعالب. انظر اللسان (٩٣/٤).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدّره:

لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٤٢) وتذكرة النحاة (ص ٤٢٠) والدرر (٤٨/٣) وشرح أبيات سيبويه (٤٥١/١) وشرح التصريح (١٩٠/٢) والكتاب (٢٥٤/٢) والمقاصد النحوية (٢٨٠/٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٩/٤) ورصف المباني (ص ٢٣٩) وشرح الأشموني (٤٧٧/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٥٣٧).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أو امتدحه فإن الناس قد علموا

وهو لابن حبناء في الدرر (٤٨/٣) وفيه: أوس بن حبناء وشرح أبيات سيبويه (٥٢٧/١) وفيه =

أي ابن حارثة. وما ورد من ذلك فيما فيه أل كقوله:

٧١٣ - قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحَمِي^(١)

أي: الحمام، فمن الحذف الذي هو غير حذف الترخيم.

ولا يرخّم الاسم الملازم للنداء، ذكره أبو حيان في «شرح التسهيل». قال: وأما «ملاّم» فليس ترخيم: ملاّمان، بل بناء على مَفْعَل من اللّؤم. قال: ونصّوا أيضاً على أنه لا يرخّم المندوب الذي لحقته علامة الندبة، ولا المستغاث الذي فيه اللّام قطعاً، وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة كقوله:

٧١٤ - أَعَامَ لَكَ بَنَ صَعَصَعَةَ بَنِ سَعْدِ^(٢)

وقال ابن الصائغ: إنه ضرورة. ولا يرخّم المنادى المضاف عند البصريين لأن المضاف إليه ليس هو المنادى، ولا يرخّم إلّا المنادى، وأجازه الكوفيتون وابن مالك بحذف آخر المضاف إليه كقوله:

٧١٥ - خَذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا^(٣)

= المغيرة بن حبناء وشرح التصريح (١٩٠/٢) والكتاب (٢٧٢/٢) والمقاصد النحوية (٢٨٣/٤). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٤١) والإنصاف (٣٥٤/١) وشرح الأشموني (٤٧٧/٢) والمقرب (١٨٨/١).

(١) ويروى «أولفاء» مكان «قواطن» كما في ديوان العجاج وغيره.

والرجز للعجاج في ديوانه (٤٥٣/١) والدرر (٤٩/٣) وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٥) والكتاب (٢٦/١، ١١٠) ولسان العرب (٢٩٣/١٥ - منى) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٥١) والمحتسب (٧٨/١) والمقاصد النحوية (٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٩٤/١) والإنصاف (٥١٩/٢) والخصائص (١٣٥/٣) والدرر (٢٤٤/٦) ووصف المباني (ص ١٧٨) وسر صناعة الإعراب (٧٢١/١) وشرح التصريح (١٨٩/٢) وشرح الأشموني (٣٤٣/٢، ٤٧٦) وشرح المفصل (٧٥/٦).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدده.

تمنّاني ليلقاني لقيط

وهو للأخوص (أو الأخوص) بن شريح في الكتاب (٢٣٨/٢) والمقاصد النحوية (٣٠٠/٤) وبلا نسبة في الدرر (٥٠/٣) وشرح التصريح (١٨٤/٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أواصرنا والرّخْمُ بالغيب تُذكرُ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢١٤) وأسرار العربية (ص ٢٣٩) والإنصاف (٣٤٧/١) وخزانة الأدب (٣٢٩/٢، ٣٣٠) والدرر (٥١/٣) وشرح أبيات سيبويه (٤٦٢/١) وشرح المفصل (٢٠/٢) والكتاب (٢٧١/٢) ولسان العرب (٣٣٣/٣ - فرد، ٥٤٩/٤ - عذر) والمقاصد النحوية (٢٩٠/٤) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٧٠/٢) ولسان العرب (٢٣٣/١٢ - رحم، ٤١٦ - عكرم).

في أبيات أُخَر. وأجاب سيبويه بأنها ضرورة.

قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التانيث وقوفاً مع الوارد، ومنعه إذا كان غيرها لكان مذهباً.

ولا يرخّم المبنّي لسبب غير النداء كباب حذام.

[ترخيمُ ذي التاء]

(ص): ويرخّم ذو التاء مطلقاً خلافاً لابن عصفور في نحو: صَلَمَعَة بن فَلَمَعَة، وللمبرّد في النكرة مطلقاً إلا «فلة» وغيره؛ إن كان علماً، قيل: أو نكرة مقصودة زائدين على ثلاثة. قيل: أو ثلاثياً محرّك الوسط. قيل: أو ساكنه.

(ش): ما فيه تاء التانيث لا يشترط في ترخيمه عِلْمِيَّة، ولا زيادة على الثلاثة، بل يُرَخِّم، وإن كان ثنائياً غير عِلْم كقول بعض العرب: يا شَا ارْجُني^(١)، يريد: يا شاة أقيمي، ولا تَسْرَحِي.

وقال أبو حيان: ويستثنى «فلة» الخاصّ بالنداء، فإنه لا يجوز ترخيمه، وإن كان مؤنثاً بالهاء.

ثم إن كان المؤنث بالهاء علماً فلا خلاف في ترخيمه، كقولك في «هبة» مسمّى به: يا هب أقبل.

وإن كان نكرة مقصودة ففيه خلاف: ذهب المبرّد إلى أنه لا يجوز ترخيمها، وردّه الجمهور بنحو قوله:

٧١٦- يا نَاقُ سِيرِي عَقّاً فَسِيحاً^(٢)

وفي (البدیع): لا يُجِيز المبرّد ترخيم النكرة العامة، نحو: شجرة ونخلة، وإنما يرخّم منها ما كان مقصوداً، وهو خلاف ما حكاه غيره، فلذا قلت: مطلقاً.

(١) رَجَنَ الشاةَ رَحْنًا: إذا حبسها وأساء علفها؛ وهي شاه راجنٌ وداجنٌ: أي آلمة للمنزل؛ والرَّجْنُ: الإقامة بالمكان. انظر النهاية لابن الأثير (٢/٢٠٦).

(٢) وبعده: «إلى سليمان فنستريحاً». والرجز لأبي النجم العجلي في الدرر (٣/٥٢، ٤/٧٩) والردّ على النحاة (ص ١٢٣) وشرح التصريح (٢/٢٣٩) والكتاب (٣/٣٥) ولسان العرب (٣/٨٣ - نفخ) والمقاصد الحوية (٤/٣٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٨٢) ورصف المباني (ص ٣٨١) وسرّ صناعة الإعراب (١/٢٧٠، ٢٧٤) وشرح الأشموني (٢/٣٠٢، ٣/٥٦٢) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٤) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٠) وشرح قطر الندى (ص ٧١) وشرح المفصل (٧/٢٦) واللمع في العربية (ص ٢١٠) والمقتضب (٢/١٤).

وزعم ابن عصفور: أنه لا يجوز ترخيم: صَلَمَعَة بن قَلَمَعَة، لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف.

قال الشاعر:

٧١٧- أَصْلَمَعَة بْنَ قَلَمَعَة بن فَقْعٍ لَهْنَك، لا أَبَا لَكَ تَزْدَرِينِي^(١)

قال أبو حيان: وإطلاق النحويين يخالفه. وأيضاً، وإن كان كناية عن مجهول، فإنه عَلم ألا ترى أنهم منعوه الصَّرف للعلمية، والتأنيث، فحكمه حكم أسامة للأسد.

والعاري من تاء التأنيث إنما يرثم بشرطين: أن يكون علماً بخلاف اسم الجنس، والإشارة، والموصول، وأن يكون زائداً على ثلاثة، فلا يرثم الثلاثي.

وذهب بعضهم: إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة، لأنها في معنى المعرفة، ولذلك نعت بها، فأجاز في غضنفر: يا غَضْنَف، واستدل بما ورد من قولهم: أَطْرُقُ كَرَا^(٢)، أي يا كروان. ويا صَاح، أي يا صاحب. والجمهور جعلوا ذلك شاذاً.

وذهب الكوفيون إلا الكسائي: إلى جواز ترخيم الثلاثي بشرط أن يكون محرّك الوسط، فيقال في حكم: يا حَك، وهذا لم يرد به سماع، ولا يقبله قياس. ونقل ابن بابشاذ: أن الأخفش وافق الكوفيين على ذلك.

قال ابن عصفور: فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كَهَنْد وعَمرو، لم يجز قولاً واحداً. أما عند أهل البصرة، فلأن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف. وأما عند أهل الكوفة، فلثلاثا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن، فيشبه الأدوات نحو: من، وعن. قال أبو حيان: وليس كما ذكر، بل الخلاف فيه موجود. وحكى أبو البقاء العكبري في (كتاب

(١) البيت من الوافر، وهو لمغلس بن لقيط في الدرر (٥٣/٣) ولسان العرب (٢٠٦/٨ - صلعم) وبلا نسبة في لسان العرب (٢٥٤/٨ - قلمع).

قال في اللسان (٢٠٦/٨): «ويقال للرجل الذي لا يُعرف هو ولا أبوه: صلعم بن قلمعة، وهو هَيَّ بن بَيَّ، وهَيَّان بن بَيَّان، وطامر بن طامر، والضَّلَّال بن بُهَّل. وحكى ابن بري قال يقال تركته صلعم بن قلمعة إذا أخذت كل شيء عنده. وصلَّع رأسه حلقه، كقلمعه. وصلَّع الشيء مله. وصلَّع الرجل: أفلس».

(٢) قولهم: «أطرق كرا إن العام في القرى» يُضرب مثلاً للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم ذلك؛ أي. اسكت فإنني أريد من هو أنبل منك وقبل: يضرب مثلاً للرجل الحقيق إذا تكلم في الموضوع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله؛ والمعنى: اسكت يا حقيق حتى يتكلم الأجلاء. والكرى. الكروان، وهو طائر صغير، فشبه به الدليل وشبه الأجلاء بالنعام. وأطرق أي أغض، من إطراق العين، وهو خفض النظر. انظر جمهرة الأمثال للعسكري (١٥٨/١)

التبيين^(١): أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيمه. ونقله ابن هشام الخضراوي عن الأخفش، فقال ما نصه: أجاز الفراء وجماعة ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط. وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن الوسط، من الثلاثي.

(ص): ويرخم المزج^(٢) بحذف ثانيه. وقيل إنما يُحذف حرف أو حرفان. وقيل: الهاء فقط من ذي «ويه» ومن اثني عشر وفرعه الألف أيضاً. ومنع سيبويه ترخيم الجملة، وأبو حيّان: المزج، وأكثر الكوفية: ذا «ويه» والفراء: مركّب العدد علماً، والجزمي: علم الكناية، والكوفية: المسمّى به من تثنية وجمع.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: اختلف في ترخيم العَلَم المركّب تركيب مزج، فالجمهور على جوازه مطلقاً، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه».

وقال أبو حيّان: الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركّب تركيب مزج، لأن فيه ثلاثة لغات: البناء وينبغي ألا يرخم على هذه، لأنه مبني لا بسبب النداء كحذام، والإضافة، وقد منع البصريون ترخيم المضاف، ومنع الصرف. وينبغي ألا يجوز ترخيمه، لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم.

وأما قوله:

٧١٨ - أَقَاتِلِي الْحِجَابُ إِنْ لَمْ أَزُرْ لَهُ دَرَابٍ وَأَتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤَادِيَا^(٣)

يريد: «دَرَابِجُود»^(٤)، فهذا من الترخيم في غير النداء للضرورة وهو شاذ نادر، لا تبنى عليه القواعد. قال: ولم تعتمد النحاة في ترخيمه على سماع، إنما قالوه بالقياس من جهة أن الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث، فعومل معاملتها بالحذف في الترخيم، قال: ولكونه غير مسموع، اختلفوا في كيفية ترخيمه؛ فقال البصريون كلهم بحذف الثاني منه، فيقال في (حضر موت) وخمسة عشر، وسيبويه: يا حضر، يا خمسة، ويا سيب. ومنع ذلك ابن كيسان، لأنه يلتبس بالمفردات، وقال: يحذف منه حرف أو حرفان، فيقال: يا حضر في حضر موت، ويا بعلب في بعلبك، لأن ذلك أدل على المحذوف من حذف الثاني بأسره.

(١) لم أجد للعكبري كتاباً بهذا الاسم؛ ولعل الصواب «التبيان» وهو كتاب «التبيان في إعراب القرآن». انظر كشف الظنون (ص ٣٤١).

(٢) أي العلم المركّب تركيب مزج، كما سيأتي في الشرح

(٣) البيت من الطويل، وهو لسوار بن المضرب في الحماسة الشجرية (٢٠٨/١) وخزانة الأدب (٥٥/٧) والدرر (٥٣/٣) ومعجم ما استعجم (ص ٥٤٩) والمقاصد النحوية (٤٥١/٢).

(٤) دارابجرد: كورة بفارس عمرها دراب بن فارس. انظر معجم البلدان (٤٤٦/٢)

وأجاب الأولون عن اللبس بأنه يزول بالانتظار، فيتعتن إذا خيف.

وقال الفراء فيما آخره «ويه»: لا يحذف منه إلا الهاء خاصة. ثم تقلب الياء ألفاً، فيقال في سيبويه: يا سيبوا.

الثانية: إذا سمّي باثني عشر، واثنتي عشرة رخم بحذف العجز، وتحذف معه الألف أيضاً، فيقال: يا اثن، ويا اثنة كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا، وهذا بناء على أن المركب من العدد إذا سمّي به يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين، ومنع منه الفراء.

الثالثة: ما سمّي به من الجملة كتأبط شرأ، في ترخيمه خلاف:

فذهب أكثر التحوّيين إلى المنع، وابن مالك إلى الجواز، ونقله عن سيبويه فيقال: يا تأبط بحذف الثاني. وقال أبو حيان: هذا النقل عن سيبويه خطأ، فإن سيبويه نص على المنع، وقد سقت عبارته في النكت التي لي على «الألفية» وما ضم إليها.

الرابعة: لا يستثنى من العَلَم المفرد شيء عند الجمهور، واستثنى الجزمي مسألة: طامر بن طامر^(١) كناية عن لا يعرف ولا يعرف أبوه فلم يجوز ترخيمه، لأنه كناية عن اسمه. ورّد بأنهم رخموا فلاناً، سُمع: يا فلان تعال. وهو أيضاً كناية.

وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام، فرخم كما يرخم العَلَم، وطامر بن طامر كناية عن مجهول، لا عن عَلَم.

واستثنى الكوفيون ما سمّي به من مثني، وجمع تصحيح، فمنعوا ترخيمه والبصريون جؤزوه بحذف العلامة والنون.

[ما يحذف مع الحرف الأخير]

(ص): ويحذف مع الآخر متلوّه ليناً ساكناً زائداً، قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه وجؤز الجزمي حذف تالي الفتح، والأخفش المقلوب عن أضل، والفراء الساكن الصحيح، ولين بعد حرفين. وقيل: إن كان واواً. وقوم: المدغم، والكوفية: يا فعلايا، والألف قبلها، ويحذف زائدان زيدا معاً ما لم يبق على حرفين، وكذا إن حرّك أولهما على المشهور.

أمّا متلوّ الهاء فمنعه الأكثر، وجؤزه سيبويه إن بقي ثلاثة ولم ينتظر. وقال أبو حيان: يجوزان، والترك أكثر.

(ش): تقدم أن الترخيم حذف الآخر. ويحذف مع الآخر أيضاً ما قبله من حرف لين

ساكن زيد قبله أكثر من حرفين، وحركة تجانسه، سواء كان الآخر صحيحاً، أصلياً أم زائداً أم حرف علة بشرط ألا يكون هاء تأنيث، فيقال في منصور، ومسكين ومروان، وأسماء، وزيدان، وزيدون، وهندات، أعلاماً: يا منص، يا مسك، يا مَزُو، ويا أَسْم، ويا زيد، ويا هند.

فإن اختلَّ شرط مِمَّا ذكر لم يحذف ما قبل الآخر فلا يحذف إن كان صحيحاً كجعفر، ولا ليناً مُتَحَرِّكاً كَقَنُور^(١)، وَهَيْيَخ^(٢)؛ ولا أصلياً كمختار، ومنقاد، فإن ألفهما منقلبة عن ياء وواو خلافاً للأخفش حيث جَوَزَ الحذف في هذه الصورة، فيقال: يا مخت، ويا منق، ولا ما قبله حرفان فقط كعماد، وثمود، وسعيد، لثلاث يُشْبِهُ الاسمُ ببقائه على حرفين الأدوات، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن خلافاً للفراء حيث جَوَزَ الحذف فيه فيقال: يا عم، ويا ثم، ويا سع.

وقيل: إنما قال الفراء بالحذف في ثمود فقط فراراً من بقاء آخر الاسم وواو بعد ضمة. ووافق البصريين في عماد، وسعيد، لانتهاء ذلك، وجوز أيضاً حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل، فقيط: يا هر، قال: لأنه لو بقي الساكن أشبه الأدوات، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن.

وَرُدَّ بأنه على لغة التمام لا يشبهها، وعلى الانتظار المحذوف مراد

وجوز آخرون حذف الساكن الصحيح إن كان مدغماً كَقَرَشَب^(٣)، لأنه في قوة حرف واحد، ولا ما قبله حركة لا تجانسه كَغَزُونِيق^(٤)، وفردوس خلافاً للفراء والجزمي، حيث جَوَزَا الحذف فيه، فيقال: يا غرن ريا فرد، ولا ما قبل هاء التأنيث كسعادة وميمونة عند الأكثرين.

وأجاز سيبويه حذفه إن بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعداً، ولم ينتظر المحذوف.

قال أبو حيَّان: والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع، قال:

(١) القنور: الشديد الضخم الرأس من كل شيء، وكلّ فظّ غليظ: قنور (لسان العرب: ١٢٠/٥).

(٢) الهبيخ: الغلام، والهبيخ: الرجل الذي لا خير فيه، والهبيخ: الأحق المسترخي، والهبيخ: الوادي العظيم أو النهر العظيم (لسان العرب: ٦٥/٣).

(٣) القرشب: الضخم الطويل من الرجال، وقيل: هو الأكل، وقيل: هو الرغبة البطن، وقيل: هو السّيء الحال؛ وهو أيضاً المسنّ (لسان العرب: ٦٦٩/١).

(٤) الغَزُونِيق والغَزُونُوق والغَزُونُوق والغَزُونُوق والغَزُونُوق: الأبيض الشاب الناعم الجميل (لسان العرب: ٢٨٦/١٠).

٧١٩ - أَحَارِ بْنَ بَذْرِ قَدْ وَلَيْتَ وَلَايَةً^(١)

يريد: حارثة بن بدر. وقال:

٧٢٠ - يَا أَرْطَا، إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ^(٢)

يريد: يا أُرطاة.

وقال:

٧٢١ - أَنْكَ يَا مُعَاوِ، يَا ابْنَ الْأَفْضَلِ^(٣)

يريد: يا معاوية، ويا ابن الأفضل منادى ثانٍ، لأن بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله: يا معاو، ثم يتبدىء يا ابن الأفضل.

ثم قال أبو حيان: والوجه أن في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين:

أحدهما - وهو الشائع الكثير - ترخيمه بحذف التاء فقط.

والثاني - وهو قليل - ترخيمه بحذف التاء وما يليها. وما فيه زائدتان زيدا معاً يُحذفان، وذلك ألفا التانيث كحمراء، والألف والنون في نحو سكران، وعلامة التثنية والجمعين كما تقدّم، وياء النسب كطائفي، والواو والتاء في ملكوت، وزَهَبُوت، وله ثلاثة شروط:

(١) صدر بيت من الطويل. ويروى: «أحار بن زيد» مكان «بدر».

وعجزه:

فَكَنْ جُرْدًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ

وهو لأنس بن زعيم في لسان العرب (١٥٧/١٠ - سرق) والمقاصد النحوية (٢٩٦/٤). وله أو لأنس بن أبي أنيس في الدرر (٥٤/٣). ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ١٧٧) والعقد الفريد (٦٠/٣). ولأنس بن أبي أنيس أو لابن أبي إياس الديلي أو لأبي الأسود الدؤلي في أمالي المرتضى (٣٨٤/١). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٤/٦) وشرح الأشموني (٤٦٩/٢).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

والمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَصْدُقْ

وهو لزميل بن الحارث الفزاري في الأغاني (٣٧/٢٣) والدرر (٥٥٣) والمقاصد النحوية (٢٩٨/٤). ويلا نسبة في شرح الأشموني (٤٧٠/٢).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (٢٥١/١) وخزانة الأدب (٣٧٨/٢) والدرر (٥٥/٣) وشرح أبيات سيويه (٥٦٢/١) والكتاب (٢٥٠/٢) ويلا نسبة في الخصائص (٣١٦/٣).
همع الهوامع/ ح ٢ / م ٥

الأول: كون زيادتهما معاً كما ذكر، فلو لم يزداداً معاً كعلباء^(١) لم يحذف، لأن الأولى زيدت لتلحق ما زيدت الأخرى له وهو فَعْلَلٌ - ببناء سِرْدَاح^(٢)، وَزَلْزَالٌ. وكذلك: حَوْلَايَا^(٣)، وَبَزْدَرَايَا^(٤) لا يحذفان^(٥)، لأنهما لم يزداداً معاً، بل الأخيرة جاءت للتأنيث بعد ما كانت الأولى للإلحاق.

الثاني: أن يبقى الاسم على ثلاثة، فإن بقي على أقل لم يحذف، كيدان، أو بنون علماً.

الثالث: أن يكون أول الزيادتين ساكناً، فإن كان متحركاً لم يحذفَا كَفَرْتَيَّ^(٦) ومن النحويين من يحذفهما معاً وما آخره ثلاث زوائد مِمَّا قبل آخره حرف علة كَحَوْلَايَا، وَبَزْدَرَايَا لا يحذف منه إلا الأخير فقط عند البصريين، وجوز الكوفية حذف الثلاثة.

قال أبو حيان: قياس قولهم يقتضي حذف الثلاث في: رَغَبَوْتُ وَرَهَبَوْتُ^(٧).

(١) العلباء: عَصَبُ العنق؛ قال الأزهري: الغليظ خاصة، وقال ابن سيده: وهو العقب، وقال اللحياني: العلباء مذكر لا غير. وهما علباوان، يميناً وشمالاً، بينهما منبت العنق؛ وإن شئت قلت: علباءن؛ لأنها همزة ملحقة شُبهت بهمزة التأنيث التي في «حمراء» أو بالأصلية التي في «كساء»، والجمع: العَلَابِي (لسان العرب: ١/٦٢٧).

(٢) السَّرْدَاحُ والسَّرْدَاخَةُ: الناقة الطويلة، وقيل. الكثيرة اللحم، وجمعها السرداح (لسان العرب: ٢/٤٨٢). (٣) قال ياقوت في معجم البلدان (٢/٣٢٢، ٣٢٣): «حولايا - بفتح الحاء وسكون الواو وبعد الياء ألف - قرية كانت بناوحي النهر وان خربت الآن» قال: «وقال محمد بن طوس القصري: سألت أبا علي عن ورن حولايا، فقال: فيه أربعة أحرف من حروف الزيادة، أما الألف الأخيرة فإنها أُلِفَتْ تأنيث كَأُلِفَ حُبْلِي، يدلُّك على ذلك قول أبي العباس إنها بمنزلة هاء سقاية، وقول سيبويه إنها بمنزلة هاء درحاية؛ وأما الألف الأولى فزائدة، فبقي الواو والياء فلا يجوز أن تكونا زائدتين لأنه يبقى الاسم على حرفين، فثبت أن إحداهما زائدة؛ فإن كانت الواو زائدة فهو قَوْعَالٌ وليس ذلك في الأسماء، وإن كانت الياء زائدة فهو فَعْلَايَا، وليس في كلامهم؛ وهذا يدلُّ على أنه ليس باسم عربي، ولو أنه عربي كان في أمثلتهم مثله؛ إلا أنه إذا أشكل الزائد من الحرفين حكمت بأن الآخر هو الزائد إذا كان الطرفُ أحمل للتغيير، والزيادة تغيير؛ ويؤكد زيادة الياء في حولايا قولهم بردايا».

(٤) قال ياقوت في معجم البلدان (١/٣٧٧): «بردرايا - بفتح الدال والراء وبين الألفين ياء - موضع أظنه بالنهر وان من أعمال بغداد».

(٥) قال سيبويه في الكتاب (٢/٢٦١): «باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف: وذلك قولك في رجل اسمه حولايا أو بردرايا: يا برداري أقبل، ويا حولاي أقبل».

(٦) فرتنى: الأمة والزانية. ذكره في اللسان (١٣/٣٢٢) ثم قال: «وقد تقدّم أنه ثلاثي على رأي ابن حبيب، وأن نونه زائدة؛ وذكره ابن بري: الفرتنى، معرّفاً بالألف واللام، قال: وكذلك الهلوك والمؤمسة».

(٧) قال في القاموس (١/٧٧ - مادة رغب). «وَرَعَبَوْتُ وَرَعَبَانًا مَحْرَكَاتٍ، وَرَعَبَةً - بالضم ويحرك - ابتهل، أو هو الضراعة والمسألة». وقال في مادة «رهب» (١/٧٩): «وَالرَّهَبَوْتُ وَرَهَبْتُ - محركاتين - خيرٌ من رَحَمْتُ؛ أي لأنَّ تَرْهَبُ خَيْرٌ من أن تُرَحِمَ».

[لغة الانتظار ولغة ترك الانتظار في المرخم]

(ص): مسألة: الأجود انتظار المحذوف، فلا يُغَيَّر إلا بتحرك ما كان مدغماً إن تلا أَلِفاً. قيل: أولاً بما كان له لا أصلي السكون فيفتحه على الأصح. وثالثها: يحذف كل ساكن يبقى.

قال الأكثر: وألاً يرد ما زال سبب حذفه.

ويتعين الانتظار في ذي التاء إن ألبس، وقيل: مطلقاً، وقيل: لا يشترط اللبس في الأعلام، وفيما يؤدي إلى عدم نظير على الأصح. ويعطى آخر ما لم ينتظر ما استحقه لو تمم به وضعاً. ويرد ثالث ثنائي ذي لين، ويضعف ثانيه إن جهل، وعينه الكوفية فيما قبل آخره ساكن.

(ش): في المرخم لغتان: الانتظار، وهو نية المحذوف، وترك الانتظار وهو عدم نيته والأول أكثر استعمالاً وأقواهما في النحو، وجاء عليه ما قرئ: ﴿وَكَادُوا يَا مَالٍ﴾^(١) [الزخرف: ٧٧] وقول زهير:

٧٢٢ - يا حارٍ لا أزمين منكم بدهية^(٢)

وجاء على الثاني:

٧٢٣ - يدعون عتير والرماح كأنها^(٣)

ثم إذا انتظر، فلا يغير ما بقي، بل يبقى على حركته وسكونه، فيقال: يا جَعَفَ، ويا هَرَقَ، ولا يُعَلَّ فيقال في ثمود، وعلاوة، وسقاية: يا ثمو، ويا علاو، ويا سقاي إلا بأمرين:

(١) هذه قراءة عليّ وابن مسعود وابن وثاب والأعمش. وقرأ أبو السرار الغنوي: «يا مال» بالبناء على الضم، جعله اسماً على حياله. انظر تفسير البحر المحيط (٢٧/٨، ٢٨)

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٨٠) وجمهرة اللغة (ص ١٠٠٩) والدرر (٥٦/٣) وشرح

المفصل (٢٢/٢) واللمع (ص ١٩٨) والمقاصد النحوية (٢٧٦/٤)

(٣) صدر بيت من الكامل من معلقة عترة، وعجزه:

أشطان بئر في لبنان الأدهم

وهو في ديوانه (ص ٢١٦) والأغاني (٢١٢/٩) والدرر (٥٦/٣) وسر صناعة الإعراب (٤٠٣/١)

وشرح شواهد المغني (١/٤٨١، ٢/٨٣٤) والكتاب (٢/٢٤٦) ولسان العرب (٤/٦١٠ - عتير، ١٣/٢٣٧ -

شطن، ١٤/٢٥٨ - دعا) ومغني اللبيب (٢/٤١٤) ورصف المباني (ص ٢٤٤) والمحتسب (١/١٠٩).

والأشطان: جمع شطن، وهو الحبل، وقيل: الحبل الطويل الشديد القتل يُستقى به وتشد به الخيل.

أحدهما: تحريك ما كان ساكناً للإدغام إن كان قبله ألف: كاحمار، ومُحمّارٌ عَلَمَيْنِ فراراً من التقاء الساكنين، بخلاف ما قبله غير ألف كحدب، ومحمّر فإنه يبقى على سكونه بخلافاً للفراء في قوله: بتحريكه أيضاً، وحيث حرّك على رأي الناس أو على رأيه فبالحركة الأولى التي كانت له في الأصل، فيحرّك في احمار بالفتح، وفي محمار، ومحمّر بالكسر.

فإن لم تكن له حركة في الأصل كأشجار^(١) نبت فبالفتح، لأنه أقرب الحركات. وقيل: بالكسر على أصل التقاء الساكنين، نقله ابن عصفور عن الفراء. وقيل: يسقط كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرّك فيقال: يا أسح؛ نقله صاحب (رؤوس المسائل)^(٢) عن الفراء.

الثاني: أن يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لواو جمع كقاضون، ومُضطَفُون علمين، فإن الياء والألف حذفنا لملافة الواو.

فإذا رُحِمَ بحذف الواو مع النون ردّت الياء والألف لزوال الموجب للحذف، فيقال: يا قاضي، ويا مُضطَفَي، هذا مذهب أكثر النحويين، وقاسوه على ردّ ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف، وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه.

بخالفهم ابن مالك، وقال: لا يردّ هنا، فيقال: يا قاضٍ، ويا مُضطَفَ، وإلا لزم ردّ كل مغير بسبب إزالة الترخيم إلى ما كان يستحقّه.

ويتعين الانتظار في موضعين:

أحدهما: ما فيه تاء التأنيث إذا خيف التباسه بالمذكر كعمرة، وضخمة، وعادلة، وقائمة؛ إذ التمام فيه يوهّم أن المنادى مذكر، هكذا جزم به ابن مالك.

وأطلق صاحب (رؤوس المسائل) المنع من غير اعتبار لبس البتّة.

قال أبو حيان: وفصل شيوخنّا فلم يعتبروا اللبس في الأعلام، واعتبروه في الصفات. قال: وهو الذي دلّ عليه كلام سيبويه.

الثاني: ما يلزم بتقدير تمامه الأداء إلى عدم النظير كما لو رُحِمَ: «طَيْلِسَان» بكسر اللام^(٣)، فإنّه لو قدر تامّاً لزم وجود فَيُعِل بكسر العين في الصحيح العين، وهو بناء مهمّل، كذا جزم به ابن مالك

(١) الأشجار والإسحار. بقلّ يسمى عليه المال، واحدته إسحارة وإسحارة (لسان العرب. ٣٥٢/٤)

(٢) هناك أربعة كتب باسم «رؤوس المسائل» في الفروع. الأول لأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي المتوفى سنة ٤٧٧ هـ، والثاني للإمام النووي، والثالث لأبي الحسن المحاملي المتوفى سنة ٣٠٧ هـ، والرابع للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. انظر كشف الظنون (٩١٥).

(٣) قال في اللسان (١٢٥/٦) «الطيلسان تفتح اللام فيه وتكسر، قال الأزهري ولم أسمع فَيُعِلان بكسر =

قال أبو حيان: هذا مذهب الأخفش. وأما سائر النحويين كالسيرافي وغيره فإنهم أجازوا فيه التمام، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الترخيم من ذلك، لأن الأوزان إنما يُعتبر فيها الأصل لا ما صارت إليه بعد الحذف.

وإذا ترك الانتظار أعطي آخر الاسم ما يستحقه لو تَمَّ به وضعاً، فيضم ظاهراً إن كان صحيحاً فيقال: يا حارُّ، ويا جَعْفُ، ويا هَرَقُ، وتقدر فيه الضمة إن كان معتلاً كقولك في ناجية: يا ناجي بسكون الياء. ويُعَلَّ بالقلب أو الإبدال كقولك في ثمود: يا ثمي بقلب الواو ياء، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وفي علاوة، وسقاية: يا علاء ويا سقاء بإبدال الواو والياء همزة، لوقوعهما آخراً إثر ألف زائدة، وفي قَطَّوان^(١): «يا قَطَّاء» بقلب الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وإن كان ثنائياً ذا لَين ضعَّف إن لم يعلم له ثالث كـ«لات» مُسمًى به إذا رخمته حذفت التاء، وضعَّفت الألف فحركت الثانية فانقلبت همزة، فقليل: يا لاء.

وإن عُلِمَ ثالثه جيء به كـ«ذات» علماً يرخَّم بحذف التاء، ويردّ المحذوف، وهو الواو، لأن أصله: ذوات، ولذا قيل في التثنية ذَوَاتا، فيقال: يا ذَوَا، ولا تتعَيَّن لغة التمام عند البصريين في شيء من الأسماء.

وقال الكوفيون: تنعَيَّن فيما إذا كان قبل الآخر ساكن، كَهَرَقْلُ فِرَاراً من وجود اسم متمكَّن ساكن الآخر.

(ص): وجوز الأكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذفت منه. وقوم: الألف الممدودة، ويقف على المرخَّم بحذف الهاء غالباً بهاء ساكنة، وهي المحذوفة، أو للسكت؟ خُلِفُ^(٢) ويعوّض منها ألف الإطلاق ضرورة.

(ش): فيه مسألان:

الأولى: سمع من كلام العرب مثلاً: يا عائِشةَ بفتح التاء. قال النابغة:

٧٢٤ - كِلِينِي لَهُمَّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ^(٣)

= العين، إنما يكون مضموماً كالخيرُوان والحيسُمان؛ ولكن لما صارت الضمة والكسرة أختين واشتركتا في مواضع كثيرة دخلت الكسرة موضع الضمة.

(١) قَطَّوان: موضع بالكوفة (لسان العرب. ١٥/١٩١ - مادة قطا).

(٢) الخُلِفُ الخلف

(٣) صدر بيت من الطويل للبالغة الديباني، وعجره.

وليل أفاقيه بطيء الكواكب

وهو في ديوان النابغة (ص ٤٠) والأرهمية (ص ٢٣٧) وخرانة الأدب (٢/٣٢١، ٣٢٥، ٣/٢٧٢، =

الرواية بفتح أميمة. فاختلف النحاة في تخريج ذلك؛ فقال ابن كيسان: هو مرخّم، وهذه التاء هي المبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في الوقف أثبتها في الوصل إجراءً له مجرى الوقف، وألزمها الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخّم المنتظر.

وذهب قوم منهم الفارسي: إلى أنها أَفْجَمَتْ ساكنةً بين حرف آخر المرخّم وحركته، فحرّكت بحركته، ودعاهم إلى القول بزيادتها حَشْواً أنّها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضمّ.

وذهب آخرون منهم سيبويه: إلى أن التاء زیدت آخرّاً لبيان أنها التي حذفت في الترخيم، وحرّكت بالفتح إتباعاً.

وعلى هذه الأقوال الاسم مرخّم. وقيل: إنه غير مرخّم. والتاء غير زائدة، بل هي تاء الكلمة حرّكت بالفتح إتباعاً لحركة ما قبلها، والاسم مبنيّ على الضمّ تقديراً، كما أنّ الأول من: يا زيد بن عمرو كذلك، وهذا ما اختاره ابن مالك في «شرح التسهيل» بعد جزمه بقول سيبويه في «التسهيل». واختاره أيضاً ابن طَلْحَة.

وألحق قوم في جواز الفتح بذی الهاء: ذا الألف الممدودة، فأجاز أن يقال: يا عفراء هَلُمِّي بالفتح. قال ابن مالك: وهذا لا يصحّ، لأنه غير مسموع، وقياسه على ذي التاء قياس على ما خرّج من القواعد.

الثانية: لا يستغنى غالباً عن التاء في الوقف على المرخّم بحذف التاء عن هاء ساكنة، فيقال في الوقف على مثل: يا طلح: يا طلحة.

ونَدَّر تركها. حكى سيبويه: يا حرمل في الوقف، يريد: يا حَرْمَلَة.

قال ابن عصفور: وهذا يسمع، ولا يقاس عليه. وقال أبو حيّان: بل يقاس عليه، لأنه ليس في ضرورة شعر، لكنه قليل. وإذا وقف بها، فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء، أو هي غيرها وهي هاء السكت المزیدة في الوقف؟ خلاف. جزم ابن مالك بالأول. قال أبو حيّان: وحاصله أن الترخيم لا يكون إلا في الوصل، فإذا وقفوا فلا ترخيم، قال: وظاهر كلام سيبويه الثاني.

قال: ومحلّ زيادتها ما إذا رخّم على لغة الانتظار، أما إذا رخّم على لغة التمام، فلا، لأنه نقص لما اعتمدوا عليه من جعله اسماً تامّاً حين بنوه على الضمّ، وقد يجعل بدل الهاء

= ٣٩٢/٤، ٧٤/٥، ٧٥، ٢٢/١١) والدرر (٥٧/٣) وشرح أبيات سيبويه (٤٤٥/١) والكتاب (٢٠٧/٢)، ٣٨٢/٣) وكتاب اللامات (ص ١٠٢) ولسان العرب (٧٢١/١ - كوكب، ٧٥٨ - نصب، ٦/٦ - أسس، ١٧٢/٨ - شبع) والمقاصد النحوية (٣٠٣/٤) وجواهر الأدب (ص ١٢١) وجمهرة اللغة (ص ٣٥٠، ٩٨٢) وشرح الأشموني (٤٦٩/٢) ورصف المباني (ص ١٦١) وشرح المفصل (١٠٧/٢)

ألف الإطلاق عَوْضاً منها في الضرورة. قال:

٧٢٥ - قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَّاعاً^(١)

ذكره ابن عصفور وغيره، ونصّ عليه سيبويه، فقال: واعلم أنّ الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها^(٢).

(١) تقدم برقم (٣٩٤)

(٢) الكتاب (٢/٢٤٢). ثم قال سيبويه (٢/٢٤٤): «وإنما كان الحذف ألزم للهاءات في الوصل، وفيها أكثر منه في سائر الحروف في النداء، من قيل أن الهاء في الوصل في غير النداء تبدل مكانها التاء، فلما صارت الهاء في موضع يحذف منه لا يبدل منه شيء تخفيفاً، كان ما يبدل ويُغَيَّرُ أولى بالحذف وهو له ألزم، وجعلوا تغييره الحذف في موضع الحذف إذ كان متغيراً لا محالة».

المفعول المطلق

(ص): المفعول المطلق: هو المصدر. وقيل: يختصّ بما فُغله عام. وقيل: أعمّ منه.
(ش): إنما سمّي مفعولاً مطلقاً، لأنه لم يقيّد بحرف جرٍّ كالمفعول به، وله، وفيه،
ومعه.

والمصدر هو المفعول حقيقة، لأنه هو الذي يحدثه الفاعل. وأمّا المفعول به فمحلّ
الفعل.

والزّمان: وقت يقع فيه الفعل. والمكان: محلّ الفاعل والمفعول والفعل. والمفعول
له علّة وجود الفعل. والمفعول معه مصاحبٌ للفاعل أو المفعول.

قال أبو حيّان: تسمية ما انتصب مصدراً مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين إلّا ما ذكره
صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق، وإلى مؤكّد، وإلى متّسع،
فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامّة نحو: فعلت، وصنعت، وعملت، وأوقعت.
فإذا قلت: فعلت فعلاً فالواقع ذات الفعل، لأن الذات الواقعة متّا هي هذا، ولا يقع متّا
الجواهر والأعراض الخارجية عنّا، فلا تكون مطلقة في حقّنا، بل في حقّ الله كقولك: خلق
الله زيداً، فإنه مفعول مطلق، فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق.

[الخلافاً بين النحويين في أصل المصدر]

(ص): وهو أصل الفعل والوصف. وقال الكوفية: الفعل، وابن طَلْحَة: كُلُّ أصل.
وقوم: الفعل أصل الوصف.

(ش): مذهب أكثر البصريّين: أن المصدر أصل، والفعل والوصف فرعان مشتقان
منه، لأنهما يدلّان على ما تضمّنه من معنى الحدث، وزيادة الزّمان، والذات التي قام بها
الفعل، وذلك شأن الفرع أن يدلّ على ما يدلّ عليه الأصل، وزيادة: وهي فائدة الاشتقاق.

ومذهب الكوفيين: أنَّ الفعل أصل، والمصدر مشتق منه، لأن المصدر مؤكد للفعل، والمؤكَّد قبل المؤكَّد، ولأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل، وبصحّ بصحّته، وذلك شأن الفروع، أن تحمل على الأصول.

ومذهب ابن طلحة: إلى أن كُلاً من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

ومذهب بعض البصريين: إلى أن المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للوصف.

ورّد بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معيّن، فبطل اشتقاقه منه، وتعيّن اشتقاقه من المصدر. قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة^(١).

[المصدر المبهّم والمصدر المختصّ]

(ص): ثم إن لم يُفدّ زيادة على عامله، فمبهّم لتوكيد، وإلاّ فمختصّ لنوع، وعدد. ويثنّى، ويجمع دون الأول. وفي النوع خُلف.

(ش): المصدر نوعان:

مبهّم: وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة، كقمت قياماً، وجلست جلوساً، وهو لمجرّد التأكيد، ومن ثم لا يثنّى، ولا يجمع، لأنه بمنزلة تكرير الفعل، فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع، ولذا قال ابن جني: إنه من قبيل التأكيد اللفظي.

وقيل: إنه من التوكيد المعنوي، لإزالة الشك عن الحدث، ورفع توهم المجاز، وعليه الآمدي، وغيره.

وقسم هؤلاء التوكيد المعنوي إلى قسمين:

ما لإزالة الشك عن الحدث، وهو بالمصدر. وما لإزالته عن المحدث عنه، وهو بالنفس والعين.

ومختصّ: وهو ما زاد على معنى عامله، فيفيد نوعاً أو عدداً نحو: ضربت ضرب الأمير، أو ضربتين أو ضربات.

ويثنّى ذو العدد، ويجمع بلا خلاف.

وأما النوع ففيه قولان:

أحدهما: أنه يُثنّى ويجمع، وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه كالعقول،

(١) انظر المسألة الثامنة والعشرين من «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأثير (ص ٢٣٥ - ٢٤٥)

والألباب، والخُلُوم.

والثاني: لا، وعليه الشَّلَوَيْن قياساً للأنواع على الآحاد، فإنها لا تثني، ولا تجمع لاختلافها.

ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيويه. قال: والثنية أصلح من الجمع قليلاً تقول: قمت قيامين، وقعدت قعودين، والأحسن أن يقال: نوعين من القيام، ونوعين من القعود.

[ناصب المصدر]

(ص): وناصبه مثله، وصفة، وفعل. فإن كان من لفظه وجرى عليه قال ابن الطراوة: بفعل مضمر. والسهيلي: بمضمر منه.

وإن لم يجر، فالثنها إن غاير معناه بفعله المضمر، وإلا فبه، أو من غير لفظه: فالجمهور بمضمر.

وثالثها: إن كان لتوكيد، أو مختصاً، وله فعل.

(ش): ينصب المصدر بمصدر مثله نحو: ﴿فَاتَّ جَهَنَّمَ جَزَأُؤُكُم جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]. وعجبت من ضرب زيد عمرأ ضرباً.

وبالوصف: اسم فاعل نحو: ﴿وَالَّذِينَ ذَرَوْا﴾ [الذاريات: ١]، ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾ [الصفات: ١] ﴿فَالْعَصْفَتِ عَصْفًا﴾ [المرسلات: ٢]، أو اسم مفعول نحو: أنت مطلوب طلباً، وبالفعل نحو: ﴿وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]. هذا إن كان من لفظه، وهو جارٍ عليه كما مثلنا على مذهب الجمهور.

ونفى صاحب الإفصاح^(١) فيه الخلاف. وقال ابن الطراوة: هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز إظهاره. والتقدير في قعد قعوداً: فعل قعوداً. وقال السهيلي كذلك إلا أنه قال: أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق. فإذا قيل: قعد قعوداً فهو عنده بـ «قعد» أخرى، لا يجوز إظهارها.

قال أبو حيان: وهذا كله تكلف، وخروج عن الظاهر بلا دليل.

فإن كان من لفظه، وهو غير جارٍ عليه نحو: ﴿أَنْبَتَ كُرْمٍ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني.

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

والثاني: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرًا، والفعل الظاهر دليل عليه، وعليه المبرّد وابن خروف، وعزاه لسيبويه.

والثالث: التفصيل: فإن كان معناه مغايراً لمعنى الفعل الظاهر كالأية، فنصبه بفعل مضمر، والتقدير: فنبثم نباتاً، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات، فلا يصحّ توكيده به.

وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر، كقوله:

٧٢٦ - وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءَ الْحِضْبِ^(١)

لأن التطوّي والانطواء بمعنى واحد، واختاره ابن عصفور.

وإن كان من غير لفظه، فثلاثة مذاهب:

أحدها، وعليه الجمهور: أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله:

٧٢٧ - السَّالِكُ الثُّغْرَةَ يَقْظَانُ كَالِثُهَا مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ^(٢)
فـ«مَشْيَ» منصوب بمضمر دلّ عليه السالك.

والثاني: أنه منصوب بالفعل الظاهر، لأنه بمعناه فتعدّى إليه، كما لو كان من لفظه، وعليه المازني.

والثالث، وعليه ابن جني: التفصيل؛ فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه، كقعدتُ جلوساً وقمت وقوفاً بناءً على أنه من قبيل التأكيد اللفظي، فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ، أو بيان النوع عمل فيه الظاهر، لأنه بمعناه.

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٦) والدرر (٥٩/٣) وشرح أبيات سيبويه (٢٩١/١) وشرح المفصل (١١٢/١) والكتاب (٨٢/٤) ولسان العرب (٣٢١/١ - حضب). وبلا نسبة في لسان العرب (١٨/١٥) - طوى).

والحضب (بكسر الحاء وفتحها): صرب من الحيات، وقيل: هو الذكر الضخم منها.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمتنخل الهذلي في تذكرة النحاة (ص ٣٤٦) وخزانة الأدب (١١/٥) وشرح أشعار الهذليين (١٢٨١/٣) والشعر والشعراء (٦٦٥/٢) ولسان العرب (٢١٠/١١ - حفل، ٥٢٦ - فضل) والمعاني الكبير (ص ٥٤٣) والمقاصد النحوية (٥١٦/٣). وللهمذلي في الخصائص (١٦٧/٢) وسر صناعة الإعراب (٦١١/٢). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠١/٥، ١٠٣) والدرر (٦٠/٣، ١٨٩/٦) وشرح الأشموني (٣٣٧/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٠١).

والهلوك من النساء. الفاحرة الشبقة المتساقطة على الرجال، سميت بذلك لأنها تهالك أي تتمايل وتثني عند جماعها؛ ولا يوصف الرجل الزاني بذلك فلا يقال رجل هلوك، وقال بعضهم: الهلوك الحسنة التبعّل لزوجها (اللسان: ٥٠٧/١٠ - هلك). والخيعل. الفرو، وقيل: ثوب غير مخيط الفرجين يكون من الجلود ومن الثياب، وقيل. هو درع يخاط أحد شقيه بلبسه المرأة كالقميص، وقيل. هو قميص لا كتمّي له والفضل. المرأة في ثوب واحد.

وقال ابن عصفور: الأمر في التأكيد ما ذكر.

وأما الذي لغير التأكيد، فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضاً كقوله:

٧٢٨- وَالَّتْ حَلْفَةٌ لَمْ تَحْلَلْ^(١)

فحلفة منصوبة بحلفت مضمرة، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر، ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه، لأنه لم يوضع.

(ص): والاختصاص بـ «أل» للعهد، والجنس. وقيل: لا تدخله إلا «أن» وصف ونعت وإضافة، ولا تعاقبه «أن» والفعل خلافاً للأخفش، وينوب مضافه ككل، وبعض، وضمير، ونوع، وهيئة، وعدد، وإشارة.

وأوجب ابن مالك وصفها به، ووقت، ونعت، وما استفهامية، وشرطية، وآلة، لا ما لم يعهد، ومنه عَلِمَ كسبحان، وبرّة، وفجار. واستعمل نحو: عطاء، وثواب مصدراً، ولا يقاس والأكثر: لا ينصب مصدرين مؤكداً، ومُبيّناً، وقيل: يجوز وثلاثة.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الاختصاص في المصدر يكون بـ «أل»، إما عهديّة نحو: ضربت الضرب. تريد ضرباً معهوداً بينك وبين المخاطب أي الضرب الذي تعلم. أو جنسية نحو: زيد يجلس الجلوس؛ مريداً الجنس، والتذكير، ويكون بالنعت نحو: قمت قياماً طويلاً، أو بالإضافة نحو: قمت قيام زيد، والأصل: قياماً مثل قيام زيد، حذف المصدر، ثم صفته، وقام مقامهما المصدر، فأعرب بإعرابه.

الثانية: لا يجوز أن تقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضربه، لأن «أن» تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم.

وعلّله بعضهم بأن «أن يفعل» يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يَسْعُ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر. وحكي عن الأخفش إجازة ذلك.

الثالثة: يقوم مقام المصدر المبين ما أضيف إليه من كل، وبعض نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، لمتة بَعْضُ اللّوم، وما أدى معناهما نحو: ضربت أي

(١) جزء من بيت من الطويل، وتماه:

ويوماً على ظهر الكتيب تعذرت عليّ وآلث ..

وهو لا مرى القيس في ديوانه (ص ١٢) والدرر (٣/ ٦١).

ضرب، ﴿وَلَا تَضْرِبُوا سَيِّئًا﴾ [هود: ٥٧]، وضمير نحو: ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]. ونوع نحو: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرَقًا﴾ [النازعات: ١] ورجعت الفَهْقَرَى، وقعدت القُرْفُصَاءَ، وهيئة نحو: مات مَيِّتَةً سُوءَ، وعاش عيشَةً مَرَضِيَّةً، وعدد نحو: ضربت ثلاثين ضَرْبَةً، واسم إشارة نحو: ضربت ذلك الضَّرْبَ.

قال ابن مالك: ولا بُدَّ من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به ذلك المصدر، وردّه أبو حَيَّان بأن من كلامهم: ظننت ذلك، يشيرون به إلى المصدر، ولذلك اقتصرُوا عليه إذ ليس مفعولاً أول، ولم يذكروا بعده المصدر تابعاً له، وعلى هذا خرَّجه سيبويه. ووقت نحو:

٧٢٩ - أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا^(١)

أي اغتماض ليلة أرمد^(٢)، ونعت نحو: ﴿وَأَذْكُرُ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١]. و«ما» الاستفهامية نحو: ما تضربُ زيداً أي أيّ ضرب تضرب زيداً. و«وما» الشرطية نحو: ما شئت فقم، أي أي قيام شئت. والآلة نحو: ضربته سَوْطاً ورشقه سهماً، والأصل: ضربة سَوْط، وَرَشَقَةٌ سهم.

ويطرد في جميع أسماء آلات الفعل، فلو قلت: ضربته خشبة، ورميته أَجْرَةً لم يجز، لأن الآجرة لم تعهد آلة للرمي، والخشبة لم تعهد آلة للضرب.

الرابعة: من المصدر ما هو عَلَمٌ للمعنى «كسبحان» علم للتسبيح و«بَرَّة» علم للمبرّة، و«فجار» علم للفرجة، و«يسار» علم للميسرة، يقال: بَرَّه بَرَّةً، وَفَجَّرَ به فَجَارٍ، وهو معلق على الجنس.

الخامسة: استعملوا العطاء مصدراً بمعنى الإعطاء، والثواب مصدراً بمعنى الإثابة، قال الشاعر:

٧٣٠ - وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرِّتَاعَا^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّداً

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٥) وخزانة الأدب (١٦٣/٦) والخصائص (٣٢٢/٣) والدرر (٦١/٣) وشرح المفصل (١٠٢/١٠) وشرح شواهد المغني (٥٧٦/٢) والمحاسب (١٢١/٢) ومغني اللبيب (٦٢٤/٢) والمقاصد التحوية (٥٧/٣) والمنصف (٨/٣) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢١١/١).

(٢) تقديره في شرح الأشموني (٢١١/١) «اغتماضاً مثل اغتماض ليلة الأرمد»

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره

وقال تعالى: ﴿تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٥] وذلك مسموع لا يقاس عليه.

السادسة: منع الأخفش، والمبرد، وابن السراج، والأكثر عمل الفعل في مصدرين: مؤكّد، ومبيّن.

وذهب السيرافي وابن طاهر: إلى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها نحو: ضربت ضَرْباً شديداً ضربتين، وعلى الأول^(١) الثاني بدل. ومن المسموع في ذلك قوله:

٧٣١ - وَوَطِئْتَنَّا وَطْئاً عَلَى حَقٍّ وَطْءَ الْمُقَيَّدِ يَابِسَ الْهَرَمِ^(٢)

ولا يصح فيه البدلية، لأن الثاني غير الأول، فيخرج على إضمار فعل.

[حذف عامل المصدر]

(ص): مسألة: يحذف عامله لقريئة ويجب في مواضع:

منها ما كان بدلاً من فعله، ويقدر معنى ما لا فعل له كـ «دَفَرًا»^(٣). والأصح: أن يَهْرَأَ فعل، وأنه لا يقاس في الدعاء.

وثالثها: يقاس إن كان له فعل، وجاز رفع بعضها، وقبح إضافتها، وما أضيف نصب.

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي

=

وهو للقطامي في ديوانه (ص ٣٧) وتذكرة النحاة (ص ٤٥٦) وخزانة الأدب (١٣٦/٨، ١٣٧) والدرر (٦٢/٣) وشرح التصريح (٦٤/٢) وشرح شواهد المغني (٨٤٩/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٩٥) ولسان العرب (٣٨/٨ - عطاء، ١٤١/٩ - رهف) ومعاهد التنصيص (١٧٩/١) والمقاصد النحوية (٥٠٥/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤١١/٢) وأوضح المسالك (٢١١/٣) والدرر (٢٦٢/٥) وشرح الأشموني (٣٣٦/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٥٢٨) وشرح ابن عقيل (ص ٤١٤) ولسان العرب (١٦٣/٨ - سماع، ١٣٨/١٥ - غنا).

(١) أي مَنَعَ عمل الفعل في مصدرين.

(٢) البيت من الكامل، وهو للحارث بن وعله في الدرر (٦٢/٣) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٠٦). ولزهير بن أبي سلمى في لسان العرب (١٢/٦٠٧ - هرم) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في لسان العرب (١٩٧/١ - وطأ).

وكان في الأصل: «ثابت القدم» وما أثبتناه من المراجع السابقة. ويروى «نابت الهرم» مكان «يابس

الهرم». والهرم: واحدها هرمة، وهي التي يقال لها حيهلة، وقيل. هي البقلة، وقيل: هو شجر.

(٣) في الأصل «دَفَرًا» بالذال المعجمة، والصواب ما أثبتناه. يقال: دَفَرًا دافِراً، لما يجي به فلان على المبالغة؛ أي تَنَنَّا، ويقال للرجل إذا قُبِحت أمره: دَفَرًا دافِراً، ويقال: دَفَرًا له؛ أي تَنَنَّا. انظر لسان العرب (٢٨٩/٤).

ومما أفرد وأضيف: وَيَح، وَيُس، وَيِب^(١)، ويختار الرفع في ويح مفرداً عكس تَبَّ، وقيل: يجب. وفي عطف ويح على تَبَّ وعكسه خلف. وعلى الجواز ينصب ويح، وتَبَّ على حاله ويقال: ويله، وويل له، وويل طویل، وبالتنصب فيهما، وَعَوْلٌ وَعَوْلَةٌ^(٢)، ولا يفرد عنه، ومضافها للتبيين كـ «لك» بعد سَقِيًّا، والأحسن في المعرفة الرفع، وهو سماع في الأصح.

(ش): يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية كقولك: حيثاً لمن قال: أي سير سرت؟ أو معنوية نحو: تأهباً ميموناً لمن رأته يتأهب لسفر، وحباً مبروراً لمن قدم من حَجٍّ، وسعيّاً مشكوراً لمن سعى في مثوبة.

ويجب الحذف في مواضع: منها حيث كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملاً، كسَقِيًّا، وَرَعِيًّا، أو مهملًا، أي غير موضوع في لسان العرب كـ «ذَفَرًا»^(٣) بمعنى «نتناً». وأُفَّةٌ وهي وسخ^(٤) الأذن وتَفَّةٌ وهي وسخ الأظفار، فيقدر للثلاثة فعل من معناها. وجعل ابن عصفور من ذلك: «بَهْرًا»^(٥)، بمعنى غلبة، ومنه:

٧٣٢ - ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا^(٦)

أي غلبني حبها غلبة^(٧).

وقال أبو حيان: حكى ابن الأعرابي وغيره: أنه يقال للقوم إذا دعي عليهم: بهرهم الله، فيكون منصوباً، بفعل مستعمل، لا مهمل.

(١) الويح والويس والويب: بمنزلة الويل في المعنى؛ وقيل غير ذلك. انظر لسان العرب (١/٨٠٥) و(٦/٢٥٩).

(٢) الْعَوْلُ وَالْعَوْلَةُ. رفع الصوت بالكاء، وكذلك الْعَوِيلُ (لسان العرب. ١/٤٨٢).

(٣) بالأصل «كذفرًا» بالذال المعجمة. وراجع الحاشية (٣) في الصفحة السابقة.

(٤) تحرّفت في الأصل إلى «ريح». وانظر لسان العرب (٦/٩).

(٥) وقال سيبويه: لا فعل لقولهم «بهرًا له» في حدّ الدعاء، وإنما نُصب على توهم الفعل وهو مما ينتصب على إضمار الفعل غير المستعمل لإظهاره. انظر لسان العرب (٤/٨٢).

(٦) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

عدَدَ النجم والحصى والتراب

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٤٣١) والأغاني (١/٨٧، ١٤٨) وأما في المرتضى (٢/٢٨٩)

والدرر (٣/٦٣) وجمهرة اللغة (ص ٣٣١) والخصائص (٢/٢٨١) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٦٧) وشرح

شواهد المغني (ص ٣٩) وشرح المفصل (١/١٢١) ولسان العرب (٤/٨٢ - بهر) ومغني اللبيب (ص

١٥). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١/٣٤٥) والكتاب (١/٣١١) وكتاب اللامات (ص ١٢٤).

(٧) وقيل. معنى بهراً في هذا البيت جمّاً، وقيل: عَحْباً (اللسان: ٤/٨٢).

واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الألفاظ في الدعاء للإنسان أو عليه: كسقياً ورغياً، وجذعاً، وعقرأ، ويُعدأ، وسُحقأ، وتُعسأ، ونكسأ، وبؤسأ، وخيبةً، وتبأ، أو يقاس عليها؟

فسيبويه على الأول، والأخفش والمبرد على الثاني.

قال أبو حيان: وينبغي أن يفصل، فيقال: ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا، وقد جاء بعضها في الشعر مرفوعاً قال:

٧٣٣ - أقام وأقوى ذات يوم وخيبةً لأول من يلقي وشرُّ مُيسر^(١)
فالمجرور خبر له.

ولا تستعمل هذه المصادر مضافة إلا في قبيح من الكلام، وإذا أضيفت فالنصب حتم.

ومما جاء مضافاً: بُعدك، وسُحقك، وأنشد الكسائي:

٧٣٤ - إذا ما المَهَارَى بَلَعْنَا بِلَادَنَا فَبُعَدَ المَهَارَى مِنْ حَسِيرٍ وَمُتَعَبٍ^(٢)

ومما استعمل مفرداً ومضافاً قولهم للمصاب المرحوم: وَيَحَ فلان، وويحه، وويح له وللمتعجب منه: وَيَا له، وَوَيْبُكَ، وَوَيْبُ غيرك، وَوَيْسُكَ وَوَيْسَه. قال الجزولي: وهو استصغار واستحقار.

وقال ابن طاهر: ويح كلمة تقال رحمة، وَوَيْسُ كلمة تقال في معنى رافة، وهي مضافة إلى المفعول، ومتى أضفتها لزمّت النصب، ولا يجوز فيها الرفع، لأنه مبتدأ لا خبر له.

فإذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول: وَيَحُ له، وَوَيْحاً له، وَوَيْلٌ له، وَوَيْلاً له، ولا يَقْوَى النصب في هذا قوته في غيره، لأن هذا مصدر لا فعل له، وإنما يَقْوَى النصب في المصدر الذي له فعل نحو: حمداً، وشكراً، فالرفع في نحو: «ويح»، وَ «وَيْلٌ» قَوِيٌّ.

والغالب على «ويح» الرفع، وعلى «تَبَّ» النصب إذا أفرد نحو: تَبّاً له، ويجوز: تَبَّ له.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه (ص ٦١). والدرر (٣/٦٣) وشرح أبيات سيبويه (١٥٣/١) والكتاب (٣١٣/١). وبلا نسبة في شرح المفصل (١١٤/١) ولسان العرب (٥/٢٩٧ - يسر). ومن معاني أقوى: افتقر، ونزل بالقفر، ونفذ طعامه وفني زاده، وجاع فلم يكن معه شيء (المعجم الوسيط: ص ٧٦٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/٦٤) والشاهد في هذا البيت قوله. «فبعد المَهَارَى» حيث أضاف المصدر النائب عن فعله، وهو قوله «بُعَدَ»؛ وهذه الإضافة من قبيح الكلام.

وقال ابن أبي الربيع: تَبَّأ لك التزم نصبه، وويح لك التزم رفعه.
وفي ويل لك وجهان، ولو قسنا لساوينا، ولكن لا نتعدى السَّماع.
فإن عطف «ويح» على «تَبَّ» نصبته، ولا يجوز رفعه، لأنه لا خبر له.
وإن عطف تَبَّ على «ويح» فكحاله قبل العطف، ويكون جملتان: فعلية على اسمية
لتساويهما في المعنى.

ويقال: تَبَّأ له، وويح له، فلا يكون في «ويح» إلا الرفع كحاله قبل العطف. انتهى.
ومنع المازني عطف «ويح» على «تَبَّ» وعكسه، قال: لأن «ويح» رحمة له، و«تَبَّ»
بمعنى خسران له، فكيف يتصور أن يدعو له وعليه في حين واحد.

«وأجيب» بأن «ويح» حيثُ أخرج مخرج الدعاء، وليس معناه الدعاء، أو تَبَّ أيضاً
دعاءً له على حدّ: قاتله الله ما أشعره!

ويقال للمصاب المغضوب عليه: ويْلُهُ، ويْلُ له، ويْلًا له، ويْلٌ طويل له، ويْلًا
طويلاً، فيجب النصب في الإضافة، ويجوز هو الرفع في الأفراد.

ويقال: عُول، وعولك، ولا يفرد، وإنما يستعمل تابِعاً لَوَيْل^(١)، ومضافها للتبيين
كـ «لك» في سقياً لك.

وأما المعرّف بـ «أل» فالرفع فيه أحسن من النصب، لأنه صار معرفة فقوي فيه الابتداء
نحو: الوَيْلُ له، والخيبة له، لكن إدخال «أل» ليس مطّرداً في جميعها، وإنما هو سماع نصّ
عليه سيبويه^(٢)، فلا يقال: السّقي لك والرّعي.

وقال الفراء والجزمي بقياسه، ووهّاه أبو حيّان.

(ص): ومنه المشاة كلّيك، وسَعْدَيْك تابعة، وحنائيك، ودوائيك، وهذاذّيك،
وحجّارَيك، وحذّارَيك، وحواليك ولا تنصّرف وتلزم الإضافة وإضافتها لظاهر، قال ابن
مالك: شاذّة لغائب. وخالفه أبو حيّان. فإن أفردت تصرّفت.

وزعم يونس «لَبَّأ» مفرداً قلبت ألفه، وتثنيتها للتكثير، وقيل للتشفع، وزعمه السّهيلي
في حنّائيك خاصة، والكاف في ما هو خبر مفعول، وطلب فاعل.

وقال الأعلام: حرف خطّاب وسمع «لَبَّ» كأفسر.

(١) ذكر سيبويه في الكتاب (٣١٨/١) أنه لا يجوز أن يقال «عولك» مفرداً، إلا أن يكون على «ويلك» وهو
قولك: «ويلك وعولك».

(٢) قال: «لا يجوز. سقيك؛ إنما تُجرى إذا كما أجرت العرب» (الكتاب. ٣١٨/١). مع الهوامع/ ج ٢/ م ٦

(ش): من الواجب حذف عامله لكونه بدلاً من فعله قولهم في إجابة الدّاعي: لَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، أي إجابة بعد إجابة، وإسعاداً بعد إسعاد، أي كلما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك.

ولا يستعمل سَعْدَيْكَ وحده، بل تابعاً لِلَبَّيْكَ كَعَوْلِهِ بعد وَيلِهِ.

ويجوز أن يستعمل حَنَاتَيْكَ وحده، ومنه قولهم: حَنَاتَيْكَ، أي تحنّناً بعد تحنّن، وقد نطق بفعله قال:

٧٣٥ - تحنّن عليّ هَذَاكَ المَلِيكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالاً^(١)
ودواليك من المداولة قال:

٧٣٦ - إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرَ لَابِسٍ^(٢)
أي: تداولنا دواليك. كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقعد مع امرأته شقّ كلّ واحد منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة.
وهذاذيك، قال:

٧٣٧ - ضَرَبَا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا^(٣)

(١) البيت من المتقارب، وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٧٢) وتخليص الشواهد (ص ٢٠٦) والدرر (٣/٦٤) ولسان العرب (١١/٥٧٣ - قول، ١٣/١٣٠ - حنن) وبلا نسبة في العقد الفريد (٥/٤٩٣) والمقتضب (٣/٢٢٤).

(٢) وروي «برقع» مكان «مثله». وروى الشطر الثاني:

دواليك حتى ليس للبرد لابسٌ

وروي:

دواليك حتى ما لذا الثوب لابسٌ

والبيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه (ص ١٦) وجمهرة اللغة (ص ٤٣٨) والدرر (٣/٦٥) وشرح التصريح (٢/٣٧) وشرح المفصل (١/١١٩) والكتاب (١/٣٥٠) ولسان العرب (٣/٥١٧ - هذذ، ١١/٢٥٣ - دول) والمقاصد النحوية (٣/٤٠١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١١٨) وجمهرة اللغة (ص ١٢٧٢) والخصائص (٣/٤٥) ورصف المباني (ص ١٨١) وشرح الأشموني (٢/٣١٣) ومجالس ثعلب (١/١٥٧) والمحتسب (٢/٢٧٩).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (١/١٤٠) وجمهرة اللغة (ص ٦١٥) وخزانة الأدب (٢/١٠٦) والدرر (٣/٦٦) وشرح أبيات سيويه (١/٣١٥) وشرح التصريح (٢/٣٧) وشرح المفصل (١/١١٩) والمحتسب (٢/٢٧٩) والمقاصد النحوية (٣/٣٩٩). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ١٥٨) وأوضح المسالك (٣/١١٧) وشرح الأشموني (٢/٣١٣) والكتاب (١/٣٥٠) ولسان العرب (٣/٥١٧ - هذذ) ومجالس ثعلب (١/١٥٧).

أي: تهذّ هذاذك، وحجّارذك، أي تحجز حجازيك أي تمنع، وحذّارذك أي تحذر، أي ليكن منك حذر بعد حذر.

زاد صاحب البسيط: حواليك، أي إطاقة بعد إطاقة، وهذه المصادر كلها لا تتصرف، وهي ملتزم فيها الإضافة والتثنية فإن أفرد منها شيء كان متصرفاً كقوله:

٧٣٨ - فقالت حنان ما أتى بك ها هنا^(١)

واختلف في تثنيها، فهي تثنية يشفع بها الواحد، وهل المراد: إجابة موصولة بأخرى، ومساعدة موصولة بأخرى، وحنان موصول بآخر، أم تثنية يراد بها التكثير؟ على قولين؛ أحدهما الثاني. وقال السهيلي بالأول في حنانيك خاصة، قال: المراد: رحمة في الدنيا، ورحمة في الآخرة.

ورُدُّ بأن من العرب من استعمله، وهو لا يعتقد الآخرة، قال طرفة:

٧٣٩ - حنانيك بعض الشر أهون من بعض^(٢)

وذهب يونس: إلى أن لييك اسم مفرد، وأصله قبل الإضافة: لبنا مقصوراً، قلبت ألفه ياء لإضافته إلى الضمير كما قلبوا في لذك، وعليك.

= والهدّ: السرعة في القطع. والوخض. الطعن في الأحواف.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

أذو نسب أم أنت بالحي عارف

وهو للمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب (١١٢/٢) وشرح أبيات سيويه (٢٣٥/١) وبلا نسبة في أمالي الزجاجي (ص ١٣١) وأوضح المسالك (٢١٧/١) والدرر اللوامع (٦٦/٣) وشرح الأشموني (١٠٦/١) وشرح التصريح (١٧٧/١) وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٩٠) وشرح المفصل (١١٨/١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٥٥) والكتاب (٣٢٠/١، ٣٤٩) ولسان العرب (١٢٩/١٣ - حنن) والمقاصد النحوية (٥٣٩/١) والمقتضب (٢٢٥/٣).

و«حنان» مرفوع بتقدير مبتدأ، أي: أمرنا حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره.

أبا منذر أفنيت فاستبقي بعضنا

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٦٦) والدرر (٦٧/٣) والكتاب (٣٤٨/١) ولسان العرب (١٣٠/١٣ - حنن). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٢٧٣) وشرح المفصل (١١٨/١) والمقتضب (٢٢٤/٣)

وقد نصب «حنانيك» على المصدر النائب عن الفعل. وثنى «حنانيك» لإرادة التكثير؛ لأن التثنية أول مراتب التكثير.

والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لب^(١)، كما أن حنانك تثنية حنان، لأنه سمع لب ولم يسمع «لبا».

وذكر ابن مالك: أن إضافة لبيك إلى الظاهر شاذة كإضافتها إلى الضمير الغائب؛ قال:

٧٤٠ - فَلَبَّيْ يَدِينِي مِسْـوَرٌ^(٢)

وقال:

٧٤١ - لَيْتِي لَمَنْ يَذْعُونِي^(٣)

ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه: يقال: لَبَّي زَيْد، وسعدي زيد، فساق ذلك

(١) في اللسان (١/٧٣٠، ٧٣١): «رجل لبّ: لازم لصنعه لا يفارقه؛ ويقال: رجل لبّ طبّ أي لازم للأمر. ولَبّ بالمكان لبّا وألبّ: أقام به ولزمه، وألبّ على الأمر: لزمه فلم يفارقه. وقولهم: لبيك وليّبه، منه؛ أي لزوماً لطاعتك».

(٢) جزء من بيت من المتقارب، وتمامه:

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسْـوَرًا فَلَبَّيْ يَدِينِي مِسْـوَرٌ

وهو لرجل من بني أسد في الدور (٣/٦٨) وشرح التصريح (٢/٣٨) وشرح شواهد المغني (٢/٩١٠) ولسان العرب (١٥/٢٣٩ - لبي) والمقاصد الحوية (٣/٣٨١). ويلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٢٣) وخزانة الأدب (٢/٩٢، ٩٣) وسر صناعة الإعراب (٢/٧٤٧) وشرح أبيات سيبويه (١/٣٧٩) وشرح الأشموني (٢/٣١٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٣، ٣٨٥) والكتاب (١/٣٥٢) ولسان العرب (١/٧٣١ - لب، ٤/٣٨٨ - سور) والمحتسب (١/٧٨، ٢/٢٣) ومغني اللبيب (٢/٥٧٨)

والبيت شاهد على أن «لبي» و«لبيك» تثنية «لبّ»، وليس كما زعم يونس أن «لبيك» أصلها «لبّا» وأن الألف زائدة فيها على «لبّ» مثل «جزّا»، وأن الألف انقلبت ياءً لما اتصلت بالضمير كما انقلبت الألف في «عليك». ولو كانت الألف لغير التثنية لم تنقلب مع الظاهر، كما أن ألف «على» لا تنقلب في قولك: «على زيد مال» وقد انقلبت الألف مع «يدي» - وهو ظاهر - ياءً، فعلما أن الألف للتثنية. انظر شرح أبيات سيبويه (١/٣٨٠).

(٣) قطعة من بيت من الرجز، وتمامه:

لقلت لبيّ لمن يدعوني

وقبله:

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات متسرع يئـون

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٢٢) وخزانة الأدب (٢/٩٣) والدور (٣/٦٨) وسر صناعة الإعراب (٢/٧٤٦) وشرح الأشموني (٢/٣١٣) وشرح التصريح (٢/٣٨) وشرح شواهد المغني (٢/٩١٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٣) ولسان العرب (١/٧٣١ - لب، ١٣/٦٤ - بين) ومغني اللبيب (٢/٥٧٨) والمقاصد النحوية (٣/٣٨٣)

والزوراء: الأرض البعيدة. والمترع: الحوض الممتلئ. ويون: الواسعة.

مساق المنقاس المطرد.

والكاف في نحو: لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول، لأن المعنى: لزوماً وانقياداً لإجابتك، ومساعدة لما تحبه. ومعنى قولهم: سبحان الله، وحنانيه: أسبّحه، وأسترحمه.

والكاف في نحو: هَذَاذِيكَ وَذَوَالْيَكِ وَحَنَانِيكَ، إذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل، كأنه قال: هَذَاكَ ومداولتك وتحنّتك.

وزعم الأعلام: أنّ الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب كهي في «أبصرَكَ»، و«التَّجَاكَ»^(١)، و«ذلك» وحذفت النون لشبه الإضافة، ولأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة، والنون تمنعها من ذلك فحذفت.

ورّد بأن وقوع الاسم الظاهر، وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها حرفاً. وسمع مفرد لَبَّيْكَ: لَبَّ بالكسر، وهو مصدر بمعنى: إجابة منصوب مبني كأمس، وغاق، لقلة تمكنه، كذا نصّ عليه سيبويه.

ورّد به أبو حيّان على ابن مالك حيث قال: إنه اسم فعل بمعنى: أجبته.

(ص): ومنه: سبحان الله، ومعاذ الله، وريحانه. ويلزم سبحان الله في الأصح. ولا يتصرّف، ويلزم الإضافة، وعرف سبحان الله بـ«أل» في الشعر، وأفرد متوناً وغيره. وقيل: إنه مبني.

(ش): من البدل عن فعله: سبحان الله، أي براءة له من السوء، وليس مقصداً لسبح، بل سبّح مشتق منه كاشتقاق: حاشيت من حاشي، ولوليت من لولا، وصهصهت، وأقفت، وسوّفت، وبأبات، ولبيت من: صه، وأف، وسوّف، وبأبأ^(٢)، وليك. ولا يقال: سبّح مخفّفاً، فيكون سبحان مصدراً له.

ويلزم الإضافة، ولا يتصرّف، وقد يفرد في الشعر متوناً إن لم تنو الإضافة كقوله:

٧٤٢ - سبحانهُ ثم سُبحاناً نعوذُ به^(٣)

(١) في اللسان (٣٠٦/١٥): «وقالوا: التَّجَاكَ؛ فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب لأن الألف واللام معاقبة للإضافة، فثبت أنها ككاف ذلك وأريتكَ زيدا أبو من هو».

(٢) في الأصل: «بابي»؛ ولعل الصواب كما أثبتناه «بأبأ» ويقال: بأبات الصبي وبأبات به. قلت له بأبي أنت وأمي. أو لعلها: «بابا» لأن بأباته وبأبات به قلت له بابا، وقالوا: بابا الصبي أبوه إذا قال له: بابا، وبأباه الصبي إذا قال له بابا. انظر لسان العرب (٢٥/١) - مادة بأبأ.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وغير منون إن نُويت كقوله:

٧٤٣ - سُبْحَانَ مَنْ عُلْقِمَةُ الْفَاخِر^(١)

أراد: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف بحاله.

وعرّف بـ «أل» في الشعر قال:

٧٤٤ - سبحانك اللهم ذا السُّبْحَانِ^(٢)

ومن ذلك: «معاذ الله» بمعنى عياداً بالله.

ويلزم أيضاً الإضافة ولا يتصرف.

ومنه: ربحان الله بمعنى استرزاق الله.

وقبلنا سبَّح الجودي والجُمْدُ

وهو لورقة بن نوفل في الأغاني (١١٥/٣) وخزانة الأدب (٣/٣٨٨، ٢٣٤/٧، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣) والدرر (٦٩/٣). ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٣٠) والكتاب (١/٣٢٦) ولسان العرب (٢/٤٧١) - سبَّح، ١٣٢/٣ - جمد، ١٣٨ - جود) ومعجم ما استعجم (ص ٣٩١). ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه (١/١٩٤). وبلا نسبة في شرح المفصل (١/٣٧، ١٢٠، ٣٦/٤) والمقتضب (٣/٢١٧) ويروى: «يعود له» مكان «نعود به».

(١) عجز بيت من السريع، وصدره:

أقول لما جاءني فخره

ويروى: «وقد قلت» مكان «أقول» و«فجره» و«الفاجر» كلاهما بالجمع، مكان «فخره» و«الفاجر». والبيت للأعشى في ديوانه (ص ١٩٣) وأساس البلاغة (ص ٢٠٠ - سبَّح) والأشباه والنظائر (٢/١٠٩) وجمهرة اللغة (ص ٢٧٨) وخزانة الأدب (١/١٨٥، ٢٣٤/٧، ٢٣٥، ٢٣٨) والخصائص (٢/٤٣٥) والدرر (٣/٧٠) وشرح أبيات سيبويه (١/١٥٧) وشرح شواهد المغني (٢/٩٠٥) وشرح المفصل (١/٣٧، ١٢٠) والكتاب (١/٣٢٤) ولسان العرب (٢/٣٧١ - سبَّح). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣/٣٨٨، ٢٨٦/٦) والخصائص (٢/١٩٧، ٢٣/٣) والدرر (٥/٤٢) ومجالس ثعلب (١/٢٦١) والمقتضب (٣/٢١٨) والمقرب (١/١٤٩).

وقيل إن الشاهد في البيت نصب «سبحان» على المصدر، ولزومها للنصب لأنها مصدر جامد، وقد منعت من الصرف لأنها علم للتسبيح، فجرت مجرى «عثمان» الممنوع من الصرف لزيادة الألف والنون فيه.

(٢) الرجز بلا نسبة في حاشية يس (١/١٢٥) وخزانة الأدب (٧/٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥) والدرر (٣/٧١)

وفيه أن الرجز أنشده ابن مالك في شرح الكافية، قال في نظمها:

سبحان في غير اختيارٍ أفردا ملبسَ التنوين أو مجردا
وشدَّ قول راجزٍ ربّانسي سبحانك اللهم ذا السُّبْحَانِ

ويلزم أيضاً الإضافة، ولا يتصرف، ولم ينطق له بفعل من لفظه، فيقدّر من معناه أي: استترقه. ولا يستعمل مفرداً، بل مقترناً مع «سبحان الله». وقيل: يستعمل وحده، لأن سيبويه لم يذكره مقترناً مع سبحان الله، ولا نُبّه على ذلك.

ومذهب سيبويه: أن سبحان علم للتسييح ممنوع الصرف^(١). وقيل: هو مبنيّ، لأنه لا يتصرف، ولا ينتقل عن هذا الموضع، فأشبه الحرف.

(ص): ومنه: سَلاماً، وحِجْراً. ومنه: عَجَباً، وحمداً، وشكراً لا كُفْراً، وهل هو خير أو إنشاء، أو يلزم اجتماعهما؟ خلاف. ومنه: أَفْعَلُهُ وكرامةً ومسرّةً، ونِعمة عين وحُجْباً، ونِعمًا عين. ولا أَفْعَلُهُ ولا كَيْدًا، ولا هَمًّا، ولأَفْعَلْتُهُ، ورغماً، وهواناً. وجاء رفع بعضها. وطَرْدُهُ ابن عصفور. ومنه: صِلْفًا، وكَرَمًا في التعجّب، وهل منه غفرانك؟ خلاف.

(ش): من البدل عن فعله سَلاماً بمعنى براءة منكم، لا خير بيننا ولا شرّ، ولا يتصرف بخلاف: «سلام» بمعنى: التحيّة فإنه يتصرف. ومنه: حِجْراً بكسر الحاء، يقال للرجل: أَفْعَلْ هذا فيقول: حِجْراً، أي منعاً، أي أَمْنَع نفسي، وأبعده، وأبرأ منه.

وقال سيبويه: أي سترأ وبراءة من هذا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢]. ولا يتصرف إذا كان مشابهاً معنى المبادأة والتعوّذ بخلاف ما إذا كان على أصله من المنع أو الستر من غير أن يشاب هذا المعنى، فإنه متصرف كقوله تعالى: ﴿لِيَذِي حِجْرًا﴾ [الفجر: ٥].

ومن ذلك: عَجَباً وحمداً، وشكراً لا كُفْراً، قال ابن مالك: وهي إنشاء.

قال أبو حيان: وكذا قال الشّلوّبين أيضاً فقال: إن قلت: كيف يكون هذا مما لا يظهر فِعْلُهُ، ولا شَكْتُ أنه يجوز أن تقول: حمدتُ الله حمداً، وأحمدته حمداً؟ فالجواب: إنما تكلم سيبويه في «حمد» الذي هو نفس الحمد، أعني الذي هو صيغة الإنشاء للحمد، وهذا لا يظهر معه الفعل، بل يتعاقبان، والذي أورده المعترض إنما هو محض الخبر عن الحمد، لا نفس الحمد.

قال أبو حيان: والذي ذكره ابن عصفور أنّ هذه الألفاظ خبر فإنه قال: عَجَباً، وحمداً، وشكراً، ثلاثها مصادر قائمة مقام أفعالها الناصبة لها، أي: أعجب عجباً، وأحمد حمداً، وأشكر شكراً. وتفاوت: وَيْلُهُ وأخواتها في أن معنى هذه الخبر، ومعنى تلك الدّعاء.

وتفاوت: سبحان الله وأخواته وإن كان معناها الخبر من جهة أنها تتصرف فتستعمل مرفوعة كقوله:

(١) قال سيبويه في الكتاب (١/ ٣٢٤): «وأما ترك التنوين في سبحان فإنما ترك صرفه لأنه صار عندهم معرفة، وانتصابه كانتصاب الحمد لله».

٧٤٥ - عَجِبْتُ لَتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فَيُكْمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبٌ^(١)
وتلك لا تتصرف.

وقد سردها سيبويه مع ما هو خبر، فقال^(٢): «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره [من المصادر في غير الدعاء]^(٣)»، من ذلك: قولك: حمداً، وشكراً، لا كفراً وعجباً، وأفعل ذلك وكرامة ومسرة، ونُعْمَةً عَيْنٍ، وحباً ونَعَامَ عَيْنٍ، ولا أفعل ذلك^(٤) ولا كيداً، ولا هَمّاً، ولا فَعَلَنْ ذلك ورغماً، وهواناً، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت: أَحْمَدُ اللَّهَ حَمْدًا وَأَشْكُرُ اللَّهَ شُكْرًا، وَأَعْجَبَ عَجَبًا، وأكرمك كرامةً، وأسرك مسرةً، ولا أكاد كيداً، ولا أهتم هَمّاً، وأرغمك رَغْماً. ثم قال سيبويه: وقد جاء بعض هذا رفعاً، يُبْتَدَأُ، ثم يُبْنَى عَلَيْهِ كقوله: «عجب لتلك قضية»^(٥). البيت.

قال: وسمعتنا بعض العرب [الموثوق به]^(٦) يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حَمْدُ اللَّهِ، وثناءً عليه، [كأنه يحمله على مضمر في نيتِهِ هو المظهر]^(٧) كأنه يقول: أمري وشأني حَمْدُ اللَّهِ، وثناءً عليه. انتهى.

قال أبو عمرو بن بقي^(٨): قول سيبويه: «حمداً وشكراً لا كفراً له، كذا تكلم بالثلاثة مجتمعة».

وقد تُفَرَّدُ، و «عجباً» مفردٌ عنها.

وقال ابن عُصْفُور: لا يستعمل كفراً إلا مع حمداً، وشكراً ولا يقال أبداً: «حمداً» وحده، و «شكراً» إلا أن يظهر الفعل على الجواز. ولا يلزم الإضمار إلا مع: لا «كُفْراً».

فهذه الأمور لما جرت مَجْرَى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب

(١) البيت من الكامل، وهو لضمرة بن جابر في الدرر (٣/٧٢). ولهني بن أحمر في الكتاب (١/٣١٩) ولسان العرب (٦/٦١ - حيس) ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية (٦/٢٥٦) ولرؤبة في شرح المفصل (١/١١٤). وبلا نسبة في سمط اللآلي (ص ٢٨٨) وشرح الأشموني (١/٩٧) وشرح التصريح (٢/٨٧) وشرح قطر الندى (ص ٣٢١).

(٢) انظر الكتاب (١/٣١٨، ٣١٩).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب.

(٤) في الكتاب: «ذلك».

(٥) لفظه في الكتاب (١/٣١٩): «... ثم يبنى عليه. وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً، وهو لبعض مدحج: عجب... البيت».

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب.

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب.

(٨) ابن بقي: هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن وقد تقدم.

وقال أبو حيان: لا يستعمل «أفعل ذلك وكرامةً» إلا جواباً أبداً، وكأنّ قائلاً قال: أفعل ذلك، أو أنفعله؟ فقلت: أفعله، وأكرمك بفعله كرامةً، وأسرك مسرةً بعد مسرةً.

ولا يستعمل مسرةً إلا بعد كرامةً، وكذا نُعمى عين بعد «حُبّاً»، لا يقال: مسرةً وكرامةً، ولا نُعمى عين وحُبّاً.

وكرامةً هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الإكرام، وكذا نعمة عين، ونِعَام عين اسمان في معنى: إنعام، ونِعَام عين بضم النون وكسرهما، وفتحها، وأنكر الشلّوبين الفتح.

و«أكاد» الذي قدره سيبويه في كَيْدًا اختلف فيه: فقال الأعلام: هي الناقصة، والمعنى: ولا أكاد أقارب الفعل، وحذف الخبر للعلم به. وقال ابن طاهر: هي التامة، والمعنى: ولا مقارنة.

وهماً من هَمَمْتُ بالشيء، ولأفعلن ذلك، ورغماً جواب لمن قال: أفعله، وإن رغم أنفه رَغْماً، وإن هان هَوَاناً.

قال أبو حيان: وقول سيبويه: وقد جاء بعض هذا رفعاً فيه دليل على أنه لا يطرد، وبه صرح صاحب (البيسط) وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة. انتهى. ومن ذلك قولك في التعجب: كَرَمًا وصلفاً. قال سيبويه: لأنه صار بدلاً من أكرم به وأضلف.

قال بعضهم: ويُقدّر ناصبه: كَرُم كرمًا، وصلف صلفاً. لأن أبنية التعجب ليس منها ما له مصدر إلا فَعَلَ.

ومن ذلك: «غُفِرَ لَكَ» عدّه ابن مالك تبعاً للزّجاجي فيما هو بدل من اللفظ بالفعل، وقيل: هو من قبيل ما يجوز إظهار ناصبه. واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك، فمرة قال بالأوّل، ومرة قال بالثاني.

واختلف هل الفعل الناصب له بمعنى الطلب أو بمعنى الخبر؟ فذهب الزّجاج إلى الأوّل، وأنّ التقدير: اغْفِرْ غفرانك، وعزاه السّجاوندي^(١) إلى سيبويه. وذهب الزمخشري إلى الثاني وأنّ التقدير نستغفرك غفرانك.

وذهب بعضهم إلى أنه منصوب، على المفعول به، أي نطلب، أو نسأل غفرانك.

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيمور سراج الدين أبو طاهر السجاوندي الحنفي المتوفى في حدود سنة ٦٠٠هـ، وقيل سنة ٧٠٠هـ. من تصانيفه. تجنيس في الحساب، عين المعاني في تفسير السبع المثاني، كتاب الوقف والابتداء، وغير ذلك. انظر هدية العارفين (١٠٦/٢).

وجوز بعضهم فيه الرفع على الابتداء أو إضمار الخبر، أي: غفرانك مطلوبنا.

[مواضع وجوب حذف عامل المصدر]

(ص): ومنها: الواقع في توبيخ مع استفهام أو لا للنفس أو غيرها، أو تفصيل عاقبة طلب، أو خبر، أو نائباً عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر، أو مؤكد جملة لا تحتل غيره، ويسمى مؤكداً نفسه، أو تحتل فمؤكد غيره، ويلزم فيه معرفة البتة، ولا يقدم عليها في الأصح إلا نحو أجلك لا تفعل اللازم للإضافة لمناسب الفاعل، وإيلائه غالباً «لا» أو «لم»، أو «لن».

وجوز الرّجاء توسيطه، وسيبويه رفعه، والمبرد الباقي. ومنها: المشبه به مشعراً بحدوث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز إتباعه. قال ابن خَرُوف: بضعف، وابن عصفور سواء، وهو أولى إن خَلَّت الجملة.

(ش): من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر: ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله:

٧٤٦ - أَذْلاً إِذَا شَبَّ الْعَدَى نَارَ حَرْبِهِمْ وَزَهْواً إِذَا مَا يَجْنَحُونَ إِلَى السَّلَمِ^(١)
أم دونه كقوله:

٧٤٧ - خُمُولاً وَإِهْمَالاً، وَغَيْرُكَ مُوَلِّعٌ بِتَثْبِيتِ أَسْبَابِ السِّيَادَةِ وَالْمَجْدِ^(٢)
سواء كان التوبيخ للمخاطب كما مثل، وكقوله:

٧٤٨ - أَطَرَباً وَأَنْتَ قَتْسَرِي^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٣/٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٣/٣).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (٤٨٠/١) وجمهرة اللغة (ص ١١٥١) وخزانة الأدب (٢٧٤/١١، ٢٧٥) والدرر (٧٤/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٥٢/١) وشرح ديوان الحماسة المروزي (ص ١٨١٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٧) وشرح شواهد المعني (٤١/١، ٧٢٢/٢) والكتاب (٣٣٨/١) ولسان العرب (٩٣/٥) - قسر، ١١٧ - قنسر) والمحتسب (٣١٠/١) ومغني اللبيب (١٨/١). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥٤٠/٦) والخصائص (١٠٤/٣) وشرح الأشموني (٣٠٥/٢) وشرح المفصل (١٢٣/١، ١٠٤/٣) ومغني اللبيب (٦٨١/٢) والمقتضب (٢٢٨/٣، ٢٦٤، ٢٨٩) والمقرب (١٦٢/١، ٥٤/٢) والمنصف (١٧٩/٢).

والقنصري: الشيخ. وفي البيت الذي يليه، وهو قوله: «والدهر بالإنسان دوازي» شاهد آخر، وهو «دوازي» بتشديد الياء للمبالغة لا للنسب.

أَمْ لِلنَّفْسِ كَقَوْلِ عَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ يَخَاطِبُ نَفْسَهُ: «أَعْدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتٌ فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ»^(١).

ومنها: ما وقع تفصيل عاقبة: طَلَبَ أو خَبِرَ، فَالطَّلَبُ نَحْوُ: ﴿فَشَدُّوا لَوَثَانًا فَمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِتْنَةٌ﴾ [محمد: ٤]، وَالْخَبَرُ نَحْوُ:

٧٤٩ - لِأَجْهَدَنَّ فَمَا دَزَاءُ وَاقَعَةٍ تُخْشَى وَإِنَّا بُلُوغُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ^(٢)

ومنها: ما وقع نائباً عن خبر اسم عَيْنٍ بتكرير أو حَصْرٍ، فَالتَّكْرِيرُ نَحْوُ: زَيْدٌ سَيَرًا سَيَرًا، أَيِ يَسِيرُ وَكَقَوْلِهِ:

٧٥٠ - أَنَا جِدًّا جِدًّا وَلَهُوْكَ يَزْدَا دُإِذْنِ مَا إِلَى أَفْقَاقِ سَيْلٍ^(٣)
أَيِ: أَجِدَّ جِدًّا.

وَالْحَصْرُ نَحْوُ: إِنَّمَا زَيْدٌ سَيَرًا، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا سَيَرًا، أَيِ يَسِيرُ، وَكَقَوْلِهِ:

٧٥١ - أَلَا إِنَّمَا الْمُسْتَوْجِبُونَ تَفَضُّلاً بَدَاراً إِلَى نَيْلِ التَّقَدُّمِ فِي الْفَضْلِ^(٤)

أَيِ: يَبَادِرُونَ بِدَارًا. جَعَلَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ فِي التَّكْرِيرِ عِوَضًا مِنْ ظَهْوَرِ الْفِعْلِ، وَقَامَ مَقَامُهُ فِي الْحَصْرِ: «إِنَّمَا» أَوْ «مَا»، وَ«إِلَّا». فَلَوْ كَانَ الْمَخْبَرُ عَنْهُ اسْمٌ مَعْنًى وَجَبَ رَفْعُ الْمَصْدَرِ خَبَرًا عَنْهُ نَحْوُ: جَدُّكَ جَدٌّ عَظِيمٌ. وَإِنَّمَا بِدَارُكَ بِدَارُ حَرِيصٍ.

ومنها: ما وقع مؤكِّداً لمضمون جملة: فَإِنْ كَانَ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا اِحْتِمَالُ يَزُولُ بِالْمَصْدَرِ سَمِّيَ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ الْجُمْلَةِ، فَكَأَنَّهُ نَفْسَ الْجُمْلَةِ نَحْوُ: «لَهُ عَلَيَّ دِينَارٌ اعْتِرَافًا».

وإن كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمالٌ يزول بالمصدر سَمِّيَ مُؤَكِّدًا لغيره لأنه ليس بمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ الْجُمْلَةِ، فَهُوَ غَيْرُهَا لَفْظًا وَمَعْنًى نَحْوُ: أَنْتَ ابْنِي حَقًّا.

(١) يروى على الأكثر بالرفع: «أَعْدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتٌ فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ» وَيُروى «غُدَّةٌ..» بدون ألف الاستفهام كما في النهاية في عريب الحديث ولسان العرب. وهذا مثل يصرب لاجتماع نوعين من الشر. والمثل لعامر بن الطفيل وكان قد وفد على النبي ﷺ ومعه أريد أخو لبيد، فقال: أسلم على أن يكون لك المدر ولي الوبر وأن تجعل لي الأمر من بعدك. فقال النبي ﷺ: «لا، ولا وبرة» فخرج وقال: لأملأها عليك خيالاً جُرُوداً ورجالاً مُرَدًّا فدعا النبي ﷺ عليهما، فأخذت أريد صاعقة فمات، وضرب عامراً الغدَّةَ - وهي طاعون الإبل - فمال إلى بيت سلولِيَّةٍ، وجعل يقول: «أَعْدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتٌ فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ» وسلول من أذلَّ العرب والمعنى أنه جُمع له ضربان من الذلَّةِ انظر جمهرة أمثال العرب (١/٨٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٥/٣) وشرح التصريح (١/٣٣٢).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٥/٣).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٥/٣). والمصدر «بَدَاراً» وقع في حصر.

قال أبو حيان: وهذا المصدر المؤكّد به في ضَرْبَيْهِ يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام وبالإضافة، فالنكرة نحو: هذا عبد الله حقّاً، وقطعاً، وبقيناً، وهو عالم جدّاً.

والمعرفة نحو: هذا عبد الله الحقّ لا الباطل، واليقين لا الشكّ.

والمضاف نحو: صنّع الله، ووعد الله، وصبغة الله^(١)، وكتاب الله.

وقد التزم في بعضها التعريف فقط نحو: البتّة كقولك: لا أفعله البتّة، ومعناه: القطع، ولا أعود إليه البتّة، وأنت طالق البتّة.

ثم هذا المصدر المؤكّد بضَرْبَيْهِ لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكّدة على الصحيح، وسببه أن العامل فيه فعل يفسّره مضمونها من جهة المعنى، إذ التقدير في: له علي دينارٌ اعترافاً: اعترفُ بذلك اعترافاً، وفي: هو ابني حقّاً: أحقّه حقّاً، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل، فلم يجز تقديمه قياساً عليه.

وأجاز الزجاج توسيطه، فيقال: هذا حقّاً عبد الله، قال: لأنه إذا تقدّم جزء، فقد تقدّم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله:

٧٥٢ - وَكَذَٰلِكُمْ مَصِيرُ كُلِّ أَنَسٍ سَوْفَ حَقّاً تُبْلِيهِمُ الْآيَامُ^(٢)
وقوله:

٧٥٣ - إِنِّي وَرَبُّ الْقَائِمِ الْمَهْدِيِّ مَا زِلْتُ حَقّاً يَا بَنِي عَدِيٍّ
أَخَا اعْتِلَالٍ وَعَلَى أَدِيٍّ^(٣)

أي: سفر.

وأجاز قوم: تقديمه، واستدلوا بقولهم: أحقّاً زيد منطلق. وأوله المانعون على أن حقّاً هنا نصب على الظرف، لا على المصدر أي: أفي حقّ زيد منطلق، نصّ عليه سيبويه.

قال ابن مالك رحمه الله: وأما قولهم: «أجدك لا تفعل»، فأجاز فيه الفارسيّ تقديرين:

أحدهما: أن يكون: لا تفعل في موضع الحال.

والثاني: أن يكون أصله: أجدك أن لا تفعل، ثم حذفت أن، وبطل عملها. وزعم السَّلَوِيُّونَ أنَّ فيه معنى القسم، ولذلك قدّم. انتهى.

(١) من الآية الكريمة: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَادُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨]

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/٧٦).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٣/٧٦).

قال أبو حيان: قد أدخله سيبويه في المصدر المؤكد لما قبله، وهو بمنزلة: أحقاً لا تفعل كذا. ولا تستعمل إلا مضافاً، وغالباً بعد: لا، أو لم، أو لن. قال في (النهاية)^(١): والاسم المضاف إليه «جدّ» حقّة أن يناسب فاعل الفعل الذي في التكلّم والخطاب والغيبة نحو: أجدي أكرمك، وأجدك لا تفعل، وأجدك لم تفعل، وأجدّه لم يزرنا. وعلة ذلك أنه مصدر يؤكد الجملة التي بعده، فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد.

قال أبو حيان: فإن قلت: كيف أدخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله، وليس كذلك، لأنك إذا فرضته مؤكداً فإنما يكون مؤكداً لما بعده؟ قلت: إما هو جواب لمن قال: أنا لا أفعل كذا وأنا أفعل كذا، فبلا شك أن المنكلم يحمل كلامه على الجدّ فهو يقوله، فإذا قلت: أتجدّ ذلك جدّاً فهو مؤكد لما قبله.

وجوز سيبويه رفع هذا النوع كلّ، أي المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء، ويكون لازماً لإضمار كالفعل، فصنع الله مثلاً على إضمار «هو» أو «ذلك» و«له عليّ ألف» اعتراضاً كذلك^(٢).

وجوز المبرّد رفع الباقي: الخبر المكرّر، والمحصور. فيقال: زيد سيرٌ سيّرٌ، وإنما أنت سير.

ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مُشَبَّهاً به مُشْعِراً بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنىً دون لفظ، ولا صلاحية للعمل فيه كقولك: مررت به فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار، وله صراخٌ صراخٌ الثكلى، وقوله:

٧٥٤ - له صَريْفٌ صَريْفٌ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ^(٣)

واحتزننا بقولنا: مُشْعِراً بحدوث عمّا لا يشعر به نحو: له ذكاءٌ ذكاءٌ الحكماء فلا

(١) «النهاية في النحو» لابن الخبار. وقد تقدم انظر الفهارس العامة.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٣٨٢/١): «... وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضم شيئاً هو المظهر، كأنك قلت: داك وعدّ الله، وصبغة الله، أو هو دعوة الحق، عليّ هذا، ونحوه رفعه»

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

مقدوفة بدخيس النّخض بازلهـا

وهو للباغة الذبياني في ديوانه (ص ١٦) وحمهرة اللغة (ص ٥٧٨، ٧٤١، ٩٤٤) والدرر (٧٦/٣) وشرح أبيات سيبويه (٣١/١) وشرح الأشموي (٥٠٧/٢) والكتاب (٣٥٥/١) ولسان العرب (٩/١٩١ - صرف، ٢٧٧ - قذف، ٥٢/١١ - بزل، ١٩١/١٥ - قعا) وبلا نسبة في لسان العرب (٦/٧٧ - دحس) ومجالس ثعلب (ص ٣٢٠)

والمقدوفة الساقة التي رميت باللحم. والدخيس: الكثير والنخض: اللحم. وبارلهـا نابها والصريف: الصوت. والقعو: ما تدور فيه البكرة إذا كانت من خشب. والمسد: الحبل.

يعجز نصبه، لأنَّ نصب صَوْتٍ وشبهه إنما يكون لكون ما قبله بمنزلة يَفْعَلٍ مسنداً إلى فاعل، إذ التقدير في «وله صوت»: وهو يَصَوْتُ، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه، وذلك لا يمكن في: «له ذكاء»، فلم يستقم النصب.

ويقولنا: بعد جملة عما بعد مفرد نحو: صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ فلا يعجز نصبه.

ويقولنا: حاوية إلى آخره عن نحو: فيها صوتٌ صوتٌ حمار، وعليه نُوحِ نُوحُ الحمام، فالنصب في ذلك ضعيف، لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت، فلم يمكن تقديره بـ «يَصَوْتُ»، فوجه النَّصب على ضعفه أنَّ الصوت يدل على المصَوْتُ.

ويقولنا: ولا صلاحية للعمل، عما لا يصلح للعمل في المصدر نحو: هو مُصَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ، فإن صوت حمار هنا يتنصب «بمصَوْتُ» لا بمضمَر.

ثم إذا اجتمعت الشروط، فإن كان معرفةً تعيَّن فيه ما ذكر من النصب على المصدريَّة نحو: له صَوْتُ صَوْتُ الحمار، وإن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعلٍ أي يُبْدِيهِ وَيُخْرِجُهُ صَوْتُ حِمَارٍ.

ويجوز الرفع في المعرفة، والنكرة على الإتيان بدلاً فيهما، ونعتاً في النكرة، وعلى الخبريَّة بتقدير المبتدأ فيهما.

وجعل ابن خروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع، قال: لأن الثاني ليس بالأول، فدخله المجاز والاتساع، وجعلهما ابن عصفور متكافئين، لأن في الرفع المجاز، وفي النصب الإضمار، والإتيان أولى من النصب إن خلت الجملة عن صاحبه كما تقدَّم.

[ما ينوب عن المصدر]

(ص): مسألة: أنابوا عنه صفات كعائداً بك، وهنيئاً^(١)، وأقائماً وقد قعدوا. وأعياناً كترباً، وجندلاً، وفاهاً لفيك، وأأورَ وذاً ناب. ولا يُقاس، وفي الصِّفات خُلْفٌ، والأصح أنها أحوال، والأعيان مفعولات.

وسمع رفع: تُرَب، وقاس سيبويه رفع أعيان غير الدعاء.

(ش): أنابوا عن المصدر اللازم إضمار ناصبه: صفات كعائداً بك وهنيئاً لك، وأقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وهي أسماء فاعلين، وهنيئاً، من هَنُو كَشْرِيف من شَرَف، قال بعض المغاربة: وهي موقوفة على السَّماع.

(١) هنيئاً لغة في «هنيئاً» بالهمز. وقرأ الحسن والزهري: «هنيئاً مرثياً» [النساء: ٤] دون همزة؛ أبدلوا الهمزة التي هي لام الكلمة ياء وأدغموا فيها ياء المد. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٣/ ١٧٥).

وزعم بعضهم: أنّ ذلك مقيس عند سيبويه، يقال لكلّ من لازم صفة دائباً عليها نحو
أصاحكاً وأخارجاً؟

وأنابوا عنه أيضاً أسماء أعيان، قالوا: تُرَبّاً، وجُنْدلاً في معنى: تَرَبُّث يده، أي: لا
أصاب خيراً، والترب: التراب، والجنْدل: الحجارة.

وقالوا: فاهاً لفيك، أي فاهاً لدهية. ويستعمل هذا في معنى الدّعاء، أي: دهّاهُ الله،
وقيل: ضمير «فاهاً» لِلْخَيْبَةِ.

وقالوا: «أَعُورٌ وَذَا نَابٍ»، والمقصود به الإنكار، وأصله: أن بني عامر لما قاتلوا بني
أسد جعلوا في مقدّماتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوّه الخلق ذا ناب، وهو السنّ، فقال بعض
الأسديين ذلك مُنْكَراً عليهم.

ولا يقاس هذا النوع إجماعاً لا يقال: أرضاً ولا جبلاً.

ورأي الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالّة المؤكّدة لعاملها الملتزم
إضماره، والتقدير: أعوذ، وأتقوم وأتقعد، ونصب الأعيان على المفعوليّة بفعل مقدر،
والتقدير: أطعمك الله، أو ألزمك ترباً وجندلاً، وألزمك الله فاهاً لفيك، وأتستقبلون أعورَ
وذا نابٍ.

وذهب المبرّد: إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل:
كالمالح، والعافية.

وذهب السّلوّيين وغيره: إلى أن ترباً وجندلاً انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول
اللام فيقال: تُرَبّاً لك، كما يقال: سَقِيّاً لك.

وذهب ابن عصفور وابن خروف: إلى أن أعور وذا ناب حال، والتقدير: أتستقبلونه
أعور.

وسمع رفع «تُرَبِّ» على الابتداء، وما بعده الخبر قال:

٧٥٥ - فَتُرَبُّ لَأَفْوَهِ الْوُشَاةِ وَجُنْدَلٌ^(١)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لقد ألب الواشون ألباً لينهم

وهو بلا نسبة في الدرر (٧٧/٣) وشرح أبيات سيبويه (٣٨٣/١) وشرح المفصل (١٢٢/١) والكتاب
(٣١٥/١) والمقتضب (٢٢٢/٣).

قال أبو حيان: ولا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يدعى بها، لو قلت: فوها
لفيك على قصد الدعاء لم يجز.

وأما غير المدعوّ بها فقال سيويه: لو قال: أعور وذو ناب كان مصيباً.

قال أبو حيان: وهو مبتدأ خبره مقدر، أي: مُسْتَقْبِلُكُمْ أو مُصَادِفُكُمْ.

المفعول له

[شروطه]

(ص): المفعول له: شرطه: أن يكون مصدرًا خلافاً ليونس مُعلَّلاً، قيل: ومن أفعال الباطن، وشرط المتأخرون والأعلم مشاركته لفعله، وقتاً، وفاعلاً، والجزمي، والمبرد، والزياشي: تنكيره.

والأصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب في الأصل جازاً لأنواع المصدر، ولا بفعل من لفظه واجب الإضمار. فإن فقد شرط جرّ باللام أو مِنْ أو الباء، قيل: أو في، إلا مع أن وأنّ ويكثر معها مقروناً بـ «أل» ويقلّ مُجرّداً.

ومنعه الجزولي، ويستويان مضافاً، ويجوز تقديمه خلافاً لقوم، لا تعدّده، ولو مجروراً.

(ش): قال أبو حيان: تضافرت نصوص التّحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له، وذلك أن الباعث إنما هو الحدث، لا الدّوات.

وزعم يونس: أنّ قوماً من العرب يقولون: أمّا العبيد فذو عبيد بالنصب، وتأوله على المفعول له، وإن كان العبيد غير مصدر^(١).

وأوله الرّجاج بتقدير التّمكّك ليصير إلى معنى المصدر كأنه قيل: أمّا تملّك العبيد، أي مهما تذكره من أجل تملّك العبيد.

(١) أنكر سيبويه رأي يونس وقبحه، فقال في الكتاب (١/٣٨٩): «وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون أمّا العبيد فذو عبيد، وأمّا العبد فذو عبد، يُجروبه مجرى المصدر سواء وهو قليل خبيث؛ وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجمّة الغفير بالمصدر وشبهوا خمستهم بالمصدر؛ كأنما هؤلاء أجازوا. هو الرجل العبيد والدراهم، أي للعبيد وللدراهم، وهذا لا يتكلم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع».

وشروطه: أن يكون معللاً بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها، كقعد جلوساً ورجع القهقري.

وشروط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو: جاء زيد خوفاً، ورغبةً، بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو: جاء زيد قتالاً للكفار، وقراءةً للعلم، فلا يكون مفعولاً له.

وشروط الأعلام والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو: ضربت ابني تأديباً، بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو:

٧٥٦- وقد نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا^(١)

لأن النض ليس وقت النوم.

أو الفاعل نحو:

٧٥٧- وإني لتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةً^(٢)

ففاعل «تعروني» «هزة». وفاعل: «ذكرى» الشاعر، أي: لذكراي إياك، فيجزان باللام.

ولم يشترط ذلك سيبويه، ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك، وجئت حذر زيد، ومنه: ﴿يُرِيكُمْ آلَ الْبَرِّ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]

(١) جزء من بيت من الطويل، وتماهه:

فحُتْ وقد نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السُّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٤) والدرر (٧٨/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٧) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٥٣) ولسان العرب (٣٢٩/١٥ - نضا). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٢٦) والدرر (١٨/٤) ورصف المباني (ص ٢٢٣) وشرح الأشموني (٢٠٦/١) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٧) والمقرب (١/١٦١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كما انتفض العصفور بَلَّه القطرُ

وهو لأبي صحر الهذلي في الأغاني (١٦٩/٥، ١٧٠) والإنصاف (٢٥٣/١) وخزانة الأدب (٢٥٤/٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠) والدرر (٧٩/٣) وشرح أشعار الهذليين (٩٥٧/٢) وشرح التصريح (٣٣٦/١) ولسان العرب (١٥٥/٢ - رمث) والمقاصد الحوية (٦٧/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٩/٧) وأمالى ابن الحاحب (٢/٦٤٦، ٦٤٨) وأوضح المسالك (٢/٢٢٧) وشرح الأشموني (١/٢١٦) وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٨) وشرح ابن عقيل (٣٦١) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٨) وشرح المفصل (٦٧/٢) والمقرب (١/١٦٢)

ففاعل الإرادة هو الله، والخوف والطمع من الخلق.

وشرط الجزمي والمبرّد والرياشي: كونه نكرة، وأنه إن وجدت فيه «أل» فزائدة، لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل، فيكفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها.

ورده سيبويه والجمهور، فإن السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه، فيعرفه ذات السبب، وأنها المعلومة له، ولا تنافي بينهما.

فمجموع الشروط باتفاق واختلاف ستة.

وبقي سابع، وهو: ألا يكون من لفظ الفعل فإن كان فمفعول مطلق، لأن الشيء لا يكون علّة لنفسه، وهذا الشرط راجع إلى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيان، فلذا لم أصرّح به.

واختلف في ناصبه، فالصحيح وعليه سيبويه والفارسي: أن ناصبه مفهوم الحدث نصّب المفعول به المصاحب في الأصل حَزَفَ جَزَ، لأنه جواب له، والجواب أبداً على حسب السؤال، فقولك في جواب: لِمَ ضربت زيداً؟: ضربته تأديباً، أصله: للتأديب، إلا أنه أسقط اللام، ونصب، ولهذا تُعاد إليه في مثل: ابتغاء الثواب تصدّقت له، لأن الضمير يرّد الأشياء إلى أصولها.

وذهب الكوفيون: إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجرّ، ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت: ضربت زيداً تأديباً، فكأنك قلت: أدبته تأديباً.

وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه: إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير في: جئت إكراماً لك: أكرمتك إكراماً لك، حذف الفعل، وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به، فلذلك لم يظهر.

ومتى فقد شرط من الشروط المتقدمة وجب جرّه باللام، وامتنع النصب.

فمثال فقد المصدرية: جئتكَ للماء، وللعشب، وللسَّمُر^(١). ومثال فقد المشاركة اليتان السابقان.

وقد يجزّ بمنّ أو الباء لأنهما في معنى اللام نحو: ﴿حَنَشِعَا مُتَّصِدَعًا مِّنْ حَشِيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿فَيُظْلَمُونَ أَلَدِّكَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠].

(١) السَّمُر: ضرب من شجر الطلح، واحدته سَمُرَة (المعجم الوسيط: ص ٤٤٨).

قيل: وقد يعجر بـ «في» السببية نحو: «دخلت امرأة النار في هرة»^(١).

ولا يتعين الجرّ مع أنّ وإن كانا غير مصدرين، لأنهما يُقدَّران بالمصدر، وإن لم يتحدّ فيهما الفاعل أو الوقت، لأنّ حرف الجرّ يحذف معهما كثيراً نحو: أزورك أن تُحسنَ إليّ، أو أنك تُحسنُ إليّ.

ولا يتعين النصب أيضاً عند استيفاء الشروط، بل يجوز معه الجرّ، ثم إن كان مجرداً من اللّام والإضافة، فالنصب أكثر، ويقلّ الجرّ كالأمثلة السابقة، ويجوز: ضربته لتأديب.

وذهب الجُزولي: إلى تعيين نصبه، ومنع جرّه. قال السّلوّيين: ولا سلف له في ذلك.

وإن كان معزّفاً باللّام فالجرّ أكثر، ويقلّ النّصب كقوله:

٧٥٨ - لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهَيَجَاءِ^(٢)

وقوله:

٧٥٩ - شئوا الإغارة فُرْسَاناً وَرُكْبَاناً^(٣)

ويجوز: للجن وللإغارة.

وإن كان مضافاً استوى نصبه وجره، قال تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقال: ﴿لَا يَلْفُفُ قُرَيْشٌ﴾ [قریش: ١].

(١) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه (كتاب البرّ والصلة والآداب، باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يؤذي، حديث رقم ١٣٣) من طريق عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «عُدِّت امرأة في هرة؛ سجننتها حتى ماتت فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها وسقّتها إدهي حبستها ولا هي تركتها تأكل من خَشَاشِ الأرض». ورواه أيضاً عن أبي هريرة (رقم ١٣٥) بلفظ: «دخلت امرأة النار من جرّاء هرة لها...».

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٧٩/٣) وشرح الأشموني (٢١٧/١) وشرح النصريح (٣٣٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٢٩٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٩٨) والمقاصد النحوية (٦٧/٣). وبعده.

ولو توالَتْ زُمَرُ الأعداءِ

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا

وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب (٢٥٣/٦) والدرر (٨٠/٣) وشرح شواهد المغني (٦٩/١) والمقاصد النحوية (٧٢/٣، ٢٧٧). وللعنبري في لسان العرب (٤٢٩/١ - ركب). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٠) وجواهر الأدب (ص ٤٧) والدرر (١٠٣/٤) وشرح الأشموني (٢٩٣/٢) وشرح شواهد المغني (٣١٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٢٩٥، ٣٦١) ومغني اللبيب (١٠٤/١).

ويجوز تقديم المفعول له على عامله، ومنعه ثعلب وطائفة.

وردّ بالسماع. قال.

٧٦٠ - فما جَزَعاً وَرَبُّ النَّاسِ أَبْكِي^(١)

وقال:

٧٦١ - طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيض أَطْرِبُ^(٢)

ولا يجوز تعدّد المفعول له منصوباً كان أو مجروراً، ومن ثمّ منع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْشِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّعَعْدُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١]، فتعلق ﴿لِّعَعْدُوهُنَّ﴾ بـ ﴿تُنْشِكُوهُنَّ﴾ على جعل: ﴿ضِرَارًا﴾ مفعولاً له، وإنما يتعلّق به على جَعْلٍ: «ضِرَارًا» حالاً.

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

ولا جِزْصاً على الدنيا اعتراني

وهو لجحدرد بن مالك في الدرر (٨٠/٣) قال صاحب الدرر. «نسبة أبو حيان لجحدرد؛ فإن كان يريد جحدرد بن مالك الحنفي فلم نجده في نويته المشهورة إلا أن يكون سقط من الرواة». (٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

وهو للكُميت بن زيد في حواهر الأدب (ص ٣٦) وخزانة الأدب (٣١٣/٤، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١٢٣/١١) والدرر (٨١/٣) وشرح شواهد المغني (ص ٣٤) والمحتسب (٥٠/١، ٢٠٥/٢) ومغني اللبيب (ص ١٤) والمقاصد النحوية (١١٢/٣). ولا نسبة في الدرر (١١٢/٥) وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله في العجز: «ودو الشيب يلعب» حيث حذف همزة الاستفهام، والتقدير أو ذو الشيب يلعب؟

المفعول فيه

(ص): وهو ما ضَمَّن من اسمٍ وقتٍ مَعْنَى «في» باطرادٍ لواقعٍ فيه ولو مقدراً ناصبٍ له .

ويصلح له مبهم الوقت، ومُخْتَصَّةٌ، فإن جاز أن يخبر عنه، أو يجرّ بغير «مِنْ» فمتصرف، إما منصرف كـ «حين» أو لا كـ «غُدْوَةٌ»، و«بكرة» عَلَمَيْنِ، وإلا فغير مُنصرفٍ كـ بُعِيدَاتِ بَيْنٍ، وما عَيْنٍ من بُكرة، وسَحِيرٍ، وَضُحَى، وضُحوة، وصباح، ومساء، وليل، ونهار، وعتمة، وعشاء، وعشيّة، وقد تمنع .

وجوِّز الكوفية تصرف: ضُحَى، وعتمة، وليل، أو ممنوع كـ (سحر) معيَّناً مجرداً.

(ش): المفعول فيه الذي يُسمَّى ظرفاً: ما ضَمَّن من اسمٍ وقتٍ أو مكانٍ معنى «في» باطرادٍ لواقعٍ فيه مذكور، أو مقدّر ناصبٍ له .

فما ضَمَّن: جنسٍ يشمل الظرف والحال، أو السَّهْلَ والجَبَلَ، من قول العرب. مُطِرْنَا السَّهْلَ والجَبَلَ.

وقولنا: من اسمٍ وقتٍ أو مكانٍ يُخْرِجُ الحال .

وقولنا: باطرادٍ، يُخْرِجُ: السَّهْلَ والجَبَلَ من المثل المذكور، فإنه لا يقاس عليه، لا في الفعل، ولا في الأماكن، فلا يقال: أخصبنا السَّهْلَ والجَبَلَ، ولا مُطِرْنَا القيعانَ والتَّلُولَ، بل يقتصر فيه على مَوْرِدِ السَّماع، بخلاف ما ينصب على الظَّرْفِيَّة، فإنه يجوز أن يخلف الاسم والفعل غيرهما، تقول: جلست خلفك، فيجوز: قَعَدْتُ خلفك، وجلست أمامك .

والنَّاصِب للمفعول فيه: هو الفعل الواقع فيه ظاهراً نحو: قمت يوم الجمعة، وقمت أمامك، فالقيام واقعٌ في يوم الجمعة، وفي الأمام، وهو العامل فيه، أو مقدراً نحو: زيد أمامك، والقتال يوم الجمعة، فالعامل فيهما «كائن» أو «مستقرٌّ» وهو مقدّر لا ملفوظٌ به .

وبدأت في المتن بالكلام على ظرف الزمان، فلذا اقتصرنا في الحدّ على ذكره، وهو

أوسع من المكان، لأن جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية، مبهمة كانت أو مختصة.

والسبب في تعدّي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قُوَّة دلالته عليه من جهة أن الزمان أحد مدلولي الفعل، كما أن السبب في تعديته إلى جميع ظروف المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدلّ عليها من جهة المعنى واللفظ.

فالمبهم ما وقع على قَدَرٍ من الزمان غير معيّن: كوقت، وجين، وزمان.

ويُنصَبُ على جهة التأكيد المعنوي، لأنه لا يزيد على دلالة الفعل.

ومنه: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] لأن الإسراء لا يكون إلا بالليل. قال بعضهم: ولا يُنكَّرُ التأكيد في الظرفية كما لا يُنكَّرُ في المصدر والحال.

والمختصّ قسمان: معدود، وهو ما له مقدارٌ من الزمان معلوم: كسنة، وشهر، ويومين، والمحزّم، وسائر أسماء الشهور، والصيف، والشتاء.

ولا يعمل فيه من الأفعال إلا ما يتكرّر، ويتطاول، فلا يُقال: مات زيد يومين، ومن ثمّ قَدَرُ في ﴿فَأَمَّا تِلْكَ الْأُمَّةُ الَّتِي كَانَتْ يُدْعَوْنَ إِلَيْهَا لِيَكُونَ لَهُمْ يُحَرِّمُ الْفُلْكَانَ فَمَا جَاءَ بِهَا مِنْ مُّتَبَرِّكٍ وَمَنْ يَكْفُرْ أَفَئِدَّةً وَمِنْهَا تَرْتَابًا﴾ [البقرة: ٢٥٩]: «قَالِبَةً».

وغير معدود: وهو أسماء الأيام: كالسبت، والأحد. وما يُخصَّصُ بالإضافة كيوم الجمل، أو بـ «أل» كالיום، والليّلة، أو بالصفة: كقعدت عندك يوماً قعد عندك فيه زيد، وما أضافت إليه العرب لفظ «شهر» من أعلام الشهور، وهو رمضان، وربيع الأول، وربيع الآخر خاصة.

ثم ظرف الزمان قسمان:

أحدهما: منصّرف، وهو: ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبراً، أو ينتصب مفعولاً به، أو ينجرّ بغير «من»: كسرني يوم الخميس، ويوم الجمعة مبارك، واليوم يوم الجمعة، وأجئت يوم الجمعة و ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [النساء: ٨٧].

ثم هو نوعان: مُنْصَرَفٌ: كحين، ووقت، وساعة، وشهر، وعام، ودهر. وغير مُنْصَرَفٍ: كغدوة، وبُكْرَة عَلَمَيْنِ، قصد بهما التّعيين أم لا؛ لأن عَلَمَيْهِمَا جِنْسِيَّة، فيستعملان استعمال أسامة، فكما يقال عند قصد التعميم: أسامة شرّ السباع، وعند التّعيين: هذا أسامة فاحذّره، يقال عند قصد التعميم: غُدوة، أو بُكْرَة وقت نشاط، وعند قصد التّعيين: لأسيرن اللَّيْلَة إلى غُدوة أو بُكْرَة

وقد يخلوون من العَلَمِيَّة بأن يُنكَّرَا بَعْدَهَا، فينصرفان، ويتصرفان، ومنه: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مریم: ٦٢].

قال أبو حيان: جعلت العرب: «غُدوة» و«بُكرة» علمين لهذين الوقتين، ولم تفعل ذلك في نظائرها كعَتَمَة، وضُخوة، ونحوهما. وذكر بعضهم أن «بكرة» في الآية إنما نَوَتْ^(١) لمناسبة «عَشِيَّةَا».

الثاني: غير مُتَصَرِّفٍ بأن لا يُخْبَر عنه، ولا يُجَرَّ بغير «مِنْ» بل يلزم التَّصَبُّب على الظرفية، أو يجزُّ بـ «مِنْ» وإنما لم يَحْكُمُوا بتصرف ما جرَّ بـ «مِنْ» وحدها كعند، وقبل لأن «مِنْ» كثرت زيادتها فلم يعتد بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف، وهو أيضاً نوعان:

ممنوع الصرف: كسَحَر إذا كان من يوم بعينه، وجرَّد من آل والإضافة، نحو: أزورك يوم الجمعة سَحَر، وجِئْتُكَ سَحَر وأنت تريد بذلك: من يوم بعينه، بخلاف ما إذا كان نكرة فإنه ينصرف ويتصرف نحو: ﴿يَجْنِيهِمْ سَحَرٌ﴾ [القمر: ٣٤].

وكذا إن عَرَفَ بـ «أَل» أو الإضافة نحو: سِيرَ بزيد يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَر منه أو من سَحَرِهِ.

ومنصرف: «كَبَعِيدَاتٍ بَيْنَ» بمعنى أوقات غير متصلة، وهي جمع: «بُعِيد» مُصَغَّرَةٌ، ومعناه: لقيته مراراً متفرقة قريباً بعضها من بعض، فجمع «بُعِيد» يدلُّ على ما أريد من المِرَار، وتصغيرُهُ يدلُّ على ما أريد من تقاربها، لأن تصغير الظرف: المرادُّ به التَّقَرُّبُ.

ومنه ما عَيَّن من «بكرة» و«سُحَر» وضُحى، وضُخوة، وصباح، ومساءً، وليل، ونهار، وعَتَمَة وعِشَاء، وعَشِيَّة، فهذه الأسماء نكرات أريد بها أزمان معينة، فوضعت موضع المعارف، وإن كانت نكرة، ولذلك لا تَتَصَرَّف^(٢)، وتوصف بالنكرة تقول: أتيتك يوم الخميس ضُحى مُرْتَفِعَةً، ولَقِيْتُكَ يوم الجمعة عَتَمَة متأخرة.

وقد يمنع «عشية» الصَّرف، فتصير إذ ذاك عَلَمًا جِنْسِيًّا كَغُدوة.

وأجاز الكوفيون تصرّف ما عَيَّن من عَتَمَة، وضُخوة، وليل، ونهار، فتقول: سير عليه عَتَمَة، وضُخوة، وليل، ونهار.

(ص): ومنه ما لم يُضَفَّ مِنْ مركَّب الأحيان: كصباح مساءً، أي كلِّ صباح ومساءً، ويساويه المضاف معنى خلافاً للحريري في تخصيصه الفعل بالأول.

وذو، وذات، مضافين لوقت إلّا في لغة، وأنكرها السهيلي في «ذات». ويقبُحُ تصرّف وصف حين عرض قيامه، ولم يوصَف.

(١) تحرّفت في الأصل إلى «تَوَنَتْ» والصواب ما أثبتناه.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٤٢/٢) في «سحر»: «إذا صغّر وأريد به سحر يوم بعينه فإنه ينصرف ويدخله التنوين».

(ش): ألحق بالمنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يضاف من مركب الأحيان: كفلان يزورنا صباح مساء، ويوم يوم، أي كل صباح ومساء، وكل يوم، قال:

٧٦٢ - وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَضْنُوهُ خَبَالاً^(١)
وقال:

٧٦٣ - آتِ الرَّزْقُ يَوْمَ يَوْمٍ فَأَجْمِلْ طلباً، وإبغ للقيامه زادا^(٢)
وهو مبني حينئذ لتضمنه معنى حرف العطف: كخمس عشرة، بخلاف ما إذا أضيف الصدر إلى العجز، فإنه يتصرف فيقع ظرفاً وغير ظرف كقوله:

٧٦٤ - ولولا يومٌ يومٍ ما أردنا^(٣)

وقوله:

٧٦٥ - وقد علاك مشيبٌ حين لا حين^(٤)

وكذا إذا لم يركب، بل عطف نحو: فلان يتعاهدنا صباحاً ومساءً.

وزعم الحريري في (درة الغواص): أنه فرق بين قولك: يأتينا صباح مساءً على الإضافة، وصباح مساءً على التركيب، وأن الخواص يهْمُونَ في ذلك، فلا يفرقون بينهما، وأن الفرق هو أن المراد به مع الإضافة: أنه يأتي في الصباح وحده، إذ تقدير الكلام: يأتينا في صباح مساءً.

والمراد به عند تركيب الاسمين، وبنائهما على الفتح: أنه يأتي في الصباح والمساء، لأن الأصل: صباحاً ومساءً، فحذف العاطف^(٥).

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٢/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٩٥) وفيه: «يغوه» مكان «يضمنه».

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٢/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٩٦).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعحوه.

جزاءك والقروض لها جزاء

وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٩١ - طبعة الصاوي، ١٣٥٤ هـ). وخزانة الأدب (٤٦/٤، ٤٨،

٦/٤٤٠) والكتاب (٣/٣٠٣). وبلا نسبة في الدرر (٨٣/٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٠)

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدده.

ما نال جهلك بعد الحلم والدين

وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٥٧) وخزانة الأدب (٣/٢٠٥، ٤٧/٤) والدرر (٨٣/٣) وشرح أبيات

سيبويه (٢/١٣٠) والكتاب (٢/٣٠٥)

(٥) انظر درة العواص للحريري (ص ١٩٣)، وقد تصرف السيوطي بنقل النص هنا.

وردة عليه ابن بَرِّي^(١): بأن هذا الفرق لم يقله أحد، بل صرح السِّيرافي: بأن سير عليه صباح مساء، وصباح مساءً، وصباحاً ومساءً، معناه ن واحد.

ثم قال: وليس: سير عليه صباح مساء مثل قولك: ضربت غلام زيد، في أن السير لا يكون إلا في الصباح، كما شهر أن الضرب لا يقع إلا بالأول، وهو الغلام دون الثاني، لأنك إذا لم تُرد أن السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة، وهذا نص واضح.

وألحق العرب أيضاً بالمتنوع التصرف في التزام النَّصب على الظرفية: «ذا»، و «ذات» مضافين إلى زمان نحو: لقيته ذا صباح، وذا مساءً، وذات مرة، وذات يوم، وذات ليلة، قال:

٧٦٦ - إذا شَدَّ العَصَابَةَ ذَاتَ يَوْمٍ^(٢)

إلا في لغية لخشع، فإنها أجازت فيها التصرف، فيقال: سير عليه ذات ليلة برفع: «ذات» وقال بعض الخثعميين:

٧٦٧ - عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ^(٣)

(١) هو عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار بن بَرِّي، المقدسي الأصل المصري الشافعي، أبو محمد نحوي لغوي، ولد بمصر سنة ٤٩٩ هـ، وقيل: بدمشق. وقرأ الأدب، وانتفع به خلق كثير، وتوفي بمصر سنة ٥٨٢ هـ. من تصنيفه: الاختيار في اختلاف أئمة الأمصار، والتنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح، وغلط الضعفاء من أهل اللغة، وحواش على درة الغواص في أوام الخواص للحري، وحاشية على المعرب للجواليقي؛ وله شعر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/٣٣٨) وطبقات الشافعية للسبكي (٤/٢٣٣) وإنباء الرواة (٢/١١٠) والنجوم الزاهرة (٦/١٠٣) وبغية الوعاة (ص ٢٧٨) وشذرات الذهب (٤/٢٧٣) ومروءة الجنان (٣/٤٢٤) وكشف الظنون (ص ٧٤١ و١٠٧٢) وهدية العارفين (١/٤٥٧).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وقام إلى المجالس والخصوم
وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه (ص ٨٨) والدرر (٣/٨٤).
(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لشيء ما يسود من يسود

ويروى: «لأمر ما» مكان «لشيء ما». وهو لأنس بن مدركة في الحيوان (٣/٨١) وخزانة الأدب (٣/٨٧، ٨٩) والدرر (١/٣١٢، ٣/٨٥) وشرح المفصل (٣/١٢). ولأنس بن نهيك في لسان العرب (٢/٥٠٣ - صبح). ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيويه (١/٣٨٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/٢٥٨) والجنى الداني (ص ٣٣٤، ٣٤٠) والخزانة (٦/١١٩) والخصائص (٣/٣٢) والكتاب (١/٢٢٧) والمقتضب (٤/٣٤٥) والمقرب (١/١٥٠).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «لشيء ما» أو «لأمر ما» حيث جاءت «ما» مفيدة التهويل والتعظيم.

وزعم السهيلي: أن «ذات مرة»، و«ذات يوم» لا تتصرف لا في لغة خثعم، ولا في غيرها، وأن الذي يتصرف عندهم إنما هو «ذو» فقط. وردّه أبو حيّان بتصريح سيبويه^(١)، والجمهور بخلاف ذلك.

والسبب في عدم تصرف: «ذا» و«ذات» في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة، صفتان لظرف محذوف، والتقدير في «لقيته ذا صباح ومساء»: وقت^(٢) صاحب هذا الاسم، و«ذات يوم»: قطعة ذات يوم، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، فلم يتصرفوا في الصفة لثلاً يكثر التوسّع.

وعبارة ابن أبي العافية: فضّعف لذلك، ولم يستعمل إلا ظرفاً، ولأن إضافتهما من قبيل إضافة المسمّى إلى الاسم، وهي قليلة في كلام العرب، فلم يتصرفوا فيها لذلك.

واستقبح جميع العرب التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه، ولم توصف كقولك: سير عليه قديماً أو حديثاً أو طويلاً، فهذه أوصاف عرض حذف موصوفها، وانتصب على الظرفية، فلو تصرف فيها فقل: سير عليه قديم أو حديثاً أو طويلاً، فَبَح ذلك.

فإن لم يعرض قيامها مقامه، بل استعمل ظرفاً، وهي في الأصل صفة نحو: «قريب، ومليّ» حسن فيها التصرف نحو: سير عليه قريب، وسير عليه مليّ من النهار، أي: قطعة من النهار، ولو وصفت حسن فيها أيضاً التصرف نحو: سير عليه طويل من الدهر، لأنها لما وصفت ضارعت الأسماء.

(ص): وما صلح جواب كم، أو متى، وهو اسم شهر لم يُضَفْ إليه شهر. قيل: أو أضيف. قال ابن خروف: وكذا شهر مفرد، وأعلام الأيام، أو كان الأبد، والدهر والليل، والنهار مقروناً بأل لا لمبالغة، فالفعل واقع في كله تعميماً أو توزيعاً، ويجوز في غيرها التعميم والتبعض إن صلح. وتعريف جواب كم خلافاً لابن السراج، وإضافة شهر إلى كلّ الشهور وفقاً لسيبويه، وخلافاً للمتأخرين. وقيل: نصب المعداد، والموقت نصب المفعول

(١) الذي في الكتاب (٢٥٥/١) خلاف هذا، وهو يؤيد ما قاله السهيلي من عدم تصرف «ذات مرة وذات يوم»، قال سيبويه «... ومثل ذلك سير عليه ذات مرة، نصب، لا يجوز إلا هذا. ألا ترى أنك لا تقول: إن ذات مرة كان موعدهم، ولا تقول: إنما لك ذات مرة، كما تقول إنما لك يوم» ثم قال (٢٢٦/١). «وكذلك: سير عليه ذات يوم، وسير عليه ذات ليلة، بمنزلة ذات مرة».

(٢) «وقت» بالرفع على أنها خبر للمبتدأ «التقدير» وفي حاشية الصبّان (١٣٣/٢) «وقتاً» بالنصب، وهي أوضح؛ وعبارته: «ومن غير المتصرف عند خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان، فيلتزمون نصبهما على الظرفية، نحو: لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة؛ أي وقتاً ذا صباح ووقتاً ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة؛ أي وقتاً صاحب هذا الاسم ومدة صاحبت هذا الاسم».

نيابة عن المصدر، وقيل: على حذف المصدر.

(ش): ما صلح أن يقع جواباً لَكُمْ، ولا يصلح أن يكون جواباً لمتى، وهو ما كان مؤقتاً غير معرّف، ولا مخصّص بصفة نحو: ثلاثة أيّام، ويومين فإنه يصلح أن يكون جواب: كم سرت؛ فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إمّا تعميماً وإمّا تقسيطاً فإذا قلت: سرت يومين، أو ثلاثة أيّام فالسير واقع في اليومين أو في الثلاثة من الأول إلى الآخر. وقد يكون في كلّ واحد من اليومين أو الثلاثة. وإن لم يحتم من أول اليوم إلى آخره.

ومن التعميم: صمت ثلاثة أيّام. ومن التقسيط: أذنت ثلاثة أيّام، ومن الصّالح لهما: تهجّدت ثلاث ليال، ولا يجوز أن يكون الفعل في أحد الأيّام أو الليالي.

ويكون جواب كم نكرة كما ذكر، ومعرفة كاليومين المعهودين.

وأنكر ابن السّراج أن يرد جواب كم معرفة لأنه من جواب متى إذ يراد منها: الوقت، وبكم: العدد.

وما صلح أن يقع جواباً لمتى، فإن كان اسم شهر غير مضاف إليه لفظة «شهر»، فكذلك يكون الفعل واقعاً في جميعه تعميماً أو تقسيطاً نحو: سرت المحرّم، وسرت صفر يحتمل الأمرين. واعتكفت المحرّم للتعميم، وأذنت صفر للتقسيط، وكلّها تصلح جواب متى سرت؟ ومتى اعتكفت؟ ومتى أذنت؟.

وإن كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو: متى قدمت؟ فيقال: يوم الجمعة، فيكون القدوم في بعضه.

وكذا إن كان اسم شهر مضافاً إليه لفظ «شهر»، فإنه يجوز أن يكون في بعضه، وفي جميعه نحو: قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان، هذا مذهب الجمهور.

وزعم الزّجاج أنه لا فرق بين المضاف إليه «شهر» وغيره وأنه يجوز أن يكون العمل في بعضه، وأن يكون في جميعه.

قال أبو حيّان: وهو خلاف نصّ سيّويه، قال: والتّفرة بين ذلك بالاستقراء والسّماع، وليس للقياس فيه مجال.

وزعم ابن خروف: أنّ الفرق بين رمضان، وشهر رمضان من جهة أن «رمضان» علّم، و«شهر» ليس كذلك، إنما هو معرفة بإضافته إلى رمضان، وكذلك سائر أسماء الشهور، والعلّم واقع على الشّخص بجميع صفاته، فكذلك أسماء الشهور كالأعلام، فلا تقع على بعض الشهر، قال: وليس كالشّهر لأنه واقع على جزء من الشهر متفرّقاً أو مجتمعاً من جهة أنه ليس علماً، فأجاز أن يقال: سرت الشّهر، وأنت تريد أن السير في بعضه.

وأجاز أن يعمل في الشهر ما لا يتناول نحو: لقيتك الشهر، وكذا زعم في أعلام الأيَّام: أنها كأعلام الشهور فإذا قلت: سرت السبت، أو سرت الخميس لم يكن العمل إلا في جميعهما، لأنهما علمان، فإذا أضفت إليه يوم أو ليلة فقلت: سرت يوم السبت، أو ليلة السبت جاز أن يكون السير في بعضه، وفي جميعه، لأن تعريفه بالإضافة، وأجاز لذلك أن يعمل في المضاف إليهما ما لا يتناول نحو: لقيتك يوم الخميس، ولم يجره في الخميس، وسائر أيَّام الأسبوع، فلا يقال: لقيتك الخميس ولا لقيتك السبت.

قال أبو حيَّان: وما زعمه باطل، لأن الاسم يتناول مسمَّاه بجملته نكرة كان أو معرفة، علماً أو غيره، وإنما التفرقة بين أسماء الشهور إذا أُضيف إليها شهر وبينها إذا لم يضاف إليها شهر من جهة أنه إذا انفرد الشهر، ولم يضاف فالعمل في جميعه، لأنه يراد به ثلاثون يوماً، ولا يجوز أن يكون في بعضه، وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها، لأنها من قبيل المختصّ غير المحدود، ويعمل فيه المتناول وغيره، فسواء أُضيف إليه يوم أم لا. انتهى.

وكذا إذا كان جواب متى: الأبد، والدَّهر، والليل والنهار مقرونة بالألف واللام، فإنها مثل رمضان إذا لم يضاف إليه «شهر» يكون للتعميم نحو: سير عليه الليل، والنَّهار، والدَّهر، والأبد، ولا يقال: لقيته الليل والنهار، وأنت تريد لقاءه في ساعة من الساعات، ولا لقيته الدَّهر والأبد، وأنت تريد يوماً فيه.

فإن قصدت المبالغة جاز إطلاقه على غير العام نحو: سير عليه الأبد، تريد المبالغة مجازاً لا تعميم السير في جميع الأبد.

وما سوى ما ذكر من جواب متى من أعلام الشهور غير المضاف إليها، والأبد ونحوه، وذلك نحو: اليوم، واللييلة، ويوم كذا، وليلة كذا، وأسماء الأيام، وأشبه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعض إن صلح له، فالأول نحو: قام زيد اليوم، والثاني نحو: لقيت زيدا اليوم. ويحتملها نحو: سار زيد اليوم.

وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف، والنَّصِب انتصاب الظروف هو مذهب البصريين.

وزعم الكوفيون: أنه ليس بظرف، وأنه ينتصب انتصاب المشبَّه بالمفعول، لأن الظرف عندهم ما انتصب على تقدير في، وإذا عمَّ الفعل الظرف لم يتقدَّر عندهم فيه «في» لأن «في» يقتضي عندهم التبعض، وإنما جعلوه مشبَّهاً بالمفعول لا مفعولاً به، لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة.

قال أبو حيَّان: وما ذهبوا إليه باطل، لأنهم بنوه على أن «في» تقتضي التبعض، وإنما

هي للوعاء، قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦]، فأدخل «في» على الأيام، والفعل واقع في جميعها بدليل: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَفَنِيَةً أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، وقال: ﴿فَفَرَّقَ الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى﴾ [الحاقة: ٧] فأدخل «في» على ضمير الأيام والليالي مع أن الرؤية متصلة في جميعها.

وذهب بعض التحويين: إلى أن ما كان من الظروف مُعْطِياً غير ما أعطى الفعل كالظروف المعدودة والموقّعة فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر، ففي: سرت يومين، كأنه قال: سرت سيراً مقدّراً بيومين، لأنه لا دلالة للفعل عليه. وقيل: هو بمنزلة: ضربته سوطاً، أي سَيرَ يومين فحذف.

والصحيح أنه تعدّى إليه بعد حذف الجار، فينصبه.

والقولان المحكيان في آخر الفؤلة راجعان إلى أصل الظرف، لا إلى مسألة التعميم، وهما مقابلان لقولي في أول الباب: «لواقع فيه ناصب له».

وبقي مسألة إضافة شهر إلى أسماء الشهور. قال أبو حيان: ظاهر كلام التسهيل جواز إضافة «شهر» إلى كل أسماء الشهور، وليس كذلك، فلم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافاً إليه شهر إلا رمضان وربيع الأول، وربيع الآخر، وأما غير هذه الثلاثة فلا يضاف إليه شهر، لا يقال: شهر المحرم، ولا شهر صفر، ولا شهر جمادى، قال: إلا أن في كلام سيويه ما يخالف هذا، فإنه أضاف «شهر» إلى ذي القعدة^(١)، قال: وبهذا أخذ أكثر النحويين، فأجازوا إضافة «شهر» إلى سائر أعلام الشهور، ولم يخصوا ذلك بالثلاثة التي ذكرناها. انتهى.

[أنواع ما يصلح للظرفية من الأمكنة]

(ص): مسألة: يصلح للظرفية من الأمكنة ما دلّ على مقدّر، وفي كونه مبهماً خلاف، وما لا يعرف إلا بإضافة أو جرى مجراه باطراد. ومنعه الكوفية إلا بإضافة لا تختص إلا بفني ونحوها، وألحق به ما قرن بدخلت.

وقيل: هو مفعول به، وقيل: اتّسع وقيل: يجب النصب إن اتّسع المدخول، لا إن ضاق، قال الفراء: وكذا ذهبت، وانطلقت، وابن الطراوة: والطريق مطلقاً، وألحق به قياساً ما اشتق من الواقع فيه، وسماعاً عند سيويه، والجمهور ما دلّ على قُرْب أو بعد كهو مني مَزَجَر الكلب.

(ش): الذي يصلح للظرفية، ويتعدّى إليه الفعل من الأمكنة أربعة أنواع:

(١) وأضافه أيضاً إلى «ذي الحجة». انظر الكتاب (١/٢١٧).

أحدها: ما دل على مقدار، ويعبر عنه بمقدّر، قال أبو حيّان: وهما متقاربان نحو: ميل، وفرسخ، وبريد، وغلوة^(١).

وهذا النوع اختلف فيه، هل هو داخل تحت حدّ المبهم أم لا؟ فالشّلّوبين على الثاني، لأنّ المُبهم ما لا نهاية له ولا حدود محصورة، وهذه الظروف المقدّرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة، لأن الميل مقدّر معلوم من المسافة وكذا الباقي.

والفارسيّ وغيره على الأوّل، لأنّه إنما يرجع تقديرها إلى السّماع، ألا ترى أن الغلوة مائة باع، والميل: عشرة غلاء، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ، والباع لا ينضبط إلّا بتقريب، لأنّه يزيد وينقص، فيلزم أن تكون هذه المقدّرات غير محقّقة النهاية والحدود، بل تحديدها على جهة التقريب.

قال أبو حيّان: والصّحيح أنّه شبيه بالمبهم، ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه، وما ذكر من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين إلّا السّهيليّ، فإنّه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر، لا انتصاب الظروف، لأنّه لا يقدر بفي، ولا يعمل فيه إلّا ما كان في معنى المَشْي والحركة، لا يقال: قعدت ميلاً ولا رقدت ميلاً، والظرف يقع فيه كلّ ناصب له فهو اسم لخطى معدودة، فكما أنّ سِرْتُ خَطوة مصدر، فكذلك: سرت ميلاً ونحوه.

الثاني: ما لا تعرف حقيقة بنفسه، بل ما يضاف إليه كمكان وناحية، ووراء، وأمام، ووجه، وجهة، وكجنابتني في قولهم: «هما خطّان جَنَابَتِي أَنفُها»، يعنون خطّين اكتنفا جَنَبِي أَنفِ الطّبية^(٢) و«كَجَنَبِي» في قوله:

٧٦٨ - جَنَبِي فُطَيْمَة لَا مِيلَ وَلَا عُرْلُ^(٣)

(١) الميل: قدر قديماً بأربعة آلاف ذراع، وهو الميل الهاشمي والفرسخ: قدر بثلاثة أميال. والبريد: أميال اختلف في عددها. والغلوة: قدرت بثلاثمائة ذراع إلى أربعمئة. انظر المعجم الوسيط (ص ٤٨ و ٦٦٠ و ٦٨١ و ٨٩٤). وسيقدّرهما السيوطي بعد أسطر بمقادير أخرى.

(٢) كانت في الأصل: «اكتنفا أنف الطّبية» بدون «جني»، والتصويب من كتاب سيبويه (١/ ٤٠٥) فقد أورد هذه العبارة بلفظها.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره.

نحن الفوارس يوم الجنو ضاحية

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣) والاشتقاق (ص ٣٤) وخزانة الأدب (٨/ ٣٩٨) والدرر (٣/ ٨٥) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤٩) والكتاب (١/ ٤٠٦) ولسان العرب (١١/ ٦٣٨ - صيل، ١٤/ ٢٠٦ - حنا).

وجنبا فطيمة. موضع بالبحرين. ويوم الحنو: يوم مشهور لبكر على تغلب؛ وهو حنو القراقرم موضع قرب ذي قار، وفيه يقول الأعشى أيضاً:

وكأقطار في قولهم: قومك أقطار البلاد.

وسواء في جواز نصب ما ذكر على الظرف المُبْهَم والمُبَيَّن.

وذهب الكوفيون: إلى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة، بل لا بد من وصف يخصّصه، وما في حكمه نحو: قعدت مكاناً صالحاً، وكذلك في الجهة، ولا يقال: قعدت قدماً ولا خلفاً إلا على الحال كأنك قلت: متقدماً ومتأخراً، فإن خصّصت بالإضافة جاز نحو: قعدت قدّامك وخلفك.

الثالث: ما جرى مجراه بأطراد، قال ابن مالك: وذلك صفة المكان الغالبة نحو: هم قريباً منك، وشرقيّ المسجد، ومصادر قامت مقام مضاف إليها تقديرأ نحو قولهم. قُزِبَ الدّار، ووَزَنَ الجبل وزنته.

قال: والمراد بالأطراد ألا تختصّ ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه.

وجعل أبو حيّان من ذلك: قَبْلَكَ، وَنَحْوَكَ، وَقَرَابَتِكَ بمعنى قريباً إلا أنه أنه مبالغة.

قال: وشرقيّ منسوب إلى الشرق، ومعناه: المكان الذي يلي الشرق.

قال: وذكر سيبويه من هذا النوع: هو قَصْدَكَ وهو صَدَدَكَ، وهو صَقَبَكَ^(١). وسواء في هذا النوع وما قبله التكرة والمعرفة، هذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فلا يكون ظرفُ المكان عندهم إلا معرفةً بالإضافة، فإن كان نكرة فليس بظرف نحو: قام عبد الله خلفاً، ووراء بمعنى متأخراً، وقدّاماً.

أما المختصّ: وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار، والمسجد، والحانوت، وقيل: هو ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض، وقيل: ما كان له أقطار تحصره، ونهايات تحيط به، فلا يتعدّى إليه الفعل إلا بواسطة «في» إذا أريد معنى الظرفية كجلست في الدار إلا ما سمع من ذلك بدونها، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، وهو كلّ مكانٍ مختصّ مع «دخلت» نحو: دخلت الدار والمسجد، فمذهب سيبويه والمحققين: أنه منصوب على

= هم ضربوا بالحنو حنو قراقرم مقدمة الهامرز حتى تولّت

والميل: جمع أميل، وهو الذي لا يثبت على السرج. والعزل - وأصله بسكون الزاي -: جمع أعزل، وهو الذي لا سلاح معه، وضمّ الزاي للضرورة.

(١) ذكر سيبويه في الكتاب (٤٠٥/١): «هو قَصْدَكَ» ثم ذكر (٤٠٧/١): «هو صَدَدَكَ، وهو سَقَبَكَ، وهو قُزِبَكَ». والسقب والصقب (بالسين والصاد): القُزْب (اللسان: ٤٦٩/١). و «صَدَدَكَ» معناه القصد، كما ذكر سيبويه (٤١١/١).

الظرف تشبيهاً للمختص بغير المختص.

وذهب الفارسي ومن وافقه: إلى أنه مما حذف منه «في» اتساعاً، فانتصب على المفعول به.

وذهب الأخفش وجماعة: إلى أنه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الأصل، لا على الاتساع.

وذهب السهيلي: إلى أنه إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه: كدخلت العراق. ويقبح أن يقال: دخلت في العراق، وإن ضاق بعد النصب جداً، لأن الدخول قد صار ولوجاً، وتَقَحُّماً، كدخلت في البئر، وأدخلت أصبعي في الحلقة.

قال أبو حيان: وسكت عن المتوسط، وقياس تفصيله: أنه يجوز فيه الوجهان: التعدي بنفسه وبواسطة «في».

والحق الفراء بـ «دخلت»: «ذهبت»، و«انطلقت»، فقال العرب: عدت إلى أسماء الأماكن: دخلت، وذهبت، وانطلقت.

وحكى أنهم يقولون: دخلت الكوفة، وذهبت اليمن، وانطلقت الشام. قال أبو حيان: وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين، والفراء ثقة فيما ينقله.

وقال المبرد: ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجر، وهو «إلى»، لا «في».

ومما سمع نصبه «الطريق»، قال:

٧٦٩ - كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ^(١)

أي في الطريق، وهو ضرورة كقوله:

(١) من الكامل، وتماهه:

لَذَنْ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسَلُ مِنْهُ فيه ..
وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في تخلص الشواهد (ص ٥٠٣) وخزانة الأدب (٣/ ٨٣، ٨٦) والدرر (٣/ ٨٦) وشرح أشعار الهذليين (ص ١١٢٠) وشرح التصريح (١/ ٣١٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٥) وشرح شواهد المغني (ص ٨٨٥) والكتاب (١/ ٣٦، ٢١٤) ولسان العرب (٧/ ٤٢٨ - وسط، ١١/ ٤٤٦ - غسل) والمقاصد النحوية (٢/ ٥٤٤) ونوادر أبي زيد (ص ١٥) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٨٠) وأوضح المسالك (٢/ ١٧٩) وجمهرة اللغة (ص ٨٤٢) والخصائص (٣/ ٣١٩) وشرح الأشموني (١/ ١٩٧) ومغني اللبيب (ص ١١).

وعَسَلَ الذئب والثعلب يعسل عَسْلاً وَعَسْلَاناً: مضى مسرعاً واضطرب في عدوه وهز رأسه.
همع الهوامع/ ج ٢/ ٨ م

٧٧٠ - قَالَا خَيْمَتْنِي أَمْ مَعْبَدٌ^(١)

أي في خيمتي .

وذهب بعضهم: إلى أن انتصاب «الطريق» ظرفاً يجوز في الاختيار، وأنه مشهور في كلام العرب ومقيس، واختاره ابن الطراوة.

النوع الرابع: ما دلّ على محلّ الحدث المشتقّ هو من اسمه: كَمَقْعَدَ، وَمَزَقَدَ، وَمُصَلَّى، وَمُعْتَكَفَ نحو: قعدت مَقْعَدَ زيد، وقعودي مقعد زيد، أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتقّ منه .

ولا يجوز أن يعمل فيه غيره، فلا يقال: ضحكت مجلس زيد، أي فيه . وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السَّماع ولا يقاس نحو: هو مني مَقْعَدَ القابلة، وَمَقْعَدَ الإزار، ومنزلة الولد، أي في القرب، ومناط الثَّريّا، وَمَزَجَرَ الكلب أي في الارتفاع والبعد، وأشباه ذلك مما دلّ على قُرْب أو بُعْد.

وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السَّماع هو مذهب سيويّه والجمهور، فلا يقال: هو مني مَجْلِسَك، ومَتَكأ زيد، ومربط الفرس، ومعقد الشراك ولا هو مني مَقْعَدَ القابلة، وَمَزَجَرَ الكلب، بمعنى المكان الذي يقعد فيه، ويزجر، لأن العرب لم تستعملها إلّا على معنى التمثيل للقُرْب والبعد.

وذهب الكسائي: إلى أن ذلك مقيس .

[أنواع الظروف المكانية]

(ص): مسألة: كثر تصرّف يمين، وشمال، وذات مضافاً إليهما، ومكان وندر في وسط ساكناً، والمتحرّك اسم.

وقال الكوفيّة: ظرفان، والفراء ما حسن فيه «بين» ظرف. والأحسن تسكينه. وما لا اسم، والأحسن تحريكه. وثعلب والمرزوقي^(٢) ما كان أجزاءً تنفصل سكن وما لا حُرْكَ،

(١) من الطويل، وتماه.

جزى الله ربّ الناس خيره جزائه رفيقين قالا
وقد نُسب لرجل من الجنّ في الدرر (٨٧/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٣٠٥). والبيت بلا نسبة في لسان العرب (٥٧٨/١١ - قيل) والمقرب (١٤٧/١).

(٢) هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصبهاني لغوي نحويّ، توفي سنة ٤٢١ هـ. من تصانيفه. شرح الحماسة لأبي تمام، وشرح الفصح لثعلب، وشرح أشعار هذيل، وشرح النحو، وشرح المفصليات. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٣٤/٥) وإنباه الرواة (١٠٦/١) وبغية الوعاة (ص ١٥٩) وكشف الظنون (ص ٦٩٢، ١٠٤٢، ١٢٧٣) وإيضاح المكنون (١٩١/١).

ومما عدم فيه بدل، لا بمعنى بديل. وأنكر الكوفية ظرفيته، ومكان بمعناه، وحَوَّلَ، وحَوَّالِي، وحَوَّالِي، وأحوال، وحَوَّال ووزن الجبل، وزِنَةُ الجبل، وصَدَدَكَ وصَقَبَكَ، وسوى، ويقال: سَوَى، وسَوَى، وسَوَاء.

وقال الزجاجي وابن مالك: هي اسم متصرف، والزَّمانِي وأبو البقاء، وابن هشام: ظرف كثير، وغيره قليلاً. ويستثنى ويوصف بها كـ «غير»، فتضاف لمعرفة، وكذا نكرة في الأصح. وزعم «عبد الدائم»^(١) بناء «سواء» على الفتح.

وتَرَدُّ بمعنى: وسط. وسوى بمعنى: مستو. وشطر: بمعنى نحو؛ ذكره أبو حيان، وعند مثلث العين لمكان الحضور، والقرب حساً أو معنى، وتأتي لزمانه.

وبمعناها «لدى» معربة لا بمعنى: «لدى» في الأصح، ولكن لا تعجر أصلاً ولا تكون ظرفاً للمعاني بخلاف «عند»، ولا تطلق على غائب وفقاً للحريزي والعسكري وابن الشجري، وخلافاً للمعري، وتقلب ألفها مع الضمير، لا غيره غالباً.

(ش): الظروف المكانية أنواع:

أحدها: ما كثر فيه التصرف، وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ، وفاعلاً ونائباً، ومضافاً إليه، وهو يمين، وشمال نحو: جلست يمينَ زيد وشمالَ بكر، ويمينُ الطريق أسهل، وشمالُ الطريق أقرب، وقال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]، و«ذات» مضافة إليهما، قال تعالى: ﴿تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا عَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]، وقال الشاعر:

٧٧١ - وكان الكأسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا^(٢)

وتقول دارك ذات اليمين، ومنازلهم ذات الشمال. ومكان نحو: اجلس مكانك، ومكانك حسن.

(١) هو عبد الدائم بن مرزوق بن جبير الأندلسي القيرواني، أبو القاسم. نزل المرية، وكان قد روى كثيراً من كتب الأدب واللغة، ودخل العراق وأخذ عن علمائها، ولقي أبا العلاء المعري وأخذ عنه شيئاً من الأدب. وتوفي سنة ٤٧٢ هـ انظر ترجمته في إنباه الرواة (١٥٨/٢) وبغية الرعاة (ص ٢٦٩) وبغية الملتبس للصبي (ص ٣٨٦).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

صددتِ الكأسَ عَنَّا أُمُّ عمرو

وهو عمرو بن كلثوم في ديوانه (ص ٦٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٧٢) والكتاب (١/٢٢٢، ٤٠٥) ولسان العرب (١٣/٢٤٤ - صين) ولعمر بن معديكرب في ملحقات ديوانه (ص ٢١٣) ولعمر بن عدي أو لعمر بن كلثوم في خزنة الأب (٨/٢٧٢) وفيه: «ويقال إنَّ عمرو بن كلثوم أدخله في معلقته»؛ والدرر (٨٧/٣) وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ٣٠٢).

الثاني: ما ندر فيه التصرف كوسط ساكن السين، قال ابن مالك: تجرّده عن الظرفيّة قليل، لا يكاد يعرف، ومنه قوله يصف سحاباً:

٧٧٢ - وَسَطُهُ كَالِيرَاعِ أَوْ سُورِجِ الْمَجْ - سَدَلٍ طَوَّاراً يَخْبُؤُ، وَطَوَّاراً يُنِيرُ^(١)
فوسطه مبتدأ، خبره: كاليراع.

أما وسط المتحرك السين فاسم. قال في البسيط: جعلوا الساكن ظرفاً، والمتحرك اسم ظرف، فالأول نحو: زيد وسط الدار. والثاني: نحو: ضربت وسطه.

وقال الفراء: إذا حسنت فيه «بين» كان ظرفاً نحو: قعد وسط القوم، وإن لم يحسن فاسم نحو: احتجم وسط رأسه.

ويجوز في كلّ منهما التّسكين والتّحريك، لكن السكون أحسن في الظرف، والتّحريك أحسن في الاسم.

وأما بقيّة الكوفيّين، فلا يفرّقون بينهما، ويجعلونهما ظرفين إلّا أنّ ثعلب قال: يقال: وسط بالسكون في المتفرّق الأجزاء نحو: وسط القوم. ووسط بالتحريك فيما لا تتفرّق أجزاؤه نحو: وسط الرأس وتابعه المرزوقي قاله أبو حيان، وقول الفرزدق:

٧٧٣ - أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صَلَايَةً وَرُسُ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(٢)
شاذّ من حيث استعمال «وسط» مرفوعاً بالابتداء، وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تتفرّق أجزاؤه وهو الصّلاية.

الثالث: ما عدم فيه التّصرّف، فلم يخرج عن الظرفية أصلاً، وهو ألفاظ: منها «بدل»، لا بمعنى بديل نحو: هذا بَدَلُ هذا، أي مكان هذا، قال أبو حيان: ولم يذكر الكوفيّون «بدل» ظرف مكان، وإنما ذكره البصريّون. وإذا استعمل «مكان» بمعناه لم يتصرّف أيضاً.

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٨٥) وفيه: «حيناً يخبو وحيناً ينير»، والدرر (٨٨/٣) ولسان العرب (٤٢٩/٧).

واليراع: دباب يطير في الليل يحدث ضوءاً. والمجدل: القصر.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٣/٩٢، ٩٦). والخصائص (٢/٣٦٩) والدرر (٨٨/٣) ولسان العرب (٤٢٦/٧ - وسط، ١٠٣/١٢ - جلم) ونوادر أبي زيد (ص ١٦٣).

وقوله: «أنته بمجلوم» يقال: هنّ محلول: مخلوق. والصّلاية والصّلاة: مدقّ الطّيب. والورس: نبت من الفصيلة القرنية ينبت في بلاد العرب والحبشة والهند، وثمرتها قرن مغطى عند نضجه بغدد حمراء، كما يوجد عليه زغب قليل، يستعمل لتلوين الملابس الحريرية لاحتوائه على مادة حمراء وعلى راتينج (المعجم الوسيط: ص ١٠٢٥).

ومنها: «حَوْل»، و«حَوَالِي»، و«حَوَالِي»، و«أَحْوَالِي»، و«حَوَال»، وأحوال، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلُكُمْ﴾ [البقرة: ١٧]، وقال ﷺ: «اللهم حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»^(١)، وقال الشاعر:

٧٧٤ - مَاءٌ رَوَاءَ وَنِصْيٍ حَوْلِيَّةُ^(٢)

وقال:

٧٧٥ - أَلَسْتُ تَرَى السُّمَارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِي^(٣)

ومنها فيما ذكر سيبويه^(٤): «زنة الجبل»: أي حذاه متصلًا به و«وَزْنُ الجبل»: أي ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة، و«صَدَدُكَ» و«صَبَقُكَ»، لكن قال أبو حيان: يجوز أن يستعمل اسماً إذ قياس كل ظرف أن يتصرف فيه إلا أن نقل: أنه مما يلزم أن يكون ظرفاً.

قال أبو حيان: ومما أهمل النحويون ذكره من الظروف التي لا تتصرف «شَطْرَ» بمعنى نحو، قال تعالى: ﴿شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠] وقال الشاعر:

٧٧٦ - أَقُولُ لَأَمْ زَنْبَاعٍ أَقِيمِي صُدُورَ الْعَيْسِ شَطْرَ بَنِي تَمِيمٍ^(٥)

وقال:

٧٧٧ - تَعْدُو بَنَا شَطْرَ نَجْدٍ وَهِيَ عَائِدَةٌ^(٦)

(١) جزء من حديث طويل رواه أبو داود في صلاة الاستسقاء (باب رفع اليدين في الاستسقاء، حديث رقم ١١٧٤). من طريق أنس بن مالك. ورواه أيضاً ابن ماجه في إقامة الصلاة باب ١٥٤، وأحمد في المسند (٣/١٠٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٦١، ٢٧١)

(٢) الرجز للزيفان السعدي في ديوانه (ص ١٠٠) والخصائص (١/٣٣٤) ولسان العرب (٥/٣٥٩ - رير، ١٤/٣٤٦ - روي) ونوادر أبي زيد (ص ٩٧). وبلا نسبة في الدرر (٣/٨٩) ولسان العرب (١٤/٤ - أبي، ١٤/٣٥٤ - زيا). وقبله.

يا إيلي ما ذامُهُ فتأبَّيْهُ

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدده.

فقالت سبائك الله إنك فاضحي

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣١) والدرر (٣/٩٠) ولسان العرب (١/١٨٧).

(٤) انظر الكتاب (١/٤١١).

(٥) البيت من الوافر، وهو لأبي زنباع الجذامي في الدرر (٣/٩٠) ولسان العرب (٤/٤٠٨ - شطر) ولأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١/٣٦٣) وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرروقي (٢/٧٠٥)

(٦) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ومن جرّها بمنّ قوله:

٧٧٨ - وقد أَظْلَكُكُمْ مِنْ شَطَرِ ثَغْرِكُمْ هَوْلٌ لَهُ ظَلَمٌ يَغْشَاكُمْ قِطْعاً^(١)

ومنها: سِوَى بكسر السين، وضمّها مقصوراً. وسَوَاءً بفتحها وكسرهما ممدوداً.

وعدم تصرّفها بأن تلزم الظرفيّة مذهب سيويّه والجمهور، لأنها بمعنى: مكانك الذي يدخله معنى: «عوضك» و«بذلك»، فكما أنك إذا قلت: مررت برجل مكانك، أي عوضك وبذلك لا يتصرّف، فكذا ما هو بمعناه. وسبب ذلك أن مكاناً بهذا المعنى ليس بمكان حقيقيّ، لأنّ مكان الشيء حقيقةً إنما هو موضعه، ومستقرّه، فلما كانت الظرفيّة على طريقة المجاز لم يتصرّفوا به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية.

وذهب جماعة: منهم الرّماني، وأبو البقاء العكبريّ: إلى أنها ظرف متمكّن، أي يستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً، قال ابن هشام في التوضيح^(٢): وإليه أذهب، ونقله في البسيط عن الكوفيين.

وذهب الرّجّاجيّ وابن مالك: إلى أنها ليست ظرفاً البتّة، فإنها اسم مرادف لـ «غير»، فكما أنّ «غير» لا تكون ظرفاً، ولا يلتزم فيها النّصب، فكذلك سِوَى.

وحكم المقصورة والممدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء، نصّ عليه الألبديّ^(٣). وحكم المكسورة والمضمومة أيضاً سواء، نصّ عليه ابن مالك، وابن عصفور.

ومن تصرّفهما ما حكى: «أتاني سواؤك»، وقوله:

٧٧٩ - فِسْرَاكُ بِائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي^(٤)

قد قارب العقد من إفادها الحقبا

وهو لابن أحمر في ديوانه (ص ٤٣) وخزانة الأدب (٢٥٥/٦) والدرر (٩١/٣) ومجاز القرآن لأبي عبيدة (٦٠/١ - طبعة الخانجي) وروايته فيه:

تعدو بنا شطر جمع وهي عاقدةٌ قد كارب العقد من إفادها الحقبا والإيفاد: السرعة. والحقب: الحبل الذي يشدّ به الرجل

(١) البيت من البسيط، وهو للقيط بن يعمر في ديوانه (ص ٤٣) والدرر (٩١/٣).

(٢) هو كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» المشهور بـ «التوضيح». انظر كشف الظنون (ص ١٥٤).

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبيد المتوفى سنة ٦٥٩ هـ (حاشية همع الهوامع. ١٦١/٣ - طبعة مؤسسة الرسالة).

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره.

وإذا بُاع كريمة أو تُشترى

وهو لابن المولى محمد بن عبد الله في الدرر (٩٢/٣) وشرح ديوان الحماسة (ص ١٧٦١) والمقاصد =

وقوله:

٧٨٠ - وَلَمْ يَتَّقْ سِوَى الْعَدُوِّ نِ (١)

وقوله:

٧٨١ - أَأَتْرَكَ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَى إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ (٢)

وقوله:

٧٨٢ - ذِكْرُكَ اللَّهُ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ صَارِفٌ عَنْ فُؤَادِكَ الْغَفَلَاتِ (٣)

وقوله:

٧٨٣ - مُعَلَّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْدُوبٌ (٤)

وقوله:

٧٨٤ - فَإِنَّ أَخَا سِوَائِكُمُ الْوَحِيدُ (٥)

= النحوية (١٢٥/٣). وبلا نسبة في الأغاني (١٤٥/١٠) والحيوان (٥٠٩/٦) وشرح الأشموني (٢٣٥/١) وشعر ابن عقيل (ص ٣١٥).

(١) من الهزج، وتماهه.

وَلَمْ يَتَّقْ سِوَى الْعَدُوِّ نِ ذَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا
وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي (٢٦٠/١) وحماسة البحتري (ص ٥٦) وخزانة
الأدب (٤٣١/٣) والدرر (٩٢/٣) وسمط اللآلي (ص ٩٤٠) وشرح التصريح (٣٦٢/١) وشرح ديوان
الحماسة للمرزوقي (ص ٣٥) وشرح شواهد المغني (٩٤٥/٢) والمقاصد النحوية (١٢٢/٣) وبلا نسبة
في أوضح المسالك (٢٨١/٢) وشرح الأشموني (٢٣٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣١٦).
(٢) البيت من الطويل، وهو لمحتون ليلى في ديوانه (ص ١٠٨) وجواهر الأدب (ص ٢٨٢) والدرر (٩٣/٣)
ومصارع العشاق (١٠٠/٢) ولأبي دهب الحمحي في ديوانه (ص ٢٩) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
(ص ١٣١٩). وللمجنون أو لأبي دهب في أمالي المرتضى (١١٨/١) وبلا نسبة في شرح الأشموني
(٢٣٦/١).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٩٣/٣) والمقاصد النحوية (١٢٦/٣)

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدرة.

وَكَلَّ مِنْ ظَنٍّ أَنَّ الْمَوْتَ مَخْطُئُهُ

وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٢٩٤) والإنصاف (ص ٢٩٥) وخزانة الأدب (٤٣٨/٣) وشرح
المفصل (٨٤/٢) وبلا نسبة في الدرر (٩٣/٣) وشرح الأشموني (٢٣٥/١).
(٥) شطر بيت من الوافر قائله مجهول وتتمته غير معروفة، وهو في الدرر (٩٤/٣).

وقوله:

٧٨٥ - وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا^(١)

والأشهر في سوى لغة: الكسر والقصر، ولغة الضم والقصر حكاهما الأخفش ولغة الفتح والمد حكاهما سيويه. ولغة الكسر والمد حكاهما ابن الخباز في شرح ألفية ابن معط^(٢).

وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني: أن «سواء» الممدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى إلّا.

قال أبو حيان: والذي حمّله على ذلك أنه رأى لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الإعراب تغير «غير».

والصحيح أن فتحها إعراب، وهي لازمة الظرفية، فلذلك لم ترفع ولم تُجَرّ.

قال: ويلزمه أن يقول ببناء سوى وسوى، أو يبدي فرقاً بينها وبين هذين.

أمّا سواء بمعنى وسط نحو: ﴿سَوَاءٌ الْجَحِيمُ﴾ [الصفات: ٥٥]. أو بمعنى مستو نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] فمعربة إجماعاً، وكذا سواء بمعنى: «جِذاء» نحو: زيد سواء عمرو.

ويستعمل سوى كـ (غير)، فيستثنى بها نحو: قام القوم سوى زيد، وما في الدار سوى حمار، قال:

٧٨٦ - كُلَّ سَعْيِي سَوَى الَّذِي يورث الفو ز فَعُقْبَاهُ حَسْرَةٌ وَخَسَارٌ^(٣)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تجَانَّفَ عَنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٣٩) والأشياء والنظائر (١٦٤/٥، ١٧٢) والأضداد (ص ٤٤، ١٩٨) وخزانة الأدب (٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١) والدرر (٩٤/٣) وشرح أبيات سيويه (١٣٧/١) والكتاب (٣٢/١، ٤٠٨) ولسان العرب (٣٣/٩ - حنف، ٤٠٨/١٤، ٤١٢، ٤١٣ - سوا). وبلا نسبة في الإنصاف (٢٩٥/١) وشرح المفصل (٨٤/٢) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٤) والمحتسب (١٥٠/٢) والمقتضب (٣٤٩/٤).

(٢) «الألفية في النحو» للشيخ زين الدين يحيى بن عبد المعطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، سماها بالدرّة الألفية. وشرحها لشمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الإربلي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ، سمّاها «العرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية» انظر كشف الظنون (ص ١٥٥).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٩٥/٣).

وقال:

٧٨٧ - لم أَلْفِ فِي الدَّارِ ذَا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ^(١)

ويوصف بها نحو: جاءني رجل سوى زيد قال:

٧٨٨ - أَصَابَهُمْ بَلَاءٌ كَانَ فِيهِمْ سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ^(٢)

وتنفرد «سوى» عن «غير» بأنها تلزم الإضافة لفظاً بخلاف «غير» فإنها تقطع عنها لفظاً، وتنوى كما سيأتي. ولا يعترض على هذا بقوله تعالى: ﴿مَكَانًا سِوَى﴾ [طه: ٥٨] فإن «سوى» فيه بمعنى مستو وليس الكلام فيه.

ويضاف «سوى» إلى المعرفة والتكرة كالبيينين السابقين.

وقيل: إنها تنفرد من «غير» بأنها لا تضاف إلا إلى المعرفة بخلاف «غير»، فإنها تضاف إليهما. وردّه أبو حيان بقوله: «سوى طلل»، و«سوى ليلة»، وهما نكرتان ومنها: (عند)، وهي لبيان كون مظروفها حاضراً حساً أو معنى، أو قريباً حساً أو معنى.

فالأول: نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٤٠].

والثاني: نحو: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ﴾ [النمل: ٤٠].

والثالث: نحو: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْأُولَىٰ﴾ [النجم: ١٤ - ١٥].

والرابع: نحو: ﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥]. ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ [التحریم: ١١]. ﴿وَلَا يَمُنُّ عِنْدَنَا لِمَنِ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، ﴿مَا عِدَّكَ يَفْعَلُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنْ جَزِيَّتَ﴾ [النحل: ٩٦].

وقد ترد للزمان نحو: الصبر عند الصدمة الأولى.

ولم تستعمل إلا منصوبة على الظرفية كما مثل، أو مجرورة بمن نحو: ﴿ءَالِيَنَّهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [الكهف: ٦٥].

وإنما لم تتصرف لشدة توغلها في الإيهام، لأنها تصدق على الجهات الست، والأشهر

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه

قد كاد يعفو وما بالعهد من قدم

وهو بلا نسبة في الدرر (٩٥/٣) (صدره فقط)، والمقاصد النحوية (١١٩/٣).

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٤٥) والدرر (٩٥/٣) والمقاصد النحوية (١٢٠/٣).

كسر عينها، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمها.

ومنها: «لدى»، وهي بمعنى عند، لا بمعنى لَدُنْ في الأفصح، ومن ثمَّ كانت معربة، لكن تفارق «لدى» «عند» من أوجه:

أحدها: أنها لا تُجَرُّ أصلاً، و«عند» تُجَرُّ بِمن، كما تقدّم.

الثاني: أن «عند» تكون ظرفاً للأعيان والمعاني كما تقدّم، و«لدى» لا تكون ظرفاً للمعاني، بل للأعيان خاصّة، يقال: عندي هذا القول صواب، ولا يجوز لديّ. ذكره ابن السجري في «أماليه»^(١) ومبرمان في «حواشيه»^(٢).

الثالث: أنك تقول: عندي مال وإن كان غائباً، ولا تقول: لديّ مال إلا إذا كان حاضراً قاله الحريري، وأبو هلال العسكري^(٣) وابن السجري.

وزعم المعري^(٤): أنه لا فرق بين «لدى» و«عند»، قال ابن هشام في المغني^(٥): وقول غيره أولى.

وتقلب ألف «لدى» مع الضمير ياء كـ «عليّ، وإليّ»، قال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]، لا مع الظاهر نحو: ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨] ﴿لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥].

ومن العرب من يقرّ الألف مع المضمّر أيضاً كالظاهر، وكذا إلى وعلى، قال:

٧٨٩ - إلى كُفٍّ يا خناعة لا إلانا عزا الناس الضّراعة والهوانا
فلو برأت عقولكم بصرتكم بأنّ دواء دائكُم لداننا

(١) «أمالى ابن السجري» وهو أبو السعادات هبة الله بن علي المتوفى سنة ٥٧٢ هـ. وهي في خمسة فنون من الأدب. قال ابن خلكان: أملاه في أربعة وثمانين مجلساً وختمه بمجلس قصره على أبيات من شعر المتنبي (كشف الظنون: ص ١٦٢).

(٢) لعله يريد بـ «حواشي مبرمان» شرحه لكتاب سيبويه. انظر كشف الظنون (ص ١٤٢٨) ولمبرمان أيضاً شرح لكتاب الأخفش انظر معجم الأدباء (٣٧٩/٥ - طبعة دار الكتب العلمية)

(٣) أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري. لغوي، أديب، شاعر، مفسر كان حيّاً سنة ٣٩٥ هـ. من تصانيفه الكثيرة. كتاب الصناعتين في الظن والنثر، وجمهرة الأمثال، ومعاني الأدب، وغيرها. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٢٥٨/٨) وبغية الوعاة (ص ٢٢١).

(٤) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد التنوخي المعري الشاعر المشهور، والأديب اللغوي النحوي. ولد سنة ٣٦٣ بمعرة النعمان من أعمال الشام، وتوفي بها سنة ٤٤٩ هـ. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٠٧/٣) ووفيات الأعيان (٤١/١) وتاريخ بغداد (٢٤٠/٤) وبغية الوعاة (١٣٦) وغيرها كثير.

(٥) مغني اللبيب (١/١٣٦).

وذلكم إذا واثقتمونا على نَصْرِ اعْتِمَادِكُمْ علاناً^(١)

[التوسّع في ظرف الزمان والمكان]

(ص): مسألة: يتوسّع في المتصرّف، فيجعل مفعولاً به ويُضَمَر غير مقرون بـ «في»، ويُضاف، ويسند إليه لا إن كان العامل حرفاً أو اسماً جامداً، ولا متعدّياً لثلاثة على الأصح. قيل: أو اثنين، ولا كان إن عملت فيه على الأصح.

(ش): التوسّع جعل الظرف مفعولاً به على طريق المجاز، فيسوغ حينئذٍ إضماره غير مقرون بـ «في» نحو: اليوم سِرْتُه، ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظرف، بل إذا أضمر وجب التصريح بـ «في» لأن الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها، فيقال: اليوم سرت فيه. وسواء في التوسّع ظرف الزمان والمكان.

فالأول: نحو:

٧٩٠- ويوم شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وعامراً^(٢)

٧٩١- يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلُلُهُ^(٣)

الثاني: نحو:

٧٩٢- ومشرب أشربه وَشِيلَ^(٤)

(١) الأبيات من الوافر، وهي بلا نسبة في الدرر (٩٦/٣).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

قليل سوى الطعن النهار نوافله

وهو لرجل من بني عامر في الدرر (٩٦/٣) وشرح المفصل (٤٦/٢) ولسان العرب (١٤٤/١٤) - حزي). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٨/١) وخزانة الأدب (١٨١/٧)، ٢٠٢/٨، ١٧٤/١٠ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٨) ومعني اللبيب (٥٠٣/٢) والمقتضب (١٠٥/٣) والمقرب (١٤٧/١).

(٣) وبعده

أرْمَضُ من تحثُ وأضحى من علَّه

والرجز لأبي مروان في شرح التصريح (٣٤٦/٢) ولأبي الهنحل في شرح شواهد المغني (٤٤٨/١) ومحالس ثعلب (ص ٤٨٩). ولأبي ثروان في المقاصد الحوية (٤٥٤/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥١/٢) وحمهرة اللغة (ص ١٣١٨) وخزانة الأدب (٣٩٧/٢) والدرر (٩٧/٣)، ٣٠٥/٦ وشرح الأشموني (٣٢٣/٢)، ٧٦٠/٣ وشرح عمدة الحفاظ (ص ٩٨١) وشرح المفصل (٨٧/٤) ومعني اللبيب (١٥٤/١)

(٤) وبعده.

والأصل: شهدنا فيه، وأظلل فيه، وأشرب فيه. ويجوز حيثئذ الإضافة إليه على طريق الفاعلية نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].

٧٩٣ - يا سارقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(١)

والمفعولية: نحو: ﴿تَرِيضُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، «يا مسروق الليلة أهل الدار».

ولا تصح الإضافة عند إرادة الظرف، لأن تقدير «في» يحول بين المضاف والمضاف إليه، فتمتنع قاله الفارسي، ولأن الخافض إذا دخل على الظرف يخرج عن الظرفية، قاله ابن عصفور. ويجوز حيثئذ الإسناد إليه نحو: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]. ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا غُيُوبًا﴾ [الإنسان: ١٠].

٧٩٤ - صَيَّدَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ^(٢)

قال بعضهم: ويؤكد، ويبدل، ويستثنى منه، ولا يجوز ذلك في الظرف غير المتوسّع فيه. قال صاحب البسيط: وفي هذا نظر.

وللتوسّع شروط:

الأول: أن يكون الظرف متصرفاً، فما لزم الظرفية لا يتوسّع فيه، لأن التوسّع مُنافٍ لعدم التصرف إذ يلزم منه أن يسند إليه، ويضاف إليه.

الثاني والثالث: ألا يكون العامل حرفاً، ولا اسماً جامداً، لأنهما يعملان في الظرف، لا في المفعول به. والمتوسّع فيه مشبّه بالمفعول به فلا يعملان فيه.

الرابع: ألا يكون فعلاً متعدّياً إلى ثلاثة، لأن الاتساع في اللازم له ما يشبه به، وهو المتعدّي إلى واحد، والاتساع في المتعدّي إلى واحد له ما يشبه به، وهو المتعدّي إلى اثنين، والاتساع في المتعدّي إلى اثنين له ما يشبه به، وهو المتعدّي إلى ثلاثة، فيجوز فيها.

لا آجن الطعم ولا وبيل

=
والرجز لأحيحة بن الجلاح في المقاصد النحوية (٣٦/٤) وبلا نسبة في الدرر (٩٧/٣).
والوشيل: يقال: وشل الماء ونحوه يَشِلُّ وَشَلًا وَشَلَانًا: سال، وقَلَّ وقَطُر؛ والوشلُ الماء القليل يتحلّب من جبل أو صخرة ولا يتصل قطره. والوبيل: الوحيم.
(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠٨/٣)، ٢٣٣/٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥١، ٥٣٤/٦، والدرر (٩٨/٣)
وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦٥٥) وشرح المفصل (٤٥/٢) والكتاب (١٧٥/١، ١٧٧، ١٩٣) والمحتسب (٢٩٥/٢)

و«الليلة» هنا ظرف متصرف، وقد أضيف إليها «سارق» وهو وصف

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٩٩/٣)

وأما ما يتعدى إلى ثلاثة فليس له ما يشبه به إذ ليس لنا فعل يتعدى إلى أربعة، فيمنع.
هذا ما صححه ابن مالك، ونسبه ابن عصفور للأكثرين، وعزاه غيره للمبرد. وقيل:
يجوز في المتعدّي إلى ثلاثة أيضاً، ونسبه ابن خروف إلى سيويه، وأبو حيّان إلى الجمهور،
ولا مبالاة بعدم التّظير، وإلاّ لم يجر في اللاّزم إذ لم يعهد نصبه المفعول، وإنما جاز فيه
لضرب من المجاز، فكذا هنا.

وقيل: يمتنع الاتّساع مع المتعدّي إلى اثنين أيضاً، لأنه ليس له أصل يشبه به، إذ لا
يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل، والحمل إنما يكون على الأصول، لا على الفروع.
وهذا ما صححه ابن عصفور قياساً لما ذكر، وسماعاً، لأنه لم يرْذ إلاّ في المتعدّي لواحد
واللاّزم.

قال أبو حيّان: والأمر كما قال من عدم السماع مع المتعدّي لاثنتين.

الخامس: ألاّ يكون العامل كان وأخواتها، إن قلنا: إنها تعمل في الظرف حذراً من
كثرة المجاز، لأنها رفعت ونصبت لشبهها بالفعل المتعدّي، والعمل بالشبه مجاز، فإذا
نصبت الظرف على الاتّساع - وهو مجاز أيضاً - كثر المجاز فيمنع منه.

قال أبو حيّان: وهذا ما يقتضيه التّظر، ونظيره قولهم: دخلت في الأمر لا يجوز حذف
«في» لأن هذا الدخول مجاز، ووصول «دخل» إلى الظرف بغير وساطة «في» مجاز فلم
يجتمع عليها مجازان.

وقال ابن عصفور: يجوز الاتّساع معها كسائر الأفعال، أمّا إن قلنا بأنها لا تعمل في
الظرف فواضح أنه لا توسع.

ولا يمتنع التوسّع إضافة الظرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة، المعوّض منه
التنوين نحو: سير عليه حينئذ.

وما انتُصِبَ من المصادر نُصِبَ الظرفِ يجوز فيه التوسّع ومنه: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾
[الأنعام: ٩٤]، وأما صفة الظرف: نحو: سِرْتُ قليلاً، فيضعف فيها التوسّع إلاّ إن وُصِفَ.

[نيابة المصدر عن ظرفي الزمان والمكان]

(ص): وينوب مصدر عن مكان بقلّة، وزمان بكثرة، وقد يجعل ظرفاً دون تقدير، أو
اسم عين مضاف إليه، لا مصدر مؤول خلافاً للزمخشري.

(ش): قد ينوب عن الظرف مصدر إذا كان الظرف مضافاً إليه، فحذف. ولا بُدّ من
كونه مُعَيَّناً لَوْقَت، أو مِقْدَار، وهو كثير في ظرف الزّمان نحو: جِئْتُكَ صلاة العَصْرِ، أو قُدُوم
الحاج، وانتظرتك حلب ناقة. وقليل في المكان نحو: جَلَسْتُ قُرْبَ زيد، أي مكان قربه.

وقد يجعل المصدر ظرفاً دون تقديرٍ مُضافٍ كقولهم: أَحَقَّ إِنَّكَ ذَاهِبٌ، أي أفي حقّ.
وقد يكون النائب اسم عين نحو: لا أكلمه القَارِظَيْنِ، والأصل: مُدَّة غيبة القارظين^(١).

ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أَنْ والفعل نحو: ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنَكِّحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] إذا قَدَّر بـ «في» خلافاً للزمخشري.

[الظروف المبنيات]

(ص): الكلام في الظروف المبنيات.

(ش): أوردت في هذا الفصل ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مَبْنِيّ ظروف الزمان والمكان مرتباً على حروف المعجم.

[إِذْ]

(ص): (إِذْ) للوقت الماضي، وللمستقبل في الأصحّ، وتلزم الظرفية ما لم يُضَفَّ لها زمان، والإضافة إلى جملة غير مصدرة بزال وأخواته، أو دام أو ليس، أو لكن، أو ليت، أو لعلّ.

ويقبح أن يليها اسم بعده ماضٍ.

وقد يحذف جزؤها وكلها، فتعوض تنويناً، وتكسر للساكنين، وقال الأخفش: إعراباً، وقد تفتح. وألحق بها شيخنا الكافيجي في ذلك «إِذَا». وجوز الأخفش والزجاج والمتأخرون وقوعها مفعولاً به، وبدلاً منه. والزمخشري: مبتدأ.

وهي تنجيء للتعليل خلافاً للجُمهور حرفاً، وقيل: ظرفاً، وللمفاجأة بعد بينا وبينما حرفاً أو ظرف مكان أو زمان أو زائداً أقوال. وعلى الظرفية عاملها. قال ابن جني وابن الباذش تاليها. وعامل بينا مقدّر، والشلوبيّن عاملهما محذوف، وإذا بدل، قال أبو عُبَيْدَة: وللتحقيق، وزائدة، واختاره ابن السّجري بعد بينا وبينما.

(ش): من الظروف المبنية «إِذْ»، والدليل على اسميتها قبولها التنوين والإخبار بها نحو: مجيئك إذ جاء زيد، والإضافة إليها بلا تأويل نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

(١) القارظ. الذي يجتني القَرْظَ، وهو ورق السلم. وهما فارطان: الأول منهما يَذْكُرُ بن عزة، والآخر رهم بن عامر العنزي، وكلاهما خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا، فيقال في المثل للغائب لا يُرجى إيا به: إذا ما القارظ العنزيّ آبا. انظر جمهرة الأمثال (١/١٠٣).

وبنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجُمْل ولوَضَعها على حرفين، وأصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي.

وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور: لا، وقال جماعةٌ منهم ابن مالك: نعم، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب: ﴿وَيُخْرِجُ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

قال ابن هشام^(١). ويحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذَا الْأَعْلَى فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١] فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في «إذ»، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا.

وتلزم «إذ» الظرفية، فلا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة، إلا أن يضاف اسم الزمان إليها نحو: حِينَئِذٍ، وَيَوْمَئِذٍ، و ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ورأيتك أمس إذ جئت.

وجوز الأخفش والزجاج وابن مالك: وقوعها مفعولاً به نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وبدلاً منه نحو: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ﴾ [مريم: ١٦].

والجمهور لا يثبتون ذلك، ووافقهم أبو حيان، قال: لأنه لا يوجد في كلامهم. أحبت إذ قدم زيد، ولا كَرِهْتُ إذ قدم.

وإنما ذكروا ذلك مع «اذكر» لما اعتاص^(٢) عليهم ما ورد من ذلك في القرآن.

وتخريجه سهل، وهو أن تكون «إذ» معمولاً لمحذوف يدلّ عليه المعنى، أي: اذكرو حالتكم، أو قَضَيْتُكُمْ أو أَمَرَكُم، وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ [آل عمران: ١٠٣] فإذا ظرف معمول لقوله: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ﴾. وهذا أولى من إثبات حكم كلّي بِمُحْتَمَل بل بمرجوح. انتهى.

وجوز الزمخشري وقوعها مبتدأ، فقال في قراءة بعضهم: ﴿لَمِنْ مِّنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) [آل عمران: ١٦٤]: إنه يجوز أن التقدير: «مَنْهُ إِذْ بَعَثَ». وأن تكون «إذ» في محل رفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً^(٤).

(١) في المغني (١/ ٧٥)

(٢) اعتاص. صعب.

(٣) هذه القراءة شاذة، ف «مِنْ» هنا جازة، و«مَنْ» محرورة بها.

(٤) ذكر الزمخشري في هذه القراءة وجهين، فقال. «وفيها وجهان. أن يراد: لَمِنْ مِّنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو يكون إذ في محل الرفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه» اهـ (الكشاف: ١/ ٤٣٦). قال أبو حيان =

قال ابن هشام: فمقتضى هذا أن «إذ» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلًا.

وتلزم «إذ» الإضافة إلى جملة، إما اسمية نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] ﴿إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو فعلية كما سبق.

ويُنبَّح في الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو: جئتكَ إذ زيد قام. ووجهُ قُبْحِهِ أنَّ «إذ» لما كانت لِمَا مضى، وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزمان، وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو: إذ زيد يقوم فإنه حسن.

ويشترط في الجملة ألا تكون شرطية، فلا يقال: أتذكر إذ إن تأتينا نُكرِمُكَ، ولا إذ مَنْ يأتِكَ نُكرِمُهُ، إلّا في ضرورة.

وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها «إذ» فيظنّ من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله:

٧٩٥ - والعيش مُتْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَاءُ^(١)

= في البحر المحيط (١٠٩/٣) «أما الوجه الأول فسائق، وقد حذف المبتدأ مع من في مواضع منها: ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به﴾ ﴿وما ما إلا له مقام﴾ ﴿ومنا دون ذلك﴾ على قول. وأما الوجه الثاني فهو فاسد؛ لأنه جعل إذ مبتدأ، ولم يستعملها العرب متصرفة البتة، إنما تكون ظرفاً أو مضافاً إليها اسم رمان، ومفعولة باذكر على قول؛ أمّا أن تستعمل مبتدأ فلم يثبت ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم نحو إذا قام زيد طويل، وأنت تريد وقت قيام زيد طويل، وقد قال أبو علي الفارسي: لم ترد إذ وإذا في كلام العرب إلا ظرفين، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدئين. انتهى كلامه. وأما قوله: في محل الرفع كإذا، فهذا التشبيه فاسد، لأن المشبه مرفوع بالابتداء والمشبّه به ليس مبتدأ إنما هو ظرف في موضع الخبر على زعم من يرى ذلك، وليس في الحقيقة في موضع رفع؛ بل هو في موضع نصب بالعامل المحذوف وذلك العامل هو مرفوع، فإذا قال السحاة: هذا الظرف الواقع خيراً في محل الرفع، فيعنون أنه لما قام مقام المرفوع صار في محله، وهو في التحقيق في موضع نصب كما ذكرنا. وأما قوله: في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، فهذا في غاية الفساد، لأن هذا الظرف على مذهب من يجعله في موضع خبر المبتدأ الذي هو أخطب لا يجوز أن ينطق به إنما هو أمر تقديري، ونصّ أرباب هذا المذهب وهم القائلون بإعراب أخطب مبتدأ أن هذه الحال سلّت مسدّ الحبر وأنه مما يجب حذف الخبر فيه لسدّ هذه الحال مسدّه، وفي تقرير تقدير هذا الخبر أربعة مذاهب ذكرت في مبسوطات النحو انتهى.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدّره.

هل ترجعن ليالٍ قد مضين لنا

وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٥) وحاشية يسّ (٣٩/٢) والدرر (٩٩/٣) ورصف المباني (ص ٣٥٠) وسرّ صناعة الإعراب (٥٠٨/٢) وشرح شواهد المغني (٢٤٧/١) واللمع (ص ٢٧٥) والمحتسب (١٢٩/١) ومغني اللبيب (٨٤/١) ونوادر أبي زيد (ص ١٨٤) وفي الأغاني (٢٨٩/١٠) بيت لابن المعتز كهذا البيت، روايته:

والتقدير: إذ ذاك كذلك.

وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها، ويعوّض منها التنوين. قال أبو حيان: الذي يظهر من قواعد العربية أنّ هذا الحذف جائز، لا واجب، وتكسر ذالها حينئذٍ لالتقاء الساكنين نحو: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تُنْظَرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، أي حين إذ بلغت الرّوح الحلقوم.

وزعم الأخفش: أنّها حينئذٍ معربة، والكسر جرّ إعراب بالإضافة لا بناء، وحمله على ذلك: أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت من اللفظ صارت معربة، وهو مردودٌ بأنه قد سبق لـ «إذ» حكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه، وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لـ «إذ» ولا علة لبنائه إلا كونه مضافاً لمبني، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجرّ بناء الظرف، وبأنهم قالوا: «يَوْمِئِذٍ» بفتح الدال منوّناً، ولو كان معرباً لم يجرّ فتحه لأنه مضاف إليه، فدلّ على أنه مبني مرة على الكسر لالتقاء الساكنين، ومرة على الفتح طلباً للتخفيف. وهذا معنى قولي: وقد تُفْتَح.

وقولي: وألحق بها شيخنا الكافيجي في ذلك «إذا» أشرت به إلى مسألة غريبة قلّ من تعرّض لها، وذلك أني سمعت شيخنا (رحمه الله) يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ أَفَإِنْ لَمْ يَأْتِكُمْ إِنْذَارٌ مِّنَ الْمَوْءُونِ﴾ [المؤمنون: ٣٤] ليست «إذن» هذه الكلمة المعهودة، وإنما هي إذا الشرطية، حذفت جملتها التي تضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما في «يَوْمِئِذٍ». وكنت أستحسن هذا جداً، وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين جنح إلى ما جنح إليه الشيخ، وقد أوسعت الكلام في ذلك في «الإتقان» و«حاشية المغني».

وتزاد «إذ» للتعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَفْعَلَ لَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَتُحَرَّفُونَ الْفَعْلَ مَشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي لأجل ظلمكم في الدنيا، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَنَعَ قُلُوبَهُمْ﴾ [الأحقاف: ١١]، ﴿وَإِذْ أَعْرَضُوا عَنْهُمْ وَمَا يَسْتَدْرِكُ إِلَّا اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ يَخْلَوْنَ﴾ [الكهف: ١٦]، وهي حرف بمنزلة لام العلة، وقيل: ظرف، والتعليل مستفاد من قوّة الكلام لا من اللفظ.

وترد للمفاجأة نصّ على ذلك سيبويه^(١)، وهي الواقعة بعد: «بينما» و«بينما» كقوله:

٧٩٦ - فبينما العُسر إذ دارث مياسير^(٢)

= هل ترجعن ليال قد مضين لنا والدار جامعة أزمان أزمانا
والبيت بهذه الرواية لابن المعتز أيضاً في شرح شواهد المغني (٢٤٧/١) نقلاً عن الأغاني ولم أقع عليه في ديوانه

(١) انظر الكتاب (٢٣٢/٤)، قال: «ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك كقولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقعدت قصده إذ انتفع عليّ فلان فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها».

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدّره.
جمع الهوامع/ ج ٢/ م ٩ =

وقوله :

٧٩٧ - بَيْنَا كَذَلِكَ وَالْأَعْدَادُ وَجْهَتُهَا إِذْ رَاعَهَا لِحَفِيفٍ خَلَفَهَا فَزَعُ^(١)

وهل هي حيثنذ ظرف مكان أو زمان، أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد، أي زائد؟ أقوال: اختار الثاني أبو حيان إقراراً لها على ما استقر لها، وابن مالك والشلّوبين: الثالث.

وعلى القول بالطرفية قال ابن جنيّ وابن الباذش: عاملها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بيننا» و«بينما» محذوف يفسره الفعل المذكور.

وقال الشلّوبين: «إذ» مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل، ولا في «بيننا»، و«بينما»، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدلّ عليه الكلام، و«إذ» بدل منهما.

وذكر له «إذ» معنيان آخران:

أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة^(٢)، وحملاً عليه آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِكَةِ﴾ [الحجر: ٢٨].

والثاني: التحقيق كقد، وحملت عليه الآية، قال في «المغني»^(٣): وليس القولان

بشيء^٤.

استقدر الله خيراً وأرضين به

وهو لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد في الدور (٣/ ١٠٠، ١١٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٤٤) ولسان العرب (٤/ ٢٩٣). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٤) وخزانة الأدب (٧/ ٦٠) ودرة الغواص (ص ٧٣) ورصف المباني (ص ٣٣٨) وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٥٥) وشرح شذور الذهب (ص ١٦٤) والكتاب (٣/ ٥٢٨) ولسان العرب (٥/ ٧٦ - قدر) واللمع (ص ٢٧٤) ومجالس ثعلب (١/ ٢٦٥) ومغني اللبيب (١/ ٨٣).

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدور (٣/ ١٠١).

والأعداد جمع عدّ، وهو الماء الدائم مثل ماء العين.

(٢) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد. عالم مشارك في أنواع من العلوم كاللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه وغريب الحديث والشعر والفقه والأخبار وأيام الناس وغير ذلك. ولد سنة ٢١٣ هـ، وسكن بغداد وحلّت بها، وولي قضاء الديور، وتوفي سنة ٦٧٦، وقيل: سنة ٢٧٠، وقيل: ٢٧١. من تصانيفه الكثيرة: غريب القرآن، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار، والمعارف، وغير ذلك. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٣١٤) وتاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠) وإنباه الرواة (٢/ ١٤٣) وبغية الوعاة (ص ٢٩١) وشذرات الذهب (٢/ ١٦٩) وهدية العارفين (١/ ٤٤١).

(٣) مغني اللبيب (١/ ٧٧).

واختار ابن السَّجَرِي: أنها تقع زائدة بعد «بيننا»، و «بينما» خاصّة، قال: لأنك إذا قلت: بينما أنا جالس إذ جاء زيد، فقدّرتها غير زائدة، أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة: جاء زيد، وهذا الفعل هو الناصب لـ «بين» فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف.

[إذا]

(ص): (إذا) للمستقبل مضمّنة معنى الشَّرْط غالباً. قال ابن مالك: والماضي، وأنكره أبو حيّان. وقوم للحال، ويختصّ بالمجزوم به، وكذا المظنون خلافاً للبيانين بخلاف «إن»، ومن ثمّ لم تجزم في السّعة خلافاً لمن جوّزه بقلة، أو مع «ما» ولا تدلّ على تكرار، ولا عموم على الصحيح فيهما.

وتضاف أبداً لجملة صدرها فعل، ولو مقدّراً قبل اسم يليه. وجوّزه الأخفش إلى اسمية الجزأين. وأوجب الفراء إيلاءها الماضي شَرْطِيّة. وقال غيره: هو الغالب، ومن ثمّ قال الأكثرون: ناصبها الجواب لا الشرط.

قال ابن مالك: وتجيء مفعولاً به، ومجرورة بـ «حتى»، ومبتدأ. وترد للمفاجأة فأقوال إذا. وتلزمها الفاء. قال المازنيّ: زائدة، ومبرمان: عاطفة، والزّجاج: جزائيّة، ولا يليها فعل.

وثالثها: يجوز مع قد. قال أبو عبيدة: وتزاد.

(ش): من الظروف المبنية «إذا»، والدليل على اسميتها الإخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو: القيام إذا طلعت الشمس، وإبدالها من اسم صريح نحو: أجيئك غداً إذا طلعت الشمس.

وهي ظرف للمستقبل، مضمّنة معنى الشُّرُوط غالباً، ومن ثمّ وجب إيلاؤها الجملة الفعلية، ولزمت الفاء في جوابها نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر: ١] إلى قوله: ﴿فَسَيِّحٌ﴾.

وقد لا تضمّن معنى الشرط، بل تتجوّد للظرفيّة المَحْضَة نحو: ﴿وَأَلَيْلٌ إِذَا يَشَتْ﴾ [الليل: ١]، و﴿وَأَلَيْلٌ إِذَا سَحَى﴾ [الضحى: ٢].

وزعم قوم: أنها تخرج عن الظرفيّة، فقال ابن مالك: إنها وقعت مفعولاً به في حديث: «إني لأعلم إذا كنت عني»^(١) راضية، وإذا كنت عليّ غضبي»^(٢)، ومبتدأ في قوله

(١) كانت في الأصل «عليّ» والتصويب من كتب الحديث المذكورة في الحاشية التالية.

(٢) من حديث عائشة رواه البخاري في كتاب النكاح (باب غير النساء ووجدهن، رقم ١٠٨، حديث رقم ٥٢٢٨)، ومسلم في فضائل الصحابة (حديث ٨٠)، وأحمد في المسند (١/٦، ٢١٣).

تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١]، والخبر «إذا» الثانية، و﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣] بالنصب حالان، والمعنى وقت وقوع الواقعة، خافضة لقوم، رافعة لآخرين، هو وقت رَجَّ الأرض.

ومجرورة بـ «حتى» في قوله تعالى: ﴿حَقَّقَ إِذَا جَاءَ وَهَهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، وسبقه إلى ذلك ابن جني في الثاني، والأخفش في الثالث.

والجمهور أنكروا ذلك كله. وجعلوا «حتى» في الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له، وإذا وقعت ظرفاً جوابه محذوف، أي انقسمتم أقساماً، وكنتم أزواجاً وإذا الثانية بدل من الأولى، وإذا في الحديث ظرف لمحذوف، هو مفعول: أعلم، أي شأنك ونحوه.

وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال، فقال ابن مالك: إنها وقعت للماضي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] فَإِنَّ الآية نزلت بعد انفضاضهم، وكذا ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾ [التوبة: ٩٢] الآية.

وقال قوم: إنها وقعت للحال في قوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١] لأن الليل مقارن للغشيان.

وتختص إذا بما يتعين وجوده نحو: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ، أو رجَّح نحو: آتيك إذا دعوتني. بخلاف إن فإنها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل، كقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]، ولا تدخل على متيقن ولا راجح. وقد تدخل على المتيقن لكونه مبهم الزمان نحو: ﴿أَفَيَأْتِيَنَ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

ولكون (إذا) خاصاً بالمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط، فلم تجزم إلا في الضرورة كقوله:

٧٩٨ - وإذا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ^(١)

وإذا دلت «إذا» على الشرط، فلا تدل على التكرار على الصحيح، وقيل: تدل عليه

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

واستغن ما أغناك ربك بالغنى

ويروى «فتحمل» بالجيم، مكان «فتحمل» بالحاء البيت لعبد قيس بن خفاف في الدرر (١٠٢/٣) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٥٥٨) وشرح شواهد المغني (٢٧١/١) ولسان العرب (٧١٢/١ - كرب) والمقاصد النحوية (٢٠٣/٢). ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى (٣٨٣/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٣٥/١) وشرح الأشموني (٥٨٣/٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٧٤) ومغني اللبيب (٩٣/١).

كـ «كَلَمَّا»، واختاره ابن عصفور، فلو قال: إذا قمت فأنت طالق، فقامت، ثم قامت أيضاً في العِدَّة ثانياً وثالثاً لم يقع بهما شيء على الأول^(١) دون الثاني^(٢).

وكما لا تدل على التكرار لا تدل أيضاً على العموم على الصحيح. وقيل: تدل عليه، فلو قال: إذا طَلقت امرأة من نسائي، فَعِدَّة من عبيدي حرٌّ، فطلق أربعاً لم يُعتق إلا عبداً واحداً، وتنحلّ اليمين على الأول، ويُعتق أربع على الثاني.

وتلزم «إذا» الإضافة إلى جملة صدرها فعل، سواء كان مضارعاً نحو: ﴿وَإِذَا نَزَلْنَاهُ عَلَىٰ نَارٍ﴾ [الأحقاف: ٧ وسبأ: ٤٣] ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ﴾ [الأعراف: ٢٠٣] أم ماضياً نحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وزعم الفراء أن «إذا» إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلا الماضي.

وقال ابن هشام: إيلاؤها الماضي أكثر من المضارع، وقد اجتمعا في قوله:

٧٩٩ - وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ^(٣)

وقد يليها اسم بعده فعل فيقدر قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

وجوز الأخفش إيلاؤها جملةً فيها اسمان: مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل كقوله:

٨٠٠ - إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ^(٤)

وفي ناصب إذا قولان:

أحدهما: أنه شرطها، وعليه المحققون واختاره أبو حيان حملاً لها على سائر أدوات

الشرط.

(١) أي في عدم دلالتها على التكرار

(٢) أي في دلالتها على التكرار

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر (١٠٢/٣) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٦٩٣) وشرح أشعار الهذليين (٧/١) وشرح شواهد المغني (٢٦٢/١) ومغني اللبيب (٩٣/١).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه

له ولدٌ منها فذاك المذرعُ

وهو للفرزدق في ديوانه (٤١٦/١) والدرر (١٠٣/٣) وشرح التصريح (٤٠/٢) وشرح شواهد المغني

(ص ٢٧٠) والمقاصد النحوية (٤١٤/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٢٧/٣) والنجى الداني (ص

٣٦٨) وشرح الأشموني (٣١٦/٢) ولسان العرب (٩٣/٨ - درج) ومغني اللبيب (ص ٩٧)

والمذرع الذي أمه أشرف من أبيه وروي «المذرع» بالبدال المهملة. ومعناه: إذا ولد للرجل الباهلي

من امرأة حنظلية فذلك الولد السجيب الشجاع الذي يتأهب لللس الذرع

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل وشبهه، وعليه الأكثرون لما تقدّم من أنها ملازمة الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف.

فالإشارة إليه بقولي: «ومن ثم»، إلى قولي: «وتضاف أبداً». والأولون انفصلوا عن ذلك بأن قالوا: بعدم إضافتها.

وترد «إذا» للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية فيما جزم به ابن مالك؛ ورده أبو حيان.

وقيل: تدخل على الفعل مطلقاً، وقيل: تدخل على الفعلية المصحوبة بـ «قد» نقل الأخفش ذلك عن العرب نحو: خرجت فإذا قد قام زيد. قال في المغني: وجهه أن التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية، والفرق حاصل بـ «قد» إذ لا يقترن الشرط بها، ولا يحتاج لجواب.

ولا تقع في الابتداء.

ومعناها: الحال لا الاستقبال نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب، ومنه: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ سَعَيْنٌ﴾ [طه: ٢٠] وهي حينئذ حرف عند الكوفيين والأخفش، واختاره ابن مالك، ويرجّحه قولهم: خرجت فإذا إن زيدا بالباب بكسر إن، لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وظرف مكان عند المبرّد والفارسيّ وابن جنّي وأبي بكر بن الخياط^(١) واختاره ابن عصفور.

وظرف زمان عند الرّياشيّ والزّجاج، واختاره الزمخشريّ، وابن طاهر وابن خروف، والشّلوّيين إبقاء لها على ما ثبت لها، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد صح كونها خبراً على المكان، أي فبالحضرة زيد لا على الزمان، لأنه لا يخبر به عن الجئة، ولا على الحرف، لأنه لا يخبر به.

وتلزمها الفاء داخلة عليها. واختلف فيها، فقال المازني: هي زائدة للتأكيد، لأن إذا الفجائية فيها معنى الإتيان، ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء، وهذا ما اختاره ابن جنّي.

وقال مبرمان: هي عاطفة لجملة إذا ومدخولها على الجملة قبلها، واختاره الشّلوّيين

(١) هو محمد بن أحمد بن منصور الخياط نحوي، لغوي، من أهل سمرقند قدم إلى بغداد واحتتمع مع الزّجاج، وكان يخلط نحو البصريين بالكوفيين. توفي سنة ٣٢٠ هـ. من آثاره: كتاب النحو الكبير، معاني القرآن، المقنع في النحو، والموجز في النحو. انظر ترجمته في الفهرست (٨١/١) ومعجم الأدباء (١٤١/١٧) والوافي بالوفيات (٨٨/٢)

الصَّغِير^(١)، وأَيَّدَهُ أَبُو حَيَّانٌ بِوُقُوعِ ثَمٍّ مَوْقِعِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠].

وقال الزَّجَّاجُ: دخلت على حدِّ دخولها في جواب الشرط.

وزعم أبو عبيدة أن «إذا» قد تزداد، واستدلَّ بقوله:

٨٠١ - حتى إذا أسلَّكُوهم في قُتَائِدَةٍ شَلًّا كما تَطْرُدُ الْجَمَّالَةَ الشُّرْدَا^(٢)

قال: فزادها لعدم الجواب، فكأنه قال: حتى أسلَّكُوهم^(٣)، وتأوله ابن جني على حذف جواب إذا^(٤).

[الآن]

(ص): (الآن) لوقت حضر أو بعضه، وزعمه الفراء منقولاً من «آن»^(٥) والمختار إعرابه، وألفه عن واو، وقيل: ياء، وقيل: أصله: أوان، وقيل: ظرفيته غالبية.

(ش): من الظروف المبنية «الآن»، والدليل على اسميته دخول «أل» وحرف الجر عليه، وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنسان حال النطق به، أو الحاضر بعضه نحو: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ [الجن: ٩]. ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦].

قال ابن مالك: وظرفيته غالبية لازمة، فقد يخرج عنها إلى الاسمية كحديث: «فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها»^(٦) فـ «الآن» في موضع رفع بالابتداء، و«حين

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبو عبد الله. نحوي، توفي في حدود سنة ٦٦٠ هـ، عن نحو أربعين سنة. من آثاره: شرح أبيات سيبويه، وتكملة شرح شيخه ابن عصفور على

الحزولية انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٧٩) وكشف الظنون (ص ١٤٢٧)

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربيع الهذلي في الأهمية (ص ٢٠٣، ٢٥٠) والإنصاف (٢/ ٤٦١)

وجمهرة اللغة (ص ٨٥٤) وخزانة الأدب (٣٩/ ٤١، ٤٦، ٧١) والدرر (٣/ ١٠٤) وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٧٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٣١) ولسان العرب (٣/ ٢٣٧ - شرد، ٣/ ٣٤٢ - قتد،

١٠/ ٤٤٢ - سلك، ١٥/ ٤٣١ - إذا) ومراتب النحويين (ص ٨٥). ولابن أحمر في ملحق ديوانه (ص

١٧٩) ولسان العرب (٤/ ٢١٣ - حمر). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٤٣٤) والأشباه والنظائر (٥/ ٢٥)

وأما المرتضى (٣/ ١) وجمهرة اللغة (ص ٣٩٠، ٤٩١) والصاحي في فقه اللغة (ص ١٣٩).

وأسلَّكُوهم. أدخلوهم. وقائدة: ثنية معروفة، وقيل. اسم عقبة، وقيل. قائدة موضع بعينه.

والشُّرْدُ: جمع شرود، مثل صور وصُبر

(٣) في الأصل «سلَّكُوهم» بدون همزة.

(٤) وقد دلَّ عليه قوله. «شَلًّا»، كأنه قال. سلَّوهم شَلًّا. انظر اللسان (٣/ ٣٤٢)

(٥) في الأصل «آن»؛ والتصويب من الشرح الآتي.

(٦) رواه مسلم في كتاب الجنة وصمة نعيمها وأهلها (حديث ٣١) وأحمد في المسند (٢/ ٣٧١) من حديث أبي

هريرة قال: كنَّا مع رسول الله ﷺ إذ سمع وجبةً، فقال النبي: «تدرون ما هذا؟» قال: قلنا: الله ورسوله =

انتهى» خبره، وهو مبني لإضافته إلى جملة صدرها ماض كقوله:

٨٠٢ - أَلَيْسَ الْآنَ لَا يَبِينُ أَزْعَوَاءُ لَكَ بَعْدَ الْمَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصَايِي (١)

وَألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه: الأوان، وقيل عن ياء لأنه من آن يئين: إذا قرب. وقيل: أصله: أوان قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وردّ بأن الواو قبل الألف لا تنقلب: كالجواد، والسّواد، وقيل: حذفت الألف وغيّرت الواو إلى الألف كما قالوا: راح، ورواح استعملوه مَرَّةً على فَعَل، ومرة على فَعَال، كزَمَنَ وَزَمَان.

واختلف في عِلَّةِ بنائه، فقال الزّجاج: بني، لتضمّنه معنى الإشارة، لأن معناه: هذا الوقت، وَرَدَّ بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، وهو لا تدخله أل.

وقال أبو علي: لتضمّنه لام التعريف، لأنه استعمل معرفة، وليس علماً، وأل فيه زائدة، وضعفه ابن مالك بأن تضمّن اسم معنى حرف اختصاراً ينافي زيادة ما لا يعتدّ به، هذا مع كون المزيد غير المضمّن معناه، فكيف إذا كان إِيَّاه.

وقال المبرّد وابن السّراج: لأنه خالف نظائره، إذ هو نكرة في الأصل استعمل من أول وضعه باللام، وباب اللّام أن يدخله على النكرة.

وكذا قال الزمخشري: سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام، لأن حق الاسم في أول أحواله التجرّد منها ثم يعرض تعريفه فيلحقه، فلما وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء، وأشبه الحروف.

ورده ابن مالك بلزوم الجَمَاء الغفير، واللّات ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام، وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحرف، واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وهو باطل بإجماع.

وقال ابن مالك: بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد، لأنه لا يُثنى ولا يجمع، ولا يصغّر بخلاف حين ووقت، وزمان ومدة.

قال أبو حيّان: وهو مردود بما ردّ به هو على الزمخشري.

وقال الفرّاء: إنما بني لأنه نقل من فعل ماض وهو: «آن» معنى: حان فبقي على بنائه استصحاباً على حدّ: «أنهاكم عن قيل وقال» (٢).

= أعلم. قال: «هذا حجرٌ رُمي به في النار مند سبعين خريفاً، فهو يهري في النار الآن حتى انتهى إلى قعرها».

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/١٠٥)

(٢) حديث نبويّ لم أجده بهذا اللفظ، ورواه أصحاب الصحاح بصيغة الغائب، كما رواه البخاري في الرقاق =

ورّد بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه «أل»، كما لا تدخل على قيل وقال، ولجاز فيه الإعراب كما يجوز في قيل وقال.

وذهب بعضهم إلى أنه معرب، وفتحته إعراب على الظرفية، واستدلّ له بقوله:

٨٠٣ - كَأَنَّهُمَا مِلَّانٍ لَمْ يَتَغَيَّرَا^(١)

بكسر النون، أي: من الآن، فحذف النون لالتقاء الساكنين وجزّ، فدلّ على أنّه معرب.

وضعه ابن مالك باحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء، ويكون في بناء الآن لغتان: الفتح والكسر كما في شتان، إلا أن الفتح أكثر وأشهر.

والمختار عندي: القول بإعرابه، لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية، وإن دَخَلَتْهُ «مِنْ» جُزّ، وخروجه عن الظرفية غير ثابت، ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق، لما تقرّر غير مرّة.

وفي (شرح الألفية) لابن الصّائغ^(٢) أنّ الذي قال بأن أصله: «أوان» يقول بإعرابه كما أنّ أواناً معرب.

[أمس]

(ص): (أمس): لما يلي يومك مبني على الكسر، قال الزّجاج والزّجاجي: والفتح لغة، وإعرابه غير منصرف رفعاً، ومطلقاً، ومنصرفاً لغة. وزعمه قوم: محكيّاً من الأمر، فإن قارن أل أعرب غالباً، وكذا إن أضيف، أو نكر، أو ثني، أو جمع، أو صغر.

(ش): أمس اسمٌ مَعْرِفَةٌ متصرفٌ يستعمل في موضع رفع ونصب وجزّ، وهو اسم

= (باب ٢٢، حديث ٦٤٧٣) من حديث المغيرة بن شعبة، وفيه: «... وكان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، ومنع وهات، وعقوق الأمهات، ووآد البنات». (١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقد مرّ بالدارين من بعدنا عصرٌ

وهو لأبي صخر الهذلي في الدرر (١٠٦/٣) وسر صناعة الإعراب (٥٣٩/٢) وشرح أشعار الهذليين (٩٥٦/٢) وشرح شواهد المغني (١٦٩/١) والمنصف (٢٢٩/١). وبلا نسبة في الأشباه والظواهر (١٣٣/٢) والخصائص (٣١٠/١) والدرر (٢٩١/٦) ورصف المباني (ص ٣٢٦) وسر صناعة الإعراب (٢/٤٣٩، ٤٤٠) وشرح شذور الذهب (ص ١٦٥) وشرح المفصل (٣٥/٨) ولسان العرب (١٣/٤٣ - أين).

(٢) «شرح ألفية ابن مالك في النحو» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصّائغ الزمردى المتوفى سنة ٧٧٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٥٣).

زمانٍ موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه، أو ما هو في حكمه في إرادة القُرب، فإن استعمل ظرفاً فهو مبني على الكسر عند جميع العرب

وعلة بنائه: تضمّنه معنى الحزف، وهو لام التعريف، ولذا لم يُبنَ «غد» مع كونه معرفة، لأنّه لم يتضمّنها، إنّما يتضمّنها ما هو حاصل واقع و«غد» ليس بواقع.

والفرق بينه وبين «سحر» حيث لم يُبنَ أنه لما عدل عن السحر لم يضمّن معنى الحرف، بل أنيب مناب السحر المعروف، فصار معرفة مثله بالنيابة، كما صار عُمر معرفة بالنيابة عن عامر العَلَم.

وقال ابن كيسان: بُني، لأنه في معنى الفعل الماضي، وأعرب «غد»، لأنه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب.

وقال قوم: علة بنائه: شبه الحزف إذا افْتُقِر في الدلالة على ما وُضِع له إلى اليوم الذي أنت فيه. وقال آخرون: بني لشبهه بالأسماء المُبْهَمة في انتقال معناه، لأنه لا يختص بمسمّى دون آخر.

وأجاز الخليل في: لقيته أمس أن يكون التقدير: لقيته بالأمس، فحذف الحرفين: الباء، وأل، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب^(١).

وزعم قوم منهم الكسائي: أنه ليس مبتدأ ولا معرباً، بل هو محكيّ سمّي بفعل الأمر من المساء، كما لو سمي بأصبح من الصباح، فقولك: جئت أمس، أي اليوم الذي كنا نقول فيه: أمس عندنا أو معنا^(٢)، وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أراد الانصراف عنهم فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسماً للوقت.

وتعريفه بأل إشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك. وقال السهيلي: تعريفه بالإضافة كتعريف جُمع.

(١) قال سيبويه: «زعم الخليل أن قولهم: لاه أبوك، ولقيتك أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس؛ ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كل جارٍ يضمّر؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصاروا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثمّ قبح؛ ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج». ثم ردّ عليه سيبويه، فقال: «ولا يقوى قول الخليل في أمس؛ لأنك تقول ذهب أمس بما فيه». انظر الكتاب (٢/١٦٢ - ١٦٤).

(٢) قال ابن الأنباري: أدخل اللام والألف على أمس وتركه على كسره لأن أصل أمس عندنا من الإمساء، فسمي الوقت بالأمر ولم يغيّر لفظه، من ذلك قول الفرزدق:

ما أنست بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي السراي والجدل
فأدخل الألف واللام على ترضى، وهو فعل مستقبل، على جهة الاختصاص بالحكاية. انظر اللسان

وإن استعمل غير ظرف، فذكر سيبويه^(١) عن الحجازيين بناءً على الكسر رفعاً ونصباً، وجرّاً، كما كان حال استعماله ظرفاً تقول: ذهب أمس بما فيه، وأحببت أمس، وما رأيته مذ أمس قال:

٨٠٤ - اليوم أعلم ما يَجِيءُ به وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ^(٢)

ونقل عن بني تميم: أنهم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجر في البناء على الكسر، ويُعربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع، قال شاعرهم:

٨٠٥ - اغْتَصِم بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنْ يَأْسٍ وَتَنَاسَّ الَّذِي تَضْمَنَ أَمْسٍ^(٣)

ومن بني تميم من يُعربُه إعراب ما لا ينصرف في حالتي النصب والجر أيضاً، وعَلَّته ما ذكر في «سحر» من العدل والتعريف، وعليه قوله.

٨٠٦ - إِنِّي رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا^(٤)

ومنهم مَنْ يُعربُه إعراب المُنصرف فينونه في الأحوال الثلاثة، حكاها الكسائي.

وحكى والزجاج: أن بعض العرب ينونه، وهو مبني على الكسر تشبيهاً بالأصوات.

وحكى الزجاجي والزجاج: أن من العرب من يبنيه وهو ظرفٌ على الفتح، فتلخص فيه حال الظرفية لغتان: البناء على الكسر وعلى الفتح، وحال غير الظرفية خمس لغات: البناء على الكسر بلا تنوين مطلقاً، وتنوين، وإعرابه منصرفاً وغير منصرف مطلقاً، وإعرابه

(١) انظر ما قاله سيبويه في الكتاب (٣/٢٨٣ - ٢٨٥).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأسقف نجران في الحيوان (٣/٨٨) وسمط اللآلي (ص ٤٨٦) ولسان العرب

(٩/٦ - أمس) والمقاصد النحوية (٤/٣٧٣). وله أول تبع بن الأقرن في شرح التصريح (٢/٢٢٦)

ولبعض ملوك اليمن في كتاب الصناعتين (ص ٢٠١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٣٤) والدرر

(٣/١٠٦) وشرح شذور الذهب (ص ١٢٦، ١٢٧) وشرح قطر الندى (ص ١٥) ومراتب النحويين

(ص ١٠٣).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٣٣) والدرر (٣/١٠٧) وشرح الأشموني

(٢/٥٣٧) وشرح التصريح (٢/٢٢٦) والمقاصد النحوية (٤/٣٧٢).

(٤) الرجز قائله مجهول، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها؛ وبعده:

عجائزاً مثل السعالي خمسا

وهو في أسرار العربية (ص ٣٢) وأوضح المسالك (٤/١٣٢) وجمهرة اللغة (ص ٨٤١، ٨٦٣) وخزانة

الأدب (٧/١٦٧، ١٦٨) والدرر (٣/١٠٨) وشرح الأشموني (٢/٥٣٧) وشرح التصريح (٢/٢٢٦)

وشرح شذور الذهب (ص ١٢٨) وشرح قطر الندى (ص ١٦) وشرح المفصل (٤/١٠٦، ١٠٧) والكتاب

(٣/٢٨٤) ولسان العرب (٦/٩، ١٠ - أمس) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٩٥) والمقاصد النحوية

(٤/٣٥٧) ونوادر أبي زيد (ص ٥٧).

غير منصرف رفعاً، وبناءً نصباً وجرّاً.

فإن قارنه «أل» أعرب غالباً نحو: إِنَّ الْأَمْسَ لَيَوْمٌ حَسَنٌ، وقال تعالى: ﴿كَانَ لَمْ تَقْنَبْ يَٰلَأَيُّمِينَ﴾ [يونس: ٢٤].

ومن العرب مَنْ يَسْتَصْحِبُ البناءَ مع أل، قال:

٨٠٧ - وإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تُغْرِبُ^(١)
فكسر السّين، وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم.

قالوا: والوجه في تخريجه أن تكون أل زائدة لغير تغريف، واستصحب تضمّن معنى المعرفة فاستُديِمَ البناء، أو تكون هي المعرفة، ويجزّ إضمّار الباء، فالكسرة إعراب لا بناء.

وَيُغْرِبُ أَيْضاً حَالِ الْإِضَافَةِ نَحْو: إِنَّ أَمْسَنَا يَوْمٌ طَيِّبٌ، وحال التنكير نحو: مضى لنا أَمْسٌ حَسَنٌ، لا تريد اليوم الذي قبل يومك، وحال التثنية نحو: أَمْسَانِ، وحال الجمع نحو: أَمْسٌ وَأَمْسٌ، وأُمُوس قال:

٨٠٨ - مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مَنْ أُمُوسٍ تَمِيسُ فِينَا مِيسَةَ الْعَرُوسِ^(٢)

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية): وحال التصغير. قال أبو حيّان: وهو مخالفٌ لنصّ سيبويه^(٣) وغيره من النحاة: أن أَمْسَ لا يصغر، وكذا «غداً» استغناءً بتصغير ما هو أشد تمكناً، وهو اليوم واللييلة، قال: نعم ذكر المبرد: أنه يصغر فتبعه عليه ابن مالك، وكذا ذكر ابن الدّهان في (الغُرّة)^(٤)، وهو ذهول عن نصّ سيبويه.

[بعد]

(ص): (بعد) ظرف زمان لازم الإضافة، فإن أضيف أو حذف مضافه، ونوي لفظه أعرب، أو معناه: ضمّ بناء، وقد ينون حينئذ، ويفتح إعراباً. وإن نكر نصب ظرفاً، وقد يجزّ ويرفع ولا يضاف لجملته حتى يكفّ بـ «ما».

(١) البيت من الطويل، وهو لتصيب في ديوانه (ص ٩) والأغاني (٤٥/٩) ولسان العرب (٨/٦)، ١٠ - أَمْسَ، ٤٢/١٣ - أَيْنَ). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٠٤/١) والإنصاف (ص ٣٢٠) والدرر (١٠٩/٣) والخصائص (٣٩٤/١)، ٥٧/٣ وشرح شذور الذهب (ص ١٣١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٣) ولسان العرب (٥٦٥/١٢ - لوم) والمحتسب (١٩٠/٢).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٥٩/٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٢٩) ولسان العرب (١٠/٦) - أَمْسَ) والمحتسب (٢٢٤/٢).

(٣) الكتاب (٤٨٠/٣).

(٤) هو كتاب «الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية»، وقد تقدّم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة

(ش): من الظروف المبنية في بعض الأحوال (بعد) وهي ظرف زمان لازم الإضافة وله أحوال:

أحدها: أن يصرح بمضافه نحو: جئت بعدك، فهو مُعَرَّبٌ منصوب على الظرفية.

ثانيها: أن يقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، قصداً للتكثير، فكذلك قوله:

٨٠٩ - فما شربوا بعداً على لذة حمراً^(١)

وقد يجزّ، قرىء: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(٢) [الروم: ٤] بالجبر والتنوين. وقد يرفع، روي: «فما شربوا بعداً» بالرفع.

ثالثها: أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف إليه، لكن ينوى لفظه فيعرب ولا ينون لانتظار المضاف إليه المحذوف.

رابعها: أن يحذف وينوى معناه، فيبنى على الضمّ، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤] لله الأمر من قبل ومن بعد أي قبل الغلبة وبعدها.

وعلمه ابن مالك بأنه كان حقها البناء في الأحوال كلها لشبهها بالحرف لفظاً من حيث إنها لا تتصرف بثنية ولا جمع ولا اشتقاق، ومعنى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت، فلما قطعت عنها، ونوي معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين، فبنيت.

وفي (الإفصاح)^(٣) أكثر النحويين يقولون: لما أفردت من مضافها وتضمنته أشبهت الحروف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها، فبنيت لذلك، وقد تفتح في هذه الحالة بلا تنوين، وقد تضم مع التنوين، وكلاهما إعراب، حكى هشام: رأيت قبل، ومن قبل، وأنشد:

(١) حيز بيت من الطويل، وصدده:

وبحن قتلنا الأسد أسد خمية

وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ١٤٦) وأوضح المسالك (١٥٨/٣) وخزانة الأدب (٥٠١/٦) والدرر (١٠٩/٣) وشرح الأشموني (٣٢٢/٢) وشرح التصريح (٥٠/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٣٧) ولسان العرب (٩٣/٣ - بعد، ٢٣٧/١٤ - خفا) والمقاصد النحوية (٤٣٦/٣).

(٢) هذه قراءة أبي السّمّال والجحدري وعون العقيلي، قال الزمخشري: على الجرّ من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه، كأنه قيل: قبلاً وبعداً، بمعنى: أولاً وآخرأ. انظر البحر المحيط (١٥٨/٧).

(٣) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدّم الكلام عليه

٨١٠ - ولا وَجَدَ العُذْرِيَّ قَبْلَ جَمِيلٍ^(١)

وأنشد الخليل قوله:

٨١١ - فما شربوا بَعْدُ على لَذَّةِ خَمْرٍ^(٢)

بالضم والتنوين.

ولا يضاف «بعد» لجمله ما لم يكف بـ «ما» كقوله:

٨١٢ - أَعْلَاقَةُ أُمِّ الوَيْلِدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلَسِ^(٣)

[قبل، أول، أمام، قدام، وراء، خلف، أسفل،

يمين، شمال، فوق، تحت، عل،

دون، حسب، غير]

(ص): ومثله فيما ذكر: قبل، وأول، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل،
وتصرف الكل متوسط، وأنكره الجرمي. ويمين وشمال، وفوق وتحت، ولا يتصرفان،
وعلى. وأنكر ابن أبي الربيع إضافتها لفظاً. وأثبتته الجوهري. ودون، وحسب، لكن نصبهما
على الحال، وغير بعد ليس.

قال السيرافي وابن السراج وأبو حيان: ولا يجوز فتحها. والمختار وفاقاً للأخفش

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فما وجد النهديُّ وجداً وجدته

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٥٤٥/٢) والدرر (١١٠/٣).

والشاهد هنا هو أن «قبل» إذا قطعت عن الإضافة وبنيت على الضم يصح تنوينها مضمومة. وروي
«قبل» بالكسر، يريد: قبلي، فحذف الياء واجتزأ بالكسرة عنها ضرورة.

(٢) تقدم برقم (٨٠٩).

(٣) البيت من الكامل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه (ص ٤٦١) والأزهية (ص ٨٩) وإصلاح المنطق (ص
٤٥) وخرانة الأدب (٢٣٢/١١، ٢٣٤) والدرر (١١١/٣) وشرح شواهد المغني (٧٢٢/٢) والكتاب
(١١٦/١، ١٣٩/٢) ولسان العرب (٢٦٢/١٠ - علق، ٧٨/١٢ - ثم، ٣٢٧/١٣ - فنن) وبلا نسبة في
الأضداد (ص ٩٧) ووصف المباني (ص ٣١٤) وشرح شافية ابن الحاجب (٢٧٣/١) ومغني اللبيب
(٣١١/١) والمقتضب (٥٤/٢) والمقرب (١٢٩/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو نصب «أم» بـ «علاقة» لأنها بدل من التلطف بالفعل فعملت عمله
وأفنان الرأس: خصل الشعر. والثغام: شجر إذا يبس ابيض. والمخلص: ما اختلط فيه البياض
بالسواد.

إعرابها مطلقاً، وألحق بعضهم كلاً، ولا يتصرف مبنياً.

والصحيح أن أصل (أول): أو أل، وأنه لا يستلزم ثانياً، وإذا وقع اسماً صُرف وأُنث بالتاء بقلّة.

(ش): مثل (بعد) فيما تقدّم من إعرابها في الأحوال الثلاثة وبنائها في الحالة الرابعة على الضمّ للعلّة المذكورة «قبل»، و«أول»، و«أمام»، و«قدام»، و«وراء»، و«خلف»، و«أسفل»، و«يمين»، و«شمال»، و«فوق»، و«تحت»، و«عل»، و«دون»، و«حسب»، و«غير».

ومن بناء «قبل» الآية السابقة^(١)، ومن تنكيرها قوله:

٨١٣ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً^(٢)

وقد تقدّمت قراءة: «من قبل» بالجزّ، والتّنين.

ومن نيّة لفظ المضاف إليه فيه قوله:

٨١٤ - وَمَنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلى قَرَابَةً^(٣)

كذا رواه الثّقات: بكسر اللام.

وحكى أبو علي^(٤) «أبدأ بهذا من أوّل» بالفتح على تنكيره ممنوع الصّرف، وبالضمّ

(١) هي الآية ٤ من سورة الروم: ﴿اللّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَلٍ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أكاد أغصّ بالماء الحميم

ويروى العجز:

أكاد أغصّ بالماء الفرات

وهو ليزيد بن الصّعق في خزانة الأدب (٤٢٦/١، ٤٢٩) ولسان العرب (١٥٤/١٢ - حمم). ولبعد الله بن يعرب في الدرر (١١٢/٣) والمقاصد النحوية (٤٣٥/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٥٦/٣) وتذكرة النحاة (ص ٥٢٧) وخزانة الأدب (٥٠/٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٧) وشرح قطر الندى (ص ٢١) وشرح المفصل (٨٨/٤).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فما عطفّت مولى عليه العواطفُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٥٤/٣) والدرر (١١٢/٣) وشرح الأشموني (٣٢٢/٢) وشرح التصريح (٥٠/٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٠) والمقاصد النحوية (٤٣٤/٣).

ويروى: «مولى قرابة» مكان «مولى قرابة».

(٤) هو الفارسي. تقدم التعريف به. انظر المهارس العامة.

على نيّة الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه، وبالجزم على قصد لفظه، قال في (الصحيح)^(١): فإن أظهرت المحذوف نصب، فقلت: ابدأ به أول فعلك.

وقال الشاعر:

٨١٥ - أَمَامَ وَخَلْفَ المرءِ مِنْ لُطْفِ رَبِّهِ كَوَالِيٍّ تَزُوي عَنْهُ مَا كَانَ يَخْذَرُ^(٢)

وحكى الكسائي: أَفُوقَ تَنَامٍ أَمْ أَسْفَلَ بالنصب على تقدير: أَفُوقَ هَذَا أَمْ أَسْفَلَ، قال الشاعر:

٨١٦ - وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ^(٣)

وقال:

٨١٧ - لَغْنًا يُشَرُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامِ^(٤)

وقال:

٨١٨ - وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلْبٍ مِنْ عَلٍ^(٥)

(١) هو الجوهري. تقدم التعريف به انظر الفهارس العامة.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٣). والدرر (٣/ ١١٣) والتوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص ١٠٢).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتماه:

إذا أنا لم أومن عليك

وهو لعتي بن مالك في لسان العرب (١٥/ ٣٩٠ - وري). ولعتي بن مزاحم العقيلي في الكامل للمتبرّد (١/ ٦٦). وبلا نسبة في خزائن الأدب (٦/ ٥٠٤) والدرر (٣/ ١١٣) وشرح التصريح (٢/ ٥٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٣٤) وشرح المفصل (٤/ ٨٧) ولسان العرب (٣/ ٩٢ - بعد).

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدوره:

لَعَنَ الْإِلَهَ تَعَلَّهَ بَنَ مَسَافِرٍ

وهو لرجل من بني تميم في الدرر (٣/ ١١٤) وشرح التصريح (٢/ ٥١) والمقاصد الحوية (٣/ ٤٣٧) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٦٠) وتذكرة النحاة (ص ٢٧٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٢).
(٥) عجز بيت من الكامل، وصدوره:

ولقد سددتُ عليك كل ثنية

ويروى: «نحو» مكان «فوق». وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ١٦١) وروايته فيه:

لأنني ارتفعت عليك كل ثنية وعلوت فوق بني كلب من عل

وتذكرة النحاة (ص ٨٥) والدرر (٣/ ١١٥) وشرح التصريح (٣/ ٤٤٧). وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ١٣٩) وشرح المفصل (٤/ ٨٩).

وقال:

٨١٩ - كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ^(١)

أي: من مكان عالٍ.

ويقال: قبضت عشرة فحسب، أي فحسني ذلك. وهذا حسبك من أجل، وقبضت عشرة ليس غير، أي ليس غير ذلك مقبوضاً.

وذكر ابن هشام أن شرطها: أن تقع بعد ليس، وأن قول الفقهاء: «لا غير» لحن، وليس كما قال فقد صرح السيرافي وابن السراج وأبو حيان: بأن «لا» كليس في ذلك، وأنشد ابن مالك:

٨٢٠ - لَعَنَ عَمَلٌ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسَالُ^(٢)

ويجوز فيها زيادة على أخواتها البناء على الفتح، فيقال: ليس غير.

والأخفش يقول بإعرابها في الضم والفتح معاً، وإن حذف التنوين لانتظار المضاف إليه، وعلى الفتح هي خبر ليس، والاسم محذوف أي: ليس المقبوض غير ذلك، ورأيه هو المختار عندي، لما تقدم في أي الموصولة.

ثم النصب في الجميع على الظرفية إلا «حسب» فعلى الحالية. قال ابن هشام: وما أظن نصب «عل» موجوداً.

= بى «عل» على الضم لأنه أراد علواً معيناً، وهذا مستلزم نية المضاف إليه من حيث المعنى، ولو أراد علواً ما لأعربها

(١) عجز بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وصدريه:

مَكْرٌ مَفْرٌ مَقْبِلٌ مَدْبِرٌ مَعاً

وهو في ديوانه (ص ١٩) وإصلاح المنطق (ص ٢٥) وجمهرة اللغة (ص ١٢٦) ووزانة الأدب (٣٩٧/٣، ٢٤٢/٣، ٢٤٣) والدرر (١١٥/٣) وشرح أبيات سيويه (٣٣٩/٢) وشرح التصريح (٥٤/٢) وشرح شواهد المغني (٤٥١/١) والشعر والشعراء (١١٦/١) والكتاب (٢٢٨/٤) والمقاصد النحوية (٤٤٩/٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٦٥/٣) ورصف المباني (ص ٣٢٨) وشرح الأشموني (٣٢٣/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٤٠) ومغني اللبيب (١٥٤/١) والمقرب (٢١٥/١).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدريه:

حَوَاباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمَدُ فُورُنَا

وهو بلا نسبة في الدرر (١١٦/٣) وشرح الأشموني (٣٢١/٢) وشرح التصريح (٥٠/٢). وكان في الأصل: «فعن» مكان «لعن» والتصويب من الكتب المذكورة. هم الهوامع/ ج ٢/ م ١٠

وأُنكر ابن أبي الربيع إضافة (عل) لفظاً، لكن الجوهري صرح بجوازه، فقال: يقال: أتيته من علي الدار بكسر اللام.

قال أبو حيان: ومن غريب المنقول ما ذهب إليه محمد بن الوليد^(١) من جواز حذف التنوين من كل، فتقول: كل منطلق، جعله غايةً مثل «قبل» و«بعد» حكاه عنه أبو جعفر النحاس،^(٢) وأُنكر عليه علي بن سُلَيْمان^(٣) لأن الظروف قد خُصَّت بعلو ليست في غيرها.

وما بني من الظروف المذكورة فإنه لا يتصرف.

وأما المعرب منها فذكر ابن مالك أن «فوق»، و«تحت» لا يتصرفان أصلاً، قال أبو حيان: ونص على ذلك الأخفش، فقال: اعلم أن العرب تقول: فَوْقَكَ رأسك، وَتَحْتَكَ رجلاك، لا يختلفون في نصب الفوق والتحت، لأنهم لم يستعملوهما إلا ظرفين أو مجرورين بـ «من». قال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] وقال: ﴿يَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥].

وقد جاء جرُّ فوق بعلی في قوله:

٨٢١ - فأقسم بالله الذي اهتزَّ عَرْشُهُ على فَوْقِ سَبْعِ

وبالبناء في قوله:

٨٢٢ - لست رهنأ بفَوْقِ ما أَسْتَطِيعُ^(٥)

وكلاهما شاذ.

وأما «يمين» و«شمال»، فكثير تصريفهما كما تقدّم. وأما «قبل»، و«بعد»، والسنة بعدهما إلى أسفل، فتصرفهما متوسط، قرئ: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلُ مِنْكُمْ﴾^(٦)، بالرفع. وقال:

(١) هو محمد بن الوليد بن ولاد، وقيل: محمد بن ولاد التميمي أبو الحسين، المتوفى سنة ٢٩٨ هـ. انظر معجم الأدباء (١٠٥/١٩) والأعلام (١٣٣/٧).

(٢) المتوفى سنة ٣٣٧ أو ٣٣٨ هـ. وقد تقدّم التعريف به.

(٣) هو الأخفش الصغير المتوفى سنة ٣١٥ هـ، وقد تقدّم التعريف به. وقد أخذ عنه أبو جعفر النحاس.

(٤) البيت من الطويل، وتماهه:

..... لا أعلمه بطلا

وهو لأبي صخر الهذلي في الدرر (١١٦/٣) وشرح أشعار الهذليين (٩٥٩/٣)

(٥) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

كلّفوني الذي أطيق فإني

وهو بلا نسبة في الدرر (١١٧/٣)

(٦) الآية ٤٢ من سورة الأنفال. وقراءة الرفع هي لزيد بن علي؛ اتسع في الظرف فجعله نفس المبتدأ مجازاً (البحر المحيط: ٤/٤٩٦).

٨٢٣ - فَغَدَتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تحسب أنه مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا^(١)
ويقال: أمام زيد آمن من ورائه.

وزعم الجزمي: أنه لا يجوز استعمالها إلا ظرفاً، ولا يقاس على استعمالها اسماً. ولا
تضاف «قبل» أيضاً لجملة ما لم تُكفَّ بـ «ما» نحو: قَبْلَمَا.
وبقي مسائل تتعلق بأول:

الأولى: الصحيح أن أصله: «أَوَّلُ» بوزن أَفْعَل، قلبت الهمزة الثانية واواً ثم أُدغمت
بدليل قولهم في الجمع أوائل.

وقيل: أصله: وَوَل بوزن: فَوَعَلَ، قلبت الواو الأولى همزةً وإنما لم يجمع على
أواول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع.

الثانية: الصحيح أن أول لا يلتزم ثانياً، وإنما معناه: ابتداء الشيء، ثم قد يكون له
ثان، وقد لا يكون، تقول: هذا أول مال اكتسبته، وقد تَكْتَسِبُ بعده شيئاً، وقد لا تكتسب.
وقيل: إنه يلتزم ثانياً، كما أن الآخر يقتضي أولاً، فلو قال إن كان أول ولد تلدينه ذكراً
فأنت طالق، فولدت ذكراً، ولم تلد غيره، وقع الطلاق على الأول دون الثاني.

الثالثة: لـ «أول» استعمالان:

أحدهما: أن تكون صِفَةً، أي أفعل تفضيل، بمعنى الأسبق، فيعطى حكم أفعل
التفضيل من منع الضرف، وعدم تأنيثه بالتاء ودخول «مِنْ» عليه نحو: هذا أول من هذين
ولقيته عام أوّل.

والثاني: أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو: لقيته عاماً أولاً، ومنه: ما له أولٌ ولا
آخر.

قال أبو حيان: وفي محفوطي أن هذا يؤنث بالتاء، ويُصْرَفُ أيضاً، فيقال أوْلَةٌ، وأخِرَةٌ
بالتنوين.

(١) البيت من الكامل، من معلقة ليبد. وهو في ديوان ليبد بن ربيعة (ص ٣١١) وإصلاح المنطق (ص ٧٧)
والدرر (١١٧/٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٧٠) وشرح المفصل (١٢٩/٢) والكتاب (٤٠٧/١)
ولسان العرب (٣٤٢/٢ - فرج، ٢٦/١٢ - أمم، ٢٢٨/١٥ - كلا، ٤١٠ - ولي) والمقتضب (٣٤١/٤)
وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٠٩).

والفرجين. تشية الفرج، وهو الثغر المخوف، وجمعه فروج؛ سمي فرجاً لأنه غير مسدود.

[بين]

(ص): «بين» للمكان، وقيلَ للزمان، وقال الزنجاني: بحسب ما تضاف إليه، وتصرفه متوسط.

ويجب العطف عليه بالواو إن أضيف لمفرد، فإن لحقته «ما» أو الألف عرض عليه الزمان ولزومه. والإضافة للجمل، ولو فعلية على الأصح، وقيل: يضاف لزمن محذوف لا الجملة، وقيل: ما والألف كافة، ولا موضع للجملة، وقيل: ما كافة، والألف إشباع، وقيل: للتأنيث.

وتضاف «بيناً» لمصدر، لا بينما على الأصح، وقيل: هي محذوفة منها، وتلبيث ضرورة بكاف التشبيه.

وتركّب (بين) كخمسة عشر، فتبنى على الفتح فإن أضيف صدرها جاز بقاء الظرفية، أو أضيف إليها تعين زوالها.

(ش): قال أبو حيان: أصل بين أن تكون ظرفاً للمكان وتتخلل بين شيئين، أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقتها (ما) أو الألف لزمت الظرفية الزمانية.

وصرح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى «إذ»، ومنه الحديث: «ساعة يوم الجمعة بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة» انتهى.

وذكر الزنجاني: أنها بحسب ما تضاف إليه، وتصرفها متوسط. قال تعالى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْتِي وَبَيْتِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالرفع^(١)، ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥] بالجر.

ولا تضاف إلا إلى متعدّد. ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو كالأية الأولى.

وإذا لحقتها الألف، أو (ما) لزمت إضافتها إلى الجمل سواء كانت اسمية كقوله:

٨٢٤ - فبيننا نحن نرقبُه أئانا^(٢)

(١) القراءة في مصاحفنا بنصب «بينكم». وذكر أبو حيان في البحر المحيط (٤/١٨٦) أن «بينكم» بالرفع هي قراءة جمهور السبعة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

معلق ونُضّة ورناد راعي

ويروي «نطلبه» مكان «نرقبه» وهو لنصيب في ديوانه (ص ١٠٤). ولرجل من قيس عيلان في شرح =

وقوله:

٨٢٥ - فَيَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ^(١)

أو فعلية، وهو قليل كقوله:

٨٢٦ - فَيَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا^(٢)

وتقول: بينما أَنْصَفْتَنِي ظَلَمْتَنِي.

ومنع بعضهم إضافتها إلى الفعلية، وقال: لا تضاف إلا إلى الاسمية، وأول البيت ونحوه على إضمار «نحن»

وزعم ابن الأنباري أن «بين» حيثثد شرطية.

وما ذكر من أن الجملة بعد «بين» و«بينما» مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جر، مذهب الجمهور.

وذهب الفارسي وابن جني: إلى أن إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة، لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزمان، دون ظرف المكان، ولأن «بين» تقع على أكثر من واحد، لأنها وسط، ولا بُدَّ من اثنين فما فوقهما، والتقدير: بينما أوقات زيد قائم أقبل عمرو. واختاره ابن الباذس.

= شواهد المغني (٧٩٨/٢) والكتاب (١٧١/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٦/٣) وأمالى ابن الحاجب (٣٤٢/١) والجنى الداني (ص ١٧٦) وخزانة الأدب (٧٤/٧) والدرر (١١٨/٣) ووصف المباني (ص ١١) وسر صناعة الإعراب (٢٣/١، ٢٣/٢) وشرح أبيات سيويه (٤٠٥/١) وشرح المفصل (٩٧/٤، ١١/٦) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٧) ولسان العرب (١٣/٦٥ - بين) والمحتسب (٧٨/٢) ومغني اللبيب (٣٧٦/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو نصب «زناد» حملاً على موضع «وَفُضَّة» لأن معناه: يعلق وفضة وزناد راع.

والرفضة. خريطة يحمل فيها الراعي أدواته وزاده، والجمع وفاض.

(١) تقدم برقم (٧٩٦).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا نحن فيهم سوقة نتنصفُ

ويروى: «سوقة ليس تنصفُ». وهو لحرقة بنت النعمان في الجنى الداني (ص ٣٧٦) وخزانة الأدب (٧/٥٩، ٦٠، ٦٨، ٧٠) والدرر (١١٩/٣) وشرح ديوان الحماسة للمرروفي (ص ١٢٠٣) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٣) ولسان العرب (٩/٣٣٣ - نصف، ١٠/١٧٠ - سوق، ١٣/٦٦ - بين، ١٥/٤٣١ - إذا) والمؤتلف والمختلف (ص ١٠٣). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣١١، ٣٧١)

وذهب قوم: إلى أن «ما» و«الألف» كافتان، والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب.

وذهب آخرون: إلى أن «ما» كافة عن الخفض، والألف إشباع، لأن كون الألف كافة لم يثبت، وثبت كونها إشباعاً، فالجملة بعد الألف في موضع جرّ بالإضافة، وبعد «ما» لا محل لها من الإعراب. واختاره المغاربة.

وزعم قوم: أنّ الألف للتأنيث. ووزنها: فعلى. وردّ بأن الظروف كلها مذكرة إلاّ ما شدّ وهو قدّام، ووراء، ولا حاجة إلى الدّخول في الشاذّ من غير داعية.

وقد تضاف «بينما» إلى مصدر.

قال:

٨٢٧- بَيْنَا تَعْتَقُهُ الْكُمَاءَ وَرَوْغُهُ^(١)

وألحق بعضهم «بينما» بها، فأجاز إضافتها إلى مفرد مصدر نحو: بينما قيام زيد قام عمرو.

وقال أبو حيّان: والصّحيح أنه لا يجوز، لأنه لم يسمع، ولا يسوغ قياس بينما على بينا.

ولا تضاف «بينما» إلى مفرد غير مصدر وفاقاً. قال أبو حيّان: وسببه أنّها تستدعي جواباً فلم يقع بعدها إلاّ ما يعطي معنى الفعل، وذلك الجملة، والمصدر من المفردات.

وقد يحذف خبر المبتدأ بعد «بينما» و«بينما» لدلالة المعنى عليه كقوله: «فبينما العسر».

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

يوماً أتيج له جريّ سلفُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأشباه والنظائر (٤٨/٢) وخزانة الأدب (٢٥٨/٥، ٧١/٧، ٧٣، ٧٤) والدرر (١٢٠/٣) وسرّ صناعة الإعراب (٢٥/١، ٧١٠/٢) وشرح أشعار الهذليين (٣٧/١) وشرح شواهد المغني (٢٦٣/١، ٧٩/٢) وشرح المفصل (٣٤/٤) ولسان العرب (٦٥/١٣ - بين). ويلا نسبة في الخصائص (١٢٢/٣) ورفض المباني (ص ١١) وشرح المفصل (٩٩/٤) ومغني اللبيب (٣٧٠/١).

وتعتقه: في اللسان (٢٧٢/١٠): «تعتقت الأرنب بالعانقاء وتعتقتها كلاهما: دسّت عنقها فيه وربما غابت تحتها، وكذلك اليربوع، وخصّ الأزهري به اليربوع فقال: العانقاء جُحر من جحرة اليربوع يملؤه تراباً، فإذا خاف اندسّ فيه إلى عنقه فيقال تعتق». والكماء: جمع كميّ، وهو الشجاع المتكمّي في سلاحه، لأنه كَمَى نفسه أي سترها بالدرع والبيضة. والروغ والمراوغة: المخادعة. والجريّ: الوكيل، والجريّ أيضاً: الرسول، وأيضاً: الخادم، وأيضاً: الأجير (لسان العرب. ١٤٢/١٤). والسلف: الشجاع الجريء الجسور.

كما قد يُحذف الجواب لذلك كقوله :

٨٢٨ - فَبَيْنَا الْفَتَى فِي ظِلِّ نَعْمَاءٍ غَضَّةٍ تَبَاكَرُهُ أَفْنَانُهَا وَتُرَاوِحُ
إِلَى أَنْ رَمَتْهُ الْحَادِثَاتُ بِنَكْبَةٍ يَضِيْقُ بِهَا مِنْهُ الرِّحَابُ الْفَسَائِحُ^(١)

وتليت بينا بكاف التشبيه في الشعر، قال :

٨٢٩ - بَيْنَا كَذَاكَ رَأَيْنَنِي مُتَعَصِّبًا^(٢)

قال أبو حيان : وبإضافة «بينا» إلى المصدر احتج أبو علي أن «بينا» ليست محذوفة من
بينما، كما قال بعضهم، لأن «بينما» لا تضاف وإنما هي مكفوفة بـ «ما» داخلية على
الجملةتين.

وتركّب «بين» كخمسة عشر فتبنى على الفتح كقوله :

٨٣٠ - نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ ضُفُوفِ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا^(٣)
الأصل : بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة، وتركّب الاسمان تركيب خمسة
عشر.

فإن أُضِيفَ صَدْرُ بَيْنَ بَيْنَ إِلَى عَجْزِهَا جاز بقاء الظرفية كقولك في أحكام الهمزة :
التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ، وزوالها كقولك : بَيْنُ بَيْنٍ أَقْسَمُ مِنَ الْإِبْدَالِ، وإن أُضِيفَ إِلَيْهَا تَعَيَّنَ زَوَالُ

(١) البيتان من الطويل، وهما لمصاد بن مذكور في الدرر (٣١٢/١)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

بالخزّ فوق جلالته سرداح

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ٩٩) والأغاني (٢٨٤/٢) والحماسة البصرية (١١٠/٢) والدرر
(١٢١/٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٧٣/٧)

والشاهد في البيت قوله. «بينا كذاك» حيث تليت «بينا» بكاف التشبيه. ومهم من قدّر «أنا» بع
«بينا»

وجلالة : يقال : ناقة جلالة، أي ضخمة والسرداح والسرداحة : الناقة الطويلة، وقيل : الكثيرة
اللحم.

(٣) البيت من محزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٤١) وخزانة الأدب (٢١٣/٢) والدرر
(٣٢٤/٦) وسرّ صناعة الإعراب (٤٩/١) وشرح شواهد المغني (٢٥٨/١) وشرح المفصل (١١٧/٤)
والشعر والشعراء (٢٧٣/١) ولسان العرب (٦٦/١٣ - بين) واللمع (ص ٢٤٢) والمقاصد الحوية
(٤٩١/١). وبلا نسبة في الدرر (١٢٢/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٩٧) وما يتصرف وما لا يتصرف
(ص ١٠٦).

وقد بنى الظرفين «بين بينا» على الفتح لكونه أراد بهما معاً الظرفية، ولولا ذلك لوجب أن يعربهما
ويضيف الأول إلى الثاني.

الظرفية، ومن ثم خطأ أبو الفتح من قال: همزة بَيْنَ بَيْنَ بالفتح، وقال: الصواب: همزة بَيْنَ بَيْنَ بالإضافة.

[حيث]

(ص): حيث للمكان مثلثاً، وحوث، وإعرابها لغة، وتلزم الإضافة لجمله. وندر لمفرد. وقاسه الكسائي. وتركها أندر فتعوض «ما». وجوز الأخفش وقوعها للزمان. وتصرفها نادر، وأنكره أبو حيان. وفي وقوعها اسم إن، ومفعولاً خُلِفَ، وزعمها الزجاج موصولة.

(ش): من الظروف المبنية «حيث»، وعلة بنائها، شبهها بالحرف في الافتقار، إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة، وبنيت على الضم تشبيهاً بقبل وبعد، لأن الإضافة للجمله كلاً إضافة، لأن أثرها وهو الجز لا يظهر.

ومن العرب من بناها على الفتح طلباً للتخفيف. ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين.

ولغة طيء، إبدال يائها واواً، فيقولون: حوث، وفي ثاتها أيضاً الحركات الثلاث.

ولغة فقهس إعرابها يقولون: جلست حيث كنت، وجئت من حيث جئت، فيجرونها بـ «من»، وهي عندهم كـ «عند»، وقُرىء: ﴿سَلَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢] بالكسر، فيحتمل الإعراب، ولغة البناء على الكسر.

وسواءً في الجملة الاسمية أو الفعلية. قال في المغني^(١): وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ولهذا رجح النصب في: جلست حيث زيدا أراه.

وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله:

٨٣١ - بيض المواضي حيث لي العمائم^(٢)

وقوله:

(١) مغني اللبيب (١/١١٧).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونطعنهم تحت الحبي بعد صربهم

ويروى: «حيث الكلى» مكان «تحت الحبي». والبيت للفرزدق في شرح شواهد المغني (١/٣٨٩) والمقاصد النحوية (٣/٣٨٧) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٢٥). وخزانة الأدب (٦/٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٤/٧) والدرر (٣/١٢٣) وشرح الأشموني (٢/٣١٤) وشرح التصريح (٢٢/٣٩) وشرح المفصل (٤/٩٢) ومغني اللبيب (١/١٣٢).

٨٣٢ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا^(١)

والكسائي يقيسه .

وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة معوضاً منها (ما) كقوله :

٨٣٣ - إِذَا رَيْدَةُ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَّحَتْ لَهُ^(٢)

أي من حيث هبت ، والأصل فيها أن تكون للمكان^(٣) .

قال الأخفش : وقد ترد للزمان كقوله :

٨٣٤ - لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ^(٤)

أي : حين تهدي . ولا تستعمل غالباً إلا ظرفاً .

وندر جرّها بالباء في قوله :

٨٣٥ - كَانَ مِنَّا بِحَيْثُ يُعْكِي الْإِزَارُ^(٥)

(١) الرجز قائله مجهول ؛ وبعده .

نجماً يضيء كالشهاب لأمعا

ويروى : « ساطعا » مكان « لأمعا » . وهو في خزانة الأدب (٣/٧) والدرر (٣/١٢٤) وشرح شذور

الذهب (ص ١٦٨) وشرح شواهد المغني (١/٣٩٠) وشرح المفصل (٤/٩٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٥)

ومغني اللبيب (١/١٣٣) والمقاصد النحوية (٣/٣٨٤)

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه .

أناه بريّاها حبيب يواصله

وهو لأبي حية النميري في خزانة الأدب (٦/٥٥٤ ، ٥٥٩) وشرح شواهد المغني (١/٣٩٠) ولسان

العرب (٣/١٩٢ - ريد ، ١١/٢١٩ - خلل) والمقاصد النحوية (٣/٣٨٦) . وبلا نسبة في الدرر (٣/١٢٥)

ومغني اللبيب (١/١٣٢) .

والريدة : ريح لينة هبوب .

(٣) وهو الذي نصّ عليه سيبويه في الكتاب (٤/٢٢٣) ولم يذكر غيره .

(٤) البيت من المديد ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٨٦) وخزانة الأدب (٧/١٩) والدرر (٣/١٢٥)

وسمط اللّالي (ص ٣١٩) ولسان العرب (١٠/١٦٨ - سوق ، ١٥/٣٥٧ - هدى) . وبلا نسبة في شرح

المفصل (٤/٩٢) ومجالس ثعلب (ص ٢٣٨) .

(٥) الشطر من الحميف ، وتمتته غير معروفة . ويروى :

كَانَ مِنِّي بِحَيْثُ تُعْكِي الْإِزَارُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/١٢٦) ولسان العرب (٤/١٨ - أزر) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٩) ،

وقد ذكر محقق شرح شواهد الإيضاح أن الحاشية في مخطوطته نسبته لحصين بن بكير الربيعي .

=

وب «إلى» في قوله :

٨٣٦ - إِلَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أَمْ قَشَعِمُ^(١)

وب «في» في قوله :

٨٣٧ - فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقَيْنَا شَرِيدُهُمْ^(٢)

وقال ابن مالك : تصرفها نادر .

ومن وقوعها مجرّدة عن الظرفية قوله :

٨٣٨ - إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاغِبٌ — جَمَى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانٌ^(٣)

ف «حيث» اسم إنَّ . وقال أبو حيان : هذا خطأ ، لأن كونها اسماً لـ «إنَّ» فرغ عن كونها تكون مبتدأ ، ولم يُسمع ذلك فيها البتّة ، بل اسم إنَّ في البيت «حمى» و«حيث» الخبر لأنه ظرف ، والصحيح أنها لا تتصرف ، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به ، ولا مبتدأ . انتهى .

وقال ابن هشام في المغني : الغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بـ «من» وقد تخفض بغيرها . وقد تقع مفعولاً وفاقاً للفارسي نحو : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام : ١٢٤] .

إذ المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة ، لا شيئاً في المكان ، وناصبها «يعلم» محلّوفاً ، مدلولاً عليه «بأعلم» لا «بأعلم» نفسه ، لأنَّ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ، إلاَّ إنَّ أَوْلَتْهُ بِعَالِمٍ ، قال : ولم يقع اسماً لـ «إنَّ» خلافاً لابن مالك . انتهى .

وزعم الزجاج : أنَّ «حيث» موصولةٌ .

= والإزار : المرأة ، على التشبيه ؛ كذا قال في اللسان (١٨/٤) ثم أورد هذا الشطر ، وقال في مادة «عكا» (٨٢/١٥) : «وعكا يإزاره عكواً : أعظم حُجْرَتَهُ وغلظها . . . وقيل : إذا شدّه قالصاً عن بطنه لثلاً يسترخي لضخم بطنه» .

(١) عجز بيت من الطويل من معلقة زهير ، وصدرة

فشدُّوا ولم تفرغ بيوت كثيرة

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٢) وخزانة الأدب (١٥/٣ ، ٨/٧ ، ٩ ، ١٣ ، ١٧) والدرر (١٢٧/٣) ومغني اللبيب (١٣١/١) وشرح شواهد المغني (٣٨٤/١) ولسان العرب (٤٨٥/١٢) - قشعم .
وأم قشعم : الحرب ، وقيل : المنية ، وقيل : الصبح ، وقيل : العنكبوت ، وقيل : الدلة . قال في اللسان (٤٨٥/١٢) : «ويكلّ فسر قول زهير . . .» ثم أورد البيت

(٢) الشطر من الطويل ، وتتمته غير معروفة . وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٩/٧) والدرر (١٢٨/٣)

(٣) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٩/٣) ومغني اللبيب (١٣٢/١) .

[دون]

(ص): دون للمكان. وتصرفه قال البصريون: ممنوع، والأخفش قليل. والمختار وفقاً لبعض المغاربة يستثنى به فإن كان بمعنى «رديء» فغير ظرف.
(ش): من الظروف المبنية في بعض الأحوال «دون» - كما تقدم - ذكره في أخوات «قبل»، و«بعد».

وهو للمكان، تقول: قعد زيد دون عمرو، أي في مكان منخفض عن مكانه.
وهو ممنوع التصرف عند سيبويه، وجمهور البصريين.
وذهب الأخفش والكوفيون: إلى أنه يتصرف، لكن بقلّة، وخرج عليه: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١]، فقال: «دون» مبتدأ، وبني لإضافته إلى مبني. والأولون قالوا: تقديره: ما دون ذلك، فحذف «ما» وقال الشاعر:

٨٣٩ - وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ، وَالْمَوْتُ دُونُهَا^(١)

وقال:

٨٤٠ - وَغَبْرَاءُ يَحْمِي دُونَهَا مَا وَرَاءَهَا^(٢)

ويستثنى به «كسوى» فيما نقله أبو حيان في «شرح التسهيل» عن بعض الفقهاء الحنفية، ونقله...^(٣).
أما «دون» بمعنى رديء كقولك: هذا ثوب دُون، فليس بظرف، وهو متصرف بوجوه الإعراب.

(١) عجر بيت من الطويل، وصدره:

ألم تر يا أني حميتُ حقيقتي

وهو لموسى بن جابر في الدرر (٣/ ١٣٠) وشرح ديوان الحماسة للمرروقي (ص ٣٧١) وبلا نسبة في شرح الصريح (١/ ٢٩٠) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٦).

وقد أعرب «دون» فرفعه على أنه خبر المبتدأ

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه

ولا يحتطيها الدهر إلّا المخاطرُ

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٠٢٥) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٦٥). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٣٠)

وقد وقعت «دون» هنا متصرفة فاعلاً لـ «يحمي»

(٣) مكان النقط بياض في الأصل.

[ريث]

(ص): (ريث): مصدر استعمل بمعنى الزمان، فأضيف للفعل، وقد تليه «ما» زائدة أو مصدرية، وأكثر وقوعه مستثنى في منفي، ولم يصرحوا ببناؤه، والعلة قائمة.

(ش) (ريث) مصدر: راث يريث: إذا أبطأ، فإذا استعمل في معنى الزمان جاز أيضاً أن يضاف إلى الفعل فتقول: أتيتك ريث قام زيد، أي قدر بقاء قيام زيد، فلما خرجت إلى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان، هذا كلام أبي الفضل الصغار في (شرح كتاب سيويه)^(١) ونقله أبو حيان، وذكر ابن مالك نحوه.

ويؤخذ من قوله: جاز فيه ما جاز في الزمان: أنه مبني كسائر أسماء الزمان المضافة إلى الفعل المبني، فلذا ذكرته في الظروف المبنيات، ومن شواهد قوله:

٨٤١ - لا يَضْعُبُ الأمرُ إلَّا ريثَ يركبُه^(٢)

وقوله:

٨٤٢ - خَلِيلِي رِفْقاً ريثَ أَفْضِي لُبَانَةً^(٣)

وقد يفصل بين ريث والفعل بـ «ما»، قال ابن مالك: زائدة أو مصدرية كقوله:

٨٤٣ - مُحِيَّاه يَلْقَى يَنَالُ السَّوَا لَ راجِيه ريثَ مَا يَثْنِي^(٤)

[عوض]

(ص): (عوض) مثلث لعموم المستقبل، وقد يرد للمضي، وقد يضاف للعائضين، أو

(١) «شرح كتاب سيويه» لأبي الفضل البطلوسي قاسم بن علي المشهور بالصغار المتوفى بعد سنة ٦٣٠ هـ، يقال إنه أحسن شروحه، رد فيه كثيراً على شرح الشلوبين. انظر كشف الظنون (ص ١٤٢٨)

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه

ولا يبيتُ على مالٍ له قَسَمُ

وهو للحطيفة في ديوانه (ص ٩٥) والدرر (٣/ ١٣١). وذكره في اللسان (١٥٧٢ - ريث) برواية:

لا يصعبُ الأمرُ إلَّا ريثَ يركبُه وكلَّ أمرٍ سوى الفحشاء يَأْتَمُرُ
ونسبه لأعشى باهلة

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه

من العَرَصَاتِ المُذَكَّرَاتِ عهدودا

ويروى: «الداكرات» مكان «المذكرات» والبيت بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٣١) وشرح شواهد المعني

(٨٣٦/٢) ومغني اللبيب (ص ٤٢١)

(٤) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٣٢)

يضاف إليه فيعرب وقد يجري كالقسم .

(ش): من الظروف المبنية عوض، وهو للوقت المستقبل عموماً كأبدأ. وقد ترد للمضى كقوله:

٨٤٤ - فلم أرَ عاماً عوضُ أكثرَ هالكاً^(١)

وبني لشبهه بالحرف في إبهامه، لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان. وبنائه إما على الضم كقبل وبعد، أو على الفتح طلباً للخفة، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين. فإن أضيف إلى العائضين كقولهم: لا أفعل ذلك عوض العائضين، أي دهر الداهرين، أو أضيف إليه كقوله:

٨٤٥ - وَلَوْلَا تَبَلُّ عَوْضٍ فِي حُطْبَيَّيْ وَأَوْصَالِي^(٢)

أعرب في الحالين لمعارضته الشبه بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

قال أبو حيّان: وقد كثر استعمال «عوض» حتى أجروه مجرى القسم كقوله:

٨٤٦ - رَضِيعِي لِبَانٍ لُدِّي أُمَّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضٌ لَا نَتَفَرَّقُ^(٣)

[قَطْ]

(ص): (قَطْ) مقابل عوض، ويختصّان بالنفي، والأفصح فتح القاف وتشديد الطاء ضمّاً.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَوَجْهَ غَلامٍ يُشْتَرَى وَغَلامَةً

وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٢/٣) ولسان العرب (١٩٣/٧ - عوض). وقد جاءت «عوض» في البيت للمضى بمعنى «قَطْ»

(٢) البيت من الهج، وهو للفند الزماني في خزنة الأدب (١١٦/٧، ١١٩) والدرر (١٣٢/٣) وشرح ديوان الحماسة للمرروقي (ص ٥٣٨) ولسان العرب (٣٢٣/١ - حطب)

والعوض: الدهر. وحطباه: صلبه. وقد تحرفت هذه اللفظة في الأصل فحاءت «خطابي» ورؤي «خصماتي» مكان «حطبائي». وذكر في اللسان (٣٢٣/١) أنه يروى: «حُطْنَبَائِي» والحُطْنَبِي. الظهر.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٧٥) وأدب الكاتب (ص ٤٠٧) وإصلاح المسقط (ص ٢٩٧) والأغاني (١١١/٩) وجمهرة اللغة (ص ٩٠٥) وخزنة الأدب (١٣٨/٧، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤) والخصائص (٢٦٥/١) والدرر (١٣٣/٣) وشرح شواهد المغني (٣٠٣/١) وشرح المفصل (١٠٧/٤) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٦) ولسان العرب (١٩٢/٧ - عوض، ٢٨٢/٢٢ - سحيم. ٣٧٥/١٣ - لبن) ومغني اللبيب (١٥٠/١). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٢٤٠) والإنصاف (٤٠١/١).

وتحالفاً بأسحيم أي تحالفا في طلعة ليلة شديد السواد، وقيل المراد بأسحيم الرحم؛ أي تحالفا في

طلعة الأحشاء

وقال الكسائي: أصله قطط، ويقال: قطّ، وقَطَّ، وقُطِّ، وقَطَّ، وقَطَّ.

وقال الأخفش: إن أريد الزّمان ضمّ، أو التقليل سكن، فإن لقي همز وصل وكسر.

وترد «قط» و«قد» اسمي فعل بمعنى: يكفي مبنيّين، فقليل: الدال بدل من الطاء، وقيل: قد منقولة من الحرفية، وبمعنى حسب فالغالب البناء ويضافان للياء، والكاف، والظاهر.

(ش): من الظروف المبنيّة قطّ، وهي مقابل عوض، فهي للوقت الماضي عموماً، وبنيت لشبه الحروف في إبهامه، لوقوعها على كلّ ما تقدّم من الزّمان.

وقيل: لأنها تضمّنت معنى: «في»، لأنها لا يحسن فيها بخلاف الظروف.

وقيل: لأنها تضمّنت معنى: منذ. فمعنى: ما رأيته قط: منذ خُلِقْتُ.

وقيل: لأنها تضمّنت معنى من الاستغراقية.

وقيل: لافتقارها إلى جملة، وقيل: لأنها أشبهت الفعل الماضي، لأنها لزمانه.

وبنيت على الضّم تشبيهاً بقبل، وبعد. وقد تكسر على أصل التّقاء الساكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضّم، وقد تخفّف طأؤه مع ضمّها، وإسكانها، فهذه خمس لغات.

وزعم الأخفش أنك إذا أردت بها الزّمان تضمّ أبداً نحو: ما رأيت مثله قطّ، فإن قللت بـ «قط» شيئاً سكّنت نحو: ما عندك إلّا هذا قطّ.

فإن لقيت ألف وصل كسرت لالتقاء الساكنين نحو: ما علمت إلّا هذا قطّ اليوم، وم عندك إلّا هذا قطّ الآن.

وزعم الكسائي: أنّ أصل قط: قطط بضم الطاء الأولى وسكون الثانية، سكنت الأولى، وأدغمت وجعلت الثانية على حركتها.

قالوا: وأصلها مصدر وهو القطّ بمعنى القطع، نقلت إلى الظرف فقولك. ما رأيته قطّ معناه: ما رأيته فيما انقطع من عمري.

وتختصّ هي، و«عوض» بالنفي نحو: ما أفعله عوض، ولا فعلته قطّ، فلا يستعملان في الإيجاب.

وترد «قط»، و«قد»، اسمي فعل بمعنى: يكفي نحو: قد زيداً درهم، أي يكفيه، وقدني، وقطني بنون الوقاية، أي يكفيني، وليس فيهما إلّا البناء على السكون.

ثم قيل: هما كلمتان مستقلتان، وقيل: الدال بدل من الطاء، وقيل: «قد» هي الحرفية، نقلت إلى الاسمية.

ويردان أيضاً اسمين مرادفين له «حسب»، فالغالب حيثل بناؤهما على السكون^(١)، لوضعهما على حرفين.

ويضافان إلى الاسم الظاهر، وإلى ياء المتكلم، وكاف المخاطب نحو: قد زيد درهم، وقط زيد درهم، وقدي، وقطي بلا نون، وقدك، وقطك، وقد يعربان، وهو قليل، يقال: قد زيد أو قط زيد درهم بالرفع كما يقال: حسبه درهم^(٢).

[كيف]

(ص): (كيف)، ويقال: «كي» اسم يستفهم به عن الخبر قبل ما لا يستغنى به، والحال قبل ما يستغنى، ومعناها: على أي حال. قال سيبويه: ظرف، وأنكره غيره، وابن مالك أطلقه مجازاً فعلى الأول محلها نصب دائماً، ويجاب بعلى كذا.

(ش): «كيف» اسمٌ لدخول الجار عليها في قولهم: على كيف تبع الأحمريين، وإبدال الاسم الصريح منها نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ والإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو: كيف كنت؟. ويقال فيها: كي، كما يقال في سوف: «سو» قال:

٨٤٧ - كي تَجْنَحُونَ إلى سِلْم وما تُثِيرُ^(٣)

والغالب فيها أن تكون استفهاماً إما حقيقياً نحو: كيف زيد؟ أو غيره نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨].

وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى به نحو: كيف أنت؟ وكيف كنت؟ وكيف ظننت زيدا؟ وحالاً قبل ما يستغنى نحو: كيف جاء زيد؟ أي على أي حالة جاء زيد. وإنما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام، وبنيت على فتحة طلباً للخفضة.

(١) قال سيبويه في الكتاب (٢٦٨/٣): «وقط كحسب وإن لم تقع في جميع مواقعها، ولو لم يكن اسماً لم تقل: قطك درهمان، فيكون مبنياً عليه» ثم قال: «واعلم أنهم إنما قالوا حسبك لأنها أشد تمكناً، ألا ترى أنها تدخل عليها حروف الجر، تقول: بحسبك، وتقول: مررت برجل حسبك، فتصف به وقط لا تمكّن هذا التمكّن»

(٢) راجع قول سيبويه في الحاشية السابقة

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

قتلاكُم ولظى الهيجاء تضطرمُ

وهو بلا سبة في الجنى الداني (ص ٢٦٥) وجواهر الأدب (ص ٢٣٣) وخزانة الأدب (١٠٦/٧) والدرر (١٣٥/٣) وشرح الأشموني (٥٤٩/٣) وشرح شواهد المغني (٥٥٧/١، ٥٥٧/٢) ومغني اللبيب (١٨٢/١، ٢٠٥) والمقاصد النحوية (٣٧٨/٤)

وعن سيبويه أنّ «كيف» ظرف، وأنكره الأخفش والسيرافي، وقالوا: هي اسم غير ظرف، وربّوا على الخلاف أموراً.

أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عنده: في أيّ حال، أو على حال^(١)، وعند غيره تقديرها في نحو: كيف زيد؟ أصبح زيد، وفي نحو: كيف جاء زيد؟ أراكباً جاء زيد، ونحوه.

الثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: على خير ونحوه، وعند غيره أن يقال: صحيح أو نحوه.

وقال ابن مالك: لم يقل أحد إن «كيف» ظرف، إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لما كانت تفسّر بقولك: على أي حال، لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سمّيت ظرفاً، لأنها في تأويل الجاز والمجورر واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً، قال ابن هشام: وهذا حسن.

[لـدـن]

(ص): لدن لأول غاية زمان أو مكان، وتلزم «مِنْ» غالباً، ويقال: لَدُنْ، وَلَدْن، وَلَدِن، وَلَدْنُ، وَلَذْ، وَلَدْ، وَلَذْ، وإعراب الأولى لغة، وترد النون مضافة لمضمر وتضاف لمفرد وجملة خلافاً لابن الدهان، وسمع نصب «غدوة» بعدها تمييزاً، ورفعها بإضمار «كان». ويعطف على «غدوة» المنصوبة بالنصب وجوباً وفاقاً لأبي حيان، وخلافاً للأخفش وابن مالك.

(ش): من الظروف المبنية (لدن)، وهي لأول غاية زمان أو مكان، وُيُنِيَّتْ لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحداً، وهي كونها مبتدأ غاية، وامتناع الإخبار بها وعنها، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف «عند»، و«لدى» فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً، بل يكونان لا ابتداء الغاية، وغيرها، ويبنى عليهما المبتدأ، قال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]. والغالِبُ اقترانها بـ «مِنْ» نحو: ﴿وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ﴾ [آل عمران: ٨]، «وَأَتَيْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا»^(٢).

وقد تجرّد منها كقوله: لَدُنْ غَدْوَةٌ^(٣)، لَدُنْ شَبٌّ^(٤).

(١) انظر الكتاب (٢٣٣/٤).

(٢) لا يوجد آية قرآنية بهذا اللفظ، ونصّ الآية ٩٩ من سورة طه: ﴿وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا﴾.

(٣) جزء من بيت سيأتي بالرقم (٨٥٣).

(٤) جزء من بيت سيأتي بالرقم (٨٥٠).

وإعراب لدُنْ لغة قَيْسِيَّة، تشبيهاً بعُنْد، وبه قرأ عاصم: ﴿بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهِ﴾ [الكهف: ٢] بالجرّ وإشمام الدّال الساكنة الضم، والأصل: من لَدُنْه بضم الدّال.

قال ابن مالك: وفيها على غير اللغة القَيْسِيَّة تسع لغات: سكون النون مع ضم الدّال، وفتحها أو كسرهما، وسكونها مع سكون الدّال، وفتح اللّام، أو ضمّها، وفتح النّون مع سكون الدّال، وحذف النّون مع سكون الدّال، وفتح اللّام أو ضمّها، وحذف النون مع ضم الدّال، وفتح اللام

وزاد أبو حيّان عشرة: وهي لَنْ بلام مفتوحة، وتاء مكسورة.

قال سيّويه^(١): «ولَدُنْ» بلا نون محذوفة من «لدن» كما أن «يَكْ» محذوفة من «يكن»، ألا ترى أنك إذا أضفته لمضمر رَدَدْتَهُ إلى أصله، فتقول: من لَدُنْه، ومن لَدُنِّي، ولا يجوز من لَدُنْكَ، ولا من لَدِه.

ويجرّ تالي لدن بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً كقوله:

٨٤٨ - تَنْتَهَضُ الرُّعْدَةُ فِي ظَهَيْرِي مِّنْ لَّدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعُصَيْرِ^(٢)
وتقديره إن كان جملة اسمية كقوله:

٨٤٩ - وَتَذْكُرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فِعْ^(٣)

أو فعلية كقوله:

٨٥٠ - لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ^(٤)

(١) الكتاب (٢٨٦/٣)

(٢) الرّجر لرجل من طيّء في المقاصد المحوية (٤٢٩/٣). ولبعض الأغفال في لسان العرب (٧/٢٤٥ - نهض). وبلا نسبة في الخصائص (٢/٢٣٥) والدرر (٣/١٣٦، ٦/٢٨٨) وشرح الأشموني (٢/٣١٨) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٣).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

إلى أنت ذو فودّين أبيض كالنسر

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٧/١١١) والدرر (٣/١٣٦) وشرح الأشموني (٢/٣١٨).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره

صريع غوانٍ رافهن ورقته

ويروى. «شاقهن وشقته» وهو للقطامي في ديوانه (ص ٤٤) وخزانة الأدب (٧/٨٦) والدرر (٣/١٣٧) وسمط اللّالي (ص ١٣٤) وشرح التصريح (٢/٤٦) وشرح شواهد المغني (ص ٤٥٥) ومعاهد التنصيص (١/١٨١) والمقاصد النحوية (٣/٤٢٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/٤٧) وأوضح المسالك (٣/١٤٥) وتخليص الشواهد (٢٦٣) وشرح الأشموني (٢/٣١٨) ومغني اللبيب (ص ١٥٧).

ومنع ابن الدّهان من إضافة لدن إلى الجملة، وأوّل ما ورد من ذلك على تقدير أن المصدرية بدليل ظهورها معها في قوله:

٨٥١ - أراني لدن أن غاب رهطي^(١)

وقوله:

٨٥٢ - وليت فلم تقطع لدن أن وليتنا قرابة ذي قزبي ولا حقّ مسلم^(٢)

وسمع نصب «غدوة» بعدها^(٣) في قوله:

٨٥٣ - لدن غدوة حتى دنت لغروب^(٤)

وخرّج على التمييز.

وحكى الكوفيون: رفع «غدوة» بعدها وخرج على إضمار كان، أي لدن كانت غدوة. قال سيويوه: لا تنصب «لدن» غير «غدوة»، ولا تقول: «لدن بكرة»، لأنه لم يكثر في كلامهم.

وإذا عطف على غدوة المنصوب بعدها، فقل: لدن غدوة وعشية جاز عند الأخفش في المعطوف الجرّ على الموضع، والنصب على اللفظ. وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب، وأوجه أبو حيان، ومنع الجرّ، لأن «غدوة» عند من نصبه ليس في موضع جرّ، فليس من باب العطف على الموضع.

قال: ولا يلزم من ذلك أن يكون «لدن» انتصب بعدها ظرف غير «غدوة»، وهو غير محفوظ إلّا فيها، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل. وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية، ساقطة من التسهيل.

[لما]

(ص): لما حرف وجود لوجود، وقال ابن السراج والفارسيّ وابن جنيّ ظرف ك «إذ»

(١) الشطر من الطويل، وهو في الدرر (١٣٧/٣) وذكر أنه لم يعثر على مثله ولا تتمته؛ وفيه: «أراني لدن أن غاب رهطي وإخوتي».

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزائن الأدب (١١١/٧) والدرر (١٣٧/٣).

(٣) انظر الكتاب (١/٥١، ٥٨، ١٥٩، ٢١٠، ٢/٢٨١، ٣٧٥، ٣/١١٩).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره.

وما زال مهري مزجّر الكلب منهم

وهو لأبي سفيان بن حرب في الحيوان (٣١٨/١) والدرر (١٣٨/٣) وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٢٨) وشرح الأشموني (٣١٨/٢) وشرح التصريح (٤٦/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٤) ولسان العرب (١٣/٣٨٤ - لدن) والمقاصد النحوية (٣/٤٢٩).

وتختص بالماضي، وتقتضي جُمْلَتَيْن، وعاملها الجواب، ويكون ماضياً، قال ابن عصفور: ومضارعاً. وابن مالك واسمية بـ «إذا» أو الفاء وتحذف للدليل.

(ش): من الظروف المبنيّة «لَمَّا» التي هي كلمة وجود لوجود. والقول بظرفيّتها رأي ابن السّراج والفارسيّ وابن جنّي وجماعة حتى قالوا: إنها ظرف بمعنى: «حين». وعبارة ابن مالك بمعنى «إذا»، قال ابن هشام: وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة.

ومذهب سيبويه وابن خروف: أنها حرف، وتقتضي جُمْلَتَيْن، وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهما نحو: لما جاءني أكرمته.

والعامل فيها على الظرفيّة جوابها، ويكون فعلاً ماضياً اتفاقاً كالمثال المذكور، وكقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَاكَ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧].

وجوّز ابن عصفور كونه مضارعاً نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِرْهِيمَ الرَّوْحَ وَجَاءَهُ الْبَشَرُ يُجَادِلُنَا﴾ [هود: ٧٤].

والجمهور أوّلوه بالماضي، أي جَادَلْنَا، والجواب محذوف، أي: أَقْبَلَ يُجَادِلُنَا.

وجوّز ابن مالك كونه جملة اسميّة مقرونة بالفاء، أو بإذا الفجائية نحو: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] وقيل في آية الفاء: إنّ الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين، وقد يحذف الجواب لدليل كالأية المذكورة.

[مذ ومنذ]

(ص): (مذ ومنذ)، وهي الأصل خلافاً لابن ملكون^(١)، وقيل: المحذوف اللام، وليست مركبة، وقيل: أصلها: «مِنْ ذُو» وقيل: «مِنْ إِذ»، وقيل: «مِنْ ذَا».

وكسر ميمها لغة، وسكون مذ قبل حركة وضمّها قبل «ساكن» أشهر، فإن وليهما جملة فظرفان مضافان إليها أو إلى زمان مقدّر قولان. وقيل: مبتدآن خبرهما زمن مقدّر أو اسم مرفوع، فقال المبرّد وابن السّراج، والفارسيّ: مبتدآن له.

ومعناهما الأبد في حاضر، ومعدود، وأول المدّة في ماضي.

والأخفش والزّجاج، والزّجاجيّ: ظرفان خبراً ومعناهما: بين.

والكوفيّة، والسّهيليّ، وابن مضاء، وابن مالك مضافان لِفِعْلٍ حُذِفَ. والثاني: فاعله.

(١) تقدم التعريف به. وهو إبراهيم بن محمد بن منذر المتوفى سنة ٥٨٤ هـ.

وقوم: خبرٌ لمحذوف أو مجرور فحرفان. وقيل: اسمان بمعنى «مِنْ» في ماضٍ، وفي حاضر، و«مِنْ» و«إلى» في معدود. وأكثر العرب توجب جرَّهما الحال، وترجِّح جرَّ منذ الماضي، ورفع «مذ» له.

ويجوز رفع مصدر بعدهما وجرة، وأنَّ وصلَّتها، ولا يجرَّان مُضَمَّراً، ولا يلحقان بالمتصرَّف على الأصحَّ فيهما.

(ش): من الظروف المبنية في بعض الأحوال: مُذ، ومُنْذُ.

ومنذ بسيطة، وقيل: مركَّبةٌ، وعليه الكوفيون، ثم اختلفوا، فقال الفراء: أصلُها: «مِنْ ذو»، مِنْ الجارة، وذو الطائفة بمعنى: الذي.

وقال غيره: أصلها: «مِنْ إِذْ»، حُدِّفَت الهمزة، فالتقى ساكنان: التَّوْن والذَّال، فحرَّكت الذَّال، وجعلت حركتها الضَّمة التي هي أثقل الحركات لأنها ضَمَّت معنى شيئين: «مِنْ» و«إلى»، إِذْ قولك: ما رأيته منذ يومان، معناه: من أوَّلِ هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت، ثم ضَمَّت الميم إبتاعاً لحركة الذَّال.

وعندي أن التَّعْلِيلَ بالحَمْل على سائر الظروف قبل وبعد وقطْ وعوض أولى.

ومذ أصله: منذ، وهي محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم إلى ضم ذال «مذ» عند ملاقة الساكن نحو: مذَّ اليوم، ولولا أن الأضْلَ الضَّمَّ لُكِّسَ، أو لأن بعضهم يقول: مُذَّ زمنٍ طويل، فَيَضُم مع عدم السَّاكِن، على أن بعض العرب يَكْسِرُ قبل السَّاكن على أصل التقاء الساكنين.

وقال ابن ملكون: هما أصلان، لأن الحذف والتصريف لا يكونان في الحُرُوف، ولا في الأسماء غير المتمكنة وردَّه الشَّلُوبِين بأنه قد جاء الحذف في الحُرُوف، ألا ترى تَخْفِيفَهُمْ إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ، وقالوا في لعلَّ: عَلَّ، وقد جعل سيبويه عَلَّ من العُلُوِّ^(١).

وكسر ميم مذ، ومنذ لغة بني سليم، كذا قال ابن مالك.

وقال أبو حَيَّان: حَكَى اللَّحْيَانِي^(٢) في نوادره: كسر مِنْذ عن بني سليم وكسر مِنْذ عن عُكْل^(٣).

(١) قال في الكتاب (٢٢٨/٤). «عَلَّ. معناها الإتيان من فوق».

(٢) هو أبو الحسن علي بن المبارك اللحياني. أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام. كان حيًّا قبل سنة ١٨٩ هـ. انظر ترجمته في معجم الأدياء (١٠٦/١٤) والفهرست (٤٨/١) وإيضاح المكنون (٣٤٥/٢) وهديّة العارفين (٦٦٨/١).

(٣) عُكْل: قبيلة فيهم غباوة وقلة فهم؛ ولذلك يقال لكل من فيه غيلة ويستحق عكليًّا. وقال ابن الكلبي هو أبو بطن منهم حضنته أمة سَمِّيَ عُكْلُ فسميت القبيلة بها (اللسان. ٤٦٧/١١).

ولهما ثلاثة أحوال :

الأول : أن يليهما الجملة الاسمية أو الفعلية ، كقوله :

٨٥٤ - وما زِلْتُ أبغي المالَ مُذْ أنا يافِعُ^(١)

وقوله :

٨٥٥ - ما زال مُذْ عَقَدْتُ يَداهُ إِزارَه^(٢)

وقوله :

٨٥٦ - منذ ابْتُذِلْتُ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ^(٣)

والمشهور أنَّهم حيثُ ظُرِفان مضافان ، ف قيل : إلى الجملة ، وعليه سيبويه ،
والسِّيرافي ، والفارسي ، وابن مالك .

وقيل : إلى زمانٍ مضافٍ إلى الجملة ، وعليه ابن عصفور ، لأنهما لا يدخلان عنده إلا
على أسماء الزمان ، ملفوظاً بها ، أو مقدّرة ، فالتقدير في : ما رأيته مذ زيد قائم : مُذْ زَمَنٍ

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه

وليداً وكهلاً حين شُبْتُ وأمردا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٥) وتذكرة النحاة (ص ٥٨٩ ، ٦٣٢) والدرر (٣/١٣٩) وشرح
التصريح (٢/٢١) وشرح شواهد المغني (٢/٥٧٧ ، ٧٥٧) والمقاصد النحوية (٣/٦٠ ، ٣٢٦) وبلا نسة
في أوضح المسالك (٣/٦٣) وشرح الأشموني (٢/٢٩٧) ومغني اللبيب (٢/٣٣٦) .
(٢) صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

ودنا فأدرك خمسة الأشبار

ويروى : «فَسَمَا» مكان «ودنا» . وهو للفرزدق في ديوانه (١/٣٠٥) والأشباه والنظائر (٥/١٢٣)
والجنى الداني (ص ٥٠٤) وجواهر الأدب (ص ٣١٧) وخزانة الأدب (١/٢١٢) والدرر (٣/١٤٠) وشرح
التصريح (٢/٢١) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣١٠) وشرح شواهد المغني (٢/٧٥٥) وشرح المفصل
(٢/٢٢١ ، ٣٣/٦) والمقاصد النحوية (٣/٣٢١) والمقتضب (٢/١٧٦) . وبلا نسبة في إصلاح المنطق
(ص ٣٠٣) وأوضح المسالك (٣/٦١) والدرر (٦/٢٠٣) وشرح الأشموني (١/٨٧) ولسان العرب
(٦/٦٧ - خمس) ومغني اللبيب (١/٣٣٦)

وفي البيت شاهد آخر ، وهو قوله . «فأدرك خمسة الأشبار» حيث جرّد اسم العدد من «أل» المعرفة
وأدخلها على المعدود حين أراد التعريف .

(٣) عجز بيت من الكامل ، وصدره :

قالت أَمِيمةٌ ما لجسمك شاحباً

وهو لأبي دؤيب في الدرر (٣/١٤١) وشرح أشعار الهدليين (١/٥) ولسان العرب (٨/٣٥٨) - نفع ،
٣٤/١٢ - أمم ، ١٤/١٥٥ - جنى) والمقاصد النحوية (٣/٤٩٣)

زيد قائم، وقيل: إنهما حيثنَّ مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة، يكون هو الخبر، وعليه الأخفش.

الحال الثاني: أن يليهما اسمٌ مرفوعٌ نحو: مذ يومُ الخميس، ومنذ يومان. وفيهما حيثنَّ مذهب:

أحدها: وعليه المبرد، وابن السَّراج، والفارسي، أنهما حيثنَّ مبتدآن، وما بعدهما خبر.

ومعناهما: الأمد، إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضياً. هذه عبارة المغني^(١).

وعبارة أبي حيَّان: وتقديرهما في المُنْكَر: الأمد، والتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان، وفي المعرفة: أولُّ الوقت، والتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الخميس.

الثاني: وعليه الأخفش، والزَّجاج، والزَّجَّاجي أن المرفوع بعدهما مبتدأ، ومذ، ومنذ ظرفان خبر له، كما إذا أضيفا إلى جملة.

ومعناهما: بين وبين مضافين، فمعنى ما لقيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان، ولا يخفى ما في هذا من التعسف، لأنه تُقَدِّرُ ما لم يصرَّحوا به في موضع ما.

الثالث: وعليه أكثر الكوفيين، والسَّهيلي، وابن مضاء، وابن مالك، أنَّهما ظرفان، مضافان لجملة حذَفَ فِعْلُهَا، وبقي فاعِلُهَا، والأصل: مذ كان، أو مضى يومان. قال ابن مالك: وَتُرْجَّحُ أَنْ فِيهِ إِجْرَاءٌ مَذٌّ، ومنذ على طريقة واحدة، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادَّعى التنكير، ومن تعريف غير مُعتاد إن ادَّعى التعريف.

قال أبو حيَّان: وقد يُرَدُّ بأن الكوفيين إنَّما قالوا ذلك بناء على رأيهم أنها مركبة مِنْ: «مِنْ» و«ذو الطائية»، أو مِنْ: «مِنْ» و«إذ» فما بعدهما من الصلة، أو المضاف إليه، وهما باطلان، وبأنَّ إضمار الفعل ليس بقياس.

الرابع: وعليه بعض الكوفيين: أنه خبر لمبتدأ محذوف بناءً على أنها مِنْ: «مِنْ» و«ذو الطائية»، والتقدير: ما رأيته من الزَّمن الذي هو يومان، والكلام على هذا القول، وما قبله جملة واحدة، وعلى الأولين جملتان.

وعلى هذا اختلف: هل الجملة مذ، ومنذ ومرفوعهما محلٌّ من الإعراب؟ فقال

الجمهور: لا. وقال السيرافي: إنها في موضع الحال، كأنه قال: ما رأيته متقدماً. وَرَدَّ بأنها خرجت مخرَجَ الجواب، كأنه قيل له: ما أَمَدُ ذلك؟ قال: يومان، وبأنه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال.

الثالث: أن يقع بعدهما اسمٌ مجرورٌ، فقيل: هما اسمان مضافان، لأن الاسميتين قد تَنَبَّهْتُ لهما، فلا يَخْرُجَانِ عنها ما أمكن بقاؤَهُمَا عليها، وقد أمكن ذلك بأن يُجْعَلَ ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما.

والجمهور على أنهما حينئذٍ حَرْفَا جَرٍّ لإيصالهما الفعل إلى «كَمْ»، كما يوصل حرفُ الجرِّ، تقول: منذ كم سرت؟ كما تقول: بكم اشتريت؟ ولو كانا ظَرْفَيْنِ لجاز أن يستغني الفعل بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضميرهما، فكان يقال: منذ كم سرت فيه، أو سرته إن اتسع، كما تقول: يوم الجمعة قمت فيه، أو قمته، ولم تتكلم العرب بذلك، وعلى هذا فهما بمعنى «مِنْ» إن كان الزَّمانُ ماضياً، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، وبمعنى: «مِنْ» و«إلى» جميعاً إن كان معدوداً، نحو: ما رأيته مذ يوم الخميس، أو منذ يومنا، أو عامنا، أو مذ ثلاثة أيام.

وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر، وعلى ترجيح جرّ منذ للماضي على رفعه، وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جرّه. ومن الكثير في منذ قوله:

٨٥٧ - وَرَبِعَ عَقَتِ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانٍ^(١)

ومن القليل في «مد» قوله:

٨٥٨ - أَقْوَيْنَ مَذْجَجٍ وَمُذْ دَهْرٍ^(٢)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

قفا نبيك من ذكرى حبيب وعرفان

ويروى: «آياته» مكان «آثاره» والبيت لامرئ القيس في ديوانه (ص ٨٩) والدرر (٣/١٤٢) وشرح التصريح (٢/١٧) وشرح شواهد المغني (١/٣٧٤، ٢/٧٥٠) وبلا نسبة في أوصح المسالك (٣/٤٩) وشرح الأشموني (٢/٢٩٧) ومعني اللبيب (١/٣٣٥).

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره

لمن الديار بقية الحجير

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٦) والأزهية (ص ٢٨٣) وأسرار العربية (ص ٢٧٣) والأغاني (٦/٨٦) والإنصاف (١/٣٧١) وخزانة الأدب (٩/٤٣٩، ٤٤٠) والدرر (٣/١٤٢) وشرح التصريح (٢/١٧) وشرح شواهد المغني (٢/٧٥٠) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٦٤) وشرح المفصل =

ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو: ما رأيته مذ قدومُ زيد بالرفع والجرّ، وهو على حذف زمان، أي منذ زمن قدوم زيد.

ويجوز وقوع «أن» وصلتها بعدهما نحو: ما رأيته مُذْ أَنَّ اللَّهَ خلقني، فيحكم على موضعهما بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جرّ، وهو على تقدير زمان أيضاً.

ومذ، ومنذ لا يجزان إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بين.

وأجاز المبرّد أن يجزّا مضمّر الزمان نحو: يوم الخميس ما رأيته مُنْذُهُ، أو مذهُ، وردّ بأن العرب لم تُقْلُهُ.

ولا يلحق مذ، ومنذ بالظروف المتصرفّة عند الجمهور من البصريّين، ومن قال: بأنّهما مبتدآن في الحال الثاني الحقهما بالمتصرف.

[مع]

(ص): (مع) لمكان الاجتماع، أو وقته، وتجرّ بـ «من»، وتقع خبراً وصلّة وصفة، وحالاً، وسكونها قبل حركة، وكسرها قبل سكون لغة، وليست حينئذٍ حرف جرّ خلافاً للنحّاس. وتفرد فتكون حالاً بمعنى جميع، وغيره بقلّة، وهل هي حينئذٍ مقصورة خلاف.

ولا لِسَلْبِ الاتحاد في الوقت، وفاقاً لثعلب، وابن خالويه، وأبي حيّان.

(ش): مِنْ الظُّرُوفِ الْعَادِمَةِ التَّصَرُّفِ «مَعَ»، وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته، تقول: زيد مع عمرو، وجئت مع العصر، ويدلّ على اسميتها تنوينها في قولك: معاً، ودخول «مِنْ» عليها في قولهم: ذهب مِنْ معه، وقرئ: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ﴾^(١) [الأنبياء: ٢٤].

قال ابن مالك: وكان حَقُّه البناء لشبهه بالحروف في الجمود المَخْض، وهو لزوم وجه

= (٩٣/٤، ١١/٨) والشعر والشعراء (١٤٥/١) ولسان العرب (١٧٠/٤-١٣/٤٢١-من) والمقاصد النحوية (٣١٢/٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٨/٣) وجواهر الأدب (ص ٢٧٠) ورصف المباني (ص ٣٢٠) وشرح الأشموني (٢٩٧/٢) ومغني اللبيب (٣٣٥/١) ورواية ديوان زهير. «من حجج ومن دهر» وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت وبهذه الرواية يستدل الكوفيون على أن «من» تأتي لابتداء الغاية الزمانية.

(١) هذه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة، ومعنى «معي» هنا: عندي والمعنى: هذا ذكر من عندي ومن قبلي؛ أي أذكركم بهذا القرآن الذي عندي كما ذكر الأنبياء من قبلي أمهمم (البحر المحيط ٦/٢٨٤). وقال أبو حيّان: ودخول «من» على «مع» نادر، ولكنه اسم يدل على الصحبة والاجتماع أجري مجرى الظرف فدخلت عليه «من» كما دخلت على «قبل» و«بعد» و«عند». وصعّف أبو حاتم هذه القراءة لدخول «من» على «مع» ولم ير لها وجهاً

واحد من الاستعمال والوضع الناقص، إذ هي على حرفين بلا ثالث محقق العود إلا أنها أعربت في أكثر اللغات، لمشابتها «عند» في وقوعها خبراً، وصفةً، وحالاً، وصلةً، ودالاً على حضور، وعلى قُرب.

فالحضور كـ ﴿يَجْنِي وَمَنْ مَعِيَ﴾ [الشعراء: ١١٨]، والقرب كـ ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦].

وتسكينها قبل حركة نحو: زيد مَعَ عمرو، وكسرها قبل سكون نحو: زيد مَعَ القوم لغة ربيعة. وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثرت بالعوامل في: مِنْ مَعِهِ. وَمَنْ سَكَنَ بَنِي وَهُوَ القياس. واسميتها حين السكون باقية على الأصح، كما يشعر به كلام سيبويه، لأن معناها مَبْنِيَّةٌ، ومُعَرَّبَةٌ واحدٌ.

وزعم النحاس: أنها حينئذٍ حرف جرّ، وليس بصحيح. انتهى.

وبذلك عرف وجه ذكر «مع» في الظروف المبنيات، لأنها مبنية في بعض اللغات مع التصريح في أول الكتاب بإعرابها.

وتفرد عن الإضافة فتكون في الأكثر منصوبةً على الحال نحو: جاء زيدٌ وبكرٌ معاً. وقلّ وقوعها في موضع رفع خبراً كقوله:

٨٥٩ - أَفَيْقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعاً^(١)

وقوله:

٨٦٠ - أَكْفُ صَحَابِي حِينَ حَاجَاتُنَا مَعاً^(٢)

واختلف في «معاً»، فذهب الخليل وسيبويه، وصحّحه أبو حيّان: إلى أن فتحتها

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقْضُبْ

وهو لجنّدة بن عمرو في الدرر (١٤٣/٣) وشرح شواهد المغني (ص ٧٤٦) وبلا نسبة في الجعي الداني (ص ٣٠٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣١٢) ومغني اللبيب (ص ٣٣٣). وفي الأصل: «أهوانا» تحريف، والصواب ما أثبتناه «أهواؤنا» وتَقْضُبْ. تُقْطَعْ.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أَكْفُ يَدَيَّ عَنْ أَنْ يَنَالَ التَّمَسَّاهَا

وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ١٧٤)، وروايته فيه:

أَفْضَرُ كَفِّي أَنْ تَنَالَ أَكْفَهُمْ إِذَا نَحْنُ أَهْوَيْنَا وَحَاجَاتُنَا مَعاً
وأما القالي (٣١٨/٢) والدرر (١٤٤/٣) وشرح شواهد المغني (٧٤٤/٢).

إعراب، كما في حال الإضافة، والكلمة ثنائية اللفظ حين الإفراد، وحال الإضافة.

وذهب يونس والأخفش، وصححه ابن مالك: إلى أن فتحتها كفتحة تاء فتى، وأنها حين أفردت رُدَّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة، فصار مقصوراً، وأيده ابن مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور، وردّه أبو حيان: بأن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نصبه، ولا يرفع، تقول: الزيدان عندك.

وذهب ابن مالك: إلى أنها في الإفراد مساوية لمعنى: «جميع».

قال أبو حيان: وليس بصحيح، فقد قال ثعلب: إذا قلت: جاء جميعاً احتمل أن فعلهما في وقت أو وقتين، وإذا قلت: جاء معاً، فالوقت واحد، وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت.

[الزمن المبهم المضاف لجملة]

(ص): ومنها: كلّ زمن مبهم مضاف لجملة، فإن صدرت بمبني فبناؤه راجع، أو معرب فمرجوح. ومَنَعَةُ البصريّة، أو «ما» أو «لا» لم تتغير، أو «لا» التبرئة فكذلك، وقد يجزّ اسمها، ويرفع. ومنع سيبويه إضافة مستقبل لاسميّة، وجوّزه الأخفش وابن مالك.

(ش): من الظروف التي تُبنى جوازاً لا وجوباً كلّ أسماء الزمان المبهمة، إذا أضيفت إلى الجمل.

والمراد بالمُبْهَمَة: ما لا يختصّ بوجه كـ «حين»، ومُدَّة، ووقت، وزمن. وما يختصّ بوجه دون وجه كنهار، وصباح، ومساء، وغداة، وعَشِيَّة بخلاف ما يختصّ بتعريف أو غيره كـ «أمس»، وغد، فإنه لا يضاف إلى الجمل.

ومنه المَحْدُود والمَعْدُود والموقت، كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة، فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره. ويضاف الجميع إليها كالمفرد. وسواء في الجمل: الفعلية والاسميّة، لكن البناء راجع فيما كان صدرها مبنيّاً نحو: «كيوم ولدت أمّه»^(١).

٨٦١ - على حين عاتبت المشيب^(٢)

(١) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الحج، باب فضل الحجّ المبرور (حديث رقم ١٥٢١) عن أبي هريرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من حجّ لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمّه».

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتماهه:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلتُ ألمّا أضحُ والشيبُ وازعُ

وهو للناطقة الذبياني في ديوانه (ص ٣٢) والأضداد (ص ١٥١) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٥) وخزانة

الأدب (٢/٤٥٦، ٣/٤٠٧، ٦/٥٥٠، ٥٥٣) والدرر (٣/١٤٤) وسرّ صناعة الإعراب (٢/٥٠٦) وشرح =

٨٦٢ - على حين يستضيئين كل حليم^(١)

مرجوح فيما كان صدرها معرباً. قرأ نافع: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩]
بالبناء^(٢). وقرأ السبعة بالإعراب. وقال الشاعر:

٨٦٣ - على حين لا بدؤ يرجى ولا حصر^(٣)

وقال:

٨٦٤ - كريم على حين الكرام قليل^(٤)

وقال:

٨٦٥ - على حين التواضل غير داني^(٥)

= أبيات سيبويه (٥٣/٢) وشرح التصريح (٤٢/٢) وشرح شواهد المعني (٨١٦/٢، ٨٨٣) والكتاب (٣٣٠/٢) ولسان العرب (٣٩٠/٨ - وزع، ٧٠/٩ - خشف) والمقاصد النحوية (٤٦٠/٣، ٣٥٧/٤) وبلا نسبة في الأشباه والظائر (١١١/٢) والإيضاف (٢٩٢/١) وأوضح المسالك (١٣٣/٣) ورصف المباني (ص ٣٤٩) وشرح الأشموني (٣١٥/٢، ٥٧٨/٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٧) وشرح المفصل (١٦/٣، ٥٩١/٤، ١٣٧/٨) ومغني اللبيب (ص ٥٧١) والمقرب (٥٨/١، ٢٩٠/٢، ٥١٦/٢) والمنصف (٥٨/١)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدرة.

لأجتذب منهن قلبي تحلماً

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٣٥/٣) وخزانة الأدب (٣٠٧/٣) والدرر (١٤٥/٣) وشرح الأشموني (٣١٥/٢) وشرح التصريح (٤٢/٢) وشرح شواهد المعني (٨٣٣/٢) ومعني اللبيب (٥١٨/٢) والمقاصد النحوية (٤١٠/٣)

(٢) خرّجت هذه القراءة على وجهين ذكرهما الزمخشري وغيره انظر الكشف (٦٩٧/١) وتفسير البحر المحيط (٦٧/٤).

(٣) الشطر من الطويل، ولم يعرف تتمته ولا قائله. وهو في الدرر (١٤٦/٣).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدرة.

ألم تعلمي يا عمر ك الله أني

وهو لمبشر بن هذيل في ديوان المعاني (٨٩/١). ولموبال بن جهم المذحجي في شرح شواهد المعني (٨٨٤/٢). ولمبشر بن هذيل أو لموبال بن جهم في المقاصد النحوية (٤١٢/٣). وبلا نسبة في الدرر (١٤٧/٣) وشرح الأشموني (٣١٥/٢) ومغني اللبيب (٥١٨/٢).

(٥) عجز بيت من الوافر، وصدرة.

=

تذكر ما تذكر من سليمي

رويت الثلاثة بالفتح.

ومنع البصريون البناء في هذا القسم، وأوجبوا الإعراب.
وأيد ابن مالك مذهب الكوفيين بالسماع لقراءة نافع السابقة والأبيات.
وإن صدرت الجملة بـ «ما» أو «لا» أُخْتِي ليس لم يختلف الحُكم من بقاء رفعهما
الاسم، ونصبهما الخبر، والإضافة بحالها كقوله:

٨٦٦ - على حينَ ما هذا بحين تَصَاب^(١)

وقوله:

٨٦٧ - وكُن لي شميماً يوم لا ذو شفاعة بمغني فيلاً عن سوادِ بنِ قارب^(٢)
وإن صدرت بـ «لا» الثبوتية بقي اسمها أيضاً على ما كان من بناء أو نصب.
وقد يُجرّ، وقد يُزفَع، حكى: جئتكَ يوم لا حرّ ولا برد، بالبناء وبالجرّ، وبالرفع.
وقال:

٨٦٨ - تركتني حينَ لا مالٌ أعيش به^(٣)

بالرفع.

ومذهب سيبويه: أنَّ الظَرْفَ إذا كان بمعنى المستقبل تعيّن إضافته لِلْفِعْلِيَّةِ، ولا يجوز
إضافته إلى الاسمِيَّةِ، لأنه حينئذٍ بمعنى «إذا»، وهي لا تضاف إليها، فلا يقال: آتاك حين
زيد ذاهب.

بخلاف الذي بمعنى الماضي، فإنه بمعنى «إذ»، فيضاف للفعلية والاسمية معاً كهي.
وذهب الأخفش: إلى جواز إضافة المستقبل إلى الاسمِيَّةِ أيضاً. وصحّحه ابن مالك
مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَكَرُؤُنَّ﴾ [غافر: ١٦].

= وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٣٦/٣) والدرر (١٤٧/٣) وشرح الأشموني (٣١٥/٢) وشرح
التصريح (٤٢/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٥) والمقاصد النحوية (٤١١/٣).
(١) الشطر من الطويل، ولم يعرف تتمته ولا قائله وهو في الدرر (١٤٨/٣).
(٢) تقدم برقم (٤٥٠).
(٣) صدر بيت من البسيط وعجزه.

وحين جُرّ زماُ الناس أو كَلِمًا
وهو لأبي الطفيل عامر بن وائلة في خزانة الأدب (٣٩/٤، ٤٠، ٤١) والدرر (١٤٨/٣) والكتاب
(٣٠٣/٢).

ويروى: «حين لا مالٍ» بجرّ «مال» حيث أضاف «حين» إلى «مال» وألغى عمل «لا»

قال أبو حيان: إنما أجاز الأخفش ذلك، لأنه يجيز في «إذا» أن تُضاف إلى الاسميّة، فكذا ما هو بمعناها.

(ص): أو لمبنيّ، وألحق به في ذلك ناقص الدلالة كـ «غير»، و«مثل»، والمختار وفقاً لابن مالك: لا يبنى مضاف لمبنيّ مطلقاً.

(ش): من الظروف التي تبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزّمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبنيّ مفرد نحو: «يومئذٍ»، و«حينئذٍ».

وألحق بها الأكثرون كلّ اسم ناقص الدلالة كـ «غير»، و«مثل»، و«دون»، و«بين»، فبنوه إذا أضيف إلى مبنيّ نحو: ما قام أحدٌ غيرك، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وقرىء: ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ﴾ [هود: ٨٩] بفتح اللام^(١)، وقال: ﴿وَمِنَّا ذُوْنَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١]. ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]. وقال الشاعر:

٨٦٩ - وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ^(٢)

وقال:

٨٧٠ - لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ^(٣)

والقول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم من شُعَب هذا الأصل.

وذهب ابن مالك: إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبنيّ بسبب إضافته إليه أصلاً، لا ظرفاً ولا غيره، لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكفّ سبب البناء، وتلغيه في غير موضع، فكيف تكون داعية إليه؟.

والفتحات في الشّواهد السابقة حركات إعراب، فـ «مثل» في الآية الأولى حال من ضمير «لَحَقَّ» المستكن. وفي الثانية مصدر أو حال، وفاعل يصيبكم «الله». وفي البيت

(١) هذه قراءة مجاهد والجحدري وابن أبي إسحاق، ورؤيت عن نافع. وخُرِجَتْ على وجهين. أحدهما أن تكون الفتحة فتحة باء، وهو فاعل كحاله حين كان مرفوعاً، ولما أضيف إلى غير متمكن جاز فيه الباء كقراءة من قرأ: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾، والثاني: أن تكون الفتحة فتحة إعراب وانصب على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: إصابة مثل إصابة قوم نوح، والفاعل مضمّر يفسره سياق الكلام، أي يصيبكم هو، أي العذاب. انظر تفسير البحر المحيط (٢٥٥/٥).

(٢) تقدم برقم (٤٢٤)

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

حمامة في غصون ذات أوقال

وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه (ص ٨٥) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٦) وخزانة الأدب (٣/ ٤٠٦)،
والدرر (٣/ ١٥٠). ولأبي قيس بن رفاعه في شرح أبيات سيويه (٢/ ١٨٠) وشرح شواهد المغني =

حال. و«غير» في المثال والبيت حال أو مستثنى. و«دون» و«بين» منصوبان على الظرفية، وهذا الذي ذهب إليه هو المختار.

(ص): ولا يلحق الرّابط الجملة المضاف إليها إلا نادراً.

(ش): قال ابن مالك: كُلُّ مضاف إلى جُمْلَةٍ مقدّر الإضافة إلى مَصْدَرٍ مِنْ معناها. ومن أجل ذلك لا يعود منها ضميرٌ إلى المضاف إليها، كما لا يعود من المَصْدَر، فإن سمع ذلك عدّ نادراً، كقوله:

٨٧١ - مضت مائةَ لِعَامٍ وَلِدْتُ فِيهِ^(١)

وقوله:

٨٧٢ - وتسخن لَيْلَةً لا يستطيع بُحاً بها الكلبُ إلا هَريراً^(٢)

والمعروف أنه إذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الإضافة، وجعلت صفة كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَيُّهَا النَّاسُ تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

= (٤٥٨/١) وشرح المفصل (٨٠/٣) ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦٥/٤، ٢١٤، ٢٩٦/٥) والإنصاف (٢٨٧/١) وخزانة الأدب (٥٣٢/٦، ٥٥٢، ٥٥٣) وسرّ صناعة الإعراب (٥٠٧/٢) وشرح التصريح (١٥/١) وشرح المفصل (٨١/٣، ١٣٥/٨) والكتاب (٣٢٩/٢) ولسان العرب (٣٥٤/١٠ - نطق، ٧٣٤/١١ - وقل) ومغني اللبيب (١٥٩/١).

ويروى: «غيرُ» بالضم، بالرفع على الفاعلية. ويروى: «في سحوق ذات أوقال» مكان «غصون ذات أوقال». والسحوق: ما طال من الدّوم، وهو شجر المقل؛ وأوقاله: ثماره (اللسان ٧٣٤/١١).

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وعشرٌ بعد ذاك وحيّتان

وهو للناطقة الجعدي في ديوانه (ص ١٦١) والأغاني (٦/٥) وخزانة الأدب (١٦٨/٣) وشرح شواهد المغني (٦١٤/٢، ٩٢٠) والشعر والشعراء (٣٠٠/١) وللنمر بن تولب في الدرر (١٥١/٣) وليس في ديوانه. ويلا نسبة في مغني اللبيب (٥٩٢/٢) والمقرب (٢١٦/١)

ويروى «سنة» مكان «مائة»، و«قبل» مكان «بعد»

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٤٥) وخزانة الأدب (٦٦/١) والدرر (١٥٢/٣). ويلا نسبة في مغني اللبيب (٥٩٢/٢).

المفعول معه

(ص): هو التّالي واو المصاحبة، والأصحّ أنه مقيسٌ، فقليل: لا يختصّ. والجمهور بما صلح فيه العطف، ولو مجازاً. والمبرد والسّيرافي بما كان الثّاني مُؤثِّراً للأوّل، وهو سببُهُ. والخضراوي بما في معنى ما سمع.

(ش): المفعول معه هو التّالي واو المصاحبة^(١).

فخرج غير التّالي واواً ممّا قد يطلق عليه في اللّغة مفعولاً معه، كالمجرور بـ «مع» وببإاء المصاحبة: كجلست مع زيد، وبعثك الفرس بلجامه.

والتّالي واو العطف، فإنّ المصاحبة فيه مفهومة من العامل السّابق لا من الواو، وهنا لا تفهم إلّا من الواو.

وفي كون هذا الباب مقيساً خلافاً، فبعض النّحويين يقتصر في مسائله على السّماع، ونسبه جماعة إلى الأكثرين.

قال ابن عصفور: ومعناه أنهم لا يجيزونه إلّا حيث لا يُرادُ بالواو معنى العطف المحض، لأن السّماع إنّما ورد به هناك.

والصّحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف، فقومٌ يقيسونه في كلّ شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المتخض نحو: قام زيدٌ وعمراً، وحيث لا يتصور معنى العطف أصلاً

(١) واو المصاحبة هي واو المعية، وهي التي ينصب بعدها الاسم على أنه مفعول معه وتفيد جعل ما بعد واو المعية جواباً لما قبله، وليس له في الكلام إلا معنى واحد هو الجمع بين الشيئين، وهو معنى المعية مثل: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» إذ ليس المراد النهي عن أكل السمك واللبن، وإلا قلنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ولكن المعنى النهي عن الجمع بينهما. انظر المعجم المفصل في النحو العربي (ص ١١٧٤)

نحو: قعدت، أو ضحكت، أو انتظرتك وطلوع الشمس، وعليه ابن مالك.

والجمهور، كما قال أبو حيان: خصّوه بما صلح فيه معنى العطف، ومعنى المفعول به، فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف، لقيام الأدلة، على أن واو «مع» عطف في الأصل، ولا حيث تمخّض معنى العطف، لأن دخول معنى المفعول به هو الذي سوغ خروجه بما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تُؤثّرُها العرب على غيرها إلى النصب.

وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو: جاء البرد والطّالسة، لأن المجيء يصح منهما، أو مجازاً نحو: سار زيد والنيل، إذ يصحّ عطفه على المجاز من جهة أنه لا يفارق ريداً في حال سيره، كما لا يفارقه من سائرته.

وقال المبرّد والسيّرافي: يقياس فيما كان الثاني مؤثراً للأول، وكان الأول سبباً له نحو: جاء البرد والطّالسة، فالبرد سبب لاستعمال الطّالسة، وجئت وزيداً، أي كنت السبب في مجيئه.

وقال ابن هشام الخضراوي: الاتفاق على أن هذا مطرّد في لفظ الاستواء، والمجيء والصنع، وفي كل لفظة سمعت.

وينبغي عندي أن يُقاس على ما سُمع ما في معناه، وإن لم يكن من لفظه فيقاس «وصل» على «جاء» و«وافق» على «استوى»، و«فعلت» على «دعيت»، وكذا ما في معناه، وما ليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز. انتهى.

[ناصب المفعول معه]

(ص): وناصبه ما سبقه من فعل، أو شبهه، وقيل: الواو، وقال الزّجاج: مضمّر بعدها، والكوفية الخلاف. والأخفش انتصب انتصاب الظرف. والأصح: ينصبه المتعدّي، و«كان»، لا معنوي كإشارة.

(ش): في ناصب المفعول معه أقوال:

أحدها: وهو الأصح: أنه ما تقدّمه من فعل أو شبهه نحو: جاء البرد والطّالسة واستوى الماء والخشبة، وأعجبنى استواء الماء والخشبة، والناقة متروكة وفصيلها، ولست زائلاً وزيداً حتى نعل^(١).

وسواء في الفعل المتعدّي أو اللازم عند الأكثرين، نحو: لو خليت والأسد لأكلك، ونحو: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها.

وقال قوم: لا يكون إلا مع غير المتعدّي، لئلا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال: ضربتك وزيداً على أنه مفعول معه.

(١) في الأصل «فعل» ولعلّ الصواب ما أثبتناه، من علّ يعلّ إذا شرب.

وهل يكون مع كان الناقصة؟ خلاف: قال قوم: لا، لأنه ليس فيها معنى حَدَثٍ تعدَّى بالواو. والجمهور: نعم، لأنَّ الصحيح أنها مشتقة، وأنها تدلُّ على معنى سوى الزمان، وقد قال الشاعر:

٨٧٣ - يكون وإياها بها مثلاً بَعْدِي^(١)

وقال:

٨٧٤ - فَكُوسُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَيْكُم^(٢)

ومذهب سيبويه^(٣) أنه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه، واسم الإشارة، والظرف، والجار والمجرور.

وأجازه أبو عليّ وغيره نحو هذا لك وأباه^(٤)، وعليه:

٨٧٥ - هذا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالًا^(٥)

القول الثاني: أن ناصبه الواو، وعليه الجُزْجاني، لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم، فعملت فيه.

(١) تقدم برقم (١٦٢).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

مكان الكليتين من الطحال

وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد (ص ١٤١). وللأقرع بن معاد في سمط اللّالي (ص ٩١٤) وصدره فيه: «ولأنَّ سوف نحمل موليسنا». وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٤٣) والدرر (٣/١٥٤)، (١٥٨) وسر صناعة الإعراب (١/١٢٦، ٢/٦٤٠) وشرح أبيات سيبويه (١/٤٢٩) وشرح الأشموني (١/٢٢٥) وشرح التصريح (١/٣٤٥) وشرح قطر الندى (ص ٢٣٣) وشرح المفصل (٢/٤٨) والكتاب (١/٢٩٨) واللمع (ص ١٤٣) ومجالس ثعلب (ص ١٢٥) والمقاصد النحوية (٣/١٠٢)

وقد نصب قوله: «ني» على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم «كرونوا» الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل.

(٣) انظر الكتاب (١/٢٩٨).

(٤) في الأصل. «ولآه»، والصواب ما أثبتناه. وقد قال سيبويه: «وأما نحو: هذا لك وأباك، فقيح أن تنصب الأب؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل» انظر الكتاب (١/٣١٠).

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره

لا تحبسك أثوابي فقد جُمعت

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/٧٦) والدرر (٣/١٥٤) وشرح الأشموني (١/٢٢٤) وشرح التصريح (١/٣٤٣).

وَرَدَّ بَأَنَّهُ لو كان كذلك لَاتَّصَلَ الضمير معها، كما يَتَّصِلُ بِإِنَّ وأخواتها، وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحَرْفُ نصباً إلا وهو مُشَبَّهٌ بالفعل.

الثالث: أن ناصبه فعل مضمَّرٌ بعد الواو، وعليه الرَّجَاجُ، قال: فإذا قلت: ما صنعت وأباك، فالتقدير: ولا بست أباك^(١)، وإنَّما لم يعمل فيه الفِعْلُ السَّابِقُ لفصل الواو، وعورض بالعطف، فإنَّ فصل الواو فيه لم يمنع من تسلُّط العامل، وبأن فيما ذكره إحالة للباب، إذ يصير منصوباً على أنه: مفعول به، لا مفعول معه.

الرابع: أنَّ نَصْبَهُ بالخلاف، ونسبه ابن مالك للكوفيين، وَرَدَّ بَأَنَّ الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النَّصْبُ بالمعاني المجرَّدة من الألفاظ، وبأنه لو كان الخلافُ ناصِباً لقليل: ما قام زيد لكن عمراً، ويقوم زيد لا عمراً، ولم يقله أحدٌ من العرب.

قال أبو حَيَّان: وهذا القول لبعض الكوفيين. وأكثرهم والأخفش على أن الواو مهيَّئةٌ لما بعدها أن يَنْتَصِبَ انتصابُ الظَّرْفِ، لأن أصل جاء البرْدُ والطَّيَالِسَةُ: مع الطَّيَالِسَةِ، فلما حذفت مع، وكانت مُنْتَصِبَةً على الظَّرْفِ، ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب «مع» التي وقعت الواو موقعها، إذ لا يصحَّ انتصاب الحروف، كما يرتفع ما بعد إلا الواقعة موقع «غير» بارتفاع «غير» نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِاهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] والأصل: غَيْرُ اللَّهِ.

[منع تقدِّمه على عامله]

(ص): ولا يقدِّم على عامله، ولا مصاحبه خِلافاً لابن جني، ولا يفصل بين الواو وظرف، ولا يكون جملةً خلافاً لصدر الأفاضل^(٢).

(ش): المفعول معه لا يتقدِّم على عامله باتِّفاق، لأن أصل واوه للعطف، والمعطوف لا يتقدِّم على عامل المعطوف عليه إجماعاً، ولا يتقدِّم على مصاحبه أيضاً، لما ذكر. وأجازه ابن جني، فيقال: استوى والخشبة الماء، لوروده في العطف قال:

٨٧٦ - عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَام^(٣)

(١) في الأصل «وَلَيْكَ»؛ والصواب ما أثبتناه. وقد قال سيبويه «... وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم من يقول: ما شأن قيس والبرّ تسرقه. لما أظهروا الاسم حسُن عندهم أن يحملوا عليه الكلام الآخر فإذا أصمرت فكأنك قلت: ما شأنك وملابسةً زيدا، أو وملابستك زيدا، فكان أن يكون زيد على فعل وتكون الملايسة على الشأن؛ لأن الشأن معه ملايسة له، أحسن من أن يُجروا المظهر على المضمّر». انظر الكتاب (٣٠٩/١).

(٢) صدر الأفاضل: هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٣) تقدم برقم (٦٦٦).

وسمعه هنا قال :

٨٧٧ - جَمَعَتْ وَفُحْشاً غَيِّةً وَنَمِيمَةً^(١)

ولأن باب المفعولية في التقديم أوسع مجاًلاً من باب التابعة، وإنما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك، فإذا جاء في الأصل بقلّة أو اضطرار جاز هنا بكثرة وسعة.

ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره، فلا يقال: قام زيدٌ واليوم عمراً، وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها، لأن الواو هنا نزلت منزلة الجارّ مع المجرور، فمنعوا الفصل بينهما.

وزعم صدر الأفاضل: أن المفعول معه يكون جملةً، وخرّج عليه قولهم: جاء زيد والشمس طالعةً، وفَرَّ مِنْ جَعْلِهَا حالاً، لأنها لا تَنَحُلُ إلى مفرد يبيّن هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي مؤكدة. وأجيب بأنها مُؤَوَّلَةٌ بالحال السَّبَبِيَّةُ، أيّ جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، وقيل: تؤول بمنكر أو نحوه.

[أقسام المفعول معه]

(ص): ويجب العطف بعد مفرد خلافاً للصِّمْرِيّ وثالثها: يجوز إن أوّل بجملة والنصب بعد ضمير متصل لم يؤكد، وهو في نحو: مالك وزيداً بـ «كان» مضمرة قبل الجار، أو بمصدر «لايس» بعد الواو.

وقال السيرافي بـ «لايس»، فإن كان منفصلاً أو ظاهراً رجّح العطف، وأوجب بعضُهم. وقد ينصب بعد «ما»، و«كيف» بمقدّر، وهو «كان» ناقصة. وقيل: تامة.

وقدّر سيبويه مع «ما»: «كنت»، و«كيف»: تكون، فقال ابن ولاد: متعين وفرق. والسيرافي: لا.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

ثلاث خصالٍ لست عنها مُرْعَوِي

ويروي: «خصالاً ثلاثاً». وهو ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب (٣/١٣٠، ١٣٤) والدرر (٣/١٥٦) وشرح شواهد المغني (٢/٦٩٧) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٣٧) والمقاصد النحوية (٣/٨٦، ٢٦٢) وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/١٤١) والخصائص (٢/٣٨٣) وشرح الأشموني (١/٢٢٤) وشرح التصريح (١/٣٤٤، ١٣٧).

وقد ذهب ابن جني إلى أن الواو في «وفحشاً» هي واو المعية، وأن الشاعر قدم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحب. وذهب الجمهور إلى أن الواو هذه هي واو العطف، وأن «فحشاً» معطوف على «نميمة»؛ لكن الشاعر اضطرّ إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه، والتقدير: جمعت غيبة ونميمة وفحشاً.

ورجح النصب إن خيف فوات المعية، فإن لم يَضْلُحْ الفعل لها جاز إضمار صالح، فإن لم تحسن «مع» وجب. وقيل: تضمن معنى: يتسلط به.

ويستويان في مضمير أكد نحو: رأسه والحائط من كل متعاطفين بإضمار الفعل.

(ش): مسائل هذا الباب بالنسبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام:

الأول: ما يجب فيه العطف، ولا يجوز النصب على المفعول معه وذلك شيان:

أحدهما: ألاّ يتقدم الواو إلاّ مفرد^(١) نحو: أنت ورأيك، وكلّ رجلٍ وضييعته، والرجال وأعضاؤها، والنساء وأعجازها، هذا قول الجمهور.

وجوز الصّيمريّ فيه النّصب بلا تأويل.

وجوز بعضهم فيه النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جُمْلَةٌ حذف ثاني جزأيها، والتقدير: كلّ رجل كائن وضييعته.

والثاني: أن يتقدم الواو جُمْلَةٌ غير متضمنة معنى فعل نحو قولك: أنت أعلم ومالك، والمعنى: بمالك، وهو عطف على «أنت»، ونسبة العلم إليه مجاز.

الثاني: ما يجب فيه النصب، ولا يجوز فيه العطف، وذلك أن تتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل، وقبل الواو ضمير متصل مجرور، أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو: مالك وزيداً، وما شأنك وزيداً، وما صنعت وأباك^(٢)، فيتعين النصب على المفعول معه. ولا يجوز العطف لامتناعه إلاّ في الضرورة.

والنصب في الاسمية «بكان مُضمرة» قبل الجاز، وهو اللام، وشأن؛ أي: ما كان شأنك وزيداً. أو بمصدر لا بس منوياً بعد الواو، أي: ما شأنك وملابسة زيداً، أو ملابستك زيداً. كذا نصّ عليه سيبويه^(٣).

قال أبو حيان نقلاً عن شيخه ابن الصّائغ^(٤): وهكذا تقدير معنى الإعراب، لأنه عند سيبويه مفعول معه وتقدير الملابسة مفعولاً به لا مفعولاً معه.

وقال السّيرافي وابن خروف: المقدّر فعل، وهو «لابس»، لأن المصدر لا يعمل مقدراً.

(١) أي ليس جملة.

(٢) في الأصل. «وإياك»، والصواب ما أثبتناه. راجع الحاشية ١ صفحة ١٧٨.

(٣) انظر الكتاب (٣٠٩/١).

(٤) هو علي بن محمد بن علي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. وقد تقدم.

الثالث: ما يختار فيه العطف مع جواز النصب، وذلك أن يكون المجرور في الصورة السابقة ظاهراً، أو ضمير المرفوع منفصلاً نحو: ما شأن عبد الله وزيد، وما أنت وزيد، فالأحسن جرّ زيد في الأول، ورفع في الثاني. لإمكان العطف، وهو الأصل. ويجوز فيه النصب مفعولاً معه، ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب، وردّ بالسمع، قال:

٨٧٨ - وما أنتَ والسَّيَرُ في مَثَلٍ^(١)

وسمع: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد.

قال سيبويه: أي ما كنت وزيداً، وكيف تكون وقصعة من ثريد، لأن «كنت» و«تكون» يقعان هنا كثيراً. انتهى.

قال الفارسي وغيره: و«كان» هذه المضمرة تامة، لأن الناقصة لا تعمل هنا، فكيف حالّ هنا واختاره الشلّوئين.

وقال أبو حيّان: الصحيح أنها الناقصة، وأنها تعمل هنا، فكيف خبرها وكذا «ما».

واختلف في تقدير سيبويه مع: «ما كنت»، ومع «كيف تكون»: أذلك مقصود لسبويه أم لا؟

فقال السّيرافي: هو غير مقصود، ولو عكس لا يمكن.

ورد المبرّد على سيبويه، وقال: يَصْلُحُ في كلّ منهما الماضي، والمستقبل، وتابعه ابن طاهر.

وردّ ابن ولّاد على المبرّد، وقال: إنه لا يجوز إلّا ما قدره سيبويه، لأن «ما» دخلها معنى التحقير والإنكار، إذ يقال لمن أنكّر عليه مخالطة زيد أو ملاسته: ما أنت وزيداً، لا لمن يقع منه ذلك، ولا ينكر إلّا ما ثبت واستقرّ دون ما لم يقع، وليست لمجرّد الاستفهام.

وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام، والمعنى: كيف تكون إذا وقع كذا، أي على أيّ حال لكون الاستفهام إنما يكون عن المستقبل.

(١) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

يُبرِّحُ بالذِّكْرِ الضَّابطِ

وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في الدرر (١٥٧/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٢٨/١) وشرح أشعار الهذليين (١٢٨٩/٣) وشرح المفصل (٥٢/٢) والمقاصد النحوية (٩٣/٣). وللهمذلي في لسان العرب (٥٣٢/٤ - عبر) وبلا نسبة في رصف المبانى (ص ٤٢١) وشرح الأشموني (٢٢٤/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٠٤) والكتاب (٢٠٣/١).

ويروى: «فما أنا» مكان «وما أنت». والذكر: الجمل. والضابط: القوي.

الرابع: ما يختار فيه التّصّب مع جواز العطف، وذلك أن يجتمع شروط العطف، لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو: لا تغتذ بالسّمك واللبن، ولا يعجبك الأكل والشّبع، أي مع اللّبن، ومع الشّبع، لأن التّصّب يبيّن مراد المتكلّم والعطف لا يبيّنه.

وكذا إذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو:

٨٧٩- فكونوا أنتم ويني أيكم مكان الكلّيتين من الطّحال^(١)

فإن العطف، وإن حسن من حيث اللفظ، لكنه يؤدي إلى تكلف في المعنى، إذ يصير التقدير: كونوا أنتم وليكونوا هم، وذلك خلاف المقصود.

فإن لم يصلح الفعل للتسلّط على تالي الواو امتنع العطف عند الجمهور، وجاز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل الصّالح نحو: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، لا يجوز أن يجعل: ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ معطوفاً لأن «أجمع» لا ينصب إلا الأمر، والكيد ونحوهما، فأما أن يجعل مفعولاً معه، أو مفعولاً بـ «أجمعوا» مقدّراً. ومثله: ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ﴾ [الحشر: ٩] فالإيمان مفعولٌ معه، أو مفعول بـ «اعتقدوا» مقدّراً.

فإن لم يحسن والحالة هذه «مع» موضع «الواو» تعيّن الإضمار، وامتنع المفعول معه أيضاً كقوله:

٨٨٠- وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(٢)

لأن «زججن» غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح لـ «مع». فيقدّر: «وكحلن»^(٣).

وذهب جماعةٌ منهم أبو عبيدة، والأصمعي، وأبو محمد اليزيدي^(٤)، والمازني،

(١) تقدم قريباً برقم (٨٧٤)

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدّره:

إذا ما الغانيات برزن يوماً

وهو للرّاعي النميري في ديوانه (ص ٢٦٩) والدرر (١٥٨/٣) وشرح شواهد المغني (٧٧٥/٢) ولسان العرب (٢٨٧/٢ - زجج) والمقاصد النحوية (٩١/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/٢١٢، ٢٣٣/٧) والإنصاف (٦١٠/٢) وأوضح المسالك (٢٤٧/٢) وتذكرة النحاة (ص ٦١٧) وحاشية يس (٣٤٢/١) والخصائص (٤٣٢/٢) والدرر (٨٠/٦) وشرح الأشموني (٢٢٦/١) وشرح التصريح (٣٤٦/١) وشرح شذور الذهب (ص ٣١٣) وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٤) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٣٥) وكتاب الصناعتين (ص ١٨٢) ولسان العرب (٤٢٢/١ - رغب) ومغني اللبيب (٣٥٧/١)

(٣) في حال تقدير «كحلنا» تكون الواو قد عطفت جملة على جملة

(٤) في الأصل «وأبو محمد واليزيدي» بواو العطف؛ والصواب ما أثبتناه لأن كنية اليزيدي أبو محمد، وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة

والمبذّر: إلى جواز العطف على الأول، بتضمين العامل معنى يتسلّط به على المتعاطفين، واختاره الجزمي، وقال: يجوز في العطف ما لا يجوز في الأفراد نحو: أكلت خبزاً ولبناً، فيضمّن وزججن: معنى حسن.

الخامس: ما يجوز فيه العطف، والمفعول معه على السواء، وذلك إذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو: ما صنعت أنت وأباك^(١)، ونحو: رأسه والحائط أي: «خلّ» أو «دع». وشأنك والحجّ، أي: عليك بمعنى: الزم، وامراً ونفسه أي: «دع»، وذلك مقيس في كلّ متعاطفين على إضمار فعل لا يظهر، فالمعنى في ذلك، والعطف جائز.

والفرق بينهما من جهة المعنى. أنّ المعنى يفهم منها الكون في حين واحد، دون العطف، لاحتماله مع ذلك التقدّم والتأخّر. قال أبو حيان: وفي تمثيل سبويه بهذه الأمثلة، ردّ على من يعتقد أن المفعول معه، لا يكون إلا مع الفاعل.

(ص): ويطابق الأول خبر، وحالّ بعده، وأوجه ابن كيسان.

(ش): إذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حالّ، طابق ما قبله نحو: كان زيد وعمراً متفقاً. وجاء البرد والطّالسة شديداً.

ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن تُننى نحو: كان زيد وعمراً متفقين، وجاء البرد والطّالسة شديدين.

ومنع ذلك ابن كيسان، وأوجب المطابقة للأول، قال أبو حيان: وإياه نختر، لأن باب المفعول معه باب ضيق، وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسائله إلاّ سماع من العرب.

(١) في الأصل «وإياك» تحريف، والصواب ما أثبتناه وانظر الكتاب (١/٢٩٧).

وإن عاد قبل صالح للإتباع على مبتدأ، أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف. قال أبو حيان: أو حال اتبع العائد جوازاً، وصاحبه اختياراً، وكذا مضاف ومضاف إليه.

(ش): عبرت بالمستثنى كابن مالك في «التسهيل» خلاف تعبير النحاة، سيبويه فمن بعده: بالاستثناء^(١)، لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها، لا الاستثناء، كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول، والحال، دون المفعولية والحالية.

قال أبو حيان: أجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه، فكما بوب لما بعد واو «مع» بالمفعول معه، كذلك بوب لما بعد «إلا» وشبهها بالمستثنى.

وحده المخرج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بشرط الفائدة.

فالمُخرج شامل لجميع المخصصات وإلا يخرج ما عدا المستثنى منها. وتحقيقاً هو المتصل، فإن بعض المُخرج منه، نحو: قام إخوانك إلا زيداً، وتقديراً هو المنقطع نحو: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْيَاعَ الظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإن الظن، وإن لم يدخل في العلم تحقيقاً، لأنه ليس بعضه، فهو في تقدير الداخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره، لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استثنى مخرج مما قبله تقديرًا.

ومن هذا القبيل: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر: ٤٢] إذا لحظ في الإضافة معنى الإخلاص: ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء: ٢٢]، لأن السابق زمانه لا يصح دخوله.

ومثال المذكور: ما تقدم، والمتروك: ما ضربت إلا زيداً، أي أحداً.

وقولنا: بشرط الفائدة، لبيان أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفد، فلا يقال: جاء قوم إلا رجلاً، ولا قام رجال إلا زيداً لعدم الفائدة، فإن أفاد جاز نحو: ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا حَمَسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقام رجال كانوا في دارك إلا رجلاً.

والفائدة حاصلة في التفي للعموم نحو: ما جاءني أحد إلا رجلاً، أو إلا زيداً.

وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة التي لم تُخصَّصْ نحو: قام القوم إلا رجلاً، فإن تَخَصَّصَتْ جاز نحو: قام القوم إلا رجلاً منهم.

ثم المنقطع يقدر عند البصريين بـ «لكن» المشددة، لأنه في حكم جملة منفصلة عن

(١) قال سيبويه: «هذا باب الاستثناء» (الكتاب: ٣٠٩/٢).

وإن عاد قبل صالح للإتباع على مبتدأ، أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف. قال أبو حيان: أو حال اتبع العائد جوازاً، وصاحبه اختياراً، وكذا مضاف ومضاف إليه.

(ش): عبرت بالمستثنى كابن مالك في «التسهيل» خلاف تعبير النحاة، سيبويه فمن بعده: بالاستثناء^(١)، لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها، لا الاستثناء، كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول، والحال، دون المفعولية والحالية.

قال أبو حيان: أجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه، فكما بوب لما بعد واو «مع» بالمفعول معه، كذلك بوب لما بعد «إلا» وشبهها بالمستثنى.

وحده المخرج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بشرط الفائدة.

فالمُخرج شامل لجميع المخصصات وإلا يخرج ما عدا المستثنى منها. وتحقيقاً هو المتصل، فإن بعض المُخرج منه، نحو: قام إخوانك إلا زيداً، وتقديرًا هو المنقطع نحو: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْيَاعَ الظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإن الظن، وإن لم يدخل في العلم تحقيقاً، لأنه ليس بعضه، فهو في تقدير الداخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره، لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استثنى مخرج مما قبله تقديرًا.

ومن هذا القبيل: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر: ٤٢] إذا لحظ في الإضافة معنى الإخلاص: ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء: ٢٢]، لأن السابق زمانه لا يصح دخوله.

ومثال المذكور: ما تقدم، والمتروك: ما ضربت إلا زيداً، أي أحداً.

وقولنا: بشرط الفائدة، لبيان أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفد، فلا يقال: جاء قوم إلا رجلاً، ولا قام رجال إلا زيداً لعدم الفائدة، فإن أفاد جاز نحو: ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا حَمَسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقام رجال كانوا في دارك إلا رجلاً.

والفائدة حاصلة في التفي للعموم نحو: ما جاءني أحد إلا رجلاً، أو إلا زيداً.

وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة التي لم تُخصَّصْ نحو: قام القوم إلا رجلاً، فإن تَخَصَّصَتْ جاز نحو: قام القوم إلا رجلاً منهم.

ثم المنقطع يقدر عند البصريين بـ «لكن» المشددة، لأنه في حكم جملة منفصلة عن

(١) قال سيبويه: «هذا باب الاستثناء» (الكتاب: ٣٠٩/٢).

الأولى، فقولك: ما في الدار أحد إلا حماراً في تقدير: لكنّ فيها حماراً على أنه استدراك مخالف ما بعد «لكنّ» فيه ما قبلها، غير أنهم اتسعوا، فأجروا «إلا» مجرى «لكنّ».

ولمّا كانت لا يقع بعدها إلا المفرد بخلاف «لكنّ»، فإنّه لا يقع بعدها إلا كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيهاً بها إذا كانت استثناء حقيقة، وتفرقاً بينها وبين لكنّ.

والكوفيون يقدرونه بـ «سوى». وقال قوم، منهم أبو الحجاج وابن يسعون: إلا مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاماً مستأنفاً، وقال في نحو قوله:

٨٨١ - وما بالزئج من أحدٍ إلا الأواري^(١)

«إلا» فيه بمعنى لكنّ، والأواري اسم لها منصوبٌ بها، والخبر محذوف، كأنه قال: لكن الأواري بالربع وحذف خبر إلا كما حذف خبر لكنّ في قوله:

٨٨٢ - ولكنّ زنجياً عظيماً المشافر^(٢)

قال أبو حيّان: ولا يستوي المتصل والمنقطع في الأدوات، فإن الأفعال التي يُستثنى بها لا تقع في المنقطع، لا تقول: ما في الدار أحدٌ خلا حماراً.

ثم المستثنى منه تارة يكون محذوفاً، وتارة يكون مذكوراً، فالأول يجري على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع أو نصب أو جرّ بحرفه، لتفريغه له، ووجود «إلا» كسقوطها

(١) جزء من بيتين من البسيط للناطقة الديباني، وتامهما:

وقفتُ فيها أصيلاً أسائلها عيّت جواباً وما بالربع من أحدٍ
إلا الأواري لأياً ما أيتها والتوي كالحوض بالمظلومة الجلد

وهما في ديوان الناطقة (ص ١٤، ١٥). والبيت الأول منهما في الأغاني (٢٧/١١) والإنصاف (١٧٠/١١) وخزانة الأدب (١٢٢/٤، ١٢٤، ١٢٦، ٣٦/١١) والدرر (١٥٩/٣) وشرح أبيات سيبويه (٥٤/٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٩١) وشرح المفصل (ج ٢، ٨٠) وشرح الأشموني (٨٢٠/٣) والكتاب (٣٢١/٢) ولسان العرب (١٧/١١ - أصل) واللمع (ص ١٥١) والمقتضب (٤١٤/٤) وأسرار العربية (ص ٢٦٠) والإنصاف (١٧٠/١) ورصف المباني (ص ٣٢٤) ومجالس ثعلب (ص ٥٠٤). والبيت الثاني في الأزهية (ص ٨٠) وإصلاح المنطق (ص ٤٧) والأغاني (٢٧/١١) والإنصاف (٢٦٩/١) وجمهرة اللغة (ص ٩٣٤) وخزانة الأدب (١٢٢/٤، ٣٦/١١) والدرر (١٥٩/٣، ٢٥٧/٦) وشرح أبيات سيبويه (٥٤/٢) والكتاب (٣٢١/٢) واللسان (١٢٦/٣ - جلد، ٣٥٦/١٢ - ظلم، ٦٧/١٣ - بين) والمقاصد النحوية (٣١٥/٤، ٥٧٨) والمقتضب (٤١٤/٤) وشرح المفصل (١٢٩/٨).

وفي البيت أكثر من شاهد، فـ «من» جاءت زائدة في قوله: «من أحد»، وقوله «الأواري» رفع على البدل من الموضع، والتقدير: ما بالربع أحد إلا أوارِي، أو على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعاً ومجازاً؛ ويروى بنصب «الأواري» على الاستثناء المنقطع لأنها من غير جنس الأحدين فيكون الكلام مستأنفاً، والتقدير: ولكن الأواري، والخبر محذوف وقوله: «ما أبيتها» حيث جاءت «ما» زائدة.

(٢) تقدم برقم (٥١٢).

نحو: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وما في الدار إلا عمرو.

ولا يكون ذلك عند أكثر التّحاة إلا في غير الموجب، وهو التّفي كما مثل. والنّهي، والاستفهام، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]. ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]. ﴿هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].

وجوّز بعضهم وقوّعه في الموجب أيضاً نحو: قام إلا زيد، وضربت إلا زيداً، ومررت إلا بزيد.

والجمهور على منعه، لأنه يلزم منه الكذب، إذ تقدّيره: ثبوت القيام والضرب والمرور بجميع الناس إلا زيداً، وهو غير جائز بخلاف التّفي، فإنه جائز.

ولو كان الموجب لازماً له نفي كـ «لو»، و«لولا» فذهب المبرّد إلى جواز التّفريغ نحو: لولا القوم إلا زيداً لأكرمتك، ولو كان معاً إلا زيداً لأكرمتك.

وأباه غيره، لأن التّفريغ يدخل في الجملة الثابتة، وأمّا الجواب الذي هو منفي فخارج عما دخلت فيه إلا.

وأجاز الزجاج الإبدال في التّخصيص إجراءً له مجرى النفي نحو: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨].

والتّفريغ يكون في كلّ المعمولات من فاعل، ومفعول به، وغيره إلا المصدر المؤكّد، فإنه لا يكون فيه، ولذلك أولوا قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] على حذف الوصف أي: ظناً ضعيفاً.

وأجاز الكسائي في نحو: ما قام إلا زيد - مع الرفع على الفاعلية - النّصب على الاستثناء.

قال أبو حيّان: وهو مبنيّ على ما أجازته من حذف الفاعل. وجوّز أيضاً بناءً عليه الرفع على البذل من الفاعل المحذوف.

ووافق الكسائي على إجازة النصب طائفة، واستدلّوا بقوله:

٨٨٣ - لم يبق إلا المجدّ والقصائدَا غَيْرَكَ يا ابن الأكرمين والبدَا^(١)

يروى بنصب «المجد»، و«غير»، أي لم يبق أحد غيرك.

وأجيب بأن «غير» فاعل مرفوع، والفتحة بناء، لإضافته إلى مبنيّ.

والثاني: وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال:

أحدها: أنه «إلاً» وصححه ابن مالك، وعزاه لسيبويه والمبرد، واستدل بأنها مختصة بدخولها على الاسم، وليست كجزء منه فعملت فيه كـ «إن» و«لا» التبرئة^(١).

الثاني: أنه بما قبل «إلاً» من فعل ونحوه من غير أن يعدى إليه بواسطة إلا، وعزي لابن خروف لانتصاب «غير» به بلا واسطة، إذا وقعت موقع إلا.

الثالث: أنه بما قبل «إلاً» مُعدى إليه بواسطتها، وعليه السيرافي، وابن الباذش، والفارسي، وابن بابشاذ، والرندي. وعزاه الشلوبيين للمحققين قياساً على المفعول معه، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه، واختاره ابن الضائع، وفرقوا بينه وبين «غير» بأن ما بعد «إلاً» مشبه بالظرف المختص الذي لا يصل فيه الفعل إلا بواسطة حرف الجر. و«غير» لابهامها كالظرف المبهم يصل إليه الفعل بنفسه، وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبل إلا فعل نحو: القوم إختوتك إلا زيدا.

الرابع: أنه بـ «أن» مقدرة بعد «إلاً» وعليه الكسائي، فيما نقله السيرافي قال: التقدير: إلا أن زيدا لم يقم.

الخامس: أنه بـ «إن» مُخَفَّفة، رُكِّبت «إلاً» منها، ومن «لا»، وعليه الفراء، قال: ولهذا رَفَعَ مَنْ رَفَعَ تَغْلِيلاً لِحَكْمِ «لا»، ومن نَصَبَ غَلَبَ حَكْمِ «إن».

السادس: أنه انتصب لمخالفة الأول، لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول، أو عكسه، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور.

السابع: أنه بـ «أستثنى» مضمراً، وعليه المبرد والزجاج، فيما نقله السيرافي.

ولم يترجح عندي قول منها، فلذا أرسلت الخلاف، وأقواها الثلاثة الأول والأخير.

وسواء في نصب المستثنى من المذكور المتصل والمنقطع، الموجب وغيره نحو: قام القوم إلا زيدا، وجاء القوم إلا حماراً، وما قام أحد إلا زيدا، وما في الدار أحد إلا حماراً، لكن يختار الإتيان في المتصل المؤخر المنفي وشبهه نحو: ما قام أحد إلا زيدا وما ضربت أحداً إلا زيدا وما مررت بأحد إلا زيد. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْفُرْ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]. ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]. وهو بدلٌ عند البصريين بدل بعض من كل لأنه على نية تكرار العامل، وعطف عند الكوفيين، و«إلاً» عندهم حرف عطف، لأنه مخالف للأول والمخالفة لا تكون في البدل، وتكون في العطف بـ «بل»، و«لا»، و«لكن».

(١) لا التبرئة، هي التي نبرئ من اتصافه بالجر وتسمى اصطلاحاً: لا النافية للجنس

وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض، لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى وقد قالوا: مررت برجل لا زيد ولا عمرو، وهو بدل لا عطف، لأن من شرط «لا» العاطفة ألا تكرر.

وقال ابن الصائغ: لو قيل: إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عيّنت في باب البدل لكان وجهاً، وهو الحق. وحقيقة البدل هنا أنه يقع موقع الأول، ويبدل مكانه. انتهى.

وزعم بعض النحويين^(١) أن الإتيان يختص بما يكون به المستثنى منه مفرداً وقد ردّ عليه سيبويه بقوله تعالى: ﴿وَلَرَيْكُم مِّنْ شُهَدَاءَ إِلَّا أَنْفُسُكُمْ﴾ [النور: ٦] «فشهداء» جمع، وقد أبدل منه.

وشرط بعض القدماء للإتيان عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد، ونحوه، ورّد بالسماع، قال تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢) مِنْهُمْ [النساء: ٦٦] وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتيان أن يكون المستثنى منه معرفة ورد بالسماع، قال تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ [هود: ٨١] فيمن نصب، وحكى سيبويه: ما مررت بأحدٍ إلا زيداً، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً^(٣).

واختار ابن مالك النصب في المتراخي نحو: ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلا زيداً، ولا تنزل على أحد من بني تميم إن وافيتهم إلا قيساً. قال: لأنه قد ضعف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه.

قال أبو حيّان: وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا.

واختار ابن مالك أيضاً النَّصْبَ فيما ردّ به كلام تضيمن الاستثناء كقول القائل: قاموا إلا زيداً، وأنت تعلم أن الأمر بخلافه فتقول: ما قام القوم إلا زيداً فتنصب ولا ترفع، لأنه غير مستقل، والبدل في حكم الاستقلال.

(١) هو أبو عمرو بن العلاء كما في الكتاب، حيث ردّ عليه سيبويه، ونصّه «وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه ما أتاني القوم إلا عبد الله، ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم لما جاز أن تقول: ما أتاني أحد، كما أنه لا يحور. أتاني أحد، ولكن المستثنى في هذا الموضع مبدل من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت ﴿ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾ ولكان ينبغي له أن يقول. ما أتاني أحدٌ إلا قد قال ذلك إلا زيدٌ؛ لأنه ذكر واحداً» انظر الكتاب (٣١١/٢، ٣١٢)

(٢) في الأصل «قليل» بالرفع؛ والصواب ما أثبتناه؛ لأن الوجه أن يستشهد بقراءة النصب. والرفع هي قراءة الجمهور، أما النصب فهي قراءة أبي وابن إسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٢٩٨/٣).

(٣) انظر الكتاب (٣١١/٢).

قال أبو حيان: وهذا أيضاً لم يذكره أصحابنا إلا أنّ ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج، وردّه.

وإذا أتبع المجرور بـ «مِنْ» أو الباء الزائدة، أو اسم «لا» الجنسية تعيّن اعتبار المحلّ نحو: ما في الدار من أحد إلا زيدٌ، وما مِنْ إله إلا إلهٌ واحدٌ، وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به، ولا إله إلا الله.

وإنما لم يجز الإتيان على اللفظ، لأنها لا تعمل في المعرفة - سوى الباء - ولا في الموجب.

وأجازه الكوفيون في مجرور «مِنْ» إذا كان المستثنى نكرةً. وأجازه الأخفش ولو كان معرفة بناءً على رأيه من جواز زيادة «مِنْ» في المعرفة والموجب، وأنشد عليه قوله:

٨٨٤ - وما بالزئجِ مِنْ أحد
إلا الأوارئِ (١)

بالخفض.

وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدّم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الإتيان، بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة نحو: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧].

٨٨٥ - وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً^(٢)
﴿فَشَرُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة إغنائه عن المستثنى منه نحو: ما في الدارِ أحدٌ إلا زيدٌ، قال:

(١) تقدم برقم (٨٨١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وما لي إلا مشعب الحق مشعبُ

ويروى: «مذهب» مكان «مشعب» في الموضعين. وهو للكُميت في الإنصاف (ص ٢٧٥) وتخليص الشواهد (ص ٨٢) وخزانة الأدب (٣١٤/٤، ٣١٩، ١٣٨/٩) والدور (١٦١/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٣٥/٢) وشرح التصريح (٣٣٥/١) وشرح شذور الذهب (ص ٣٤١) وشرح قطر الندى (ص ٢٤٦) ولسان العرب (٥٠٢/١ - شعب) واللمع في العربية (ص ١٥٢) والمقاصد النحوية (١١١/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٦/٢) وشرح الأشموني (٢٣٠/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٠٨) ومجالس ثعلب (ص ٦٢).

٨٨٦ - وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير، وإلا العيس^(١)

وقد شبه سيويه نصبَ المقدم بنعت التكرة إذا تقدم عليها، فإنه ينتصب على الحال بعد إتباعه.

فإن لم يصح إغناؤه نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرّ تعين نصبه عند جميع العرب.

وكذا إن تقدم نحو: ما في الدار إلا حمراً أحد. وفي لغة يتبع المقدم، حكى سيويه: «ما لي إلا أبوك أحد». قال سيويه. فيجعلون «أحد» بدلاً، وأبوك مُبدلاً منه^(٢).

ووجهه الأبدى بأن البديل لا يمكن تقديمه وقيل: هو بدل وهو في نية التأخير.

وقال ابن الصّائغ: «أحد بدل من «إلا» مع الاسم مجموعين، وهو شبيه بديل الشيء من الشيء، لأن «ما قام إلا أبوك» في قوة: ما قام غير أبوك أحد، فيصح إطلاقه عليه.

قال ابن عصفور: ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك. ومن الوارد منه قوله:

٨٨٧ - إذا لم يكن إلا النّبيون شافع^(٣)

(١) الرجز لجران العود في ديوانه (ص ٩٧) وحزاة الأدب (١٥/١٠ - ١٨) والدرر (٣/١٦٢) وشرح أبيات سيويه (٢/١٤٠) وشرح التصريح (١/٣٥٣) وشرح المفصل (٢/١١٧، ٣/٢٧، ٧/٢١) والمقاصد النحوية (٣/١٠٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٩١) والإنصاف (١/٢٧١) وأوضح المسالك (٢/٢٦١) والحنى الداني (ص ١٦٤) وجواهر الأدب (ص ١٦٥) وحزاة الأدب (٤/١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٧/٣٦٣، ٩/٢٥٨، ١٤/٣١٤) ورصف المباني (ص ٤١٧) وشرح الأشموني (١/٢٢٩) وشرح تذور الذهب (ص ٣٤٤) وشرح المفصل (٢/٨٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٣٦) والكتاب (١/٢٦٣، ٢/٣٢٢) ولسان العرب (٦/١٩٨ - كنس، ١٥/٤٣٣ - ألا) ومجالس ثعلب (ص ٤٥٢) والمقتضب (٢/٣١٩، ٣٤٧، ٤١٤)

واليعافير. جمع يَغفور، وهو الطي

وفي الرجز شاهد آخر، وهو قوله: «وبلدة» حيث أعمل «رُبَّ» وهي محذوفة، والتقدير: ورُبَّ بلدة.

(٢) لفظ سيويه في الكتاب (٢/٣٣٧): «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون. ما لي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً».

(٣) عجر بيت من الطويل، وصدده:

فإنهم يرحون منه شفاعَة

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٤١) والدرر (٣/١٦٢) وشرح التصريح (١/٣٥٥) والمقاصد =

وقوله :

٨٨٨ - فلم يَبْقَ إِلَّا واحدٌ منهم شَفَرٌ^(١)

أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيداَ خيراً منك. وما قام القوم إلا زيداَ العقلاء، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيراً منك فيجوز فيه الإتيان بدلاً، والنصب على الاستثناء كالمُتأخِر، والإتيان فيه هو المختار أيضاً مثله للمشكلة. هذا مذهب سيبويه.

واختلف التَّنْقِلُ عن المازني، فالمشهور عنه موافقة سيبويه. ونقل ابن عصفور عنه: أنه يختار النصب، ولا يُوجِبُهُ، لأن المبدل منه منوي الطرح، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك. ونقل عنه أيضاً: أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال.

قال أبو حيَّان: والنصب حينئذ أجود من النصب متأخراً.

ونقل ابن مالك في «شرح الكافية» عن المبرد اختيار النصب، ثم قال: وعندي أن النصب والبديل مستويان، لأن لكل واحدٍ منهما مرجحاً، فتكافأ، وفي لغة يتبع المؤخر الموجب، وخرج عليها قراءة: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢) [البقرة: ٢٤٩] فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا.

وإذا عاد على المستثنى منه العامل فيه الابتداء، أو أحد نواسخه ضمير قبل المستثنى الصالح للإتيان أتبع الضمير العائد جوازاً، وصاحبه اختياراً نحو: ما أحدٌ يقول ذاك إلا زيداَ، وما كان أحدٌ يجترىء عليك إلا زيد، وما حَسِبْتُ أحدًا يقول ذاك إلا زيد، فيجوز في هذه

= النجوى (١١٤/٣). وبلا نسبة في أوصح المسالك (٢٦٨/٢) وشرح الأشموني (٢٢٩/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٠٩).

ويروى: «النيين» كما في ديوان حسان؛ ولا شاهد على هذه الرواية.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره

رَأَتْ لِحْوَتي بعد الجميع تفرقوا

وهو بلا نسبة في الدرر (١٦٣/٣) ورصف المباني (ص ٨٨) ولسان العرب (٤١٩/٤ - شفر) والمقرب (١٦٩/١).

وقوله «شفر» أي أحد، يقال: ما بالدار شَفَرٌ وشَفَرٌ، أي أحد. وقال الأزهري: بفتح الشين، وقال شمر: ولا يجوز شَفَرٌ بضمها. انظر اللسان (٤١٩/٤).

(٢) قراءة «قليل» بالرفع هي قراءة عبد الله وأبي الأعمش انظر البحر المحيط (٢٧٥/٢) وقال الزمخشري في الكشف (٢٩٥/١): «وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ حانئاً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى فشربوا منه في معنى فلم يطيعوه، حمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم».

الأمثلة أن يجعل «زيد» تابعاً للمبتدأ، أو لاسم «كان»، أو للمفعول الأول، فيكون بدلاً منه، وهو المختار، لأن المسوَّغ للإتباع هو النفي وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمَر.

ويجوز أن يجعل تابعاً للمضمَر، فيكون بدلاً منه، لأن النفي متوجّه عليه من جهة المعنى.

وسواء كان العائد من الخبر كما تقدّم، أو من الوصف نحو: ما فيهم أحد اتخذت عنده يدّاً إلّا زيداً، وما كان فيهم أحدٌ يقول ذاك إلّا زيد.

قال أبو حيان: والقياس يقتضي إجراء الحال مُجرى الصفة في ذلك، نحو: ما إخوتك في البيت عاتبين عليك إلّا زيداً، فيجوز إتباع زيد لإخوتك، أو للمضمَر المستكن في «عاتبين» لأنّ الحال يتوجّه عليها النفي في المعنى.

وسواءً في المسألة المتّصل أو المنقطع نحو: ما أحدٌ يقيم بدارهم إلّا الوحش، قال:

٨٨٩ - في ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلّا كواكبها^(١)

فكواكبها بالرفع، بدل من ضمير: «يحكي» وهو منقطع إلّا أنّ أحداً وضميره خاصّ بالعاقل^(٢).

فلو كان العائد بعد المستثنى نحو: ما أحدٌ إلّا زيداً يقول ذاك، أو المستثنى غير صالح للإتباع نحو: ما أحدٌ ينفع إلّا الضّر، ولا مال يزيد إلّا النقص، تعيّن النصب، وامتنع الإتباع بالبتّة.

ولو كان العامل غير ما ذكر نحو: ما شكر رجل أكرمه إلّا زيداً، وما مررت بأحدٍ أعرفه إلّا عمرو تعيّن إتباع الظاهر، وامتنع إتباع الضمير، إذ لا تأثير للنفي في: أكرمت، وأعرف.

وكذا ما زال، وإخوته من الثّواسخ نحو: ما زالَ وإفدٌ من بني تميم يسترفدنا إلّا زيد، لا يجوز فيه إلّا إتباع الظّاهر، لأنّه نفى معناه: الإيجاب.

قال أبو حيان: وهل تختصّ المسألة بالاستثناء بالآ؟ لم يمثل التّحوّيون إلّا بها.

(١) البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه (ص ١٩٤) والدرر (٣/ ١٦٤) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٧٦، ١٧٧) والكتاب (٢/ ٣١٢). ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني (ص ٤١٧) ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني (١٥/ ٣١) وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣). وبلا نسة في الكتاب (٢/ ٣١٨) ومغني اللبيب (ص ١٤٣) والمقتضب (٤/ ٤٠٢).

(٢) وقال الشنتمري: ولو نُصب على البديل من «أحد» لكان أحسن؛ لأن «أحدًا» منفي في اللفظ والمعنى والبديل منه أقوى. همع الهوامح/ ج ٢/ م ١٣

والظاهر أن «غير» كذلك نحو: ما ظننت أحداً يقول ذاك غيرُ زيد بالنصب تبعاً لأحد، وبالرفع تبعاً للضمير.

قال ابن مالك: وفي حكم الظاهر والمضمر من إتباع أيهما شئت المضاف، والمضاف إليه نحو: ما جاء أخو أحد إلا زيد، إن شئت أتبع المضاف فترفع أو المضاف إليه فتجز.

[منع تقديم المستثنى أول الكلام]

(ص): ولا يقدم أول الكلام، وجوز الكوفية والزجاج، ولا بعد حرف نفي خلافاً للأبدي، وقدمه الكسائي عليه، والفراء إلا مع المرفوع وهشام مع الدائم.

وفي تقديمه على المستثنى منه، وعامله متوسط كلام.

ثالثها: يجوز إن كان العامل متصرفاً.

(ش): الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفياً فلا يقال: إلا زيداً قام القوم، ولا إلا زيداً ما أكل أحد طعاماً، ولا ما إلا زيداً قام القوم، لأنه لم يسمع من كلامهم، ولأن إلا مشبهة بـ «لا» العاطفة، وواو «مع» وهما لا يتقدمان.

وجوز الكوفية والزجاج تقديمه، واستدلوا بقوله:

٨٩٠ - خلا الله، لا أرجو سواك وإنما أعوذ عيالي شعبةً من عيالك^(١)

وقوله:

٨٩١ - وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي^(٢)

ورد في «خلا»، وهي فرع إلا، فالأصل أولى بذلك، وجوز الأبدي^(٣) في المنفى بعد

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في خزانة الأدب (٣/ ٣١٤) ولم أقع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في حواهر الأدب (ص ٣٨٢) وحاشية يس (١/ ٣٥٥) والدرر (٣/ ١٦٤) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٧) وشرح التصريح (١/ ٣٦٣) وشرح ابن عقيل (ص ٣١٧) ولسان العرب (١٤/ ٢٤٢ - خلا) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٧).

ويروي «خلا الله» بكسر الهاء من لفظ الحلالة؛ وهو على هذه الرواية شاهد على مجيء «خلا» حرف جز.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه (ص ٣١٩ - طبعة دار الشرق، بيروت). وروايته فيه:

وَحَفَقْتُ لَيْسَ بِهَا طُولِي وَلَا خَلَا الْجَنِّ بِهَا إِنْسِي

وفي خزانة الأدب (٣/ ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٨) والدرر (٣/ ١٦٥) وسمط اللآلي (ص ٥٥٦)

ولسان العرب (٦/ ١٤ - أنس). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٧٤) وجمهرة اللغة (ص ١١٤٥) والدرر

(٣/ ١٧٥) ولسان العرب (٥/ ١٣) والمنصف (٣/ ٦٢) ونوادر أبي زيد (ص ٢٢٦).

(٣) في الأصل «الأبدي» بالذال المهملة، تحريف. والصواب بالذال المعجمة؛ وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٦٥٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.

سبق حرف النقي كقوله: ولا خلا الجن، قال: لأنه لم يتقدّم على الكلام بجملته لسبق «لا» النافية.

وجوّز الكسائي تقديمه على حرف النقي أيضاً، وأجازه الفراء إلّا مع المرفوع ومنعه هشام إلّا مع الدائم.

أما تقديمه على المستثنى منه، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم وتوسّط بين جزأي كلام، ففيه مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً سواء كان العامل متصرفاً أم غير متصرف، فلا يقال: القوم إلّا زيداً قاموا، ولا القوم إلّا زيداً قائمون، ولا القوم إلّا زيداً في الدار تشبيهاً بالمفعول معه.

قال أبو حيّان: وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ما تقدّم من فعل وشبهه.

والثاني: الجواز مطلقاً، وصحّحه بعض المغاربة لوروده قال:

٨٩٢- ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل^(١)

فالاستثناء من ضمير «باطل»، و«باطل» عامل في ذلك الضمير، وقال:

٨٩٣- كلّ دين يَوْمُ القيامة عند الله — إلّا دين الحيفَة بُور^(٢)

والثالث: الجواز مع المتصرف، والمنع في غيره، وعليه الأخفش، وصحّحه أبو حيّان، لأن السّماع إنما ورد بالتّقديم في المتصرف، فيقتصر عليه ولا يقدّم على غيره إلّا بثبوت من العرب.

[عدم جواز استثناء شيئين بأداة واحدة]

(ص): مسألة: لا يستثنى بأداة شيئين دون عطف على الأصح. وقيل: قطعاً، والخلاف في موهمه فقيل: لحن. وقيل: صحيح على أنهما بدل، ومعمول مضمّر. وقيل: بدلان.

(ش): لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئين، فلا يقال: أعطيت الناس إلّا عمراً الدنانير، ولا ما أعطيت أحداً درهماً إلّا عمراً دانيقاً تشبيهاً بواو «مع»، وحرف الجرّ، فإنّهما لا يصلان إلّا إلى معمول واحد.

وأجازه قوم تشبيهاً بواو العطف، حيث يقال: ضرب زيد عمراً، وبشرّ خالدًا.

وقيل: لم يقل أحدٌ بجوازه، وإنّما الخلاف في صحّة التركيب، فقوم قالوا بفساده وإنّه لحن. وقوم، قالوا: إنه صحيح، لا على الاستثناء، بل على أنّ الأول بدل، والثاني منصوب

(١) تقدّم في أوّل هذا الكتاب

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٣٨) والدرر (٣/ ١٦٦).

بفعل مضمر من لفظ الفعل الظاهر والتقدير: إلّا عمرأ أعطيته الدنانير، وأعطيته دانقأ، وأخذ درهماً وضرب بعضاً.

وقيل: كلاهما بدلان من الاسمين السابقين قبل إلّا فيبدل من المرفوع مرفوع، ومن المنصوب منصوب، وعليه ابن السراج.

وقد ورد إبدال اسمين في الموجب في قوله:

٨٩٤ - فلما قرعنا التبّع بالتبّع بعْضُهُ بِبَعْضٍ (١)

أمّا تعدّد المستثنى مع العطف نحو: قام القوم إلّا زيداً وعمرأ فجاءت اتفاقاً.

[المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة]

(ص): والوارد بعد جُمْلٍ متعاطفة للكلّ، ولو اختلف العامل في الأصح. وقيل: إن سيق لغرض، وقيل: إن عطف بالواو. وبعد مفردين يصحّ لكلّ للثاني. فإن تقدّم فلاول. فإن كان أحدهما مرفوعاً ولو معنى فله مطلقاً.

(ش): قال أبو حيّان: هذه المسألة قلّ من تعرّض لها من النحاة ولم أر من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في «التسهيل»، وإليها نادى في «شرح اللمع»^(٢).

قلت: والأمر كما قال، فإن المسألة بعلم الأصول أليق، وقد ذكرها أبو حيّان نفسه في «الارتشاف»^(٣) فأحببت إلّا أخلي كتابي منها، فنقول: إذا ورد الاستثناء بعد جُمْلٍ، عطف بعضها على بعض فهل يعود للكلّ؟ فيه مذاهب.

أحدها: وهو الأصح، نعم، وعليه ابن مالك إلّا أن يقوم دليل على إرادة البعض. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦] الآية، فقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عائد إلى فسئهم، وعدم قبول شهادتهم معاً إلّا في الجُلد لما قام عليه من الدليل. وسواء اختلف العامل في الجُمْل أم لا؛ بناءً على أن العامل في المستثنى إنما هو إلّا، لا الأفعال السابقة.

الثاني: أنه يعود للكلّ، إن سيق الكلّ لغرض واحد نحو: حبستُ داري على أعْمامي،

(١) جزء من بيت من الطويل، وتماه.

..... أبثت عيْدَانُئُهُ أن تُكسرا

وهو للنايعة الجعدي في ديوانه (ص ٧١) والأشياء والنظائر (٢٠٩/٧) وخزانة الأدب (٣/١٧١) والدرر (٣/١٦٧).

(٢) «اللمع في النحو» لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ولم أجد ضمن شروحه المذكورة في كشف الظنون (ص ١٥٦٢، ١٥٦٣) شرحاً لابن مالك.

(٣) «ارتشاف الضرب في لسان العرب» تقدم الكلام عليه. راجع الفهارس العامة.

وَوَقَفْتُ بستانى على أخوالي، وسَلَبْتُ سِقايَتى لجيرانى إلا أن يسافروا، وإلا فلأخيرة فقط نحو: «أكرم العلماء وأحس ديارك على أقاربك، وأعتق عبيدك إلا الفسقة منهم».

الثالث: إن عطف بالواو عاد للكل، أو بالفاء، أو ثم عاد للأخيرة فقط، وعليه ابن الحاجب.

الرابع: أنه خاص بالجملة الأخيرة، واختاره أبو حيان.

الخامس: إن اتحد العامل للكل، أو اختلف فلأخيرة خاصة إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد، وعليه البهباذى^(١) بناءً على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا.

وأما الواو بعد مفردين، وهو بحيث يصح لكل منهما، فإنه للثاني فقط، كذا جزم به ابن مالك، نحو: غلب مائة مؤمن مائتي كافر إلا اثنين.

فإن تقدّم الاستثناء على أحدهما تعيّن للأول نحو: ﴿قِرْ أَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا يَصْفَهُ﴾ [المزمل: ٢ - ٣] فـ «إلا قليلاً» صالح لكونه من «الليل» ومن «نصفه»، لكنه تقدّم على «نصفه»، فاختص بالليل، لأن الأصل في الاستثناء التأخير. وكذا لو تقدّم عليهما معاً، فإنه يكون للأول نحو: استبدلت إلا زيداً من أصحابنا بأصحابكم، فإذا زيداً مستثنى من قوله: «من أصحابنا»، لا من قوله: «بأصحابكم».

هذا إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى، فإن كان اختص به مطلقاً أولاً كان أو ثانياً نحو: ضرب إلا زيداً أصحابنا أصحابكم، وملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا، وضرب إلا زيداً أصحابكم أصحابنا، وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا، فالأبناء في المثالين فاعل من حيث المعنى لأنهم المالكون.

فإن لم يصحّ كونه لكل منهما، بل لأحدهما فقط تعيّن له نحو: طلق نساءهم الزيدون إلا الحسينات، وأصبى الزيدون نساؤهم إلا ذوي الثهي، واستبدلت إلا زيداً من إمائنا بعبيدنا.

[تكرار إلا]

(ص): وتكرّر إلا تأكيداً، فيبدل غير الأول منه، إن كان مغنياً عنه، وإلا عطف بالواو.

وجوّز الصّيمريّ طرْحَها، ولغيره، فإن أمكن استثناء بعض من بعض، فكل لما يليه.

(١) كذا في الأصل، ولم أجد أحداً بهذا الاسم. ولعله «المهباذى» المتوفى نحو سنة ٤٧١ هـ، وقد تقدم التعريف به.

وقيل: للأول وقيل: الثاني منقطع أولاً، فإن فرغ العامل شغل بأحدها، ونصب غيره، وإلا نصب الكل إن تقدّمت استثناء.

وقال ابن السيّد: يجوز حالاً واستثناء الأول، وحالية الباقي وعكسه. وغير واحد إن تأخرت وله ما له مفرداً.

وجوز الأبديّ نصب الكل استثناء، ورفعها وأحدها نعتاً، أو بدلاً أيضاً في التثني، وحكمها معنى كالأول.

(ش): إذا كرّرت (إلا) فلها حالان:

الأول: أن تكون للتأكيد، فتجعل كأنها زائدة لم تُذكر، ويكون ما بعد الثانية بدلاً ممّا بعد الأولى نحو: قام القوم إلاّ محمداً، إلاّ أبا بكر، وهي كنيته.

وشروط هذا التكرار أن يكون الثاني يُغني عن الأول كما أن أبا بكر يغني عن ذكر محمد، فإن لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمبايئته للأول نحو: قام القوم إلاّ زيداً، وإلاّ جعفرأ، وقد اجتمعا في قوله:

٨٩٥ - مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ^(١)

والرّسيم والرّمْل ضربان من العَدُو، والرّمْل لا يغني عن قوله: إلاّ رسيمة فعطف بالواو، وهما يغنيان عن قوله: إلا عمله، فلم يعطف إلاّ رسيمة^(٢).

الحال الثاني: أن تكرر لغير تأكيد، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض، ففيه مذاهب:

أحدها: وعليه البصريّون والكسائي أنّ الأخير يستثنى من الذي قبله، والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول، نحو: له علي عشرة إلاّ تسعة إلاّ ثمانية إلاّ سبعة، فإلاّ سبعة مستثنى من ثمانية، يبقى واحد يستثنى من تسعة، وهي من عشرة، فيضم الأشفاع داخله، والأوتار خارجة، فالمقرّ به اثنان.

الثاني: أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول، فإذا قال: له عليّ مائة إلاّ عشرة إلاّ اثنين، فالمقرّ به ثمانية وثمانون، وعلى الأول: المقرّ به اثنان وتسعون.

الثالث: أنّ الاستثناء الثاني منقطع، والمقرّ به على هذا: اثنان وتسعون أيضاً، وعليه الفراء، والمعنى عليه: له عندي مائة إلاّ عشرة سوى الاثنين التي له عندي.

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٧٢) والدرر (٣/١٦٧) ورصف المباني (ص ٨٩) وشرح الأشموني (١/٢٣٢) وشرح التصريح (١/٣٥٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣١١) والكتاب (٢/٣٤١) والمقاصد النحوية (٣/١١٧).

(٢) ف «رسيمة» بدل، و«رمله» معطوف، و«إلاّ» المقترنة بكلّ منهما مؤكدة.

وإن لم يكن استثناء بعضها من بعض، فإن كان العامل مفرغاً شغل بواحد منها أيّاً كان متقدماً أو متأخراً، أو متوسطاً، ونصب ما سواه نحو: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً، ولك أن ترفع بدل زيد عمراً، أو بكراً، لكن الأول أولى.

وإن لم يكن مفرغاً، فإن تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً أحد.

وزعم ابن السيّد: أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه: النّصب على الاستثناء كما نصّ عليه النّحويّون. والنّصب على الحال، قال: لأنها لو تأخّرت لجاز كونها صفات، لأنّ إلا يوصف بها، فإذا تقدمت انتصبت على الحال، وجعل الأول حالاً، والثاني استثناء وعكسه.

وردّ بأن «إلا» غير متمكّنة في الوصف بها فلا تكون صفة إلاّ وهي تابعة في اللفظ، ولا يجوز تقديمها أصلاً وإن تأخّرت فلا أحدها ما له مفرداً، وللباقي النّصب نحو: قام القوم إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً، وما جاء أحد إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً.

وجوز الأبدئيّ في الإيجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النّحويّون، ورفع الجميع على الصّفة، ورفع أحدها على الصّفة، ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السيّد فيما تقدّم: إنّ إلاّ صفة في المكرّر. وجوز في النفي نصب الجميع على الاستثناء، ورفع الجميع على البدل أو النعت، ورفع أحدهما على الوجهين، ونصب الباقي على الاستثناء.

وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب، وخروجه من الموجب.

[الاستثناء من العدد]

(ص): ويجوز استثناء المساوي خلافاً لقوم، والأكثر وفاقاً لأبي عبيدة، والسّيرافي، والكوفية، وعليه «كلّكم جائع إلا من أطعمته» إلا المستغرق خلافاً للفراء وفي العدد.

ثالثها: لا يجوز عقد صحيح وهو من الإثبات نفي، وعكسه خلافاً للكسائيّ، ومباحث الاستثناء من صناعة الأصوليّين.

(ش): قال أبو حيّان: اتفق النّحويّون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه؛ إلاّ أنّ ابن مالك نقل عن الفراء جواز: له عليّ ألف إلاّ ألفين.

واختلفوا في غير المستغرق، فأكثر النّحويّين: أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقلّ من النصف وهو مذهب البصريين، واختاره ابن عصفور والأبدئي.

وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك، وهو مذهب أبي عبيدة والسيرافي، واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك.

وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين: إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دونه، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك، ويدل لجواز الأكثر قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، والغاوون أكثر من الراشدين ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] وحديث مسلم: «يا عبادي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ»^(١) والمطعمون أكثر قطعاً ولجواز النصف قوله تعالى: ﴿قُلْ أَلَيْلًا قَلِيلًا يَصْفَعُهُ﴾ [المزمل: ٢ - ٣].

قال أبو حيان: وجميع ما استدلل به محتمل التأويل، والمُستفَرَّغ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل.

واختلف التحويتون في الاستثناء من العدد على مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً، واختاره ابن الصائع.

والثاني: المنع مطلقاً، واختاره ابن عصفور لأن أسماء العدد نصوص، فلا يجوز أن تُردَّ إلا على ما وُضِعَتْ له.

والثالث: المنع إن كان عقداً نحو: عندي عشرون إلا عشرة، والجواز إن كان غير عقد نحو: له عشرة إلا اثنين.

ورُدَّ هذا وما قبله بقوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤].

وقال أبو حيان: لا يكاد يوجد استثناء من عددٍ في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة.

قال: ولم أفق في شيء من دواوين العرب على استثناء من عددٍ، والآية خرجت مخرج التكثر.

ومذهب الجمهور: أن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، فنحو: قام قوم إلا زيداً، وما قام أحدٌ إلا زيداً، يدل الأول على نفي القيام عن زيد، والثاني على ثبوته له.

وخالف في ذلك الكسائي، وقال: إنه مسكوت عنه لا دلالة له على نفيه عنه، ولا ثبوته، واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عُرِفَ الشرع.

(١) جزء من حديث قدسي رواه من طريق أبي ذر الغفاري: مسلم في البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (حديث رقم ٥٥)، وأحمد في المسند (٥/ ١٦٠).

وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في «الارتشاف» من علم الأصول، لا تعلق لها بالنحو، فلذا أضربنا عن ذكرها ها هنا.

[الاستثناء بـ «إلا» والوصف بها]

(ص): مسألة: يوصف بـ «إلا» وبتاليها جمع منكر، قال ابن الحاجب: غير محصور، أو شبهه أو ذو أل الجنسية.

قال الأخفش: أو غيرها، وسيبويه: كل نكرة، وقوم: كل ظاهر ومضمّر.

وقيل: المراد بالوصف البيان، وشرطه أن يصح الاستثناء.

وقيل: المتصل، وقيل: البدل، وقيل: أن يتعذر، وألاً يحذف موصوفها، ولا يليها.

(ش): الأصل في «إلا»: أن تكون للاستثناء، وفي «غير» أن تكون وصفاً، ثم قد تحمل إحداها على الأخرى، فيوصف بـ «إلا»، ويستثنى بـ «غير».

والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد: الوصف الصّناعي.

وقال بعضهم: قول النحويين: إنه يوصف بإلاً يَغْنُون بذلك أنه عطف بيان وعلى الأول الوصف بها، وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتالي وحده، وحكمه كالوصف بالجار والمجرور.

وشرط الموصوف: أن يكون جمعاً منكراً نحو: جاءني رجال قُرْشِيّون إلاّ زيدٌ ومنه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

أو مشبه الجمع نحو: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيد.

وزاد ابن الحاجب في «الكافية» بعد قوله جمع منكر: غير محصور، قال النيلي^(١): وهو احتراز من العدد نحو: له علي عشرة إلاّ درهماً، فإنه يتعيّن فيه الاستثناء، أو ذا أل الجنسية، لأنه في معنى النكرة نحو:

٨٩٦ - قليل بها الأصواتُ إلاّ بُعْأُها^(٢)

(١) لعلّه أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرّؤاسي النيلي، وستأتي ترجمته ص ٢٨٤ من هذا الجزء.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أنيخت فألقّت بلدةً فوق بلدة

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٠٤) وخزانة الأدب (٤١٨/٣، ٤٢٠) والدرر (١٦٨/٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٢) والكتاب (٣٣٢/٢) ولسان العرب (٩٥/٣ - بلد، ٥١/١٢ - بغم). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢٣٤/١) وشرح شواهد المغني (٢١٨/١، ٣٩٤، ٧٢٩/٢) ومغني اللبيب (٧٢/١) والمقتضب (٤٠٩/٤).

بخلاف ذي ال العهديّة، هذا ما جزم به ابن مالك تبعاً لابن السّراج والمبرّد.

وجوّز الأخفش أن يوصف بها المعرّف بأل العهديّة.

وجوز سيّويه أن يوصف بها كل نكرة، ولو مفرداً، ومثّل: بـ «لو كان معنا رجل إلّا زيد»^(١)، واختاره وما قبله صاحب «البسيط».

وجوّز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة، وقال: إن الوصف بها يخالف سائر الأوصاف.

ومن شروط الوصف بها: أن لا يصحّ الاستثناء بخلاف «غير»، فلا يجوز: عندي درهم إلّا جيد، ويجوز غير جيّد، كذا قاله ابن مالك وغيره.

وقال أبو حيّان: إنه كالمجمع عليه إلّا أنّ تمثيل سيّويه بـ «لو كان معنا رجل إلّا زيد» يخالفه، لأنّه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] لا يجوز فيه الاستثناء، لأنّه لا عموم فيه استغراقي يندرج فيه ما بعد إلّا.

وقد انفصل بعض أصحابنا عن ذلك بأنّه لا يعني بصحة الاستثناء المتصلّ، بل أعمّ منه ومن المُنْقَطِع، والآية يصحّ فيها الاستثناء المنقطع. وقد صرّح المبرّد والجزميّ بجواز الوصف بها حيث يصحّ المنقطع، وشاهده قوله:

٨٩٧ - لَدَمْ ضَائِعٌ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا، وَالْجَنُوبُ^(٢)

فـ «أقربوه» موصوف بإلّا الصّبا، والجنوب، وليساً من جنسه، والقصيدة مرفوعة.

وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا.

وزعم المبرّد: أنّ الوصف بإلّا لم يجرى إلّا فيما يجوز فيه البدل، ولذلك منع: قام إلّا زيد بحذف الموصوف، وجعل إلّا صفة له لأنّه لا يجوز فيه البدل، ورُدّد بالسّماع، قال:

= وقد وقعت «إلّا» هنا صفة لـ «الأصوات»، وهي وإن كانت معرفة بلام الجنس فهي شبيهة بالنكرة. ولما كانت «إلّا» الوصفية في صورة الحرف الاستثنائي نُقل إعرابها الذي تستحقّه إلى ما بعدها، فَرُفِعَ «بغامها» إنّما هو بطريق النقل من «إلّا» إليه. والمعنى: أن صوتاً غير بُغام الناقة قليل في البلدة، وأما بغامها فكثير؛ وقيل: يجوز أن تكون «إلّا» للاستثناء، وما بعدها بدلاً من «الأصوات».

(١) الكتاب (٢/ ٣٣١) ونمام تمثيله: «لو كان معنا رجل إلّا زيداً لغلّينا».

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٦٩) والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٥) وفيه «والدّبور» مكان «والجنوب».

وقوله: «إلا الصبا والجنوب» استثناء من «تغيّب عنه أقربوه» على طريق الإبدال، مع أن «تغيّب» موجب، ولا يجوز الإبدال في الموجب، ولكن لما كان معنى «تغيّب»: لم يحضر، فحينئذٍ كان منفياً، وإذا تقدم المنفي لفظاً أو معنى جاز الإبدال.

٨٩٨ - وكلّ أخ مفارقة أخوه لَعَمْرُؤُاَيْبِك إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(١)
فـ «إلا الفرقدان» صفة، ولا يمكن فيه البدل.

وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع إلا صفة أن يتعدّر الاستثناء، وجعل البيت المذكور شاذّاً.

ومن شروط الوصف بـ «إلا» ألا يحذف موصوفها بخلاف «غير»، فلا يقال جاءني إلا زيد، ويقال: جاءني غير زيد، ونظيرها في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفات، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وألا يليها بأن تقدّم عليه منصوبة على الحال، لأنها غير متمكّنة في الوصف كما تقدّم.

[«إلا» عاطفة وزائدة]

(ص): قال الكوفية والأخفش: وتردّ عاطفة كالواو، والإعراب كالاستثناء، والأصمعيّ، وابن جنيّ: وزائدة.

(ش): أثبت الكوفيّون والأخفش لـ «إلا» معنى ثالثاً، وهو العطف كالواو، وخرّجوا عليه ﴿يَتَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَى الْمَرْسُولِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النمل: ١٠ - ١١] أي: «ولا الذين ظلموا»، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

وأثبت الأصمعيّ^(٢) وابن جنيّ لها معنى رابعاً، وهو الزيادة، وخرّجوا عليه قوله:

(١) البيت من الوافر، وهو لعمر بن معديكرب في ديوانه (ص ١٧٨) والكتاب (٢/ ٣٣٤) ولسان العرب (١٥/ ٤٣٢ - ١٥) والممتع في التصريف (١/ ٥١). ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة (ص ٩٠) وحماسة البحرني (ص ١٥١) والحماسة البصرية (٢/ ٤١٨) وشرح أبيات سيويه (٢/ ٤٦) والمؤتلف والمختلف (ص ٨٥) ولعمر بن أو لحضرمي في خزانة الأدب (٣/ ٤٢١) والدرر (٣/ ١٧٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ١٨٠) وأمالى المرتضى (٢/ ٨٨) والإنصاف (١/ ٢٦٨) والجنى الداني (ص ٥١٩) وخزانة الأدب (٩/ ٣٢١، ٣٢٢) ووصف المياني (ص ٩٢) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٤) وشرح المفصل (٢/ ٨٩) والعقد الفريد (٣/ ١٠٧، ١٣٣) وفصل المقال (ص ٢٥٧) ومغني اللبيب (١/ ٧٢) والمقتضب (٤/ ٤٠٩).

(٢) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي المعروف بالأصمعي. ولد سنة ١٢٢ هـ، وتوفي سنة ٢١٦، وقيل: سنة ٢١٧، وقيل: ٢١٣، وقيل: ٢١٠. من تصانيفه الكثيرة: نوادر الأعراب، الأجناس في أصول الفقه، المذكر والمؤنث، كتاب اللغات، وكتاب الخراج. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٣٦٢) والفهرست (١/ ٥٥) وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٧٣) وشذرات الذهب (٢/ ٣٦) وإنباه الرواة (٢/ ١٩٧) والنجوم الزاهرة (٢/ ١٩٠) وبغية الوعاة (ص ٣١٣) وغيرها.

٨٩٩ - حَرَّاجِيحُ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً^(١)

وخرَج عليه ابن مالك:

٩٠٠ - أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ^(٢)

وأجيب بتقدير «لا» في الثاني، وبأن «تنفك» تامة، فنفيها نفي، و«مناخة» حال.

(ص): ولا يليها نعت ما قبلها خلافاً للزمخشري، ويليهما في النقي مضارعٌ مطلقاً، وماضي إن وليت فعلاً. قيل: أو صحبت «قد» ولا يعمل تاليها فيما قبلها، ولا عكسه إلا مستثنى منه، أو صفته.

قال الأخفش: أو ظرفٌ أو حال. وابن الأنباري: أو مرفوع. والكسائي: مطلقاً.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: لا يُفصلُ بين الموصوف وصفته إلاّ، فلا يقال: جاءني رجل إلاّ راكب، لأنهما كشيء واحد، فلا يفصل بينهما بهما، كما لا يُفصلُ بها بين الصلة والموصول، ولا بين المضاف والمضاف إليه، ولأنّ «إلاّ» وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف، كذا ذكره ابن مالك تبعاً للأخفش والفارسي.

وذكره أيضاً صاحب «البيسط» وردّ على الزمخشري حيث جوّز ذلك في المفرد نحو: ما مررت برجل إلاّ صالح، وفي الجملة نحو: «ما مررت بأحد إلاّ زيد خير منه». ﴿وَمَا أَهْلَكَ نَارَيْنِ قَرْبَةٍ إِلَّا وَلَهُمَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] بأنه مذهب لا يعرف، لا بصري ولا كوفي. وقال: الصواب أن الجملة في الآية والمثال حاليتة. وإنما لم تقس الصفة على الحال، لوضوح الفرق بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه، ويخالفه في الإعراب والتذكير.

الثانية: يلي إلاّ في النقي فعلٌ مضارعٌ مطلقاً، سواء تقدّمها فعل أو اسم نحو: ما كان زيدٌ إلاّ يضرب عمراً، وما خرج زيدٌ إلاّ يجرتوبه، وما زيد إلاّ يفعل كذا.

وماض بشرط أن يتقدّمها فعل، نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١].

قال ابن مالك: ويعني عن تقديم فعل اقتران الماضي بقدر كقوله:

٩٠١ - وما المجدُّ إلاّ قد تيسن أنّه بندى وحلم لا يزال مؤثلاً^(٣)

(١) تقدم برقم (٣٩٦).

(٢) تقدم برقم (٤١٨).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٧٢/٣) وفيه: «يبذل» مكان «بندى».

لأنها تقرّبه من الحال، فأشبه المضارع، والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم، والاسم بالأولى، لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً ومؤولاً به.

وإنما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل، لأنه مع النقي يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا، فكان فيه فعلاً كان مع كلما.

وقال ابن طاهر: أجاز المبرّد وقوع الماضي مع «قد» بدون تقدّم فعل، ولم يذكره من تقدّم من التّحاة.

وفي «البديع» لو قلت: ما زيد إلا قام لم يجز. فإن دخلت «قد» أجازها قوم.

القائلة: الاستثناء في حكم جملة مستأنفة، لأنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيداً، فكأنك قلت: جاء القوم، وما منهم زيد، فمقتضى هذا ألا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها، فلا يقدّم معمول تاليها عليها، فلا يقال: ما زيد إلا أنا ضارب.

وقال الرّماني: لا يقال: ما قومك زيداً إلا ضاربون، لأن تقدّم الاسم الواقع بعد إلا عليها غير جائز، فكذا معموله، لما تقرّر من أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ولا يؤخر معمول ما قبلها عنها، فلا يقال: ما ضرب إلا زيدٌ عمرأ وما ضرب إلا زيداً عمرو، وما مرّ إلا زيدٌ بعمره إلا على إضمار عامل يفسّره ما قبله.

ويستثنى من هذا القسم: المستثنى منه وصفته، فيجوز تأخيرهما - كما تقدّم - نحو: ما قام إلا زيداً أحدّ، وما مررت بأحدٍ إلا زيداً خير من عمرو.

وأجاز الكسائي تأخير المعمول مرفوعاً كان، أو منصوباً أو مجروراً، واستدلّ بقوله:

٩٠٢ - فما زادني إلا غراماً كلامها^(١)

وقوله:

٩٠٣ - وما كفّ إلا ماجدٌ ضرّ بائس^(٢)

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ إلى قوله: ﴿يَا لَيْتَنِي وَالْزُّبَيْرُ﴾ [النحل:

٤٣ - ٤٤].

ووافقه ابن الأنباري في المرفوع فقط - كما تقدّم في باب الفاعل توجيهه - ووافقه الأخفش في الظرف والمجرور والحال نحو: ما جلس إلا زيدٌ عندك، وما مرّ إلا عمرو بك، وما جاء إلا زيدٌ راكباً.

(١) تقدم برقم (٦٣٣).

(٢) الشطر من الطويل، وتتمته وقائله غير معروفين. وهو في الدرر (٣/ ١٧٢).

قال أبو حيان: وهو المختار، لأنه يتسامح في المذكورات ما لا يتسامح في غيرها.

[غير]

(ص): مسألة: يوصف بـ «غير»، ويستثنى جزأً، ولها إعراب تلو «إلا»، وفتحها مطلقاً لغةً. وناصبها قال الجمهور: كونها فضلة والسيرافي: السابق، والفارسي: حال فيها معنى الاستثناء.

والمختار أنها قائمة مقام مضافها، وأن أصله النصب بـ «أستثنى» ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها. قيل: وبـ «إلا»، والصفة.

وفي العطف بـ «لا» بعد «غير» خلف. ويحذف تالي «إلا»، و«غير» بعد «ليس»، قيل: ولم يكن.

(ش): تقدم أن «غير» أصلها الوصف، وأنها محمولة في الاستثناء على إلا، والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه، وتعرب بما للاسم الواقع بعد إلا من وجوب نصب في الموجب نحو: قام القوم غير زيد، وفي المنقطع، وفي المقدم نحو: ما جاء القوم غير الحمير، وما جاء غير زيد أحد. ومن جوازه ورجحان الإتيان في المنفي نحو: ما جاء أحد غير زيد، ومن كونه على حسب العامل في المفرد نحو: ما جاء غير زيد، وما رأيت غير زيد، وما مررت بغير زيد.

وبعض بني أسد وقضاة يفتحها في الاستثناء مطلقاً.

وإذا انتصبت على الاستثناء ففي الناصب لها أقوال:

أحدها: وعليه المغاربة أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلا والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام، وذلك موجود في «غير».

الثاني: وعليه السيرافي وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق.

الثالث: وعليه الفارسي أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء.

كما أن ما عدا زيداً مقدّر بمصدر في موضع الحال، وفيها معنى الاستثناء.

والذي اختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها، وأن أصله النصب بـ «أستثنى» مضمرأً، وهو الذي أميل إليه في أصل الاستثناء أن نصبه بأستثنى لازم الإضمار، وجعلت إلا عوضاً عن التُّطَق به.

وإذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجزّ، وهو الأجود نحو: جاءوا غير زيد وعمرو، ويجوز مراعاة المعنى، فينصب في نحو: جاءوا غير زيد وعمراً، ويرفع في نحو: ما جاء أحد غير زيد وعمرو، وليس ذلك عطفاً على «غير» بل على

المجروح، لأن أصله النصب أو الإتياع، كذا قالوه، وهو يؤيد ما اخترته من أن «غير» قائمة مقام مضافها في الإعراب، ووجهوا منع عطفه على «غير» نفسها بأنه يلزم فيه التشريك في العامل، فيستحيل المعنى.

قال أبو حيان: وما ذكروه في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت، وبيان، وتأکید، وبدل، نحو: ما جاءني غير زيد نفسه أو العاقل، أو أبي حفص، أو أخيك، فالقياس أن يجوز في الجميع الجرّ والرفع، ولم ينصبوا إلا على العطف إلا أن في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم حيث عبّر بالتابع، فقال: ويجوز في تابعه الحمل على المعنى.

قال: وقد صرح صاحب «البيسط» بجريان ذلك أيضاً في «غير» إذا كانت صفة إلا أنه فيها من الحمل على المعنى، وفي الاستثناء من الحمل على الموضع، فهو في الاستثناء أقوى. وذكره سيويو أيضاً^(١). وقال قوم: إنه خاص بالاستثناء، ولا يكون في الصفة، والظاهر الأول، قال: ويجوز وجه آخر، وهو القطع على الابتداء.

وأما المعطوف على المستثنى بإلا فلا يجوز فيه إلا مشاركته في الإعراب.

وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجرّ نحو: قاموا إلا زيداً وعمرو، على أن إلا في معنى غير، لأن مكانهما واحد، وأنشدوا عليه:

٩٠٤ - وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ إِلَّا حَمَامَةً تَغَثَّ عَلَى خَضْرَاءَ سَمِرٍ قِيودها^(٢)

يروى برفع لفظ «سمر» على لفظ «حمامة»، وبالجرّ على معنى غير حمامة.

قال أبو حيان: وفي هذا دليل على إجراء التعت مجرى العطف، وأنها لا تقتيد به، والمانعون حملوا الجرّ على الجوار.

وإذا كانت «غير» استثناءً ففي العطف بعدها ب«لا» خلاف.

فذهب أبو عبيدة، والأخفش، وابن السراج، والزجاج، والفارسي، والزماني إلى جواز ذلك، فيقال: جاءوا غير زيد ولا عمرو، إما على تقدير زيادة «لا»، وإما على الحمل على المعنى لأن الاستثناء في معنى النفي، فإن قولك: جاء القوم إلا زيداً في معنى: جاء القوم لا زيداً وهو هنا أولى، لأن «غيراً» في أصلها تعطي النفي.

وذهب الفراء وتعلب إلى المنع كما في إلا، إذ لا يقال: جاءوا إلا زيداً ولا عمراً.

ويجوز حذف ما بعد «إلا» وبعد «غير»، وذلك بعد «ليس» خاصة، يقال: جاءني زيدٌ

(١) انظر الكتاب (٢/٣٤٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعلّي بن عميرة الجرمي في سمط اللّالي (ص ١٩). وبلا نسبة في أمالي القالي

(٥/١) والدرر (٣/١٧٣).

ليس إلّا أو ليس غير، أي ليس الجائي إلّا هو، أو غيره. وقبضت عشرة ليس إلّا، وليس غير، أي: ليس المقبوض غير ذلك، أو ليس غير ذلك مقبوضاً.

قال أبو حيان: وليس هذا باستثناء من الأول، لأنه يكون تابعاً لما ليس بمعضاً، ولأن ما بعد ليس هو الأول كيف كان.

واختلف: هل يجوز الحذف مع «لم يكن»؟ فأجازه الأخفش وابن مالك نحو: لم يكن غير.

ومنع السيرافي، لأن الأصل في باب كان إلّا يجوز فيها حذف الاسم، ولا الخبر، ومجيء ليس إلّا، وليس غير، على خلاف الأصل.

[بيد]

(ص): ويستثنى بـ «بيد» منقطعاً لازم النصب، والإضافة إلى «أن» وصلتها غالباً، وهي بمعنى «غير». وقيل: على. وقيل: من أجل. ويقال: مَيّد. وجعلها ابن مالك حَرَفًا.

(ش): من أدوات الاستثناء «بيد»، ويقال: مَيّد بـ «بيد» بائها ميماً، وهو اسم ملازم الإضافة إلى «أن» وصلتها نحو: «نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا»^(١).

معناها: معنى «غير» في المشهور إلّا أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة، ولا تقع صفة، ولا استثناء متصلاً، وإنما يستثنى بها في الانقطاع خاصة.

قال في «الصّحاح»: «بيد» بمعنى: «غير»، يقال: إنه كثير المال بيد أنه بخيل.

وفي «المُحْكَم»^(٢): أن هذا المثل حكاه ابن السكيت، وأن بعضهم فسرها بمعنى «على». وقيل: هي بمعنى: من أجل، وخرّج عليه حديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أتي من قریش»^(٣).

وقال ابن مالك وغيره: إنها فيه بمعنى: «غير» على حدّ:

(١) رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة، حديث رقم ٨٧٦، عن أبي هريرة: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا؛ ثم هذا يومهم الذي فُرض عليهم فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فالتاس لنا فيع تبع: اليهود غداً والنصارى بعد غد».

(٢) «المحكم والمحيط الأعظم» في اللغة لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٦١٦، ١٦١٧).

(٣) ذكره الفتني في تذكرة الموضوعات (٨٧) والسيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (٢٣) وعلي القاري في الأسرار المرفوعة (١١٦) والعجلوني في كشف الخفا (٢٣٢/١) والشوكاني في الفوائد المجموعة (٣٢١).

٩٠٥ - وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ^(١)

(البيت).

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى «من أجل» قوله:

٩٠٦ - عَمْدًا فَعَلْتُ ذَاكَ يَبْدَأُنِّي أَحَافُ إِنَّ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي^(٢)

[حاشا وخلا وعدا]

(ص): وبحاشا، وخلا، وعدا بالنصب أفعالاً جامدة، قيل: بلا فاعل. والأصح أنه ضمير البعض، وقيل: المصدر والجرّ حرفاً متعلّقة كغيرها، أو لا كالزائد، أو محلّها كـ «غير» أقوال.

ونفى الفراء حرفية «حاشا» والجرّ بلام مقدرة، والأكثرون فعليتها وحرفية تاليها، ويليان «ما» وهي مصدرية ومن ثمّ تعين النصب معها.

وقيل: زائدة، فتجرّ، وقيل: بمعنى المنة، ولا تدخل على «حاشا» خلافاً لبعضهم، ولا إلّا مطلقاً.

وقيل: يجوز إن جرّت. وقد تدخل على «خلا»، و«عدا» مع «ما».

وترد «حاشا» فعلاً متصرفاً. وقيل: لام الجرّ فعلاً، أو اسماً بمعنى التنزيه مبنياً إلّا في لغة أو اسم فعل، أقوال.

وقد تحذف «عدا» بعد «ما» نحو: كُلُّ شَيْءٍ مَهَّةٌ مَا النِّسَاءُ^(٣). وقال الفراء والأحمر: «ما» استثناء.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

بهنّ فلول من قراع الكنائس

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٤٤) والأزهية (ص ١٨٠) وإصلاح المنطق (ص ٢٤) وخزانة الأدب (٣/٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٤) والدرر (٣/١٧٣) وشرح شواهد المغني (ص ٣٤٩) والكتاب (٢/٣٢٦) ومعاهد التنصيص (٣/١٠٧) وبلا نسبة في الصحابي في فقه اللغة (ص ٢٦٧) ولسان العرب (٨/٥٦٥ - قرع، ١/٥٣٠ - فلل) ومغني اللبيب (ص ١١٤).

وقد نصب «غير» على الاستثناء المنقطع؛ لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها.

(٢) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٤) والدرر (٣/١٧٤) وشرح شواهد المغني (١/٣٥٢) والصحابي في فقه اللغة (ص ١٤٧) ولسان العرب (٣/٩٩ - بيد، ١٣/١٨٧ - رنن) ومغني اللبيب (١/١١٥).

وترنّي: تصيح؛ وقيل: الرنين: الصوت الشجي، والإرنان: الشديد.

(٣) يقال: كل شيء مهّة ومهّاه ومهّاهة ما النساء وذكرهنّ، أي كل شيء يسير حسن إلّا النساء، أي إلّا ذكر النساء. والهاء في «مهه» و«مهاه» أصلية ثابتة كالهاء من مياهٍ وشفاه. وقال اللحياني: معناه كل شيء قصد إلّا النساء، قال: وقيل كلّ شيء باطل إلّا النساء. انظر اللسان (١٣/٥٤١ - مادة مهه).

جمع الهوامع/ ج ٢/ م ١٤

(ش): من أدوات الاستثناء: «حاشا»، و«خلا»، و«عدا»، وينصب المستثنى بها، ويجزّ، فإذا نصب كنّ أفعالاً، لأنهن لسنّ من قبيل الأسماء العاملة، ومدخولها لا يلي العوامل كمدخول «إلا» إذ لا يقال: ما قام القوم خلا زيداً بالرفع، فانتفت الاسميّة والحرفيّة معاً، وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي، فلا تتصرّف بمضارع ولا أمر. وإذا جُزّت كنّ حروف جزّ، لأنها لم تباشر العوامل كـ «غير»، فليست أسماء، ولو كانت أفعالاً لم تباشر الجزّ بغير واسطة حرفه. وهي على هذا متعلّقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجزّ، فمحّلها مع المجرور نصب.

واختار ابن هشام في «المغني»: أنها لا تتعلق بالحروف الزائدة، لأنها لا توصّل معنى الفعل إلى الاسم، بل تزيله عنه، ولأنها بمنزلة إلاّ، وهي غير متعلّقة.

وقيل: موضعها نصب من تمام الكلام كـ «غير» إذا استثنى بها. ومن النصب بها قوله:

٩٠٧ - حاشا قُرَيْشاً فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ^(١)

وَحُكَيْي: «اللّهُمَّ اغفر لي ولمن يسمّعني حاشا الشيطانَ وأبا الأصيغ». وقوله:

٩٠٨ - ولا خلا الجنّ بها إنسي^(٢)

وقوله:

٩٠٩ - عدا سُلَيْمَى وعدا أباهَا^(٣)

ومن الجزّ بها قوله:

٩١٠ - مَنْ رَامَهَا حَاشَا النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ^(٤)

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

على البريّة بالإسلام والدين

ويروى «والخير» مكان «والدين». وهو للمرزوق في ديوانه (٢١٥/١) وروايته فيه:

إلا قريشاً فإنّ الله فضّلها مع النبوة بالإسلام والخير

والدرر (١٧٥/٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢٣٩/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٠) والمقاصد

النحوية (١٣٧/٣).

(٢) تقدم برقم (٨٩١).

(٣) الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٨١) وخزانة الأدب (١٠٥/٤) والدرر (١٧٦/٣).

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

في الأرض غطّطه الخليجُ المزيّدُ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٩١) ولسان العرب (١٨٢/١٤ - حشا) وبلا نسبة

في الدرر (١٧٦/٣).

وقوله:

٩١١ - حاشا أبي ثوبان إنَّ به^(١)

وقوله:

٩١٢ - حاشاي إني مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ^(٢)

وقوله:

٩١٣ - خلا لله لا أزوجو سواك وإنما^(٣)

وقوله:

٩١٤ - عدا الشَّمْطاءَ والطفل الصَّغير^(٤)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

صَنَّا عن الملحاة والشتَم

وهو للجميع الأسدي في الأَصْمَعِيَّات (ص ٢١٨) والجنى الداني (ص ٥٦٢) والدرر (١٧٦/٣) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٥٠٨) وشرح شواهد المغني (٣٦٨/١) وشرح المفضل (٤٧/٨) والمقاصد الحوية (١٢٩/٣). وله أولسيرة بن عمرو الأسدي في لسان العرب (١٨٢/١٤ - حشا) وبلا نسبة في الإنصاف (٢٨٠/١) وخزانة الأدب (١٨٢/٤) وشرح المفضل (٨٤/٢) ولسان العرب (١٨١/١٤) - حشا) والمحتسب (٣٤١/١) ومغني اللبيب (١٢٢/١).

وفي الدرر أن البيت مركب من بيتين، هما.

حاشا أبي ثوبان إنَّ أبا ثوبان ليس بكمية فدم

عمرو بن عبد الله إنَّ به صَنَّا عن الملحاة والشتَم

وأن البيت نسبة تاج العروس لسيرة بن عمرو الأسدي، وليس بصحيح؛ بل هو من قصيدة للجميع وهي من المفضليات (الدرر: ١٧٧/٣).

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدرة.

في فتية جعلوا الصليب لإلههم

وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه (ص ٤١) والدرر (١٧٧/٣) وشرح التصريح (١١٢/١) ولسان العرب (١٨٢/١٤ - حشا). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١١٩/١) والجنى الداني (ص ٥٦٦) وحواهر الأدب (ص ٤٢٦) ولسان العرب (٥٥١/٤ - عذر).

(٣) تقدم برقم (٨٩٠).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدرة

أَبْحَنَّا حَيَّهْم قَتْلًا وَأَسْرًا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٨٥/٢) والدرر (١٧٨/٣) وشرح التصريح (٣٦٣/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣١٨) والمقاصد النحوية (١٣٢/٣)

وأنكر بعض الكوفيّين منهم الفراء حرفية «حاشا»، وقال: إنها فعل أبداً لقولهم: حاشا يُحاشي وإنّ الجزّ بعدها بلام مقدّرة، والأصل: حاشا لزيد، لكن كثر الكلام بها، فأسقطوا اللام، وخفّضوا بها.

وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليّتها، وقالوا: إنها حرفٌ دائماً بمنزلة «لا»، لكنها تجزّ المستثنى^(١).

وأنكروا أيضاً حرفيّة «خلا»، و«عدا»^(٢)؛ وقالوا: إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاورة ضُمنا معنى الاستثناء.

والعُدُّ لسبويه: أنه لم يحفظ النصب بـ «حاشا»، ولا الجزّ بـ «عدا»، لقلّته، وإنما نقله الأخفش والفراء.

ثم على فعليّة هذه الأفعال ذهب الفراء: إلى أنّ حاشا فعل لا فاعل له. قال أبو حيّان ويمكن القول في خلا، وعدا - بذلك كـ «قلّما»، لِمَا أُشْرِبَتْ به من معنى «إلا».

وأتفق بقيّة الكوفيّين والبصريّين على أنّ فاعلها ضميرٌ مستكنٌ فيها لازم الإضمار.

ثم قال البصريون: هو عائذٌ على البعض المفهوم من الكلام. والتقدير: قام القوم عدا هو، أي بعضهم زيداً.

قال الكوفيّون: عائذٌ على المصدر المفهوم من الفعل، أي: عدا قيامهم زيداً، وهو غير مطّرد فيما لم يتقدّمه فعلٌ أو نحوه.

ولكون الضمير عائداً على البعض أو المصدر لم يُثَنّ ولم يجمع ولم يؤنث، لأنه عائذ على مفرد مذكّر.

وتدخل «ما» على: خلا، وعدا، فيتعيّن النصب بعدها، لأنها مصدرية، فدخولها يعيّن الفعلية كقوله:

٩١٥ - ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل^(٣)

وقوله:

(١) قال سيبويه: «وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجزّ ما بعده كما تجزّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء» (الكتاب ٣٤٩/٢).

(٢) انظر الكتاب (٣٤٩/٢)، (٣٥٠).

(٣) تقدم في أول الكتاب.

٩١٦ - تُمَلُّ التَّدَامِي مَا عَدَانِي فَاِنْتِي^(١)

وزعم الجَرُمِيّ، والرَّيْبِيّ، والكِسَائِيّ، والفَارِسِيّ، وابن جُنَيّ: أنه يجوز الجزّ على تقدير «ما» زائدة.

قال في المغني^(٢): فإن قالوه بالقياس ففاسد، لأنّ «ما» لا تزداد قبل حروف الجزّ، بل بعدها، أو بالسّماع فشاّد بحيث لا يقاس عليه.

وقيل: «ما» ظرف بمعنى المدة، فمحله نصب، والتقدير: قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدا، أو وقت خلوتهم، و«ما» المصدرية كثيراً ما تكون ظرفاً.

وأجاز بعضهم دخول «ما» المصدرية على «حاشا» بقلة تمسكاً بقوله:

٩١٧ - رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا فُرَيْشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا^(٣)
والذي نصّ عليه سيويو المنع^(٤).

وذهب الكسائيّ: إلى أنه يجوز دخول إلّا على «حاشا» إذا جرّت، وحكى: قام القوم إلّا حاشا زيدا.

ومنع البصريّون ذلك، كما إذا نصبت، لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد، والحكاية شاذة لا يقاس عليها.

وتردّد «حاشا» في غير الاستثناء فعلاً متصرفاً متعدّياً تقول: حاشيته بمعنى: استثنائه، ومنه الحديث: «ما حاشى فاطمة ولا غيرها». وقال التّابغة:

٩١٨ - وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(٥)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بكلّ الذي يهوى نديمي مولع

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٧/١) والجنى الداني (ص ٥٦٦) وجواهر الأدب (ص ٣٨٢) والدرر (١٧٩/٣) وشرح الأشموني (٢٣٠/١) وشرح التصريح (١١٠/١، ٣٦٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٩) والمقاصد النحوية (٣٦٣/١).

(٢) مغني اللبيب (١١٨/١).

(٣) البيت من الوافر، وهو للأخطل في خزانة الأدب (٣٨٧/٣) والدرر (١٨٠/٣) وشرح التصريح (٣٦٥/١) وشرح شواهد المغني (٣٦٨/١) والمقاصد النحوية (١٣٦/٣). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٦٥) وشرح الأشموني (٢٣٩/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢١) ومغني اللبيب (١٢١/١).

(٤) قال: «... ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاماً» (الكتاب. ٣٥٠/٢).

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

وتقع حاشا قبل لام الجر نحو: حاشا لله، وهي عند المبرّد، وابن جني، والكوفيين فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، قالوا: حاش وحشا، ولإدخالهم إياها على الحرف قبل لام الجر.

والصحيح أنها اسم مصدر مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم: ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] بالتنوين^(١) كما يقال: تنزيهاً لله وبراءة، وقراءة ابن مسعود: «حاشا الله» بالإضافة^(٢)، كمعاد الله.

وإنما ترك التنوين في قراءة الجمهور، لأنها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً.

وزعم بعضهم: أنها اسم فعل بمعنى: أتبرأ، أو تبرأت، وحامله على ذلك بناؤها.

ويردّه إعرابها في بعض اللغات، وروي من كلام العرب: كل شيء مَهَّةٌ ما النساءَ وَذِكْرُهُنَّ^(٣)، فخرّجه ابن مالك على أنَّ صلة «ما» محذوفة، وهي «عدا» حذفوها، وأبقوا معمولها، وإنما أضمر «عدا»، لأنها متفق على فعليتها بخلاف «حاشا»، و«خلا»، فإنهما مختلف في فعليتهما، فكان المتفق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف.

وزعم الفراء والأحمر^(٤): أن «ما» يستثنى بها كـ «إلا»، وخرّجاً عليه الحكاية المذكورة، وردّ بأن الاستثناء بها غير محفوظ، فلا يخرّج عليه.

ومعنى الحكاية: كل شيء يسير ما عدا النساءَ وَذِكْرُهُنَّ، وخرّجها السهيلي على أن «ما» نافية كلياً استثنى بها.

[ليس ولا يكون]

(ص): وبليس، وبلا يكون نصباً خبراً، ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونهما صفةً

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

=

وهو للناطقة الذبياني في ديوانه (ص ٢٠) وأسرار العربية (ص ٢٠٨) والإنصاف (١/٢٧٨) والجنى الداني (ص ٥٥٩، ٥٦٣) وخزانة الأدب (٣/٤٠٣، ٤٠٥) والدرر (٣/١٨١) وشرح شواهد المغني (١/٣٦٨) وشرح المفصل (٢/٨٥، ٨٨/٤٨) ولسان العرب (١٤/١٨١، ١٨٢ - حشا). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٢٧) وشرح الأشموني (١/٢٤٠) وشرح المفصل (٨/٤٩) ومغني اللبيب (١/١٢١).

(١) وهي قراءة أبي السّمّال (البحر المحيط: ٣٠٣/٥)

(٢) وهي أيضاً قراءة أبي (البحر المحيط: ٣٠٣/٥).

(٣) راجع الحاشية (٣) صفحة ٢٠٩.

(٤) الأحمر لقب جماعة من النحويين، منهم: أبان بن عثمان البجلي (القرن الثاني الهجري)، وأبو يعقوب إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبان بن مرار (كان حياً قبل ٢٣٢ هـ)، وخلف بن حيان بن محرز البصري (توفي في حدود ١٨٠ هـ)، وعلي بن الحسن الأحمر (توفي سنة ١٩٤ هـ).

حيث صحَّ الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق.

(ش): من أدوات الاستثناء: ليس، ولا يكون، وهي الناقصة، لا أخرى، ارتجلت للاستثناء، وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما، والاسم ضمير لازم الاستتار - كما تقدّم في مبحث الضمير - نحو: قام القوم ليس زيداً، وخرج الناس لا يكون عمراً.

و«لا» قيد في يكون، فلو نفيت بـ «ما» أو «لما»، أو «لن»، لم تقع في الاستثناء. ومن شواهد «ليس» قوله:

٩١٩ - إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(١)

وحديث «يطبع المؤمن على كلِّ خُلُقٍ ليس الخيانة والكذب»^(٢).

وقد يوصف بـ «ليس»، ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرة منفية، قال ابن مالك: أو معرّفاً بلام الجنس نحو: ما أتاني أحد ليس زيداً، وما أتاني رجل لا يكون بشراً، وأتاني القوم ليسوا إخوانك.

قال أبو حيّان: ولا أعلم في ذلك خلافاً إلا أن المنقول اختصاصه بالنكرة دون المعرف بلام الجنس.

ولا يجوز في النكرة المثبتة نحو: أئتني امرأة لا تكون فلانة، إذ لا يصح الاستثناء منها.

ولا في المعرفة نحو: جاء القوم ليسوا إخوانك، بل يكونان في موضع نصب على الحال.

وإذا وصف بهما رفعاً ضمير الموصوف المطابق له، فيبرز نحو: ما جاءني امرأة ليست أو لا تكون فلانة، وما جاءني رجال ليسوا زيداً، أو نساء لسن الهندات.

قال السيرافي: أجازوا الوصف بليس، ولا يكون، لأنهما نصّ في النفي عن الثاني، وهو معنى الاستثناء، وليس ذلك في عدا، وخلا إلا بالتضمّن، فلم يوصف بهما، لأنهما ليسا مَوْضِعَي جَمْعٍ، فلا يُقال: ما أئتني امرأة عدت هنداً، أو خلّت دعداً.

[لا سيّما]

(ص): وبلا سيّما عند الأخفش، وأبي حاتم، والنحاس، والأصحّ ليس ما بعدها

(١) تقدم برقم (١٦٦).

(٢) رواه بهذا اللفظ: الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٥١٨/٧) والسيوطي في الدرّ المنثور (٢٩٠/٣) وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٤٤/١، ٤٤٠/٤).

مستثنى، بل منبه على أولويته بما نسب لِمَا قَبْلَهُ. وقال خطاب^(١): مسكوت عنه، و«سي» اسم لا. وقيل: حال. وقيل: «لا» زائدة.

وأصله: سوى. وتخفف ياؤها خلافاً لابن عصفور، وتسكن. فالمحذوف اللام أو العين قولان. فإن تلاها معرفة جرّ بالإضافة، و«ما» زائدة يجوز حذفها خلافاً للخضراوي، أو رفع خبر محذوف، و«ما» موصولة أو موصوفة، أو نكرة جاز النصب تمييزاً لـ «ما» نكرة تامة، وقيل: ظرفاً أو صلة لها.

وقيل: هي كافة. وقال دُرَيْد^(٢): يختص الجرّ بالتخفيف والرفع بالثقل، وقد يليها ظرف، وفعل، وشرط؛ ف «ما» كافة.

وفي وجوب الواو قبل «لا» خُلف، ويقال: لا يَئِمّا، وتا سَيِّما.

(ش): عدّ الكوفيون، وجماعة من البصريين كالأخفش، وأبي حاتم^(٣)، والفارسي، والتّحّاس، وابن مضاء: من أدوات الاستثناء «لا سَيِّما».

وَوَجْهُهُ: أنك إذا قلت: قام القوم لا سَيِّما زيد، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحُكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية.

قال الخَضْرَاوِيّ: لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها، وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له. وأقرب ما يشبه به قوله:

٩٢٠ - فَكَيْ كَمَلْتُ خَيْرَاتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا^(٤)

(١) هناك ثلاثة نحويين يستعملون بهذا الاسم، الأول منهم هو خطاب بن يوسف القرطبي المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ، وقد تقدم التعريف به. والثاني: هو خطاب بن مسلمة بن محمد بن سعيد أبو المغيرة الإيادي؛ له ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي. والثالث: خطاب بن أحمد بن عدي بن خطاب التلمساني، له ترجمة في إنباء الرواة (٣٩٢/١) والأنساب ومعجم البلدان واللباب وغيرها.

(٢) دريود، ويقال: «دروود»: هو عبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي المتوفى سنة ٣٢٥ هـ، وقد تقدم. (٣) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني البصري نحوي، لغوي، عروضي، مقرئ. ولد سنة ١٧٢ هـ، وروى عن أبي ريد الأنصاري وأبي عبيدة الأصمعي، وأخذ عنه المبرد وابن دريد، وتوفي بالبصرة سنة ٢٥٥ هـ، وقيل غير ذلك. من تصانيفه. إعراب القرآن، اختلاف المصاحف، ما يلحن فيه العامة، المقصور والممدود، والقراءات. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢٧٣/١) ومعجم الأدباء (٢٦٣/١١) وإنباء الرواة (٥٨/٢) وبغية الوعاة (ص ٢٦٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو للناطقة الجعدي في ديوانه (ص ١٧٣) والأزهية (ص ١٨١) وأمالى المرتضى (٢٦٨/١) وخزانة الأدب (٣/٣٣٤، ٣/٣٣٦) والدرر (٣/١٨٢) وديوان المعاني (١/٣٦) وشرح أبيات سيبويه (٢/١٦٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٦٢) وشرح شواهد المغني (٢/٦١٤) والشعر والشعراء (١/٢٩٩) والكتاب (٢/٣٢٧) ولسان العرب (٢/٦٣١ - وحج). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/١٩٣) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٦٧).

لأن كونه «جواداً» خير، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خَيْرٌ.
والصحيح: أنها لا تُعَدُّ من أدوات الاستثناء، لأنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد
القيام في حقه يُخْرِجُه عن أن يكون قائماً.
ومما يبطل ذلك دخول الواو عليها، وعدم صلاحية إلا مكانها بخلاف سائر الأدوات،
فالمذكور بعدها ليس مستثنى، بل مُتَّبَعٌ على أُولَوِيَّتِهِ بالحُكْم المنسوب لما قبلها.
فإن تلاها معرفةً مجروراً نحو: لا سَيِّمًا زيدٌ فبالإضافة، و«ما» زائدة، وزيادة «ما» بين
المضافين مسموعة. ويجوز حذفها نحو: لا سَيِّ زيد، نصّ عليه سيويوه^(١).
وزعم ابن هشام الخَضْرَاوِيُّ: أنها زائدة، لازمة لا تحذف، وليس كما قال. أو مرفوع
نحو: لا سَيِّمًا زيدٌ، فخير مبتدأ محذوف، و«ما» موصولة بمعنى الذي، مجرورة بإضافة
«سَيِّ» إليها والجملة صلة، والتقدير: لا سَيِّ الذي هو زيد، وأجاز ابن خروف أن تكون «ما»
نكرة موصوفة، والجملة صفة.
وإن تلاها نكرة جاز فيها الأمران، وثالث، وهو النصب، وقد روي بالأوجه الثلاثة
قوله:

٩٢١ - ولا سَيِّمًا يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ^(٢)

واختلف في وجه النصب، فقليل: إنه على التمييز، و«ما» نكرة تامة غير موصوفة في
موضع خفض بالإضافة، والمنصوب تفسير لها، أي ولا مثل شيء يوماً. وقيل: إنه على
الظرف، و«ما» بمعنى الذي، وهو صلة لها أي: ولا مثل الذي اتفق يوماً، فحذف للعلم،
كما قالوا: رأيت الذي أمس، أي الذي وقع واتفق.

وقيل: إن «ما» حرف كافٍ لـ «سَيِّ» عن الإضافة، والمنصوب تمييز مثل قولهم:
«على التمرة مثلاً زيداً».

واستحسن ابن مالك والشَّلوِيَّين.

(١) لم أجد ذلك لسيويوه في الكتاب؛ والذي وحدته فيه (١٧١/٢) خلاف ذلك، حيث قال في لزوم «ما»
الرائدة للتوكيد: «ومثل ذلك. ولا سَيِّمًا زيد، فزُبْ توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة».

(٢) عز بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وصدره:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ

وهو في ديوانه (ص ١٠) والحنى الداني (ص ٣٣٤، ٤٤٣) وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٤، ٤٥١) والدرر
(٣/ ١٨٣) ورصف المباني (ص ١٩٣) وشرح الأشموني (١/ ٢٤١) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١٢،
٥٥٨/٢) وشرح المفصل (٢/ ٨٦) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٥) ولسان العرب (١٤/ ٤١١ - سوا)
ومعني اللبيب (ص ١٤٠، ٣١٣، ٤٢١).

وقيل: إنَّها كافة، وهو ظَرْف، قاله ابن الصَّائغ، أي: ولا مِثْل ما كان لك في يوم.
وقد يليها ظَرْفٌ كقوله:

٩٢٢ - يَسُرُّ الْكَرِيمَ الْحَمْدُ لَا سِيَمَا لَدَى شَهَادَةِ مَنْ فِي خَيْرِهِ يَتَّقَلَّبُ^(١)
وتقول: يعجبني الاعتكاف ولا سِيَمَا عند الكعبة، ولا سِيَمَا إذا قرب الصبح.
وفِعْل كقوله:

٩٢٣ - فِرَى النَّاسِ فِي الْخَيْرِ لَا سِيَمَا يُنِيلُكَ مِنْ ذِي الْجَلَالِ الرَّضَا^(٢)
وشَرَط كقوله:

٩٢٤ - أَرَى النَّيْكَ يَجْلُو الْهَمَّ، وَالْغَمَّ، وَالْعَمَى وَلَا سِيَمَا إِنْ نَكَتِ بِالْمَرْسِ الضَّمْحُ^(٣)
ومن أحكام «لا سيما»: أنه لا يجيء بعدها الجملة بالواو.
وقال أبو حيَّان: وَلَحَنَ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ مَنْ قَالَ: لَا سِيَمَا وَالْأَمْرُ كَذَا.
ولا تحذف «لا» من لا سيما، لأنه لم يسمع إلَّا في كلام المولدين كقوله:
٩٢٥ - سِيَمَا مِنْ حَالَتِ الْأَحْرَاسِ مِنْ دُونِ مُنَاهُ^(٤)

رذكر ثعلب: أنه يجب اقتران «لا» بالواو كالبيت السابق^(٥)، وجوز غيره حذفها
كقوله:

٩٢٦ - فِئَةُ بِالْعُقُودِ، وَبِالْإِيْمَانِ لَا سِيَمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ^(٦)
والجمهور على أنَّ «سي» اسم لا التبرئة^(٧)، وفتحته بناء كهي في. لا رَجُلَ.
وقال الفارسي: إنه منصوب على الحال من الجملة السابقة، وردَّ بوجوب تكرار «لا»
حينئذٍ، ويمنع الواو، إذ لا يقال: جاء زيد ولا ضاحكاً.
وحكى في «البدیع» عن بعضهم أنَّ «لا» في لا سِيَمَا زائدة.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤٤٧/٣) والدرر (١٨٤/٣).
(٢) البيت من الممتقارب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤٤٧/٣) وروايته. «ينيلك» بدل «ينيلك»، والدرر (١٨٤/٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٨٥/٣).

(٤) الشطر بلا نسبة في الدرر (١٨٥/٣).

(٥) أي المتقدم بالرقم (٩٢٤).

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨٨/١) وخزانة الأدب (٤٤٧/٣) والدرر (١٨٦/٣).
وشرح الأشموني (٢٤١/١) وشرح شواهد المغني (ص ٤١٣) ومعني اللبيب (ص ١٤٠).

(٧) لا التبرئة هي «لا» النافية للجنس.

قال أبو حيان: وهو غريب.

وأصل سيّ: «سويّ»، فعينه واو ساكنة، قلبت ياء لسكونها وأدغمت في الياء. وقد سمع تخفيف الياء من «لا سيما»، حكاه الأخفش وابن الأعرابي^(١) وآخرون، ومنه البيت السابق، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حَرْفَيْن. وإذا خُفِّفَتْ، فقال ابن جنيّ: المحذوف لام الكلمة، وانفتحت الياء بإلقاء حركة اللام عليها.

وقال أبو حيان: الأولى عندي أن يكون المحذوف العين، وإن كان أقلّ من حذف اللام وقوفاً مع الظاهر، لأنه لو كان المحذوف اللام لردّت العين واواً لزوال الموجب لقلبها، فكان يقال: لا سوما.

وقد أبدلت العرب سين «سيّما» تاء، فقالوا: «لا ييّما»، كما قالوا في الناس: النّات^(٢). وقرئ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ﴾ [النّاس: ١] وأبدلت أيضاً «لا» تاء، فقالوا: «تا سيما»، كما قالوا: قام زيد تا بل عمرو، أي: لا بل عمرو.

[ما ألحق بلا سيما]

(ص): وألحق به «لا مثل ما»، و«لا سوا ما» و«لا ترما»، و«لو تر ما»، لكن لا يُجَرّ تَلَوُّ هذين.

(ش): حكى ابن الأعرابي في نوادره، وأبو الحسن النّسائي^(٣). «لا مِثْلَ ما»: بمعنى: لا سيّما، وأنه يرفع ما بعده، ويجرّ كما بعد: لا سيّما.

وفي «التّسهيل» أنّ: «لا سوا ما» كذلك فيقال: قام القوم لا سوا ما زيد.

(١) ابن الأعرابي. هو أبو عبد الله محمد بن زياد الكوفي. لغوي، نحوي، راوية لأشعار القبائل، نسابة. ولد بالكوفة سنة ١٥٠ هـ، وسمع من المفضل الضبي الدواوين وصحبها، وأخذ عن الكسائي وابن السكّيت وثعلب وغيرهم، وأخذ عنه الأصمعي؛ وتوفي بسر من رأى سنة ٢٣١ هـ. من آثاره: الوادر، تاريخ القبائل، معاني الشعر، تفسير الأمثال، وصفة الزرع. انظر ترجمته في الفهرست (٦٩/١) ووفيات الأعيان (٦٢٣/١) وتاريخ بغداد (٢٨٢/٥) ومعجم الأدباء (١٨٩/١٨) وتهذيب الأسماء واللغات (٢٩٥/٢) وبغية الوعاة (ص ٤٢) وشذرات الذهب (٧٠/٢) وهدية العارفين (١٢/٢).

(٢) ومنه قوله [من الرجز].

يَا قَبِيحَ اللَّهِ بَنِي السَّعْلَةِ
فَعَمَرُوا بَنَ يَرْبُوعٍ شَرَارِ النَّاتِ
لَيْسُوا أَعْقَاءَ وَلَا أَكِيَاتِ

وهو لعلاء بن أرقم، قال في لسان العرب (١٠١/٢): «فإنما يريد الناس وأكياس، فقلب السين تاء، وهي لعة لبعض العرب، عن أبي زيد».

(٣) كذا في الأصل «النّسائي» ولعله محرف عن «النّسائي» أو «النسوي»؛ ولم أهتم إلى أبي الحسن هذا.

قال أبو حيان: وإطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعده أيضاً.

وقال التّسائي^(١): «لا تر ما»، و «لا سيما»، و «لا مثل ما»، بمعنى واحد.

وذكر ابن الأعرابي: لو تر ما بمعنى: لا سيما، قال: إلا أنه لا يكن بعدها إلا الرفع، وكذا قال الآخر، ووجهه أن «تر» فعل، فلا يمكن أن تكون «ما» بعدها زائدة، وينجر تاليها بالإضافة، لأن الفعل لا يضاف، فتعين أن تكون موصوله، وهي مفعول «تر» وزيد خبر محذوف، و«تر» بعد «لا» مجزوم بها، وهي نافية، والتقدير في: قام القوم لا تر ما زيد: لا تُبَصِّرُ أيها المخاطب الشخص الذي هو زيد، فإنه في القيام أولى به منهم، أو غير مجزوم، ولا نافية وحذفت ألفه شدوذاً، أو للتركيب.

وكذا بعد «لو»، والتقدير: لو تبصر الذي هو زيد لرأيت أنه أولى بالقيام منهم، قاله أبو حيان.

[بله]

(ص): وَبَلَّهْ أثبت أهْلُ بغداد والكوفية، وسمع جرّ تاليها ف قيل: كـ «غير» منقطعاً. وقيل: مصدر مضاف. وقيل: حرف جرّ، ونصبه مفعولاً. وهي مصدر أو اسم فعل، ورفعها مبتدأ، وهي كـ «كيف». وهاؤه تفتح وتكسر. ويقال: بَهْل، وبَهْل.

(ش): عَدَّ الكوفيّون والبغداديّون من ألفاظ الاستثناء «بَلَّه» وهي بمعنى: «لا سيما» نحو: أكرمت العبيد بله الأحرار على معنى: أن إكرام الأحرار يزيد على إكرام العبيد.

وأنكر ذلك البصريّون، لأنّ إلّا لا تقع مكانها، ولأنّ ما بعدها لا يكون إلّا من جنس ما قبلها، ولأنّ حرف العطف يجوز دخوله عليها.

قال ابن الصّائغ: ولو صح دخول «لا سيما»، و«بله» في أدوات الاستثناء لدخلت فيها «حتّى»، لأنّ ما بعدها يختصّ بصفة لم تثبت لما قبلها. والجرّ لما بعدها مُجمَعٌ على سماعه.

وأجاز الكوفيّون فيه النصب، وأنكره أكثر البصريّين، وهم محجوجون بالسماع، قال جرير:

٩٢٧ - وَهَلْ كُنْتُ يَا ابْنَ الْقَيْنِ فِي الدَّهْرِ مَالِكاً بغير بعيرٍ بَلَّهْ مُهْرِيَّةً نُجْبَاً^(٢)
قال قُطْرُب: وروي برفع ما بعدها على أنها بمعنى «كيف». وقد روي بالجرّ والنصب والرفع قوله:

(١) راجع الحاشية (٣) في الصفحة السابقة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ملحق ديوانه (ص ١٠٢٢) وخزانة الأدب (٦/٢٣١) والدرر (٣/١٨٦).

٩٢٨ - تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكُفَّ كَأَنَّهُمَا لَمْ تُخْلَقْ^(١)
وإذا جَرَتْ فقال بعض الكوفيين: هي اسم بمعنى «غير»، والجرُّ بإضافتها فيكون
استثناء منقطعاً.

وقال الفارسي: هي مصدر لم يُنطق له بفعل مضاف إلى ما بعده، وهي إضافة نصب.
وقال الأخفش: هي حرف جرّ، وإذا نصبت فالمنصوب مفعول.

و«بَلَّهَ» مصدر [وضع] موضع الفعل بمعنى تَزَكَّى أو اسم فعل بمعنى: دع^(٢).
وإذا رفعت فمبتدأ، وبله الخبر.

وفي هائِها لغتان: الفتح بناءً، والكسر على أصل التقاء الساكنين إلا على المصدرية
فالفتح إعراب.

وقالت العرب في بَلَّهَ: بَهْلٌ بفتح الهاء وسكونها.

[لَمَّا]

(ص): وبلماً بمعنى إلا قليلاً نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].
وأنكره الجوهري وقاسه الزجاجي، وتوقف أبو حيان.
وتقدّم استثناء: يسوى، ودون.

(ش): قال أبو حيان: تكون (لَمَّا) بمعنى إلا، وهي قليلة الدّور في كلام العرب.
وينبغي ألاّ يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب. نحو قوله تعالى:
﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. ﴿وَلَنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] في قراءة
مَنْ شَدَّدَ الميم^(٣)، ف«إِنْ» نافية، ولَمَّا بمعنى إلا.

وممن حكى أن «لَمَّا» بمعنى «إلا» الخليل وسيبويه، والكسائي.
وقرأ ابن مسعود: ﴿وَمَا مِنَّا لَمَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصفات: ١٦٤] أي إلا له.

(١) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٤٥) وخزانة الأدب (٢١١/٦، ٢١٤، ٢١٧)
والدرر اللوامع (١٨٧/٣) وشرح شواهد المغني (ص ٣٥٣) ولسان العرب (٤٧٨/١٣ - بله). وبلا نسبة
في أوضح المسالك (٢١٧/٢) وتذكرة النحاة (ص ٥٠٠) والجنى الداني (ص ٤٢٥) وخزانة الأدب
(٢٣٢/٦) وشرح الأشموني (٢١٥/١) وشرح التصريح (١٩٩/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٥١٣)
وشرح المفصل (٤٨/٤) ومغني اللبيب (ص ١١٥).

(٢) انظر الكتاب (٢٣٢/٤)

(٣) هي قراءة عاصم وحزمة وابن عامر؛ وقرأ باقي السبعة بالتخفيف. أما قراءة التخفيف فتوجه على جعل «إِنْ»
المخففة من الثقلية و«ما» زائدة، قاله أبو حيان في البحر المحيط (٣١٩/٧).

وقالوا: نشدتك الله لمّا فعلت كذا، وعَمَرَك الله لمّا فعلت كذا. وعَزَّكَ الله وقعدك الله لمّا فعلت كذا.

ولمّا مع هذه بمعنى: إلّا.

وقد يحذف نشدتك الله، أو سألتك، وما أشبهه، فيقال: بالله لمّا صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله إلّا صنعت، قال الشاعر:

٩٢٩ - قالَتْ له بالله يا ذا البُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَيْتَ نَفْساً أو ائْتَيْتَ^(٣)

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتمد في مجيء لمّا بمعنى إلّا.

وزعم الزّجاجي أنه يقال: لم يأت من القوم لمّا أخوك، ولم أر من القوم لمّا زيداً. بمعنى: إلّا أخوك، وإلّا زيداً.

قال أبو حيّان: وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب.

وزعم الجوهري: أنّ لمّا بمعنى إلّا غير معروف في اللغة.

وبقي من أدوات الاستثناء «سوى»، وقد تقدّم الكلام عليها في الظروف، وكذا «دون» عند من يرى الاستثناء بها.

(١) الرجز بلا نسبة في الجنى اللداني (ص ٥٩٣) والدرر (٣/ ١٨٨، ٤/ ٢٢٢، ٢٢٥) وشرح شواهد المعني (ص ٦٨٣) ولسان العرب (٢/ ١٧٣ - غنث) ومغني اللبيب (١١/ ٢٨١).
والغنثُ هنا. كناية عن الجماع. انظر اللسان (٢/ ١٧٣).

الحال

(ص): الحالُ هُوَ فَضْلَةٌ دَالَّةٌ عَلَى هَيْئَةِ صَاحِبِهِ. وَنَصْبُهُ نَصْبُ الْمَفْعُولِ بِهِ، أَوِ الْمَشَبِّهِ بِهِ، أَوِ الظَّرْفِ، أَقْوَالٌ.

وَيَغْلِبُ انْتِقَالُهُ إِلَّا فِي مُؤَكَّدَةٍ. وَقِيلَ: يَشْتَرُطُ لَزُومُهَا، وَانْتِقَالُ غَيْرِهَا، وَاشْتِقَاقُهُ. وَيُغْنِي وَصْفُهُ، أَوْ تَقْدِيرُ مَضَافٍ قَبْلَهُ، أَوْ دَلَالَتُهُ عَلَى سِعْرِ، أَوْ مَفَاعَلَةٍ نَحْوُ: كَلَّمْتُهُ فَأُهِ إِلَى فِيٍّ.

وَهَلْ هُوَ مُصَدَّرٌ سَدَّ عَنِ الْحَالِ، أَوْ تَقْدَرُ: «مِنْ» أَوْ جَاعِلًا، أَوْ حَذَفَ أَوْ نَابَ؟ أَقْوَالٌ. وَلَا يُقَاسُ خِلَافًا لِهَشَامٍ^(١)، وَاسْمِعَ رَفْعَهُ. وَلَا يُقَدِّمُ الْمَجْرُورَ. وَجَوَزَهُ الْكُوفِيَّةُ رَفْعًا. وَيُؤَخَّرُ الْعَامِلُ عَلَى الْأَصَحِّ، أَوْ عَلَى تَرْتِيبِ كَعَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا.

وَنَصَبُ الثَّانِي، قَالَ الْفَارَسِيُّ: بِالْأَوَّلِ. وَابْنُ جَنِّي صَفَةً لَهُ. وَالزَّجَّاجُ: تَأْكِيدًا. وَأَبُو حَيَّانٍ: مَنْصُوبَانِ بِالْعَامِلِ، لِأَنَّهُمَا مَجْمُوعُهُمَا الْحَالُ.

وَالْمَخْتَارُ عَطْفُ بَفَاءٍ مَحذُوفَةٍ لظَهْوَرِهَا فِي «لَتَتَّبِعَنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ بَاعًا فَبَاعًا»^(٢)، أَوْ عَلَى أَصْلٍ، أَوْ فَرْعٍ، أَوْ نَوْعٍ، أَوْ تَشْبِيهِ، أَوْ تَقْسِيمٍ، أَوْ تَفْضِيلٍ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ.

(ش): الحالُ يَذْكُرُ وَيُؤْتِ. وَهُوَ فَضْلَةٌ دَالَّةٌ عَلَى هَيْئَةِ صَاحِبِهِ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، ف «ضَاحِكًا» فَضْلَةٌ دَالَّةٌ عَلَى الْهَيْئَةِ الَّتِي جَاءَ عَلَيْهَا زَيْدٌ.

(١) هشام بن معاوية الضرير المتوفى سنة ٢٠٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) حديث نبوي رواه بهذا اللفظ «باعاً فباعاً» من طريق أبي هريرة: الحاكم في المستدرک (٣٧/١) وقال. هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ. ووافقه الذهبي في التلخيص. ورواه ابن ماجة في الفتن، باب ١٧ (حديث رقم ٣٩٩٤) ملفظ: «باعاً بباع»

وخرج بالفضلة العمدة نحو: زبد ضاحك، وبدال على هيئة: سائر المنصوبات إلا المصدر النوعي.

وبصاحبه نحو: رجعت القهقري، فإنه يدل على هيئة الرجوع، لا على هيئة صاحب.

ولا يقدح في جعله فضلة عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو: ﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]، لأنه عارض، كما لا يقدح في العمدة عروض الاستغناء عنه.

واختلفوا من أي باب نصب الحال؟ فقليل: نصب المفعول به، وقيل: نصب الشبيه بالمفعول به، وهو الأرجح. وقيل: نصب الظروف، لأن الحال يقع فيه الفعل، إذ المجيء في وقت الضحك، أو الإسراع مثلاً، فأشبهت ظرف الزمان.

وردة بأن الظرف أجنبي من الاسم، والحال هي الاسم الأول.

والغالب في الحال المبينة أن تكون مُنتَقِلة، أي وصفاً غير لازم. وقد تكون ثابتة نحو: ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]. ﴿فَأَيُّهَا الْقُسَاطُ﴾ [آل عمران: ١٨]. «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها». ولد زيدٌ قصيراً. خُلِقَ أَشْهَلُ^(١).

أما المؤكدة، فلا يغلب فيها الانتقال، بل هو والثبوت فيها كثيران نحو: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١] ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]. ﴿وَلَا تَعْمَلُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿وَيَوْمَ يُعْتَبَرُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥]. ﴿فَبَسَّسَ صَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩].

وقيل: لا تكون المبينة إلا مُنتَقِلة، وما ورد من الثابت كالأمثلة السابقة محمولٌ على المؤكدة، لأنه في حكم المعلوم. وقيل: لا تكون المؤكدة إلا غير مُنتَقِلة.

والغالب في الحال: أن تكون وصفاً مُشْتَقًّا، إما من المصدر كاسم الفاعل أو المفعول، أو من الاسم غير المصدر، كأظفر من الظفر، ومُستَحجر من الحجر، ومُستَنسَر من النسَر. ويغني عن الاشتقاق أمور:

أحدها: وصفه نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

الثاني: تقدير مضاف قبله كقولهم: «وقع المُضْطَرِعَانِ عِذْلِي عَيْرٌ»^(٢) أي مثل عِذْلِي.

(١) الشَّهْلَةُ في العيس: أن يشوب سوادها زرقَةٌ.

(٢) هذا مثل ورواه ابن منظور في اللسان (٤٣٣/١١) بلفظ. «بَعِيرٌ» بدل «عير» قال: «أي وقعا معاً ولم يصرع أحدهما الآخر». والعير: الحمار وحشيًّا كان أو أهليًّا

الثالث: دلالة على سِغَرٍ نحو: بَعَثَ الشَّيْأَةَ شَاءَ بَدْرَهُمْ. وَالْبَرَّ قَفِيزاً بَدْرَهُمْ. وَالذَّارَ فِرَاعاً بَدْرَهُمْ، أي مُسَعَّراً.

الرابع: دلالة على مفاعلة، نحو: كلمته فاه إلى فيّ، أي مُشَافَهَةٌ، وبعثه يدأ بيد، أي مُنَاجَزَةٌ، ورأساً برأس، أي مُمَائِلَةٌ.

وقد اختلف في إعراب: كَلَمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيّ. فمذهب سيبويه: ما ذُكِرَ أَنَّهُ حَالٌّ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ وَضَعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ^(١)، أي مُشَافَهَةٌ الْمَوْضُوعَ مَوْضِعَ الْحَالِ، أي مُشَافَهًا.

وتعقّب بأن الاسم الذي تنقلُ العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نكرةً كما قال سيبويه، ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه، كالذهن، والعطاء، وفاه إلى فيّ ليس كذلك.

ومذهب الأخفش أن أصله: مَنْ فِيهِ إِلَى فِيّ. حذف الجار فنصب كقولهِ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عُقْدَةَ الْإِصْكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي على عُقْدَةٍ.

وتعقّب بأنه لا يُعْهَدُ حَذْفُ الْجَرِّ مُلْتَزِمًا، وبأن مبدأ غاية المتكلم فَمُهُ، لا فم المُكَلِّم، ولو كان معنى «مِنْ» مقصوداً لقل: مِنْ فِيّ إِلَى فِيهِ، إِذَا أُظْهِرَتْ، وَفِيّ إِلَى فِيهِ، إِذَا قُدِّرَتْ.

وقد ورد في الحديث «أقرأنيها رسولُ الله ﷺ فَاهُ إِلَى فِيّ»^(٢) ومبدأ الإقراء من فم النَّبِيِّ ﷺ على ما هو الظاهر في الغاية.

على أن الفارسيّ أجاب عنه في المثال الشهير بأنه من المفاعلة، فلما تضمن كَلَمْتُهُ معنى: كَلَمْنِي وكَلَمْتَهُ صَحَّ ذَلِكَ، لأن كلمني «من فيه» صحيح أي لا بواسطة، ولا بكتابة، والعرب إذا ضَمَّنَتْ شَيْئاً معنى شيءٍ عَلَّقَتْ بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ.

ومذهب الكوفيين: أن أصله: كلمته جاعلاً فَاهُ إِلَى «فِيّ»، فهو مفعول به.

ومذهب الفارسيّ: أنه حال نائبة مناب: «جاعلاً»، ثم حذف، وصار العاملُ فيها: «كَلَمْتُهُ».

ولا يقاس على هذا التركيب، بل يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى مَوْزُنِ السَّمَاعِ، فلا يقال: كَلَمْتُهُ وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِي وَلَا عَيْنَهُ إِلَى عَيْنِي.

وأجاز هشام: القياس عليه، فأجاز مَاشِئَتَهُ قَدَمَهُ إِلَى قَدَمِي، وكَافَحَتَهُ وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِي، وَصَارَعَتَهُ جَنْبَهُ عَلَى جَنْبِي، وَجَاوَزَتُهُ بَيْتَهُ إِلَى بَيْتِي، وَنَاضَلَتَهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِي، ونحو ذلك.

(١) انظر الكتاب لسيبويه (٣٩١/١)

(٢) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب ٢٠ (حديث رقم ٣٧٤٢) من طريق أبي الدرداء لفظ: «... من فيه إلى فيّ». ولا شاهد على هذه الرواية

وَرُدَّ: بأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق، ومعرفة موقع نكرة، ومركب موضع مُفْرَد، وبأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس.

وسمع: كلمني زيد فوه إلى في بالرفع على أنها جملة حالية.

ولا يجوز تقديم: «إلى في» على «فاه»، نُصِبَ أو رُفِعَ عند البصريين، لأن الجار للبيين كـ «لك» بعد: «سَقِيًّا» وهو لا يقدم.

وجوز الكوفيّة تقديمه إذا رفع، ويجوز تقديم كليهما وتأخير العامل، فيقال: فاه إلى في كلمت زيدا عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرف العامل.

واتفق الكوفيون على منعه، وتبعهم بعض البصريين، وعزى لسيبويه أيضاً، لأنها حال متأولة لم تقو قوة غيرها، ولم يسمع فيها تقديم.

ولو قيل: فوه إلى في كلمني زيد لم يجز أيضاً عند الكوفيين.

قال أبو حيان: ولا أحفظ عن البصريين نصاً في ذلك، والقياس يقتضي الجواز.

الخامس: دلالة على ترتيب نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، أي مرتبين واحداً بعد واحد، وعلمته الحساب باباً باباً، أي مفضلاً، أو مصنفاً. وفي نصب الثاني من المكرر خلاف:

ذهب الفارسي: إلى أنّ الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب ابن جني: إلى أنه في موضع الصفة للأول، وتقديره باباً ذا باب، حذف «ذا» وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جريان الأول، كما تقول زيد عمرو، أي مثل عمرو. وقيل: هو صفة له بلا تقدير، لأن التفصيل لا يفهم بالأول وحده. وقال الزجاج: الثاني تأكيد للأول، قيل: وهو أولى، لأن التكرار للتأكيد ثابت من كلامهم.

وأما التكرير للتفصيل فلم يثبت في موضع. وتعقب بأنه لو كان تأكيداً لأدى ما أدى الأول.

وقال أبو حيان: الذي أختره أنّ كليهما منصوبٌ بالعامل السابق، لأن مجموعهما هو الحال، لا أحدهما، ومتى اختلف بالوصفية أو غيرها لم يكن له مدخل في الحالية، إذ الحالية مستفادةٌ منهما، فصارا يعطيان معنى المفرد، فأعطيا إعرابه وهو النصب.

ونظير ذلك قولهم: هذا حلوة حامض، وكلاهما مرفوعٌ على الخبرية، وإنما حصل الخبر بمجموعهما، فلما ناب مناب المفرد الذي هو (مَز) أعربا إعرابه قال: ولو ذهب ذاهب: إلى أنّ النصب إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، أي رجلاً رجلاً وباباً فباباً لكان وجهاً حسناً عارياً عن التكلف، لأن المعنى: ادخلوا رجلاً بعد رجل، وعلمته الحساب باباً بعد باب.

قلت: وهذا هو المختار عندي لظهورهما في بعض التراكيب كحديث: «لَتَتَّبِعَنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ بَاعاً فَبَاعاً»^(١).

قال أبو حيان: والتكرار في مثل هذا لا يدلّ على أنه أريد به شفع الواحد، بل الاستغراق لجميع الرجال والأبواب، ونحو ذلك.

السادس: دلالة على أصالة الشيء نحو: ﴿مَّا سَجَدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] وهذا خاتمة حديدًا، وهذه جُبْنُكَ خَزًّا.

السابع: دلالة على فَرَعِيَّتِهِ نحو: هذا حديدك خاتمة.

الثامن: دلالة على نَوْعِيَّتِهِ نحو: هذا مالك ذهبًا.

التاسع: دلالة على تشبيهه نحو: كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا، أي مُشَبِّهًا أَسَدًا.

العاشر: دلالة على تقسيمه نحو: أقسم المال عليهم أثلاثًا أو أخماسًا.

الحادي عشر: دلالة على تفضيل نفسه باعتبارين نحو: هذا بُسْرًا أطيب منه رُطْبًا.

الثاني عشر: دلالة على تفضيل على غيره. ذكره ابن مالك في «كافيتة» نحو: أحمدُ طفلًا أَجَلَ من عليٍّ كَهْلًا.

[ورود الحال مصدرًا]

(ص): وورد مصدرًا، فأول بوضف. وقيل: بحذف مضاف. وقيل: مفعول مطلق لما قبله. وقيل: لمقدّر هو الحال.

ولا يقاس، ولو نوع الفعل في الأصحّ نحو: أنت الرجل عِلْمًا، وزهيرٌ شِعْرًا، والمختار أنهما تمييزان. وأما عِلْمًا فعالمٌ، والمختار مفعول به وقيل: مطلق. ورفع لغّة، فإن عَرَفَ فراجع.

والنصب مفعول له، أو به، أو مطلق أقوال. ولا يقع «أَنَّ» أو «أَنْ» والفعل حالًا خلافاً لابن جني.

(ش) ورد الحال مصدرًا بكثرة، قال أبو حيان: وهو أكثر من وروده نعتًا، فمنه: ﴿أَدْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا وَاعْلَمَنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ يَئِيلًا وَالتَّهَارِيرَ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾^(٢) [البقرة: ٢٧٤]. ﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]. ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا﴾ [نوح: ٨].

(١) راجع الحاشية ٢، ص ٢٢٣.

(٢) ورد في الأصل. «ينفقون أموالهم سرًا وعلانية» بإسقاط «بالليل والنهار»، وصراب الآية ما أثبتناه

وقالوا: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، وَأَتَيْتُهُ رَكْضًا وَمَشِيًّا وَعَذْوًا، وَلَقِيتُهُ فَجْأَةً وَكِفَاحًا^(١) وَعِيَانًا، وَكَلَمْتُهُ مَشَافَهَةً، وَطَلَعَ بَغْتَةً، وَأَخَذْتُ ذَلِكَ عَنْهُ سَمَاعًا، فَاخْتَلَفَ النَحْوِيُّونَ فِي تَخْرِيجِ هَذِهِ الْكَلِمِ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الْمَسْمُوعِ.

فذهب سيبويه^(٢) وجمهور البصريين: إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، أي: سَاعِيًا، وَرَاكِضًا، وَمُفَاجِئًا، وَمُسِيرًا، وَمُعْلِنًا، وَخَائِفِينَ، وَطَائِعِينَ، وَمَجَاهِرًا، وَمَصْبُورًا، وَكَذَا الْبَاقِي.

وقال بعضهم: هي مصادر على حذف مضاف، أي: إِتْيَانُ رَكْضِ، وَسَيْرِ عَذْوٍ، وَلِقَاءِ فَجْأَةٍ.

وقيل: هي أحوال على حذف مضاف أي ذا سَعِي، وَذَا فَجْأَةٍ.

وقيل: هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعيّة وعليه الكوفيون. وقيل: هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها، وذلك الفعل هو الحال، أي أَتَيْتُ أَرْكُضُ رَكْضًا، وَعَلِيهِ الْأَخْفَشُ وَالْمَبْرَدُ.

وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلّا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيدًا اتكاءً.

وشدّ المبرّد، فقال: يجوز القياس. واختلف النّقل عنه، فنقل عنه قوم: أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل عنه آخرون أنه أجازَه فيما هو نوع الفعل نحو: أتيتُه سرعة.

ويستثنى ثلاثة أنواع جوّزوا القياس فيها:

الأوّل: ما وقع بعد خبر قرن بآل الدّالة على الكمال نحو: أنت الرّجلُ علماً، أي الكامل في حال علم، فيقال: أنت الرّجلُ أدباً، وثبلاً، وجِلماً.

قال أبو حيّان: وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قال: أنت الكامل من حيثُ العلم، لأن إطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف، والأصل: أنت الكاملُ علّمه.

الثاني: ما وقع بعد خبر يُشَبَّه به مبتدؤه نحو: أنت زهيرٌ شِعْراً، فيقال: أنت حاتمٌ جوداً، والأحنف جِلماً، ويوسفُ حُسناً.

قال أبو حيّان: والتمييز فيه أظهر أيضاً، وقد نصّوا على أنه تمييز في قولك: زيدٌ القمرُ

(١) يقال لقيه كفّحاً ومكافحةً وكفّاحاً، أي مواحهة، جاء المصدر فيه على غير لفظ الفعل، قال ابن سيده:

وهو موقوف عند سيبويه مطّرد عند غيره. انظر اللسان (٢/٥٧٣).

(٢) أنظر الكتاب (١/٣٧٠، ٣٧١).

حُسْنًا، وثوبك السَّلَق^(١) خُضْرَةً.

الثالث: ما وقع بعد أما نحو: أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ، والأصل فيه: أَنَّ رَجُلًا وَصِفَ عِنْدَهُ شَخْصٌ بَعْلَمٌ وَغَيْرُهُ، فقال الرجل للواصف: أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ، يريد: مَهْمَا يُذَكِّرُ إِنْسَانٌ فِي حَالِ عِلْمٍ فَالَّذِي وَصَفْتَ عَالِمٌ كَأَنَّهُ مُنْكَرٌ مَا وَصَفَهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ الْعِلْمِ، فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط. ويقال قياساً عليه: أَمَّا سِمْنًا فَسَمِينٌ، وَأَمَّا نُبْلًا فَنَبِيلٌ.

وذهب بعضهم: إِلَى أَنَّ نَصَبَ «عَالِمًا» فِي هَذَا الْمَثَالِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ بِفَعْلِ الشَّرْطِ الْمَقْدَّرِ، فَيَقْدَرُ مُتَعَدِّيًا عَلَى حَسَبِ الْمَعْنَى، فَكَأَنَّهُ قَالَ: مَهْمَا تَذَكَّرُ عِلْمًا فَالَّذِي وَصَفَ عَالِمٌ.

وهذا مذهب الكوفيين، واختاره السيرافي وابن مالك، قال: لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ عَنْ أَصْلِهِ إِذَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْحَالِيَّةِ فِيهِ إِخْرَاجُ الْمَصْدَرِ عَنْ أَصْلِهِ، وَوَضْعُهُ مَوْضِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَلِأَنَّهُ وَرَدَ فِيهِمَا لَيْسَ مَصْدَرًا، سَمِعَ: أَمَّا قُرَيْشًا فَأَنَا أَفْضَلُهَا، وَأَمَّا الْحَبِيدُ فَذُو عَيْدٍ.

وذهب الأخفش: إِلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِنَاصِبِهِ، وَهُوَ «عَالِمٌ» الْمُؤَخَّرُ، وَالتَّقْدِيرُ: «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَالْمَذْكُورُ عَالِمٌ عِلْمًا»، فَلَزِمَ تَقْدِيمُهُ كَمَا لَزِمَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ فِي: ﴿فَأَمَّا أَلَيْتِيهِ فَلَا لَقَهَرٌ﴾ [الضحى: ٩]. وَالْأَصْلُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَالْيَتِيمَ لَا تَقْهَرُ.

ورُفِعَ الْمَصْدَرُ الْوَاقِعَ بَعْدَ أَمَّا جَائِزٌ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ، قَالُوا: أَمَّا عِلْمٌ فَعَالِمٌ مَعَ تَرْجِيحِهِمُ النَّصَبِ.

فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ «أَمَّا» مَعْرِفَةٌ، فَالْأَرْجَحُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ رَفْعُهُ، وَأَوْجِبُهُ بَنُو تَمِيمٍ نَحْوُ: أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ، أَيْ فَهُوَ عَالِمٌ وَيَجُوزُ نَصَبُهُ أَيْضًا فِي لُغَةِ الْحِجَازِ.

وَوَجَّهَهُ سَبِيوِيَّةُ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ، لِتَعَذُّرِ الْحَالِ بِالتَّعْرِيفِ وَالْمَصْدَرِ، لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ، وَالْمُؤَكَّدُ لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً.

وذهب الأخفش: إِلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَالْكَوْفِيُّونَ وَمَنْ وَافَقَهُمْ: إِلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ كَالْقَوْلَيْنِ فِي الْمُنْكَرِ.

ومذهب سَبِيوِيَّةِ: أَنَّ أَنْ وَالْفِعْلَ، وَإِنْ قَدَّرْتَ بِمَصْدَرٍ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ حَالًا، لِأَنَّ الْعَرَبَ أَجْرَتَهَا مُجَرَّى الْمَعَارِفِ فِي بَابِ الْإِخْبَارِ بِكَانَ، وَلِأَنَّ أَنْ لِلْإِسْتِقْبَالِ، وَالْمُسْتَقْبَلُ لَا يَكُونُ حَالًا.

وأجازه ابن جنيٍّ وخَرَجَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

(١) السَّلَقُ: بَقْلَةٌ لَهَا وَرَقٌ طَوَالٌ وَأَصْلُ ذَاهِبٍ فِي الْأَرْضِ، وَوَرَقُهَا غَضٌّ طَرِيٌّ يُوَكَّلُ مَطْبُوحًا (المعجم الوسيط: ص ٤٤٤).

٩٣٠ - وقالوا لها لا تُنكِحيه فإنه لأول نضل أن يلاقِي مَجْمَعاً^(١)

[تنكير الحال]

(ص): مسألة: يجب تنكيره، وثالثها: لا، إن كان فيه معنى الشرط، وورد باللام والإضافة، وعلماً فمؤول. ومنه العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً لضمير سابق، وتجعله بنو تميم توكيداً، وكذا مركبة في الأصح. والأصح أن «وحده» موضع مصدر حال. وقيل: مصدرٌ بحذف الزيادة. وقيل: مِنْ «وَحَدَ». وقيل: لا فعل له، وقيل: نصب ظرفاً، وقيل: بمضمر.

(ش): يجب في الحال التنكير، لأنها خبر في المعنى، ولثلاً يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها، هذا مذهب الجمهور.

وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو: جاء زيدٌ الرَّاكِبَ قياساً على الخبر، وعلى ما سمع من ذلك.

وقال الكوفيتون: إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة نحو: عبدُ الله المحسِنُ أفضلُ منه المُسيءُ، التقدير: إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا أساء. وأنت زيدا أشهر منك عَمراً أي: إذا سَمِيتَ. وسمع: لذو الرِّمَّةِ ذا الرِّمَّةِ أشهرُ منه غيلان^(٢).

فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو: جاء زيدٌ الرَّاكِبَ. والأولون، قالوا: المنصوب في الأول بتقدير: إذا كان، وفي الآخرَين بفعل التسمية.

وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم: مررت بهم الجماء الغفير.

٩٣١ - فأرسلها العراك^(٣)

وادخلوا الأول فالأول، وقرئ: ﴿لِيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مَتَهَا الْأَذَلُّ﴾ [المنافقون: ٨].

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه (ص ١١٢) والدرر (٥/٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤٩١)

(٢) غيلان هو اسم «ذي الرِّمَّة»؛ وهو غيلان بن عقبة بن بهيس بن مسعود العدوي من فحول الطبقة الثانية من شعراء عصره. توفي سنة ١١٧ هـ. انظر الأعلام (٥/١٢٤)

(٣) جزء من بيت من الوافر، وتمامه.

وهي مؤولة على زيادة اللام^(١).

وورد أيضاً أحوال مضافة نحو: «تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَأٍ»^(٢) فَأَوَّلُ بتقدير: «مِثْلُ» أو «تَبَدَّدَا» لا بقاء معه، وطلبته جهدي وطاقتي ووحدي، فَأَوَّلُ بتقدير جاهداً، وَمُطِيقاً، وَمُنْفَرِداً. ورجع عَوْدُهُ على بَدُّهُ، أي: عَائِداً.

ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم نحو: مررت بهم ثَلَاثَتُهُمْ أو خَمْسَتُهُمْ، أو عَشْرَتُهُمْ، وتأويله عند سيبويه: أنه في موضع مصدر، وضع موضع الحال^(٣)، أي مُثَلَّثاً أو مُخَمَّساً لهم.

وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيداً^(٤)، فعلى هذا يقدر بـ «جميعهم»، وعلى الأول بـ «جميعاً».

= وهو للبيد في ديوانه (ص ٨٦) وأساس البلاغة (ص ٤٦٥ - نغص) وخزانة الأدب (١٩٢/٣) وشرح أبيات سيبويه (٢٠/١) وشرح التصريح (٣٧٣/١) وشرح المفضل (٦٢/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٤) والكتاب (٣٧٢/١) ولسان العرب (٩٩/٧ - نغص، ٤٦٥/١٠ - عرك، ٢٤٣/١١ - دخل) والمعاني الكبير (ص ٤٤٦) والمقاصد الحوية (٢١٩/٣). وبلا نسبة في الأشباه والظائر (٨٥/٦) والإنصاف (٨٢٢/٢) وجواهر الأدب (ص ٣١٨) ولسان العرب (٤٩٤/١٠ - ملك) والمقتضب (٢٣٧/٣)

والعراك: ازدحام الإبل على الماء. والنَّغْصُ والنَّغْصُ: أن يورد الرجل إبله الحوض، فإذا شربت أخرج من كل بعيرين بعيراً قوياً وأدخل مكانه بعير ضعيف والدخال. إذا وردت الإبل أرسالاً فشرب منها رُسُلٌ ثم ورد رُسُلٌ آخر الحوض فأدخل بعيراً قد شرب بين بعيرين لم يشربا، فذلك الدخال، وإنما يُفعل ذلك في قلة الماء

والشاهد في البيت نصب «العراك» على الحال وهو معرفة؛ وذلك لأنه مصدر، والفعل يعمل سي المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال أرسلها تعترك الاعتراك

(١) هذا التأويل على مذهب البصريين كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٢٧٠/٨). وهذه القراءة حكاهما الكسائي والفرّاء عن قوم.

(٢) هذا مثل يُضرب في الفُرْقَة، لأنه لما أذهب الله عنهم جنتهم وغرق مكانهم تبدّدوا في البلاد وسبأ مدينة بليقيس باليمن. ويروى المثل «تَفَرَّقُوا أَبْدِي سَبَأٍ» و«أَيَادِي سَبَأٍ»، ويروى أيضاً «سبأ» بدون همزة، وليس بتخفيف عن «سبأ» لأن صورة تحقيقه ليست على ذلك وإنما هو بدل لكثرة في كلامهم. انظر لسان العرب (٩٤/١)

(٣) انظر الكتاب (٣٧٣/١).

(٤) أي يجرونه على الاسم الأول: إن كان حراً فجراً، وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعاً فرفعاً. انظر الكتاب (٣٧٤/١).

وهل يجري ذلك في مركب العدد؟ قيل: لا، والصحيح: الجواز، فيقال: جاء القوم خمسة عشرهم، والسنوة خمسة عشرتهن بالتصّب.

وورد أيضاً من الحال ما هو عَلم، قالوا: جاءت الخيلُ بدادٍ، وبداد علم جنس، فأول بمتبددة.

وفي «وحده» مذاهب: قال سيبويه والخليل: هو اسمٌ موضوع موضع المصدر، الموضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحاداً وإيحاداً موضع مُوحّداً في المُتعدّي، ومتوحّداً في اللازم.

وقال قوم: إنه مصدر على حذف حروف الزيادة من إيجاد واقع موقع الحال. وقال آخرون: إنه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخوة. وقيل: إنه مصدر بلا حذف، لأنه سمع: وَحَدَّ يَحْدُ^(١). وقال يونس وهشام: إنه منصوب انتصاب الظرف، فيجري مجرى «عنده»^(٢). والأصل في جاء زيدٌ وحده: على وحده، حُدِفَ الجار، ونصب على الظرف. وسمع: جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا.

والتقدير في: زيد وحده: زيد موضع التّفَرُّد، وهذا المثال مسموع، وهو أقوى دليل على ظرفيته حيث جعلوه خبراً لا حالاً، إذ لا يجوز: زيد جالساً. وقيل: إنه في زيد وحده منصوب بفعلٍ مُضمر، أي وَحَدَ وَحْدَهُ، كما قالوا: زيدٌ إقبالاً وإدباراً أي: يُقْبَل، ويُدْبَر.

[صاحب الحال]

(ص): مسألة: لا يجيء من نكرة غالباً إلا بمسوّغ ابتداء. قال أبو حيّان: ودونه قياساً. وقيل: يختصّ بالوصف. وشرط بعضهم الوصف بوصفين ما لم يقدّم، أو يكن جملة بالواو. والأصح أنه في نحو: فيها قائماً رجلٌ من المبتدأ، لا ضمير الظرف.

ويجيء من المضاف إليه معموله. قال الأخفش وابن مالك: أو جُزؤه أو كَجُزئه. وبعضهم مطلقاً.

وفي مجيئه من المنادى: ثالثها يجوز مُؤكّدة، لا مُبيّنة.

(١) وَحَدَّ يَحْدُ، منصوب على المصدر. ويقال: وَحَدَ فلانٌ يَزْحَدُ، ويقال: وَحَدَ وَوَحَدَ أي بقي وحده. انظر اللسان (٤٤٩/٣).

(٢) حكاه سيبويه عن يونس، قال: «ورعم يوس أن «وحده» بمنزلة «عنده»، وأن «خمسّتهم» و«الحمّة الغفير» و«قضّهم» كقولك جميعاً وعامة، وكذلك «طُرّاً» و«قاطبة» بمنزلة «وحده» وحمل المضاف بمنزلة كلمته فاه إلى في». انظر الكتاب (٣٧٧/١).

(ش) لما كانت الحال خبراً في المعنى، وصاحبها مُخْبِراً عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوّغ من مسوّغات الابتداء بها. ومن النادر قولهم: «عليه مائة بيضاً»، و«فيها رجل قائماً». واختار أبو حيان: مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ كثيراً قياساً، ونقله عن سيبويه، وإن كان دون الإتيان في القوة.

ومن المسوّغات: النفي كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].

والنهي نحو:

٩٣٢ - لَا يَزَكِّتُنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامٍ^(١)
والاستفهام نحو:

٩٣٣ - يَا صَاحَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى^(٢)

والوصف نحو: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا﴾ [الدخان: ٤ - ٥]. وبالآية زُذَّ عَلَى مَنْ قَالَ: إنه لا يجوز إلا أن تكون النكرة موصوفة بوصفين.

والإضافة: نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ﴾ [فصلت: ١٠]، ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١].

والعمل نحو: مررت بضارب هنذا قائماً. وقيل: لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعاً.

فإن قدّم الحال على صاحبه النكرة جاز، وإن لم يكن له مسوّغ تخلصاً من تقدّم الوصف نحو: هذا قائماً رجلاً.

وكذا إن كان جملةً مقرونةً بالواو نحن: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

(١) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفحاة في ديوانه (ص ١٧١) وخزانة الأدب (١٠/١٦٣) والدرر (٥/٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٣٠) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٢٣) والمقاصد النحوية (٣/١٥٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣١٤) وشرح الأشموني (٢٤٧/١) وشرح التصريح (١/٣٧٧)

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لنفسك العذر في إعادها الأمل

وهو لرجل من طيء في الدرر اللوامع (٤/٦) وشرح التصريح (١/٣٧٧) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٢٣) والمقاصد النحوية (٣/١٥٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣١٦) وشرح الأشموني (٢٤٧/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٩)

٩٣٤ - مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي^(١)

وظاهر كلام سيبويه: أَنَّ صاحب الحال في نحو: «فيها قائماً رجلاً» هو المبتدأ^(٢)، وصححه ابن مالك.

وذهب قومٌ: إلى أن صاحبه الضمير المستكن في الخبر بناءً على أنه لا يكون إلا من الفاعل والمفعول.

وزعم ابن خروف: أَنَّ الخبر إذا كان ظرفاً، أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر، وأما إذا تقدّم فلا ضمير فيه، لأنه لو كان لجاز أن يؤكد، ويعطف عليه، ويبدل منه، كما يفعل ذلك مع المتأخر.

وحقّ صاحب الحال ألا يكون مجروراً بالإضافة، كما لا يكون صاحب الخبر، لأنّ المضاف إليه مُكْمَلٌ للمضاف، وواقعٌ منه موقع التنوين.

فإن كان المضاف بمعنى الفعل حَسَنَ جَعَلَ المضاف إليه صاحب حال، لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]. وَعَرَفْتُ قِيَامَ زَيْدٍ مُسْرِعًا.

وجوّز بعض البصريين، وصاحب «السيط» مجيء الحال من المضاف إليه مُطْلَقاً، وخرّجوا عليه: ﴿أَنْتَ دَابِرُ هَذَلِكَ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]، وقوله:

٩٣٥ - حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فهل إلى ليلي الغداة شفيحُ

وهو لمجنون ليلي في ديوانه (ص ١٥١) والدرر (٧/٤) وسمط اللآلي (ص ١٣٣) وشرح شواهد المغني (٨٤١/٢). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٥/٦) ومغني اللبيب (٤٣٢/٢).

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١٢٢/٢): «هذا باب ما يتنصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله: وذلك قولك: هذا قائماً رجلاً، وفيها قائماً رجلاً، لما لم يجر أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائم، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ؛ جعلتَ القائمَ حالاً وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده. ولو حَسَنَ أن تقول: فيها قائم، لجاز: فيها قائم رجلاً، لا على الصفة؛ ولكنه كأنه لما قال: فيها قائم، قيل له: من هو؟ وما هو؟ فقال: رجلٌ أو عبدُ الله. وقد يجوز على ضعفه»

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدّره:

عَوْدٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ

وهو لزيد الفوارس في خزانة الأدب (١٧٣/٣، ١٧٥) والدرر (٧/٤). ويلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥١٨) وخزانة الأدب (٥/٧).

وجوّزه الأخفش وابن مالك إن كان المضاف جزءاً ما أضيف إليه، أو مثل جُزئِه نحو: ﴿مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ عَلٍ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]. ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥]. لأنه لو استغني به عن المضاف، وقيل: ونزَعْنَا ما فيهم إخواناً، واتَّبَعَ إبراهيم حنيفاً لصَحَّ.

ورده أبو حيان وقال: إن النصب في «إخواناً» على المَدْح، و«حنيفاً» حال من «مِلَّة» بمعنى دين، أو من الضمير في «اتَّبَعَ». قال: وإنما لم يجرز الحال من المضاف إليه لما تقرّر من أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وعامل المضاف إليه اللام، أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال.

وفي مجيء الحال من المنادى مذاهب.

[تقديم الحال على صاحبه]

(ص): ويقدم على صاحبه، لا مجرور بإضافة، وقيل: إلا بوصف ولا منصوب بكان، ولت، ولعلّ، وفعل تعجّب ولا ضمير متصل بصلة أل أو حرف. ويجب إن أضيف لضمير ملاسه. قيل: أو قرن بالآ. ومنعه البصريون على مجرور بغير زائد. وثالثها: إلا الضمير والفعلية. والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه. ومنصوب. وقيل: إلا الفعلية.

(ش): الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر. ويجوز تقديمها عليه، كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً كقوله:

٩٣٦ - فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الْعَمَامِ، وَدِيمةٌ تَهْمِي^(١)
أم منصوباً كقوله:

٩٣٧ - وَصَلْتُ وَلَمْ أَضْرِمِ مُسِيئِينَ أُشْرَتِي^(٢)

أم مجروراً بحرف زائد نحو: ما جاء عاقلاً من أحد، وكفى مُعِيناً بزيد. أو أصليّ نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]. هذا هو الأصح في الجميع.

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه: كعرفتُ قِيَامَ هِنْدٍ مُسرِعَةً، فلا يقدم «مسرعة» على «هند». لثلاً يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا على «قيام» الذي

(١) البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٨٨) وتخليص الشواهد (ص ٢٣١) والدرر (٩/٤) ومعاهد التنصيص (٣٦٢/١). وبلا نسبة في لسان العرب (١٥/٣٦٥ - هـ).

والبيت من شواهد البيانيين على أن «غير مفسدها» تتميم للمعنى واحتراس للديار من الفساد بكثرة المطر.

(٢) الشطر من الطويل، وهو في الدرر (٩/٤). ولم أعر له على قائل أو تتمّة.

هو المضاف، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فلا يقدم عليه شيء من معمولاته.

وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال، أم غير محضة نحو: هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً كما قال ابن هشام في «الجامع»^(١): إنه الأصح.

وأجاز ابن مالك في الثاني: تقديم الحال على المضاف، لأن الإضافة في نية الانفصال. كذا ذكره في «شرح التسهيل»، لكنه نقل ذلك في «شرح العمدة»^(٢) عن بعض النحويين، وقال: المنع عندي أولى.

ومنع أكثر النحويين، منهم البصريين، تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد، سواء كان ظاهراً أو ضميراً، فمنعوا: مررت ضاحكةً بهند، ومررت ضاحكاً بك، وتأولوا الآية^(٣) بأن «كافة» حال من الكاف، وعللوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الإشارك في الوسطة التزام التأخير، وبأن حال المجرور بحرف شبيه بحال عَمِلَ فيه حرف جرٍّ مضمّن معنى الاستقرار نحو: زيدٌ في الدار مُتَكَيِّئاً، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجرّ في مثل هذا لا يقدم عليه هنا.

وجوز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً، والحال فعل نحو: مررت تضحك بهند، ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم.

ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حينئذ، وليس كذلك، فقد قال بالجواز مطلقاً: الفارسي، وابن كيسان، وابن بُرْهَان، وصحّحه ابن مالك.

ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعاً، فلا يجيزون: مسرعاً قام زيد. ويجيزون: قام مسرعاً زيداً، لتقدم الرفع.

ومنع الكوفيون أيضاً التقديم على المنصوب الظاهر، سواء كان الحال اسماً، أو فعلاً، فلا يجيزون: لقيت راكبةً هنداً، ولا لقيت تركب هنداً، وعللوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولاً، وما بعده بدل منه.

(١) لابن هشام «الجامع الصغير» و«الجامع الكبير» في النحو. وقد تقدم الكلام عليهما. راجع الفهارس العامة.

(٢) كتاب «عمدة الحافظ وعدة اللافت» وهو مقدّمة في النحو، وشرحه؛ كلاهما لابن مالك. انظر كشف الظنون (ص ١١٦٦).

(٣) أي: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾.

وجوّزه بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً، لانتفاء توهم المفعولية، إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به.

وفي «شرح العمدة» لابن مالك: ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوباً بكان، أو لئت، أو لعل، أو فعل تعجب، أو اتصل بصلة «أل» نحو: القاصدك سائلاً زيداً. أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو: أعجبني أن ضربت زيداً مؤدباً، ولم يتعرض لذلك في «التسهيل».

وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسها نحو: جاء زائراً هنذاً أخوها، وجاء منقاداً لعمرو صاحبها.

وجعل قوم من ذلك اقتِرانَ صاحبِ الحالِ بإلّا نحو: ما قدِمَ مُسرِعاً إلّا زيداً.

[تقديم الحال على عامله]

(ص): وعلى عامله. وثالثها يمنع في نحو: راكباً زيداً جاء. ورابعها: إن كانت من ظاهر. وفي المؤكدة خلاف المصدر. ويمتنع إن كان العامل فعلاً غير متصرف، أو صلة لأل، أو حرفاً أو مصدرأ. قال ابن مالك: أو نعتاً، أو أقفل تفضيل، أو اتصل بلام ابتداء، أو قسم، أو أفهم تشبيهاً خلافاً للكسائي. أو ضمن معنى الفعل، لا حروفه، كإشارة، وتنبية، وتمن، وترج أو قرن الحال بالواو. وثالثها: يجوز إن كان فعلاً.

(ش): في تقديم الحال على عاملها مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً، وعليه الجزمي تشبيهاً بالتمييز.

والثاني: الجواز مطلقاً إلّا ما يأتي استثناءؤه، وهو الأصح، وعليه الجمهور قياساً على المفعول به، والظرف.

والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه، فقدمت كما تُقدّم سائر الفضلات، وقد ورد به السماع، قال تعالى: ﴿خُشَعَاءً أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧].

وسواء كانت الحال مصدرأ أم غيره، مؤكدة أم غير مؤكدة. وفي المؤكدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكدة.

ومنع الأخفش: راكباً زيداً جاء، لبعدها عن العامل، وهذا هو المذهب الثالث.

والرابع: وعليه الكوفيون: إن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخرت وتوسطت، والرافع قبلها، ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معاً، فلا يجوز: راكباً جاء زيداً، لأنها عندهم في معنى الشرط فيؤول إلى تقديم المضمرة على الظاهر لفظاً ورُتبةً.

وإن كانت من مرفوع مُضْمَرٍ جاز تأخيرها، وتوسيطها، وتقديمها على الرفع والمرفوع معاً نحو: قائماً في الدار أنت، وراكباً جثت. وإن كانت من منصوب ظاهر، أو مجرور ظاهر لم يجوز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذراً من توهم المفعول. أو مضمر جاز التقديم نحو: ضاحكاً لقيتني هند، وضاحكاً مَرَّت بي هند.

وعلى الأصح يستثنى صُور لا يجوز فيها التقديم:

منها: أن يكون العاملُ فعلاً غير متصرف نحو: ما أحسنَ هنداً متجَرِّدةً، فلا يقال: متجَرِّدةً ما أحسنَ هنداً. أو صفة غير مَحْضَة.

أو صلة لأل نحو: الجائي مسرعاً زيد، فلا يجوز المسرعاً جاءني زيدٌ بخلاف صلة غيرها، فيقال: مَن الذي خائفاً جاء.

أو صلة لحرف مصدرٍ نحو: يعجبني أن يقومَ زيدٌ مسرعاً، فلا يجوز أن مُسرعاً يقوم زيد.

أو مصدرأ نحو: يعجبني ركوبُ الفرسِ مُسرَّجاً. أو نعتاً نحو: مررت برجل ذاهبةً فَرَسُهُ مكسوراً سَرَجُهَا، فلا يقال: برجلي مكسوراً سَرَجُهَا ذاهبةً فَرَسُهُ، كذا قاله ابن مالك.

وقال أبو حيَّان: إنه غفلةٌ منه، ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به، وحالٍ، وظرفٍ، ومصدرٍ ونحوها، وإنما منعوا تقديم معمول على المنعوت، لا على النعت العامل فيه، فيجوز في: مررت برجل يركب الفرسَ مُسرَّجاً: مررت برجل مسرجاً يركب الفرس، ولا يجوز: مررت مسرجاً برجل يركب الفرس. قال: وأما المثال الذي ذكره فلم يمتنع فيه تقديم: «مكسوراً سَرَجُهَا» من جهة أن العامل في «مكسوراً» النعت بل من جهة تقديم المضمر على ما يفسره.

وقد نصَّ النحويون على منع تقديم المضمر في هذه المسألة، وما أشبهها، وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال، إذ ليس من المواضع التي يفسر فيها المضمر ما بعده.

ومن الصُّور المستثناة: أن يكون العامل أفعال التفضيل نحو: زيدٌ أَكْفَاهُمْ ناصراً، لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل، والصفة المشبهة، فأشبهه الجوامد.

أو متصلاً بلام الابتداء، أو لام القسم نحو: لأضربُ مُحَسِّباً، واللّه لأقومنَّ طائعاً.

أو مفهم تشبيه نحو: زيدٌ مثلك شجاعاً، وزيدٌ زهير شعراً، وزيدٌ الشَّمْسُ طالعةً. والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين.

وأجاز الكسائي التقديم، فقال: زيد شجاعاً مثلك، وزيدٌ طالعةُ الشمسِ.

ومنها: أن يكون العامل غير فعل، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه، وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كـ «أماً» في مثل: أماً علماً فعالماً أو اسم الإشارة «وحروف» التنبيه

نحو: هذا زيدٌ قائماً، يجوز كون العامل في الحال حرف التنبيه، وأن يكون الإشارة، فعلى تقدير الأول يجوز ها قائماً ذا زيدٌ، ولا يجوز على تقدير الثاني.

وكحرف التمني، وهو ليت، والترجّي، وهو لعلّ.

ومنها: أن يكون الحال جملةً معها الواو، نحو: جاء زيد والشمسُ طالعةً، فلا يجوز: والشمس طالعةً جاء زيدٌ، وأجازه الكسائي والفراء، وهشام مطلقاً. وأجازه بعضهم إذا كان العاملُ فعلاً.

[إذا كان عاملُ الحال «أفعلَ التفضيل»]

(ص): واغفر، بل وجب على الأصحّ توسّط أفعل بين حالين، وإنما يجيئان معه لمختلفيّ حالٍ، أو ذات، والأصحّ أنه يعمل فيهما.

(ش): كان القياس إذا كان العامل أفعل التفضيل، واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه، لأنه إذا كان يقتضي حالاً واحدة وجب تأخيرها عنه.

ولا ينتصب مع أفعل التفضيل إلا المختلف الذات مختلف الحالين نحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو معاناً، أو مُتَّفِقاً الحال نحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مفرداً.

أو إلا المُتَّحِدَ الذَّات، مُخْتَلِفَ الحَالَيْنِ نحو: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطباً، وزيد قائماً أخطبُ منه قاعداً.

واختُلِفَ في العامل في هذين الحالين، فالأصحّ أنه أفعل التفضيل فـ «بُسْراً» حال من الضمير المستكنّ في «أطيب»، و «رُطباً» حال من ضمير «منه» والعامل فيهما «أطيب».

وذهب المبرّد وطائفة: إلى أنّهما منصوبان على إضمار كان الثامّة صلة لـ «إذ» في الماضي، و «إذا» في المستقبل، وهما حالان من ضميرهما. وقيل: على إضمار «كان»، و «يكون» الناقصة.

وعلى الحالية فالمسموع من كلام العرب توسّط «أفعل» بين هذين الحالين، فاقترن الجمهور على ما سُمِعَ فقالوا: لا يجوز تأخيرُهُما عن أفعل، ولا تقديمهما عليه، لأن القياس في أصل هذه المسألة المنع، لولا أنّ السماع ورد بها، إذ لا يعهد نصب «أفعل» فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين، فلمّا وردت أجريت كما سمعت.

ووجهه الزّجاج: بأنهم أرادوا أن يَفْصِلُوا بين المُفَضَّل والمُفَضَّل عليه، لثلا يقع الالتباس، ولا يعلم أيّهما المفضل، فلذا قدم المُفَضَّل، وأخّر المفضل عليه.

وأجاز بعض المغاربة تأخيرَ الحالين عن «أفعل» بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة

عنه من الثانية فيقال: هذا أطيب بسرّاً منه رطباً. وزيدٌ أشجع أعزَل من عمرو ذا سلاح.

قال أبو حيان: وهذا حسنٌ في القياس، لكنه يحتاج إلى سماع، أمّا التأخير على غير هذا الوجه نحو: هذا أطيبٌ منه بسرّاً رطباً أو التقديم نحو: هذا بسرّاً منه رطباً أطيب فلا يجوز بإجماع.

[إذا كان عاملُ الحال ظرفاً أو مجروراً]

(ص): فإن كان العامل ظرفاً لم يقدّم على الجملة. وثالثها: يجوز إن كان مثله، وفي تقدّمه عليه لا الجملة الأقوال. ورابعها: يجوز إن كانت من مضمّر مرفوع. وقال ابن مالك: إن كانت مثله قوياً وإلاً ضعفاً، فإن تأخّر المبتدأ جاز اتفاقاً.

(ش): إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال:

أحدها، وهو الأصح: المنع مطلقاً، وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق، فلا يقال: قائماً في الدار زيدٌ.

والثاني: الجواز، وعليه الأخفش.

والثالث: وعليه ابن بُرهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جرّ، فيجوز تقديمها نحو: ﴿هَٰذَاكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤]. ف «هناك» ظرف مكان، وهو حال من ضمير «الله» الذي هو خبر «الولاية»، والمنع في غير ذلك.

وفي توسّطه بأن يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال؛ أحدها: الجواز مطلقاً، وصحّحه ابن مالك نحو: زيدٌ مكيّاً في الدار، وزيد عند هند في بستانها.

والثاني: المنع مطلقاً، لضعف العامل، وعليه الجمهور، وصحّحه أبو حيان. ورّد بالسماح قال تعالى: ﴿وَالسَّمَكُوتِ مَطْوِيَّاتٍ يَمِينِهِ﴾^(١) [الزمر: ٦٧].

والثالث: الجواز إذا كانت من مضمّر مرفوع نحو: أنت قائماً في الدار. والمنع إن كانت من ظاهر، وعليه الكوفيون.

واختار ابن مالك: أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التوسّط، أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسّط بقوة.

ومحلّ الخلاف ما إذا تقدّم المبتدأ، وتأخّر الخبر، فإن تأخّر المبتدأ وتقدّم الخبر جاز

(١) قراءة «مطويّاتٍ» بالنصب، هي قراءة عيسى والجحدري انظر البحر المحيط (٧/٤٢٢).

توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو: في الدار عندك زيدٌ، وفي الدار قائماً زيدٌ.

[جواز جعل ما صلح للخبرية حالاً]

(ص): وإن وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية، فإن تقدّم الظرف اختبر حالية الاسم، وإلا فخبريته. وقال المبرّد: لا فرق. فإن تكرّر مطلقاً رجّحت الحالية، وأوجبها الكوفية. فإن كان ناقصاً فالخبرية مطلقاً خلافاً لهم، أو تام وناقص، وبُدىء بأيّهما جازاً على الأصح.

(ش): إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أو مجرور، وكلاهما صالحان للخبرية بأن حَسُنَ السّكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً، والآخر خبراً بلا خلاف، لكن إن تقدّم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم، وخبرية الظرف نحو: فيها زيد قائماً، لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عُمدة، لا فضلة، فإن لم يقدّم اختير عندهم خبرية الاسم نحو: زيدٌ في الدار قائمٌ. وقال المبرّد: التقديم والتأخير في هذا واحد.

فإن كرّر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضاً. وحكم برجحان الاسم تقدّم الظرف أو تأخر لنزول القرآن به، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُودُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]. ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الحشر: ١٧].

وادّعى الكوفيون: أن التّصّب مع التكرار لازم، لأن القرآن نزل به، لا بالرفع. وأجيب بأنه يَدُلُّ على أنه أجود لا واجب، على أنه قد قُرئ في الآيتين: «خَالِدُونَ»، و«خَالِدِينَ»^(١).

فإن كان الظرف أو المجرور غَيْرَ مستغنى به تعيّن خبرية الاسم، وحالية الظرف مطلقاً، تكرّر أو لا نحو: فيك زيدٌ راغبٌ، وزيدٌ راغبٌ فيك.

وأجاز الكوفيون: نصب «راغب» وشبهه على الحال.

وإن اجتمع ظرفان: تامٌّ وناقصٌ جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو: إنَّ عبد الله في الدار بك وإثقاً أو واثقٌ، أو بالناقص نحو: إن فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغبٌ.

(١) قراءة «خالدون» و«خالدِينَ» في آية سورة هود أما آية الحشر: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ فقراءة الجمهور: «خَالِدِينَ» حالاً؛ وقرأ عبد الله وريد بن علي والأعمش وابن أبي عبيدة: «خالدان» فعلى هذا يجوز أن يكون خبر «أن» والظرف ملغى وإن كان قد أكّد بقوله «فيها» وذلك جائز على مذهب سيبويه، ومنع ذلك أهل الكوفة لأنه إذا أكّد عندهم لا يلغى. ويجوز أن يكون «في النار» حبراً لـ «أن» و«خالدان» خبر ثان. انظر البحر المحيط (٢٤٨/٨).

وأرجب الكوفيون الرفع في الصورتين، لأنك حين قَدِّمْتَ ما هو من تمام الخبر، وصلته، وهو «بك» و «فيك» كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالية إلى الخبرية.

(ص): مسألة: اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه. ومنع السَّهْلِيُّ عمل الإشارة والتنبيه. وأبو حيان: لَيْت، وَلَعَلَّ. وبعضهم كان.

والأصح جواز تعدده لمفرد وغيره مُتَّفَقِينَ أو لا. ولا يجمعان إلا إن صَلَّحَ انفراد كُلِّ بالموصوف.

وقيل: يجوز في متضايفين. وفي التفريق يكون للأقرب، والمختار للأسبق، ولا يفرد بعد «إِذَا» ونذر بعد «لَا».

(ش): فيه مسائل:

الأولى: اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه؟

فالجهور: لا، كالصفة والموصوف.

وجوزَه ابن مالك بقلة كالتمييز والمميز، والخبر والمخبر عنه، وخَرَجَ عليه: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]. ف «أُمَّتُكُمْ» صاحب الحال، والعامل فيه إن، وفي الحال الإشارة.

الثانية: تقدّم أن العوامل المعنوية تعمل في الحال كإشارة ونحوها.

ومنع السَّهْلِيُّ عمل حرف التنبيه في الحال، فقال: «ها» حرف، ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال.

قال: ولا يَصِحُّ أن يعمل فيه اسم الإشارة، لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة، ولا من غيرها، وإنما هو كالمضمر، ولا يعمل «هو»، ولا «أنت» بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف.

والعامل في مثل: هذا زيد قائماً إنما هو: «انظر» مقدرة دلّ عليها الإشارة، لأنك أشرت إلى المخاطب، لينظر.

وقال أبو حيان: إنه قريب، لأن فيه إبقاء العمل للفعل إلا أن فيه تقدير عامل لم يلفظ به قط، ثم صرّح باختياره، واختاره أيضاً صاحب البسيط.

وقال أبو حيان: الصحيح أيضاً أن «ليت» و «لعل»، وباقي الحروف لا تعمل في الحال، ولا الظرف، ولا يتعلّق بها حرف جرّ إلا «كان» و «كاف» التشبيه. ومنع بعضهم عمل «كان» أيضاً في الحال، نقله صاحب البسيط.

الثالثة: يجوز تعدّد الحال كالخبر والنعت، سواء كان صاحب الحال واحداً نحو: جاء زيدٌ راكباً مسرعاً أم متعدداً، وسواءً في المتعدّد اتفق إعرابه نحو: جاء زيد وعمرو مُسرّعين أم اختلف نحو: لقي زيدٌ عمرأً صاحكين، هذا هو الأصحّ، ومذهب الجمهور.

وزعم جماعة منهم الفارسيّ وابن عُصفور: أنّ الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف، واستثنى أفعال التفضيل، فإنه يعمل في حالين كما تقدّم، وخرّجوا المنصوب ثانياً على أنه صفة للحال، أو حال من الضمير المستكنّ فيه. ونسب أبو حيّان هذا القول إلى كثير من المحقّقين.

وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كلّ وصفٍ بالموصوف، فإن اختلفا في هذا المعنى لم يجمعوا.

وأجاز الكسائي وهشام: أن تجيء الحال مجموعة من مضاف، ومضاف إليه نحو: لقيتُ صاحبَ الناقة طليحين^(١)، على أنّ طليحين حال من الصّاحب والناقة.

وتخريجه عندنا على أنه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدر، أي والناقة، لأن الحال كالخبر، والمضاف إليه لم يقصد الإخبار عنه، إنما الإخبار عن المضاف^(٢).

وإن تعدّد ذو الحال، وتفرّق الحالان نحو: لقيت زيداً مُضِعِداً مُنَحْدِراً حمل الحال الأول على الاسم الثاني، لأنه يليه، والحال الثاني على الاسم الأول، فـ «مُضِعِداً» لزيد و «منحدراً» للناقة، كذا قالوه. ووجهه بأن فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه، وعود ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور، واغتفر انتقال الثاني، وعود ضميره على الأبعد، إذ لا يستطيع غير

(١) طَلَحَ البعير يَطْلَحُ طَلْحاً: إذا أعمى وكلّ، والَطْلَحُ والطلاحة: الإعياء والسقوط من السفر. ويقال: بعير طَلَحَ وطَلَحَ وطَلَحَ وطالَح (لسان العرب ٢٠ / ٥٣١)

(٢) قال في اللسان (٢ / ٥٣١): «ومن كلام العرب: راكبُ الناقة طليحان؛ أي والناقة، ولكنه حذف المعطوف لأمرين. أحدهما تقدّم ذكر الناقة، والشئ إذا تقدم دلّ على ما هو مثله؛ ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل: فقلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه؛ أي فضرِب فانفجرت، فحذف فضرِب، وهو معطوف على قوله: فقلنا وكذلك قول التغلبي:

إذا ما الماء خالطها سخينا

أي فشربتها سخياً فإن قلت: فهلاً كان التقدير على حذف المعطوف عليه أي الناقة وراكب الناقة طليحان؟ قيل لبعد ذلك من وجهين: أحدهما أن الحذف اتّسع، والاتّسع بابُه آخرُ الكلام وأوسطُه لا صدره وأوله، ألا ترى أن من اتّسع بزيادة كان حشواً أو آخرأً لا يجيز زيادتها أولاً. والآخر: أنه لو كان تقديره: الناقة وراكب الناقة طليحان؛ لكان قد حذف حرف العطف وبقاء المعطوف به، وهذا شاذ، إنما حكى منه أبو عثمان: أكلت خبزاً سمكاً تمرأً. والآخر أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف، أي راكب الناقة أحد طليحين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

ذلك . ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس ، فإن خيف تعيين المذكور أولاً .

وفي «التمهيد»^(١) العرب تجعل ما تقدّم من الحاليين للفاعل الذي هو متقدّم ، وما تأخر للمفعول ، ولو جعلت الآخر للأول لجاز ما لم يلبس . قال أبو حيّان : وهذا الذي ذكره صاحب «التمهيد» مخالف لما قرّر غيره .

قلت : وهو المختار عندي ، ومنه قوله :

٩٣٨ - خرجتُ بها أمشي تجرُّ ورائنا على أثرنا ذيل مزطٍ مُرحلٍ^(٢)
ف «أمشي» لأول الاسمين ، و «تجرُّ» لثانيهما .

ويجب للحال إذا وقعت بعد «إما» أن تردف بأخرى معاداً معها إما «أو» كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٣] . وقول الشاعر :

٩٣٩ - وقد شَفّني ألا يَزَالَ يروغني خيالك إما طارقاً أو مُغادياً^(٣)
وإفرادها بعد «إما» ممنوع في النثر والنظم ، وبعد «لا» نادر تقول : لا راغباً ولا رَاهِباً فتكرر .

وقد تُفَرَّد كقوله :

٩٤٠ - قَهَرْتُ العدا لا مُسْتَعِيناً بِعُضْبَةٍ ولكن بأنواع الخدائع والمكر^(٤)

[أقسام الحال]

(ص) : مسألة : تقع مُوطَّئَةٌ ومؤكدة خلافاً لقوم ، إما لجملته من معرفتين جامدين لتعين ، أو فخر ، أو تعظيم ، أو ضده ، أو تصاغر أو تهديد ، فعاملها مضمّر . وقيل : المبتدأ . وقيل : الخبر . أو لعاملها فالأكثر مخالفته لفظاً .

زاد ابن هشام : أو لصاحبها ، أو مقدرة ومحكية وسببية .

(١) لعله «التمهيد» لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر القرطبي المتوفى سنة ٣٤١ هـ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو من معلقة امرئ القيس في ديوانه (ص ١٤) وخزانة الأدب (١١/٤٢٧) والدرر (١٠/٤) وشرح التصريح (١/٣٨٧) وشرح شواهد الشافية (ص ٢٨٦) وشرح شواهد المغني (٢/٦٥٢ ، ٩٠١) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٦٢) ولسان العرب (٥/٢٤٦ - نير) . وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٣٩) ورصف المباني (ص ٣٣٠) وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٣٨) ومغني اللبيب (٢/٥٦٤) .
(٣) البيت من الطويل ، وهو للأخطل في الدرر (٦/١٣٢) وليس في ديوانه . وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٣١) والدرر (٤/١٠) .
(٤) تقدم برقم (٥٦٩) .

(ش): للحال أقسام باعتبارات، فتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب. ومُوطئة، وهي الجامدة الموصوفة نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]. وتقول: جاءني زيدٌ رجلاً محسناً.

وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين:
- مُبَيَّنَّة وهو الغالب، وتسمى مؤسسة أيضاً، وهي التي تدلّ على معنى لا يفهم مما قبلها.

- ومؤكدة: وهي التي يستفاد معناها بدونها.

وإثباتها مذهب الجمهور. وذهب المبرد والقرءاء، والسّهيليّ: إلى إنكارها، وقالوا: لا تكون الحال إلا مبيّنة، إذ لا يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها. وعلى إثباتها هي ثلاثة أنواع:

- مؤكدة لمضمون الجملة، وشرط الجملة كون جزئها معرفتين، لأن التأكيد إنما يكون للمعارف وكونهما جامدين لا مشتقين، ولا في حكمهما.

وفائدتها: إما بيان تعيّن نحو: زيد أخوك معلوماً. نحو:

٩٤١ - أنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي^(١)

أو فخر نحو: أنا فلانٌ شجاعاً أو كريماً، أو تعظيم نحو: هو فلانٌ جليلاً مُهيّياً، أو تحقير نحو: هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً، أو تصاغر نحو: أنا عبدك فقيراً إلى عفوك، أو وعيد نحو: أنا فلانٌ مُتَمَكِّناً فَاتَّقِ غَضَبِي.

وفي عاملها أقوال:

أحدها: أنه مضمّر، تقديره إذا كان المبتدأ: «أنا أحق» أو «أعرف» أو «أعرفني»، وإذا كان غيره: «أحقه» أو «أعرفه».

الثاني: أنه المبتدأ مضمناً معنى التنبيه، وعليه ابن خَرُوف.

الثالث: أنه الخبر مؤولاً بمسمى، وعليه الرَّجَّاج، ولظهور تكلف القولين كان الرَّاجِح

الأول.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وهل بدارة يا للناس من عارٍ

وهو لسالم بن دارة في خزانة الأدب (١/٤٦٨، ٢/١٤٥، ٣/٢٦٥، ٢٦٦) والخصائص (٢/٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/٦٠) والدرر (٤/١١) وشرح أبيات سيويه (١/٥٤٧) وشرح المفصل (٢/٦٤) والكتاب (٢/٧٩) والمقاصد النحوية (٣/١٨٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/٢٥٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٢٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٣٨).

- مؤكدة لعاملها: وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها. فالأكثر أن تخالفه لفظاً نحو: ﴿وَلَيْسَ ثَمَّ مُدِيرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]. ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥]. ﴿فَبَسَّسَ صَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]. ﴿وَلَا تَعْتَوْنَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]. وقد توافقه نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]. ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِي﴾^(١) [التحل: ١٢].

قال ابن هشام في المغني: ومؤكدة لصاحبها، وأهملها التحويون نحو: جاء القوم طرأ، وفسرها في «شرح الشذور»^(٢): بأنها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها.

وتنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثة:

مقارنة: وهو الغالب نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

ومقدرة: وهي المستقبلية: كمررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً، أي مقدراً ذلك، ومنه: ﴿فَادْخُلُوهَا خَلِيلِينَ﴾^(٣) [الزمر: ٧٣].

ومحكّية: وهي الماضية نحو: جاء زيد أمس راكباً.

وتنقسم بحسب حصول معناها إلى صاحبها وعدمه إلى قسمين:

حقيقية وهي الغالب. وسببية كالنعت السببي نحو: مررت بالدار قائماً ساكنها.

[وقوع الحال جملة]

(ص): مسألة: تقع جملة خبرية غير ذات استقبال، وشرطية خلافاً للمطرزي، ففي

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط (٤٦٥/٥): «قرأ الجمهور «والشمس» وما بعده منصوباً. وانتصب «مسخرات» على أنها حال مؤكدة إن كان «مسخرات» اسم مفعول، وهو إعراب الجمهور، وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون المعنى أنه سخرها أنواعاً من التسخير، جمع «مسخر» بمعنى «تسخير» من قولك: سخره الله مسخراً، كقولك: سرحه مسرحاً، كأنه قيل: وسخرها لكم تسخيرات بأمره انتهى. وقرأ ابن عامر: «والشمس» وما بعده بالرفع على الابتداء والحبر، وحفص. «والنجوم مسخرات» برفعهما. وهاتان القراءتان يبعدان قول الزمخشري. إن «مسخرات» بمعنى «تسخيرات». وقرأ ابن مسعود والأعمش وابن مصرف: «والرياح مسخرات» في موضع «والنجوم» وهي مخالفة لسواد المصحف. والظاهر في قراءة نصب الجمع أن «والنجوم» معطوف على ما قبله. وقال الأخفش: «والنجوم» منصوب على إضمار فعل تقديره. وجعل النجوم مسخرات، فاضمر الفعل، وعلى هذا الإعراب لا تكون «مسخرات» حالاً مؤكدة بل مفعولاً ثانياً لـ «جعل» إن كان «جعل» المقدرة بمعنى: صير، وحالاً مبنية إن كان بمعنى: «خلق».

(٢) انظر شرح شذور الذهب (ص ٢٤٦)

(٣) في الأصل «ادخلوها» بدون الفاء؛ وأثبتنا نص الآية «فادخلوها».

لزمها الواو خُلْف. وجَوَزَ الفَرَاءُ: الأمر. والأَمِينُ المحلي^(١) النَّهْيُ. فَإِنْ كَانَتْ مُؤَكَّدَةً، أَوْ مَعْطُوفَةً عَلَى حَالٍ أَوْ صُدِّرَتْ بِمُضَارِعٍ مَثْبُتٍ أَوْ مَثْنِيٍّ بِـ «لَا»، أَوْ مَاضِي تَالِيٍّ إِلَّا أَوْ مَثَلُوبٌ بِأَوْ. قِيلَ: أَوْ ذَاتُ خَبَرٍ مُشْتَقٍّ لَزِمَهَا ضَمِيرُ صَاحِبِهَا.

وخلت من الواو غالباً، وإلا فهما أو أحدهما. واجتماعهما في اسمية وذات لبس أكثر من الضمير فقط. وقيل: حَثْمٌ. وقد تخلو عنهما فيقدر.

وقال ابن جني: لا تغني عنه الواو أصلاً، وتجب في مضارع بقدر. قيل: ويلم الواو، وفي ماضٍ مُثَبَّتٍ مُتَصَرِّفٍ عَارٍ مِنَ الضَّمِيرِ قَدْ، وكذا: معه، فَإِنْ فَقَدَتْ قَدَّرَتْ فِي الْأَصَحِّ، وليست الواو عاطفةً ولا أصلها العطف في الأصح.

(ش): تقع الحال جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب، فلا تقع جملة طلبية، ولا تعجبية، ولا ذات السنين، أو «سوف» أو «لن» أو «لا».

وجَوَزَ الفَرَاءُ وقوع جملة الأمر تمسكاً بنحو: «وجدت الناس: أخبر ثقلة»^(٢). وأجيب بأنه على تقدير مقولاً فيهم.

وجَوَزَ الأَمِينُ المَحَلِّي: وقُوعَ جملة النهي نحو:

٩٤٢ - اَطْلُبْ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ^(٣)

وَرُدَّ بِأَنَّ الْوَائِ عَاطِفَةٌ.

(١) هو أبو بكر أمين الدين محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي المحلي، من أهل المحلة بمصر. نحوي، عروضي، ناظم، من أهل القاهرة ولد سنة ٦٠٠ هـ، وتوفي سنة ٦٧٣ هـ من تصانيفه: مفتاح الإعراب، أرجوزة العنوان في معرفة الأوزان، مختصر طبقات النحاة للزبيدي، وتذكرة جمع فيها أشعار المحدثين. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٨٢) ومفتاح السعادة لطاش كبري زاده (١٧٥/١) وحسن المحاضرة (٣٧٠/١) وكشف الظنون (ص ٦٣، ٣٨٥، ١٠٥١).

(٢) «وجدت الناس أخبر ثقلة» حديث نبوي رواه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٣٥٧/٦) والمعلوني في كشف الخفا (٤٦٤/٢). وذكره في اللسان (مادة خبر) ونسبه إلى أبي الدرداء. وقوله «أخبر ثقلة» جرى مجرى الأمثال، قال أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (٨٩/١): «أخبر، لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، يقول: إذا خبرتهم فليتهم» قال: «والمثل لأبي الدرداء فيما رعم بعضهم، وروي عن النبي ﷺ أيضاً» قال: «والهاء في ثقلة مثلها في قولهم. يا زيد امشيته ويا امرؤ استوته، وتدخل لبيان الحركة والقيلى البغض».

(٣) صدر بيت من السريع، وعجزه.

فَأَفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَ

وهو لبعض المولدين في الدرر (١٢/٤) وشرح التصريح (٣٨٩/١) والمقاصد النحوية (٢١٧/٣). وبلا سبة في أوضح المسالك (٣٤٧/٢) وشرح الأشموني (٢٥٦/١) ومغني اللبيب (٣٩٨/٢).

ومن الخبرية الشرطية فتقع حالاً خلافاً للمطرزي نحو: أفل هذا إن جاء زيدٌ، ف قيل: بلزوم الواو. وقيل: لا تلزم، وعليه ابن جني.

والجملة الواقعة حالاً، إما ابتدائية نحو: ﴿أَهْطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦].
﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

٩٤٣ - نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالتَّجُومُ كَأَنَّهَا مصابيحُ رُهبانٍ تُشَبُّ لِقْفَالٍ^(١)
﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]. ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

أو مُصدّرة بلا التبرئة نحو: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: ٤١] أو بـ «ما» نحو:

٩٤٤ - فَرَأَيْنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ^(٢)

أو يانّ نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠].

٩٤٥ - مَا أَغْطِيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي^(٣)
أو بكأنّ نحو: ﴿يَبْدَ قَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كَتَبَ اللَّهُ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١].

جاء زيدٌ وكأنه أسد.

أو بمضارع مثبت عار من «قد» نحو: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]. أو مقرون «بقد» نحو: ﴿لِمَ تُوَدُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ٥]. أو منفى بلا نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤].

٩٤٦ - عَهْدُكَ لَا تَضُبُّوْا، وفيك شَيْبَةٌ^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣١) وخزانة الأدب (٣٢٨/١) والدرر (١٣/٤)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

إلا المجنّ ونصل أبيض مِقْصَل

وهو لعنترة بن شداد في ديوانه (ص ٢٥٨). ومقصل. ماضي قاطع.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٢٧٣) وتخليص الشواهد (ص ٣٤٤) والكتاب

(١٤٥/٣) والمقاصد النحوية (٣٠٨/٢) وبلا نسبة في الدرر (١٣/٤) وشرح الأشموني (١٣٨/١)

وشرح ابن عقيل (ص ١٨٠) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٢٧) والمقتضب (٣٤٦/٢).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فما لك بعد الشيب صبّا متيما

أو يَلَمْ نحو: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ آلِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٤].
 وخال منهما نحو: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِّنْهُنَّ﴾ [النساء: ٩٠]. ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ
 بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَشْوَاثًا﴾ [البقرة: ٢٨]. أو بماضي تالٍ لـ «إلا» نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا
 بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحج: ١١] أو مثلاً بأو نحو:

٩٤٧ - كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا^(١)

لأضربته ذهب أو مكث. قال تعالى: ﴿أَوْحَىٰ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣].

ولا بد للجملة الواقعة حالاً من رابط وهو ضمير صاحبها، أو الواو.

ويتعين الضمير في المؤكدة كقوله:

٩٤٨ - خَالِي ابْنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ^(٢)

وقولك: هو زيد لا شك فيه، فلا يجوز الاختصار على الواو ولا دخولها مع الضمير.

ويتعين الضمير أيضاً في المُصدرة بمضارع مُثَبَّتٍ عارٍ من «قد»، أو منفيٍّ بـ «لا»، أو
 ماضي بعد «إلا» أو بعده «أو» كما تقدم.

ولا تغني عنه الواو، ولا تُجامعُهُ غَالِبًا. وقد ورد دخولها معه في قولهم: قُمْتُ وَأَصْلُ
 عينه. وقوله:

٩٤٩ - نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيكََا^(٣)

= وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥٤/٢) والدرر (١٤/٤) وشرح الأشموني (٢٥٧/١) وشرح
 التصريح (٣٩٢/١)

والشاهد فيه قوله: «لا تصبو» فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كان
 المخاطب في قوله: «عهديك»، وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع مثني ولم تقترن بالواو، واكتفي فيها
 بالربط بالضمير، وهو الفاعل المستتر.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا تشخّ عليه جاد أو بخلا

وهو بلا نسبة في الدرر (١٤/٤) وشرح الأشموني (٢٥٧/١) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٤٩)
 والمقاصد النحوية (٢٠٢/٣).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وأبو يزيد ورهطه أعمامي

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١١٨) والدرر (١٥/٤).

(٣) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

فلما خشيت أطايرهم

وهو لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المنطق (ص ٢٣١، ٢٤٩) وخزانة الأدب (٣٦/٩) والدرر =

وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]. بتحيف النون^(١)، ﴿وَلَا تُشْغَلْ عَنْ أَحْصَابِ الْغَجِيرِ﴾ [البقرة: ١١٩].

فأول على حذف المبتدأ أي: وأنا أصك، وأنا أزهنهم، وأنثما لا تتبعان، وأنت لا تسأل.

وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة، يجوز فيه الاقتصار على الضمير وعلى الواو، والجمع بينهما كما تقدّم من الأمثلة، لكن تلزم الواو في المضارع المثبت المقرون بقد، ولا يغني عنه الضمير نحو: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ٥].

واجتماعهما في الاسمية أكثر من الاقتصار على الضمير. ومثلها المصدرة بليس نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

ومن انفراد الواو فيها قوله:

٩٥٠ - دهم الشتاء ولست أملك عُدَّةً^(٢)

وذهب الفراء والزمخشري: إلى أنه لا يجوز انفراد الضمير في الاسمية إلا نُدوراً شاذاً بل لا بُدَّ منه ومن الواو معاً.

وذهب الأخفش: إلى أنه كان خبر المبتدأ فيها مُشْتَقّاً مُتَقَدِّماً لم يجز دخول الواو

= (١٥/٤) والشعر والشعراء (٦٥٥/٢) ولسان العرب (١٨٨/١٣) ومعاهد التنصيص (٢٨٥/١) والمقاصد النحوية (١٩٠/٣) وبلا نسبة في الجني الداني (ص ١٦٤) ورصف المباني (ص ٢٠) وشرح الأشموني (٢٥٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٤٠) والمقرب (١٥٥/١). وقوله: «وأرهنهم مالكا» دخلت الواو على الجملة الواقعة حالاً وهي مصدرة بمصارع، وهذا قليل. وقيل إنه مؤول بأن الواو في التقدير داخل على مبتدأ، وتقديره. وأنا أرهنهم مالكا

(١) تخفيف النون من «تتبعان» هي قراءة ابن ذكوان. وقراءة الجمهور «تتبعان» بتشديد التاء والنون، وابن عباس وابن ذكوان بتخفيف التاء وشدة النون - وهي قراءة أخرى لابن ذكوان - وقرأت فرقة بتخفيف التاء وسكون النون، وروى ذلك الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر قال أبو حيان. «فأما شدة النون فعلى أنها نون التوكيد الشديدة، لحقت فعل النهي المتصل به ضمير الاثنين وأما تحقيقها مكسورة فقليل. هي نون التوكيد الخفيفة وكسرت كما كسرت الشديدة، وقد حكى النحويون كسر النون الخفيفة في مثل هذا عن العرب، ومذهب سيبويه والكسائي أنها لا تدخل هنا الخفيفة، ويونس والفراء يريان ذلك. وقيل: النون المكسورة الخفيفة هي علامة الرفع، والفعل منفي والمراد منه النهي، أو هو خبر في موضع الحال، أي. غير متبعين، قاله الفارسي». انظر تفسير البحر المحيط (١٨٦/٥، ١٨٧). (٢) صدر بيت من الكامل، وعجره:

والصبر في السَّبرَاتِ غير مُطِيعِي

وهو بلا نسبة في الدرر (١٦/٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٦٠).

عليه، فلا يقال: جاز زيدٌ وحسنٌ وجهُهُ.

وقال ابن مالك: وقد تخلو الاسمية من الواو والضمير معاً نحو: مررت بالبرِّ قَفيْزٌ بدرهم، على حدّ: السَّمْنُ منوَانٍ بدرهم.

وقال أبو حيان: هو على تقدير الضمير كما في المشبّه به. وكذا قال ابن هشام، وزاد أنه يقدر: إمّا الضمير كالمثال، أو الواو كقوله:

٩٥١ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ^(١)

أي: والماء.

وذهب ابن جنيّ إلى أنه لا بُدّ من تقدير الضمير مع الواو، فإذا قلت: جاء زيدٌ والشَّمْسُ طالِعةٌ فالتقدير: طالعة وقت مجيئه. ثم حذف الضمير، ودلّت عليه الواو.

وقد يجب انفراد الضمير، ولا يجوز الإتيان بالواو معه، وذلك في الاسمية إذا عطفت على حال كراهة اجتماع حَزَفِيّ عطْفٍ نحو: جاء زيدٌ ماشياً أو هو راكب، لا يجوز أو وهو راكب. قال تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنَابَيْتًا أَوْهَمَ قَائِلُونَ﴾^(٢) [الأعراف: ٤].

قال في «البيسط»: وكذا في الاسمية الواقعة بعد إلّا، لأن الاتصال يحصل بإلّا نحو: ما ضربت أحداً إلّا عَمَرُو خيرٌ منه.

وزعم ابن خَرُوف: أن المضارع المنفيّ بلم لا بد فيه من الواو كان ضميراً أو لم يكن. وردّ بالسَّماع كالأية السابقة^(٣).

قال ابن مالك: والمنفي بلمّا كالمنفي بلم في القياس إلّا أني لم أجده إلّا بالواو نحو: ﴿أَمْحَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمْ يُعَلِّمْ﴾ [التوبة: ١٦].

والمنفيّ بـ «ما» فيه الوجهان أيضاً نحو: جاء زيدٌ وما يضحك أو ما يضحك.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ورفيقهُ بالغيب لا يدري

وهو للمسيب بن علس في أدب الكاتب (ص ٣٥٩) وإصلاح المنطق (ص ٢٤١، ٢٥٠) وشرح شواهد المغني (٨٧٨/٢) ولسان العرب (٣٣١/٩ - نصف). وللأعشى في جمهرة اللغة (ص ١٢٦٢) وخزانة الأدب (٣/٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦) والدرر (١٧/٤) وبلا سبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٣) وجمهرة اللغة (ص ٨٩٣) ووصف المباني (ص ٤١٩) وسرّ صناعة الإعراب (٢/٦٤٢) وشرح الأشموني (١/٢٦٠) وشرح المفصل (٢/٦٥) ومغني اللبيب (٢/٥٠٥، ٦٣٦).

(٢) كانت في الأصل «جاءهم بأسناً»، تحريف.

(٣) هي الآية ١٧٤ من سورة آل عمران: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾. انظر ص ٢٤٩.

والمنفي بـ «إن»: قال أبو حيان: لا أحفظه من كلام العرب، والقياس يقتضي جوازه نحو: جاء زيد إن يدري كيف الطريق قياساً على وقوعه خبراً في حديث: «فَقَالَ إِنَّ يَذْرِي كَمْ صَلَّى»^(١).

ويجب في الماضي المثبت المتصرف غير التالي إلّا والمتلو بـ «أو» العاري من الضمير قد مع الواو كقوله:

٩٥٢ - فجئتُ وقد نضت لنوم ثيابها^(٢)

فإن كان جامداً كليس، أو منفياً فلا نحو: جاء زيد وما طلعت الشمس، بالواو فقط. وجاء زيد وما درى كيف جاء، بالواو والضمير. وجاء زيد ما درى كيف جاء، بالضمير فقط وكذا التالي إلّا، أو المتلو «بأو».

وإن كان مثبتاً وفيه الضمير وجبت «قد» أيضاً، لتقريبه من الحال نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]. ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]. فإن لم تكن ظاهرة قدرت نحو: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿هَذِهِ يَضَعُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].

هذا ما جزم به المتأخرون كابن عصفور، والأبدي، والجزولي وهو قول المبرد، والفارسي.

(١) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب السهو، باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً سجد سجدتين وهو جالس، (حديث رقم ١٢٣١) عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع الأذان، فإذا قُضي الأذان أقبل، فإذا نُوب بها أدبر، فإذا قُضي التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا وكذا - ما لم يكن يذكر - حتى يظلل الرجل إن يدري كم صلى فإذا لم يدر أحدكم كم صلى ثلاثاً أو أربعاً، فليسجد سجدتين وهو جالس». وروي أيضاً بلمط «لا يدري» ولا موضع للاستشهاد بهذا اللفظ. والحديث رواه أيضاً مسلم في الصلاة (حديث ١٩ و ٢٠) والترمذي في الصلاة (باب ١٧٤) والنسائي في الأذان (باب ٣٠) والسهو (باب ٢٤ و ٢٥) صدر بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وعجزه.

لدى الستر إلّا لبسة المتفضل

وهو في ديوانه (ص ١٤) والدرر (٧٨/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٧) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٥٣) ولسان العرب (٣٢٩/١٥ - نضا) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢٦/٢) والدرر (١٨/٤) ورصف المباني (ص ٢٢٣) وشرح الأشموني (٢٠٦/١) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٧) والمقرب (١٦١/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «النوم» حيث حرّاه بلام التعليل ولم ينصبه على المفعول لأجله، لأن «النوم» وإن كان علّة لخلع الثياب فإنّ وقت الخلع قبل وقته، فلما اختلفا بالوقت جرّ باللام.

قال أبو حيّان: والصّحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون «قد» ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جداً، لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.

وهذا مذهب الأخفش، ونقله صاحب «اللباب»^(١) عن الكوفيين وابن أصبغ^(٢) عن الجمهور. ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء. وليست عاطفة، ولا أصلها العطف.

وزعم بعض المتأخرين: أنها عاطفة كواو ربّ، قال: وإلاً لدخل العاطف عليها.

وقدرها سيويه والأقدمون بـ «إذ»، ولا يريدون: أنها بمعنى «إذ»، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بلّ إنها وما بعدها قيّد للفعل السّابق، كما أن «إذ» كذلك.

[الجملة الاعتراضية]

(ص): وتشبه هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين جزأي صلة أو إسناد، أو شرط، أو قسم أو إضافة، أو جرّ أو صفة وموصوفها، أو حرف ومدخوله.

وتتميّز بجواز الفاء، ولن، وتنفيس، وكونها طلبية، وعدم قيام مفرد مقامها، ومن ثمّ لا محلّ لها. ولا للمستأنفة، والمجّاب بها قسم، أو شرط غير جازم، أو غير مقترن بالفاء، أو «إذا» والصفة.

قالوا: والمفسّرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدرت بحرف، أو لا، والمختار أنها بحسبه وفقاً للشلوبيين. وأنه لا محلّ لتالي «حتى». وفي أفعال الاستثناء، ومذ، ومنذ خُلف.

(ش): لمّا انقضى الكلام على الجملة الحالية، وكان من الجُمْل ما يشبهها وهي الاعتراضية نُبّه عليها عقبها، وذكر ما تتميّز به عنها. ولمّا كان من وجود التّمييز كونها لا محلّ لها من الإعراب استطرّد إلى ذكر بقية الجُمْل التي لا محلّ لها.

والاعتراضية: هي التي تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه. وفي «البسيط» شرطها: أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد، أو التنبية على حال من أحوالها.

وإذا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة.

وإذا يكون الفصل بها إلّا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف

(١) «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء العكبري.

(٢) لعلّه إبراهيم بن عيسى بن أصبغ المتوفى سنة ٦٢٧ هـ. أو هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح القرطبي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ. والله أعلم

إليه، لأنَّ الثاني كالتنوين منه، على أنه قد سمع قطع بينهما نحو: لا أخا - فاعلم - لزيد. انتهى.

والاعتراضية تقع بين جزأي صِلَةٍ. إمّا بين الموصول وصلته كقوله:
٩٥٣ - ذَاكَ الَّذِي - وَأَيُّكَ - يَغْرِفُ مَالَكَ^(١)

أو بين أجزاء الصِّلَةِ نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾^(٢) [يونس: ٢٧] الآيات. فإنَّ «وَتَرَهَقَهُمْ» عَطْفٌ على «كَسَبُوا» فهي من الصِّلَةِ، وما بينهما اعتراض بينَ به قَدَرُ جَزَائِهِمْ، والخبر جملة: «ما لهم».

وبين جزأي إسناد: إمّا بين المبتدأ والخبر كقوله:
٩٥٤ - وَفِيهِنَّ وَالْأَيَّامُ يَغُزْنَ بِآلْفَتِي^(٣)

أو بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله:
٩٥٥ - لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءٌ^(٤)

وقوله:
٩٥٦ - يَا لَيْتَ شِغْرِي وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ هَلْ أَغْدُونَ يَوْمًا، وَأَمْرِي مُجْمَعٌ^(٥)

وقوله:
٩٥٧ - إِنِّي وَأَسْطَارٍ سَطِرْنَ سَطْرًا لِقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا^(٦)

(١) تقدم برقم (٢٧٧)

(٢) تنمة الآية: «... جزاء سيئة يمثلها وترهقهم ذلّة ما لهم من الله من عاصم كأنما أغشيت وجوههم قطعاً من الليل مظلماً أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون».

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

نوادبُ لا يَمْلِكُنَّه ونوائجُ

وهو لمعن بن أوس في ديوانه (ص ٣٢) وخزانة الأدب (٢٦١/٧) والخصائص (٣٣٩/١) والدرر (١٩/٤) وشرح شواهد المغني (ص ٨٠٨). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٨٧).

(٤) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن بشير في ديوانه (ص ٢٩) والأغاني (٧٧/١٦) وخزانة الأدب (٩/٢١٣، ٢١٥) والدرر (٢٠/٤) وشرح شواهد المغني (ص ٨١٠). وللشماح بن ضرار في ملحني ديوانه (ص ٤٢٧) ولسان العرب (٦٦/١٤ - بدا). وبلا نسبة في الخصائص (٣٤٠/١) وسمط اللآلي (ص ٧٠٥) وشرح شذور الذهب (ص ٢١٨) ومغني اللبيب (ص ٣٨٨).

(٥) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٦٣) وأمالِي المرتضى (٥٥٩/١) والخصائص (١٣٦/٢) والدرر (٢٠/٤) وشرح شواهد المغني (٨١١/٢) ولسان العرب (٥٧/٨ - جمع، ٣٥٧/١٤ - رمي) ومغني اللبيب (٣٨٨/٢) ونوادر أبي زيد (ص ١٣٣).

(٦) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٧٤) وخزانة الأدب (٢١٩/٢) والخصائص (٣٤٠/١) والدرر (٢٢/٤) =

وقوله:

٩٥٨ - أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا أُوَاحِي مِنْ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ^(١)

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله:

٩٥٩ - وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضَعَافٍ وَلَا عُزْلٍ^(٢)

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله:

٩٦٠ - وَبَدَّلْتُ وَالِدَهُ ذُو تَبَدُّلٍ هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ^(٣)

وبين جزأي شرط، أي بين الشرط وجوابه نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأَنْتُمْ أَلْتَارَ﴾

[البقرة: ٢٤].

= وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٣) وشرح المفصل (٣/٢) والكتاب (١٨٥/٢، ١٨٦) ولسان العرب (٢١١/٥ - نصر) ولدي الرمة في شرح شذور الذهب (ص ٥٦٤) وليس في ديوانه وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٩٧) والأشباه والنظائر (٨٦/٤) والدرر (٢٦/٦) ولسان العرب (٣٦٣/٤ - سطر) ومغني اللبيب (٣٨٨/٢) والمقاصد الحوية (٢٠٩/٤)

والشاهد فيه قوله. «يا نصر نصر نصرًا»، فإن قوله «نصر» الأول منادى، وقوله «نصر» الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، وقوله «نصرًا» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله، ولا يجوز في الثاني أو الثالث أن يجعل بدلًا من المنادى، وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل، فلما أدخلت حرف النداء على واحد من هذين لما جاز رفع الأول ونصب الثاني، إذ كل واحد منهما علم مفرد، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم، لكن عطف البيان ليس كذلك بل يجوز فيه الإتيان على اللفظ فيرفع، والإتيان على المحل فينصب. ويروى: «يا نصر نصرًا نصرًا» وفي هذه الرواية يحور اعتبار «نصرًا» الأولى مفعولًا مطلقًا، والثانية توكيدًا له. وقيل: «نصر» الأول هو نصر بن سيار أمير خراسان، والثاني حاجبه، ونصب على الإغراء، يريد: يا نصر عليك نصرًا. وقيل: النصر العطية، ويريد: يا نصر عطية عطية.

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٥٠٨) وشرح المفصل (٥٥/٨) والكتاب (١٣١/٣) وبلا نسبة في الخصائص (٣٣٨/١) والدرر (٢٤/٤). وقوله «أواخي» تحرفت في الأصل إلى «أوافي» وفي البيت شاهدان. أولهما قوله: «ولا كفرا» حيث حذف تنوين اسم «لا» العامل، فإن «الله» معمول له «كفرا». وثانيهما كسر همزة «إن» في «إنما» لوقوعها موقع الحملة النائية عن المفعول الثاني.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجويرة بن زيد في الدرر (٢٥/٤). ولرجل من بني دار في شرح شواهد المغني (٨٠٧/٢). وبلا نسبة في الخصائص (٣٣١/١) وسر صناعة الإعراب (١٤٠/١) ولسان العرب (٦٢٦/١٢ - هيم) ومغني اللبيب (٣٨٧/٢).

(٣) الرجز لأبي الجهم العجلي في خزنة الأدب (٣٩١/٢) والخصائص (٣٣٦/١) وشرح شواهد المغني (٤٥٠/١، ٨٠٨/٢) والطرائف الأدبية (ص ٥٨). وبلا نسبة في الدرر (٢٦/٤) ولسان العرب (٤٩/١١ - بدل) ومغني اللبيب (٣٨٧/٣).

وبين جزأي قَسَم، أي بين القَسَم وجوابه نحو: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص: ٨٤، ٨٥].

وبين جزأي إضافة، وتَقَدَّمَ.

وبين جزأي جرّ، أي بين الجارّ والمجرور نحو: اشتريته بـ - أري - ألف درهم^(١).

وبين جزأي صفة، أي بين الصفة وموصوفها نحو: ﴿وَلَنْتُمْ لِقَسَمُ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمُ﴾ [الواقعة: ٧٦].

وبين الحزف ومدخوله كقوله:

٩٦١ - لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ^(٢)

وقوله:

٩٦٢ - كَأَنَّ، وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدُ أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ^(٣)

وقوله:

٩٦٣ - وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي^(٤)

وقوله:

٩٦٤ - أَخَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أَوْطَأَتْ عَشْوَةً^(٥)

(١) انظر مغني اللبيب (٥٣/٢).

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٧١) والدرر (٢٦/٤، ٢٦٠/٦) وشرح التصريح (٢٩٥/١) وشرح شواهد المغني (٨١٩/٢) والمقاصد النحوية (٥٤٤/٢). ويلا نسبة في أسرار العربية (ص ٩٢) وأوضح المسائل (١٥٥/٢) وتخليص الشواهد (ص ٤٩٥) وشرح الأشموني (١٨١/١) وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٦) ومغني اللبيب (٦٣٢/٢).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي الغول الطهوي في الدرر (٢٧/٤) وشرح شواهد المغني (٨١٨/٢) ونوادر أبي ريد (ص ١٥١). ويلا نسبة في الخصائص (٣٣٧/١) ولسان العرب (١١٣/١٤ - ثفا). ومغني اللبيب (٣٩٢/٢) والمنصف (١٨٥/٢، ٨٢/٣).

(٤) تقدم برقم (٥٩٩).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وما قاتلُ المعروفِ فيما يعتفُّ

وهو ملفق من بيتين، أولهما للفرزدق وهو قوله:

وما حلّ من حلم حَيٍّ حلمائنا ولا قاتلُ المعروفِ فيما يعتفُّ

وهو في ديوان الفرزدق (٢٩/٢) وجمهرة أشعار العرب (ص ٨٨٧) وشرح أبيات سيبويه (٣٨١/٢) والكتاب (١١٨/٤) ولسان العرب (١٧٣/١١ - حليل، ١٦١/١٤ - حبا) والمحتسب (٣٤٦/١) والمنصف (٢٥٠/١).

وقوله:

٩٦٥ - ولا أراها تَزَالُ ظَالِمَةً^(١)

وتتميز الاعتراضية من الحالية بأمور:

أحدها: أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله:

٩٦٦ - وَاَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَ^(٢)

الثاني: أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال «لن» في «وَلَنْ تَفْعَلُوا» وحرف التنفيس في «وَسَوْفَ إِخَالُ».

الثالث: أنه يجوز كونها طلبية كقوله:

٩٦٧ - إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلُغَتْهَا قَدْ أَخَوَجْتُ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ^(٣)

الرابع: أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال، ومن ثم كان محل جملة الحال التَّصَبُّ ولم يكن للاعتراضية محل من الإعراب. وكذا سائر الجمل التي لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلها وهي المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لَفْظًا ونية نحو: زيد قائم، وقام زيد، أو نية لا لفظاً نحو: راكباً جاء زيد.

والمجانب بها القسم نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقاً كجواب «لو»، و«لولا»، و«لما»، و«كيف». أو شرط جازم، ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية نحو: إن لم تقم أقم، وإن قُمت قمت.

= وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله الحلبي، وهو قوله:

أخالد قد والله وطئت عشوة وما العاشق المسكين فينا بسارق

وهو لأخي يزيد بن عبد الله البجلي في شرح شواهد المغني (ص ٤٨٨). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٦) والجنى الداني (ص ٢٦٠) وشرح شواهد المغني (ص ٨٢٠) ومغني اللبيب (ص ٢٨٤، ٣٩٣) وجمع الهوامع (١/ ٢٤٨، ٢/ ٧٣).

ويروي الأول «بسارق» مكان «يعنف»؛ وهو بهذه الرواية لأخي يزيد بن عبد الله البجلي كما في شرح شواهد المغني (ص ٤٨٨)

(١) تقدم برقم (٣٥٧)

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٣٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٨) وشرح ابن عقيل (ص ١٩٥) ومعاهد التنصيص (١/ ٣٧٧) ومغني اللبيب (٢/ ٣٩٨) والمقاصد النحوية (٢/ ٣١٣)

(٣) البيت من السريع، وهو لعوف بن محلم في الدرر (٤/ ٣١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢١) وطبقات الشعراء (ص ١٨٧) ومعاهد التنصيص (١/ ٣٦٩). وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ٥٩) ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٨، ٣٩٦)

جمع الهوامع/ ج ٢/ م ١٧

أما الأول فلظهور الجَزْم في لَفْظِ الْفِعْلِ، وأما الثاني، فلأن المحكوم لموضعه بالجَزْم الفعل لا الجملة بأسرها.

والواقعة صِلَة لاسم أو حرف نحو: جاء الذي قام أبوه، وأعجبني أن قُمتَ.

والمفسرة، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدرت بحرف التفسير نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ صَبِّحْ ثَلْجًا﴾ [المؤمنون: ٢٧].

٩٦٨ - وتزمني بالطرف أي أنت مُذنبٌ^(١)

أم لم يصدر به نحو: ﴿لَئِنْ مَثَلْ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقْتُهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية. فجملة «خَلَقَهُ» إلى آخره تفسير لمثل آدم. ﴿هَلْ أَذْكَرُ عَلَىٰ يَحْزَنُ شَيْخُكُمْ﴾ [الصَّف: ١٠]. ثم قال: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصَّف: ١١].

والقول بأن المفسرة لا محل لها هو المشهور. وقال الشلّوبين: إنه ليس على ظاهره، والتحقيق: أنها على حسب ما كانت تفسيراً له، فإن كان المفسر له موضع فكذلك هي، وإلا فلا.

ومما له موضع قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] فقوله: «لهم مغفرة» في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به. ولو صرح بالموعود به لكان منصوباً. وكذلك ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾ [القمر: ٤٩] فـ (خلقناه) فسر عاملاً في «كل شيء» وله موضع كما للمفسر، لأنه خبر لأن. وهذا الذي قاله الشلّوبين هو المختار عندي، وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلاً.

وقد اختلف في جُمْلٍ: أَلها محلٌّ أم لا؟ ومنشأ الخلاف أهي مستأنفة أم لا؟ الأولى: الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله:

٩٦٩ - حتى ماءٍ دجلة أشكل^(٢)

فقال الجمهور: أنها مستأنفة فلا محل لها. وقال الزجاج وابن درستويه: إنها في موضع جرّ بحتي، ورّد بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وتقلينتي لكن إياك لا أقلي

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٢٣) والجنى الداني (ص ٢٣٣) وجواهر الأدب (ص ٢١٨، ٤١١)

وخزانة الأدب (٢٥٥/١١) والدرر (٣١/٤، ١٢١/٥) وشرح شواهد المغني (٢٣٤/١، ٨٢٨/٢)

وشرح المفصل (١٤١/٨) ومغني اللبيب (٧٦/١).

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

فما زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل =

الثانية: جمل أفعال الاستثناء: ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا. فقال السيرافي: حال، إذ المعنى: قام القوم خالين عن زيد. وقال قوم: مستأنفة، وصححه ابن عصفور إذ لا رابط لها بذی الحال.

الثالثة: جملة مذ ومنذ وما بعدهما، وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظروف، وعلم أنّ ما عدا ما ذكر من الجمل له محلّ من الإعراب.

[إجراء الحال مجرى الظرف في التركيب]

(ص): مسألة: وردت منه ألفاظ مرّجبة: منها ما أصله العطف كـ (شعر) وشذر، ومذر، وأخول أخول، وحيث بيث، وبيث بيث. وما أصله الإضافة كبادىء بدء، وأيادي سبأ. فقال قوم: مبنية كخمسة عشر. وقوم: مركبة تركيب الإضافة، وحذف التّثوين من الثاني للإتباع.

(ش): لما كانت الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها: إنها مفعول فيها من حيث المَعْنى، وتوسعوا فيها توسّع الظروف أجريت مجراها أيضاً في الجريان كخمسة عشر. وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، فمنها: ما أصله العطف نحو: تفرّقوا شَعَرَ بَعَرٍ^(١): بمعنى: منتشرين، وشَذَر مَذَر بفتح أولهما وكسره بمعنى: متفرقين، وأخُول أَخُولَ في قوله:

٩٧٠ - سِقَاطُ شِرَارِ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخٍ^(٢)

= وهو لجرير في ديوانه (ص ١٤٣) والأزهية (ص ٢١٦) والجنى الداني (ص ٥٥٢) وخزانة الأدب (٩٧٧/٤، ٤٧٩) والدرر (٣٢/٤) وشرح شواهد المغني (٣٧٧/١) وشرح المفصل (١٨/٨) واللمع (ص ١٦٣) ومغني اللبيب (١٢٨/١) والمقاصد الحوية (٣٨٦/٤). وللأخطل في الحيوان (٥/٣٣٠). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٦٧) والدرر (١١٢/٤) وشرح الأشموني (٥٦٢/٣) ولسان العرب (٣٥٧/١١ - شكل)

والأشكال: قال أبو عبيدة: الأشكال فيه بياض وحمرة. وقال ابن الأعرابي: الضبع فيها غُثْرَةٌ وشُكْلَةٌ لونان فيه سواد وصفرة سمجة. وقال شمر: الشكلة الحمرة تختلط بالبياض. انظر اللسان (٣٥٧/١١). (١) يقال: تفرقت الغنم شَعَرَ بَعَرٍ وشَعَرَ بَعَرٍ، أي في كل وجه (اللسان. ٤/٤١٨).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا

وهو لصابيء بن الحارث في الخصائص (٢٩٠/٣) والدرر (٣٤/٤) والشعر والشعراء (٣٥٩/١) ولسان العرب (٣١٦/٧ - سقط، ٢٢٦/١١ خول) والمحتسب (٤١/٢) ونوادر أبي ريد (ص ١٤٥). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦٢١) والخصائص (١٣٠/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٩٨) والمحتسب (٨٦/١).

بمعنى متفرقا، وتركت البلاد حيث بيئت بمعنى مبحوثة أي بحث عن أهلها، واستخرجوا منها: وهو جاري بيئت بمعنى: مقاربا، ولقيته كفة كفة بمعنى: مواجهاً. ومنها: ما أصله الإضافة: كبادىء بدء بمعنى: مبدوء بها. وتفرقوا أيادي سبأ بمعنى: مثل أيادي سبأ.

والذي جزم به ابن مالك: أن هذه الألفاظ مركبة تركيب خمسة عشر مبنية على الفتح للسبب الذي بني لأجله خمسة عشر، وهو تضمين معنى حرف العطف في القسم الأول، وشبه ما هو متضمن له في الثاني.

وذكر صاحب «البيسط»: أنها ليست بمبنية، بل مضافة، وإنما حذف التنوين من الثاني للإتباع، وحركة الإتباع ليست حركة إعراب فهو مخفوض في التقدير، كما أتبع الأول في: يا زيد بن عمرو للثاني في حركته.

[منع حذف الحال وجواز حذف عامله]

(ص): مسألة: تحذف إلا إن حُصر، أو نُهي عنه، أو كان جواباً أو ناب عنه خبر، أو عن فعله وعامله، لا المعنوي عند الأكثر. ويجب إن جرى مثلاً، أو بين نقصاً أو زيادة بتدرج مع الفاء وثم، أو كان مؤكداً، أو نائياً، أو توبيخاً.

(ش): الأصل في الحال: أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو: راكباً لمن قال: كيف جئت؟ أو مقصوداً حصرها نحو: لم أعذه إلا حرصاً، أو نائبة عن خبر نحو: ضربني زيداً قائماً أو عن اللفظ بالفعل نحو: هنيئاً لك، أو منهيأ عنه نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]. ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان: ١٨].

ويجوز حذف عاملها لقريئة حالته كقولك للمسافر: راشداً مهدياً أي تذهب، وللقادم: مسروراً، أي رجعت، وللمحدث: صادقاً أي: تقول، أو لفظية نحو: راكباً لمن قال: كيف جئت؟ وبلى مسرعاً لمن قال: لم ينطلق. ومنه ﴿يَا قَتِيرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، أي نجمعها. ويستثنى ما إذا كان العامل معنوياً كالظرف والمجرور، واسم الإشارة ونحوه، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر، فهم أم لا؟ لضعفه في نفسه، ولأنه إنما عمل بالنيابة، والفرع لا يقوى قوة الأصل، ولأنه يجتمع فيه تجوزان: تنزيله منزلة الفعل، وحذفه.

وأجاز المبرد الحذف في الظرف فقال في قوله:

٩٧١ - وَإِذْ مَآ مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ^(١)

إن «مِثْلَهُمْ» حال، والتقدير: وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم.

[وجوب حذف العامل]

وقد يجب حذف العامل كأن جرى مثلاً كقولهم: «حَطِيبَيْنَ بَنَاتٍ صَلِفَيْنِ كُنَّاتٍ»^(١) أي: عرفتهم. أو يبين نقصاً أو زيادة بتدريج؛ أي شيئاً فشيئاً نحو: بعته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً، أي فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً أو فانحطَّ سافلاً.

وشرط نصب هذه الحال: أن تكون مصحوبةً بالفاء أو بضم، والفاء أكثر في كلامهم.

ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدريج معها، ولَفُظَةُ: «فسافلاً» ذكرها ابن مالك. قال أبو حيان: ولم أرها لغيره، فإن لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة، لأن حذف العامل في الحال وجوباً على خلاف الأصل.

ومما التزم حذف عامله الحال المؤكدة، والناتبة عن خبر، والواقعة بدلاً من اللفظ بفعله، كهنياً مريئاً، أي: ثبت له ذلك، والواقعة توبيخاً نحو: أقائمأ وقد قعد الناس، ألاهياً وقد جدَّ قرناؤك.

(١) انظر لسان العرب (١٤/١٨٥ - مادة حطا). والمثل يضرب للرحل عد الحاجة يطلبها يصيب بعضها ويعسر عليه بعض.

التمييز

(ص): التَّمْيِيزُ هو نكرة بمعنى «مِنْ» رافعٌ لإبهام جملة، أو مفردٍ عدداً، أو مُبْهِمٌ مقدّر، أو مماثلة، أو مغايرة، أو تعجّبٍ بالنّصّ على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين، أو نون. ومنع الكوفية التّمييز بمثل وغير، وأبو ذرٍّ^(١) بـ «ما» في نعم، والأعلم عن التعجب.

(ش): التّمييز، ويقال له: المميّز، والتّيين، والميّن، والتفسير، والمفسّر: نكرة فيه معنى: «مِنْ» الجنسيّة، رافعٌ لإبهام جملة نحو: تصبّب زيدٌ عرقاً أو مفرداً عدداً نحو: أحدٌ عشر رجلاً. أو مبهمٌ مقدّر كليل، أو وزن، أو مساحو.

أو شبهها: كمثقالٍ ذرّة، وذنوبٍ ماء، ونخيٍّ^(٢) سمنًا.

أو مماثلة نحو: «مثل أحد ذهباً»^(٣).

أو مغايرة نحو: لنا غيرها شاء.

أو تعجّب نحو: ويحهُ رجلاً، وما أنتِ جارية، ويا حسنها ليلة، ونأهيك رجلاً.

وقولي: بالنّصّ على جنس المراد يتعلّق بقولي: رافعٌ لإبهام.

والحال والتمييز مشتركان في سائر القيود إلّا في كونه بمعنى «مِنْ».

ولنّما يأتي التّمييز بعد تمام بإضافة نحو: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١] ﴿أَوْ

(١) أبو ذرٍّ مصعب بن أبي بكر الحشني، وقد تقدّم. انظر الفهارس العامة.

(٢) النّحي: زقّ السمن، يجمع على أنحاء ونُحَيٍّ (المعجم الوسيط: ص ٩٠٨).

(٣) وردت هذه العبارة في أكثر من حديث نبويّ، منها ما رواه مسلم في فضائل الصحابة (حديث رقم ٢٢١)

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحدٍ ذهباً ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه».

عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا^(١) [المائدة: ٩٥]. أو تنوين ظاهر: كَرَطْلُ زَيْتًا، أو مقدّر كخمسة عشر. أو نون تشية: كَمَتَوَيْنِ سَمْنًا. أو نون جمع نحو ﴿بِالْأَخْصَرِينَ أَعْمَلًا﴾ [الكهف: ١٠٣] أو شبه الجمع نحو: ثَلَاثِينَ لَيْلَةً.

وشملت النكرة كل نكرة.

وقد اختلف في نكرات منها: مِثْلُ، فمِنَع الكوفيون التمييز بها لإيهامها، فلا يبيّن بها. وأجازه سيبويه، فيقول: لي عشرون مِثْلَهُ. وحكى: لي ملء الدار أمثاله^(٢).

ومنها: «غير» فمِنَع الفراء التمييز بها، لأنها أشدّ إيهاماً. وأجازه يونس وسيبويه، لأنه لا يخلو من فائدة، إذ أفاد أنّ عنده ما ليس بمماثل لهذا. وهذا المقدار فيه تخصيص.

ومنها «ما» في باب نعم. وأجاز الفارسي: أن تكون نكرة تامة بمعنى شيء، وتنتصب تمييزاً، وتبعه الرّمخسري، ومنع ذلك قوم منهم أبو ذرّ مصعب بن أبي بكر الخشني. وذهب الأعلام فيما تقدم أنّه منصوب عن التعجب: إلى أنّه مما انتُصِبَ عن تمام الكلام.

[ناصب التمييز وجارّه]

(ص): وناصبه مميّزه تشبيهاً «بأفعل من» أو باسم الفاعل قولان. وتجرّه الإضافة إن حذف التنوين أو النون ولا يحذف غيره إلا مضاف يغني عنه التمييز. وتجب إضافة مُفْهِمٍ مقدّر إن كان في الثاني معنى اللام، أو جزء. ويختار في نحو: جُبّة خزّ. ويجوز نصبه تمييزاً، وحالاً، وإظهار «من» مع كل تمييز إلا «أفعل» والعدد، ونعم، ومنقول فاعل، ومفعول. وهي تبعيض. وقيل زائدة. وإن كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافاً للفرء.

(ش): تمييز المفرد ينصبه مميّزه كعشرين ميلاً، وعشرين درهماً، ورطل وقفيز وذراع في: رطل زيتاً، وقفيز بُزّاً، وذراع ثوباً. وجاز لمثل هذه أن تعمل، وإن كانت جامدة، لأن عملها على طريق التشبيه.

واختلف البصريّون في الذي شبهت به، فقليل باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها، وقيل: «بأفعل من» في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التذكير. قال أبو حيّان: وهو أقوى، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً، ويعمل في النكرة وغيرها.

ويجرّ التمييز: بإضافة ما قبله إليه إن حذف التنوين أو التّون نحو: رطلُ زيتٍ،

(١) كان في الأصل: «وعدل» وما أثبتناه هو نصّ الآية الكريمة.

(٢) انظر الكتاب (١٧٣/٢) ولفظه: «لي ملء الدار أمثالك».

وإِزْدَبْتُ^(١) شعير، وَمَنَوَا^(٢) سَمْن.

ولا يحذف شيء غير التَّوْنين أو التَّوْن إلا مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو: زيد أشجعُ النَّاس رجلاً فيقال: أشجعُ رجلٍ. فإن لم يصلح لذلك نحو: لله دَرَه رجلاً، وَوَيْحَهُ رجلاً لم يجز الحذف، فلا يقال: لله دَر رجلاً، ولا ويح رجلاً.

والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلا إضافتها نحو: عندي مَنَوَا سَمْنٍ وقفيضُ بُرٍّ، وذراعُ ثَوْبٍ. يريد الرّطلين اللَّذَيْنِ يُوزَنُ بهما السَّمْن، والمِكْيَال الذي يكال به البُرّ، والآلة التي يذرع بها الثوب. وإضافة هذا النوع على معنى «اللام» لا على معنى «من».

وكذا تجب الإضافة فيما ميّز بجزء منه نحو: عُصْنُ رَيْحَانٍ، وثمرَةُ نخلةٍ، وَحَبُّ رُمَانٍ، وَسَعْفٌ مُقْلٍ. هذا إن لم تتغير تسميته بالتبويض، بأن بقي على اسمه الأول، فإن تغيرت كجَبَّة حَزْرٍ، وخاتمُ فَصَّةٍ، وسوارِ ذَهَبٍ، فإنها أَسْمَاءٌ حَادِثَةٌ بعد التَّبْيِيعِ، والعمل الذي هيأها للهيئات الثلاثة بها فلك في هذا النوع الجزر بالإضافة، والنصب على التمييز أو الحال. والإضافة أَرْجَحُ، لأنّ الحال يُخَوِّجُ إلى التأويل بمشتق كما تقدم، والتمييز باب ضعيف، لكونه في خامس رتبة من الفعل، لأن النصب فيه على التشبيه بـ «أفعل من»، و «أفعل من» مشبّه بالصفة المُشَبَّهَة، وهي مُشَبَّهَةٌ باسم الفاعل، وهو بالفعل، فلا يحسن إلا عند تعذر الإضافة.

وإذا كان المقدار مخلطاً من جنسَيْن، فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل تقول: عندي رِطْلٌ سَمْنًا عَسَلًا، إذا أردت أنّ عندك من السَّمْن والعسل مقدار رطل، لأن تفسير الرطل ليس للسَّمْن وحده، ولا للعسل وحده، وإنما هو مجموعهما، فجعل سَمْنًا عَسَلًا اسماً للمجموع على حدّ قولهم: هذا حُلُوٌّ حامضٌ.

وذهب غيره: إلى أن العطف بالواو، لأن الواو الجامعة تُصَيِّرُ ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد، ألا ترى أنك تقول: هذان زيد وعمرو، فصيرت الواو الجامعة زيدا وعمراً خبراً عن «هذان»، ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبراً، ولا عمرو على انفراده، وكذلك: زيد وعمرو قائمان.

وقال بعض المغاربة: الأمران سائغان: العطف وتَرْكُهُ.

(١) الإردب: مكيال ضخم لأهل مصر، قيل: يضم أربعة وعشرين صاعاً انظر اللسان (١/٤١٦) - مادة ردب).

(٢) المَنَوَان، ويقال مَنَيَان - قال في اللسان. والأول أعلى - : تشنية «مَنَا» وهو الكيل أو الميزان الذي يورن به. قال ابن سيده: والمنا أفصح من المنّ انظر لسان العرب (١٥/٢٩٧) - مادة مني

ويجوز إظهار «مِنْ» مع كُلِّ تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره، نحو: «مِلْءُ الْأَرْضِ مِنْ ذَهَبٍ» وإردب من قَمَح، ولي أمثالها مِنْ إِبِل، وَغَيْرُهَا مِنْ شَاء، وَوَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ، وَلِلَّهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ، وَحَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ، و «مَا أَنْتَ مِنْ جَارَةٍ» قال:

٩٧٢ - يَا سِيدَا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ^(١)

وقال:

٩٧٣ - فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ^(٢)

وَيُسْتَنْتَى الْعَدَدُ فلا يقال: عَشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ، ما لم يخرج عن التمييز بالتعريف نحو: عَشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ فلا يقال في: زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً: مِنْ مَالٍ.
وَنِعَمٌ، فلا يقال في نِعَمَ رَجُلٍ: زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ.

والمنقول عن فاعل ومفعولٍ، وهما من تمييز الجملة، فلا يقال: طاب زيد من نفسٍ، ولا فَجَزْتُ الْأَرْضَ من عيون.

و«مِنْ» المذكورة فيها قولان: أحدهما أنها للتبعية، وَصَحَّحَهُ ابن عصفور. والثاني: أنها زائدة. قال في «الارتشاف»^(٣): ويؤيده العطفُ على موضعها نَصْباً في قوله:

٩٧٤ - طَافَتْ أُمَامَةٌ بِالرُّكْبَانِ آوَنَةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُتَّقَبَا^(٤)

[تمييز الجملة]

(ص): مسألة: مميّز الجملة، ناصبة ما فيها من فعل وشبهه.

(١) تقدم برقم (٦٧٣).

(٢) جزء من بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وتماه:

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجْوَمَهُ
بِكُلِّ مَعَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ يَدُوبِلُ

وهو في ديوان امرئ القيس (ص ١٩) وخزانة الأدب (٢/٤١٢، ٣/٢٦٩) والدرر (٤/١٦٦) ورصف المباني (ص ٢٢٠) وشرح الأشموني (٢/٢٩١) وشرح شواهد المغني (٢/٥٧٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٠٣) ومغني اللبيب (١/٢١٥) والمقاصد النحوية (٤/٢٦٩)

(٣) «ارتشاف الضرب في لسان العرب» لأبي حيان وقد تقدّم.

(٤) البيت من البسيط، وهو للحطيتة في ديوانه (ص ١١) وخزانة الأدب (٣/٢٧٠، ٢/٢٨٩) والدرر (٤/٣٤) وشرح التصريح (١/٣٩٨) والمقاصد النحوية (٣/٢٤٢). وبلا نسبة في الخصائص (٢/٤٣٢) وشرح الأشموني (١/٢٦٥).

وقال ابن عصفور: هي ويكون منقولاً من فاعل، ومبتدأ ومفعول. وأنكره الشلّوبين والأبدي وابن أبي الربيع.

ومشبهاً به. وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقة أو مجازاً، ومنه نحو: حَسْبُكَ به فارساً، ولِلَّهِ دَرَّةٌ رجلاً، ﴿وَكُنَّ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

فإن صح أن يخبر به عما قبله فله أو لِمَلَابِسِهِ الْمُقَدَّر، وإن دلّ على هيئة وعُني به الأول جاز كونه حالاً وإظهار «مِنْ».

(ش): تَمَيُّزُ الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام، فتارة يكون منقولاً من فاعل نحو: طاب زيدٌ نفساً، ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَكَبًا﴾ [مريم: ٤]. والأصل: طابت نفسُ زيدٍ، واشتعل شَيْبُ الرأسِ.

وتارة من المبتدأ نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]. والأصل: مالي أكثر من مَالِكَ.

وتارة من المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]. والأصل: فَجَّرْنَا عُيُونَ الأرض. هذا مذهب المتأخرين. وبه قال ابن عصفور وابن مالك. وقال الأبدي: هذا القسم لم يذكره التحويتون وإنما الثابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله. وقال الشلّوبين: «عيوناً» في الآية نصب على الحال المقدرة لا التمييز، ولم يثبت كون التمييز منقولاً من المفعول، فينبغي ألا يقال به. وقال ابن أبي الربيع: «عيوناً» نصب على البدل من الأرض، وحذف الضمير، أي: عيونها، أو عَلَى إسقاط حَرْفِ الْجَزْءِ، أي: بعيون^(١).

وتارة يكون مشبهاً بالمنقول نحو: امتلأ الإناء ماءً، ونِعْمَ زيدٌ رجلاً.

ووجهُ الشبه أن «امتلاً» مطاوع: «ملاً»، فكأنك قلت: ملأ الماء الإناء، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً. والأصل: نعم الرجلُ، ثم أُضْمِرَ وصار بعد أن كان فاعلاً تمييزاً.

والتمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في المعنى، إما حقيقة أو مجازاً.

ومن تمييز الجُمْلَةِ فيما نقله أبو حيان عن النحويين منكرأ على ابن مالك حيث جعله من تمييز المفرد قَوْلُهُمْ: حَسْبُكَ به فارساً، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ رجلاً. ومنه عند ابن مالك وغيره: ﴿وَكُنَّ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط (٨/ ١٧٥). «انتصب عيوناً على التمييز، جعلت الأرض كلها كأنها عيون تنفجر، وهو أبلغ من: وفجرنا عيون الأرض. ومن منع مجيء التمييز من المفعول به أعربه حالاً، ويكون حالاً مقدرة، وأعربه بعضهم معولاً ثانياً، كأنه ضمن وفجرنا صيرنا بالتفجير الأرض عيوناً»

وفي ناصب تمييز الجملة قولان: أصحهما ما فيها مِنْ فِعْلٍ وشبهه لوجود ما أضلَّ العَمَلُ لَهُ، وعليه سيبويه والمازني، والمبرد، والزجاج، والفارسي.

وصحَّح ابن عصفور أنَّ العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أنَّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه.

ومتى صحَّ الإخبار بالتمييز عما قبله نحو: كَرُمَ زيدٌ أباً، فإنه يصحَّ أن يقع أب خبراً لزيد، فتقول: زيد أبٌ، فلك فيه وجهان: عوده إليه بأن يكون هو الأب، أي ما أكرمه من أب، وعلى هذا لا يكون منقولاً عن الفاعل.

ويجوز دخول «مِنْ» عليه، وعوده إلى مُلَاسِهِ المُقَدَّر بأن يكون الأب أباً زيد، لا زيداً نفسه، أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولاً من الفاعل، ولا يجوز دخول «مِنْ» عليه.

وإنَّ دَلَّ التمييز على هيئة، وعُني به الأول نحو: كرم زيدٌ ضَيْفًا، إذا أريد أنَّ زيداً هو الضيف جاز أن يكون ضَيْفًا منصوباً على الحال لدلالته على هيئة، وعلى التمييز لصلاحيته «مِنْ» ويجوز حينئذ إظهار «مِنْ» مَعَهُ، وهو الأجود رَفْعاً لتوهُم الحالية نحو: كرمُ زيدٌ من ضيفٍ، فإن لم يُعَنَّ به الأول على قَصْد: كَرَّمَ ضَيْفٌ زيد تعين النصب تمييزاً وامتنعت الحالية، ولم يجوز دخول «مِنْ» عليه، لأنَّه فاعِلٌ في الأصل.

[مطابقة تمييز الجملة ما قبله في الإفراد وفرعيه]

(ص): ويطابق ما قبله اتَّحد معنى أم لا؟ ما لم يلزم إفراده، لإفراد معناه، أو كان مصدرًا لم يقصد اختلاف أنواعه، ويلزم الجمع بعد مفرد مبين لا يفيد معناه.

(ش): يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الإفراد وفرعيه إنَّ اتَّحد معنى نحو: كرم زيدٌ رجلاً، وكرم الزيدانِ رَجُلَيْنِ، وكرم الزيدونَ رجلاً. وكذا إن لم يتَّحد من حيث المعنى نحو: حسن الزيدون وجوهاً إلا أن يلزم إفراد التمييز لإفراد معناه نحو: كرم الزيدون أصلاً إذا كان أصلهم واحداً، و«أصل» لم يتَّحد من حيث المعنى بالزيدين إلا أنه لإفراد مدلوله يلزم إفراده، لأن الجمع يُوهِمُ اختلافَ أَصُولِهِمْ.

أو يكون التمييز مصدرًا لم يُقَصَّد اختلاف أنواعه نحو: زكي الزيدون سَعِيًّا، فإن قُصِدَ اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محالِّه جاء التمييزُ جَمْعاً نحو: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] لأن أعمالهم مختلفة المحالِّ، هذا خسر بكذا، وهذا خسر بكذا، وكقولك: تخالف الناس أو تفاوتوا أذهاناً.

ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مبين، إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه

نحو: نظفُ زيدٌ ثياباً، إذ لو قيل: ثوباً لتوهم أن له ثوباً واحداً نظيفاً^(١).

[توسط التمييز]

(ص): ويجوز توسطه بين متصرف وفاقاً، لا تقديمه اختياراً. وجوزه قوم على فعل متصرف غير «كفى» والفراء على اسم شبه به الأول.

(ش): يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو: طاب نفساً زيدٌ. قال: وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو: فجرتُ عيوناً الأرضَ.

وأما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزماً، بناءً على أن الناصب له ليس هو الفعل، وإنما هو الجملة بأسرها. والقائلون بأن الناصب له: ما فيها من فعلٍ وشبهه اختلفوا، فمنع سيبويه والأكثر من البصريين والكوفيين والمغاربة تقديمه، فلا يقال: نفساً طاب زيدٌ، كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد، وما ورد من ذلك فضرورة.

وجوزه الكسائي، والمبرد، والمازني، والجزمي وطائفة، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفاً لوروده قال:

٩٧٥ - وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ^(٢)

وقياساً على سائر الفضلات.

ويستثنى من المتصرف كفى، فلا يقال: شهيداً كفى بالله بإجماع. ذكره أبو حيان.

فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع، فلا يقال: ما رجلاً أحسن زيداً كذا، ولا رجلاً أحسنُ زيد، كما يمتنع إذا كان عامله جامداً بإجماع.

نعم، استثنى من محل الإجماع في الثاني صورة، وهو التمييز بعد اسم شبه به الأول نحو: زيد القمرُ حسناً، فإن الفراء جوز فيه التقديم، فيقال: زيدٌ حسناً القمرُ.

(١) كانت في الأصل «نظيف» بالرفع، وما أثبتناه هو الصواب

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره.

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبها

وهو للمخبل السعدي في ديوانه (ص ٢٩٠) والخصائص (٣٨٤/٢) ولسان العرب (١/٢٩٠ - حجب). وللمخبل السعدي أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوخ في الدرر (٣٦/٤) والمقاصد الحوية (٣/٢٣٥). وللمخبل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح (ص ١٨٨). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٩٧) والإنصاف (ص ٨٢٨) وشرح الأشموني (٢٦٦/١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٣٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٤٨) وشرح المعصل (٧٤/٢) والمقتضب (٣/٣٦، ٣٧).

ويروى: «ولم تكُ نفسي بالفراقِ تطيب» ولا شاهد على هذه الرواية.

[جواز تعريف التمييز]

(ص): وجوز الكوفيون وابن الطراوة تعريفه، وتأول البصريّة ما ورد.

(ش): البصريّون على اشتراط تنكير التمييز. وذهب الكوفيون وابن الطراوة: إلى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله:

٩٧٦ - وَطِبَّتْ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(١)

وقوله:

٩٧٧ - عَلَامٌ مُلِئَتْ الرُّغْبَ والحَرْبُ لَمْ تَقْدُ^(٢)

وقولهم: سَفُهُ زَيْدٍ نَفْسُهُ، وَالْمِ رَأْسُهُ، وَ ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨].

والأولون تأولوا ذلك على زيادة اللام، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط الجار، أي في نفسه وفي رأسه، وفي معيشتها.

[مفارقة الحال التمييز]

(ص): ولا يتعدّد، والجمهور لا يكون مؤكّداً، ويحذف لقرينة أو قصد الإبهام، لا المميّز ما لم يوضع غيره موضعه.

(ش): فارق التمييز الحال: في أنه لا يتعدّد بخلافها، وفي أنه لا يكون مؤكّداً، والحال تكون مؤكّدة كذا قاله الجمهور.

وذكر ابن مالك: أنّ التمييز قد يكون مؤكّداً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].

وأجيب بأن شهراً، وإن أكّد ما فهم من: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ» إلا أنه بالنسبة إلى عامله، وهو - اثنا عشر - مبيّن.

ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام، أو كان في الكلام ما يدلّ عليه.

ولا يجوز حذف المميز، لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره موضعه كقولهم:

(١) تقدم برقم (٢٢٣).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه

لظاها ولم تستعمل البيض والسمر

وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ (ص ٤٧٩)؛ والشطر الأول في الدرر (٣٨/٤) وقال: «قائله مجهول وتتمته غير معروفة»

ما رأيت كالיום رجلاً، وقد يحذف من غير بدل كقولهم: تالله رجلاً، أي: تالله ما رأيت كالיום رجلاً.

[تمييز الأعداد]

(ص): مسألة: مميّز العدد، إن كان ما بين عشرة ومائة مفرداً منصوباً. وأجاز الفراء جمعةً. وإضافة عشرين وأخواته لغة، أو عشرة فما دونها مجموع مضاف إليه إلا إن كان «مائة». وقد يجمع. وفي اسم الجمع والجنس.

ثالثها: إن استعمل لليلة جاز قياساً، أو مائة فما فوقها فمفرد مضاف وجمعه معها ضرورة.

وقال الفراء: سائغ، ويجوز جرّه بمن، ونصبه مع مائة ومائتين، وألف ضرورة. وأجازه ابن كيسان. ولا يميّز واحد، واثنان دون شذوذ أو ضرورة، ولا يجمع تمييز كثرة، إن أمكن قلة غالباً. ولا يفصل من العدد اختياريًا، وينعت حملاً عليه، وعلى العدد، ويتعين الثاني في الجمع السالم.

ويغني العدد عن تمييزه إضافته لغيره.

(ش): حوّلت ذكر تمييز الأعداد من باب العدد إلى هنا للمناسبة الظاهرة، خصوصاً وقد تقدّم في صدر الباب: أن من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد، فأقول: العدد إن كان واحداً، أو اثنين لم يَخْتَجِ إلى تمييز استغناءً بالنص على المفرد والمثنى، فيقال: رجل ورجلان، لأنه أخصر وأجود ولا يقال: واحد رجل، ولا اثنا رجل.

وأما قولهم: شَرَيْتُ قَدَحاً واثنين، وشَرَيْتُ اثني مَدَّ البَصَرَةِ فشاذاً. وقوله:

٩٧٨ - ظَلَفْتُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَتَا حَنْظَلٌ^(١)

(١) وقبله:

كَأَنَّ خُضْبِيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ

والرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو لشماء الهذلية في خزانة الأدب (٧/٤٠٠، ٤٠٤). ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية (٤/٤٨٥). ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو لشماء الهذلية في الدرر (٤/٣٨). ولجندل بن المثنى في شرح التصريح (٢/٢٧٠) وللشماء الهذلية في خزانة الأدب (٧/٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ١٨٩) وخزانة الأدب (٧/٥٠٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٦١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٨٤٧) وشرح المفصل (٤/١٤٣، ١٤٤، ١٦/٦، ١٨) والكتاب (٣/٥٦٩، ٦٢٤) ولسان العرب (١١/٢٤٩ - دلل، ٦٩٢ - هدل، ١١٧/١٤ - ثنى، ٢٣٠ - خصى) والمقتضب (٢/١٥٦) والمنصف (٢/١٣١).

فضرورة^(١).

وإن كان ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ميّز مجموع مجرور بإضافة العدد إليه نحو: ثلاثة أثواب، وثلاث ليالٍ، وعشرة أشهرٍ، وعشرون سنين، ما لم يكن التمييز لفظ «مائة» فيفرد غالباً نحو: ثلاث مائة، وقد يجمع أيضاً نحو: ثلاث مئتين.

أما الألف فتجمع البتّة نحو: ثلاثة آلاف.

وهل يجوز إضافته إلى اسم الجمع نحو: ثلاث القوم، أو اسم الجنس نحو: ثلاث نخل؟ أقوال:

أحدها: نعم، ويقاسُ إن كان قليلاً، وعليه الفارسيّ. وصححه صاحب البسيط لشبهه بالجمع ولوروده، قال:

٩٧٩ - ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ، وَثَلَاثُ ذَوْدٍ^(٢)

وقال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨].

والثاني: لا ينقاس وعليه الأخفش وابن مالك وغيرهما.

والثالث: التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلّة فيجوز، أو للكثرة فلا يجوز، وعليه المازنيّ.

وعلى المنع طريقه: أن يبيّن بـ «من»، فيقال: ثلاثة من القوم، وأربعة من الطّير، وثلاث من النّخل، وهو في اسم الجنس أكد من اسم الجمع.

وإن كان أحد عشر إلى تسعة وتسعين ميّز بمفرد منصوب نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾

(١) أضاف: «ثنتا» إلى «الحنظل» وهو اسم يقع على جميع الجنس، وحقّ العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل. وإنما جاز على تقدير: ثنتان من الحنظل، كما يقال أربعة كلاب على تقدير: أربعة من الكلاب. وكان الوجه أيضاً أن يقال: حنظلتان؛ ولكنه بناء على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

لقد جازَ الزّمانُ على عيالي

وهو للحطّينة في ديوانه (ص ٢٧٠) والأغاني (١٤٤/٢) والإنصاف (٧٧١/٢) وخزانة الأدب (٣٦٧/٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤) والخصائص (٤١٢/٢) والكتاب (٥٦٥/٣) ولسان العرب (١٦٨/٣) - ذود، ٢٣٥/٦ - نفس). ولأعرابي أو للحطّينة أو لغيره في الدرر (٤٠/٤). ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية (٤٨٥/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٤٦/٤) والدرر (١٩٥/٦) وشرح الأشموني (٦٢٠/٢) وشرح التصريح (٢٧٠/٢) ومجالس ثعلب (٣٠٤/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «ثلاثة أنفس»، والقياس: ثلاث أنفس؛ لأن النفس مؤنثة، لكنه أنث «ثلاثة» لكثرة إطلاق النفس على الشخص.

[يوسف: ٤]. ﴿اِثْنَتَا عَشَرَ عَيْناً﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٥٥] ﴿وَأَخَذْنَا مِوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

ولا يجوز جمعه عند الجمهور. وجوزَه الفراء نحو: عندي أحد عشر رجلاً، وقام ثلاثون رجلاً، وخرج عليه ﴿اِثْنَتَا عَشَرَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

قال الكسائي: ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرةً ومعرفةً، فيقول: عشرو دُرهم، وأزبَعُو ثوب.

وإن كان مائة فما فوقها ميّز بمفرد مجرور بالإضافة نحو: مائة رجل، ومائتا عام، وألف إنسان وجمعه مع المائة ضرورةً. وجوزَه الفراء في السّعة، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي: ﴿ثَلَاثُمِائَةِ سَنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] بإضافة مائة^(١). ويجوز جرّه بـ «من»، فيقال: ثلاث مائةٍ مِنَ السَّنِينَ. ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورةً قال:

٩٨٠ - إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا^(٢)

وأجاز ابن كيسان أن يقال في السّعة: المائة ديناراً والألف درهماً. وبقي مسائل.

الأولى: لا يجب التمييز مع «ثلاثة» ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالباً. ومن جموع القلة جمع التصحيح، قال تعالى: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] و ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾

(١) ذكر أبو حيان أن هذه قراءة حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي، قال أبو حيان: «أوقع الجمع موقع المفرد. وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك؛ وقال أبو علي: هذه تضاف في المشهور إلى المفرد وقد تضاف إلى الجمع». انظر تفسير البحر المحيط (١١٢/٦)

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

فقد أودى المسرة والفتاء

ويروى

فقد ذهب اللذاذة والفتاء

وهو للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى (٢٥٤/١) وخزانة الأدب (٣٧٩/٧)، ٣٨١، ٣٨٥ والدرر (٤١/٤) وشرح التصريح (٢٧٣/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٢٥) والكتاب (٢٠٨/٢، ١٦٢/٢) ولسان العرب (١٤٥/١٥ - فتا) والمقاصد الحوية (٤٨١/٤). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٢٩٩) وأوضح المسالك (٢٥٥/٤) وجمهرة اللغة (ص ١٠٣٢) وشرح الأشموني (٦٢٣/٣) وشرح المفصل (٢١/٦) ومجالس نعلب (ص ٣٣٣) والمقتضب (١٦٩/٢) والمنقوص والممدود (ص ١٧).

وكان الوجه في قوله «مائتين عاماً» حذف نون «ميتين» وخفض ما بعدها، إلا أنها شُبّهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه وينصب ما بعده. ويروى «تسعين عاماً» ولا شاهد في هذه الرواية.

[يوسف: ٤٣، ٤٦]. ﴿وَسَمِعَ سُبُلَكَ﴾ [يوسف: ٤٣، ٤٦] و ﴿تَسْعَ أَيْدِي﴾ [الإسراء: ١٠١]. ومن القليل: ﴿سَمِعَ سَبَائِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. ﴿تَمَكَّنِي حِجَابٌ﴾ [القصاص: ٢٧]. فإن لم يمكن جمع القلة بأن لم يُستعمل تعين جمع الكثرة نحو: ثلاثة رجال.

الثانية: لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلا في ضرورة كقوله:
٩٨١ - فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً^(١)

وقوله:

٩٨٢ - ثَلَاثُونَ لِلْهَجَرِ حَوْلًا كَمِيلًا^(٢)

وقوله:

٩٨٣ - وَعِشْرُونَ مِنْهَا أَضْبَعًا مِنْ وَرَائِنَا^(٣)

الثالثة: إذا جيء بنعت مفرد، أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد نحو: عندي عشرون رجلاً صالحاً، أو صالح، وعشرون رجلاً كراماً أو كراماً. فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد نحو: عشرون رجلاً صالحون، ذكره في «البيسط».

الرابعة: يغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره نحو: خذ عَشْرَتَكَ وَعَشْرِي زَيْد، لأنك لم تضيف إلى غير التمييز إلا والعدد عند السامع معلوم الجنس، فاستغني عن المفسر، وقد قال الشاعر:

٩٨٤ - وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا رُسُومُ الدِّيَارِ وَسِتُّوكَ قَدْ قَارَبَتْ تَكْمُلُ^(٤)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه

لا أستطيع على المرائش رقادي

وهو بلا نسبة في المقتضب (٥٦/٣). وشطره الأول في الدرر (٤٢/٤)، وقال صاحب الدرر: «لم أعر على قائله ولا تتمته».

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصدره.

على أنني بعد ما قد مضى

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (ص ١٣٦) وأساس البلاغة (ص ٣٩٨ - كمل) وخزانة الأدب (٢٩٩/٣) والدرر (٤٢/٤) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٩٨) وشرح شواهد المغني (٩٠٨/٢) والمقاصد النحوية (٤٨٩/٤). وبلا نسبة في الإنصاف (٣٠٨/١) وخزانة الأدب (٤٦٧/٦، ٤٧٠، ٢٥٥/٨) وشرح الأشموني (٥٧٥/٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٢) وشرح المفصل (١٣٠/٤) والكتاب (١٥٨/٢) ولسان العرب (٥٩٨/١١ - كمل) ومجالس ثعلب (٤٩٢/٢) ومغني اللبيب (٥٧٢/٢) والمقتضب (٥٥/٣).

(٣) الشطر في الدرر (٤٢/٤) وقال: «لم أعر على قائله ولا تتمته»

(٤) البيت من المتقارب، وهو للكميث بن زيد في ديوانه (٢٩/٢)، والرواية فيه: همع الهوامع/ ح ٢/ م ١٨ =

[تمييز كم الاستفهامية]

(ص): مسألة: مميّز «كم» الاستفهامية منصوب. وفي جرّه ثالثها: يجوز إن جُرَتْ، وهو بـ «من» مقدّرة. وقال الزّجاج بإضافتها ولا يكون جمعاً خلافاً للكوفيّة مطلقاً، وللأخفش فيما أريد به الأصناف. ويجوز فصله وحذفه.

(ش): ختمت الكلام في التمييز بأنواع منه لم تجر عادتُهم بذكرها في هذا الباب، كما ذكرت تمييز الأعداد وذلك «كم» الاستفهاميّة والخبريّة، وكأَيّن، وكذا، وسيأتي الكلام عن معانيها في مبحث الأدوات.

فتمييز «كم» الاستفهاميّة مفردٌ منصوبٌ، كتمييز عشرين وأخواته نحو: كم شخصاً
سما؟

وقال ابن مالك: لما كانت الاستفهاميّة بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدّد المركّب، فأُجرِيت مجراه بأن جعل مميّزها كتميّزه في النصب والإفراد.
وأجاز الكوفيون كونه جمعاً مطلقاً، كما يجوز ذلك في «كم» الخبريّة نحو: كم غلماناً لك؟.

ورُدّ بأنّه لم يسمع.

وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافاً من الغلمان. تريد: كم عندك من هذه الأصناف؟ واختاره بعض المغاربة، فقال: كم الاستفهاميّة لا تفسّر بالجمع، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص. وأمّا إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع، لأنّه إذ ذاك بمنزلة المفرد، وذلك نحو: كم رجالاً عندك، تريد: كم جمعاً من الرجال، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ أشخاصهم.

ويسوغ باسم الجنس نحو: كم بطاً عندك؟ تريد: كم صنفاً من البطّ عندك؟ وهل يجوز جرّ تمييز كم الاستفهامية حملاً على الخبريّة؟ مذاهب.

أحدها: لا، والثاني: نعم، والثالث: الجواز بشرط أن يدخل على «كم» حرف جر نحو: على كم جذع بيّتك مَبْنِيّ.

وما أنت ويك ورسم الديار وسُتُك قد قاربت تكملُ =

ولا شاهد في هذه الرواية. والبيت - منسوباً إلى الكميّ - في خزّانة الأدب (٣/٢٦٧، ٢٦٨) والدرر

(٤٤/٤) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٥) ويروى: «كرت» مكان «قاربت».

والشاهد فيه قوله: «وسُتُك» حيث استغنى عن تمييز العدد بإضافته إلى غيره، والمعنى: قرب أن يكمل ستون سنة من عمرك.

ثم الجرّ حيثُئذ بـ «من» مقدرة، حذفت تخفيفاً، وصار الحرف الداخل على «كم» عَوْضاً عنها. هذا مذهب الخليل وسيبويه والقرّاء والجماعة.

وخالف الزجاج، فقال: إنه بإضافة «كم»، لا بإضمار «من».

ورده أبو الحسن الأبيدي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلا بعد تقدم حرف جرّ، فكونهم لم يتعدّوا هذا دليلٌ لقول الجماعة.

ويجوز فصل تمييز «كم» الاستفهاميّة في الاختيار، وإن لم يجز في عشرين وإخوته إلا اضطراراً.

ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو: كم ضربت رجلاً، وكم أتاك رجلاً، ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى.

ومما وجّه به جواز الفصل فيها: أنها لما لزمّت الصدر، ونظيرها من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك، بل يقع صَدرًا أو غَيْرَ صَدر، جعل هذا القَدْر من التَّصَرّف فيها عَوْضاً من ذلك التَّصَرّف الذي سلبته.

ويجوز حذف تمييزها نحو: كم ضربت رجلاً، على أن رجلاً مفعول ضربت، والتمييز محذوف. وكم رَجُلٌ جاءك أي كم مرّة أو يوماً، ورجل مبتدأ، وما بعده الخبر.

[تمييز كم الخبريّة]

(ص): والخبريّة مجرورٌ بإضافتها، وقيل: بـ «من»، وينصب إن فُصل، ودونه لغة، وجزّه مفعولاً بظرف ضرورة.

وثالثها: يجوز إن كان ناقصاً وبجُملة. ثالثها: يجوز في الشُّعر فقط. ويكون جمعاً. وقيل: شاذّ. وقيل على معنى الواحد، وقيل: إن لم ينصب، والأصح جواز حذفه. وثالثها: إن لَمْ يقدّر مضافاً. ورابعها: يفتح إن لم يقدّر منصوباً، ومنع نفيه فيهما.

(ش): تمييز «كم» الخبريّة مجرورٌ، ويكون مفرداً وجمعاً. قال:

٩٨٥ - كم عَمَّوْ لك يا جريزُ وخالو^(١)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عَشَارِي

وهو للفرزدق في ديوانه (٣٦١/١) والأشباه والنظائر (١٢٣/٨) وأوضح المسالك (٢٧١/٤) وخزانة الأدب (٤٥٨/٦)، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨) والدرر (٤٥/٤) وشرح التصريح (٢٨٠/٢) وشرح شواهد المغني (٥١١/١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٦) وشرح المفصل (١٣٣/٤) والكتاب =

وقال:

٩٨٦ - كَمَ مُلُوكٌ بَادَ مُلْكُهُمْ^(١)

والإفراد أكثر من الجمع، وأفصح حتى زعم بعضهم أنَّ تمييزها بالجمع شاذٌّ، وعليه العُكْبَرِيُّ في شرح (الإفصاح)^(٢). وقيل: يكون الجمع على معنى الواحد، فإذا قلت: كم رجالٍ كأنك قلت: كم جماعةٍ من الرجال. ثم الجر بإضافتها إليه عند البصريين.

وقال الكوفيون: بمنّ مقدّرةٌ حذفت، وأبقي عملها كما في قوله:

٩٨٧ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفَّتْ فِي طَلْلَةٍ^(٣)

= (٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦) ولسان العرب (٤/٥٧٣ - عشر) واللمع (ص ٢٢٨) ومغني اللبيب (١/١٨٥) والمقاصد النحوية (٤/٤٨٩). وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب (١/٣٣١) وشرح الأشموني (١/٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ١١٦) ولسان العرب (١٢/٥٢٨ - كم) والمقتضب (٣/٥٨) والمقرب (١/٣١٢).

و «فدعاء»: الفَدْع. الميل والعوج، فكيفما مالت الرُّجُل فقد فدعت (اللسان: ٨/٢٤٦). وقد استشهد في هذا البيت على أن تمييز «كم» الخبرية يكون مجروراً. ويجوز أيضاً في قوله: «عمّة» الرفع على الانتداء، والمسوّغ للانتداء بها وصفها بالجار والمجرور، والنصب على التمييز.

(١) صدر بيت من محزوء المديد، وعجزه.

ونعيم سرقة بادوا

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/٤٧) وشرح شواهد المعني (١/٥١١) ومغني اللبيب (١/١٨٥) والمقاصد النحوية (٤/٤٩٥).

والشاهد في البيت قوله. «كم ملوك» حيث جاء مميز «كم» الخبرية مجموعاً؛ لأنه استعمل استعمال «عشرة»، وقد تستعمل استعمال «مائة» فيكون تمييزها مفرداً.

(٢) كذا بالأصل «الإفصاح» ولعل الصواب «الإيضاح» لأن «شرح الإيضاح» للفارسي من مصنفات العكبري وانظر المهارس العامة

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

كدت أقضي الحياة من جَلَلَةٍ

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٨٩) والأغاني (٨/٩٤) وأمالى القالي (١/٢٤٦) وخزانة الأدب (١٠/٢٠) والدرر (٤/٤٨، ١٩٩) وسمط اللآلي (ص ٥٥٧) وشرح التصريح (٢/٢٣) وشرح شواهد المعني (١/٣٩٥، ٤٠٣) ولسان العرب (١١/١٢٠ - جلال) ومغني اللبيب (ص ١٢١) والمقاصد النحوية (٣/٣٣٩) وبلا نسبة في الإيضاح (١/٣٧٨) وأوضح المسالك (٣/٧٧) والحنى الداني (ص ٥٥٤، ٤٥٥) والخصائص (١/٢٨٥، ٣/١٥٠) ورصف المباني (ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/١٣٣) وشرح الأشموني (٢/٣٠٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٧٤) وشرح المفصل (٣/٢٨، ٧٩، ٥٢/٨) ومغني اللبيب (ص ١٣٦).

وقوله «رسم» مجرور ها بـ «رت» المحذوفة وفي الشطر الثاني من البيت شاهد آخر، وهو مجيء «جلل» بمعنى «أجل»

وضَعَفَ بأن إضممار حرف الجَرِّ، وإبقاء عمله إنَّما يكون في ضرورة أو شذوذ، فإن فصل نُصِبَ حَمَلًا على الاستفهامية كقوله:

٩٨٨ - كم نالني مِنْهُمْ فَضْلًا على عَدَم^(١)

وربَّما ينصب غير مفصول. روي «كم عمَّة لك» البيت - بالنصب.
وذكر بعضهم أنَّ النَّصْبَ بلا فَضْلٍ لغة تميم، وذكره سيبويه عن بعض العرب^(٢). قال أبو حيان: وهي لغة قليلة.

وإذا نصب بفصل، أو بغير فصل جاز كونه أيضاً مفرداً أو جمعاً كما إذا جُرَّ. هذا مذهب الجمهور.

وذهب الأستاذ أبو عليّ، وابن هشام الخَضْرَاوِيُّ: إلى أنَّها إذا نصب تمييزها التزم فيه الإفراد لأنَّ العرب التزمتْ في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهامية، وكأين، وكذا. وردَّ بأن ذلك فيما يجب نصبه، لا فيما يجوز نصبه وجزه.

وهل يجوز جره مع الفصل بظرف أو مجرور؟ مذاهب:
أَصْحَها: لا، لِمَا فيه من الفصل بين المتضايقيْن، وذلك ممنوع إلا في ضرورة نحو:
٩٨٩ - كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٍ نال العُلَى وكريمٌ بَخْلُهُ قَدْ وَصَعَهُ^(٣)
والثاني: نعم، وعليه الكوفيون بناء على رأيهم أنَّ الجَرَّ بمن مضمرة. ويونس بناء على

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إذْ لا أكاد من الإقْطار أحتملُ

وهو للقطامي في ديوانه (ص ٣٠) وخزانة الأدب (٦/٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣) والدرر (٤/٤٩) وشرح المفصل (٤/١٣١) والكتاب (٢/١٦٥) واللمع (ص ٢٢٧) والمقاصد النحوية (٣/٢٩٨، ٤/٤٩٤).
وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٢٨٣) والإنصاف (١/٣٠٥) وخزانة الأدب (٦/٤٦٩) وشرح الأشموني (٣/٦٣٦) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٣٥) والمقتضب (٣/٦٠).

(٢) انظر الكتاب (٢/١٦٢)، وقال سيبويه: «وهم كثير؛ فمهم الفرزدق والبيت له»

(٣) البيت من الرمل، وهو لأنس بن رنيم في ديوانه (ص ١١٣) وخزانة الأدب (٦/٤٧١) والدرر (٤/٤٩) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٣) والمقاصد النحوية (٤/٤٩٣). ولعبد الله بن كزير في الحماسة البصرية (٢/١٠). وبلا نسبة في الإنصاف (١/٣٠٣) والدرر (٦/٢٠٤) وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٠) وشرح الأشموني (٣/٦٣٥) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٣٤) وشرح المفصل (٤/١٣٢) والكتاب (٢/١٦٧) والمقتضب (٣/٦١) والمقرب (١/٣١٣).

وقوله: «مقرف» يحور فيه الجر ضرورة كما هنا، ويجوز فيه أيضاً الرفع على أن يكون مبتدأ مع ظرفية «كم» لتكثير الممار، وخبر «مقرف» هو قوله: «نال العلى» ويجوز أيضاً النصب على التمييز لقبح جره مع الفصل.

رأيه من جواز الفصل بين المتضايقين في الاختيار بذلك.

والثالث: الجواز إن كان الظرف أو المجرور ناقصاً نحو: كَمْ بك مأخوذ أناني، وكم اليوم جائع جاءني، والمنع إن كان تاماً.

وردّ بأن العرب لم تفرّق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل تُجرّيهما مُجرى واحداً. فإن كان الفصل بجملة لم يجرّ في كلام، ولا في شعر عند البصريين، لأن الفصل بالجملة بين المتضايقين لا يجوز البتّة.

وجوّزه الكوفيون فيهما بناءً على أنّ الجرّ بمنّ لا بالإضافة.

وجوّزه المبرد في الشعر فقط، وروى قوله:

٩٩٠ - كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلٍ عَلَى عَدَمٍ^(١)

بالجرّ.

ويجوز حذف تمييز «كَمْ» الخبريّة. ولا يجوز كون المميّز منفياً لا في الاستفهاميّة، ولا في الخبريّة، لا يقال: كم لا رجلاً جاءك، ولا كم لا رجلاً صَحِبْتُ، نصّ عليه سيبويه^(٢)، وأجاز ذلك بعض النحويّين.

نعم يجوز العطف عليه بالنفي نحو: كَمْ فَرَسٍ رَكِبْتُ لا فرساً ولا فَرَسَيْنِ، أي كثيراً من الأفراس ركبت لا قليلاً.

[تمييز كائِن]

(ص): ومميز كائِن بمنّ غالباً. وقال ابن عصفور لازماً، ومع فقدها بإضمارها. وقيل: بالإضافة. قال أبو حيّان: ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيف، أو ممنوع أقوال، والأصح ألا يفصل.

(ش): مميز كائِن الأكثر جرّه بمنّ ظاهرة قال تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نِّجْيٍ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

قال أبو حيّان: ويظهر من كلام سيبويه أنّ «مِنّ» هنا لتأكيد البيان فهي زائدة^(٣). قال:

(١) تقدم برقم (٩٨٨).

(٢) قال: «ولو قلت: كم لا رجلاً ولا رجلين، في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز؛ لأنه ليس هكذا تفسير العدد، ولو جازاً لقلت: له عشرون لا عبداً ولا عبيدين، فلا رجلٌ ولا رجلان توكيدٌ لكم لا للذي عمل فيه؛ لأنه كان عليه كان محالاً وكان نقضاً». انظر الكتاب (١٦٨/٢)

(٣) نصّ سيبويه في الكتاب (١٧٠/٢، ١٧١): «... إلّا أنّ أكثر العرب إنّما يتكلمون بها مع مِنّ، قال عزّ =

وقد يقال: إنها تزداد في غير الواجب، فيقال: إن هذا رُوعي فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب. وينصب قليلاً، قال الشاعر:

٩٩١ - وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَنِعْمَةً^(١)

وقال:

٩٩٢ - أَطْرِدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَايِنْ أَلَمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْر^(٢)

وزعم ابن عصفور: أن جره بمن لازم، وأنه لا ينصب، قال في المُنْيِ^(٣): ويردّه نصّ سيبويه على خلافه.

ويجوز جرّه مع فَقْدِ «مِنْ».

قال أبو حيّان: إلا أنّه لا يحفظ، فإن جاء كان على إضمار «مِنْ» وهو مذهب الخليل والكسائي، ولا يحمل على إضافة كائِنْ، كما ذهب إليه ابن كَيْسَانَ، لأنه لا يجوز إضافتها إذ المحكي لا يضاف، ولأن في آخرها تنويناً فهو مانع من الإضافة أيضاً. وقد قال سيبويه: إن جرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرها بإضمار «مِنْ»^(٤). انتهى.

وقال ابن خَرُوف: يكون في مميّزها النصب، ويجوز الجرّ بـ «من» وبغير «مِنْ» بفضّل وبغير فُضِّل.

قال أبو حيّان: ومقتضى الاستقرار أن تمييز «كائِنْ» لا يكون جمعاً، فليست كمثّل «كم» الخبريّة في ذلك.

واختلف في جواز حذفه فجوّزه المبرّد، والأكثرُونَ، وقال صاحب «البيسط»: إنه

= وجلّ: وكائِنْ من قرية، وقال عمرو بن شأس:

وكائن رددنا عكم من مدّجج يجيء أمام الألف يردي مقنعا

فإنما ألزموها مِنْ لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام وصار كالمثّل انتهى. فهذا النص يشير إلى أن «مِنْ» زائدة كما قال أبو حيّان.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

قديماً ولا تدرون ما مَنّ منعمُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٥١/٤) وشرح الأشموني (٦٣٧/٣) وشرح شواهد المغني (٥١٣/٢) ومغني

الليّب (١٨٧/١). وقد نصب هنا تمييز «كائن»، والأكثر الجرّ.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥١/٤) وشرح الأشموني (٦٣٧/٣) وشرح التصريح

(٢٨١/٢) وشرح شواهد المغني (٥١٣/٢) والمقاصد النحوية (٤٩٥/٤).

وقوله: «أَلَمًا» منصوب على التمييز، من ألم يَألم إذا وجع.

(٣) مغني الليّب (١٥٩/١).

(٤) الكتاب (١٧١/٢) بنفس اللفظ.

ضعيف للزوم «مِنْ» ففيه حذف عامل ومعمول. قال أبو حيان: ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حُذِفَ وهو مجرور بِمِنْ، بل حذف وهو منصوب كما حذف مِنْ «كم» الاستفهامية، وهو منصوب:

والأفصح اتصال تمييز «كأين» بها، وكذا وَقَعْتُ في القرآن. ويجوز الفصل بينهما بالجملة، وبالظرف قال:

٩٩٣ - وَكَايْنُ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ^(١)

وقال:

٩٩٤ - وَكَايْنُ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ^(٢)

[تمييز كذا]

(ص): ومييز «كذا» لا يُجَرَّ بمن وفاقاً، ولا بالإضافة، ولا البدلية، ولا يرفع ولا يُجمع خلافاً لزاعميها.

(ش): مميّز «كذا» لا يكون إلا مفرداً منصوباً قال الشاعر:

٩٩٥ - عِدِّ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُوسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسَيِّ الْجُهْدُ^(٣)

ولا يجوز جرّه بمن اتّفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيّين.

وأجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثَوْبٌ وكذا أثوابٌ قياساً على العدد الصريح.

ورد بأن المحكي لا يضاف، وبأن في آخرها اسم الإشارة، واسم الإشارة لا يُضاف. وأجاز بعضهم: كذا دِرْهَمٌ بالجرّ على البدل.

وجوّز الكوفيّون الرُّفْعَ بعد «كذا». قال أبو حيان: وهو خطأ، لأنه لم يسمع. وجوّزوا الجَمْعَ بعد الثلاثة إلى العشرة.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يجيء أمام الألف يردي مقنّعا

وهو لعمر بن شأس في الدرر (٥٢/٤) وسرّ صناعة الإعراب (٣٠٦/١) وشرح أبيات سيبويه (٤٩٧/١٢) والكتاب (١٧٠/٢).

وقد استعمل «كائن» بمعنى «كم» مع الإتيان بـ «من» الجارة بعدها

(٢) تقدم برقم (١٨٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٨١/٧) والدرر (٥٤/٤) وشرح الأشموني (٦٣٨/٣) وشرح شواهد المعنى (٥١٤/٢) ومغني اللبيب (١٨٨/١) والمقاصد النحوية (٤٩٧/٤).

نواصب المضارع

[أَنْ]

(ص): نواصب المضارع: «أَنْ». يقال: «عن». وهي الموصولة بالماضي خلافاً لابن طاهر، لا بعد يقين غير مؤول في الأصح.

وبجوز في تِلْو: «ظَنَّ» الرفع مخففة، وكذا خوفٌ تيقن مخوفه في الأصح. والأصح لا تعمل زائدة، ولا يتقدم معمولٌ معمولها.

وثالثها: يجوز مع أريد، وعسى.

ولا يفصل، وقيل: يجوز بِظَرْفٍ. وقيل: بشرط.

وترفع إهمالاً على الأصح. وعن الكسائي لا يقاس، ولا تجزم، وحكاه الرؤاسي واللخاني، وأبو عبيدة لغةً. وتقع مبتدأ وخبراً، ومعمولٌ حرف ناسخ، وجار ولكان، وظنٌّ، وبعض المغاربة، وفعل غير الجزم، ومضاف خلافاً لابن الطراوة، لا بمعنى «الذي» خلافاً لابن الذكوي^(١).

(ش): لَمَّا أَتَيْتُ منصوبات الأسماء عَقِبَتْ بمنصوبات الأفعال، كما ذَكَرَ عَقِبَ المرفوعات المضارعُ المَرْفُوعُ. فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف:

أحدها: «أَنْ» وهي أم الباب. قال أبو حيان: بدليل الاتفاق عليها، والاختلاف في «لن»، و«إِذَنْ»، و«كَيْ». ويقال فيها: «عن» بإبدال الهمزة عيناً.

وأن هذه الناصبة للمضارع هي التي تُوصَلُ بالماضي في نحو: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤] وبالأمر في نحو: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ، وبالنهي في نحو: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَلَّا تَفْعَلَ.

(١) هو محمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١ هـ بحوي، من آثاره البديع في النحو انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٠٥) وكشف الظنون (ص ٢٣٦) وهديّة العارفين (٢/٦٤).

وزعم أبو بكر بن طاهر أنها غيرها، فتكون «أن» على مذهبه مشتركة، أو متجاوزاً بها. واستدل لذلك بأمرين: أحدهما: أنها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين، وسوف، وكذا الأمر.

والثاني: أننا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تُصَيَّرَ بصيغة المضارع كَلَمْ، لما دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه.

وشرط نصب المضارع بعد «أن» ألا تقع بعد فعل يقين كَعَلِمَ، وتحقق، وتيقن ونحوها، فإنها حينئذ المُخَفَّفة من الثَّقِيلَة نحو: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠] خلافاً للفرء حيث جَوَّزَ أن تلي أن الناصبة للمضارع لفظ العِلْم، وما في معناه مستدلاً بقراءة ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾ [طه: ٨٩] بالنصب^(١)، وهي بمعنى أفلا يعلمون.

ويقول جرير:

٩٩٦ - نَرَضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَلَّا يُدَانِنَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدٌ^(٢)

وأجيب بأن العِلْم إنما يَمْتَنِعُ وقوع أن الناصبة بعده إذا بقي على موضعه الأصلي، أما إذا أُول بالظَّن، واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك.

والدليل على استعمال العِلْم بمعنى الظَّن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠]. فإن المراد بالعِلْم فيه الظَّن القوي، إذ القطع بإيمانهن غير متوصل إليه.

ومنع المبرِّدُ النَّصب أيضاً في المَوْوَل بالظَّن.

فقولِي «في الأصح» راجعٌ إلى المستثنى والمستثنى منه جميعاً.

ويجوز في الواقعة بعد الظَّن الرِّفْع على أنها المُخَفَّفة من الثَّقِيلَة، وهو قليل. والأكثر في لسان العرب النَّصب بعده، قال تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا﴾ [العنكبوت: ٢] وقرئ بالوجهين^(٣) ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١].

(١) قراءة «يرجع» بالرفع هي قراءة الجمهور؛ أما قراءة «يرجع» بالنصب فهي قراءة أبي حنيفة. أنظر البحر المحيط (٢٥٠/٦).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (١٥٧/١) والدرر (٥٦/٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٥٥١/٣). ورواية الشطر الثاني في ديوان جرير: «أن لن يفاخرنا من خلقه بشر».

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط (٥٤٢/٣): «قرأ الحرمان وعاصم وابن عامر بنصب نون «تكون» بأن الناصبة للمضارع، وهو على الأصل، إذ «حسب» من الأفعال التي في أصل الوضع لغير المتيقن. وقرأ النحويان وحمزة برفع النون، و «أن» هي المخففة من الثقلية، واسمها ضمير الشأن محذوف، والحملة المنفية في موضع الخبر؛ نزل الحسبان في صدورهم منزلة العلم، وقد استعملت «حسب» في المتيقن =

قال أبو حَيَّان: وليس في الواقعة بعد الشك إلا النصب، وفي الواقعة بعد فعل خوف تَيَقَّنَ مَحْوُفُهُ نحو: خِفْتُ أَلَّا تَقُومَ، وَخِفْتُ أَلَّا تُكْرِمَنِي قولان، أَصْحُهُمَا: جواز الرفع كما بعد الظن، وقد سمع. قال أبو محجن:

٩٩٧ - أَخَافُ إِذَا مَا مِتَّ أَنْ لَا أُذَوِّقَهَا^(١)

والثاني: تعين النصب، وعليه المبرد.

ولا تعمل أن الزائدة عند الجمهور، لأنها لا تختص بدليل دخولها على الفعل الماضي في قوله: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] ولا يعمل إلا الْمُخْتَصَّ.

وجوز الأخفش إعمالها حملاً لها على المصدرية، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجَزَّ. وفرق بأنَّ الباء الزائدة تختص بالاسم.

ولا يجوز تقديم معمولٍ معمولٍ أن النَّاصِبَةِ عليها، لأنها حرف مصدري، ومعمولها صلة لها، ومعمولُه من تمام الصِّلة، فكما لا تَتَقَدَّمُ الصِّلَةُ لا يَتَقَدَّمُ معمولُها، هذا مذهب البصريين.

وجوز الفراء تَقْدِيمَهُ لقوله:

٩٩٨ - كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَ^(٢)

فقوله: «بالعصا» متعلق بـ «أُجْلَدَ»، وأجيب بندوره، أو تأويله على تقدير متعلق دل عليه المذكور.

ونقل ابنُ كَيْسَانَ عن الكوفيين الجواز في نحو: طَعَامُكَ أُرِيدُ أَنْ أَكُلَ، وَطَعَامُكَ عَسَى أَنْ أَكُلَ.

قليلًا، قال الشاعر:

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَحَارَةٍ رِبَاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره

ولا تدفنتني في الفلاة فإنني

وهو لأبي محجن الثقفي في ديوانه (ص ٤٨) والأزهية (ص ٦٧) وخزانة الأدب (٣٩٨/٨، ٤٠٢) والدرر (٥٧/٤) وشرح شواهد المغني (١٠١/١) والشعر والشعراء (٤٣١/١) ولسان العرب (٢٥٧/٨) - فنع) والمقاصد النحوية (٣٨١/٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٥٥٢/٣) ومغني اللبيب (٣٠/١).

وقال البغدادي: إِنَّ «أَنْ» هنا مخففة لوقوعها بعد الخوف بمعنى العلم واليقين، واسمها ضمير شأن محذوف أو ضمير متكلم، وجملة «لا أذوقها» في محل رفع خبرها.

(٢) كانت بالأصل «خير» والصواب ما أثبتناه - وراجع الشاهد رقم (٢٨٦).

(٣) تقدم بالرقم (٢٨٦).

ولا يجوز فصل أن الناصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور، ولا قسم ولا غير ذلك. هذا مذهب سيويه والجمهور.

وجوزَه بَعْضُهُم بِالظَّرْفِ وَشِبْهِهِ نَحْوُ: أَرِيدَ أَنْ عِنْدِي تَقْعُدَ، وَأَرِيدَ أَنْ فِي الدَّارِ تَقْعُدَ، قِيَاساً عَلَى أَنَّ الْمَشْدَدَةَ حَيْثُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا بِجَامِعٍ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ مِنَ الْمَصْدَرِيَّةِ وَالْعَمَلِ.

وجوزَه الْكُوفِيُّونَ بِالشَّرْطِ نَحْوُ: أَرَدْتُ أَنْ إِنْ تَرُزْنِي أَزُورَكَ بِالنَّصْبِ مَعَ تَجْوِيزِهِمُ الْإِلْغَاءَ أَيْضاً، وَجَزَمَ: أَزْرَكَ جَوَاباً.

ويجوز إهمال «أن» حملاً على أختها ما المصدرية، فيُزْعَمُ الفعل بعدها، وخرَجَ عليه قراءة ﴿أَنْ يُسَمَّ الرِّصَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع^(١). وقيل: لا، وأن المرفوع بعدها الفعل مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ لَا الْمَصْدَرِيَّةِ، وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ.

ولا يجوزُ الْجَزْمُ بـ «أن» عند الجمهور، وجوزَه بعض الكوفيين. قال الرُّؤَاسِيُّ^(٢) من الكوفيين: فصحاءُ العرب يَنْصُبُونَ بَأَنْ وَأَخَوَاتِهَا الْفِعْلَ. ودونهم قَوْمٌ يرفعون بها. ودونهم قَوْمٌ يَجْزِمُونَ بها. وأنشد على الجزم:

٩٩٩ - أَحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا^(٣)

(١) قال أبو حيان «وقرىء أن يتم، رفع الميم، ونسبها النحويون إلى محاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر، أنشد الفراء رحمه الله تعالى:

أَنْ تَهْبِطِيں بِلَادَ قَرُوْ
مِ يَرْتَعِمُوْنَ مِنَ الطَّلَاحِ
وقال آخر:

أَنْ تَقْصِرَآ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكَمَا مَتَى السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُبْلَغَا أَحَدًا
وهذا عند البصريين هي الناصبة للفعل المضارع وترك إعمالها حملاً على أختها في كون كل منهما مصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة، وشذ وقوعها موقع الناصبة كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة في قول حرير:

نَرْضَى عَنْ اللَّهِ أَنْ النَّاسَ قَدْ عِلْمُوا أَنْ لَا يَدَانِنَا مَنْ خَلَقَهُ شَرُّ
والذي يظهر أن إثبات اللون في المضارع المذكور مع أن مخصوص بضرورة الشعر ولا يحفظ أن غير ناصبة إلا في هذا الشعر والقراءة المسبوبة إلى محاهد، وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة انتهى (الحر المحيط. ٢٢٣/٢)

(٢) هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرُّؤَاسِيُّ النِّيلِيُّ. نحوي، لغوي، مقرئ، شاعر أخذ عنه الكسائي، وتوفي قبل سنة ١٩٣ هـ. من آثاره: الفَيْصَل، معاني القرآن، الوقف والابتداء، كتاب في النحو، كتاب التصغير، وله شعر انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٨/٢١) وبغية الوعاة (ص ٣٣) وكشف الظنون (ص ١٤٠٥، ١٤٧٠، ١٧٣٠) وهدية العارفين (٧/٢، ٨).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

ومِمَّنْ حكى الجزم بها لغة من البصريين أبو عبيدة، واللحياني، وزاد أنها لغة بني صُباح. ثم لَمَّا كانت أَنَّ مع معمولها في تقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي واللفظي، فتقع مبتدأ نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وخَبِرَ مُبْتَدَأُ نحو: الأَمْرُ أَنَّ تفعل كذا.

ولا يكون مبتدؤها إلا مصدرًا، فإن وقع جثة أول. ومعمولاً لحرف ناسخ نحو: إِنَّ عِنْدِي أَنْ تَخْرُجَ، ولا بُدَّ أَنْ يكون أحد الجزأين مصدرًا إلا في لعل، فيجوز أن يكون جثة نحو: لَعَلَّ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ؛ حَمَلًا عَلَى «عَسَى».

ومعمولاً بحرف جر، ويكثر حذفه، ومعمولاً لكان وأخواتها اسماً وخبراً نحو: كان أَنْ تقعد خيراً من قيامك، وتكون عقوبتك أَنْ أعزلك.

ومعمولاً لظن وأخواتها مفعولاً أولاً، وثانياً نحو: ظننت أن تقوم خيراً من أَنْ تقعد. وقوله:

١٠٠٠ - إني رأيت من المكارم حَسْبُكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا خَزَّ الثِّيَابِ وَتَشْبَعُوا^(١)
أي: لُبِسَ الثِّيَابِ.

ومعمولاً لبعض أفعال المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجزم نحو: طلبت منك أَنْ تقومَ وأردت أَنْ تفعلَ، وبدا لي أَنْ أقومَ، بخلاف أفعال الجزم، لا يقال: فَعَلْتُ أَنْ أقومَ. أي: القيام، ولا أُعْطِيتُكَ أَنْ تأمنَ، أي الأمان.

ومعمولاً لاسم مضاف نحو: إنه أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ، ومخافة أَنْ تَفْعَلَ، وأجيء بعد أَنْ تَقُومَ، وقبل أَنْ تَخْرُجَ.

وقال ابن الطراوة: لا يجوز أن يضاف إلى أَنَّ ومعمولها، لأن معناها التراخي فما بعدها في جهة الإمكان، وليس بثابت، والنية في المضاف إثبات عينه بثبوت عَيْنِ ما أضيف إليه، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه، فإن ثبوت غيره محال.

فتتركها ثَقَلًا عَلَيَّ كما هيا

=

وهو لحميل بثينة في ديوانه (ص ٢٢٤) والدرر (٥٩/٤) وشرح شواهد المغني (٩٨/١). وبلا سبة في

الحنى الداني (ص ٢٢٧) وشرح الأشموني (٥٥٢/٣) ومعني اللبيب (٣٠/١)

ورواية الصدر في ديوان حميل: «أخاف إذا أنبأتكم أن تردني»، ولا شاهد على هذه الرواية

(١) البيت من الكامل، وهو لعد الرحمن بن حسان في حزانة الأدب (٧١/٤) والدرر (٦٠/٤) والكتاب

(١٥٣/٣). ولسعید بن عبد الرحمن بن حسان في شرح أبيات سيبويه (١٦٨/٢) ولبعض المحدثين

في العقد الفريد (٢٠/٣) وبلا نسبة في خلیص الشواهد (ص ٤١٨).

[الن]

(ص): «لن» بسيطة، وقال الخليل من: «لا أن» والفراء: لا النافية أبدلت نوناً.

وإنما تنصب مستقبلاً، وتُفيدُ نفيه، وكذا التأكيد لا التأييد على المختار.

وقال بعض البائيين: لنفي ما قرب.

والمختار وفاقاً لابن عصفور: تَرُدُّ للدعاء.

ويقدم معمولٌ معمولٍ لها خلافاً للأخفش الصغير، ولا يفصل اختياراً. وجوزَه الكسائي بَقَسِمٍ ومَعْمُولٍ، والفراء بِشَرْطٍ، وأظنَّ. وتَهْمَلُ، وحكى اللحياني الجَزَمَ بها.

(ش): الثاني من نواصب المضارع «لَنَ»، والجمهور أنها حرف بسيط، لا تركيب فيها ولا إبدال. وقال الخليل والكسائي: إنها مركبة من: «لا أن»، فأصلها: «لا أن» حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، كما حذفت في قولهم: وَيَلْمِيهِ، والأصل: وَيُلُّ أُمَّهُ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين: ألف «لا»، ونون «أن»، فصارت «لن». والحامل لهما على ذلك قُرْبُها في اللفظ من: «لا أن»، ووجود معنى: «لا»، و «أن» فيها وهو النفي، والتخليص للاستقبال.

وقال الفراء: هي لا النافية، أبدل من ألفها نوً، وحمله على ذلك اتِّفَاقُهُما في النفي، ونفي المستقبل، وجعل «لا» أصلاً لأنها أقعد في النفي من «لن»، لأنَّ «لَنَ» لا تنفي إلا المضارع وقد ذكرت ردَّ القولين في حاشية «المغني».

وتنصب «لن» المستقبل، أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تَنفِيهِ من غير أن يشترط أن يكون النفي بها أَكَدَ من النفي بلا.

وذهب الزمخشري في «مُفَصِّلِهِ»: إلى أنَّ: «لَنَ» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل. قال: تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا أَكَدْتَ وشَدَّدْتَ، قلت: لَنَ أَبْرَحَ اليوم، قال تعالى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠]. وقال: ﴿لَنَ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِیَ الْإِخْرَاجُ﴾ [يوسف: ٨٠].

وذهب الزمخشري في «الأنموذج»^(١): إلى أنها تفيد تأييد النفي.

قال: فقولك: لَنَ أَفْعَلُهُ، كقولك: لا أَفْعَلُهُ أبداً، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنَ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]. قال ابن مالك: وحمله على ذلك اعتقاده في «لَنَ تراني» أن الله لا يرى، وهو

(١) «الأنموذج في النحو» للزمخشري، اقتضبه من «المفصل» وجعله مقدمة نافعة للمبتدئ كالكافية. وله شروح. انظر كشف الظنون (ص ١٨٥).

باطلٌ. وردّه غيره بأنّها لو كانت للتأييد لم يُقَيَّدَ منفئها باليوم في: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيَا﴾ [مريم: ٢٦]. ولم يصحّ التوقيف في قوله: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١]. ولكان ذُكِرَ «الأبد» في قوله: ﴿وَلَنْ يَسْتَمُوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، إذ الأصل عَدَمُهُ. وبأنّ استفادة التأييد في آية ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] من خارج^(١). وقد وافقه على إفادة التأييد ابنُ عَطِيَّة^(٢)، وقال في قوله: ﴿لَنْ تَرَكُنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: لو بقينا على هذا النفي لتضمّن أن موسى لا يراه أبداً، ولا في الآخرة، لكن ثبت في الحديث المتواتر: «أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَرَوْنَهُ»^(٣). ووافقه على إفادة التأكيد جماعةٌ منهم: ابنُ الخبّاز، بل قال بعضهم: إنّ منعه مكابرةٌ، فلذا اخترته دون التأييد.

وأغرب عبد الواحد الزمّلكاني^(٤) فقال في كتابه «التيان في المعاني والبيان»^(٥): إنّ

(١) أي لأمر خارجي لا من مقتضيات «لن»، ذكره الصّبّان في حاشيته على الأشموني (٢٧٨/٣).

(٢) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام ابن عطية المحاربي الغرناطي المالكي عالم مشارك في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة والأدب. ولد سنة ٤٨١ هـ، وتوفي سنة ٥٤١ هـ من مؤلفاته. الجامع المحرر الصحيح الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وعيره انظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال (٣٨٠/١) وبعية الملتبس (ص ٣٧٦) ونفح الطيب (٣٠٧/٩) وبعية الوعاة (ص ٢٩٥) والدياج لابن فرحون (ص ١٧٤) وكشف الظنون (ص ١٦١٣).

(٣) انظر المحرر الوجيز لابن عطية (١٥٥/٧)، ولفظه فيه: «قوله عزّ وحل: لن تراني، نصّ من الله تعالى على منعه الرؤية في الدنيا، و«لن» تنفي الفعل المستقبل، ولو بقينا مع هذا النفي بمجرد لقضينا أنه لا يراه موسى أبداً ولا في الآخرة؛ لكن ورد من جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة، فموسى عليه السلام أخرى برؤيته» انتهى. وحديث رؤية المؤمنين لله تعالى ورد في الصحاح بطرق متعددة؛ منها ما رواه البخاري في التفسير (سورة النساء، باب إن الله لا يظلم مثقال ذرة.. حديث رقم ٤٥٨١) عن أبي سعيد الخدري: أن أناساً في زمن النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال النبي ﷺ: «نعم، هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ضوء ليس فيها سحاب؟» وهو حديث طويل.

(٤) هو كمال الدين أبو المكارم عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الزمّلكاني - نسبة إلى رملكان قرية بغوطة دمشق - عالم، أديب، متميز في علوم عدّة ولي القضاء بصرخد ودرّس ببلبك، وتوفي بدمشق سنة ٦٥١ هـ. من تصانيفه: التيان في علم البيان، المهمل المفيد في أحكام التوكيد، نهاية التأمل في أسرار التنزيل، شرح المفصل للزمخشري وسماه «المفصل على المفصل ودرية المفصل»، وله شعر. انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (١٣٣/٥) والسلوك للمقرئزي (٣٨٩/١) ومراة الجنان (١٢٧/٤) وهدية العارفين (٦٣٥/١).

(٥) سماه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٣٤١): «التيان في علم البيان»، وعليه كتاب للشيخ أبي المطرب أحمد بن عبد الله المخزومي سماه: «التنبيهات على ما في التيان من التوبيهات».

«لن» لنفي ما قُرب، ولا يمتدّ معنى النفي فيها. قال: وسيرّ ذلك أنّ الألفاظ مُشاكِلَةٌ للمعاني، «ولا» آخرها ألف، والألف يكون امتدادُ الصّوت بها، بخلاف التّون، ونقل ذلك عنه ابنُ عصفور، وأبو حَيّان، وردّاه.

والجُمهور على أن الفعل بعد «لن» لا يخرجُ عن كونه خبراً كحالهِ بعد سائر حروف النفي غير لا.

وذهب قومٌ إلى أنه قد يخرجُ بعد «لن» إلى الدّعاء كحالهِ بعد لا، قال الشّاعر في «لا»:

١٠٠١ - ولا زالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ^(١)

وقال في لن:

١٠٠٢ - لن تَزَالُوا كَذَلِكَم ثُمَّ لَا زِلْ - ت لكم خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ^(٢)

وهذا القول اختاره ابن عصفور. وهو المختار عندي، لأن عطفَ الدّعاء في البيت قرينةٌ ظاهرة في أنّ المعطوف عليه دعاءٌ لا خبرٌ.

وتقدّم معمول معمول «لن» عليها جائزٌ، خلاف معمول معمول «أن»، إذ لا مصدرية فيها، وقد قالوا: إنّ «لن أضرب» نفي لـ «سأضرب»، فكما جاز: زيداً سأضرب، جاز زيداً لن أضرب. ومنعه الأخفش الصغير أبو الحسن عليّ بن سليمان البغدادي، لأنّ التّقي له صدر الكلام فلا يقدّم معمولٌ معمولٍ عليه كسائر حروف التّقي.

ولا يجوز الفصل بين «لن» وبين الفعل في الاختيار، لأنها محمولةٌ على سيفعل وكذلك لم يَجُزْ لن تفعل ولا تضرب زيداً بنصب «تضرب»، لأن الواو كالعامل، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ «لا» كما لا يقال: لن لا تضرب زيداً، هذا مذهب البصريين وهشام.

واختار الكسائيّ الفصل بالقسم، ومعمول الفعل نحو: لن والله أُكْرِمَ زيداً ولن زيداً أُكْرِمَ. ووافقه الفراء على القَسَم، وزاد جواز الفصل بـ «أظنّ» نحو: لن أظنّ أوزرك بالنّصب، وبالشّرط نحو: لن إن تزرنني أوزرك بالنّصب، وجوز الإلغاء والجزم جواباً.

قال أبو حَيّان: وأصحاب الفراء لا يفرّقون بين لن والفعل اختياراً وهو الصّحيح، لأنّ «لن» وأخواتها من الحروف النّاصبة للأفعال بمنزلة إنّ وأخواتها من الحروف النّاصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين إنّ واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبَحُ منه بين عوامل الأسماء والأسماء، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء.

(١) تقدم برقم (٣٥٣).

(٢) تقدم برقم (٣٤٩).

وحكى اللحياني الجزم يلن لغةً وأنشد عليه :

١٠٠٣ - لَنْ يَخْبِرَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَزَّكَ مِنْ دُونِ بَايِكَ الْحَلَقَةُ^(١)

[كي]

(ص): كي إن كانت الموصولة، فالنصب بها عند الجمهور، أو الجازة فبأن مضمرة.

وجوز الكوفية إظهارها. وتعين الأولى بعد اللام، والثانية قبلها، وترجح مع إظهار

أن

وأنكر الكوفية كونها جارة. وقوم كونها ناصبة.

ولا تفيد الناصبة علة، ولا تتصرف، بل تجر باللام.

ويجوز تأخير معلولها، والفصل بلا النافية، وما الزائدة، وبهما لا بغير ذلك. وجوزه الكسائي بمعمول، وقسم، وشرط، ولا عمل. وابن مالك وولده: وتعمل. ولا يُقدّم معمول منصوبها، ولا على المعلول في الأصح.

وجوز الكوفية والمبرد النصّب بـ «كما».

(ش): الثالث من نواصب المضارع كي. ومذهب سيويه والأكثرين: أنها حرف

مشترك، فتارة تكون حرف جرّ بمعنى اللام، فتفهم العلة، وتارة تكون حرفاً تنصب المضارع بعده. واختلف هؤلاء:

فمذهب سيويه أنها تنصب بنفسها^(٢)، ومذهب الخليل والأخفش أن «أن» مضمرة

بعدها. وزهد الكوفيون: إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم.

وقيل: إنها مختصة بالاسم، فلا تكون ناصبة بالفعل.

واحتج من قال: إنها مشتركة بأنه سُمع من كلام العرب: جئت لكي أتعلّم، وسمع من

كلامهم: كيّمه، فأما: لكي أتعلّم فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجرّ عليها، وليست فيه حرف جرّ لأن حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ.

وأما كيّمه فهي حرف جرّ بمعنى اللام كأنه قال: ليّمه؟ ووجه الاستدلال من هذا اللفظ

أنه قد تقرر من لسان العرب أن «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ حذفت ألفها

(١) البيت من المسرح، وهو لأعرابي في الدرر (٦٣/٤) وشرح شواهد المغني (٦٨٨/٢). وبلا سبة في

الأشباه والنظائر (٣٣٦/١) وشرح الأشموني (٥٤٨/٣) ومغني اللبيب (٢٨٥/١).

(٢) بل مذهبه كما في الكتاب (٧ - ٥/٣) أنها تنصب بـ «أن» مضمرة بعدها وجوباً.

نحو: بِمَ، وَلِمَ، وَفِيمَ، وَعَمَ، فإذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت.

ويدل أيضاً على أنها جارة دخولها على «ما» المصدرية كقوله:

١٠٠٤ - يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(١)

فرفع الفعل على معنى: يراد الفتى للضر والنفع.

وأما جئت كي أعلم، فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها، إذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها، فتكون بمعنى أن، واللام المقتضية للتعليل محذوفة كما تحذف في: جئت أن أعلم. ويحتمل عندهم أن تكون الجارة، وتكون أن مضمرة بعدها، كما أضمرت بعد غيرها من الحروف - على ما سيأتي بيانه -

ويبنى على هذا المذهب فزع، وهو أنه: هل يجوز أن تدخل كي على «لا» أم لا يجوز؟

والجواب أنك إن قدرتها الجارة لم يجز، لأن «كي» كاللام، فلا تدخل عليها إلا مع «أن» كما في اللام نحو: ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمُ﴾ [الحديد: ٢٩]. وإن قدرتها الناصبة جاز نحو: كَيْلا تُقَدِّمَ.

وهي إذا كانت ناصبة لا يفهم منها السببية، لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كأن^(٢). ولا تتصرف تصرف «أن»، فلا تقع مبتدأة، ولا فاعلة، ولا مفعولة ولا مجرورة بغير اللام.

وتتعين الناصبة بعد اللام نحو: جئت لكي أعلم، لئلا يجمع بين حرفي جر، ودخول اللام على الناصبة لكونها موصولة كأن^(٣)، ولذلك شبه سيبويه إحداهما بالأخرى.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدده:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما

وهو للناطقة الجعدي في ملحق ديوانه (ص ٢٤٦). وله أو للناطقة الديباني في شرح شواهد المغني (٥٠٧/١). وللناطقة الجعدي أو للناطقة الديباني أو لقيس بن الخطيم في خزنة الأدب (٤٩٨/٨) والمقاصد النحوية (٢٤٥/٤) ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه (ص ٢٣٥) وكتاب الصناعتين (ص ٣١٥). وللناطقة الديباني في شرح التصريح (٣/٢) والمقاصد النحوية (٣٧٩/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٠/٣) وتذكرة النحاة (ص ٦٠٩) والجنى الداني (ص ٢٦٢) والحيوان (٧٦/٣) وخزنة الأدب (١٠٥/٧) وشرح الأشموني (٢٨٣/٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٦) ومغني اللبيب (١٨٢/١).

ويروي: «كيما يضر وينفع»، وعلى هذه الرواية دخلت «ما» المصدرية على «كي»، والمعنى: إنما يرجى الفتى للنفع والضر.

(٢) كانت في الأصل «كان» بدون همزة؛ والصواب ما أثبتناه.

(٣) كانت في الأصل «كان» بدون همزة؛ والصواب ما أثبتناه.

وتتعين الجارة إذا جاءت قبل اللام نحو: جئتُ كَيَّ لأقرأ، فكَيَّ حرف جرٍّ، واللام تأكيدٌ لها وأنَّ مضمرة بعدها، ولا يجوز أن تكون كي ناصبةً للفصل بينها وبين الفعل باللام.

ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل بالجار ولا بغيره.

ولا يجوز أن تكون كي زائدة، لأنَّ «كي» لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع، فيحمل هذا عليه.

وهذا التركيب أي مجيء «كَيَّ» قبل اللام نادرٌ، ومنه قول الطرمّاح:

١٠٠٥ - كادوا ينصُرِ تميمَ كَيَّ ليلَحَقَهُمْ^(١)

وإضمارُ «أنَّ» بعد الجارة على جهة الوجوب، فلا يجوز إظهارها عند البصريين إلا في ضرورة.

وجوّزه الكوفيون في السّعة.

قال أبو حيّان: والمحفوظ إظهارها بعد «كَيَّ» الموصولة بما كتّوله:

١٠٠٦ - كيما أن تغرّ وتخدعاً^(٢)

ولا أحفظ من كلامهم. جئتُ كَيَّ أن تكرمني.

ومع إظهار اللام نحو: جئتُ لكيما أن تقوم، يترجح كونها جارة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة بأنَّ، لأنَّ «أنَّ» هي التي وليّت الفعل، وهي أمّ الباب، وما كان أصلاً في بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل، واللام أصلٌ

(١) صدر بيت من الطويل، وعجّره

فيه فقد بلغوا الأمر الذي كادوا

وهو للطرمّاح بن حكيم كما ذكر السيوطي ها. وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٦٤). والشطر الأول في الدرر (٦٧/٤) وقال صاحب الدرر: «لم أعثر على قائله وتتمته».

(٢) من الطويل، وتماّمه.

فقالَت أكلَ الناسَ أصحَّتْ مانحاً لسانك

وهو لحميل نثية في ديوانه (ص ١٠٨) وخزانة الأدب (٨/٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨) والدرر (٦٧/٤) وشرح التصريح (٣/٢، ٢٣١) وشرح المفصل (٩/١٤، ١٦)، وله أول لحسان بن ثابت في شرح شواهد المعني (١/٥٠٨) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١١) وخزانة الأدب (ص ١٢٥) وحواهر الأدب (ص ١٢٥) والجنى الداني (ص ٢٦٢) ورصف المباني (ص ٢١٧) وشرح الأشموني (٢/٢٨٣) وشرح التصريح (٢/٣٠) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٧) ومعني اللبيب (١/١٨٣)

وظهور «أنَّ» المصدرية بعد «كي» دليل على أمرين. الأول أنَّ «كي» دالة على التعليل وليست حرفاً مصدرئاً، والثاني أنَّ «كي» التعليلية تقدّر بعدها «أنَّ» إذا لم تكن موحودة

في باب الجر، فكانت كي توكيداً لها، ولا يجوز أن تكون كي تأكيداً لـ «أن»، لأن التأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكد.

ومن أحكام كي: أنه لا يمتنع تأخير معلولها، فيجوز أن تقول: كي تُكرمني جئتُك سواء كانت الناصبة أو الجازة، وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله، وتقدم المفعول من أجله سائغ.

قال أبو حيان: وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ «لا» التافية نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]. وبـ «ما» الزائدة كقوله:

١٠٠٧ - تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا^(١)

وبهما معاً كقوله:

١٠٠٨ - أَرَدْتُ لِكَيْمَا لَا تَرَى لِي عِشْرَةً وَمَنْ ذَا الَّذِي يُغْطِي الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ^(٢)

وأما الفصل بغير «ما»، فلا يجوز عند البصريين، وهشام، ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار. وجوزَه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه، وبالقسم وبالشرط، فيبطل عملها، فتقول: أوزرك كي والله تزورني، وأكرمك كي غلامي تُكرم، وأوزرك كي إن تُكافئ أكرمك.

واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل.

قال أبو حيان: وهو مذهب ثالث لم يسبقا إليه.

وتقدم معمول معمولها ممنوع، وله ثلاث صور: أحدها: تقدمه على المعمول فقط نحو: جئت كي التحو أعلم. والثانية: على كي فقط نحو: جئت التحو كي أعلم. والثالثة: على المعمول أيضاً نحو: التحو جئت كي أعلم.

وعليه المنع في الأولى للفضل، وفي الثانية والثالثة أن كي من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول.

وإن كانت جازة فأن مضمرة، وهي موصولة أيضاً.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجره

وهل يُجمع السيفان ويحك في غمدي

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في حزانة الأدب (٨٤/٥)، (٥١٤/٨) والدرر (٦٨/٤) وشرح أشعار الهذليين

(٢١٩/١) ولسان العرب (٢٦٦/٣ - ضمد) وللهمذلي في إصلاح المطلق (ص ٥٠)

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ثروان العكلي في حزانة الأدب (٤٨٦/٨) ولسان العرب (٨/١١ - أثل)

وبلاسة في الدرر (٦٩/٤).

وفي الصورة الثانية خلافاً للكسائي. قال أبو حيان: ولا يبعد أن يجزىء في الثالثة، لكنه لم يُنقل.

وأثبت الكوفيون من حروف النصب «كما» بمعنى: «كيما»، ووافقهم المبرّد، واستدلوا بقوله:

١٠٠٩ - وَطَرَفَكَ إِذَا جِئْنَا فَاَصْرَفْتَهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ^(١)

وأنكر ذلك البصريون، وتأولوا ما ورد على أن الأصل: «كيما» حذفت ياءه ضرورة أو الكاف الجازة كُفّت بما، وحذف النون من الفعل ضرورة.

[إذن]

(ص) إذن: الجمهور: أنها حرفٌ بسيطٌ. وقال الخليل من: «إذ أن». والرندي: «إذا أن». وقومٌ: اسمٌ. وأنها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة، وتليها جملة اسمية، وخبر ذي خبر. وإنما تنصب مستقبلاً وليها مُصدّرة، والرفع حينئذٍ لغية أنكرها الكوفيون.

فإن وَلَيْتَ عاطفاً قلّ النصب، أو ذا خبر امتنع. وجوّزه هشام بعد مبتدأ، والكسائي بعد اسمي أن، وكان.

ويفصل بقسم حذف جوابه، ولا النافية.

وجوّزه ابنُ بابشاذ بندا، ودعاء. وابن عصفور والأبدي بظرف. والكسائي وهشام والفراء بمعمول، ثم اختار الرفع والكسائي النصب. وجوّز تقدّمه مع العمل ودونه، والفراء وأبطله، ولا نصّ للبصرية.

قال أبو حيان: ومقتضى قواعدهم المنع.

ومعناها: قال سيبويه الجواب والجزاء^(٢)، قال السّلوّيين دائماً، والفارسيّ غالباً، ولا

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ١٠١) وخزانة الأدب (٣٢٠/٥) والدرر (٧٠/٤). ولجميل بئنة في ديوانه (ص ٩٠) ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني (٤٩٨/١). ولليلد أو لجميل في المقاصد الحوية (٤٠٧/٤) وبلا نسة في الإيصاد (٥٨٦/٢) والجنى الداني (ص ٤٨٣) وجواهر الأدب (ص ٢٣٣) وخزانة الأدب (٥٠٢/٨، ٢٢٤/١٠) ورصف المباني (ص ٢١٤) وشرح الأشموني (٥٥٠/٣) ومجالس ثعلب (ص ١٥٤) ومعني اللبيب (١٧٧/١) ويروى البيت.

إذا حثت فامنح طرف عيك غيرنا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
ولا شاهد في البيت على هذه الرواية
(٢) انظر الكتاب (٢٣٤/٤).

يحذف معمول ناصب دونه، ولا لدليل على الأصح.

(ش): اختلف التحويتون في حقيقة «إذن»، فذهب الجمهور: إلى أنها حرف بسيط، وذهب قوم: إلى أنها اسم ظرف، وأصلها: إذ الظرفية، لحقها التثنية عوضاً من الجملة المضاف إليها، ونقلت إلى الجزائية، فبقي فيها معنى الربط والسبب.

ولهذا قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوين: دائماً في كل موضع. وقال أبو عليّ الفارسي: غالباً في أكثر المواضع، كقولك لمن قال أزورك: إذن أكرمك، فقد أجبته، وجعلت إكرامه جزاء زيارته، أي: إن تزرنني أكرمك.

قال: وقد تَمَحَّضُ للجواب كقولك لمن قال أُجِبْكَ: إذن أُصَدِّقُكَ، إذ لا مجازاة هنا، والشلوين يتكلف في جعل مثل هذا جزاءً، أي إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك.

وذهب الخليل: إلى أنها حرف تركب من «إذ» و «أن» وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الدال، ثم حذفت والتزم هذا النقل، فكان المعنى، إذا قال القائل: أزورك، فقلت: إذن أن أكرمك، قلت حينئذ: زيارتي واقعة. ولا يتكلم بهذا.

وذهب أبو عليّ عمر بن عبد المجيد الرندي^(١): إلى أنها مركبة من «إذا»، و «أن» لأنها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما، فتعطي الربط كإذا، والنصب كأن، ثم حذفت همزة أن، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين.

وعلى الأول فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الأكثرين، لأنها تقلبه إلى الاستقبال.

وقال الزجاج والفارسي: الناصب أن مضمرة بعدها، لا هي، لأنها غير مختصة، إذ تدخل على الجمل الابتدائية، نحو: إذن عبُد الله يأتيك وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل.

ولنصّبها المضارع ثلاثة شروط:

أحدها: كونه مستقبلاً، فلو قيل لك: أُجِبْكَ، فقلت: إذن أظنك صادقاً رفعت، لأنه حال، ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال.

ثانيها: أن يليها فيجب الرفع في نحو: إذن زيد يُكرمك للفصل. ويغترف الفصل بالقسم، وبلا النافية خاصة، لأن القسم تأكيد لربط إذن. و «لا» لم يعتد بها فاصلة، في أن، فكذا في إذن قال الشاعر:

(١) المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وقد تقدم التعريف به.

١٠١٠ - إِذَنْ وَاللَّهِ نَزَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ^(١)

وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالتداء والدعاء نحو: إذن - يا زيد -
أحسن إليك، وإذن - يغفر الله لك - يَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ.

قال أبو حيان: ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب.

وأجاز ابن عصفور والأبدي الفُضْلَ بالظرف نحو: إذن - غداً - أكرمك. وأجاز
الكسائي وابن هشام والفراء الفُضْلَ بمعمول الفعل، والاختيار عند الكسائي حينئذٍ نصب
وعند هشام الرفع نحو: إذن فيك أرغب، وأرغب، وإذن صاجبك أكرم وأكرم.

فلو قدمت معمول الفعل على إذن نحو: زيداً إذن أكرم.

فذهب الفراء: إلى أنه يبطل عملها. وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب.

قال أبو حيان. ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك، ومقتضى اشتراطهم التصدير
في عملها ألا تعمل، والحالة هذه، لأنها غير مصدرة. ويحتمل أن يقال: تعمل، لأنها وإن
لم تُصَدَّرَ لفظاً فهي مصدرة في النية، لأن النية بالمفعول التأخير.

ثالثها: أن تكون مصدرة فلا تنصب متأخرة نحو: أكرمك إذن بلا خلاف، لأن الفعل
المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه.

وأما المتوسطة: فإن افتقر ما بعدها إلى ما قبلها افتقار الشرط لجزائه نحو: إن تُزْزِنِي
إذن أكرمك، أو القسم لجوابه نحو:

١٠١١ - لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقبلها^(٢)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه

نُشِبَ الطفل من قبل المشيب

وهو لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه (ص ٣٧١) والأشباه والنظائر (٢/٢٣٣) والدرر (٤/٧٠) وشرح
شواهد المغني (ص ٩٧) والمقاصد النحوية (٤/١٠٦) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٦٨) وشرح
الأشموني (٣/٥٥٤) وشرح التصريح (٢/٢٣٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٦) وشرح قطر الندى
(ص ٥٩) ومغني اللبيب (ص ٦٩٣)

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٠٥) وخزانة الأدب (٨/٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦) والدرر
(٤/٧١) وسر صناعة الإعراب (١/٣٩٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/١٤٤) وشرح التصريح (٢/٢٣٤)
وشرح شواهد المغني (ص ٦٣) وشرح المصطل (٩/١٣، ٢٢) والكتاب (٣/١٥) والمقاصد النحوية
(٤/٣٨٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٦٥) وخزانة الأدب (٨/٤٤٧، ٤٤٨) و١١/٣٤٠ ورصف
المباني (ص ٦٦، ٢٤٣) وشرح الأشموني (٢/٥٥٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٥) والعقد الفريد
(٣/٨) ومغني اللبيب (١/١٢١)

أو الخبر للمخبر عنه نحو: زَيْدٌ إِذْنٌ يُكْرِمُكَ، امتنع النَّصْبُ في الصُّور كُلِّهَا وفي الأخيرة خلاف، فأجاز هشام النَّصْبُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ كَالْمَثَالِ. وأجازه الْكِسَائِيُّ بعد اسمٍ إِنَّ نحو:

١٠١٢ - إِنِّي إِذْنٌ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا^(١)

وبعد اسم كان نحو: كان عبدُ الله إِذْنٌ يُكْرِمُكَ.
ووافق الفراء الكسائي في إِنَّ، وخالفه في كان، فأوجب الرفع.
ونصَّ الفراء على تعيين الرفع بعد ظَنِّ نحو: ظننت زيدا إِذْنٌ يُكْرِمُكَ.
قال أبو حيان: وقياس قول الكسائي جوازُ النَّصْبِ أيضاً.

وإن وليت عاطفاً قَلَّ النَّصْبُ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها، قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْسُوكَ خِلْفَكَ إِلَّا قَيْلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]. ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]. وقرئ شاذاً: «لَا يَلْبَثُوا»^(٢)، و«لَا يُؤْتُوا»^(٣)، فمن ألغى راعى تقدّم حرف العطف، ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة.

وإلغاء «إذن» مع اجتماع الشروط لغةً لبعض العرب، حكاه عيسى بن عُمر^(٤)، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب.

وخالف سائر الكوفيّين، فلم يُجْزَ أَحَدٌ مِنْهُمْ الرفع بعدها. قال أبو حيان: ورواية الثقة مقبولةٌ ومن حفظ حُجَّةً على مَنْ لم يحفظ إلا أنها لغة نادرةٌ جِدًّا، ولذلك أنكرها الكسائي

(١) من الرجز، وقبله:

لا تتركني فيهم شطيرا

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١٧٧/١) وأوضح المسالك (١٦٦/٤) والحنى الداني (ص ٣٦٢) وحزاة الأدب (٤٥٦/٨، ٤٦٠) والدرر (٧٢/٤) ورصف المباني (ص ٦٦) وشرح الأشموني (٥٥٤/٣) وشرح التصريح (٢٣٤/٢) وشرح شواهد المغني (٧٠/١) وشرح المفصل (١٧/٧) ولسان العرب (٤٠٨/٤ - شطر) ومعني اللبيب (٢٢/١) والمقاصد الحوية (٣٨٣/٤) والمقرب (٢٦١/١).

والشاهد فيه قوله «إني إذن أهلك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو «أهلك» بعد «إذن» مع أنّ «إذن» ليست مصدرة بل هي مسوقة بقوله «إني» وقيل: إنه ضرورة. وقيل. خر «إن» محذوف، و«إذن» واقعة في صدر جملة مستأنفة

(٢) هذه قرابة أبيّ، ذكر ذلك أبو حيان وقال «أعمل إذا فصب بها على قول الجمهور وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون». انظر البحر المحيط (٦٣/٦). وانظر أيضاً الكشف للزمخشري (٦٨٦/٢).

(٣) هذه قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس (البحر المحيط: ٢٨٤/٣)

(٤) المتوفى سنة ١٤٩ هـ. وقد تقدّم التعريف به

والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل.

ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها، وتبقى هي لا اقتصاراً ولا اختصاراً، فلو قيل: أتريد أن تخرج؟ لم يَجُزْ أن تجيب بقولك: «أريد أن» وتحذف «أخرج».

وأجازه بعض المغاربة مستدلاً بما وقع في صحيح البخاري «فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً»^(١)، يريد: كيما يسجد، قال: وهذا كقولهم: جئت ولما، قال أبو حيان: وليس مثله، لأن حذف الفعل بعد لما للدليل جائز منقول في فصح الكلام، ولم ينقل من نحو هذا شيء من كلام العرب.

[لَامُ الْجُحُودِ]

(ص): مسألة: تنصب «أن» مضمرة لزوماً بعد لام الجحود المؤكدة وليست لام كي على الصحيح. وهي المسبوبة بكون ماضي لفظاً أو معنى، منفي بما أو لم، قيل: أو أخوات كان. قيل: أو ظن قيل: أو كل فعل. وحذف الخبر معها حتم غالباً.

وزعم الكوفية التنصب بها، فمدخولها الخبر، وهي زائدة للتأكيد، وثعلب بقيامها مقام «أن»، والفهري^(٢) لا يرفع مدخولها ضمير السببي.

وجوز قوم إظهار «أن» مع حذفها. وقومٌ دونه، ولا تلي مفرداً.

(ش): «أن» أم الباب، فلها تنصب ظاهرة ومضمرة، ولها إذا أضمرت حالان: حال

(١) جزء من حديث طويل رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾، حديث رقم (٧٤٣٩) عن أبي سعيد الخدري ورواه أيضاً في تفسير سورة «ن والقلم» باب ﴿يوم يكشف عن ساق﴾ مختصراً، بلفظ: «فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً» ولا شاهد في هذه الرواية.

(٢) لعلة أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي. نحوي، لغوي، فقيه، مؤرخ. ولد بلبلة من أعمال إشبيلية سنة ٦٢٣ هـ، وقرأ بالأندلس، وارتحل إلى المشرق، فحج، ثم رجع إلى تونس واتخذها وطناً له إلى أن مات بها سنة ٦٩١ هـ من تصانيفه. شرح الفصح للثعلب، البغية في اللغة، ورفع التلبس في معرفة التجنيس انظر ترجمته في بعية الوعاة (ص ١٧٦) ونفع الطيب (٧/ ٢١٤) وكشف الظنون (ص ٢٤٧، ٢٥١، ١٢٧٣، ١٦٧٤) والديباج المذهب (ص ٧٤).

أو هو أحمد بن عبد العزيز بن هشام بن أحمد بن خلف بن غزوان الفهري الشتمري البابري الأصل. مقرئ، نحوي، شاعر كان حياً سنة ٥٥٣ هـ من مؤلفاته: شرح شواهد الإيضاح، أرجوزة في النحو وشرحها، أرجوزة في الغريب، أرجوزة في القراءات، أرجوزة في الخط، وله نظم انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٤٠) وكشف الظنون (ص ٢١٣) وروضات الجنات (ص ٨٢).

وجوب، وحال جواز.

فالأول: بعد نوعين من الحروف: أحدهما: ما هو حرف جرّ، والآخر: ما هو حرف عطف، فالأول حرفان: أحدهما اللّام التي يسميها النحويّون لام الجحود.

ومذهب البصريّين: أنّ النصب بعدها بأن مضمرة. وذهب الكوفيّون: إلى أن الناصب هو لام الجحود نفسها. وذهب ثعلب: إلى أنّ اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن.

وعلى الأول: لا يجوز إظهار أن، لأن إيجابه: كان زيد سيقوم فجعلت اللّام في مقابلة السّين، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السّين فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأن في اللفظ.

وأجاز بعض الكوفيّين إظهارها بفتح اللام تأكيداً كما جاز ذلك في «كي» نحو: ما كان زيداً لأن يَقوم. قال أبو حيّان: ويحتاج إلى سماع من العرب.

وأجاز بعض النّحاة حذف اللّام، وإظهار «أن» نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٧] أي لِيُفْتَرَى. وأوله المانعون بأنّ «أن» وما بعدها في تأويل المصدر، والقرآن أيضاً مصدر، فأخبر بمصدر عن مصدر.

ولام الجحود عند البصريّين تُسمّى مؤكّدة لصحّة الكلام بدونها، إذ يقال في: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجّة صحيح.

قال أبو حيّان: ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من أنّ اللّام في نحو قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] هي لام كي. وهذا نظير من سُمّي اللام في ما جئتكم لِيُكْرِمني لام الجحود بل قول هذا أشبه، لأن اللام جاءت بعد جحد لغة، وإن كان ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود، وأما أن تُسمّى هذه لام كي فسهو من قائله.

وإنما تقع لام الجحود بعد كَوْن منفيّ بما أو لم دون إن، ولما هو ماضٍ لفظاً نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] أو معنى نحو: لم يكن زيداً لِيَقُومَ.

ومذهب البصريّين: أنّ خبر كان حيثُ حذف، وأن هذه اللام متعلّقة بذلك الخبر المحذوف، وأنّ الفعل ليس بخبر، بل المصدر المنسبك من أن المضمرة، والفعل المنصوب بها في موضع جرّ والتقدير: ما كان الله مُريداً لكذا. والدليل على هذا التقدير: أنه قد جاء مصرّحاً به في بعض كلام العرب، قال:

١٠١٣ - سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُو^(١)

فصرّح بالخبر الذي هو أهلاً مع وجود اللام والفعل بعدها .
ومذهب الكوفيّين : أن الفعل في موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدة للتأكيد .
وذهب بعض النحويّين : إلى أنّ لام الجحود تكون في أخوات كان قياساً عليها نحو :
ما أصبح زيدٌ ليضرب عمراً ، ولم يُضْبَحْ زيدٌ ليضرب عمراً .
وزعم بعضهم : أنها تكون في ظننت وأخواتها نحو : ما ظننت زيداً ليضرب عمراً ، ولم
أظن زيداً ليضربَ عمراً . قال أبو حيّان : وهذا كلّ تركيب لم يسمع فوجب منعه .
وذهب بعضهم : إلى أنها تدخل في كل فعل منفيّ تقدّمه فعلٌ نحو : ما جئتُ لِتُكرمني .
قال أبو حيّان : وهذا فاسدٌ ، لأن هذه لام كي ، والفَرْقُ بينهما من وجوه كثيرة -
ستأتي .

[حتّى]

(ص) : وبعد حتى الجارّة ، وزعمها الفراء غيرها ، والنّصب بها ، والكسائيّ بها ، والجرّ
بالى مضمرّة جوازاً ، وقوم : ناصبة جارّة بنفسها تشبيهاً بأنّ ، وإلى ، وعليها يجوز إظهار «أن»
وعلى الأصحّ قد يظهر مع معطوف منصوبها .
ومعناها : كي ، أو إلى ، قال الخضر اوي وابن مالك : أو إلّا .
وإنما تنصب مستقبلاً وجوباً إن كان حقيقةً ، وإلّا فجوازاً ، وترفع الحال أو المؤول
كذلك بأن يكون مسبباً عما قبلها ، فضلة صالحاً لحلول الفاء محلّها .
والأصحّ تعيّن النّصب مع فعل غير موجب ، وقلّما لا «كثُر ما» و «طالما» . وربّما جوّزه
الكسائيّ لرفع مستقبل غير سبب ، ونصب حال مُسَبِّب .
والنّصب بها مطلقاً لغة ، ولا تفصل ، وجوّزه الأخفش وابن السّراج بظرف وشرط
ماض .

وهشام بقسم ، ومفعول ، وجرّ . والأخفش وابن مالك تعليقها .

(ش) : الحرف الثاني : حتّى ، وكونها الجارّة ، والنّصب بعدها بـ «أن» لازمة الإضمار
وجوباً هو مذهب البصريّين ، واستدلّوا بثبات كونها جارّة للاسم بدليل حذف «ما»
الاستفهامية بعدها نحو :

ولكنّ المضيع قد يصابُ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ١١٩) والدور (سقط منه وأثبت في الهامش برقم ١٠١٣) ، وشرح
التصريح (٢/ ٢٣٥) ولسان العرب (١٢/ ٥٥٩ - لوم) .

١٠١٤ - فَحْتَامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلُ^(١)

وإذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل، لما تقرّر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال، لأن ذلك ينفي الاختصاص.

واختلف الكوفيون، فذهب القراء: إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارّة، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى. وذهب الكسائي: إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً، وأنها جارّة بإضمار إلى، وهذا عكس مذهب البصريين. ثم إنه جوز إظهار «إلى» بعدها، فقال: الجزّ بعد حتى يكون إلى مظهرّة، ومضمرة. وذهب بعض الكوفيين: إلى أنها ناصبة بنفسها كـ «أن»، أو جارّة بنفسها أيضاً تشبيهاً إلى. ومع قول الكوفيين: إنها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار أن بعدها، قالوا: لو قلت لأسيرن حتى أن أصبح القادسيّة جاز، وكان النصب بحتى وأن توكيداً، كما أجازوا ذلك في لام الجحود. وعلى قول البصريين لا تظهّر.

وقد تظهر في المعطوف على منصوبها، لأن التواني تحتل ما لا تحتمله الأوائل كقوله:

١٠١٥ - حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً مِنْ نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبَيِّنَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتَارٌ^(٢)
وفيه دليل لقولهم: إن «أن» مضمرة بعدها.

وحتى هذه هي المرادفة لكي الجارّة أو إلى بخلاف الابتدائية التي لا ترادف واحداً منهما.

فالمرادفة لـ «كي» نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل، والمرادفة لـ «لأن» نحو: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَدِيْفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١]، فهي هنا حرف غاية. قال أبو حيّان: والذي ذكره معظم النحويين في معنى حتى هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فتلك ولاية السوء قد طال مكثهم

وهو للكميت في الدرر (٤٦/٦) وشرح شواهد المغني (٧٠٩/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٧١) والمقاصد النحوية (١١١/٤) وليس في ديوانه وبلا نسبة في الدرر (٧٣/٤) وشرح الأشموني (٤٠٩/٢) ولسان العرب (٥٦٣/١٢ - لوم) ومغني اللبيب (٢٩٨/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله «فحْتَامَ حَتَّامَ» حيث كرّر «حتى» و«ما» للتأكيد اللفظي

(٢) البيت من البسيط، وهو ليزيد بن حمار (أو حمّان) السكوني في الدرر (٧٤/٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣٠١) ومعجم الشعراء (ص ٤٩٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٣٨/٢) وشرح شواهد المغني (٩٦٥/٢) ومغني اللبيب (٦٩٢/٢).

وزاد ابن مالك: أن تكون مرادفة لـ «إلا أن» فتكون للاستثناء، وأنشد عليه:

١٠١٦ - ليس العطاء من الفضول سماحةً حتى تجود، وما لديك قليل^(١)

قال أبو حيّان: وقد أغنانا ابنه عن الرّدّ عليه في ذلك، وقال: إنه يصح فيه تقدير: «إلى أن»، وإذا احتمل أن تكون حتى في للغاية فلا دليل في البيت على أن حتى بمعنى إلا أن.

وقال ابن هشام الخضراوي في حديث: «كل مولود يولد يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه»^(٢): عندي أنه يجوز أن يكون: «على الفطرة» حالاً من الضمير، و«يولد» في موضع خبر، وحتى بمعنى «إلا أن» المنقطعة، كأنه قال: إلا أن يكون أبواه، والمعنى: لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه.

قال: وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام «حتى» ومنه قوله:

١٠١٧ - واللّه لا يذهب شيخخي باطلاً حتى أير مالكا وكاهلا^(٣)

المعنى: إلا أن أير، وهو منقطع بمعنى: لكن أير. انتهى.

وإنما ينصب المضارع بعد حتى إذا كان مستقبلاً نحو: لأسيرن حتى أصبح القادسية، أو ماضياً في حكم المستقبل نحو: سرت حتى أدخل المدينة، فهذا مؤول بالمستقبل، نظراً إلى أنه غاية لما قبل حتى، فهو مستقبل بالإضافة إليه.

فإن كان حالاً أو مؤولاً به رفع، وذلك بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، ولا يكونان متصلين الوقوع فيما مضى، بل ما قبل حتى وقع ومضى، وما بعدها في حال الوقوع، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتى نحو قولهم: مرض فلان حتى لا يرجونه، أي فهو الآن لا يرجوني، وضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم.

(١) البيت من الكامل، وهو للمقنع الكندي في خزنة الأدب (٣/٣٧٠) والدرر (٤/٧٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٧٣٤) وشرح شواهد المغني (١/٣٧٢). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٥٥٥) وشرح الأشموني (٣/٥٦٠) ومغني اللبيب (١/١٢٥) والمقاصد النحوية (٤/٤١٢).

(٢) الحديث روي في الصحاح بغير هذا اللفظ ليس فيه «حتى يكون» ولا شاهد في رواياتهم ورواه بلفظ: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه». الطبراني في الكبير (١/٢٦١، ٢/٨٤٠).

(٣) الرجز لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٣٤) والأغاني (٩/٨٧) وخزنة الأدب (١/٢٣٣، ٢/٢١٣) والدرر (٤/٧٥) وشرح شواهد المغني (١/٣٧٢) ومعجم ما استعجم (ص ٥٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/٥٦٠) ومغني اللبيب (١/١٤٤).

والمؤول بالحال أن يكون ما بعد حتى لم يقع، لكنك متمكن من إيقاعه في الحال نحو: سرت حتى أدخل المدينة، أي فأنا الآن متمكن من دخول المدينة لا أمتنع من ذلك.

وشرط الرفع أيضاً: أن يكون ما بعدها فضلة، فلو كان واقعاً خبر المبتدأ، أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبه نحو: كان سيري حتى أدخلها، لأنه لو رفع لكانت حتى حرف ابتداء، فيبقى المخبر عنه بلا خبر.

وأجاز الكسائي: رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبل نحو: سرت حتى تطلع الشمس ونصب الحال إذا كان مسبباً عما قبل، وجوزّه في قول حسان:

١٠١٨ - يُنْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ^(١)

ورّد بعدم السماع، وبمخالفته للقياس بأن النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال.

ويتعين النصب عند سيبويه والأكثرين بعد فعل غير موجب، وهو المنفي، وما فيه الاستفهام، وقلما نحو: ما سرت حتى أدخل المدينة، وقلما سرت حتى أدخلها إذا أردت بقلما النفي المخض وأسرت حتى تدخل المدينة^(٢)؟. وإنما لم يجز الرفع لأنه على معنى السببية للأول في الثاني، والأول منفي لم يقع، فلا يكون نفي السبب موجباً لوجود مسببه.

وخالف الأخفش فجوز الرفع على أن أصل الكلام موجب وهو: سرت حتى أدخل المدينة، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فنكت أن يكون سيرٌ كان عند دخول؛ فكأنك قلت: ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة.

واتفقوا على أن الرفع في ذلك غير مسموح، وإنما أجازته الأخفش ومن تبعه قياساً.

ولو أريد بقلما التقليل، لا النفي فكذلك عند سيبويه^(٣)، وجوز أبو عليّ والرّمانيّ وجماعة الرفع بعدها.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

لا يسألون عن السواد المقبل

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٢٣) وخزانة الأدب (٤١٢/٢) والدرر (٧٦/٤) وشرح أبيات سيبويه (٦٩/١) وشرح شواهد المغني (٣٧٨/١، ٩٦٤/٢) والكتاب (١٩/٣) ومغني اللبيب (١٢٩/١) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٥٦٢/٣).

(٢) انظر الكتاب (٢٢/٣).

(٣) قال سيبويه: «تقول: ما أحسن ما سرت حتى أدخلها وقلما سرت حتى أدخلها، إذا أردت أن تخبر أنك سرت قليلاً وعيت سيراً واحداً، وإن شئت نصبت على الغاية». اهـ. فجوز الرفع والنصب. انظر الكتاب (٢٢/٣).

وذهب طائفة من القدماء: إلى امتناع الرفع أيضاً بعد: «كثُر ما»، و«طالما»، و«ربّما» نحو: كثر ما سِرْتُ حتى أدخُلُها، وطالما سرت حتى أدخُلُها، وربّما سرت حتى أدخُلُها إلحاقاً لها بقلّما إلا أن السير لما كان مجهول العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب.

وعارضة سيبويه بقولهم: مررتُ غيرَ مرّةٍ حتى أدخُلُها^(١)، لأنهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسألة، وفيه: «غير مرة» الذي من أجله صار السير عندهم ليس معلوماً.

وحكى الجزمي في «الفرخ»^(٢): أن من العرب من ينصبُ بهتّى في كل شيء، قال أبو حيّان: وهي لغة شاذّة.

ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء. وجوّز الأخفش وابن السّراج فصلها بالظرف نحو: أقعدتُ عندك يَجْتَمِعُ النَّاسُ، وبشرط ماضٍ، نحو: أضحكك حتى - إن قدر الله - أتعلّم العلم.

وجوّزه هشام بالقسم، والمفعول، والجار والمجرور نحو: (٣). واضبُرَ حتى إليك تَجْتَمِعُ النَّاسُ. وأجاز الأخفش وابن مالك تعليقها قبل الشّروط المذكور جوابه نحو: أضحكك حتى إن تُحسِنَ إليّ أحسنَ إليك.

قال أبو حيّان: ويعني بالتعليق هذا إبطال العمل، قال: وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه ذلك في «كي» نحو: جئتُ كي إن تكافئني أكافئك، فیردّ على الأخفش في «حتى» بما رُدّ به على الكسائي في «كي». انتهى.

[أو]

(ص): وبعد «أو» بمعنى: «إلى أن»، أو «إلا أن»، وقيل: النَّصْبُ بها، وقيل: بالخلاف، ولا يفصل خلافاً للأخفش.

(ش): النوع الثاني ممّا يُضَمَّر بعده «أن» حرف العطف، وهو ثلاثة:

(١) ولفظه في الكتاب (٢٢/٣) «فإن احتجّوا بأنه غير سير واحد فكيف يقولون إذا قلت. سرْتُ غير مرّة حتى أدخُلُها؟»

(٢) كتاب «الفرخ» للجزمي صالح بن إسحاق المتوفى سنة ٢٢٥ أو ٢١٩ هـ. هذا الكتاب لم يذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ولا ياقوت في معجم الأدباء، وذكره ابن النديم في الفهرست (ص ٨٩، دار الكتب العلمية).

(٣) موضع النقط بياض في الأصل.

أحدها: «أو» إذا وقعت موقع: «إلى أن»، أو: «إلا أن» نحو: لألزمك أو تقضيني حقّي. وقوله:

١٠١٩ - لَأُسْئِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى^(١)

أي: إلى أن تقضيني حقّي، وإلا أن أدرك، فإن لم يقع موقعهما لم يلزم الإضمار نحو:

١٠٢٠ - وَلَوْ لَا رَجَالٌ مِنْ رِزَامِ عِزَّةٍ وَأَلْ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَاءُكَ عَلَقَمَا^(٢)

وما ذكر من أنّ النصب بعد «أو» بإضمار أن هو مذهب البصريين ولذلك لا يتقدّم معمول الفعل عليها، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف.

وذهب الفراء وقوم من الكوفيين: إلى أنّ الفعل انتصب بالخلاف، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه.

وذهب الكسائي وأصحابه والجزمي إلى أن الفعل انتصب بأو نفسها.

وذهب بعض التحويين: إلى أنّ النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه، لأنه وقع موقع: «إلى أن»، أو «إلا أن» فانتصب كنصبه. قال أبو حيان: وهذا ضعيف جداً.

ونقل ابن مالك عن الأخفش: أنه جوّز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو: لألزمك أو - إن شاء الله - تقضيني حقّي.

[فاء السبب]

(ص): وبعد فاء السبب جواباً لأمر خلافاً لشذوذ، لا اسم فعل. وثالثها: إن اشتق، أو لنهي أو دُعاء بفعل أصيل.

قال الكسائي: أو بخبر أو لاستفهام مطلقاً. وقيل: إن لم يكن عن المسند إليه. وقيل:

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فما انقادت الآمال إلا لصابر

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٧٢/٤) والدرر (٧٧/٤) وشرح الأشموني (٥٥٨/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٥) وشرح شواهد المغني (٢٠٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٦٨) وشرح قطر الندى (ص ٦٩) ومغني اللبيب (٦٧/١) والمقاصد النحوية (٣٨٤/٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام في خزائن الأدب (٣٢٤/٣) والدرر (٧٨/٤) وشرح اختيارات المفضل (ص ٣٣٤) وشرح التصريح (٢٤٤/٢) وشرح المفضل (٥٠/٣) والمقاصد النحوية (٤١١/٤). وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٢٧٢/١) وشرح الأشموني (٥٥٩/٣) والمحتسب (٣٢٦/١).

إن لم يتضمّن وقوع الفعل .

فإن أخبر عن تاليه بغير مُشْتَقّ فالرّفْع ، أو سبقه ظرفٌ جاز . أو قد يحذف السبب بعده .
وقيل : يختص بالإنابات أو للنفى مطلقاً .

ومنه «قلما» و «قد» فيما حكى ، أو عَرَض ، أو تَحْضِيض ، أو تَمَنٍّ . قال الكوفية وابن مالك : أو رَجَاءً ، أو غير ، أو كَأَنَّ عارية من تشبيهه ، وجوّزوا سبق ذا الجواب سببه ، وتأخير معموله ، والجمهور : لا ، ولا ينصب بعد جملة اسمية . وثالثها ينصب بشرط وصف ، أو ظرف مَحَلّ الفعل .

(ش) : الثاني : الفاء ، إذا كانت متضمّنة معنى التسبب وكانت هي ومدخولها جواباً لأحد أمور . أحدها : الأمر ، نحو : اضربْ زيداً فيستقيم . قال أبو حيّان : ولا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلّا ما نقل عن العلاء بن سيّابة ، قالوا - وهو معلم الفراء - : إنه كان لا يجيز ذلك وهو محجوجٌ بشوته عن العرب . وأنشد سيبويه لأبي النّجم :

١٠٢١ - يا نائق سيري عَنقاً فسيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحاً^(١)

إلّا أن يتأوله ابن سيّابة على أنه من النّصب في الشعر ، فيكون مثل قوله :

١٠٢٢ - سأترك مَنْزِلِي لبني تَمِيمٍ وألحق بالحجاز فاستريحاً^(٢)

قال : ولا يبعد هذا التأويل ، ولمنعه وجّه من القياس وهو إجراء الأمر مجرى الواجب ، فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الأمر .

ومن إجراء الأمر مجرى الواجب باب الاستثناء ، فإنه لا يجوز فيه البدل ، كما لا يجوز في الواجب ، وذلك بخلاف النفي ، والنهي ، فإنه يجوز فيهما ذلك ، وإلى هذا أشرت بقولي :
خلافاً لشذوذ .

(١) الرجز لأبي النجم في الدرر (٥٢/٣) ، والرّد على النحاة (ص ١٢٣) وشرح التصريح (٢٣٩/٢) والكتاب (٣٥/٣) ولسان العرب (٨٣/٣ - نفخ) والمقاصد النحوية (٣٨٧/٤) . وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٢/٤) ورصف المبانى (ص ٣٨١) وسرّ صناعة الإعراب (٢٧٠/١ ، ٢٧٤) وشرح الأشموني (٣٠٢/٢ ، ٥٦٢/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٤) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٠) وشرح قطر الندى (ص ٧١) وشرح المفصل (٢٦/٧) واللمع في العربية (ص ٢١٠) والمقتضب (١٤/٢) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو للمعيرة بن حبناء في خزانة الأدب (٥٢٢/٨) والدرر (٢٤٠/١) ، والرّد (٧٩/٤) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥١) وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٧) والمقاصد النحوية (٣٩٠/٤) . وبلا نسبة في الدرر (١٣٠/٥) والرّد على النحاة (ص ١٢٥) ورصف المبانى (ص ٣٧٩) وشرح الأشموني (٥٦٥/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٩) وشرح المفصل (٥٥/٧) والكتاب (٣٩/٣ ، ٩٢) والمحتسب (١٩٧/١) ومغني اللبيب (١٧٥/١) والمقتضب (٢٤/٢) والمقرب (٢٦٣/١) .

وصورة المسألة أن يكون الأمر بصريح الفعل . فإن دلّ عليه بخبر أو اسم فعل لم يجز النصب على الصحيح ، لأنه غير مسموع .

وجوزّه الكسائي قياساً نحو: حسبك الحديث فينأم الناس وصّه فأحدّثك . وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر ، إذا كان مُشْتَقّاً كَنَزَالٍ من النزول ودراك من الإدراك .

ورده بدر الدين بن مالك بأنه ليس في كونه مشتقاً ما يسوّج تأوله بالمصدر ، فإن المُصَحِّحَ للنصب في نحو: نزال فأنزل هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر من قيل أن فعل الأمر يصحّ أن يقع في صلة أن بمصدر لها كما في نحو: أوغزّت إليه بأن أفعل ، ولا يصحّ ذلك في اسم الفعل المشتق من المصدر كما لا يصح في غير المشتق ، فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب .

قال أبو حيان: والصواب: أنّ ذلك لا يجوز ، لأنه غير مسموع من كلام العرب .
الثاني: النهي: نحو: ﴿ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ ﴾ [طه: ٦١] . ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ ﴾ [طه: ٨١] .

الثالث: الدعاء بفعل أصيل في ذلك نحو: ﴿ رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْوِيُنَا ﴾ [يونس: ٨٨] .

١٠٢٣ - ربّ وفّقني فلا أغدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِيْنَ فِي خَيْرِ سَنَنْ^(١)
واحترز «بفعل»^(٢) من الدعاء بالاسم نحو: سَقِيَا لَكَ وَرَعِيَا .

و «بأصيل» من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو: رَحِمَهُ اللَّهُ زيداً فيدخله الجنة . وأجاز الكسائي نصبه .

الرابع: الاستفهام سواء كان بحرف نحو: ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [الأعراف: ٥٣] ، أو باسم نحو: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ متى تسيرُ فأرافقك؟ كيف تكونُ فأصحبك؟ أين يبيتُك فأزورك؟ قال أبو حيان: وزعم بعض النحويين: أن الاستفهام إذا كان عن المُفْرَض لا عن القَرَض ، فلا يصحّ النصب بعد الفاء على الجواب ، ومنع النصب في نحو: أزيدُ

(١) البيت من الرمل ، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٠/٤) وشرح الأشموني (٥٦٣/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧١) وشرح قطر الندى (ص ٧٢) والمقاصد النحوية (٣٨٨/٤) .

(٢) قوله: «واحترز بفعل» أي قوله قبل أسطر «الدعاء بفعل أصيل»؛ قال العيني في المقاصد النحوية (٣٨٨/٤) . «واحترز بالفعل من أن يكون الدعاء بالاسم نحو: سَقِيَا لَكَ وَرَعِيَا ، ويقولنا: أصيل ، من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر ، نحو . رحم الله زيداً فيدخله الجنة» .

يُقْرِضُنِي فَأَسْأَلُهُ، وقال: لا يَصِحُّ هذا الجواب.

قال: وهو محجوج بقراءة: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] بالنصب^(١). وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ صِلَةً فَلَيْسَ مُسْتَفْهَمًا عَنْهُ، وَلَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ مُسْتَفْهَمٍ عَنْهُ، بَلْ هُوَ صِلَةٌ لِلْخَبَرِ، وَإِذَا جازَ النِّصْبُ بَعْدَ: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ» لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى: «مَنْ يُقْرِضُ»، فَجَوَازُهُ بَعْدَ «مَنْ يُقْرِضُ» وَ «أَزِيدُ يُقْرِضُ فَأَسْأَلُهُ» أُخْرَى وَأَوَّلَى.

ويقيد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل، فإن تضمنه لم يجز النصب نحو: لِمَ صَرَبْتَ زَيْدًا فَيَجَازِيكَ، لَأَن الصَّرْبَ قد وقع.

قال أبو حيان: وهذا الشرط لم أر أحداً يشترطه. وقال بدر الدين بن مالك: إن أباه اقتدى في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في (الإغفال)^(٢) ردّاً على الزجاج حيث قال في قوله تعالى ﴿لِمَ تَلِيْسُوكَ آلَ الْحَقِّ بِالْبَيْتِ وَتَكُنُّونَ آلَ الْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٧١] لو قال: «وَتَكُنُّمُوا الْحَقَّ» لجاز على معنى: لم تَجْمَعُونَ بَيْنَ ذَا وَذَا؟ ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب. انتهى. قال أبو حيان: وردّ أبي عليّ على الزجاج في هذا غير متوجّه.

وإذا تقدّم اسم غير اسم استفهام، وأخبر عنه بغير مشتقّ نحو: هل أخوك زيدٌ فأكرّمه فالرفع ولا ينصب، فإذا تقدّمه ظرف أو مجرور نحو: أفي الدار زيد فتكرّمه جاز النصب، لأن المجرور ناب مناب الفعل.

وقد يُحذف السبب بعد الاستفهام، لدلالة الجواب عليه، وفهم الكلام، نحو: متى فأسير معك؟ أي متى تسير؟ جزم به ابن مالك في «التسهيل» ونقله أبو حيان عن الكوفيين، ثم قال: وينبغي أن يكون في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل: أسير، فتقول له: متى؟ فإنك لو اقتصررت على قولك: «متى» جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام، فإنه لا يجوز، وإذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام، فكأنه ملفوظ به، فيجوز بهذا المعنى.

الخامس: التثني سواء كان مَحْضاً نحو: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] أم مؤولاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرية نحو: أَلَمْ تَأْتِنَا فَتَحَدِّثْنَا.

(١) وهي قراءة ابن عامر وعاصم؛ وقرأ الباقر بالرفع على العطف على صلة «الذي» وهو قوله «يقترض» أو على الاستئناف، أي فهو يضاعفه. قال أبو حيان: «والأول أحسن لأنه لا حذف فيه» قال: «والنصب على أن يكون جواباً للاستفهام على المعنى؛ لأن الاستفهام وإن كان عن المقرض فهو عن الإقراض في المعنى، فكأنه قيل: أيقترض الله أحد فيضاعفه؟». انظر البحر المحيط (٢/٢٦١).

(٢) هو كتاب «الإغفال» فيما أغفله الزجاج من المعاني «لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٣١).

ويجوز في هذا القسم أعني المؤول الجزم، والرّفْع أيضاً كقوله:
١٠٢٤ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ^(١)

ومن المؤول ما نقض بإلاً نحو: ما تأتينا فتحدّثنا إلا بخير.

قال أبو حيان: والتقليل المراد به النفي كالنفي في نصب جوابه نحو: قلما تأتينا فتحدّثنا، كما كان كذلك في مسألة «حتى» نحو: قلما سرت حتى أذخّلها.

وذكر ابنُ سيّدة^(٢)، وابنُ مالك: أنّه ربما نفي بقّد، فنصب الجواب بعدها.
وحكى بعض الفصحاء: «قد كنت في خير فتعرفه» بالنصب، ويريد: ما كنت في خير فتعرفه.

السادس: العَرَض: سمع: أَلَا تَقَعُ الماء فتسبّح، أي في الماء فحذف الحرف، وعدى الفعل، وقال الشاعر:

١٠٢٥ - يا ابنَ الكرام أَلَا تَذُنُّوْ فُتُبَيْرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فما راءَ كَمَنْ سَمِعَا^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهل تخبرنك اليوم ببداء سملق

وهو لجميل بشنة في ديوانه (ص ١٣٧) والأغاني (١٤٦/٨) وخزانة الأدب (٨/ ٥٢٤، ٥٢٥) والدرر (٨١/٤) وشرح أبيات سيّويه (٢٠١/٢) وشرح التصريح (٢٤٠/٢) وشرح شواهد المغني (٤٧٤/١) وشرح المفصل (٣٦/٧، ٣٧) ولسان العرب (١٠/١٦٤ - سملق) والمقاصد النحوية (٤٠٣/٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٥/٤) والجنى الداني (ص ٧٦) والدرر (٨٦/٦) والرّد على النحاة (ص ١٢٧) ورصف المباني (ص ٣٧٨، ٣٨٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٨) والكتاب (٣٧/٣) ولسان العرب (١/ ٣٠٠ - حلب) ومغني اللبيب (١/ ١٦٨).

والسملق: الأرض المستوية، وقيل: الفقر الذي لا نبات فيه؛ والسملق: القاع المستوي الأملس الأجرد لا شجر فيه، وهو القرق (اللسان. ١٠/ ١٦٤).

والفاء في قوله: «فينطق» جاءت للاستئناف، لا للعطف ولا للسببية.

(٢) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيّدة. عالم بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بعلومها. ولد بمرسية سنة ٣٩٨ هـ، وتوفي بدانية سنة ٤٥٨ هـ، وقيل سنة ٤٤٨ هـ. من تصانيفه: المحكم والمحيط الأعظم في لغة العرب رتبّه على حروف المعجم، شرح الحماسة لأبي تمام وسماه الأتيق في شرح الحماسة، الوافي في علم القوافي، شرح إصلاح المنطق، وكتاب العالم في اللغة بدأه بالفلك وختمه بالدرّة، وله شعر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٤٣١/١) ومعجم الأدباء (٢٣١/١٢) وإنباه الرواة (٢٢٥/٢) وبغية الوعاة (ص ٣٢٧) ومراة الجنان (٨٢/٣) وهدية العارفين (١/ ٦٩١)

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٢/٤) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٣) وشرح التصريح =

السابع: التحضيض: سمع: هلاً أمرت فَنَطَاعَ. وقال الشاعر:

١٠٢٦ - لولا تَعُوجِينَ يا سَلْمَى على دَنَفٍ فَنُحْمِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُفْنِيهِ^(١)

قال أبو حيان: والعرض والتحضيض متقاربان، والجامع بينهما التثنية على الفعل، إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد، وحث على الفعل، فكل تحضيض عَرْضٌ، لأنك إذا حضضته على فعل فقد عَرَضْتَهُ عليه، ولذلك يقال في «هلاً» عرض إذ لا يخلو منه، وألاً مخففة لمجرد العرض.

الثامن: التمني: نحو: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣].

واختلف النحاة في الرجاء، هل له جواب، فينصب الفعل بعد الفاء جواباً له؟ فذهب البصريون: إلى أن الترجي في حُكْمِ الواجب، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، قال ابن مالك: وهو الصحيح لِثَبُوتِهِ فِي النَّثَرِ وَالتَّنْظِمِ. قال تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّكَ يَرْفَهُ أَوْ يَذْكُرُ فَنَنْفَعَهُ الْذِكْرَى﴾ [عبس: ٣، ٤] وقال: ﴿لَعَلَّيْ أَتْلُغُ الْأَسْبَدَ أَسْبَدَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] في قراءة من نصب فيها.

وقال أبو حيان: يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على التوقم لأن خبر لعل كثر في لسان العرب دخول أن عليه.

وفي شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل الصفار^(٢): خالفنا الكوفيين في «غير»، فأجازوا بعدها النصب لأن معناها التني نحو: أنا غيرُ آتٍ فأكرمك، لأن معناه: ما أنا آتٍ فأكرمك. قال: وهذا لا يجوز، لأن «غيراً» مع المضاف إليها اسم واحد، و«ما» بخلافها، لأنك تقدر بعدها المصدر، فتقول: لكن كذا، وما يكون كذا، و«غير» لا يتصور فيها ذلك، لأنها مع ما بعدها اسم فلا يُفَصَّلُ منها، ويحذف لشيء آخر، لأن في ذلك إزالةً لوضعها. وأشار بدر الدين بن مالك: إلى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك.

قال أبو حيان: وزعم الكوفيون أن «كان» إذا خرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء نحو: كاني يزيد يأتي فتكرمه، لأن معناه: ما هو إلا يأتي فتكرمه، قال: وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريون. ولا يكون «كان» أبداً إلا للتشبيه. وفي «التسهيل»: يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو: كأنك والي علينا فتشتمنا، تقديره: ما أنت والي علينا فتشتمنا. قال أبو

= (٢٣٩/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧١) وشرح قطر الندى (ص ٧٤) والمقاصد النحوية (٣٨٩/٤).

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٢/٤) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٤)

(٢) تقدم الكلام على شرح كتاب سيبويه للصفار، راجع الفهارس العامة.

حيان: وهذا شيء قاله الكوفيون، قال ابن السراج: وليس بالوجه.

ومنع البصريون من تقدم هذا الجواب على سببته لأن الفاء عندهم للعطف.

وجوز الكوفيون فيقال: ما زيد فَتَكْرِمَهُ يأتينا، لأن الفاء عندهم ليست للعطف. فقولي: وجوزوا أي: الكوفيّة.

وجوز الكوفيون أيضاً تأخير معمول السبب بعد الفاء والمنصوب نحو: ما زيدٌ يُكْرِمُ فَتَكْرِمُهُ أخانا، تريد: ما زيدٌ يُكْرِمُ أخانا فَتَكْرِمُهُ.

ومنع أكثر النحويين التّصّب بناءً على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهم، فكما لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله، فكذا لا يجوز بين «يُكْرِمُ» ومعموله، لأنّه في تقدير المصدر.

وإن تقدّمت جملةً اسميّةً نحو: ما زيد قادمٌ فتحدثنا فأكثر النحويين على أنه لا يجوز التّصّب، لأن الاسميّة لا تدلّ على المصدر. وذهب طائفة إلى جوازه. وقال أبو حيان: الصحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفعل ظَرْفٌ أو مجرورٌ، أو اسمٌ فاعلٌ أو مفعولٌ ليدلّ ذلك على المصدر المتوهم نحو: ما أنت عندنا فنكرمك، وما أنت متاً فنحسن إليك، وما زيد مكرم لنا فنكرمه، وما زيد يكرم فنكرمه.

فإن كان اسماً لا دلالة فيه على المصدر نحو: ما أنت زيد فنكرمه لم يجز التّصّب، ويتعيّن القطع أو العطف، والقطع أحسن، لأن العطف ضعيفٌ، لِعَدَمِ المشاكلة من حيث إنه عطف جملة فعليّة على اسميّة. قال: ويدلّك على أن الجار والمجرور، والظرف تُجرى مجرى الفعل في الدلالة على المصدر: أنّ العرب نصبت بعد الجار والمجرور، وجزّمت الفعل بعد الظرف، ووصلت الموصول، وأدخلت الفاء في خبر «ما» الموصولة بالمجرور، كما أدخلتها في خبرها إذا كانت موصولة بالفعل، قال الفرزدق:

١٠٢٧ - مَا^(١) أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبُحَ دُونَهَا^(٢)

(١) في الأصل: «وما»، والصواب ما أثبتناه بحذف الواو.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولا من تميم في اللّٰها والغلاصم

وهو في ديوان الفرزدق (٣١٣/٢) وفيه: «في الرؤوس الأعظم» مكان «في اللّٰها والغلاصم»، والدرر (٨٣/٤) والرّد على النّحاة (ص ١٢٤) والكتاب (٣٣/٣) ولسان العرب (٤٤١/١٢) - غلصم. وبلا نسبة في المقتضب (١٧/٢).

والغلاصم جمع الغلصمة، وهم الجماعة، وهم أيضاً السادة؛ وعن الفرزدق أعاليهم وجلّتهم، كما في اللسان (٤٤١/١٢).

والشاهد في البيت نصب «تملح» على الجواب، ولو قطع فرغ لجاز.

وقال الآخر:

١٠٢٨ - مَكَانِكَ تُخَمِّلِي أَوْ تَسْتَرِيحِي^(١)

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

[واو الجمع]

(ص): وبعد واو الجمع جواباً لما مرّ، وتوقّف أبو حيّان في الدّعاء والعرض، والتّحضيض، والرّجاء، وتميّز بحلول مع والفاء بتقدير شرطها قبلها، أو حال محلّها.

(ش): الثّالث: الواو إذا كان للجمع في الزّمان أو المعيّة التي هي أحد احتملاتها، وكانت هي ومدخولها جواباً للمواضع السّابقة في الفاء. مثال الأمر قوله:

١٠٢٩ - فقلت ادْعِي وأدْعُو إنّ أندى لِصَوْتِ أَنْيَادِي دَاعِيَانِي^(٢)

(١)، عجز بيت من الوافر، وصدره:

وقولي كلما جشأت وجاشت

وهو لعمر بن الإطانة في إنباه الرواة (٢٨١/٣) وحماسة البحري (ص ٩) والحيوان (٤٢٥/٦) وجمهرة اللغة (ص ١٠٩٥) وخزانة الأدب (٤٢٨/٢) والدرر (٨٤/٤) وديوان المعاني (١١٤/١) وسمط اللّالي (ص ٥٧٤) وشرح التصريح (٢٤٣/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٥٤٦) ومجالس ثعلب (ص ٨٣) والمقاصد النحوية (٤١٥/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٩/٤) والخصائص (٣٥/٣) وشرح الأشموني (٥٦٩/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٤٤٧، ٥٢٤) وشرح قطر الندى (ص ١١٧) وشرح المفصل (٧٤/٤) ولسان العرب (٤٨/١ - جشأ) ومغني اللبيب (٢٠٣/١) والمقرب (٢٧٣/١)

وجشأت: ثارت للقيء، ويريد. تطلعت ونهضت جزعاً وكراهة، كما في اللسان (٤٨/١) وروايته فيه: «جشأت لنفسي» مكان «جشأت وجاشت». وجاشت النفس: غثت أو دارت للغثيان.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأعشى في الدرر (٨٥/٤) والرّد على النحاة (ص ١٢٨) والكتاب (٤٥/٣) وليس في ديوانه. وللفرزدق في أمالي القالي (٩٠/٢) وليس في ديوانه. ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني (١٥٩/٢) وسمط اللّالي (ص ٧٢٦) وفيه: «وأنشد أبو علي للفرزدق - البيت؛ ثم قال: «والبيت لذار بن شيبان النمري»؛ ولسان العرب (٣١٦/١٥ - ندى) وفيه: «مدثار» تحريف. وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل (٣٥/٧). ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لذار بن شيبان في شرح التصريح (٢٣٩/٢) وشرح شواهد المغني (٨٢٧/٢) والمقاصد النحوية (٣٩٢/٤). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاحب (٨٦٤/٢) والإنصاف (٥٣١/٢) وأوضح المسالك (١٨٢/٤) وجواهر الأدب (ص ١٦٧) وسرّ صناعة الإعراب (٣٩٢/١) وشرح الأشموني (٥٦٦/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٤١) ولسان العرب (١٢/٥٦٠ - لوم) ومجالس ثعلب (٥٢٤/٢) ومغني اللبيب (٣٩٧/١).

والنهي: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] وقول أبي الأسود^(١):

١٠٣٠ - لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ^(٢)

والدعاء: قولك: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَيُوسِّعْ عَلَيَّ فِي الرِّزْقِ». والاستفهام: ما أنشده بعض النحاة. قال أبو حيّان: ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع؟

١٠٣١ - أَتَيْتُ رِيَانَ الْجُفُونَ مِنَ الْكَرَى وَأَيَّتَ مِنْكَ لَيْلَةَ الْمَلْسُوعِ^(٣)
والنقي: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. أي: ولما يجتمع علم بالجهاد وعلم بالصبر. والمؤول قول الحطّية:

١٠٣٢ - أَلَمْ أَكُ جَارِكُكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَبْنِكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ^(٤)

(١) ونُسب أيضاً لغيره. انظر الحاشية التالية.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

عارٌ عليك إذا فعلت عظيمٌ

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٤٠٤) والأزمية (ص ٢٣٤) وشرح التصريح (٢٣٨/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٣١٠) وللمتوكل الليثي في الأغاني (١٥٦/١٢) وحماسة البحتري (ص ١١٧) والعقد الفريد (٣١١/٢) والمؤتلف والمختلف (ص ١٧٩). ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب (٤٤٧/٧ - عظم) ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٢) ولأبي الأسود أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في الدرر (٨٦/٤) والمقاصد النحوية (٣٩٣/٤) ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في حزاة الأدب (٨/٥٦٤ - ٥٦٧). وللأخطل في الرد على النحاة (ص ١٢٧) وشرح المفصل (٢٤/٧) والكتاب (٤٢/٣). ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه (١٨٨/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٩٤/٦) وأمالي ابن الحاجب (٨٦٤/٢) وأوضح المسالك (١٨١/٤) وجواهر الأدب (٥٦٦/٣) والجني الداني (ص ١٥٧) ورصف المباني (ص ٤٢٤) وشرح الأشموني (٥٦٦/٣) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٣٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٤٢) وشرح قطر الندى (ص ٧٧) ولسان العرب (٤٨٩/١٥ - وا) ومغني اللبيب (٣٦١/٢) والمقتضب (٢٦/٢)

(٣) البيت من الكامل، وهو للشريف الرضي في ديوانه (٤٩٧/١) وحاشية الشيخ ياسين (١٨٤/١) والدرر (٨٧/٤). وللشريف المرتضى في مغني اللبيب (٦٦٨/٢) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٥٦٦/٣).

(٤) البيت من الوافر، وهو للحطّية في ديوانه (ص ٥٤) والدرر (٨٨/٤) والرد على النحاة (ص ١٢٨) وشرح أبيات الكتاب (٧٣/٢) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٣) وشرح شواهد المغني (ص ٩٥٠) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٤) والكتاب (٤٣/٣) ومغني اللبيب (ص ٦٦٩) والمقاصد النحوية (٤١٧/٤) وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٦٨) وشرح الأشموني (٥٦٧/٣) ورصف المباني (ص =

والعرض: قولك: أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا، أي: أَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ التَّرْوَلِ وإصابة الخير.
 والتَّحْضِيضِ: قولك: هَلَّا تَأْتِينَا وَتَكْرِمُنَا، أي: هَلَّا تَجْمَعُ لَنَا بَيْنَ إِيْتَانِنَا وإِكْرَامِنَا.
 والتمني: قوله تعالى: ﴿يَلَيْلُنَا نُرْذُ وَلَا نَكْذِبُ بِكَائِكَ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] في قراءة من نصب.

والرَّجَاءُ: قولك: لعلِّي سأجاهد وأُغْنِمَ.

قال أبو حَيَّان: وَلَا أَحْفَظُ النِّصْبَ جَاءَ بَعْدَ الْوَائِ بَعْدَ الدَّعَاءِ، والعَرْضُ، والتَّحْضِيضُ، والرَّجَاءُ، فينبغي ألا يقدم على ذلك إِلَّا بِسَمَاعٍ. قال: ومقتضى كلام ابن مالك جواز ذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي، ومع المنفي بها، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب.

وَتُمَيِّزُ الْوَائِ الْجَمْعَ مِنَ الْفَاءِ بِتَحْتَمُّ تَقْدِيرِ «مَعَ» مَوْضِعِهَا، وَلَا يَنْتَظِمُ مِمَّا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا شَرْطَ وَجْزَاءٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: لَا تَأْكُلُ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبْنَ لَا يَنْتَظِمُ مِنْهُ: إِنْ تَأْكُلُ السَّمَكَ تَشْرَبُ اللَّبْنَ، وَلَا إِنْ لَا تَأْكُلُ السَّمَكَ تَشْرَبُ اللَّبْنَ بِخِلَافِ الْفَاءِ، فَإِنَّهَا فِي جَوَابِ غَيْرِ النَّفْيِ، أَوْ فِي جَوَابِ النَّفْيِ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ لِلتَّقْرِيرِ فَيَنْتَظِمُ مِنْهُ شَرْطَ وَجْزَاءٍ، لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا مُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلَهَا أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَكَكُمْ﴾ [طه: ٦١]: إِنْ أَفْتَرَيْتُمْ أَصْحَاتَكُمْ، وَكَذَا: لَيْتَ لِي مَالًا فَأَنْفَقَ مِنْهُ، مَعْنَاهُ: إِنْ وَجَدْتُ مَالًا أَنْفَقْتُ مِنْهُ.

قال أبو حَيَّان: وَتَلَخَّصُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُمْ: تَقَعُ الْوَائِ فِي جَوَابِ كَذَا، وَكَذَا، إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ، لَا الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى «مَعَ» لَا تَكُونُ جَوَابًا، وَلَا مَتْبَعًا مِمَّا هِيَ مِنْهُ أَنَّ يَنْتَظِمُ مِنْهُ شَرْطَ وَجْزَاءٍ.

وَتُمَيِّزُ الْفَاءَ الْجَوَابَ مِنَ الْوَائِ بِتَقْدِيرِ شَرْطٍ قَبْلَهَا كَمَا مَرَّ، أَوْ حَالٍ مَكَانَهَا، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْفَاءَ تَقَعُ إِمَّا قَبْلَ مُسَبَّبِ انْتْفَى سَبَبِهِ، فَيَصَحُّ حَيْثُذُ أَنَّ تَقَدَّرَ بِشَرْطٍ قَبْلَ الْفَاءِ، كَمَا إِذَا قَصِدَتْ الْإِخْبَارُ بِنَفْيِ الْحَدِيثِ، لَانْتِفَاءِ الْإِثْيَانِ، قُلْتُ: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، فَيَصَحُّ أَنْ يُقَالَ: مَا تَأْتِينَا، وَإِنْ تَأْتِنَا تُحَدِّثُنَا.

وَأَمَّا بَيْنَ أَمْرَيْنِ، أُرِيدَ نَفْيُ اجْتِمَاعِهِمَا، فَيَصَحُّ أَنْ يَقْدَّرَ حَالُ مَكَانَهَا، فَإِذَا قَصِدَتْ أَنَّ تَنْفِيَّ اجْتِمَاعِ الْحَدِيثِ وَالْإِثْيَانِ، فَقُلْتُ: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا صَحُّ أَنْ يُقَالَ: مَا تَأْتِينَا مُحَدِّثًا، فَالْتَفْيُ الدَّخْلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُقِيدِ بِالْحَالِ لَمْ يَنْفَعْ مُطْلَقًا إِنَّمَا نَفَاهُ بِقَيْدِ حَالِهِ، فَهُوَ نَفْيُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ النِّصْبِ عَلَى أَحَدِ مَعْنَيْهِ.

[العطف بالفاء والواو وأو]

(ص): وإذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل، أو قصد الاستئناف بطل إضمار أن، وفيهما خلافها، ورابعها النصب بنيابتها عن الشرط، وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجزم.

(ش): إذا عطف بالفاء والواو، أو بأو على فعل قبل، أي: قبل الفعل الذي ولي الفاء أو الواو، أو قصد الاستئناف، أي: القطع عن الفعل الذي قبله، فيكون إذ ذاك الفعل خبراً لمبتدأ محذوف بطل إضمار أن، لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في رفعه أو نصبه، أو جزمه.

والاستئناف إن كان بعد الواو والفاء فهو جزم في الإخبار، وإن كان بعد أو، ففيها نوع ما من الإضراب لأنك إذا قلت: الزم زيداً أو يقضيك حَقَّك، وجعلته مستأنفاً، فالمعنى: أو هو يَقْضِيكَ حَقَّك، أي يقضيك على كل حال سواء لزمته أم لم تلزمه، فكأنه قال: بل يَقْضِيكَ حَقَّك.

وإذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصح عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمعنى النصب، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا بالرفع على معنى العطف على. تأتينا، فكل واحد من الفعلين مقصود نفيه، وكأن أداة النفي منطوق بها بعد الفاء، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسبباً عن انتفاء الإتيان. وفي التنزيل: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾^(١) [المرسلات: ٣٦].

وما ذكر من أن النصب بعد الفاء والواو بإضمار أن هو مذهب البصريين، وفيهما المذهبان الآخران السابقان في أو.

وفي الفاء والواو مذهبان زائدان: أحدهما قاله ثعلب: إنما نصب، لأنهما دلاً على شرط، لأن معنى هَلَّا تَزُورُنِي فَأَحْدِثْكَ: إن تزرنني أحدثك، فلما نابت عن الشرط ضارعت «كَيَّ»، فلزمت المستقبل، وعملت عمله.

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط (٣٩٩/٨) «فيعتذرون» عطف على «ولا يؤذن» داخل في حيز نفي الإذن؛ أي فلا إذن فاعتذار، ولم يجعل الاعتذار متسبباً عن الإذن فينصب. وقال ابن عطية: ولم ينصب في جواب المي لتشابه رؤوس الآي، والوجهان جائزان. انتهى. قال أبو حيان: فجعل امتناع النصب هو تشابه رؤوس الآي، وقال: والوجهان جائزان. فيظهر من كلامه استواء الرفع والنصب وأن معناهما واحد. وليس كذلك، لأن الرفع كما ذكرنا لا يكون متسبباً بل صريح عطف، والنصب يكون فيه متسبباً فافترقا. وذهب أبو الحجاج الأعمش إلى أنه قد يرفع الفعل ويكون معناه المنصوب بعد الفاء وذلك قليل؛ وإنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب رعيّاً للأكثر في كلام العرب؛ وجعل دليلاً ذلك وهذه الآية كظاهر كلام ابن عطية. وقد رد ذلك عليه ابن عصفور وغيره. انتهى.

والثاني: قاله هشام: إنه لما لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم، لأن ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين.

ولما لم تستأنف بطل الرفع أيضاً، فلما لم يستقم رفع المستقبل معها ولا جزؤه لانتفاء موجبهما لم يبق إلا النصب.

[حذف الفاء]

(ص): وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالاً، أو وظيفاً، أو استثنافاً، وجزمه، وهل هو بما قبلها مضمناً معنى الشرط أو نائباً عن جملته، أو بأن، أو اللام مضمرة، أو مبني أقوال. ويجوز بعد أمر بخبر واسم. والأصح منعه بعد نفي، وبعد أمر، ونهي لا يصلح إن تفعل، ولا تفعل. وثالثها: رديء، ورابعها: يجوز حملاً على اللفظ، لا الجواب.

(ش): تنفرد الفاء بأنها إذا حذفت جاز فيما بعدها أن يرفع إذا لم يرد بما قبله شرط مقصوداً به الحال إن كان قبله ما يكون حالاً منه نحو: ليت زيدا يقدم يزورنا، أو التعت إن كان قبله ما يحتاج أن ينعت نحو: ليت لي مالاً أنفق منه، أو الاستئناف. قال أبو حيان: وقوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبْ لَهُم مَّطَرِيقًا إِلَى الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تُخْشَى﴾ [طه: ٧٧] يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أي غير خائف، أو إنك لا تخاف.

وأن يجزم نحو: ﴿قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]. ﴿وَقُلْ لِّعِبَادِيَ يَقُولُوا أَلْحَسَنَ﴾ [الإسراء: ٥٣]. ﴿قُلْ لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]. وتقول: «لا تعص الله يذخلك الجنة». رب وفقني أطعك. ألا تنزل تُصب خيراً. ليت لي مالاً أنفق منه.

قال أبو حيان: وجزؤه بعد الترجي غريب جداً، والقياس يقبله، قال الشاعر:

١٠٣٣ - لعل التفاتاً منك نحوي^(١) ميسر يمل بك من بعد القساوة للئسر^(٢)

وسواء في جواز الجزم بعد الأمر الصريح، والمدلول عليه بخبر نحو: اتقى الله امرؤ فعل الخير يُثب عليه، أي: ليتق. أو اسم فعل نحو: حسبك الحديث ينم الناس، لأن معناه: اكتف ينم الناس، ونزال أكرمك، وعليك زيدا يُحسن إليك.

قال أبو حيان: وقال بعض أصحابنا: الفعل الخبري لفظاً الأمرى معنى لا ينقاس، إنما

(١) تحرفت في الأصل إلى «نحو».

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٨/٤).

هو موقوفٌ على السَّماع، والمسموع: اتقى الله امرؤٌ فعل الخَيْرِ يُتَّبَعُ عليه^(١). انتهى.

فإن لم يَحْسُنْ إقامة «إِنْ يَفْعَلْ» مقام الأمر، وإلاّ يفعل مقام التَّهْيِ لم يُجْزَم جوابُهما، مثاله: أَحْسِنْ إِلَيَّ لَا أَحْسِنُ إِلَيْكَ، يرفع على الاستئناف، لأنك لو قدرته: إِنْ تُحْسِنْ إِلَيَّ لَا أُحْسِنُ إِلَيْكَ لم يناسب أن يكون شرطاً وجزاءً، لأن مقتضى الإحسان لا يترتب عليه عدم الإحسان. وكذلك لَا تَقْرَبِ الْأَسَدَ يَأْكُلُكَ، إذ لا يصح تقدير: إِلَّا تَقْرَبِ الْأَسَدَ يَأْكُلُكَ، فيتعيّن الرفع. هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريّين.

وجوز الكسائيّ الجزمَ فيهما، ونسبه ابن عُصفور للكوفيتين.
وذكر أبو عُمر الجُزْمِي في «الْفَرْخ»: أنه يجوز على رداءة وقُبْح.

قال أبو حيان: وفيه مذاهب آخر: أنه يجوز الجزم، لا على أنه جواب، بل حملاً على اللفظ، لأن الأول معزوم، وإلى هذا ذهب الأخفش.

أما التّقي فلا يجوز الجزم بعده على الصّحيح، لأنه خبرٌ مَحْضٌ، فليس فيه شبهة بالشرط كما في البواقي.

وعن أبي القاسم الرّجاسيّ: أنه أجاز الجزم في التّقي. وقال بعضهم: نختار فيه الرفع، ويجوز الجزم، وهو موافقٌ لإطلاق بعضهم: أَنَّ كُلَّ مَا يُنْصَبُ فِيهِ بِالْفَاءِ يُجْزَمُ، ولم يستثنِ التّقي. قال أبو حيان: ولم يَرِدْ بالجزم في التّقي سماعٌ من العرب.

وحيث جُزِمَ في البواقي، فقال ابن مالك في «شرح الكافية»: هو بما قبلها من الأمر والتّهي، وسائرهما على تضمّن معنى الطّلب معنى «إِنْ» كما في أسماء الشرط نحو: مَنْ يَأْتِنِي أَكْرِمُهُ، فأغنى ذلك التّضمين عن تقدير لفظها بعد الطّلب، قال: وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

وقد ردّ ولدُه هذا المذهب فقال: تضمّن هذه الأشياء معنى الشرط ضعيفٌ، لأنّ التّضمين زيادةٌ بتغيّر الوضع، والإضمار زيادةٌ بغير تغيير فهو أسهل، ولأنّ التّضمين لا يكون إلاّ لفائدة ولا فائدة في تضمين الطّلب معنى الشرط، لأنه يدلّ عليه بالالتزام، فلا فائدة في تضمينه بمعناه.

وردّه أيضاً ابن عُصفور، فقال: التّضمين يقتضي أن يكون العاملُ جملةً، ولا يوجد عامل جملةً في موضع من المواضع.

قال أبو حيان: وأقول: إن التّضمين لا يجوز أصلاً، لأن المضمّن شيئاً يصير له دلالة

(١) لأن «اتقى» و«فعل» وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب. انظر شرح الأشموني (٣/٣١١).

على ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع إرادة مدلوله الأصلي، فإذا قلت: مَنْ يَأْتِنِي آتَهُ، فَمَنْ ضُمِّنَتْ معنى الحرف، ودلَّت على مدلولها من الاسم، فصارت لها دالتان:

دلالة مجازية. وهي معنى: إن، ودلالة حقيقة: وهي مدلول الشخص العاقل.
وأما هنا فقولك: ائتني أكرمك يكون فيه تضمين ائتني معنى: إن تأتني، فتضمَّنت معنى إن، ومعنى الفعل المعمول لها، وذلك معنى مركَّب، ودلَّت على معناها الأصلي من الطلب، وهو دلالاته الحقيقية، ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين، إنما يكون التضمين لمعنى واحد.

ولا يقال: إنه تضمَّن معنى «إن» وخدها، لأن فعل الطلب ليس قابلاً لتضمَّن معنى «إن» لتنافيهما من حيث إن فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب، وإن يقتضي معناها أن يكون الفعل خبراً، ولا يكون الشيء الواحد طلباً وخبراً. انتهى.
ومِمَّن قال بالتضمين ابن خَرُوف.

وذهب الفارسي والسيرافي: إلى أن الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمين، بل على جهة أنها نابت مناب الشرط بمعنى أنه حذفت جملة الشرط، وأُنيبت هذه منابها في العمل. ونظيره قولهم: ضرباً زيداً، فإن «ضرباً» ناب عن اضرب فنصب زيداً لا أنه ضَمَّن المصدر معنى فعل الأمر، بل ذلك على طريق النيابة.

وكذا زيد في الدار أبوه ارتفع «أبوه» بالجار والمجرور، لأنه ناب مناب كائن، لا أنه ضَمَّن معناه، فيكون جزؤه إذ ذاك لنيابته مناب الجازم، لا لتضمَّن الجازم، لأن الجازم بطريق التضمين جازم بحق الأصل، وكذا تقول: الجازم في مَنْ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ، إنه هو لفظ اسم الشرط، وهذا ما صحَّحه ابن عُصفور.

وذهب أكثر المتأخرين: إلى أنه مجزوم بشرط مُقدَّر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قَبْلُ وما بَعْدُ عليه، والتقدير مثلاً: ائتني إن تأتني أَكْرَمُكَ.

قال أبو حيان: وهذا الذي نختاره، ولا حاجة إلى التضمين، ولا إلى النيابة. قال: وقد حكى بعض أصحابنا مذهباً رابعاً وهو: أنه مجزومٌ بلام مقدَّرة، فإذا قال: أَلَا تَنْزِلُ نُصِبَ خيراً فمعناه: لِئُصِبَ خيراً. قال: وهذا ليس بشيء، لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجوُّز كثير. وزعم الفراء، والمازني، والزجاج: أن «يقيموا» في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾ [إبراهيم: ٣١] وشبهه مبنياً لوقوعه موقع «أقيموا» وهو معمول القول.

[إِضْمَارُ أَنْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَغَيْرِهِمَا]

(ص). مسألة: قد تُضْمَرُ «أَنْ» بعد واو وفاء. قيل: وأو. قيل: وتُثْمَ بين شرط وجزاء أو بَعْدَهُمَا. قال سيبويه: وَيَعْدُ فِعْلُ شَكٍّ. قيل: وَقَسَمَ. قيل: وَحَصَرٍ بِأَنَّمَا. فإن كان بِلَا أو

الفعل مثبتاً خالياً من الشرط فضرورة. ويُرفع منفياً بلا صالحٍ لَكَيَّ. وجوز الكوفية وابن مالك جزمه اختياراً. ويثبُتُ معطوفٌ على منصوبٍ بعدَ جزاءٍ.

(ش): ينصب الفعلُ بإضمار «أَنْ» جوازاً إذا وقع بين شرطٍ وجزاءٍ بعد الفاء والواو. وزاد بعضهم بعد أو. وزاد الكوفيتون بعد «ثم»، والأحسن التشريك في الجزم مثاله: إن تأتني فتحدّثني أحسن إليك، ومن يأتني ويحدّثني أحسن إليه، وإن تزرنني أو تحسن إليّ أحسن إليك. وقرئ: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] بالنصب^(١).

وإنما كان التشريك في الجزم أحسن، لأن العطف إذ ذاك يكون على ملفوظ به، وهو الفعل السابق، والتصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المَؤْتَمِّم من الفعل السابق.

وقولي: بيّن شرطٍ وجزاءٍ أحسن من قول «التسهيل»: بين معْجُزَمِي أداة شرطٍ، لأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون فعلاً الشرط مضارعين أو ماضيين ولا يلزم أيضاً أن يكونا المذكورين، بل لو كان الجزاء محذوفاً جاز النصب كقوله:

١٠٣٤ - فلا يدعني قومي صريحاً لِحُرَّةٍ وإن كُنْتُ مقتولاً، ويسلم عامر^(٢)
فقوله: ويسلم^(٣) عامر واقع بين شرطٍ ومذكور، وجزاء محذوف، أي: فلا يدعني قومي، لدلالة ما قبله عليه.

وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جاز نصبه، والأحسن جزمه. ويجوز رفعه أيضاً استثناءً. قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبَكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قرئ بجزم «يَعْفِرُ» ونصبه ورفع^(٤). ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَنْ

(١) قراءة «يدركه» بالنصب، قرأ بها الحسن البصري ونيح والجراح؛ ذكره أبو حيان، وقال. وذلك على إضمار «أن» كقول الأعشى: «وياوي إليها المستجير فيعصما»، قال ابن جني. هذا ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن؛ وأنشد أبو زيد فيه:

سأترك منزلي لبني تميم
والحق بالحجاز فاستريحاً
والآية أقوى من هذا لتقدم الشرط قبل المعطوف. انظر البحر المحيط (١/٣٥١) وذكر أبو حيان قراءة أخرى هي قراءة الرفع «ثم يدركه» وهي قراءة النخعي وطلحة بن مصرف. أما قراءة الجمهور فهي الجزم.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن زهير في الدرر (٨٩/٤) والرد على النحاة (ص ١٢٩) والكتاب (٤٦/٣). ولورقاء بن زهير العبسي في شرح أبيات سيويه (٢/٢٠٤). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١/٤٨٠) وتذكرة النحاة (ص ٣٣) وخزانة الأدب (١١/٣٣٠، ٣٣٩).

(٣) ولو رفع «يسلم» على القطع لجاز.

(٤) قراءة الرفع هي قراءة ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل، وقرأ بالجزم باقي السبعة، وقرأ ابن =

تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُسْرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيَكْفُرُ» [البقرة: ٢٧١] قرىء «يكفّر» بالثلاثة^(١).

وإذا نَصَبْتَ الْفِعْلَ بعد فِعْلِ الْجَزَاءِ، وَعَطَفْتَ فِعْلاً آخَرَ، فَلَكَ فِيهِ أَيْضاً الرِّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ نحو: إِنْ تَأْتِنِي أَحْسَنُ إِلَيْكَ وَأَزُورَكَ، وَأَكْرِمَ أَخَاكَ، فَيَجُوزُ رَفْعُ «أَكْرِمَ» اسْتِثْنَاءً، وَنَصْبُهُ عَطْفاً عَلَى لَفْظِ «أَزُورَكَ»، وَجَزْمُهُ عَطْفاً عَلَى مَوْضِعِهِ لِأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَجْزُوماً.

قال أبو حيان: وَذَهَبَ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ: إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ النَّصْبُ بعد أَفْعَالِ الشَّكِّ نحو: حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأَتَيْتُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ غيرَ الْمُحَقَّقِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُنْفِيِّ، فَأَلْحَقَ بِهِ فِي النَّصْبِ بَعْدَهُ. قَالَ: وَقَدْ اضْطَرَبَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ابْنُ عُصْفُورٍ فَأَجَاذَهُ فِي «شرح القانون»^(٢)، وَمَنَعَهُ فِي «شرح الجُمَلِ الْكَبِيرِ»^(٣). قَالَ: وَالصَّحِيحُ جَوَازُ ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سِيبُويه.

قال: وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ مَوَاضِعِ النَّصْبِ بعد الْفَاءِ وَالْوَاوِ النَّصْبُ بَعْدَهُمَا بعد جَوَابِ الْقَسَمِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَجَوَابُهُ كَجَوَابِ الشَّرْطِ فَمَا جَازَ فِيهِ نَحْوُ: أَفْسِمُ لَتَقُومَ فَيُضْرِبَ زَيْدًا، وَلَتَقُومَنَّ فَتُضْرِبَهُ. قَالَ: وَهَذَا الْمَذْهَبُ لَمْ يَذْكُرْهُ سِيبُويه فِي الْقِسْمِ وَقِيَاسُ قَوْلِهِ فِي الشَّرْطِ يَقْتَضِيهِ عَلَى ضَعِيفِهِ.

قال أبو حيان: وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الذَّاهِبُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى كَثْرَةِ الْأَقْسَامِ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، بَلِ الْمَسْمُوعُ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَى جَوَابِ الْقِسْمِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْجَوَابِ فَمَا جَازَ فِي الْجَوَابِ جَازَ فِي الْمَعْطُوفِ. انْتَهَى.

وزاد ابن مالك في مواضع النَّصْبِ بعد الْفَاءِ وَالْوَاوِ: النَّصْبُ بَعْدَهُمَا بعد حَصَرِ «بِأَنَّمَا»

= عباس والأعرج وأبو حيوه بالنصب. انظر تفسير البحر المحيط (٢/٣٧٦).

(١) فِي «يَكْفُر» قَرَاءَاتٌ كَثِيرَةٌ ذَكَرَهَا أَبُو حَيَّانٍ، قَالَ: «قَرَأَ بِالْوَاوِ الْجُمْهُورُ فِي «يَكْفُر» وَيَسْقَاطُهَا: الْأَعْمَشُ، وَنَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ بِالْيَاءِ وَجَزَمَ الرَّاءَ، وَوَجَّهَهُ أَنَّهُ بَدَلَ عَلَى الْمَوْضِعِ مِنْ قَوْلِهِ «فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ» لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ، وَكَأَنَّ الْمَعْنَى: يَكُنْ لَكُمْ الْإِخْفَاءُ خَيْرًا مِنَ الْإِبْدَاءِ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ حَرْفِ الْعَطْفِ؛ أَيْ وَيَكْفُر. وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالْيَاءِ وَرَفَعَ الرَّاءَ وَقَرَأَ الْحَسَنُ بِالْيَاءِ وَجَزَمَ الرَّاءَ. وَرَوَى عَنِ الْأَعْمَشِ بِالْيَاءِ وَنَصَبَ الرَّاءَ. وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالتَّاءِ وَجَزَمَ الرَّاءَ، وَكَذَلِكَ قَرَاءَةُ عِكْرَمَةَ إِلَّا أَنَّهُ فَتَحَ الْفَاءَ وَبَنَى الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلُهُ. وَقَرَأَ ابْنُ هَرْمَزٍ فِيمَا حَكَى عَنْهُ الْمَهْدِيُّ بِالتَّاءِ وَرَفَعَ الرَّاءَ. وَحَكَى عَنِ عِكْرَمَةَ وَشَهْرَ بْنِ حَوْشَبٍ بِالتَّاءِ وَنَصَبَ الرَّاءَ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو بَكْرِ بِلُغَتِهِ وَرَفَعَ الرَّاءَ. وَقَرَأَ نَافِعٌ وَحُمَزةٌ وَالْكَسَائِيُّ بِلُغَتِهِ وَالْجَزْمُ. وَرَوَى الْخَفَضُ عَنْ الْأَعْمَشِ بِلُغَتِهِ وَنَصَبَ الرَّاءَ فَيَمُنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ». انظر تفسير البحر المحيط (٢/٣٣٨، ٣٣٩).

(٢) لَمْ أَجِدْهُ فِيمَا رَجَعْتُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَصَادِرِ

(٣) لِابْنِ عُصْفُورٍ ثَلَاثَةُ شُرُوحٍ عَلَى الْجُمَلِ لِلزَّجَاجِيِّ. انظر هدية العارفين (١/٧١٢).

كقراءة ابن عامر^(١): ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] بالنصب. قال ابنه: وهذا نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر^(٢). وغيره جعل الآية من جواب الأمر، وهو «كُنْ»، وإن لم يكن أمراً في الحقيقة، لكنه على صورته فعومل معاملة.

فإن كان الحَضَرُ بدلاً نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدُّثنا لم يجز النَّصْبُ إلا في ضرورة الشعر، وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من أداة الشَّرْطِ.

قال سيبويه^(٣): وقد يجوز النَّصْبُ في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث النصب في غير الواجب، ولك أن تجعل أن العاملة. وأنشد على ذلك قوله:

١٠٣٥ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا^(٤)
قال ابن مالك: ويجوز في الْمُتَمَيِّ بِـ «لا» الصالح قبلها «كي» الرَّفْعُ والجَزْمُ سماعاً عن العرب. قال ابنه: فقول العرب: «ربطت الفرس لا تنفلت، وأوثقت العبد لا يَفِرُّ». حكى الفراء: أَنَّ الْعَرَبَ تَرْفَعُ هَذَا وَتَجْزِمُهُ.

قال: وإنما جزم، لأن تأويله: إن لَمْ أُرِيطْهُ، فجزم على التأويل، قال أبو حيان: وما ادعياه ولم يحكى فيه خلافاً خالفاً في الخليل وسيبويه، وسائر البصريين.

وفي «شرح الجمل الصغير» لابن عصفور: أجاز الكوفيون جَزْمَهُ جواباً للفعل الواجب إذا كان سبباً للمجزوم نحو: زيد يأتي الأمير لا يقطع اللص، وهذا عندنا يجب رفعه، ولا يجزم إلا ضرورة.

وفي كتاب سيبويه^(٥): سألته يعني الخليل عن: آتِي الأمير لا يَفْطَعُ اللّصَّ، فقال^(٦):

(١) انظر تفسير البحر المحيط (٥٣٦/١) قال أبو حيان: «وجه النصب أنه جواب على لفظ كن؛ لأنه جاء بلفظ الأمر فشابه الأمر الحقيقي، ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء نحو: ائني فأكرمك، إذ المعنى: إن تأتني أكرمك، وهنا لا ينتظم ذلك إذ يصير المعنى: إن يكن يكن، فلا بد من اختلاف بين الشرط والجزاء، إما بالنسبة إلى الفاعل وإما بالنسبة إلى الفعل في نفسه أو في شيء من متعلقاته».

(٢) قال أبو حيان: «حكى ابن عطية عن أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر أنها لحن، وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامر وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى» (البحر المحيط: ٥٣٦/١).

(٥) الكتاب (١٠١/٣).

(٣) انظر الكتاب (٣٩/٣).

(٤) تقدم برقم (١٠٢٢).

(٦) في الأصل «قال»، والتصويب من كتاب سيبويه (١٠١/٣).

الجزء ها هنا خطأ، لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر الشاعر، ولا نَعْلَم هذا جاء في الشعر البتة. انتهى.

[إضممار أن بعد لام كي جوازاً]

(ص): مسألة: تضممر جوازاً بعد لام كي ما لم تَقْتَرِنْ بلا فيجب الإظهار.

وقال الكوفيّة: هي النَّاصِبة. وقال ثعلب: قيامها مقام أن. وابن كيسان: تقدر أن أو كي. وفتحها لغة. وبعد عاطف فعل على اسم صريح واو، أو فاء، أو ثم أو «أو». ولا يحذف سوى ما مرّ إلا ندوراً، ولا يقاس في الأصح. وقيل: يجوز ولا نصب.

(ش): الحال الثاني: ما تضممر أن فيه جوازاً وذلك في موضعين.

أحدهما: بعد لام الجرّ غير الجحوديّة نحو: جئت لأكرمك، فالفعل منصوبٌ بعد هذه اللام بأن مضمرة، ويجوز إظهارها نحو: جئت لأن أكرمك. وتسمى هذه اللام لام كي بمعنى أنها للسبب، كما أن «كي» للسبب، يعنون إذا كانت جازة تكون جازة، وتكون ناصبة بمعنى «أن»، ولا يعنون بذلك أن «كي» تقدّر بعدها فتكون للنصب بإضممار «كي»، لا بإضممار أن. وإن كان يجوز أن ينطق بـ «كي» بعدها، فتقول: جئت لكي أكرمك، لأن «كي» لم يثبت إضممارها في غير هذا الموضع، فحمل هذا عليه، وإنما ثبت إضممار «أن» فلزم أن يكون المضممر هنا «أن».

وزعم أبو الحسن بن كيسان والسّيرافي: أنه يجوز أن يكون المضممر «أن»، ويجوز أن يكون «كي»، وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها «أن» تارة، وكي تارة.

وزعم أهل الكوفة أن النصب في الفعل بهذه اللام نفسها، كما زعموا ذلك في لام الجحود المتقدمة وأن ما ظهر بعدها من أن وكي هو مؤكّد لها، وليست لام الجرّ التي تعمل في الأسماء، لكنها لامٌ تشتمل على معنى كي، فإذا رأيت «كي» مع اللام فالنصب للام، وكي مؤكدة. وإذا انفردت «كي» فالعمل لها. وزعم ثعلب أن اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيّون إلا أنه قال: لقيامها مقام «أن».

قال أبو حيّان: وذلك باطل، لأنه قد ثبت كونها من حروف الجرّ، وعوامل الأسماء لا تعمل إلا في الأسماء.

فإن اقترن الفعل بـ «لا» بعد اللام تعين الإظهار كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ يَعْلَمَ أَهْلُ

الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

قال أبو حيّان: وسواء كانت لا نافية أو زائدة.

ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب إلّا بها، وإنما ساغ ذلك، لأنّها حرف جر، و «لا» قد يفصل بها بين الجارّ والمجرور في فصيح الكلام نحو: غَضِبْتُ من لا شيء، وجئت بلا زاد، ويلزم إذ ذاك إظهار أنّ، ليقع الفصل بين المتماثلين، لأنهم لو قالوا: جئت بلا تغضب، كان في ذلك قلق في اللفظ، وثبوت في النطق، فتجنبوه بإظهار «أن».

وحكم لام كي الكسر، وفتحها لغة تميم.

الموضع الثاني: بعد عطف بالواو، أو الفاء، أو ثمّ، أو «أو» على اسم صريح كقوله:

١٠٣٦ - لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(١)

وقوله:

١٠٣٧ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرِّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِرَاباً عَلَى تَرَبِّ^(٢)

وقوله:

١٠٣٨ - إِنِّي وَفْتَلِي سُلَيْكاً نَمَّ أَغْفَلُهُ كَالْقُورِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ^(٣)

(١) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلالية في خزانة الأدب (٥٠٣/٧)، والدرر (٩٠/٤) وسرّ صناعة الإعراب (٢٧٣/١) وشرح التصريح (٢٤٤/٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٧٧) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٠) وشرح شواهد المغني (٢/٦٥٣) ولسان العرب (٤٠٨/١٣ - مسن) والمحتسب (٣٢٦/١) ومغني اللبيب (١/٢٦٧) والمقاصد النحوية (٤/٣٩٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/٢٧٧) وأوضح المسالك (٤/١٩٢) والجنى الداني (ص ١٥٧) وخزانة الأدب (٨/٥٢٣) والرّد على النحاة (ص ١٢٨) ورصف المباني (ص ٤٢٣) وشرح الأشموني (٣/٥٧١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٦) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٤٤) وشرح قطر الندى (ص ٦٥) وشرح المفصل (٧/٢٥) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١١٢، ١١٨) والكتاب (٣/٤٥) والمقتضب (٢/٢٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٩٤) والدرر (٤/٩٢) وشرح الأشموني (٣/٥٧١) وشرح التصريح (٢/٢٤٤) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٧) والمقاصد النحوية (٤/٣٩٨).

(٣) البيت من البسيط، وهو لأنس بن مدركة في الأغاني (٣٥٧/٢٠) والحيوان (١٨/١) والدرر (٤/٩٣) وشرح التصريح (٢/٢٤٤) ولسان العرب (٤/١٠٩ - ثور، ٨/٣٨٠ - وجع، ٩/٢٦٠ - عيف) والمقاصد النحوية (٤/٣٩٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٩٥) وخزانة الأدب (٢/٤٦٢) وشرح الأشموني (٣/٥٧١) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٧) ولسان العرب (٤/١١٠ - ثور).

وعاف الشيء يعافه عَيْفًا وَعِيافَةً وَعِيَفًا وَعَيْفَانًا: كرهه فلم يشربه طعاماً أو شرباً؛ قال في اللسان (٩/٢٦٠) بعد أن أورد البيت: «وذلك أن البقر إذا امتنعت من شربها في الماء لا تُضرب لأنها ذات لبن، وإنما يُضرب الثور لتفزع هي فتشرب». وروايته في اللسان: «كلياً» مكان «سليكاً».

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا وَحْيًا آتَيْنَ وَرَأَىٰ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾ [الشورى: ٥١].
وشمل الاسم المضدر وغيره كقوله:

١٠٣٩ - وَلَوْلَا رِجَالٌ مِّن رِّزَامٍ أَعَزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقَمًا^(١)
واحترز بالصريح من العطف على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه إضمار «أن» كما
تقدم.

ولا تنصب «أن» محذوفة في غير المواضع المذكورة إلا نادراً.

وذهب جماعة إلى أنه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة، ثم اختلف هؤلاء،
فذهب أكثرهم: إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذف، وعليه أبو الحسن، وجعل منه قوله:

١٠٤٠ - أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ السَّوْغَى^(٢)

يريد: أن أحضر. قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ بِأَعْبَادِهِ﴾^(٣) [الزمر: ٦٤]،
أي: أن أعبد. ووجهه أن العامل إذا نسخ عاملاً وحذف رجع الأول، لأن لفظه هو الناسخ.

وذهب أبو العباس: إلى أنه إذا حذف «أن» بقي عملها، قال: لأن الإضمار لا يزيل
العمل كما في «رُبَّ»، وأكثر العوامل. وأنشد عليه ما روي في البيت السابق: أَحْضَرَ
بالتنصب، وقوله:

١٠٤١ - وَهَمَّ رِجَالٌ يَشْفَعُوا لِي فَلَمْ أَجِدْ شَفِيعاً إِلَيْهِ غَيْرَ جُودٍ يُعَادِلُهُ^(٤)
وقوله:

١٠٤٢ - وَتَهَنَّهُتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كَذَبْتُ أُنْعَلَهُ^(٥)

وحكى من كلامهم: خُذِ اللَّصْنَ قَبْلَ يَأْخُذَكَ، وَمُرَّةٌ يَخْفُرُهَا^(٦)، وقرأ الحسن:
﴿تَأْمُرُونَ بِأَعْبَادِهِ﴾^(٧) [الزمر: ٦٤]، وقرأ الأعرج^(٨): ﴿وَيَسْفِكَ أَلِيمَاءَهُ﴾ [البقرة: ٣٠].

(١) تقدم برقم (١٠٢٠)

(٢) تقدم برقم (٣). والشاهد فيه هنا نصب «أحضر» بإضمار «أن».

(٣) انظر قراءة «أعبد» بالنصب وتوجيهها في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٤٢١/٧).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٩٥/٤).

(٥) تقدم برقم (١٣٢).

(٦) في الأصل «ومن يحصرها»، والتصويب من المغني (١٧٢/٢).

(٧) راجع الحاشية ٣

(٨) قراءة «يسفك» بالنصب، نسبها أبو حيان إلى ابن هرم؛ قال: «من نصب، فقال المهدوي: هو نصب
في جواب الاستفهام. وهو تخريج حسن، وذلك أن المصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو

واختلف النحاة في القياس على ما سُمع من ذلك :
فذهب الكوفيون، وبعض البصريين : إلى القياس عليه .

قال أبو حيان : والصحيح قصره على السماع لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه وهو نَزَرُ ،
فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كلياً يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف ، وإقرار الفعل منصوباً ولا
مرفوعاً ، ويقتصر في ذلك على مَوْرِدِ السماع .

[خاتمة]

(ص) : خاتمة : ترد «أن» زائدة ، وليست المخففة ، ولا تفيد غير تأكيد على الأصح
فيهما بعد «لما» و«بينَ قَسَمَ وَلَوْ» .

وزعمها ابن عصفور : رابطة . وسيبويه في قول : مُوطئة . وأبو حيان : مُخَفَّفة ، وشذوذاً
بعد كي . وقاسه الكوفية . وكاف الجر ، وإذا ، ومفسرة ، وأنكرها الكوفية بين جملتين في
الأولى معنى قول لا لفظه ، قيل : أو لفظه عارية من جار . فإن وليها مضارع مثبت جاز رفعه
ونصبه أو مع لا جازا والجزم .

قال الكوفية والأصمعي : شرطية ، قيل : ونافية . قيل : وبمعنى : لئلا ، قيل : وإذ مع
الماضي . قيل : والمضارع .

(ش) : لما انقضى الكلام في أحكام «أن» الناصبة للمضارع ، وكان لفظاً مشتركاً بين
المصدرية والزائدة ، والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم تمم الكلام ، وختم
الباب بذكر بقية مواضعها ، وهي ستة : أحدها : الزيادة ، وأن الزائدة حرف ثنائي بسيط مركب
من الهمزة والنون فقط .

وذهب بعضهم : إلى أنها هي الثقيلة خففت ، فصارت مؤكدة .
قال أبو حيان : ولا تفيد عندنا غير التأكيد .

وزعم الزمخشري : أنه ينجرّ مع إفادة التوكيد معنى آخر فيقال في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا
أَنَّجَاكَ رَبُّكَ مِنَ الْقَوْمِ كَافٍ ﴾ [العنكبوت : ٣٣] دخلت «أن» في هذه القصة ، ولم

= بإضمار أن يكون المعنى على الجمع ، ولذلك تقدر الواو بمعنى مع ، فإذا قلت : أناأتينا وتحدثنا ،
وبصبت ، كان المعنى على الجمع بين أن تأتينا وتحدثنا وبين أن يكون منك إتيان مع حديث ، وكذلك
قوله .

أبَيْتُ رِيَّانَ الْجَمْعُونَ مِنَ الْكُرَى وَأَبَيْتُ مَسْكَ لَيْلَةَ الْمَلْسُوعِ
معناه : أَيْكون منك مبيت رِيَّان مع مبيتي مك كذا وكذلك هذا يكون منك جعل مفسد مع سفك
الدماء . وقال أبو محمد بن عطية . الصب نواو الصرف قال . كأنه قال من يجمع أن يفسد وأن يسفك . =

تدخل في قصة إبراهيم في قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا﴾^(١) [هود: ٦٩] تنبيهاً وتأكيذاً في أن الإساءة كانت تُعقَّبُ المجيء، فهي مؤكدة للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيه كالأول.

وقال الأستاذ أبو علي: دخلت منبهة على السبب، وأن الإساءة كانت لأجل المجيء، لأنها قد تكون للسبب في قولك: جئت أن تعطي، أي للإعطاء.

قال أبو حيان: وهذا الذي ذهب إليه لا يعرفه كبراء النحويين.

ومواقع زيادتها بعد لَمَّا كالأية.

وبين القسم ولو كقوله:

١٠٤٣ - أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرّاً^(٢)

وزعم ابن عصفور في «المقرب»: أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه.

والذي نصّ عليه سيبويه: أنها زائدة^(٣)، ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة^(٤).

وقال أبو حيان: الذي يذهب إليه في «أن» هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو: أنها المخففة من الثقيلة، وهي التي وصلت بـ «لو» كقوله تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقْتُمُوا﴾ [الجن: ١٦] وتقديره: أنه إذا قيل: أقسم أن لو كان كذا لكان كذا، فمعناه: أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجر، أي: أقسم على أنه لو كان،

= انتهى كلامه. والنصب بواو الصرف ليس من مذاهب البصريين. انظر تفسير البحر المحيط (٢٩٠/١) (١) كان في الأصل: «ولمّا» في موضع «ولقد» وما أثبتناه هو نص الآية ٦٩ من سورة هود. أما الآية الأخرى التي تبدى بـ «لمّا» فهي الآية ٣١ من سورة العنكبوت. ﴿ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية﴾. وعلى هذا فالاستدلال في هذا الموضع غير سليم. وقد تنبه ابن هشام لهذا الخطأ في الاستدلال، فقال في المغني (١/٣٣): «ثم إن قصة الخليل التي فيها: قالوا سلاماً، ليست في السورة التي فيها. سيء بهم، بل في سورة هود، وليس فيها لمّا».

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه

وما بالحرّ أنت ولا العتيق

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/١٢١) وخرانة الأدب (٤/١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠/٨٢) والجنى الداني (ص ٢٢٢) وجواهر الأدب (ص ١٩٧) والدرر (٤/٩٦، ٢١٩) ورصف المباني (ص ١١٦) وشرح التصريح (٢/٢٣٣) وشرح شواهد المغني (١/١١١) ومغني اللبيب (١/٣٣) والمقاصد النحوية (٤/٤٠٩) والمقرب (١/٢٥٠).

(٣) انظر الكتاب (٣/١٠٧)

(٤) انظر الكتاب (٤/٢٢٢).

فصلاحية أن المشددة مكانها يدلّ على أنها مخففة منها.

وتزاد شذوذاً بعد: «كي».

وقاسه الكوفيون نحو: جئت لكي أن أكرمك، قالوا: ولا موضع لـ «أن» لأنها مؤكدة لِّلَام كما أكدتها كي.

وبعد كاف الجر كقوله:

١٠٤٤ - ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقسّم كأن ظنيةً تعطو إلى وارق السّلم^(١)

وبعد إذا كقوله:

١٠٤٥ - فأمهله حتى إذا أن كأنه مُعاطي يد في لجة الماء غامر^(٢)

الموضع الثاني: التفسير: أثبت البصريون، وأنكر الكوفيون كون ذلك من معانيها، وهي عندهم الناصبة للفعل. قال أبو حيان: وليس ذلك بصحيح، لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها، ولا يصح أن تكون المصدرية إلا بتأويلات بعيدة.

والكلام على مذهب البصريين فنقول: أجريت أن في التفسير مجرى أي، لكن تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد، لا يقال: مررت برجل أن صالح، وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة، وهي في هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو: كتبت إليه: أن افعل، وأرسل إليه: أن ما أنت [وهذا]^(٣)، ومنه: ﴿وَيُودُوا أَنْ يُلَاقُوا﴾ [الأعراف: ٤٣].

ولـ «أن» التفسيرية شرطان:

أحدهما: أن تكون مفسرة لما يتضمن القول أو يحتمله، لا لقول مصرّح به أو محذوف، أو فعل متأول بمعنى القول، فإن صرح بالقول خلصت الجملة للحكاية دون «أن»، وكذلك إن كان القول منوياً، وتقدّم فعل مؤول به، لكنه إذا لم يتأول كانت أن داخلة للتفسير بخلاف المصرّح والمقدّر، فإنها تجيء بعده «أن». وذكر ابنُ عصفور في شرح «الجمال الصغير»: أن أن تأتي تفسيراً بعد صريح القول.

وفي البسيط: اختلف في تفسير صريح القول فأجازه بعضهم، وحمل عليه قوله

(١) تقدم برقم (٥٤٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه (ص ٧١) ورواية الشطر الثاني فيه:

معاطي يد من حمة الماء غارف

وهو برواية «غامر» في الدرر (٩٧/٤) وشرح شواهد المغني (١/١٢١). ويلا نسبة في شرح التصريح

(٢/٢٣٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٣١) ومغني اللبيب (١/٣٤).

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتناه من المغني (١/٣١).

تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [المائدة: ١١٧].

ومنهم مَنْ يمنع في الصريح، ويجيز في المُضمر كقولك: كتبتُ إليه أن قم.

الشَّرط الثاني: ألا تتعلّق بالأول لفظاً، فلا تكون معمولةً، ولا مبنيةً على غيرها، ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَنْفُسَهُمْ إِلَى الْهَيْدَى﴾ [يونس: ١٠]، لأنها واقعةٌ خبراً للمبتدأ، ولا في قولهم كتبت إليه بأن قم، لأنها معمولةٌ لحزف الجزر. فإن لم تأت بحزف الجزر جاز فيها الوجهان.

وإن ولي «أن» الصالحة للتفسير مضارع مثبتٌ نحو: أوحيت إليه أن يفعل كان فيه الرفع على أنها حرف تفسير، والنصب على أنها مصدرية.

أو معه «لا» نحو: أشرت إليه أن لا يفعل كان فيه الأمران لما ذكر، والجزم أيضاً على النهي، وتكون «أن» فيه تفسيراً.

الموضع الثالث: الشَّرط بمعنى «إن» أثبتته الكوفيون والأصمعي، واستدلوا بقوله:

١٠٤٦ - أغضب إن أذنا قبيبة حُرَّتَا جِهَاراً، ولم تغضب لِقَتْل ابن خازم^(١)

قالوا: لصحّة وقوع «أن» موقعها، وامتناع أن تكون أن الناصبة، لأنها لا تفصل بين الفعل، أو المخففة، لأنه لم يتقدّم عليها فعل تحقيق، ولا شك.

وقال الخليل: بل هي الناصبة، وقال المبرد: هي المخففة من الثقلية على تقدير: أغضب من أجل أنه أذنا، ثم حذف الجار وخفف.

الرابع: النفي: أثبتته بعضهم، وخرج عليه: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ﴾ [آل عمران: ٧٣] أي: لا يؤتى، وأنكره الجمهور.

الخامس: بمعنى لئلا، أثبتته بعضهم، وخرج عليه: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]. أي لئلا تضلوا. قال أبو حيان: والصحيح المنع، وتأويل الآية: كراهة أن تضلوا.

السادس: بمعنى إذ، أثبتته بعضهم مع الفعل الماضي، قيل: ومع الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ق: ٢]. وقوله تعالى: ﴿أَنْ تَوَسُّوْا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]. أي إذ أنتم.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٣١١/٢) والأرية (ص ٧٣) وخزانة الأدب (٢٠/٤)، ٧٨/٩، ٨٠، ٨١) والدرر (٥٨/٤) وشرح شواهد المغني (٨٦/١) والكتاب (١٦١/٣) ومراتب النحويين (ص ٣٦) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢١٨/١) والجنى الداني (ص ٢٢٤) وحواهر الأدب (ص ٢٠٤) ومغني اللبيب (٢٦/١).

قال أبو حيان: وهذا ليس بشيء بل «أن» في الآيتين مصدرية، والتقدير: بل عجبوا لأن جاءهم وكذلك ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا «جمع الجوامع»، وهذا القدر إلى هنا نصف الكتاب. واعلم أني لما شرعت في شرحه، كنت بدأت أولاً بشرح النصف الثاني، فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى بناء جمع التكسير على طريقة المزج، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم، وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب، وإلغاء القطعة التي كتبتها أولاً ممزوجة، ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها وضممت هذه القطعة إلى تلك، ووصلت بينهما. ولا يضير كون الشرح على أسلوبين، نصفه بلا مزج، ونصفه ممزوج، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير إلى آخره على طريقة أوله. والله الموفق.

في المجزورات وما حمل عليها وهي المجزومات

- المجزورات
- الحروف
- الإضافة
- الجوازم
- الحروف غير العاطفة

الكتاب الثالث

في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات

المجرورات

وما يَسْتَتْبِعُهَا من ذِكْر أدوات الشَّرْط غير الجازمة، وما استطرد إليه من ذكر بقيّة حروف المعاني المرتبة على حروف المُعْجَم، وآخرها نون التوكيد، وعقب بخاتمة من التَّنوين.

(الجرّ إمّا بحرف أو إضافة) لا ثالث لهما، ومن زاد «التَّبَعِيَّة» فهو رأي الأخفش مرجوح عند الجمهور - كما سيأتي -

فإن قلت: الجرّ بالإضافة أيضاً رأيّه، وهو مرجوح، قلت: نعم ولكن المراد: الجرّ الكائن بسببها، أو فيها على رأي سيبويه مِنْ أَنَّ الجارّ المضاف، وعلى رأي ابن مالك: أنَّه الحزفُ المقدّر لا جارّ سيّواه.

[الحروف]

(الحروف)، أي: هذا مَبْحَثُ حروف الجرّ وسُمِّيَتْ به، قال ابن الحاجب: لأنها تجرّ معنى الفِعل إلى الاسم، وقال الرّضيّ: بل لأنها تعمل إعراب الجرّ، كما قيل: حروف النصب، وحروف الجزم. وكذا قال الرّضيّ، وتسميها الكوفيّون: حُرُوفُ الإضافة، لأنها تضيف الفِعل إلى الاسم، أي: تُوصِّلُهُ إليه، وتربطه به؛ وحُرُوفُ الصّفات، لأنها تُخَدِّثُ صِفَةً في الاسم، فقولك: جلسْتُ في الدّار: دلت «في» على أن الدار وعاءٌ للجلوس. وقيل: لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات. وإنما عملت لما تقدّم من اختصاصها بما دخلت عليه، فأشبهت الفعل. ولم تعمل رفعا، لأنه إعراب العُمَد، ومدخولها فضلة، ولا نَصْباً لأنّ محل مدخولها نصبٌ بدليل الرجوع إليه في الضّرورة، ولو نَصَبْتُ لاختلّ أنّه بالفعل، ودخل الحزفُ لإضافة معناه إلى الاسم كما في ما ضربت إلّا زيدا، فتعيّن عملها الجرّ.

[إلى]

(إلى): له معانٍ، فيكون (لانتهااء الغاية مطلقاً) أي: زماناً نحو: ﴿تَدْرَأْتُمُوا الْفِتْيَانِ إِلَى أَيْلٍ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ومكاناً نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

قال الرضوي: ومعنى قولهم انتهاء الغاية وابتدؤها: نهايتها ومبدؤها.

(قال ابن مالك) في التسهيل: (والتبيين) قال في شرحه: وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حُبّاً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ السَّيِّئِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

قال: (وبمعنى في) أي الظرفية لقوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [النساء: ٨٧] أي: فيه. وذكره جماعة في قوله:

١٠٤٧ - فلا تَتْرُكْنِي بالسَّوْعِ كَأَنْتَنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أُجْرَبُ^(١)

قال: (و) بمعنى (اللام) نحو: ﴿وَأَلْكَرُ إِلَيْكَ﴾ [النمل: ٣٣]، أي: لك. وقيل: هي لانتهااء الغاية أي: مُتَّهِ إِلَيْكَ، (و) قال (الكوفية) وطائفة من البصرية: (و) بمعنى (مع) أي المعية وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه، أو التعلّق بكوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] وقوله: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] وقولهم: «الدُّودُ إِلَى الدُّودِ إِبِلٌ»^(٢). ولا يجوز: إلى زيد مال، تريد: مع زيد مال. قال الرضوي: والتحقيق أَنَّ «إلى» هذه لانتهااء، فقوله: «إلى المرافق»، أي مضافة إليها، والدُّودُ إلى الدُّودِ، أي مضافة إلى الدُّودِ.

وقال غيره: وما ورد من ذلك مُؤَوَّلٌ على أصلها. والمعنى في قوله «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»: مَنْ يُضَيِّفُ نُصْرَتَهُ إِلَى نُصْرَةِ اللَّهِ، و «إلى» حيثُذْ أُبْلِغَ مِنْ «مع»، لأنك لو قلت: مَنْ يَنْصُرُنِي مع فلانٍ لم يدلّ على أَنَّ فلاناً وَحْدَهُ يَنْصُرُكَ. وقيل: التقدير: مَنْ يَنْصُرُنِي حال كوني ذاهباً إلى الله.

(١) البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه (ص ٧٣) وأدب الكاتب (ص ٥٠٦) والأزهية (ص ٢٧٣) والجبى الداني (ص ٣٨٧) وخزانة الأدب (٤٦٥/٩) والدرر (١٠١/٤) وشرح شواهد المغني

(ص ٢٢٣) ولسان العرب (٤٣٥/١٥) وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٩٨) وجواهر الأدب (ص ٣٤٣) ورصف المباني (ص ٨٣) وشرح الأشموني (٢٨٩/٢) ومغني اللبيب (ص ٧٥)

(٢) مثل يراد به أن القليل إذا جُمع إلى القليل كثر والدود ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل انظر جمهرة الأمثال (٣٧٥/١)

(و) بمعنى (من) كقوله:

١٠٤٨ - تقول وقد عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَيْسَقَى فَلَا يَزُورِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ^(١)

أي: مَنِي . (و) بمعنى (عند) كقوله:

١٠٤٩ - أم لا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ، وَذَكَرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٢)

أي: أَشْهَى عِنْدِي. كذا مثل ابن مالك، وابن هشام في المغني.

ونازعه ابن الدماميني^(٣) بأنه تقدّم أنّ المتعلقة بما يفهم حُبّاً، أو بُغْضاً مِنْ فِعْلٍ تَعَجَّبَ، أو تَفْضِيلَ، معناها: التَّيْسِينُ فعلى هذا تكون «إلى» في البيت مَبْنِيَّةً لِفَاعِلِيَّةٍ مجرورها لا قِسْماً آخر.

وأجاب شيخنا الإمام الشُّمْنِي^(٤) بأنّ تِلْكَ شَرْطُهَا كَوْنُ التَّعَجُّبِ والتَّفْضِيلِ مِنْ نَفْسِ الْحَبِّ والبُغْضِ، وهي هنا متعلّقة بتفضيل من الشّهوة.

(و) قال أبو الحسن (الأخفش: و) بمعنى (الباء) نحو: ﴿وَإِذَا حَلَّوْا إِلَى شِيَتِطِينِهِمْ﴾

(١) البيت من الطويل، وهو لابن أحمر في ديوانه (ص ٨٤) وأدب الكاتب (ص ٥١١) والجنى الداني (ص ٣٨٨) والدرر (١٠٢/٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢٨٩/٢) وشرح شواهد المغني (٢٢٥/١) ومغني اللبيب (٧٥/١).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في أدب الكاتب (ص ٥١٢) والجنى الداني (ص ٣٨٩) والدرر (١٠٢/٤) وشرح أشعار الهذليين (١٠٦٩/٣) وشرح شواهد المغني (١١٦/١) ولسان العرب (٣٤٣/١١ - سلسل) والمقاصد النحوية (٥٤/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٣٧/٥) والاشتقاق (ص ٤٧٩) ومغني اللبيب (٧٤/١).

(٣) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الإسكندري المالكي المعروف ببدر الدين ابن الدماميني أديب، ناثر، ناظم، نحوي، عروصي، فقيه. ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ، واستوطن القاهرة، ولازم ابن خلدون، وتصدّر لإقراء العربية بالأزهر، ثم تحول إلى دمشق، ومنها حجّ، وعاد إلى مصر فولّي بها قضاء المالكية، وتوفي بكلبرجا من الهند سنة ٨٢٧ هـ، وفي رواية سنة ٨٢٨ هـ من تصانيفه شرح مغني اللبيب، وشرح لامية العجم للطعراي، ومختصر حياة الحيوان للدميري انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٢٧) وحسن المحاضرة (١١٣/١) وهدية العارفين (١٨٥/٢) وشذرات الذهب (١٨١/٧) والضوء اللامع (١٨٤/٧).

(٤) هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن حلف الله التيمي الداري القسطنطيني الأصل، ويعرف بالشمني مفسر، محدث، فقيه، أصولي، متكلم، نحوي. ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ، وقدم القاهرة، وتوفي سنة ٨٧٢ هـ. من تصانيفه. مهجج السالك إلى ألفية ابن مالك، وغيره. انظر ترجمته في حسن المحاضرة (٢٧١/١) والضوء اللامع (١٧٤/٢) وشذرات الذهب (٣١٣/٧) وبغية الوعاة (ص ١٦٣).

[البقرة: ١٤] أَيُّ بَشَاطِينِهِمْ. (و) قال (الفراء): تكون (زائدة) للتوكيد كقوله تعالى: ﴿أَفَعِدَّةٌ مِنْ أَتَنِاسٍ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو^(١) أي تهوؤهم. وغيره خرّجها على تضمين تَهْوَى معنى: تميل، أو على أَنَّ الأصل: تهوي بالكسر، فقلبت الكسرة فتحةً، والياء ألفاً كما قيل في ﴿فَاصْبِرْ كَصَدِّبِ خَاطِرٍ﴾ [العلق: ١٦]: ناصبة. ذكره ابن مالك. قال ابن هشام: وفيه نظر، لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل، وأجاب ابن الصائغ: بأن أصل هذه الياء الحركة، وسكونها عارضٌ للاستثقال.

[الباء]

(الباء: مكسورة) مطلقاً. (وقيل: تفتح مع الظاهر) فيقال: بزَيْدٍ، قال أبو حيان: حكاها أبو الفتح عن بعضهم (للإلصاق) ويقال: الإلزاق، قال في «شرح اللب»^(٢): وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر. قال أبو حيان: قال أصحابنا: هي نوعان: أحدهما الباء التي لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بها نحو: سطوت بعمرٍو، ومررت بزید. قال: والإلصاق في: مررت بزید مجازاً، لما التصق المروز بمكان يقرب زيد فجعل كأنه ملتصق بزید.

والآخر: الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو: أمسكتُ بزید، الأصل: أمسكتُ زیداً، فأدخلوا الباء، ليعلموا أنَّ إمساكك إياه كان بمباشرة منك له بخلاف نحو: أمسكتُ زیداً بدون الباء، فإنه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير مباشرة. قيل: والإلصاق معنى لا يفارق الباء؛ ولهذا لم يذكر لها سيبويه معنى غيره^(٣).

زاد غيره: (والتعدية)، وتسمى بَاءُ الثَّقَلِ أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً.

وأكثر ما تُعدِّي الفعل القاصر تقول في ذهبَ زیدٌ: ذهبَ بزید، وأذهبته، ومنه ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَتُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، وقد تكون مع المتعدّي نحو: ﴿دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [الحج: ٤٠] وصككتُ الحجرَ بالحجر، والأصل: دفع بعضُ الناس بعضاً، وصكَّ الحجرُ الحجرَ.

(١) هذه قراءة علي بن أبي طالب وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد. انظر تفسير البحر المحيط (٤٢٢/٥).

(٢) كتاب «لبّ الألباب في علم الإعراب» لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني وأيضاً «لبّ الألباب في علم الإعراب» وهو مختصر الكافية للبيضاوي. والكتابان عليهما شروح عديدة. انظر كشف الظنون (ص ١٥٤٥، ١٥٤٦).

(٣) قال سيبويه: «باء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزید، ودخلت به، وضربت به بالسوط؛ ألزقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله» (الكتاب: ٢١٧/٤).

(والسببية والاستعانة) جمع بينهما ابن مالك في الألفية، وابن هشام في المثني، وفسر الثانية بالداخلية على آلة الفعل نحو: كتبت بالقلم، ومثل الأولى بنحو: ﴿ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْوَعْلَ﴾ [البقرة: ٥٤] وقال الرضي: السببية فرع الاستعانة؛ ولذا اقتصر عليها - أعني الاستعانة - ابن مالك في «الكافية الكبرى»، وحذف السببية، وعكس في «التسهيل»، فاقصر على السببية، وقال في شرحه: باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل مُعَدِّ لها مجازاً نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]. فلو قصد إسناد الإخراج إلى الماء وقيل: أنزل ماءً أخرج من الثمرات رزقاً لصحَّ وحسن، لكنه مجاز، والآخر حقيقة. ومنه: كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين، فإنه يصح أن يقال: كتبت بالقلم، وقطعت السكين.

والتحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وأثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز. انتهى.

وقال أبو حيان: ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مُدْرَجَةٌ في باء السببية قولٌ انفرد به، وأصحابنا فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة، فقالوا: باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو: مات زيد بالحب، وبالجموع، وحججت بتوفيق الله، وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو: كتبت بالقلم، ونجرت الباب بالقدوم، وبرئت القلم بالسكين، وخضت الماء برجلي، إذ لا يصح جعل القلم سبباً للكتابة، ولا القدوم سبباً للتجارة، ولا السكين سبباً للبري، ولا الرجل سبباً للخوض بل السبب غير هذا.

(والظرفية): وهي التي يحسن موضعها «من» نحو: ﴿نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾ [آل عمران: ١٢٣]. ﴿يَجِيئُكُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

(والمصاحبة): وهي - كما قال ابن مالك - التي يحسن موضعها «مع»، ويُغني عنها، وعن مصحوبها الحال، نحو: ﴿أَهْبِطْ سَلَامًا﴾ [هود: ٤٨]. أي مع سلام. ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]. أي مع الحق، ومُحَقَّقًا. ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣]. أي مع حمده وحامده.

وهذه المعاني الخمسة تجامع الإلصاق، كما نقله أبو حيان عن الأصحاب، وضم إليها باء القسم، ولذا ذكرتها متواليّةً خلاف صنيع التسهيل.

(والغاية): نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠]. أي إلي. (وكذا البدل): وهي التي يحسن موضعها بدلًا. (والتبويض): وهي التي يحسن موضعها «من» (على الصحيح) فيها. مثال الأول: قول عمر رضي الله عنه: «كَلِمَةٌ مَا يَسْرُنِي أَنَّ لِي بِهَا الدُّنْيَا» أي بدلها،

وقول الحماسي:

١٠٥٠ - فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شئوا الإعارة فُرْسَاناً ورُجْبَاناً^(١)

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَتَرَّبُهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي مِنْهَا وقوله:

١٠٥١ - شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ^(٢)

وقول الآخر:

١٠٥٢ - شُرِبَ التَّزْيِفُ بِيَزْدَ مَاءِ الْحَشْرِجِ^(٣)

(١) تقدم برقم (٧٥٩)

(٢) جزء بيت من الطويل، وتماه.

... ثُمَّ تَرْقَعُ مَتَى لَحَجَّ خُضِرَ لَهْنٍ نَثِيجُ
وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية (ص ٢٠١) والأشباه والنظائر (٢٨٧/٤) وجواهر الأدب (ص ٩٩) وخزانة الأدب (٩٧/٧ - ٩٩) والخصائص (٨٥/٢) والدرر (١٧٩/٤) وسر صناعة الإعراب (ص ١٣٥، ٤٢٤) وشرح أشعار الهدلين (١٢٩/١) وشرح شواهد المغني (ص ٢١٨) ولسان العرب (٤٨٧/١ - شرب، ١٦٢/٥ - مخر، ٤٧٤/١٥ - متى) والمحتسب (١١٤/٢) والمقاصد الحوية (٢٤٩/٣) وبلا سبة في أدب الكاتب (ص ٥١٥) والأزهية (ص ٢٨٤) وأوضح المسالك (٦/٣) والحنى الداني (ص ٤٣، ٥٠٥) وجواهر الأدب (ص ٤٧، ٣٧٨) ورصف المباني (ص ١٥١) وشرح الأشموني (ص ٢٨٤) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٦٨) وشرح قطر الندى (ص ٢٥٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٧٥) ومعني اللبيب (ص ١٠٥).

والنثيج. الصوت (لسان العرب. ٣٧١/٢ - نأج).

وفي البيت شاهد آخر غير الذي ذكره، وهو قوله. «متى لحج» حيث جاءت «متى» بمعنى «من» على لغة هذيل.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره.

فلثمتُ فاها آخداً بقرونها

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٨٨) والأغاني (١٨٤/١) وجمهرة اللغة (ص ١١٣٣) ولجميل بثينة في ملحق ديوانه (ص ٢٣٥). ولجميل أو لعمر في البداية والنهاية (٤٧/٩) والدرر (١٣٠/٤) ولسان العرب (٢٣٧/٢ - حشر، ٥٣٣/١٢ - لثم). ولعبيد بن أوس الطائي في الحماسة البصرية (١١٤/٢) والحيوان (١٨٣/٦). ولجميل أو لعمر أو لعبيد في شرح شواهد المغني (ص ٣٢٠) والمقاصد الحوية (٢٧٩/٣). ولجميل أو لغيره في تهذيب تاريخ دمشق (٤٠٦/٣) ووفيات الأعيان (٣٧٠/١) وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣٩١) وإصلاح المنطق (ص ٢٠٨) والجنى الداني (ص ٤٤) وجواهر الأدب (ص ٤٨) وعيون الأخبار (٩٢/٤) ومعني اللبيب (ص ١٠٥)
والتزيف: السكران المنزوف العقل؛ وقال أبو منصور. ويقال للرجل الذي عطش حتى يبست عروقه وجفّ لسانه نزيف ومنزوف؛ ثم استشهد بالبيت. انظر لسان العرب (٣٢٦/٩، ٣٢٧ - نزف).
والحشرج: الماء الذي تحت الأرض لا يُقطن له في أباطح الأرض، فإذا حفر عه ذراع حاش بالماء، =

وهذا المعنى أثبتته الكوفيتون والأصمعي، والفارسي، والعنبي وابن مالك. والأول: المتأخرون، وأنكرهما جماعة، وقالوا في أمثلة الأول: الباء للسببية. وأولوا أمثلة الثاني بأن «يَشْرَبُ»، و«شَرِبَ»، و«شَرِبَ» ضمّن معنى: يروى ونحوه.

وقيل المعنى: يَشْرَبُ بِهَا الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل.

قال بعضهم: ولو كانت الباء للتبعية لصحّ زيد بالقوم، تريد: من القوم، وقبضت بالدرهم أي من الدراهم.

(قال ابن مالك) في التسهيل: (والتعليل) قال في شرحه: وهي التي يحسن موضعها اللام غالباً نحو: ﴿فَيُظَاهِرُونَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠]. ﴿إِنَّكَ أَمَلًا يَأْتِمُرُونَ بِكَ﴾ [القصص: ٢٠].

قال: واحترزت بقولي: غالباً من قول العرب: غَضِبْتُ لِفُلَانٍ إذا غَضِبْتَ من أجله وهو حيّ، وغَضِبْتُ به إذا غَضِبْتَ من أجله وهو ميت. قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى، وكأنّ التعليل، والسبب عندهم شيء واحد. قال: ويدلّ لذلك أنّ المعنى الذي سُمّي به باء السبب موجود في باء التعليل؛ لأنّه يصلح أن يُنسب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصلح ذلك في باء السبب، فتقول: ظلم أنفُسُكم اتّخاذكم العجل. وأما ﴿يَأْتِمُرُونَ بِكَ﴾ [القصص: ٢٠]، فالباء فيه ظرفيّة، أي ياتَمُرُونَ فيك، أي يتشاورون في أمرك؛ لأجل القتل. انتهى. وهذا هو الحق.

قال أيضاً: (والمقابلة) قال: وهي الدّاخلة على الأغواض والأثمان، قال: وقد تُسمّى باء العوّض نحو: اشتريت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بضعف. والظاهر أنّها داخلة في باء البدل.

(و) قال (الكوفيّة: وبمعنى على) أي الاستعلاء، وجزم به ابن مالك نحو: ﴿إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: عَلَيْهِ بدليل: ﴿إِلَّا كَمَا أَمْنَكُمْ عَلَى أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤]. ﴿وَإِذَا مَرَأَتْهُمُ ابْنَاتُ مِصْرَ كَانُوا يَنْصُرُونَ﴾ [المطففين: ٣٠]. أي عَلَيْهِم، بدليل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَمَنْزِلِ الَّذِينَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ [الصافات: ١٣٧].

١٠٥٣ - أَرَبُّ يُولُ الثُّغْلَبَانِ بِرَأْسِهِ لقد ذلّ من بالت عليه الثُّغالب^(١)

= تسميها العرب الأحساء والكرار والحشارج انظر اللسان (٢/٢٣٧ - حشرج).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «بقرونها» حيث جاءت الباء للتبعية

(١) البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ملحق ديوانه (ص ١٥١). وللعباس أو لغاوي بن ظالم السلمي أو لأبي ذر الغفاري في لسان العرب (١/٢٣٧ - ثعلب). ولراشد بن عبد ربّه في الدرر جمع الهوامع/ ج ٢/ م ٢٢

قالوا: (و) بمعنى (عن، وفي اختصاصها بالسؤال خلاف) فقل: تختص به، وظاهرُ كلام أبي حيان أنَّ الكوفيَّة كلَّهم عليه كقوله تعالى: ﴿فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بدليل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ آبَائِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، وقوله علقمة:

١٠٥٤ - فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طِيبُ^(١)
وقيل: لا، وعليه ابنُ مالك نحو: ﴿يَسْعَى ثَوْرُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَيَأْمَنِيهِمْ﴾ [الحديد: ١٢]
﴿تَشْفَقُ السَّمَاءُ بِالْفَنَمِ﴾ [الفرقان: ٢٥].

والبصرية أنكروا هذا المعنى، وأولوا الآية، والبيت على أن المعنى: اسأل بسببه خيراً، وبسبب النساء لتعلموا حالهنَّ، أو تضمين السؤال معنى: الاعتناء والاهتمام. قالوا: ولَوْ كانت الباء بمعنى: «عن» لجاز أطعمته بجوع، وسقيته بعَيْمة^(٢)، تريد: عن جوع، وعن عَيْمة.

قال ابن هشام: في التأويل الأول بُعْدٌ، لأنَّ المجرور بالباء هو المسئول عنه، ولا يقتضي قولك: سألت بسببه أنَّ المجرور هو المسئول عنه.

(و) قال ابن هشام (الخضراوي: و) بمعنى (الكاف) داخلة على الاسم حيث يُراد التشبيه نحو: لَقِيتُ بَزِيدَ الْأَسَدِ ورأيت به القمر، أي لقيت بلفظي [بِهَ الْأَسَدِ أَي شَبَهَهُ].

قال أبو حيان: والصَّحيح أنها للسبب أي بسبب لقائه، وسبب رؤيته.

(وتزاد توكيداً في مواضع) ستة، وهي الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتوكيد، وهي مذكورة في محالِّها.

ومن غريب زيادتها أنها تزداد في المجرور كقوله:

١٠٥٥ - فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنَّهُ عَنْ بَمَا بِهِ^(٣)

= (١٠٤/٤) وشرح شواهد المغني (ص ٣١٧) وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ١٠٣، ٢٩٠) وجمهرة اللغة (ص ١١٨١) ومعني اللبيب (ص ١٠٥).

(١) البيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه (ص ٣٥) وأدب الكاتب (ص ٥٠٨) والأزهية (ص ٢٨٤) والجنى الداني (ص ٤١) وحماسة البحري (ص ١٨١) والدرر (١٠٥/٤) والمقاصد النحوية (٣/١٦، ٤/١٠٥). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٩) ورصف المباني (ص ١٤٤).

(٢) العيمة: شدة الشهوة إلى اللبن، وشدة العطش (المعجم الوسيط: ص ٦٤٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

وهو للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ٢١) وشرح التصريح (٢/١٣٠) والمقاصد النحوية (٤/١٠٣).
وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٤٥) وخزانة الأدب (٩/٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٢٩، ١١/١٤٢) =

(قال ابن مالك : و) تزداد (عوضاً) ومثله بقوله :

١٠٥٦ - ولا يُؤَاتِيكَ فيما نابَ من حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَاَنْظُرْ بِمَنْ تَتَّقُ^(١)
قال : أراد مَنْ تَتَّقُ، فزاد الباء قَبْلُ : «مِنْ» عوضاً. (وحكاه) أيضاً (في عَنْ، وَعَلَى)
وأنشد قوله :

١٠٥٧ - أَتَجَزَّعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا جِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنَّتِكَ تَذْفَعُ^(٢)
أي : فهلاً عن التي بين جنبيك تَذْفَعُ، فحذف «عَنْ»، وزادها بعد الَّتِي عَوْضاً. وقول
الآخر :

١٠٥٨ - إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيُّكَ يَغْتَمِلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ^(٣)
أي : إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ لَمْ يَتَّكِلْ عَلَيْهِ، فحذف «عليه»، وزاد «على» قبل «مَنْ» عوضاً.

(وقاسه في : «إلى»، و «في» و «اللام»، و «مِنْ») فقال في الشرح : يجوز عندي أن
يُعامل بهذه المعاملة «مِنْ»، و «اللام»، و «إلى» و «في» قياساً على : «عن» و «على»،
و «الباء»، فيقال : عرفت مِمَّنْ عَجبت، وَلِمَنْ قُلْتُ، وإلى مَنْ أَدَيْت، وَفِيمَنْ رَغبت.

= والدرر (١٠٥/٤، ١٤٧) وسر صناعة الإعراب (ص ١٣٦) وشرح الأشموني (٤١١/٢) وشرح شواهد
المغني (ص ٧٧٤) ولسان العرب (٣/٢٥١ - صعد) ومغني اللبيب (ص ٣٥٤).

والشاهد فيه قوله : «عن بما» حيث أكد حرف الجر «عن» تأكيداً لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له، وهو
الباء التي بمعنى «عن» والمتصلة في اللفظ بـ «ما» الموصولة. والتوكيد على هذا النحو شاذ عند ابن
مالك وابن عصفور؛ لأنه لم يفصل بين المؤكّد والمؤكّد، مع أن الحرف المؤكّد ليس من أحرف
الجواب، والقياس القول : «عما بما».

(١) البيت من البسيط، وهو لسالم بن وابصة في شرح شواهد المغني (٤١٩/٢) والمؤتلف والمختلف (ص
١٩٧) ونوادر أبي زيد (ص ١٨١). وبلا نسبة في الدرر (١٠٧/٤) وشرح الأشموني (٢٩٢/١)
ومجالس ثعلب (٣٠٠/١) ومغني اللبيب (١٤٤/١)

(٢) البيت من الطويل، وهو لزيد بن رزين في جواهر الأدب (ص ٣٢٥) وشرح شواهد المغني (٤٣٦/١).
وله أو لرجل من محارب في ذيل أمالي القالي (ص ١٠٥) وذيل سمط اللّالي (ص ٤٩). وبلا نسبة في
الجنى الداني (ص ٢٤٨) وخزانة الأدب (١٤٤/١٠) والدرر (١٠٧/٤) وشرح الأشموني (٢٩٥/٢)
وشرح التصريح (١٦/٢) والمحتسب (٢٨١/١) ومغني اللبيب (١٤٩/١).

(٣) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٩٢/١) والجنى الداني (ص ٤٧٨) وخزانة الأدب (١٤٦/١٠)
والخصائص (٣٠٥/٢) والدرر (١٠٨/٤) وشرح أبيات سيبويه (٢٠٥/٢) وشرح الأشموني (٢٩٤/٢)
وشرح التصريح (١٥/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٤١٩) والكتاب (٨١/٣) ولسان العرب (١١/٤٧٥)
- عمل) والمحتسب (٢٨١/١).

والأصل: عرفت مَنْ عَجبت منه، وَمَنْ قلت له، وَمَنْ أَدَيْت إليه، وَمَنْ رَغبت فيه، فحذف ما بعد مَنْ، وزيدَ ما قبلها عَوْضاً.

(ورَدَه أبو حيَّان) أي العَوْض بأنواعه فقال في الأبيات المستشهد بها لا يتعيَّن فيها التأويلُ المذكور، لاحتمال أن يكون الكلامُ تمَّ عند قوله: فانظر، أي: فانظُرْ لِنَفْسِكَ. ولما قَدَّم أنه لا يواتيه إلا أخو ثِقَةٍ استدرك على نفسه، فاستفهم على سبيل الإنكار على نَفْسِهِ حيث قرَّر وجود أخي ثقة، فقال: بمن تثق؟ أي لا أحد يوثق به فالباء في بـ «من» متعلِّقة بـ «تثق». وكذا البيت الآخر، يحتمل تمام الكلام عند قوله: إن لم يَجِدْ يَوْماً. أي: أنه إذا لم يَجِدْ ما يستعين به اعتمَلَ بنفسه. ثم قال: على مَنْ يتكل؟ وَمَنْ استفهامية، أي لا أحد يَتَكَلَّ عليه، فعلى متعلِّقة بَيَتَكَلَّ ولم يؤول البيت الثاني، وقال في المقيس: هذا الذي أجازه قياساً لم يثبت الأصل الذي يقاس عليه، ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدَلَّ به، ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من السُّنُوذ والتدور، والبُعْد من الأصول بحيث لا يُقاسُ عليها، ولا يُلْتَفَتُ إليها. قال: وقد نصَّ سيبويه على أنَّ «عن»، و «على» لا يُزادان لا عَوْضاً، ولا غير عوض.

[حتى]

(حتى كإلى) في انتهاء الغاية، (لكن) «إلى» أمكنُ منها، ولذلك خالفتها في أشياء:
الأول: أنها (تُفِيدُ تَقْضِي الفِعْلَ شَيْئاً فَشَيْئاً). ولذا لا يجوز: كتبت حتى زيد، وأنا حتى عمرو، ويجوز: كتبت إلى زيد، وأنا إلى عمرو، أي هو غايتي كما في حديث مسلم: «أنا بك وإليك».

(و) الثاني: أنها (لا تَقْبَلُ الابتداء) لِضَعْفِهَا في الغاية، فلا يقال: سِرْتُ من البصرة حتى الكوفة، كما يُقال: إلى الكوفة.

(و) الثالث: أنها (لا تَجُزَّ إلا آخراً) أي آخِرَ جُزءٍ نحو: أكلت السمكة حتى رأسها.
(قال الأكثر: أو ملاقياً له) أي مُتصلاً به نحو: ﴿سَلَّمُ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].
ولا يجوز: سِرْتُ حتى نصف الليل بخلاف «إلى». ومقابل الأكثر قول السِّيرافي وجماعة إنها لا تَجُزَّ إلا الآخر فقط دون المتصل به.

قال الرضي: وهو مردودٌ بالآية (خلفاً لابن مالك) إذ قال في التسهيل وشرحه: والتزمَ الزمخشري كونَ مَجْرُورِها آخر جزء، أو ملاقي آخر جزء، وهو غير لازم بدليل قوله:

١٠٥٩ - عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَضَفْتُهَا رَاجِياً فَعُدْتُ يَوْساً^(١)

(١) البيت من الحفيف، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٤٤) والدرر (١٠٩/٤) وشرح التصريح =

قال أبو حيّان: وما نقله الرّمخسريّ هو قول أصحابنا؛ وما استدلّ به لا حُجّة فيه، لأنّه لم يتقدّم العامل فيها حتّى ما يكون ما بعدها^(١) جزءاً له في الجملة المغيّاة بحتى فليس البيت نظير ما مثّل به أصحابنا.

ولو صرح فقال: ما زلتُ راجياً وصلّها تلك الليلة حتى نصّفها كان ذلك حجة على الرّمخسري.

ونحن نقول: إذا لم يتقدّم في الجملة المغيّاة بحتى ما يصح أن يكون ما بعدها آخر جزء جاز أن تدخل على ما ليس به، ولا ملاقياً له. وكذا قال ابن هشام في المغني. على أن ابن مالك جزم باشتراط ذلك في الكافية.

الرابع: أنها لا تجزئ إلاً (ظاهراً خلافاً للمبرد والكوفية) في تجويزهم جزّها المضممر مستدلّين بنحو قوله:

١٠٦٠ - فلا والله لا يلفى أناسٌ فتى حتّاك يا ابن أبي زياد^(٢)
والجمهور قالوا: إنّه ضرورة.

قال أبو حيّان: ومن أجاز جزّها المضممر أدخلها على المضممرات المجرورة كلّها، قال: ولا ينبغي القياس على «حتّاك» في هذا البيت، فيقال ذلك في سائر الضمائر.

قال: وانتهاء الغاية في «حتّاك» هنا لا أفهمه ولا أدري ما يعني هنا بحتّاك، فلعلّ هذا البيت مصنوع انتهى.

ومثّل ابن هشام في المغني^(٣) بقوله:

١٠٦١ - أنت حتّاك تفصّد كلّ فجٍ تُرجّي منك أنها لا تخب^(٤)

قال: واختلف في علة المنع. فقليل: هي أنّ مجرورها لا يكون إلاً بعضاً لما قبلها، أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكلّ. قال: ويردّه أنه قد يكون ضمير حاضر

= (١٧/٢) وشرح شواهد المغني (٣٧٠/١) ومغني اللبيب (١٢٣/١) والمقاصد النحوية (٢٦٧/٣).

(١) قوله: «حتى ما يكون ما بعدها» كذا في الأصل، والعبارة مضطربة؛ ولعل «ما» الأولى رائدة من الناسخ.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الحنى الداني (ص ٥٤٤) وجواهر الأدب (ص ٤٠٨) وخزانة الأدب (٩/٤٧٤، ٤٧٥) والدرر (١١١/٤) ورصف المياني (ص ١٨٥) وشرح الأشموني (٢٨٦/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٥) والمقاصد النحوية (٢٦٥/٣) والمقرب (١٩٤/١).

(٣) مغني اللبيب (ص ١٢٣)

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١١١/٤) وشرح الأشموني (٢٨٧/٢) وشرح التصريح =

كما في البيت، فلا يعود على ما تقدّم، وأنّه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدّم غير الكلّ كقولك: زيدٌ ضربت القوم حتّاه.

وقيل: العِلَّةُ خَشْيَةُ التباسِها بالعاطفة. فإنّها تدخل عليه على الأصحّ. قال: ويردّه أنّها لو دخلت عليه، لقليل في العاطفة: قاموا حتى أنت، وأكزمتهم حتى إياك بالفصل، لأنّ الضمير لا يتّصل إلا بعامله، وفي الخافضة: حتّاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس.

وقيل: العِلَّةُ أنّها لو دخلت عليه، قلبت ألفها ياء كما في إليّ، وهي فَرْعٌ عن «إلى» فلا تَحْتَمِلُ ذلك، وإلا ساوى الفرعُ الأصل.

قال شيخنا الإمام الشُّمْنِي: والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم أنّ فرعية «حتى» عن «إلى» إنما هي في المعنى والعمل، وذلك يُوجِبُ ألاّ يحتمل ما يحتمله إلى فيهما، لا في غيرهما.

وقال الشَّاطِبي: قال سيويّه: استغنَوْا عن الإضمار في «حتى» بقولهم: حتى ذاك، وبالإضمار في «إلى»، لأنّ المعنى واحد، كما استغنَوْا بـ «تَرَكَ» عن «وذر»، و «ودع».

(وإمالتها وعنى) بإبدال حائها عيناً (لغة)، الأولى: يمينيّة، والثاني: هذليّة قال ابن مالك: قرأ ابن مسعود: ﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ عَنِّي حِينَ﴾ [يوسف: ٣٥]، فكتب إليه عمر: إنّ الله أنزل هذا القرآن عريباً، وأنزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة هذيل.

(ومنع البصريّة جرّ ما لا يصلح) أن يكون (غاية لما قبلها)، وأوجبوا فيه الرّفع على أنّها ابتدائية نحو العجب حتّى الخزّ يلبس زيدٌ. وجوز جرّه الكسائيّ (و) القراء.

ومنعوا أيضاً الجرّ فيما إذا تلا الاسم بعدها جملة اسميّة، وما بعدها غير شريك لما قبلها في المعنى (نحو ضربت القوم حتّى زيد فتركت) وحتى زيد أبوه مضروب، وجوز جرّه الكوفيّة.

(و) منع (الكوفيّة) الجرّ فيما إذا تلا الاسم الذي بعدها فِعْلٌ عامِلٌ في ضميره، نحو: ضربت القوم (حتى زيد ضربته)، وقالوا: لا يجوز حتّى يقال: فضربته، وجوز البصريّة فيهما، وجوزوا في الأوّل أيضاً العطف والابتداء.

(و) منع (الكلّ) الجرّ فيما إذا تلاه اسم مفرد نحو: ضربت القوم (حتى زيدٌ مضروب) وأوجبوا الابتداء.

وجوّزوهما، والعطف فيما إذا تلاه ظُرِفَ أو مجرور نحو: القوم عندك حتى زيد عندك، والقوم في الدار حتى زيد في الدار، أو جملةً اسميّةً، وما بعدها شريك لما قبلها في المعنى نحو: ضربت القوم حتى زيد هو مضروب.

وجوّزوا الجرّ والعطف فيما إذا تلاه فِعْلٌ عامل في ضمير ما قبل حتى نحو: ضربت القوم حتى زيد ضربتهم، فإن كان في ضميره، وهو غير شريك فالابتداء، والحمل على الإضمار نحو: ضربت القوم حتى زيد ضربت أخاه.

وأوجبوا العطف فيما إذا قامت عليه قرينة نحو: ضربت القوم حتى زيداً أيضاً، فأيضاً تدل على إرادة تكرّر الفعل، وهذا المعنى لا يعطيه إلاّ العطف، كأنك قلت: ضربت القوم حتى ضربت زيداً أيضاً.

(وزعم الفراء الجرّ) بحتى (نيابة) عن إلى لا بنفسها كما جرّت الواو نيابة عن رُبّ. قال: وربما أظهروا «إلى» في بعض المواضع. قالوا: «جاء الخبر حتى إلينا» جمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكي.

(وتكون) حتى (حرف ابتداء) أي حرفاً تبتدأ بعده الجملة، أي تستأنف، وحينئذ (تليه الجملةتان) الأسميّة كقول جرير:

١٠٦٢ - فما زالت القَتلى تُسجّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل^(١)
وقول الفرزدق:

١٠٦٣ - فواعجباً حتى كُليبت تَسْبِي^(٢)

والفعليّة المضارعة كقراءة نافع: ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٣) [البقرة: ٢١٤]،

(١) تقدم برقم (٩٦٩).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كان أباهما نهشل أو مجاشع

وهو للفرزدق في ديوانه (٤١٩/١) وخزانة الأدب (٤١٤/٥، ٤٧٥/٩، ٤٧٦، ٤٧٨) والدرر (١١٢/٤) وشرح شواهد المغني (١٢/١، ٣٧٨) وشرح المفصل (١٨/٨) والكتاب (١٨/٣) ومغني اللبيب (١٢٩/١). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ١٨١) وشرح المفصل (٦٢/٨) والمقتضب (٤١/٢).

(٣) أي برفع «يقول». وعلق أبو حيان في البحر المحيط (١٤٩/٢) على هذه القراءة، فقال: «إذا كان المضارع بعد «حتى» فعل حال، فلا يخلو أن يكون حالاً في حين الإخبار، نحو: مرض حتى لا يرجونه، وإما أن يكون حالاً قد مضت فيحكيها على ما وقعت فيرفع الفعل على أحد هذين الوجهين، والمراد هنا الماضي فيكون حالاً محكية، إذ المعنى: وزلزلوا فقال الرسول».

والماضية نحو: ﴿حَتَّى عَفَوْا﴾ [الأعراف: ٩٥]، والمصدرة بشرط نحو: ﴿وَأَتَلَوْا أَلَيْسَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦] (خلافاً لابن مالك في زعمه) أنها (جارة قبل) الفعل (الماضي)، بإضمار «أن» بعدها على تأويل المصدر.

قال أبو حيان: وقد وهم في ذلك وقال ابن هشام: لا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة.

(و) خلافاً (له وللاخفش) أبي الحسن (في) زعمهما (أنها) جارة (قبل إذا) وأن إذا في موضع جرّ بها، والجمهور على أنها حينئذ ابتدائية، وإذا في موضع نصب بشرطها أو جوابها.

قال أبو حيان: وليس معنى قولهم: حرف ابتداء أنه يَصْحَبُهَا المبتدأ دائماً، بل معناه أنها بَصَدَدٌ أن يقع بعدها المبتدأ كما قالوا: هل ويل. ولكن، من حروف الابتداء، وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ، وإنما كان يقع المعنى أنها تصلح أن يقع بعدها المبتدأ.

وما تقدم في تفسيره أخذاً من ابن هشام في المغني أولى وأقعد. ثم قال: قال بعض شيوخنا: ضابط حتى أنها إذا وَقَعَ بعدها اسم مفرد مجرور، أو مضارع منصوب فحرف جر، واسم مرفوع أو منصوب فحرف عطف، أو جملة فحرف ابتداء. وتقدم من باب الحال أنه لا محلّ لهذه الجملة على الأصح.

(مسألة: متى دلت قرينة على دخول الغاية) أي التي بعد إلى، وحتى في حكم ما قبلها (أو) على (عدمه) أي عدم دخوله فواضح أنه يعمل به.

فالأول نحو: قرأت القرآن من أوله إلى آخره، ويغنيك الحائط من أوله إلى آخره، دلّ ذكر الآخر، وجعله غاية على الاستيفاء. ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. دلت السّنة على دخول المرافق في الغسل:

١٠٦٤ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(١)

(١) البيت من الكامل، وهو للمتلّمس في ملحق ديوانه (ص ٣٢٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٠). ولأبي (أو ابن) مروان النحوي في خزانة الأدب (٣/ ٢١، ٢٤) والدرر (٤/ ١١٣) وشرح التصريح (٢/ ١٤١) والكتاب (١/ ٩٧) والمقاصد النحوية (٤/ ١٣٤) ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء (١٩/ ١٤٦). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٦٩) وأوضح المسالك (٣/ ٣٦٥) والجنى الداني (ص ٥٤٧، ٥٥٣) وخزانة الأدب (٩/ ٤٧٢) والدرر (٦/ ١٤٠) وشرح أبيات سيويه (١/ ٤١١) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦١٤) ورصف المباني (ص ١٨٢) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٩) وشرح قطر الندى (ص ٣٠٤) وشرح الممصل (٨/ ١٩) ومغني اللبيب (١/ ٢٤).

والشاهد فيه قوله: «حتى نعله ألقاها» حيث يجوز في «حتى» ثلاثة أوجه: الرفع على الابتداء، =

والثاني: نحو: ﴿ثُمَّ أَوْتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. دلّ النهي عن الوصال على عدم دخول اللّيل في الصوم، ﴿فَنَظَرُوا إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فإن الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنظار حال اليسار أيضاً، وذلك يؤدّي إلى عدم المطالبة، وتفويت حقّ الدائن.

١٠٦٥ - سقى الحيا الأرضَ حتى أمكن عُزَيْثٌ لهم فلا زال عنها الخيرُ مجذوداً^(١)
دلّ على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه.

(وإلاّ)، أي وإن لم تقم قرينة تدل على الدخول ولا عدمها (فثالثها) أي الأقوال (وهو الأصحّ).

ورأي الجمهور (تدخل مع حتّى دون إلى) حملاً على الغالب في البابين، لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول في «إلى»، والدخول في «حتى» فوجب الحمل عليه عند التردّد، وأولها يدخل فيهما، وثانيهما لا فيهما واستدلّ القولان في استواء حتّى وإلى بقوله تعالى: ﴿فَمَتَّعْنَاهُمُ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الصفّات: ١٤٨]. وقرأ ابن مسعود ﴿عَتَىٰ حِينٍ﴾.

(ورابعها يدخلُ معهما) أي مع إلى وحتّى (إن كان من الجنس) و (لا) يدخل (إن لم يكن) نحو: إنه ليناؤم اللّيل حتى الصّباح أو إلى الصّباح نقله أبو حيّان في حتّى عن الفراء والرّماني، وجماعة، وابن هشام في إلى غير المسمّى قائله، وهو قول الأندلسيّ فيما نقله الرّضيّ. (فإن كانت حتّى عاطفة دخلت وفاقاً) نحو: أكلت السمكة حتى رأسها. قال ابن هشام: وهم من ادّعى الاتّفاق في دخول الغاية في حتّى مطلقاً، وإنّما هو في العاطفة، والخلاف في الخافضة مشهور، قال: والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو.

[رُبّ]

(رُبّ) بضمّ الراء، وتشديد الباء وفتحها. (ويقال: رَبّ) بفتح الراء (ورُبّ) بضمّها، (ورُبّت) بالضم، وفتح الباء والتاء (ورُبّت) بسكون التاء (ورُبّت) بفتح الثلاثة (ورُبّت) بفتح الأولين، وسكون التاء (وتخفيف) الباء من هذه (السبعة). ورُبّتنا بالضم، وفتح الباء المشدّدة (ورُبّ) بالضم، وبالسكون (ورُبّ) بالفتح والسكون، فهذه سبع عشرة لغة، حكاهما ما عدا «رَبّنا» ابن هشام في المغني^(٢)، وحكى ابن مالك منها عشراً، وزاد أبو حيان: «رَبّنا».

= و «ألّفناها» خبره، والجرّ على أن «حتى» حرف حرّ بمعنى «إلى»، والنصب على العطف بـ «حتى». ورُدّ الوجه الثالث بأن المعطوف بـ «حتى» لا يكون إلا بعضاً أو غاية للمعطوف عليه، و «النعل» ليس بعض «الراد» ولا غايته. وأجيب بأن البيت مؤوّل، والتقدير: ألقي ما ينقله حتى نعله، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١١٥/٤)

(٢) مغني اللبيب (١٢٢/١)

وزعم أبو الحسن علي (بن فضال) المجاشعي^(١) في كتاب: الهوامل والعوامل^(٢) «أنها ثنائية الوضع» ساكنة الثاني كهل، وبَل، وقد (وَأَنْ فَتَحَ التَّاءَ مَخْفَفَةً دُونَ الْبَاءِ ضَرُورَةً) لا لغة (وَأَنْ فَتَحَ الرَّاءَ مُطْلَقاً) أي في الجميع مُشَدَّداً، ومخففاً مع التَّاء ودونها (شاذ). والجمهور على أنها ثلاثية الوضع، وأن التخفيف المذكور، وفتح الراء لغة معروفة.

(و) زعم (الكوفية وابن الطراوة: أنها اسم) مبني، لأنها في التقليل مثل «كَمْ» في التكثير، وهي اسمٌ بإجماع، وللإخبار عنها في قوله:

١٠٦٦ - إِنْ يَقْتُلُوكَ، فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ^(٣)
ف «رُبَّ» عندهم مبتدأ، و «عار» خبره.

قال: وتكون معمولة بجوابها كإذا فيبتدأ بها، فيقال: رُبَّ رجلٍ أَفْضَلُ من عمرو.

ويقع مُصْدرًا كَرُبَّ صرْبَةٍ ضربت، وظرفاً: كَرُبَّ يومٍ سرت، ومفعولاً به كَرُبَّ رَجُلٍ ضربت. واختار الرضي أنها اسم، لأنَّ معنى رُبَّ رَجُلٍ في أصل الوضع قليلٌ في هذا الجنس، كما أن معنى كم رجل، كثيرٌ من هذا الجنس، لكن قال: إعرابه أبدأ رَفْعٌ على أنه مبتدأ لا خبر له كما اختاره في قولهم: أَقَلُّ رَجُلٍ يقول ذلك إلا زيدا لتناسبهما في معنى القِلَّة. قال: فَإِنَّ كُفَّتْ بـ «ما»، فلا محل لها حينئذ؛ لكونها كحرف التنفي الداخِل على الجملة.

ومنع ذلك البصريون بأنها لو كانت اسماً لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، فيقال: بُرَّبَ رجلٍ عالمٍ مررت، وأن يعود عليها الضمير، ويضاف إليها، وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها.

(١) هو علي بن فضال بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمعة المجاشعي القيرواني، ويعرف بالفرزدقي، لأن الفرزدق جده. أديب، نحوي، صرفي، لغوي، مفسر، مؤرخ، عروضي. ولد بهجر، وأقام ببغداد وأقرأ بها النحو واللغة، واتصل بنظام الملك، وتوفي في ١٢ ربيع الأول سنة ٤٧٩ هـ. من تصانيفه: البرهان العميدي في التفسير، إكسير الذهب في صناعة الأدب والنحو، شرح معاني الحروف للرماني، الدول في التاريخ، الفصول في معرفة الأصول، وله شعر. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٩٠/١٤) وإنباه الرواة (٢٩٩/٢) وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ٢٤) ومرآة الجنان (١٣٢/٣) وبيعة الوعاة (ص ٣٤٥) وشذرات الذهب (٣٦٣/٣) وهدية العارفين (٦٩٣/١).

(٢) في معجم الأدباء (٩١/١٤) وإنباه الرواة (٣٠٠/٢) وهدية العارفين (٦٩٣/١): «العوامل والهوامل»، وقال ياقوت «هو كتاب في الحروف خاصّة».

(٣) تقدم برقم (٣١٦)

وأجيب عن البيت الأول بأن المعروف: وبعض قتل عار. وإن صحت تلك الرواية، فعار خبر محذوف أي: هو عار، كما صرح به في قوله:

١٠٦٧ - يا رَبِّ هيجاً هي خَيْرٌ مِنْ دَعَا^(١)

والجملة صفة المجرور، أو خبره إذ هو في موضع مبتدأ. قال أبو علي: ومن الدليل على أنها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم، وبين ما تعمل فيه.

وفي مفادها أقوال: أحدها: أنها للتقليل دائماً، وهو قول الأكثر، قال في البسيط: كالخليل وسيبويه، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي الحسن الأخفش، والمازني، وابن السراج، والجزمي والمبرد، والزجاج، والزجاجي، والفارسي والزماني، وابن جني والسيرافي، والصيمري، وجملة الكوفيين: كالكسائي، والفراء وابن سعدان، وهشام، ولا مخالف لهم إلا صاحب العين^(٢)، انتهى.

(ثانيها): للتكثير دائماً، وعليه صاحب «العين» وابن درستويه، وجماعة وروي عن الخليل.

(ثالثها): وهو (المختار) عندي (وفاً للفارابي) أبي نصر^(٣) وطائفة (أنها للتقليل

(١) الرجز للبيد في ديوانه (ص ٣٤٠) والأغاني (٢٩٥/١٥) وأمالى المرتضى (١٩١/١) والدرر (١١٦/٤) وخزانة الأدب (٥٧٤/٩، ٥٤٨، ٥٥١) وفصل المقال (ص ٩١) ومحال شعلب (٤٤٩/٢) ومجمع الأمثال (١٠٣/٢). ولا نسبة في خزانة الأدب (٦٧/٣، ٥٨٢، ٥٨٧).

والهيجا الحرب؛ تمدّ وتقصر.

وقد وقعت الجملة الاسمية نعتاً لمجرور «رب»؛ فـ «هي» مبتدأ، و«خير» خبره، والجملة نعت لـ «هيجاً».

وقبل هذا البيت.

لا تزجر الفتیان عن سوء الرّعة

(٢) قوله «ولا مخالف لهم إلا صاحب العين»؛ صاحب كتاب العين هو الخليل، وقد ذكر قبل أربعة أسطر أن الخليل ممن يقولون بأن «رب» للتقليل دائماً. وسيأتي في السطر التالي أن صاحب «العين» على أن «رب» للتكثير دائماً، ثم قال في آخر السطر: «وروي عن الخليل»؛ فعلى هذا لا شك أن السيوطي يرى أن الخليل ليس هو مؤلف «العين» ومن المعروف اختلاف الناس في مؤلف كتاب العين، فمنهم من ينسبه إلى الخليل، ومنهم من ينسبه إلى الليث بن نصر بن سيار الخراساني. وانظر في ذلك كشف الطنون (ص ١٤٤١ - ١٤٤٤).

(٣) هو أبو نصر إسحاق بن أحمد بن شبيب بن نصر بن شبيب بن الحكم الصفار البخاري الفارابي. عالم بالعربية، فقيه، شاعر. توفي بعد سنة ٤٠٥ هـ. من تصانيفه: المدخل إلى سيبويه، المدخل الصغير في النحو، الرد على حمزة في حدوث التصحيف. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٦٦/٦ - ٦٩).

غالباً، والتكثير نادراً. ورابعها عكسُهُ أي للتقليل قليلاً، وللتكثير كثيراً، جزم به في التسهيل، واختاره ابن هشام في المغني.

(وخامسها): موضوعةٌ (لهما) من غير غلبة في أحدهما. نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين.

(وسادسها: لم تُوضع لواحدٍ منهما، بل هي حرف إثبات لا يدلُّ على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج. واختاره أبو حيان.

(وسابعها): أنها (للتكثير في) موضع (المباهاة) والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلام وابن السكيت.

(وقيل): هي (لِمنهم العدد) تكون تقليلاً وتكثيراً، قاله ابن الباذش وابن طاهر، فهذه ثمانية أقوال، حكاها أبو حيان في شرح التسهيل. ومن ورودها للتكثير قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجّر ٢]، فإنه يكثر منهم تمنّي ذلك، وحديث البخاري: «يا رب كاسية في الدنيا، عارية يوم القيامة»^(١).

ومن مواضع الفخر قول عمارة بن عقيل:

١٠٦٨ - فَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ شَيْنَيْنِ مَفْرَقِي وَأَكْثَرْنَ أَشْجَانِي، وَفَلَّانَ مِنْ غَرَبِي
فِيَا رَبِّ يَوْمٌ قَدْ شَرِبْتُ بِمَشْرَبِ شَفِيتُ بِهِ عَنِي الصَّدَى بَارِدٍ عَذْبٍ^(٢)
وقول الآخر:

١٠٦٩ - فَيَا رَبِّ يَوْمٌ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٌ بَانَسَةٌ كَأَنَّهَا خَطٌّ يَمْشِي^(٣)
ومن ورودها للتقليل:

١٠٧٠ - أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ، وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

(١) من حديث أم سلمة، قالت: استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة فقال «سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن وماذا فُتِح من الخرائن! أيقطوا صواحب الحر، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة» رواه البخاري في العلم باب ٤٠، والتهجد باب ٥، واللباس باب ٣١، والأدب باب ١٢١، والفتن باب ٦ (الأحاديث ١١٥ و ١١٢٦ و ٣٥٩٩ و ٥٨٤٤ و ٦٢١٨ و ٧٠٦٩) ورواه أيضاً الترمذي في الفتن باب ٣٠، ومالك في الموطأ (كتاب اللس، حديث رقم ٨)

(٢) البيت من الطويل، وهما في الدرر (١١٨/٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٢٩) وخزانة الأدب (١/٦٤) والدرر (٤/١١٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٦) وشرح شواهد المغني (١/٣٤١، ٣٩٣). وبلا نسة في شرح التصريح (١٨/٢) ومغني اللبيب (١/١٣٥) والمقرب (١/١٩٩).

وذي شامة غراء في حرّ وجهه مجلّلة لا تنقضي لأوان^(١)
أراد: عيسى، وآدم، والقمر.

(وتصدر) وجوباً (غالباً)، قال أبو حيان: والمراد تصديرها على ما تتعلّق به، فلا يقال: لقيت ربّ رجُل عالم، لا أوّل الكلام^(٢)، فقد وقعت خبراً لـ «إنّ» و «أنّ» المخفّفة من الثّقيلة، وجواباً «لِلو»، قال:

١٠٧١ - أماويّ لئّي ربّ واحد أمّه ملكت، فلا أسرّ لَدَيّ ولا قتل^(٣)
وقول الآخر:

١٠٧٢ - تيقنّت أنّ ربّ امرئ خيل خائناً أمين، وخوان يُخال أميناً^(٤)
وقال:

١٠٧٣ - ولو علم الأقوام كيف خلّفهم لربّ مُفدّ في القبور وحامد^(٥)
قال شيخنا الإمام الشُّمّي: ويُحتمل أن يعد ذلك ضرورة.
(ولا تجرّ غير نكرة) معها مُعرباً، كأن أو مبنيّاً كقوله:

١٠٧٤ - ربّ من أنصجت غيظاً قلبه قد تمنى لي موتاً لم يُطع^(٦)
(خلافاً لبعضهم) في تجويز جرّها المعرّف بأل مُحتجاً بقوله:

١٠٧٥ - ربّما الجامل المؤلّ فيهم وعناجيج يئنهن المهار^(٧)
بجر الجامل.

(١) تقدم البيت الأول منهما برقم (١٢٨)؛ وقد استشهد به ثمّ في قوله «لم يلدّه» والأصل «لم يلدّه» فسكن اللام للضرورة الشعرية، فالتقى ساكنان، فحرّك الثاني بالفتح لأنه أخفّ.

(٢) أي ليس المراد بقوله «تصديرها» وقوعها أول الكلام

(٣) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في الدرر (١١٩/٤) ولم أفع عليه في ديوانه

والشاهد في البيت قوله «إني ربّ واحد أمّه» حيث وقعت «ربّ» خبراً لـ «إنّ»، وقوله. «واحد أمّه» نكرة لا يتعرّف بالإضافة

(٤) تقدم برقم (٥٣٥)

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٣/٤).

(٦) تقدم برقم (٣٠٢)

(٧) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٣١٦) والأزهية (ص ٩٤، ٢٦٦) وخزانة

الأدب (٩/٥٨٦، ٥٨٨) والدرر (٤/١٢٤) وشرح شواهد المغني (١/٤٠٥) وشرح الممصل (٨/٢٩،

٣٠) ومغني اللبيب (١/١٣٧) والمقاصد النحوية (٣/٣٢٨). وبلا نسبة في أوصح المسالك (٣/٧١) :

وأجاب الجمهور بأن الرواية بالرفع، وإن صحت بالجر خرج على زيادة «أل»؛ ولأنها إما للقلّة، أو للكثرة، وغير النكرة لا يحتملها، لأن المعرفة إما للقلّة فقط كالمفرد، والمثنى، أو للكثرة فقط كالجمع، وما لا يحتملها لا يحتاج إلى علامة يصير بها نصاً.

(وفي وجوب نعته) أي مجزورها (خُلِفَ)، فقال المبرد وابن السراج والفارسي، والعبدّي، وأكثر المتأخرين، وعُزّي للبصريين: يجب لأن «رُبَّ» أُجْرِيَتْ مُجْرَى حَرْفِ النَّفْيِ حيث لا تقع إلا صَدرًا ولا يتقدّم عليها ما يعمل في الاسم بعدها، بخلاف سائر حروف الجزّ، وحُكِمَ حَرْفُ النَّفْيِ أن يدخل على جُمْلَةٍ، فالأقيس في مجزورها أن يوصف بجُمْلَةٍ لذلك.

وقد يُوصف بما يجري مجراها من ظرف، أو مجرور أو اسم فاعل، أو مفعول. وجزم به ابن هشام في «المغني»، واختاره الرّضّي.

وقال الأخفش، والفراء، والزجاج، وأبو الوليد الوحشي، وابن طاهر وابن خروف: لا يجبُ، وتضمّنها القلّة أو الكثرة يقوم مقام الوصف، واختاره ابن مالك، وتبعه أبو حيان ومنع كونها لا تقع إلا صدرًا بما تقدّم. وكوّن ما يعمل فيما بعدها لا يتقدّم مقتضياً لشبّهها بحرف النّفي، بأن لنا ما لا يتقدّم على المجرور الذي يتعلّق به، ولا يلزم أن يكون جارياً مجرى النّفي نحو: بكم درهم تصدّقتُ، على الخبريّة.

(ويجزّ مضافاً إليه ضمير مجزورها معطوفاً) عليه (بالواو) خاصّة. نحو: رُبّ رجل وأخيه رأيتُ. وسوّج ذلك كون الإضافة غير مخضة، فلم تُقدّر تعريفاً. وقال الجزولي: لأنه يغتفر في التّابع ما لا يغتفر في المتبوع.

قال الرّضّي: ولو كان كذلك لجاز: رُبّ غلام والسيد، ولا يجوز ذلك في غير العطف من التّوابع، ولا في العطف بغير الواو.

(وفي القياس) في المعطوف بالواو (خُلِفَ) فأجازه الأخفش، واختاره ابن مالك وأبو حيان، وقصره سيبويه على المسموع. أمّا ما حكاه الأصمعيّ من مباشرة «رُبّ» للمضاف إليه الضمير حيث قال لأعرابية: أفلان أبّ أو أخّ، فقالت: ربّ أبيه، ورُبّ أخيه، تريد: رُبّ أب له وربّ أخ له تقديراً للانفصال، لكون أب وأخ من الأسماء التي يجوز الوصفُ بها، فلا

= والجنّي الداني (ص ٤٤٨، ٤٥٥) وجواهر الأدب (ص ٣٦٨) والدرر (٢٠٥/٤) وشرح الأشموني (٢/٢٩٨) وشرح التصريح (٢/٢٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٠).

والجامل: صاحب الجمال، كالباهر لصاحب البقر، وهو أيضاً قطع الجمال برعائه وأربانه. والمؤبّل: من «أبّل» الرجل إذا كثرت إبله واتخذ إبلًا واقتناها، والمؤبّل هو ما يتخذ للقتية. والعناجيج: جمع عنّوج، وهي جياذ الخيل والإبل وطوالها. والمهار: جمع مُهر، وهو ولد المرس.

يُقاس عليه اتفاقاً.

(وتجر ضميراً)، ويجب كونه (مفرداً مذكراً) وإن كان المميّز مثنى أو جمعاً، أو مؤنثاً، وكونه (يفسره نكرة منصوبة) مطابقة للمعنى الذي يقصده المتكلم (تليه) غير مفصولة عنه، فيقال: رَبُّهُ رَجُلًا وَرَبُّهُ رَجُلَان، وَرَبُّهُ رَجَالًا، وَرَبُّهُ امْرَأَةً، وَرَبُّهُ امْرَأَتَيْن، وَرَبُّهُ نِسَاءً قال:

١٠٧٦ - رَبِّهِ امْرَأً بِكَ نَالَ أَمْنَعُ عِزَّةً وَغَنًى بُعِيدَ خَصَاصَةٍ وَهَوَانٍ^(١)

قال أبو حيان: وَسَمِعَ جُرَّهُ فِي قَوْلِهِ:

١٠٧٧ - وَرَبُّهُ عَطِبَ أَنْقَذَتْ مِنْ عَطْبِهِ^(٢)

على نِيَّةٍ: «مِنْ» وَهُوَ شَاذٌ.

(وَجُوزُ الْكُوفِيَّةِ مُطَابَقَتُهُ) إِلَى الضَّمِيرِ لَهَا أَيِ النُّكْرَةِ الْمَفْسُورَةِ فِي التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّائِيثِ قِيَاساً وَسَمَاعاً قَالَ:

١٠٧٨ - رَبُّهُ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِماً فَأَجَابُوا^(٣)

قال ابن عصفور: وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا، لِأَنَّ الْعَرَبَ اسْتَعْنَتْ بِتَّنْثِيَةِ التَّمْيِيزِ وَجَمْعِهِ عَنْهُ كَمَا اسْتَعْنَوْا بِتَرْكِهِ مِنْ «وَذَرَّ» وَ«وَدَعَ».

قال أبو حيان: وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ وَضْفِ مَجْرُورِ رَبٍّ لَمْ يَقُلْ بِهِ هُنَا، قَالَ ابْنُ أَبِي الزَّبِيعِ: لِأَنَّهُ اسْتَغْنَى بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْإِضْمَارُ مِنَ التَّفْخِيمِ عَنِ الْوَضْفِ، فَصَارَ قَوْلُكَ: رَبُّهُ رَجُلًا بِمَنْزِلَةِ: رَبُّهُ رَجُلٌ عَظِيمٌ لَا أَقْدِرُ عَلَى وَضْفِهِ.

(وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيِ: هَذَا الضَّمِيرُ مَعْرِفَةٌ جَرَى مَجْرَى النُّكْرَةِ فِي دُخُولِ رَبٍّ عَلَيْهِ لِمَا أَشْبَهَهَا فِي أَنَّهُ غَيْرُ مَعْيَنٍ وَلَا مَقْصُودٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نُّكْرَةٌ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ النُّكْرَةِ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: رَبُّ

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٥/٤) وفيه «أوفى» في موضع «أمنع».

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

وَاهِ رَأَيْتَ وَشَيْكَاً صَدَعَ أَغْظَمِهِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٧/٤) وشرح الأشموني (٢٨٥/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٦) وشرح

عمدة الحفاظ (ص ٢٧١) والمقاصد النحوية (٢٥٧/٣)

وقد جاء هذا البيت في أكثر الروايات: «وَرَبُّهُ عَطِبَا» بِنَصْبِ «عَطِبَا» عَلَى التَّمْيِيزِ.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٩/٣) والدرر (١٢٨/٤) وشرح الأشموني

(١٨٧/١) وشرح التصريح (٤/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٧٢) وشرح شواهد المغني (ص ٨٧٤)

ومغني اللبيب (ص ٤٩١) والمقاصد النحوية (٢٥٩/٣).

ويروى «الحمد» مكان «المجد»، ويروى «رَبَّةٌ فَتِيَّةٌ» بِجَزْ «فَتِيَّةٌ».

شيء، ثم فسرت الشيء الذي تريده بقولك: رجلاً، قال: بخلاف الضمير العائد على نكرة مقدمة نحو: لَقِيتُ رجلاً ففرضتُه لأنه نائب مناب معرفة، إذ الأصل: ففرضت الرجل، أو متأخرة، وهو واقع موقع معرفة نحو: نَعِمَ رجلاً زيد، فالضمير في نعم واقع موقع ظاهر معرّف بآل، أو مضاف إلى ما هي فيه.

(و) الأصحّ (أنه) أي جرّ ربّ الضمير (ليس قليلاً ولا شاذاً) بل جائز بكثرة فصيحاً. وقال ابن مالك: هو قليل، وفي بعض كتبه شاذ. قال أبو حيان: وليس بصحيح إلا إن غني بالشذوذ شذوذ القياس، وبالقلّة بالنسبة إلى جرّها الظاهر، فإنه أكثر من جرّها الضمير.

(و) الأصحّ (أنها زائدة في الإعراب لا المعنى) قال أبو حيان: ويدلّ عليه قولهم: رب رجلي عالم يقول ذلك، فلولا أن ربّ زائدة في الإعراب ما جاز ذلك لما يلزم من تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، فجعل: ربّ رجل في موضع رفع بالابتداء هو الذي سوّغ ذلك، وإن كانت تدلّ على معنى، لأنّ الزائد منه ما لا يتغيّر المعنى بزواله، وهو الزائد للتوكيد، ومنه ما يتغيّر ويسمى زائداً اصطلاحاً باعتبار تخطي العامل إليه كقولهم: جئتُ بلا زاد، فإن النحاة قالوا: لا زائدة ولو أُزيلت لتغيّر المعنى، ومقابل الأصحّ قول ابن أبي الربيع إنها غير زائدة لأنها تحرز معنى، والزائدة لا تحرز، وإنما يكون مؤكّداً.

(و) الأصحّ بناءً على أنها زائدة في الإعراب (أنّ محلّ مجرورها على حسب العامل) بعدها، فهو نصبٌ في نحو: ربّ رجلي صالح لقيت، ورفعٌ في نحو: ربّ رجلي عندي، ورفعٌ أو نصبٌ في نحو: ربّ رجلي صالح لقيته. (لا لازم النصب) بالفعل الذي بعدها، أو بعامل محذوف خلافاً للزجاج ومتابعيه في قولهم بذلك، لما يلزم عليه من تعدي الفعل المتعدي بنفسه إلى مفعوله بوساطة ربّ، وهو لا يحتاج إليها، وعلى الأول (فيعطف عليه) أي على محلّ مجرورها، كما يعطف على لفظه قال:

١٠٧٩ - وَسِرٌّ كَسْنِي سِنَاءً وَسُنْمًا ذَعَرْتُ بِمَدْلَاحِ الْهَجِيرِ نَهْوُضٍ^(١)
فعطف «سُنْمًا» على محل «سِنٍ»، لأنه في موضع نصب بذعرت، أراد: ذعرت بهذا الفرس النهوض ثوراً وبقرة، والسُنْم: بقرة الوحش بضم السين المهملة، وفتح النون المشددة.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٧٦) وجمهرة اللغة (ص ٨٦١) ولسان العرب (١٠/١٦٥ - سق). وله أو لأبي دؤاد الإيادي في الدرر (٤/١٢٩) وشرح شواهد المغني (١/٤٠٣)، ولم أقع عليه في ديوان أبي دؤاد وبلا سبة في خزانة الأدب (٩/٥٦٧) ومعني اللبيب (رقم ٢١٣). والسُنّ الثور الوحشي. وسبق: اسم جبل. والسناء: الارتفاع والمدلاح الفرس الكثير العرق، وكانت في الأصل «بمدلاج» بالجيم، والصواب «مدلاح» بالحاء المهملة، ويروى أيضاً. «بمزلاج» كما في اللسان. والهجير: وقت الهاجرة والحرّ.

(و) الأصَحَّ (أنها تتعلّق) كسائر حروف الجر. وقال الرّماني وابن طاهر لا تتعلّق بشيء كالحروف الزائدة.

والأصحّ أن التعلّق بالعامل الذي يكون خبراً لمجرورها أو عاملاً في موضعه، أو مفسراً له، قاله أبو حيان. وقال ابن هشام: قول الجمهور: إنها معدية للعامل، إن أرادوا المذكور فخطأ، لأنه يتعدّى بنفسه، أو محذوفاً تقديره: حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مُستغنى عنه، ولم يلفظ به في وقت.

فقولي: والأصحّ منصّبٌ على مسألتَي التعلّق، وكونه بالعامل معاً، كما قررته. ومقابله في الثانية قول الجماعة المذكورين.

(ثمّ) على التعلّق (قال لُكْذَة) الأصبهاني^(١) (حَذَفْهُ لَحْنٌ) ممنوع، وقال: ما ورد من ذلك مصنوعٌ.

(و) قال (الخليل وسبويه نادرٌ) كقول الشماخ:

١٠٨٠ - وَدَوَّيْوُ فَفَرٍ تُمَشِّي نَعَامُهَا كَمَشِّي النَّصَارَى فِي خِيفَافِ الْيَرَنْدَجِ^(٢)

أي: قَطَعْتُهَا. قال أبو حيان: ومما يَرُدُّ قول «لُكْذَة» قَوْلُهُمْ: رُبُّ رَجُلٍ قَامَ، ورب ابن خير من ابن، وقول الشاعر:

١٠٨١ - أَلَا رُبَّ مَنْ تَغَشَّشَهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ^(٣)

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والجزولي: كثير) وبه جَزَمَ ابن الحاجب.

(ورابعها واجبٌ) نقله صاحب البسيط عن بعضهم، قال: لأنّه معلوم كما حُذِفَ مِنْ «بسم الله» وتالله لأفعلن.

(وخامسها): قال ابن أبي الرّبيع: (يجب) حَذْفُهُ (إن قامت الصّفة مقامه) نحو: رُبُّ رَجُلٍ يفهم هذه المسألة، أي: وَجَدْتُهُ، فإن لم تقم مقامه جاز الحذف وعدمه، سواء كان هناك دليل أم لا، كأن تسمع إنساناً يقول: ما رأيت رجلاً عالماً، فنقول: رُبُّ رَجُلٍ عالم

(١) لكذّة الأصبهاني، ويقال «لغذّة» هو الحسن بن عبد الله المتوفى سنة ٢١٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه (ص ٨٣) والدرر (١٣٠/٤) وسر صناعة الإعراب (ص ٦٤٩) والكتاب (١٠٤/٣) ولسان العرب (٢٨٣/٢) - راج، ٢٧٧/١٤ - دوا، ٢٨١/١٥ - مشي والمعاني الكبير (٣٤٦/١).

ويروي «نعامها» مكان «نعامها». واليرندج والأرندج: الجلد الأسود. وتمشي: تكثر المشي. شته أسوق النعام في سوادها بخفاف اليرندج، وخصّ النصاري لأنهم كانوا معروفين بلبسها.

(٣) تقدم بالرقم (٣٠٠).

رأيت . ولك حذف رأيت ، وكأن يقول ذلك ابتداءً غير جواب .

(ويجب كونه) أي الفعل الذي يتعلّق به رُبّ (ماضيّاً) معنى ، قاله المبرّد ، والفارسيّ وابن عُصفور ، وقال أبو حيّان : إنه المشهور ، ورأى الأكثرين .

(وقيل يأتي حالاً) أيضاً ، فلا يقال : رُبّ رجُل سيقوم ، قاله ابن السّراج (وقيل : و) يأتي (مستقبلاً) أيضاً قاله ابن مالك كقوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر : ٢] ، وقول هند أم معاوية :

١٠٨٢ - يَا رَبِّ قَائِلَةٌ غَدًا يَا لَهْفٍ أُمِّ مُعَاوِيَةَ^(١)

والأولون تأوّلوا الآية على أنه مَوْضِع الماضي على حد : ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف : ٩٩ ، ويس : ٥١ ، والزمر : ٦٨ ، وق : ٢٠] قال ابن هشام : وفيه تكلف لاقتضائه أنّ الفعل المستقبل عبّر به عن ماضي متجوّز به عن المستقبل ، قال : والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله : يَا رَبِّ قَائِلَةٌ غَدًا .

وأجاب شيخنا الإمام الشّمني : بأنّه لا تكلف لأنهم قالوا : إن هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربّما المختصّة بالماضي ، وعدل إلى لفظ المضارع ، لأنّه كلام مَنْ لا خُلف في إخباره ، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي ، فهو مستقبل في التحقيق ، ماضي بحسب التأويل .

وأما البيّث فأجاب أبو حيّان بأنّه من باب الوصف بالمستقبل^(٢) ، لا مِنْ باب تعلّق «رُبّ» بما بعدها ، قال : ونظيره قولك : رُبّ مسيء اليوم يُحسِنُ غداً ، أي رُبّ رجل يوصف بهذا .

(ولا يسبقها) متعلّقها ، لأنّ لها الصّدر (وقد يُسبقُ بالآ ، ويا) واقعة صدرّاً ، جواب شرط غالباً ، كقوله :

١٠٨٣ - أَلَا رُبّ مَاخُوذٍ بِإِجْرَامٍ غَيْرِهِ فَلَا تَسْأَلُنْ هِجْرَانٍ مَنْ كَانَ مُجْرِمًا^(٣)
وقوله :

(١) البيت من محزوء الكامل ، وهو لهند بنت عتبة والدة معاوية بن أبي سفيان في الجنى الداني (ص ٤٥١) والدرر (١٣٣/٤) وشرح شواهد المغني (٤١٠/١) ، وبلا نسبة في مغني اللبيب (١٣٧/١) .
وفي البيت شاهد آخر ، وهو عدم وصف مجرور «رُبّ» ، وقيل : الموصوف محذوف ، والتقدير : ربّ امرأة قائلة .

(٢) انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيّان (٤٣٣/٥) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لضمرة بن ضمرة في لسان العرب (٢٣٩/٨ - طلع) . وبلا نسبة في الدرر (١٣٤/٤) .

١٠٨٤ - فَإِنْ أُمِرَ مَكْرُوباً فَيَا رَبِّ فَتِيَّةٌ^(١)

ومن سبقها بيا، لا في جواب شرط حديث: «يا رب كاسية»^(٢).

[على]

(على للاستعلاء) حساً نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] أو معنى نحو: ﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿وَاللَّيَالِ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] قال ابن مالك: ومنه المُقَابَلَةُ لِلْأَمِ المفهومة ما يجب، كقوله:

١٠٨٥ - فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا^(٣)

وما وقع بعد «وجب» أو شبهه، أو يُكَبَّر، أو صَعُب ونحوه، مما فيه ثَقُلٌ، أو دَلَّ على تمكّن نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]. «أنا على عهدك ووعدك ما استطعت». (قال الكوفي والمُعَنِّي، وابن مالك وبمعنى: مع) أي المصاحبة نحو: ﴿وَيَأْتِي الْبَقَرَةَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي مع حبه. ﴿وَلِإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الزَّعَد: ٦]. أي مع ظلمهم. (و) بمعنى (في) أي الظرفية نحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي في مُلْكِهِ. ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] أي في حين. (و) بمعنى (من) نحو: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ﴾ [المطففين: ٢] أي من الناس. ﴿لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾^(٤) [المؤمنون: ٥، ٦] أي منهم بدليل الحديث: «احفظ عورتك إلا من زوجتك، وما ملكت يمينك»^(٥) (و) بمعنى (عن) أي المجاوزة نحو:

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كشفت إذا ما اسود وجه الجبان

وهو لامريء القيس في ديوانه (ص ٨٦) وفي «بهمة» مكان «فتية»، والدرر (٤/١٤٣).

(٢) تقدم تخريجه صفحة ٣٤٨ حاشية (١). ويرى «فرب» مكان «يا رب»؟ ورواية «يا رب» في البخاري (كتاب التهجد، باب ٥، حديث رقم ١١٢٦).

(٣) تقدم بالرقم (٣٢٤)

(٤) تمام الآيتين ٥ و ٦ من سورة المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَهُمْ فِي ذَلِكَ مَغْفِرَةٌ﴾.

(٥) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت: يا رسول الله عوراتنا ما نأتي وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك»، قال: قلت: يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: «إن استطعت أن لا يريتها أحد فلا يريتها»، قال: قلت: يا رسول الله إذا كان أحدنا خالياً؟ قال: «الله أحق أن يُستحيا منه من الناس» رواه أبو داود في الحَمَام باب ٢، والأدب باب ٢٢، والترمذي في الأدب باب ٢٢ و ٣٩، وابن ماجه في النكاح باب ٢٨، وأحمد في المسند (٥/٣، ٤).

١٠٨٦ - إذا رضييتَ عَلَيَّ بنو قَشِيرٍ^(١)

(و) بمعنى (الباء) نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي بأن كما قرأ أبي^(٢) (و) بمعنى (اللام) أي التعليل نحو: ﴿وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي ولأجل هدايته إياكم.

والبصريون قالوا: لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف، فكنت تقول: وليت عليه، أي: عنه، وكتبت على القلم أي به، وجاء زيد على عمرو أي معه، والدرهم على الصندوق، أي فيه، وأخذت على الكيس، أي: منه. وأولوا ما تقدّم على التضمنين، ونحوه، فضمن «تتلوا» معنى: «تقول»، و«رضي» معنى «عطف»، و«اكتالوا» معنى: «حكموا» في الكيل، و«حافظون» معنى: قاصرون، و«حقيق» معنى حريص، و«لتكبروا» معنى: تحمدوا.

(وحذفها وزيادتها ضرورة) كقوله:

١٠٨٧ - تحنُّ فُتُبدِي ما بها من صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لولا الأَسَى لقضاني^(٣)
أي: لقضى علي^(٤). وقوله:

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لعمري الله أعجبي رضاها

وهو للقيص العجلي في أدب الكاتب (ص ٥٠٧) والأزهية (ص ٢٧٧) وخزانة الأدب (١٠/١٣٢، ١٣٣) والدرر (٤/١٣٥) وشرح التصريح (٢/١٤) وشرح شواهد المغني (١/٤١٦) ولسان العرب (١٤/٣٢٣ - رضي) والمقاصد الحوية (٣/٢٨٢) ونوادر أبي زيد (ص ١٧٦) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١١٨) والإنصاف (٢/٦٣٠) وأوضح المسالك (٣/٤١) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٤) والجنى الداني (ص ٤٧٧) والخصائص (٢/٣١١، ٣٨٩) ووصف المباني (ص ٣٧٢) وشرح الأشموني (٢/٢٩٤) وشرح شواهد المغني (٢/٩٥٤) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٥) وشرح المفصل (١/١٢٠) ولسان العرب (١٥/٤٤٤ - يا) والمحتسب (١/٥٢، ٣٤٨) ومغني اللبيب (٢/١٤٣) والمقتضب (٢/٣٢٠)

(٢) انظر تفسير البحر المحيط (٤/٣٥٧)

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في خزانة الأدب (٨/١٣٠) والدرر (٤/١٣٦) وشرح شواهد المغني (١/٤١٤) والمقاصد النحوية (٢/٥٥٢). ولرجل من بني حلاف في تخلص الشواهد (ص ٥٠٤) وللكلابي في لسان العرب (٧/١٩٥ - غرض، ١٥/١٨٧ - قضى) وبلا نسبة في الحنى الداني (ص ٤٧٤) وخزانة الأدب (٩/١٢٠) والدرر (٥/١٨٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٣٨) ومغني اللبيب (١/١٤٢، ٢/٥٧٧).

(٤) في الأصل: «يقضي علي»، ولعل الأصوب ما أثبتناه.

١٠٨٨ - أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاء تروق^(١)

فـ «على» زائدة، لأن «راق» يتعدى بنفسه. وجوز ابن مالك زيادتها في النثر كحديث: «من حلف على يمين^(٢)، أي: يميناً. وقال أبو حيان: هو على تضمين حلف بمعنى: «جسر». (وجوز الأخفش حذفها، ونصب تاليها مفعولاً) نحو: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي على سِرّ ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، أي على صراطك.

(وزعمها ابن الطراوة وأبو عليّ) الفارسيّ (والشّلوبيّن اسماً) دائماً معرباً لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف، إذ لا حرف في معناها، وقلة تصرفها لا يوجب لها البناء، قال ابن خروف: وهو القياس.

(وقيل: مبنياً) كـ «هذا» بدليل أن «على» الاسم على رأي الجمهور مبنية، وكذا «عن»، والكاف ومذ، ومنذ اسماً، لتضمنها معنى الحرف الذي يكونه، لأنها بمعنى واحد فحملت عليها «على» طرداً للباب. قال صاحب الإفصاح: وهذا هو الوجه والقياس.

(و) زعمها (الأخفش) اسماً (إذا كان مجرورها، وفاعل متعلقها ضمير ي) مُسمّى (واحد) كقوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقول الشاعر:

١٠٨٩ - هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنْ الْأُمُورُ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا^(٣)

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظنّ وفقد وعدم كما تقدّم.

قال أبو حيان، وابن هشام: وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً حينئذ لصح حُلُولُ «فوق»

(١) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه (ص ٤١) وأدب الكاتب (ص ٥٢٣) وأساس البلاغة (ص ١٨٥ - روق) والجنى الداني (ص ٤٧٩) والدرر (١٣٧/٤) وشرح التصريح (١٥/٢) وشرح شواهد المغني (٤١٠/١) ولسان العرب (٤٧٩/٢ - سرح) ومغني اللبيب (١٤٤/١) وبلا نسبة في حواهر الأدب (ص ٣٧٧) وخزانة الأدب (١٩٤/٢، ١٤٤/١٠، ١٤٥) وشرح الأشموني (٢٩٤/٢).

(٢) رواه مسلم في الإيمان (حديث ١٦) عن عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه».

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشني في الدرر (١٣٩/٤) وشرح أبيات سيويه (٣٣٨/١) وشرح شواهد المعني (٤٢٧/١، ٨٧٤/٢) والكتاب (٦٤/١)، ولشمر بن أبي خازم في العقد الفريد (٣٠٧/٣) ولم أقع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦٢/٧) وأمالى ابن الحاجب (٦٧٩/٢) والجنى الداني (ص ٤٧١) وخزانة الأدب (١٤٨/١٠) ومغني اللبيب (١٤٦/١) والمقتضب (١٩٦/٤)،

محلّها، ولأنّها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحُكْمُ باسميّة إلى في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ﴿وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٣٢]. ﴿وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ﴾ [مريم: ٢٥]، قال: فليتخرّج هذا كله على التعلّق بمحذوفٍ كما في «سَقِيًّا» لك، أو على حذفٍ مضاف، أي هوّن على نفسك، واضمم إلى نفسك. انتهى.

قال ابن الدّمايّني: وقد يقال: لا نسلم أنّ ما كان بمعنى شيء ويصحّ حلوله محله. (وأجراه) أي أجرى الأخفش ما قاله في «على» من اسميتها في الحالة المذكورة كقول امرئ القيس:

١٠٩٠ - دَعَّ عَنْكَ نَهْبًا صَبِيحَ فِي حَبَرَاتِهِ^(١)

وقول أبي نواس:

١٠٩١ - دَعَّ عَنْكَ لَوْمِي، فَإِنَّ اللُّومَ إِغْرَاءُ^(٢)

قال ابن هشام: وقد تقدّم ما فيه. قال: ومما يدلّ على أنّها ليست اسماً: أنّه لا يصحّ حلول الجانب محلّها.

[عن]

(عَنْ لِلْمَجَاوِزَةِ): وهي الأصل، ولهذا عدّي بها صدّ، وأعرض وأضرب، وانحرف، وعدّل، ونهّى، ونأى، وحزّف^(٣)، ورخل، واستغنى، ورغب، ونحوها، ومنه: باب الزّواية والإخيار، لأن المرويّ، والمُخْبَر به مجاوزٌ لمن أخذ عنه.

(قال الكوفيّ، وابن قُتيبة، وابنُ مالك: والاستعانة) كالباء نحو: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]. أي: به. (والتعليل) نحو: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن حديثاً ما حديث الرواحل

وهو لامريء القيس في ديوانه (ص ٩٤) وخزانة الأدب (١٥٩/١٠، ١٧٧/١١) والدرر (١٤٠/٤) وشرح شواهد المغني (٤٤٠/١) ولسان العرب (٥٢٢/٢ - صبح، ١٦٨/٤ - حجر، ٩٧/٦ - رسن، ٣١٨/٧ - سقط) ومغني اللبيب (١٥٠/١) والمقاصد النحوية (٣٠٧/٣). وبلا نسبة في الجي الداني (ص ٢٤٤) والمقرب (١٩٥/١).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وداوني بالتي كانت هي الداء

وهو لأبي نواس في ديوانه (٢١/١) وخزانة الأدب (٤٣٤/١١) والدرر اللوامع (١٤٢/٤) ولسان العرب (١٨٤/٨ - شفع) ومغني اللبيب (١٥٠/١).

(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْرَفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣].

[التوبة: ١١٤]. ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]. (وبمعنى على): أي الاستعلاء، كقوله نعالى: ﴿فَأَتَمَّا يَخْلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨] وقول الشاعر:

١٠٩٢ - لَاهِ ابْنُ عَمِكَ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسْبِ عَنِّي، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي^(١)
 أي: على (و) بمعنى (بعد) نحو: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: بَعْدَ طَبَقٍ. ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣] بدليل ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]. ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَدِيمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

والبصريون قالوا: هي للمجاززة في الجميع، ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها، فيقال: زيدٌ عن الفرس أي: عَلَيْهِ، وَجِئْتُ عن العصر، أي بَعْدَهُ، وتكلم عن خير، أي: به، بل التقدير: ما صَدَرَ نُطْقُهُ عن الهوى. وما كان استغفاراً لإبراهيم إلا صادراً عن مَوْعِدَةٍ. وما نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا صادرين عن قولك، وَضَمْنُ يَبْخُلُ معنى: يَزْعَبُ، وَأَفْضَلْتُ معنى: انفردت.

(قال بعضُ شيوخنا): قال أبو حيان: ووقعها بمعنى: بَعْدَ لتقارب معنى البُعْدِيَّةِ والمجاززة، لَأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا جَاءَ بَعْدَ الشَّيْءِ، فَقَدْ عَدَا وَقْتُهُ، وَجَاوَزَهُ. قال أبو حيان: قال بعضُ شيوخنا: وينبغي على قولهم أنها بمعنى: بَعْدَ أن تكون حيثُ ظَرْفًا، قال: ولا أعلم أحداً قال: إنها اسم إلا إذا دخل عليها حرفُ الجرِّ.

(و) بمعنى: (في) أي: الظَّرْفِيَّةُ كقوله:

١٠٩٣ - وَأَسَ^(٢) سِرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حَمَلِ الرِّبَاعَةِ وَإِنَا^(٣)

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب (ص ٥١٣) والأزهية (ص ٢٧٩) وإصلاح المنطق (ص ٣٧٣) والأغاني (١٠٨/٣) وأمالى المرتضى (٢٥٢/١) وجمهرة اللغة (ص ٥٩٦) وخزانة الأدب (١٣٧/٧)، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦) والدرر (١٤٣/٤) وسمط اللآلي (ص ٢٨٩) وشرح التصريح (١٥/٢) وشرح شواهد المغني (٤٣٠/١) ولسان العرب (٥٢٥/١١) - فضل، ١٦٧/١٣، ١٧٠ - دين، ٢٩٥، ٢٩٦ - عن، ٥٣٩ - لوه، ٢٢٦/١٤ - خزا) والمؤتلف والمختلف (ص ١١٨) ومغني اللبيب (١٤٧/١) والمقاصد النحوية (٢٨٦/٣). ولكعب العنوي في الأزهية (ص ٩٧). وبلا نسبة في الأشباه والظائر (٢٦٣/١)، ١٢١/٢، ٣٠٣) والإنصاف (٣٩٤/١) وأوضح المسالك (٤٣/٣) والجنى الداني (ص ٢٤٦) وجواهر الأدب (ص ٣٢٣) وخزانة الأدب (١٠/١٢٤، ٣٤٤) والخصائص (٢٨٨/٢) ووصف المباني (ص ٢٥٤، ٣٦٨) وشرح الأشموني (٢/٢١٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٤) وشرح المفصل (٥٣/٨)

(٢) في الأصل. «أواس»، والتصويب من المصادر المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٣٧٠) والدرر (٤/١٤٥) وشرح شواهد المغني =

أي «في» كقوله تعالى: ﴿وَلَا لَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]. ورُدَّ بأن تعديّة «ونى» بـ «عن» معروف، وفُزّق بين ونى عنه، وونى فيه بأنَّ معنى الأول: جاوزه، ولم يدخل فيه، والثاني دخل فيه وفتر.

(زاد ابن مالك: والبدل نحو) قوله تعالى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] وحديث الصَّحِيحَيْنِ (صومي عن أمك)^(١). وزاد (ابن هشام) في المُغْنِي. (و) معنى: (من) نحو: ﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥]. ﴿تَنْقَبِلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٦] بدليل: ﴿فَنُقْبِلُ مِنْ أَلْحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧]. الآية (و) معنى: (الباء) وفزّق بينه وبين الاستعانة ومثله بالآية السابقة، ومثّل الاستعانة بنحو: رميْتُ عن القوس لأنهم يقولون: «رميت بالقوس»، حكاه الفراء.

(وزيادتها ضرورة) كقوله:

١٠٩٤ - فَأَضْبَحْنَ لَا يَسْأَلُنَّهُ عَنْ بِمَا بِهِ^(٢)

(خلافاً لأبي عبيد) حيث أجزها في الاختيار، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] أي: أمره.

[في]

(في للظرفيّة مكاناً وزماناً) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَذَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَمِيلُوتٌ فِي يَضِيعِ سِينِيتٍ﴾ [الروم: ٢، ٣، ٤] حقيقة كآية، (ومجازاً) نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

= (١/٤٣٤). وبلا سبة في الجنى الداني (ص ٢٤٧) وجواهر الأدب (ص ٣٢٤) وشرح الأشموني (ص ٢٩٥) ومغني اللبيب (١/١٤٨).

(١) رواه مسلم في كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (حديث رقم ١٥٦) عن ابن عباس قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صومٌ نذرٍ أفأصوم عنها؟ قال: «أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها؟» قالت: نعم، قال: «فصومي عن أمك». ورواه البخاري في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (حديث رقم ١٩٥٣) مختصراً وليس فيه «فصومي عن أمك».

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أصعدَ في علو الهوى أم تصوّباً

وهو للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ٢١) وشرح التصريح (٢/١٣٠) والمقاصد النحوية (٤/١٠٣). وبلا نسبة في أوصح المسالك (٣/٣٤٥) وخزانة الأدب (٩/٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ١١/١٤٢) والدرر (٤/١٠٥، ١٤٧) وسر صناعة الإعراب (ص ١٣٦) وشرح الأشموني (٢/٤١١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٧٤) ولسان العرب (٣/٢٥١ - صعد) ومغني اللبيب (ص ٣٥٤).

﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ﴾ [يوسف: ٧]. (قال الكوفي، وابن قتيبة وابن مالك: ومعنى الباء) نحو: ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، أي بسببه.

١٠٩٥ - بصيرون في طعن الأباهر والكلى^(١)

أي: بطن. (و) بمعنى (على) نحو: ﴿وَلَا صَلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي: عليها. (و) بمعنى (مع) أي: المصاحبة نحو: ﴿أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨]، أي معهم. ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]. (و) بمعنى (من) كقوله:

١٠٩٦ - وهل يعمن من كان أحدث عصره ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال^(٢)
أي منها. (و) بمعنى: (إلى) نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] أي: إليها.

(زاد ابن مالك: والتعليل) كحديث: «إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها»^(٣). «في النفس مائة من الإبل»^(٤). «الحب في الله، والبغض في الله من الإيمان»^(٥) بدليل الحديث الآخر: «أن تحب لله، وتبغض لله»^(٦).

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ويركب يوم الروع متا فوارس

وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ٦٧) وأدب الكاتب (ص ٥١٠) والأزمية (ص ٢٧١) وخزانة الأدب (٩٤٣/٤، ٤٩٤) والدرر (١٢٩/٤) وشرح شواهد المغني (٤٨٤/١) ولسان العرب (١٦٧/١٥ - فيا) ونوادر أبي زيد (ص ٨٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٩/٣) والجنى الداني (ص ٢٥١) وشرح التصريح (١٤/٢) ومغني اللبيب (١٦٩/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٢٧) وأدب الكاتب (ص ٥١٨) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٥) وخزانة الأدب (٦٢/١) والحنى الداني (ص ٢٥٢) وجواهر الأدب (ص ٢٣٠) والدرر (١٤٩/٤) وشرح شواهد المغني (٤٨٦/١) وبلا نسبة في الخصائص (٣١٣/٢) ووصف المباني (ص ٣٩١) وشرح الأشموني (٢٩٢/٢) ولسان العرب (١٦٨/١٥ - فيا) ومغني اللبيب (١٦٩/١).

(٣) جزء من حديث رواه البخاري في الأذان باب ٩٠ (حديث ٧٤٥) والمساقاة باب ٩ (حديث ٢٣٦٤) عن أسماء بنت أبي بكر ورواه أيضاً مسلم في البر (حديث ١٣٣) وابن ماجة في الإقامة باب ١٥٢.

(٤) رواه الإمام مالك في الموطأ (كتاب العقول، باب ذكر العقول، حديث رقم ١) عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه: أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم في العقول: «أن في النفس مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعي حدة مائة من الإبل، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة مثلها، وفي العين خمسون، وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل، وفي السن خمس، وفي الموضحة خمس».

(٥) ذكره البخاري في ترجمة الباب الأول من كتاب الإيمان دون ذكر سنه له.

(٦) رواه الإمام أحمد في المسند (٢٨٦/٤) من حديث البراء بن عازب، وفيه: «إن أوسط عرى الإيمان أن =

(والمقايضة): وهي الداخلة بين مفضول سابق، وفاضل لاحق نحو: ﴿فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]. وقول الخضر لموسى: «ما علمي وعلمك في علم الله إلا كما غمس هذا الطائر بمنقاره من البحر»^(١).

والبصريون قالوا: لا تكون إلا للظرفية، وما لا تظهر فيه حقيقة فهي مجازية. (وهل تزداد أقوال:

أحدها: نعم، في الاختيار، وغيره نحو: ﴿وَقَالَ أَزْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤١]. ثانيها: لا، ولا في الضرورة. (ثالثها): وهو رأي الفارسي: تزداد (ضرورة) لا اختياراً كقوله:

١٠٩٧ - أنا أبو سغيد إذا الليل دجا يُخَالُ في سواده يَرْتَدَجَا^(٢)
أي: يخال سواده.

[الكاف]

(الكاف للتشبيه) نحو: زيد كالأسد (والتعليل) أثبتة قوم. قال ابن هشام: وهو الحق، سواء جردت نحو: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]. أي: أعجب، لأنه لا يفلح الكافرون، أو وصلت بما المصدريّة نحو: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]. (ونفاه الأكثرون).

وثالثها: تنفيده (إن كُفْتُ بما) كحكاية سيبويه «كما أنه لا يعلم فيتجاوز الله عنه»^(٣) واختاره ابن مالك.

قال الكوفية والأخفش: والاستعلاء، وحكوا أن بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟

= تحب في الله وتبغض في الله. ورواه أيضاً (٢٤٧/٥) من حديث معاذ بن جبل، وفيه: «أفضل الإيمان أن تحب لله وتبغض في الله وتعمل لسانك في ذكر الله».

(١) جزء من حديث طويل رواه البخاري في التفسير (تفسير سورة الكهف، باب ٤، حديث رقم ٤٧٢٧) من طريق ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ، وفيه: «... فقال الخضر لموسى: ما علمك وعلمي وعلم الخلاق في علم الله إلا مقدار ما غمس هذا العصفور منقاره».

(٢) الرجز لسويد بن أبي كاهل الشكري في خزانة الأدب (١٢٥/٦) والدرر (١٥٠/٤) وشرح شواهد المعني (٤٨٦/١). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٣٠) وشرح الأشموني (٢٩٣/٢) ومغني اللبيب (١٧٠/١).

واليرندج: الجلد الأسود.

(٣) قال سيبويه في الكتاب (١٤٠/٣): «وسألته [يعني الخليل] عن قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حق كما أنك ههنا، فزعم أن العاملة في أن الكاف و «ما» لغو، إلا أن «ما» لا تحذف من =

فقال: كخير، أي على خير. وكن كما أنت أي: على ما أنت عليه. وغيرهم قال: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي كصاحب خير وعلى أن «ما» موصولة، أي: كالذي هو أنت. (و) قال (السيرافي وابن أبي الخباز) في «النهاية»^(١) (والمبادرة) إذا اتصلت بـ «ما» نحو: صل كما يَدْخُلُ الوقت وسلم كما تَدْخُلُ. قال ابن هشام: وهو غريب جداً.

(وَتَزَادُ توكيداً) قال في التسهيل: إن أمن اللبس نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي ليس مثله شيء، وإلا لزم إثبات المثل، وهو محال. وبعضهم قال: الزائد لفظ المثل، والأول أولى، بل القول بزيادة الاسم لم يثبت. (وجزها المضممر ضرورة) كقوله:

١٠٩٨ - وإن يك إنسا ما كها الإنسُ تفعل^(٢)

أي ما مثلها، وقوله:

١٠٩٩ - فلا ترى بَعْلًا ولا حلائلاً كَهُ ولا كَهْنٌ إلا حَاطِلًا^(٣)

وعبارة التسهيل: ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل. قال أبو حيّان: ومعنى كلامه يفهم جوازه على قِلتِه، واختصاصه بالغائب والمجرور. وأصحابنا حَضَوْه، وأطلقوا المَضْمَر، وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حينئذ الكسر.

١١٠٠ - وإذا الحزْبُ شَمَرَتْ لم تكن كي حين تدعو الكُمأة فيها نَزَالٍ^(٤)

= ههنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ «كأن» كما ألزموا النون «لأفعلن» واللام قولهم: إن كان ليفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان. ويدل على أن الكاف هي العاملة قولهم. هذا حقٌ مثل ما أنك ههنا.

(١) «النهاية في النحو» لابن الخباز. انظر الفهارس العامة.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لئن كان من جنٍّ لأبرحُ طارقاً

وهو للشنفرى في ديوانه (ص ٧١) وخزانة الأدب (٣٤٣/١١، ٣٤٥) والدرر (١٥١/٤) وشرح شواهد

المغني (٩٠٠/٢) ولسان العرب (٢٣٥/١٥ - كهأ، ٤٧٩ - ها) والمقاصد النحوية (٢٦٩/٣).

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٢٨) وخزانة الأدب (١٩٥/١٠، ١٩٦) والدرر (١٥٢/٤، ٢٦٨/٥)

وشرح أبيات سيويه (١٦٣/٢) وشرح التصريح (٤/٢) والمقاصد النحوية (٢٥٦/٣). وللعجاج في

الكتاب (٣٨٤/٢) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨/٣) وجواهر الأدب (ص

١٢٤) ورصف المباني (ص ٢٠٤) وشرح الأشموني (٢٨٦/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٧) وشرح

عمدة الحفاظ (ص ٢٦٩).

والبعل: الزوج. والحلائل: جملة حليلة، وهي الزوجة. والحاظِل والعاضِل سواء، وهو المانع من

التزويج.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٩٧/١٠، ١٩٨) وشرح الأشموني (٢٨٦/٢)

والمقاصد النحوية (٢٦٥/٣) والدرر (١٥٤/٤)

وحكوا فيه، وفي المخاطب عن الحسن: أنا كك، وأنت كي، وفي المرفوع:
١١٠١ - قلت إنني كَأنت ثُمّة لَمّا^(١)

وفي المنصوب:

١١٠٢ - فأخسِن وأجمل في أسيرك إنه ضعيفٌ، ولم يأسِر كإِيَّاكَ أَسِرُّ^(٢)
وحكوا: أنت كأنا، وكهو. انتهى.

فلذا عبّرت بما تقدم، وإنما لم تُجره اختياراً استغناء عنها بمثل وشبهه كما استغنوا فيه
بـ «إلى» عن «حتى»، نصّ عليه سيبويه^(٣).

(وتقع اسماً مرادفة) لمثل جازة أيضاً، (ثم قال سيبويه) والمحققون: لا تقع كذلك إلا
(ضرورة)، وحيثُ فتجر بالحرف كقوله:

١١٠٣ - يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتْهِمِ^(٤)
١١٠٤ - بِكَالَلْقَوَةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ^(٥)

وبالإضافة كقوله:

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

شَبَّتِ الْحَرْبُ خَضَّتْهَا وَكَعَصَتْهَا

وهو بلا نسبة في الدرر (١٥٥/٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/١٩٤، ١٩٩) والدرر (٤/١٥٥) وشرح عمدة
الحافظ (ص ٢٧٠) ومجالس ثعلب (١/١٦١).

(٣) انظر الكتاب (٢/٣٨٣).

(٤) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/٣٢٨) وخزانة الأدب (١٠/١٦٦، ١٦٨) والدرر (٤/١٥٦) وشرح
شواهد المغني (٢/٥٠٣) والمقاصد النحوية (٣/٢٩٤) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٥٨)
وأوضح المسالك (٣/٥٤) والجنى الداني (ص ٧٩) وجواهر الأدب (ص ١٢٦) وشرح الأشموني
(٢/٢٩٦) وشرح المفصل (٨/٤٢، ٤٤) ومغني اللبيب (١/١٨٠). وقبله:

يَبْضُ ثَلَاثُ كَنْعَاجٍ جُمِّ

والنعايج: جمع نعجة، وهي بقرة الوحش. والجُمِّ: جمع الأجم، وهو ما لا قرن له، والأنثى جماء.
والبرد المنهم: الذائب.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لَا وَلَعَ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقْتَعِ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٨٢) والدرر (٤/١٥٨) وشرح الأشموني (٢/٢٩٦) والمقاصد
النحوية (٣/٢٩٥).

واللقوة الشغواء: العقاب.

١١٠٥ - تَيْمَ الْقَلْبَ حُبُّ كَالْبَذْرِ لَا بَلْ فاق حُسْنًا مَنْ تَيْمَ الْقَلْبَ حُبًّا^(١)
وتقع فاعلة كقوله:

١١٠٦ - هَلْ تَنْتَهَوْنَ؟ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطِطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرِّيثُ وَالْقُتْلُ^(٢)
ومبتداً كقوله:

١١٠٧ - بَنَّا كَالْجَوَى مِمَّا نَخَافُ وَقَدْ نَرَى شِفَاءَ الْقُلُوبِ الصَّادِيَاتِ الْحَوَائِمِ^(٣)
واسم «كان» كقوله:

١١٠٨ - لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ فَضْلاً لِيَغْنِيَنَّكَ مَا أَتَتْكَ رَسَائِلِي^(٤)
ومفعولة كقول النابغة:

١١٠٩ - لَا يِيرْمُونَ إِذَا مَا الْأَفْقُ جَلَّهْ بِزُدُ الشَّوَاءِ مِنَ الْإِمْحَالِ كَالْأَدَمِ^(٥)
وذلك في الشعر كثير جداً، ولم يرد في النثر فاخص به.

(و) قال أبو الحسن (الأخفش) وأبو علي (الفارسي): تقع كذلك (اختياراً كثيراً) نظراً إلى كثرة السماع. وعلى هذا يجوز في: زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة وعلى ذلك كثير من المُعْزِينَ منهم الزمخشري. قال ابن هشام:

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٨٢) وخزانة الأدب (١٠/١٦٨) والدرر (٤/١٥٩).

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣) والأشياء والنظائر (٧/٢٧٩) والجنى الداني (ص ٨٢) والحيوان (٣/٤٦٦) وخزانة الأدب (٩/٤٥٣، ٤٥٤، ١٠/١٧٠) والدرر (٤/١٥٩) وسر صناعة الإعراب (١/٢٨٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٤) وشرح المفصل (٨/٤٣) ولسان العرب (١٤/٢٧٢ - دنا) والمقاصد النحوية (٣/٢٩١) وبلا نسبة في الخصائص (٢/٣٨٦) ورصف المباني (ص ١٩٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٦) والمقتضب (٤/١٤١).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/١٦٠). وقد جاءت الكاف في البيت اسماً مبنياً في محل رفع مبتداً.

(٤) البيت من الكامل، وهو لحميل بثينة في ديوانه (ص ١٧٨) وروايته فيه:
لو كان في صدري لَقَدْرُ قُلَامَةٍ فَضْلٌ وَصَلَتْكَ أَوْ أَتَتْكَ رَسَائِلِي
والأغاني (٨/١٠٠) وخزانة الأدب (٥/٢٢٢) والدرر (٤/١٦١) والزهرة (١/١٥٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٨٣).

(٥) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٠١) والجنى الداني (ص ٨٣) وخزانة الأدب (١٠/١٨) والدرر (٤/١٦١). وبلا نسبة في لسان العرب (١١/٦١٧ - محل).

والشاهد في البيت قوله: «كالأدم» حيث جاءت الكاف اسماً مبنياً في محل نصب مفعول به. ومنهم من تأوله على حذف الموصوف وإقامة الصفة التي هي الجار والمجرور مقامه

ولو صح ذلك لسمع في الكلام مثل: مررت بكالأسد.

(و) قال (أبو حيّان): تقع اختياراً (قليلاً) قال: لأنه تصرّف فيها بكثرة ورودها فاعلةً، واسم كان، ومفعولة، ومبتدأة، ومجرورة بحرف، وإضافة، وهكذا شأن الأسماء المتصرّفة يتقلّب عليها وجود الإسناد والإعراب. (و) قال أبو جعفر (بن مضاء)^(١): هي اسم (أبدأ)، لأنها بمعنى مثل، وما هو بمعنى اسم فهو اسم.

ورده الأكثرون بمجيئها على حرف واحد، ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلاّ محذوف منه أو شاذ، وبورود زيادتها، ولا تُزادُ إلاّ الحروف
(و) قال قوم: هي اسم (إذا زيدت) وردّ بأن زيادة الاسم لم تثبت.

[كي]

(كي) للتعليل: وتختص بما الاستفهامية، وأن وما المصدريّتين) فلا تجزّ غيرها كقولهم من السؤال عن العلة: كَيْمَه، وقولك: جئت كي تُكرمني وقوله:

١١١٠ - يُرَجِّى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ^(٢)

وقد تقدم في نواصب المضارع أنّ الكوفيّة، أنكروا كونها جازة مع دليله ورده.

[اللام]

(اللام للملك) نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الصف: ١].

(والاختصاص) نحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]. ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]. الجنة للمؤمنين. والسّرج للفرس. وهذا الشعر لفلان.

(والاستحقاق): وهي الواقعة بين معنى وذات نحو: «الحمد لله». ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] و ﴿هَلُمَّ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ [المائدة: ٤١]. قال ابن هشام: وبعضهم يستغني بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق، ويمثله بالأمثلة المذكورة، ويرجّحه أنّ فيه تقليداً للاشتراك. وفرّق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بأنّ الأول أخصّ، إذ هو شهدت به العادة، وقد يختصّ الشيء بالشيء من غير شهادة عادة، إذ ليس من لازم البشر أن يكون له ولد.

(والتّمليك) نحو: وهبت لزيد ديناراً (أو شبهه) نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾

(١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) تقدم بالرقم (١٠٠٤)

[النحل: ٧٢]. والنسب نحو: لزيد عم هو لعمرو خال (والتبليغ): وهي الجازة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو: قلت له، وأذنت له، وفسرت له. (والتبيين) وهي أقسام ما يبين المفعول من الفاعل بأن يقع بعد فعل تعجب، أو اسم تفضيل من حُب أو بُغض، تقول: ما أَحَبَّنِي وما أَبْغَضَنِي. فإن قلت: لفلان، فأنت فاعل الحُبِّ والبغض وهو مفعول لهما. فإن قلت: إلى فلان فالأمر بالعكس، ذكره ابن مالك. قال ابن هشام: وليكن ذلك أيضاً في معنى إلى؛ وما يُبين فاعلية غير مُلتبسة بمفعولية، أو مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، ومصحوب كُلُّ منهما، إما غير معلوم ممَّا قبلها، أو معلوم، ولكن استؤنف بيأنه تقوية للبيان وتوكيداً له. واللام في ذلك متعلقة بمحذوف. فالأول نحو: تَبَّأ لزيد، وَيَحَا لَهُ. والثاني: نحو: سقياً وجَدْعاً لَهُ.

(والتعجب) إما مع القسم، وهي الداخلة على اسم الله تعالى نحو:

١١١١ - لَلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْإِيمَانِ ذُو حَيْدٍ^(١)

أو مجرداً عنه، وهي المستعملة في النداء نحو:

١١١٢ - فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مَغَارِ الْفُثْلِ شُدَّتْ بِيَذْبَلٍ^(٢)

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

بمشمخُرٍ به الظَّيَّانُ وَالْأَسُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٤٤) وشرح شواهد المغني (٥٧٤/٢) ولسان العرب (٢٧٥/١٣ - طين). ولأمية بن أبي عائذ في الكتاب (٤٩٧/٣). ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة (ص ٥٧) وشرح أبيات سيويه (٤٩٩/١) وشرح أشعار الهذليين (٤٣٩/١) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٠٤) ولسان العرب (١٥٨/٣ - حيد، ١٧٣/٦ - قرنس، ٢٦/١٥ - ظيا). ولعبد مناة الهذلي في شرح المفصل (٩٨/٩). ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين (٢٢٨/١). ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية في خزانة الأدب (٩٥/١٠). ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف الهذلي أو للفضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب (١٧٧، ١٧٦/٥، ١٧٨). ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف في الدرر (١٦٢/٤، ١٦٥). ولأمية أو لأبي ذؤيب أو للفضل ابن عباس في شرح المفصل (٩٩/٩). وللهمذلي في جمهرة اللغة (ص ٢٣٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٣/٦) والجنى الداني (ص ٩٨) وجواهر الأدب (ص ٧٢) والدرر (٢١٥/٤) ورصف المباني (ص ١١٨، ١٧١) وشرح الأشموني (٢٩٠/٢) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١١٤) واللامات (ص ٨١) ومغني اللبيب (٢١٤/١) والمقتضب (٣٢٤/٢).

والمشمخُر: الشديد العلو. والظيان: العسل. والآس: بقية العسل في الخلية.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس في ديوانه (ص ١٩) وخزانة الأدب (٤١٢/٢)، ٢٦٩/٣ والدرر (١٦٦/٤) وشرح شواهد المغني (٥٧٤/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٠٣) والمقاصد النحوية (٢٦٩/٤) وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٢٠) وشرح الأشموني (٢٩١/٢) =

(وبمعنى عند) نحو: كَتَبَتْهُ لِيَخْمَسَ خَلُونٌ. قال ابن جني: ومنه قراءة الجَحْدَرِي: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [ق: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم^(١).

(قال الأخفش: والصَّيرورة) وتُسمَّى: لام العاقبة، ولام الملك نحو: ﴿فَالنَّقَطَةُ رَأَى الْقُرْعَانَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

١١١٣ - لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْئُوا لِلْخَرَابِ^(٢)

(و) قال (الكوفيون: والتعليل) نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]. الآية في قراءة حمزة بكسر اللام^(٣). ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]. ﴿لَا يَلْفُفُ فَرَسٌ﴾ [قريش: ١].

(ومعنى إلى) نحو: ﴿يَا رَبِّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]. ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾

= ومغني اللبيب (١/٢١٥).

ومغار الفتل. الحبل المفتول جيداً. ويدبل: حبل.

(١) انظر تفسير البحر المحيط (٨/١٢١) وقال أبو حيان في توجيه هذه القراءة: «وما مصدرية، واللام لام الجر، كهي في قولهم: كتبه لخمس خلون، أي عد مجيئهم إياه».

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

فكلكم يصير إلى دهاب

وهو لأبي العتاهية في ديوانه (ص ٣٣) والدرر (٤/١٦٧) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٣) والجنى الداني (ص ٩٨)

وهو أيضاً عجز بيت آخر، وصدره:

له ملكٌ ينادي كل يوم

وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه (ص ٣٨) وخزانة الأدب (٩/٥٢٩، ٥٣٠). وفي الحيوان (٣/٥١) الشطر الشاهد فقط.

(٣) قراءة جمهور السبعة «لما» ففتح اللام وتخفيف الميم، وقراءة سعيد بن جبير والحسن «لما» بتشديد الميم. أما توجيه قراءة حمزة بكسر اللام وتخفيف الميم، فقال أبو حيان. «فاللام هي للتعليل، و «ما» موصولة بـ «آتيناكم» والعائد محذوف، و «ثم جاءكم» معطوف على الصلة والربط لها بالموصول إما لإضمار «به» على ما نسب إلى سيبويه وإما هذا الظاهر الذي هو لما معكم؛ لأنه في المعنى هو الموصول على مذهب أبي الحسن. وقول الزمخشري: فجواب «أخذ الله ميثاق النبيين» هو «لتؤمنن به» والضمير في «به» عائد على «رسول» ويجوز الفصل بين القسم والمقسم عليه بمثل هذا الجار والمجرور، لو قلت: «أقسمت للخبر الذي بلغني عن عمرو لأحسنن إليه» جاز. وأجاز الزمخشري في قراءة حمزة أن تكون «ما» مصدرية، وبدأ به في توجيه هذه القراءة، قال. ومعناه: لأجل إبتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة ثم لمجيء رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به، على أن «ما» مصدرية، والفعلان معها، أعني «آتيناكم» و «جاءكم» في معنى المصدرين، واللام داخلة للتعليل على معنى: أخذ الله ميثاقهم ليؤمنن =

[الرعد: ٢]. «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» أي استمع إليه.

(و) بمعنى (على) نحو: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَدْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]. ﴿وَتَلَكُّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣]. ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] و «أَشْتَرُطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ»^(١). (و) بمعنى (مع) كقوله:

١١١٤ - فلما تفرقنا كأني ومالكاً لَطُولُ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا^(٢)
(و) بمعنى (من) كقول جرير:

١١١٥ - لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ^(٣)

= بالرسول ولينصرنه لأحل أن آتيتكم الحكمة، وأن الرسول الذي أمرتكم بالإيمان به ونصرته موافق لكم غير مخالف. انتهى كلامه. إلا أن ظاهر هذا التعليل الذي ذكره وهذا التقدير الذي قدّره أنه تعليل للمعل المقسم عليه، فإن عنى هذا الطاهر فهو مخالف لظاهر الآية؛ لأن ظاهر الآية يقتضي أن يكون تعليلاً لأخذ الميثاق لا لمتعلقه وهو الإيمان، فاللام متعلقة بـ «أخذ» وعلى ظاهر تقدير الزمخشري تكون متعلقة بقوله «لتؤمنن به»، ويمتنع ذلك من حيث إن اللام المتلقى بها القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، تقول: «والله لأضربن ريداً» فلا يجوز: «والله زيداً لأضربن»؛ فعلى هذا لا يجوز أن تتعلق اللام في «لما» بقوله «لتؤمنن به» وقد أجاز بعض النحويين في معمول الجواب إذا كان ظرفاً أو مجروراً تقدّمه وحمل من ذلك «عوض لا نتفرّق» وقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾، فعلى هذا يجوز أن تتعلق بقوله «لتؤمنن به»، وفي هذه المسألة تفصيل يذكر في علم النحو وذكر السحاوندي عن صاحب النظم أن هذه اللام في قراءة حمزة هي بمعنى «بعد» كقول النافعة:

توهمت آيات لها فعرفتها لستة أيام وذا العام سابع

فعلى هذا لا تكون اللام في «لما» للتعليل انتهى. انظر تفسير البحر المحيط (٢/ ٥٣٢ - ٥٣٤).

(١) جزء من حديث عائشة رضي الله عنها في عتقها بريرة. رواه مالك في العتق (حديث ١٧)، والبخاري في المكاتب (باب ١ و ٣) والشروط (باب ١٣) والبيع (باب ٧٣)، ومسلم في العتق (حديث ٨). قال المحاسن. المعنى. «من أحلهم»، قال. ولا نعرف في العربية «لهم» بمعنى «عليهم». انظر المغني (١٧٨/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه (ص ١٢٢) وأدب الكاتب (ص ٥١٩) والأزهية (ص ٢٨٩) والأغاني (٢٣٨/١٥) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٦) وخزانة الأدب (٢٧٢/٨) والدرر (٤/ ١٦٦) وشرح اختيارات المفضل (ص ١١٧٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٦٥) والشعر والشعراء (١/ ٣٤٥). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ١٠٢) ورصف المباني (ص ٢٢٣) وشرح الأشموني (٢/ ٢١٩) وشرح التصريح (٢/ ٤٨) ولسان العرب (١٢/ ٥٦٤ - لوم) ومغني اللبيب (١/ ٢١٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه (ص ١٤٣) والجني الداني (ص ١٠٢) وجواهر الأدب (ص ٧٥) وخزانة الأدب (٩/ ٤٨٠) والدرر (٤/ ١٦٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٧) ولسان العرب (٢/ ٢٤ - حتت) ومغني اللبيب (١/ ٢١٣). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٧٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩١).

وقولك: سمعت له صراخاً. (و) بمعنى (في) نحو: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. ﴿لَا يَجْلِبُهَا لُوقُهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] (و) بمعنى (بعد) نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُولِكَ الْأَشْمَاسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته»^(١).

(و) قال (ابن الحاجب) في الكافية: (و) بمعنى (عن) مع القول نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأحقاف: ١١] الآية، أي: عنهم. وليس المعنى أنهم خاطبوا به المؤمنين، وإلا لقال: ما سبقتونا إليه. قال ابن الصائغ: وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية، وجعلها ابن مالك وغيره للتعليل، وقوم للتبليغ، ومن ذلك: ﴿قَالَتِ الْأَخْرَجَتْهُنَّ وَأَلَهُنَّ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]. ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١].

١١١٦ - كَضَرَّائِرِ الْحُسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا، وَبُغْضًا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ^(٢)
(و) قال (ابن مالك) في «الخلاصة»^(٣) و «الكافية»: (والتعددية) ومثل له في شرحها بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] ومثل ابنه بقولك: قلت له كذا، ولم يذكُرْهُ في التسهيل، ولا شَرَحَ به بل فيه أن اللام في الآية لِشَيْءٍ التَّمْلِيكِ، وفي المثال للتبليغ. قال ابن هشام: والأولى عندي أن يمثل للتعددية بنحو: ما أَضْرَبَ زيداً لِعَمْرٍو، وما أَضْرَبَهُ لِبَكْرِ. وقال الرضوي الشاطبي: لم يذكر أحدٌ من المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم. وأيضاً فالتعددية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها، وإنما ذلك أمرٌ لفظيٌ مقصوده إيصال الفعل الذي لا يَسْتَقِيلُ بالوصول بنفسه إلى الاسم، فيتعدى إليه بواسطته، وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف، لأنها وَضِعَتْ لتوصيل الأفعال إلى الأسماء.

(والتوكيد): وهي الزائدة بين المتضايقين نحو: لا أبا لزيد ولا أخا له، ولا غلام له،

و:

١١١٧ - يَا بُرَّوْسَ لِلْحَرْبِ^(٤)

(١) رواه البخاري في الصوم باب ١١، ومسلم في الصيام حديث ٤ و ١٨ و ١٩ و ٣٠، والترمذي في الصوم باب ٢ و ٥، والنسائي في الصيام باب ٨ و ٩ و ١٢ و ١٣ و ٣٧، وابن ماجه في الصيام باب ٧، والدارمي في الصوم باب ١ و ٢، وأحمد في المسند (٢٣/٤)، و (٢١٣١) و (٤٢/٥).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٤٠٣) وخزانة الأدب (٥٦٧/٨) والدرر (١٧٠/٤) وشرح شواهد المغني (٥٧٠/٢). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٣٦٠) والحنى الداني (ص ١٠٠) وشرح الأشموني (٢٩١/٢) ولسان العرب (٢٠٨/١٢ - دمم) ومغني اللبيب (٢١٤/١).

(٣) «الخلاصة»: هي ألفية ابن مالك؛ سماها «الخلاصة» وإنما اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت في الرجز.

(٤) مطلع بيت من محزوء الكامل، وتمامه:

يَا بُرَّوْسَ لِلْحَرْبِ التِّي وضعت أراهاط فاستراحوا =

والأصح أن الجرّ حيثئذ بها، لا بالمضاف، لأنها أقرب، أو الفعل المتعدي ومفعوله كقوله تعالى: ﴿يَكُونُ رَدَفٌ﴾ [النمل: ٧٢]. وقول الشاعر:

١١١٨ - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدٌ^(١)

(والتقوية) في مفعول عامل (ناصب واحد) ضَعْفَ بالتأخير نحو: ﴿لِلزُّعَايَا تَعَبُوتُ﴾ [يوسف: ٤٣]. ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] ويكونه فَرْعاً في العمل نحو: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]. ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوْىِ﴾ [المعارج: ١٦]. قال في شرح الكافية: ولا يُفعل ذلك بمتعدٍّ إلى اثنين، لأنه إن زيدت فيهما لزم تعدية فعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد، ولا نظير له، أو في أحدهما لزم الترجيح بلا مرجح، وإيهام غير المقصود، ووافقه أبو حيان. قال ابن هشام: والآخر ممنوع لأنه إذا تقدّم أحدهما دون الآخر، وزيدت اللام في المقدّم لم يُلزَم ذلك. وقد قال الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيًّا﴾ [البقرة: ١٤٨] بإضافة كُلِّ^(٢): إنّه من هذا، والمعنى: اللّهُ مَوْلَى كُلِّ ذِي وِجْهَةٍ وَجْهَتُهُ، وقالوا في قوله:

= وهو لسعد بن مالك في حزانة الأدب (٤٦٨/١، ٤٧٣) وشرح شواهد المغني (ص ٥٨٢، ٦٥٧) والكتاب (٢٠٧/٢) والمؤتلف والمختلف (ص ١٣٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٠٧/٤) وأمالى ابن الحاجب (ص ٣٢٦) والجنى الداني (ص ١٠٧) وجواهر الأدب (ص ٢٤٣) والخصائص (١٠٢/٣) ورصف المباني (ص ٢٤٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٩) وشرح المفصل (١٠/٢)، ١٠٥، ٣٦/٤، ٧٢/٥) وكتاب اللامات (ص ١٠٨) ولسان العرب (٣٠٥/٧ - رهط) والمحتسب (٩٣/٢) ومغني اللبيب (٢١٦/١).

(١) سيأتي برقم (٧٤٦).

(٢) أي «ولكلّ وجه»؛ قال أبو حيان في البحر المحيط (٦١١/١، ٦١٢): «أما من قرأ «ولكلّ وجه» على الإضافة، فقال محمد بن جرير: هي خطأ ولا ينبغي أن يقدم على الحكم في ذلك بالخطأ، ولا سيما وهي معزوة إلى ابن عامر أحد القراء السبعة. وقد وجهت هذه القراءة، قال الزمخشري [الكشاف: ٢٠٥/١]: المعنى: ولكلّ وجهه الله مولياً، فزيدت اللام لتقدم المفعول كقولك: لزيد ضربت ولزيد أبوه ضاربه. انتهى كلامه. وهذا فاسد لأن العامل إذا تعدى لضمير الاسم لم يتعدّ إلى ظاهره المجرور باللام، لا يجوز أن يقول: لزيد ضربته ولا لزيد أنا ضاربه، وعليه أن الفعل إذا تعدّى للضمير بغير واسطة كان قوياً، واللام إنما تدخل على الظاهر إذا تقدم ليقويه لضعف وصوله إليه متقدماً، ولا يمكن أن يكون العامل قوياً ضعيفاً في حالة واحدة؛ ولأنه يلزم من ذلك أن يكون المتعدي إلى واحد يتعدى إلى اثنين؛ ولذلك تأول التحويون قوله: «هذا سراقه للقرآن يدرسه»، وليس نظير ما مثل به من قوله لزيد ضربت أي زيدا ضربت؛ لأن «ضربت» في هذا المثال لم يعمل في ضمير «زيد»، ولا يجوز أن يقدر عامل في «لكل وجه» يفسره قوله «مولياً» كتقديرنا: «زيداً أنا ضاربه، أي أضرب زيدا أنا ضاربه، فتكون المسألة من باب الاشتغال؛ لأن المشتغل عنه لا يجوز أن يجزّ بحرف الجر، تقول: ريداً مررت به، أي لا يست زيداً، ولا يجوز: بزيد مررت به، فيكون التقدير: مررت بزيد مررت به؛ بل كل فعل يتعدى =

١١١٩ - هذا سُراقَة للقرآن يَدرُسُهُ^(١)

إن الهاء مفعول مطلق، لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللام في أحد المفعولين المقدم، بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلى:

١١٢٠ - أَحْجَاجُ لَا تُعْطِ الْعُصَاةَ مِنْهُمُ وَلَا اللَّهُ يُعْطِي الْعُصَاةَ مِنْهَا^(٢)

قال: لكنه شاذ لقوة العامل. انتهى.

(والأشهر كسرهما) أي لام الجرّ مع كل ظاهر إلا المستغاث كما سبق (إلا مع المضممر) فالأشهر فتحها (غير الياء). ومقابل الأشهر أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَفْتَحُهَا مَعَ الظَّاهِرِ مطلقاً، فتقول: المال لزيد. وبعضهم إذا دخلت على الفعل، وقرئ: ﴿وَمَا كُنَّا اللَّهُ لِنُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]. وخزاعة تكسرهما مع المضممر وإنما كسرت هي والباء وإن كان الأصل في الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفاً لموافقة معمولها، ولم تكسر الكاف، لأنها تكون

= بحرف الحر إذا تسلط على ضمير اسم سابق في باب الاشتغال فلا يجوز في ذلك الاسم السابق أن يجزّ بحرف جرّ، ويقدر ذلك الفعل ليتعلق به حرف الجرّ، بل إذا أردت الاشتغال نصبته، هكذا جرى كلام العرب. إلى أن قال: «وأما تمثيله «لزيد أبوه ضاربه» فتركيب غير عربي. فإن قلت: لم لا تتوجه هذه القراءة على أن «لكلّ وجهه» في موضع المفعول الثاني لـ «موليها» والمفعول الأول هو المضاف إليه اسم الفاعل الذي هو «مولّ» وهو الهاء وتكون عائدة على أهل القبلات والطوائف وأنت على معنى الطوائف وقد تقدم ذكرهم ويكون التقدير: وكل وجهه الله مولّي الطوائف أصحاب القبلات؟ فالجواب: أنه منع من هذا التقدير نصّ النحويين على أن المتعدي إلى واحد هو الذي يجوز أن تدخل اللام على مفعوله إذا تقدم، أما ما يتعدى إلى اثنين فلا يجوز أن يدخل على واحد منهما اللام إذا تقدم ولا إذا تأخر، وكذلك ما يتعدى إلى ثلاثة، و«مولّ» هنا اسم فاعل من فعل يتعدى إلى اثنين، فلذلك لا يجوز هذا التقدير. وقال ابن عطية في توجيه هذه القراءة: أي فاستبقوا الخيرات لكلّ وجهه ولآكموها ولا تعترضوا فيما أمركم بين هذه وهذه، أي إنما عليكم الطاعة في الجميع، وقدم قوله: «لكل وجهه» على الأمر في قوله. «فاستبقوا الخيرات» للاهتمام بالوجهة كما تقدم المفعول، انتهى كلام ابن عطية. وهو توجيه لا بأس به» انتهى.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والمرء عند الرُّشَا إن يلقها ذيبٌ

وهو بلا نسبة في خزائن الأدب (٣/٢، ٢٢٦/٥، ٤٨/٩، ٦١، ٥٤٧) والدرر (١٧١/٤) وورصف المبهاني (ص ٢٤٧، ٣١٥) وشرح التصريح (٣٢٦/١) وشرح شواهد المغني (ص ٥٨٧) والكتاب (٦٧/٣) ولسان العرب (١٥٧/١٠ - سرق) والمقرب (١١٥/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها (ص ١٢٢) والدرر (١٧٣/٤) وشرح شواهد المغني (٥٨٨/٢) ومغني اللبيب (٢١٨/١). وبلا نسبة في شرح التصريح (١١/٢).

اسماً أيضاً، فكان جرّها ليس بالأصالة ولثلاً تلبس بلام الابتداء^(١) ونحوها، وبقيت في المضمّر على الأصل، لأنّه يتميّز ضمير الجرّ من غيره، ولم يعوّل في الظاهر على الفرق بالإعراب، لِعَدَم اطراده إذ قد يكون مبنياً، وموقوفاً عليه^(٢).

[لعلّ]

(لعلّ والجرّ بها لغة) عقيلية، حكّاها أبو زيد والأخفش والفراء، قال شاعرهم:

١١٢١ - لعلّ أبي المنّوار منك قريب^(٣)

(وقد أنكرها قوم) منهم الفارسيّ، وتأوّل البيت على أن الأصل: لعلّه لأبي المنّوار [منك]^(٤) جوابٌ قريبٌ، فحذف موصوف «قريب»، وضمير الشأن، ولام لعلّ الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجرّ، ومن ثمّ كانت مكسورة. ومن فتح فهو على لغة: المال لزيد، وهذا تكلف كثير مردودٌ بنقل الأئمة.

(وفيها حينئذ) أي إذا جرّت فتُح الآخر وكسره كما ذكر، (مع حذف الأول ودونه) أي علّ، ولعلّ.

(وحكم محلّها ومجروها كُرب) فالأصحّ أنها تتعلّق بالعامل. وقيل: لا، تنزيلاً لها منزلة الزائد. وأنّ محلّ مجروها على حسب ما بعدها، ففي البيت المذكور محلّه رفعٌ بالابتداء، وقريبٌ خبره.

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٢٦/٨). «وإنما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء». (٢) قال في شرح المفصل (٢٦/٨): «فإن قيل: الإعراب يفصل بينهما إذ يخفّض ما بعد لام الملك ويرفع ما بعد لام التأكيد، قيل: الإعراب لا اعتداد بفصله فإنه قد يزول من الوقف فيبقى الإلباس إلى حين الوصل». (٣) عجز بيت من الطويل، وصدّره:

فقلّت ادعُ أخرى وارفع الصوت داعياً

وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيّات (ص ٩٦) وخزانة الأدب (٤٢٦/١٠، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦) والدرر (١٧٤/٤) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٠٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٦٩) وشرح شواهد المغني (ص ٦٩١) ولسان العرب (٢٨٣/١ - حوب، ٤٧٣/١١ - علل) والمقاصد النحوية (٣/٢٤٧). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٣٧٥) وشرح الأشموني (١/٥٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٠) وشرح التصريح (١/٢١٣) وكتاب اللامات (ص ١٣٦) ولسان العرب (١٢/٥٥٠ - لمم) ومغني اللبيب (ص ٢٨٦، ٤٤١).

ويروى: «لعلّ أبا المنّوار»، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من المغني (١/٢٢٢).

(لعا بمعنى لعل) نقل الفراء وابن الأنباري الجر بها. قال الفراء: وفي خبرها الرّفع والنصب.

[لولا]

لولا الامتناعية إذا تلاها ضمير جَزَّ نحو: لولايَ، ولولاكَ، ولولاه، قال:

١١٢٢ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَّوَلَايَ طِطَحَتْ كَمَا هَوَى^(١)

وقال:

١١٢٣ - لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَخْجُجِ^(٢)

وقال:

١١٢٤ - لَوْلَاكُمْ سَاغَ لَخْمِي عِنْدَهَا وَدَمِي^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بأجرامه من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وهو ليزيد بن الحكم في الأزهية (ص ١٧١) وخزانة الأدب (٣٣٦/٥، ٣٣٧، ٣٤٢) والدرر (١٧٥/٤) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٣٩٥) وشرح أبيات سيويه (٢٠٢/٢) وشرح المفصل (١١٨/٣، ٢٣/٩) والكتاب (٣٧٤/٢) ولسان العرب (٩٢/١٢ - جرم، ٣٧٠/١٥ - هوا) وبلا نسبة في الإنصاف (٦٩١/٢) والجنى الداني (ص ٦٠٣) وجواهر الأدب (ص ٣٩٧) وخزانة الأدب (٣٣٣/١٠) ورصف المبانى (ص ٢٩٥) وشرح الأشموني (٢٨٥/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٣) ولسان العرب (٤٧٠/١٥) - إمّا لا) والممتع في التصريف (١٩١/١) والمنصف (٧٢/١).

وطحت: هلكت. وهوى: سقط. والأجرام: جمع جِزْم، وهو الجسد. والقُلَّة: ما استدار من رأس الجبل. والنيق: أعلى الجبل. وهوى وانهى بمعنى.

(٢) عجز بيت من السريع، وصدره:

أومت بكفّيتها من الهدج

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٨٧) وخزانة الأدب (٣٣٣/٥، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢) وكتاب الصناعتين (ص ١١٤). وللعرجي في الدرر (١٧٦/٤) وفيه: «الأشبه أن يكون من جيمية للعرجي». وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٦٩٣) وشرح قطر الندى (ص ٢٥١) والمقاصد النحوية (٢٦٤/٣).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أسمعتكم يوم أدعو في مُودَاة

وهو للأخطل في ديوانه (ص ٣١٣) وتذكرة النحاة (ص ٤٤٧). وبلا نسبة في الدرر (١٧٧/٤) والموداة: المهلكة والمفازة.

وقال:

١١٢٥ - وَلَوْلَاةُ مَا قَلْتُ لَدَيَّ الدَّرَاهِمُ^(١)

وقال:

١١٢٦ - فَلَوْلَاهُمْ لَكُنْتُ كَحُوتٍ بَخْرٍ^(٢)

فقال سيويو والجمهور (موضعه جَرَّ بها) واختصت به كما اختصت «حتى» و «الكاف» بالظاهر. قالوا: ولا جائز أن يكون مرفوعاً، لأنها ليست ضمائر رفع، ولا منصوباً، وإلاّ لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولأنه كان حقها أن تجرّ الاسم مطلقاً، لكن منع من ذلك شبهها بما اختصّ بالفعل من أدوات الشَّرْط في ربط جملة بجملة، فأرادوا التنبيه على مُوجب العمل، فجروا بها المضمَر. (و) قال (الأخفش) والكوفيّة موضعه (رفع) على الابتداء إنابةً لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في: أنا كَأُنت، وأنت كَأُنا.

(ولولا) غَيْرُ جَارَةٍ، لأنّ المُضْمَر فنْعُ الظَّاهِر، وهي لا تجرّ الأصل فكيف تجرّ الفزع؟ وما قيل: من أنها مختصة بالاسم ممنوع، وإنما هي داخلة على الجملة الابتدائية.

(و) قال (المبرد): هو (لَحْنٌ). ورُدَّ باتِّفاق أئمة البصريّين والكوفيّين على روايته عن العرب.

(ولا يعطف عليه بالجرّ) بل يتعيّن الرفع نحو: لولاك وزيدٌ، لأنها لا تجر الظاهر. وخرج بالامتناعية: التَّخْضِيعِيَّة فلا يليها غَيْرُ الفعل البتّة.

[متى]

(متى: والجرّ بها لغة) لهذيل (بمعنى من) كقوله:

١١٢٧ - شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متى لُبَجْ خُضِرٍ لَهُنَّ نَيْبُ^(٣)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

خَلِيلِي إِنْ الْعَامِرِي لَغَارِمٌ

وهو بلا نسبة في الدرر (٧٧/٤).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

هوى في مظلم الغمرات داجي

وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه (ص ١٨) وجمهرة اللغة (ص ٤٥٢)، (١٠٣٨) والدرر (١٧٧/٤)،

(١٧٨) وشرح المفصل (٩/١١٤). وبلا نسبة في الممتع في التصريف (ص ٣٨٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهنلي في الأزهية (ص ٢٠١) والأشبه والنظائر (٢٨٧/٤) وحواهر =

(و) تأتي بمعنى (وسط)، حُكي: وضعته متى كُمي أي: وسطه.
وإذا كانت بمعنى: «وسط» فهي اسم أو «مِنْ» فحرف جزم به ابن هشام وغيره.

[مِنْ]

(مِنْ) مبنية على السكون، مكسورة الأول. قال ابن درستويه: وكان حقه الفتح، لكن قُصِدَ الفرقُ بينها وبين مَنْ الاسمِيَّة.

(قال الكسائي والفراء: أصلها مِنا) فحذفت الألف لكثرة الاستعمال. واستدلّ بقوله:

١١٢٨ - بذلنا مارنَ الخطي فيهم وكُلَّ مُهنِدٍ ذَكَرٍ حُسام
مِنا إن ذَرَّ قَرْنُ الشَّمسِ حتى أغاب شريدَهُم قَتَرُ الظَّلامِ^(١)

قال: فردّ «مِنْ» إلى أصلها، لما احتاج إلى ذلك، فعلى هذا هي ثلاثية. والجمهور أنّها ثنائية، وأولوا البيت على أن «مِنا» مصدر مَنى يمّني إذا قَدَّر، استعمل ظرفاً كخفوق النجم، أي: تقدير إن ذَرَّ قَرْنُ الشَّمسِ، وموازنته إلى أن غربت. (و) قال (ابن مالك: هو لغة) لبعض العرب. (و) قال (أبو حيّان: ضرورة).

(لابتداء الغاية مطلقاً)، أي مكاناً، وزماناً، وغيرهما نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]. ﴿أَسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]. «مطرنا من الجمعة إلى الجمعة»^(٢). . . ﴿خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [الحج: ٥]. الآية. . . «من مُحَمِّدٍ رسول

= الأدب (ص ٩٩) وخزانة الأدب (٩٧/٧ - ٩٩) والخصائص (٨٥/٢) والدرر (١٧٩/٤) وسر صناعة الإعراب (ص ١٣٥، ٤٢٤) وشرح أشعار الهلاليين (١٢٩/١) وشرح شواهد المغني (ص ٢١٨) ولسان العرب (١/٤٨٧ - شرب، ٥/١٦٢ - مخر، ١٥/٤٧٤ - متى) والمحتسب (١١٤/٢) والمقاصد النحوية (٢٤٩/٣). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٥١٥) والأرهمية (ص ٢٨٤) وأوضح المسالك (٦/٣) والجنى الداني (ص ٤٣، ٥٠٥) وجواهر الأدب (ص ٤٧، ٣٧٨) ورصف المباني (ص ١٥١) وشرح الأشموني (ص ٢٨٤) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٨) وشرح قطر الندى (ص ٢٥٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٧٥) ومغني اللبيب (ص ١٠٥).
واللجج: جمع لجة، وهي معظم الماء. والنثيج: الاسترخاء والهطلان.

(١) البيتان من الوافر، وهما لبعض قضاة في الدرر (١٨١/٤) ولسان العرب (٤٢٣/١٣ - من).
(٢) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الاستسقاء (باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء، حديث رقم ١٠١٦) عن أنس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقالت: هلك المواشي وتقطعت السبل فدعا، فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة. ثم جاء فقال: تهدمت البيوت وتقطعت السبل وهلك المواشي فادع الله فمسمكها. فقام ﷺ فقال: «اللهم على الإكام والظراب والأودية ومنابت الشجر» فانجابت عن المدينة انجياب الثوب.

(وخصّصها البصرية) إلا الأخفش والمبرد، وابن درستويه (بالمكان) وأنكروا ورودها للزمان. قال ابن مالك: وغير مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك، وكذا قال أبو حيان، لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد.

وقال الرضي: المقصود من معنى الابتداء في «مِنْ» أن يكون الفعل المعدى بها شيئاً مُمتدّاً كالسير، والمشي، ويكون المجرور بِمِنْ الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو: سرتُ من البصرة. أو يكون الفعل أصلاً للشيء الممتد نحو: تبرأتُ من فلان وخرجت من الدار، لأن الخروج ليس ممتدّاً لحصوله بالانفصال ولو بأقلّ خطوة وليس: «التأسيس»^(٢) في الآية حدثاً ممتدّاً، ولا أصلاً له، بل هو حدث واقع فيما بعد «مِنْ» فهي بمعنى «في»، ثم قال: والظاهر مذهب الكوفيين إذ لا منع من قولك: نمثُ من أول الليل إلى آخره، وهو كثير الاستعمال. قال: وضابطها أن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها نحو: أعوذ بالله منك، إذ المعنى: ألتجئ إليه، فالباء أفادت معنى الانتهاء.

(والتبعض): وهي التي تسد: «بعض» مسدّها نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقرأ ابن مسعود: ﴿حَتَّى تَنْفَقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾^(٣) [آل عمران: ٩٢]. (والتبيين) للجنس، وكثيراً بعد «ما»، و «مهما» وهما بها أولى، لإفراط إبهامها نحو: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ﴾ [فاطر: ٢]. ﴿مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

ومن وقوعها بعد غيرهما: ﴿وَلَبَّسُونَ ثِيَابًا خَضِرًا مِنْ سُدُسٍ﴾ [الكهف: ٣١]. ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

(وأنكرهما طائفة) فمن أنكر التبعض: المبرد والأخفش الصغير، وابن السراج، والجرجاني والزمخشري، وقالوا: هي للابتداء.

وأنكر الثاني أكثر المغاربة. وقالوا في الآية الأولى: هي للتبعض، وفي الثانية للابتداء. والمعنى: فاجتنبوا مِنَ الرِّجْسِ والأوثان، وهو عبادتها، وكذا قال الزمخشري.

قال الرضي: وهو بعيد، لأن الأوثان نفس الرجس، فلا تكون مبدأ له. (قال ابن

(١) جزء من حديث طويل فيه ذكر كتاب رسول الله ﷺ إلى هرقل، رواه البخاري في صحيحه (الأحاديث: ٥١، ٧، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١).

(٢) في قوله تعالى: ﴿أَتَسَّ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٨].

(٣) انظر توجيه هذه القراءة في البحر المحيط (٢/٥٤٦).

مالك: وللتعليل) نحو ﴿يَمَّا خَطَّيَاهُمْ أُعْرِقُوا﴾^(١) [نوح: ٢٥]. (والبَدَل) وهي التي يصلح محلها لفظ: بدل نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]. ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠]. «ولا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ»^(٢) أي بَدَلُكَ. (والفصل): وهي الداخلة على ثاني المتضايفين نحو: ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّلِي﴾ [آل عمران: ١٧٩]. وَرَدَّ بِأَنَّ الْفَصْلَ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْعَامِلِ، وَهُوَ: الْعِلْمُ، وَمَازَ، وَأَنَّ الظَّاهِرَ كَوْنُهَا لِلابْتِدَاءِ أَوْ الْمَجَاوِزَةِ. (وبمعنى عن) نحو: ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]. ﴿قَوْلٌ لِلنَّفْسِ فَتَوَلَّوْهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]. (و) بمعنى (على) نحو: ﴿وَصَرَّكُهُ مِنَ الْقَوْرِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]. (و) بمعنى (الباء) نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

(و) قال (الكوفية: و) بمعنى (في) نحو: ﴿إِذَا تَوَدَّى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]. (و) بمعنى (إلى) نحو: رأيتُ من ذلك الموضع، فجعلته غاية لرؤيتك، أي مَحَلًّا لِلابْتِدَاءِ وَالْانْتِهَاءِ، وَقَرِبَتْ مِنْهُ، أَيْ إِلَيْهِ. (قيل: و) بمعنى (عند). قاله أبو عبيدة نحو: ﴿لَنْ تُنْفِكَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٠]. قيل: (و) بمعنى (ربما) إذا اتصلت مع «ما» قاله السيرافي، وابن خروف وابن طاهر، والأعلم كقوله:

١١٢٩ - وَإِنَّا لِمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ^(٣)
والأكثر، قالوا: إنها في الأمثلة كلها ابتدائية.

(تنبيه) علم مما حكي عن البصريين في هذه الأحرف من الاختصار على معنى واحد لكل حَرْفٍ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ: أَنَّ أَحْرَفَ الْجَزْرِ لَا يَنْوِبُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِقِيَاسٍ، كَمَا أَنَّ أَحْرَفَ الْجَزْمِ كَذَلِكَ. وَمَا أَوْهَمَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا مَوْوَلٌ تَأْوِيلًا يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ أَوْ عَلَى تَضْمِينِ الْفِعْلِ مَعْنَى

(١) قراءة الجمهور: «خطيائهم»، وقراءة «خطاياهم» هي قراءة الحسن وعيسى والأعرج وأبي عمرو، جمع تكسير. انظر تفسير البحر المحيط (٣٣٦/٨، ٣٣٧).

(٢) حديث نبوي رواه البخاري في الأذان باب ١٥٥، والاعتصام بالكتاب والسنة باب ٣، والقدر باب ١٢، والدعوات باب ١٧. ومسلم في الصلاة حديث ١٩٤ و٢٠٥ و٢٠٦، والمساجد حديث ١٣٧ و١٣٨. وأبو داود في الصلاة باب ١٤٠، والوتر باب ٢٥، والأدب باب ٨٨. والترمذي في الصلاة باب ١٠٨ والنسائي في التطبيق باب ٢٥، والسهو باب ٨٥ و٨٩. والدارمي في الصلاة باب ٧١ و٨٨. ومالك في القدر حديث ٨. وأحمد في المسند (٨٧/٣، ٩٣/٤، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٨٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي حنيفة النيمري في الأهمية (ص ٩١) وخزانة الأدب (١٠/٢١٥، ٢١٦، ٢١٧). والدرر (٤/١٨١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢، ٧٣٨) والكتاب (٣/١٥٦) ومغني اللبيب (ص ٣١١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/٢٦٠) والجنى الداني (ص ٣١٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٩) ومغني اللبيب (ص ٣٢٢، ٥١٣) والمقتضب (٤/١٧٤).

فعل يتعدى بذلك الحرف، أو على النيابة شذوذاً، والآخر محمل الباب كله عند غيرهم بلا شذوذ، وهو أقلُّ تعسفاً.

(وتزاد) للتخصيص على العموم من نكرة لا تختص بالتقي نحو: ما جاءني من رجلٍ، وللتوكيد. (قال الأخفش) من البصريّة، (والكسائي وهشام) من الكوفيّة (مطلقاً) أي في النفي والإيجاب، والنكرة والمعرفة، واختاره في التسهيل وشرحه، قال لصحّة السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ بَيْنَ دُؤُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]. ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]. وحديث: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ»^(١) وقول الشاعر:

١١٣٠ - وَكُنْتُ أَرَى كَأَلَمُوتٍ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فَكَيْفَ يَبَيِّنُ كَانَ مَوْعِدُهُ الْحُشْرُ^(٢)
أي، وكنت أرى بين ساعة كالموت، وقوله:

١١٣١ - وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَيْنِ الْأَبَاعِرِ^(٣)

(و) قال (بعضهم) أي الكوفيّة: (في نكرة) منقيّة كانت أم موجبة سمع: «قد كان من مطر».

(و) قال قومٌ منهم الفارسيّ: (في نكرة شرط) كقوله:

١١٣٢ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُغْلَمُ^(٤)

(و) قال (الجمهور في نكرة ذات نفى) بأي حرف كان من حروفه (أو نهى) نحو: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣]. ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا أَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام:

(١) روي «إن أشد الناس.. الخ» بدون «من»، ولا شاهد على هذه الرواية. ورواه بزيادة «من»: مسلم في كتاب اللباس والزينة (حديث ٩٨) عن عبد الله بن مسعود، والنسائي في الزينة باب ١١٣، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦٧/٧).

(٢) البيت من الطويل، وهو لسلمة بن يزيد الجعفي في الدرر (١٨٢/٤) وسقط اللّالي (ص ٧٠٨) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٨١) والمقاصد النحوية (٢٧٣/٣). وللإلي بنت سلمى في حماسة البحري (ص ٢٧٤).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يظلّ به الحرباء يمثل قائماً

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٣١٦) والدرر (١٨٣/٤) والمقاصد النحوية (٢٧٥/٣)

(٤) البيت من الطويل، وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٣٢) والجني الداني (ص ٦١٢) والدرر (١٨٤/٤، ٧٢/٥) وشرح شواهد المغني (ص ٣٨٦، ٧٣٨، ٧٤٣) وشرح قطر الندى (ص ٣٧) ومغني اللبيب (ص ٢٣٠) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٥٧٩/٣) ومغني اللبيب (ص ٣٢٣).

[٥٩] لا تَضْرِبُ من أحد، (أو استفهام بهل) نحو: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ قُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]. (لا غيرها) مِنْ سائر الأدوات، كَيْفَ ونحوها، إذ لم تحفظ، قاله أبو حيان (قال أبو حيان) في الارتشاف: (وفي) إلحاق (الهمزة) بهل (نظر) ولا أحفظه من كلام العرب. وظاهر كلام شيخه الرضي الشاطبي: الإلحاق، لأنه قال: لا تدخل مِنْ مع كل أداة استفهام كائِنْ، وَمَتَى، بل مع هَلْ، وما يقوم مقامها في استدعاء الجواب بالنفي. ثم الجمهور أولوا ما استدل به الأولون بأن التقدير: بَعْضَ دُنُوبِكُمْ، ولقد جاءك نَبَأٌ مِنْ نَبَأٍ، فحذف الموصوف أو هو، أي جاء من الخبر كائناً مِنْ نَبَأٍ، أو القرآن وما بعده حال. وقد كان هو: أي كائِنْ من جنس المطر، أو قصد به الحكاية كأنه سئل: هل كان من مطر، فأجيب على نمطه، وأنه من أشد الناس، أي الشأن. وقس عليه.

(تنبيه) شرط ابن هشام في المغني^(١): أن تكون المزيمة فيه أيضاً فاعِلاً أو مفعولاً به، أو مبتدأ، كما مثلت، قال: وأهمل أكثرهم هذا الشرط، فيلزمهم زيادتها في الخبر، والتميز والحال المنفيات، وهم لا يجيزون ذلك. انتهى. وقد سبقه إلى معناه الرضي الشاطبي، نقلاً عن ابن أبي الربيع وغيره. (وتفيد) إذا زيدت في الحالة المذكورة (توكيداً).

وقال علي بن سليمان (الأخفش الصغير: ابتداء) للغاية قال: كأنه ابتداء النفي من هذا النوع، ثم عرض أن يقتصر به عليه.

(وتنفرد) مِنْ (بحر بَلْه) كحديث البخاري: «عن أبي هريرة يقول الله: أَعَدَدْتُ لعبادي الصّالحين ما لا عينٌ رأت ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خطر على قلبٍ بَشَرٍ دُخْرًا مِنْ بَلْهٍ ما أطلعتم عليه»^(٢) والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن في بعض طرق الحديث «من بَلْه» بفتح الهاء مبنية.

(وجرّ عند) نحو: ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [الكهف: ٦٥]. قال الحريري وغيره: وقول العامة: ذهبت إلى عنده، وقول بعض المريدن:

١١٣٣ - كل عندي لك عندي لا يساوي يصف عندي^(٣)
لَحْنٌ^(٤).

(١) مغني اللبيب (١٧/٢).

(٢) رواه ابن ماجة في الزهد باب ٣٩، وروايته «من بَلْه» بالنصب.

(٣) البيت من مجزوء الرمل، وهو لبعض المولدين في مغني اللبيب (١٥٦/١).

(٤) وقيل ليس لحناً؛ لأن كل كلمة ذكرت مراداً بها لفظها يسوغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكي أصلها.

(و) يَجْزُرُ (مع) قرىء: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِيَ﴾^(١) [الأنبياء: ٢٤] وحكى سيويه: ذهبت مِنْ مَّعِهِ .

(و) يجر (لندن) نحو: ﴿وَحَنَانًا مِّنَ لَّدُنَّا﴾ [مريم: ١٣]. (و) يَجْزُرُ (قَبْلَ وَبَعْدَ) نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَيُزِيلُ بَعْدُ﴾^(٢) [الزّوم: ٤]. (و) يَجْزُرُ (عن، وعلى) كقوله:
١١٣٤ - مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي^(٣)

وقوله:

١١٣٥ - مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا^(٤)

وهما (اسمان حينئذ) بمعنى: جانب، وفَوْق (مَبْنِيَّانِ عَلَى الْأَصْح) وبه جزم ابن الحاجب. قال: لحصول مقتضى البناء، وهو مشابهة الحَرْفِ في لفظه، وأصل معناه. ونقل أبو حَيَّان عن بعض أشياخه: أَنَّهُمَا مُعْرَبَانِ، وَلَا يَنَافِي مَا رَجَّحْتَهُ هُنَا مَا سَبَقَ تَرْجِيحُهُ مِنْ إِعْرَابِهَا عَلَى الْقَوْلِ بِاسْمَيْتِهَا لِعدمِ الْعِلَّةِ هُنَاكَ إِذْ لَا حَرْفَ حِينَئِذٍ بِمَعْنَاهَا تُشَبِّهُ بِهِ، وَلِذَا حَكَى بَعْضُهُمُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى إِعْرَابِهَا حِينَئِذٍ مَعَ حِكَايَةِ الْخِلَافِ هُنَا.

(وقال الكوفيّة: حرفان) بقيا على (حَرْفَيْتَهُمَا). (قالوا) أيضاً: (وتدخل) مِنْ (على) كل حرف (جاءَ إِلَّا مِنْ، واللّام، والباء، وفي. وشُمِعَ جَزَرَ عَنْ بعلَى) في بيت واحد، وهو قوله:

(١) هذه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة، قال أبو حيان. «ومعنى معي هنا عندي؛ والمعنى: هذا ذكر من عندي ومن قبلي» (تفسير البحر المحيط: ٦/٢٨٤).

(٢) بكسر «قبلي» و «بعد» والتثنية فيهما، وهي قراءة أبي السّمّال والجحدري وعون العقيلي. قاله أبو حيان في البحر المحيط (٧/١٥٨).

(٣) تقدم بالرقم (٦١١)

(٤) جزء من بيت من الطويل، وتمامه.

غُذِتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصَلُّ وَعَنْ قِيَضٍ بِيَدَاءٍ مَّجْهَلٍ
ويروى «خمسها» مكان «ظمؤها»، و «بزياء» مكان «بيداء». وهو لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب (ص ٥٠٤) والأزمية (ص ١٩٤) وخزانة الأدب (١٠/١٤٧، ١٥٠) والدرر (٤/١٨٧) وشرح التصريح (٢/١٩) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٠) وشرح شواهد المغني (١/٤٢٥) وشرح المفصل (٨/٣٨) ولسان العرب (١١/٣٨٣ - صلل، ١٥/٨٨ - علا) والمقاصد النحوية (٣/٣٠١) ونوادر أبي ريد (ص ١٦٣). وبلا نسة في أسرار العربية (ص ١٠٣) والأشباه والنظائر (٣/١٢) وأوضح المسالك (٣/٥٨) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٤) والجي الداني (ص ٤٧٠) وجواهر الأدب (ص ٣٧٥) وخزانة الأدب (٦/٥٣٥) ووصف المباني (ص ٣٧١) وشرح الأشموني (٢/٢٩٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٧) والكتاب (٤/٢٣١) ومجالس ثعلب (ص ٣٠٤) ومغني اللبيب (١/١٤٦، ٢/٥٣٢) والمقتضب (٣/٥٣) والمقرب (١/١٩٦).

١١٣٦ - على عن يميني مَرَّت الطَّيْرُ سُنْحاً^(١)

والأصحُّ أنَّها: أي من (في قبل وبعد) ابتدائية، وهو قول الجمهور. واستشكل بأنها لا تَرِدُ عندهم للزمان، وأجيب بأنهما غير متأصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ أصل جِئْتُ قبلك: جئت زماناً قَبْلَ زَمَنٍ مَجِيئِكَ، فجعل ذلك فيهما. وقال ابن مالك وجماعة: هي فيهما زائدة بناءً على ما اختاره من زيادتها في الإيجاب.

(و) الأصحُّ أنَّها (في فعل) التفضيل (ابتدائية) وهو قول سيبويه ففي نحو: زيدٌ أفضلُ من عمرو؛ لابتداء الارتفاع، وشُرِّ منه لابتداء الانحطاط، إذ لا يقع بعدها «إلى».

وقال ابن مالك وابن ولاد: للمجازة، وكأنه قيل: جاوز زيدٌ عمراً في الفضل أو الشر، أي ابتداء التفضيل منه، قال ابن هشام: ولو صحَّ ذلك لوقع موضعها «عن».

(قال الزمخشري) في الكشف (والطَّيْبِي) ^(٢) في حاشيته: (وَتَرِدُ مِنْ أَسْمَاءٍ مَفْعُولاً) كقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]. أعرب من مفعولاً لأخرج، ورزقاً مفعولاً لأجله. قال: وكذا حيث كانت للتبعية فهي في موضع المفعول به. قال الطَّيْبِي: وإذا قَدَّرْتَ «مِنْ» مفعولاً كانت اسماً كـ «عَنْ» في قوله: مِنْ عَنْ يَمِينِهِ.

(تنبيه): تَرِدُ «إلى» أيضاً اسماً بمعنى النعمة، وجمعه: الآلاء و«في» اسماً بمعنى «القم» مجروراً، و«كي» اسماً مختصراً من «كيف» كما قيل في سوف: سَوْ، ومتى اسماً بمعنى: وسط كما تقدم.

(ومَرَّتْ أَخْرُفٌ فِي) مَبْنَح (الاستثناء) وهي: بَيْدَ، وحاشا، وخلا، وعدا، وبله. (و) في (الظروف) وهي: مذ ومنذ، ومع، على خُلِفَ وتفصيل، فأغنى عن إعادتها هنا.

[مسألة]

(مسألة: لا يحذف الجارُّ، وَيَبْقَى عمله اختياراً)، وإن وقع ضرورة كقوله:

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وكيف سنوح واليمين قطيع

وهو بلا نسبة في الجي الداني (ص ٢٤٣) وخزانة الأدب (١٥٩/١٠) والدرر (١٩١/٤) وشرح شواهد المغني (٤٤٠/١) ومغني اللبيب (١٥٠/١) والمقاصد الحوية (٣٠٦/٣).

(٢) هو الحسين (أو الحسن) بن محمد بن عبد الله الطيبي عالم مشارك في أنواع من العلوم. توفي سنة ٧٤٣ هـ. من مصنفاته: الكاشف عن حقائق السنن النبوية، التبيان في المعاني والبيان، مقدمة في علم الحساب، أسماء الرجال، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب في التفسير. انظر ترجمته في الدرر الكامنة (٦٨/٢) وشذرات الذهب (١٣٧/٦) وبغية الوعاة (ص ٢٢٨) ومفتاح السعادة (٤٣٤/١).

١١٣٧ - إذا قيل: أَيُّ النَّاسِ شَرَّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلُّيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ^(١)
وقوله:

١١٣٨ - وَكْرِيْمَةٌ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ حَتَّى تَبْدُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامُ^(٢)
أَيُّ: إِلَى كُلُّيْبٍ، وَفِي الْأَعْلَامِ، أَوْ نَادَرُ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ كَحَدِيثِ الْبَخَارِيِّ: «صَلَاةُ
الرَّجُلِ فِي جِهَادَةٍ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَسُوقِهِ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ ضِعْفًا»^(٣) أَيُّ بِخَمْسٍ
(إِلَّا مَعَ كَمْ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَبْحَثِ التَّمْيِيزِ.

(أَوْ رُبَّ بَعْدَ) الْفَاءِ وَ (الْوَاوِ الْعَاطِفَةُ كَثِيرًا) جَدًّا حَتَّى قَالَ أَبُو حَيَّانَ: لَا يَحْتَاجُ إِلَى مِثَالٍ
فَإِنَّ دَوَاوِينَ الْعَرَبِ مَلَأَى مِنْهُ. وَالتَّأْوِيلُ قَلِيلٌ:
كَتَقُولُهُ:

١١٣٩ - فَمِثْلِكَ حَبْلِي قَدْ طَرَفْتُ وَمَرْضَعُ^(٤)
١١٤٠ - بَلْ بَلَدٌ مِلُّهُ الْفِجَاجُ قَتْمَةٌ^(٥)

(١) البيت من الطويل، وهو للرزديق في ديوانه (٤٢٠/١) وتحليص الشواهد (ص ٥٠٤) وخزانة الأدب
(١١٣/٩)، (١١٥) والدرر (١٩١/٤) وشرح التصريح (٣١٢/١) وشرح شواهد المغني (١٢/١)
والمقاصد النحوية (٥٤٢/٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٧٨/٢) وخزانة الأدب (٤١/١٠)
والدرر (١٨٥/٥) وشرح الأشموني (١٩٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٤) ومغني اللبيب (٦١/١)،
(٦٤٣/٢).

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٩٢/٤) وشرح الأشموني (٣٠٠/٢) وشرح ابن عقيل (ص
٣٧٥) ولسان العرب (٩/٩ - ألف) والمقاصد النحوية (٣/٣٤١)

و «ألفته» قال في اللسان (٩/٩): «أَلَفَهُ يَأْلِفُهُ، بِالْكَسْرِ، أَيَّ أَعْطَاهُ الْفَاءَ»، وَأُورِدَ الْبَيْتُ
(٣) رواه البخاري في الأذان باب ٣٠ (حديث رقم ٦٤٧) عن أبي هريرة ولفظه: «خمساً وعشرين ضعفاً»،
ولا شاهد في هذه الرواية.

(٤) صدر بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وعجره.

فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ دِي تَمَائِمِ مُغَيْلٍ

ويروى «محول» مكان «مغيل» وهو في ديوانه (ص ١٢) والأزمية (ص ٢٤٤) والجنى الداني (ص ٧٥)
وجواهر الأدب (ص ٦٣) وخزانة الأدب (٣٣٤/١) والدرر (١٩٣/٤) وشرح أبيات سيويه (٤٥٠/١)
وشرح شذور الذهب (ص ٤١٦) وشرح شواهد المعني (٤٠٢/١، ٤٦٣) والكتاب (١٦٣/٢) ولسان
العرب (١٢٦/٨، ١٢٧ - رضع، ٥١١/١١ - غيل) والمقاصد النحوية (٣/٣٣٦). وبلا نسه في أوضح
المسالك (٧٣/٣) ووصف المباني (ص ٣٨٧) وشرح الأشموني (٢٩٩/٢) وشرح ابن عقيل (ص
٣٧٢) ومغني اللبيب (١/١٣٦، ١٦١).

(٥) الرجز لرؤبة؛ ويَعْدُهُ:

لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمَةُ

(وقيل: الجزر بالثلاثة) أي: الواو، والفاء، وبِل. أمّا الأول: فقاله المبرّد والكوفية، قالوا: ولا ننكر أن يكون للحرف الواحد معانٍ ويَدُلُّ لذلك مجيئها في أوّل القصائد كقول رؤية:

١١٤١ - وقانم الأعماق خاوي المُخترَقن^(١)

فليست عاطفة. ورُدّ بأنها لو كانت بمنزلة «رُبّ»، وليست عاطفة لدخل عليها واو العطف، كما يدخل على رُبّ، ولا يقال: تكرر اتفاق اللفظين، لأنهم أدخلوها على واو القسم. وأمّا الابتداء بها في القصائد لإمكان عطفه على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أوّل قصيدة:

١١٤٢ - دع ذا، وعدّ القول في هَرم^(٢)

فأشار بـ «ذا» إلى ما في نفسه، وأمّا حكاية الخلاف في التأويل فقد وقع في المغني لابن هشام نقلًا عن المبرّد في «الفاء»، وعن بعضهم في «بل». وفي الارتشاف نقلًا عن بعضهم فيهما، لكن ابن مالك وابن عصفور وغيرهما قالوا: لا خلاف في أن الجزر فيهما برُبّ

= وهو في ديوانه (ص ١٥٠) والدرر (١/١١٤، ٤/١٩٤) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠) وشرح شواهد المعني (١/٣٤٧) ولسان العرب (١١/٦٥٤ - نذل، ١٢/١١١ - جهرم) والمقاصد النحوية (٣/٣٣٥) وبلا نسبة في الإيضاح (ص ٢٢٥) وجواهر الأدب (ص ٥٢٩) ووصف المباني، (ص ١٥٦) وشرح الأشموني (٢/٢٩٩) وشرح شذور الذهب (ص ٤١٧) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٣) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٧٣) وشرح المفصل (٨/١٠٥) ومغني اللبيب (١/١١٢).

(٦) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٠٤) والأشباه والظائر (٢/٣٥) والأغاني (١٠/١٥٨) وجمهرة اللغة (ص ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١) وخزانة الأدب (١٠/٢٥) والخصائص (٢/٢٢٨) والدرر (٤/١٩٥) وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٥٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٣) وشرح شواهد المغني (٢/٧٦٤، ٧٨٢) ولسان العرب (١٠/٨٠ - خفق، ٢٧١ - عمق، ١٥/١٣٣ - غلا) ومغني اللبيب (١/٣٤٢) والمقاصد النحوية (١/٣٨) والمنصف (٢/٣، ٣٠٨). وبلا نسبة في الخصائص (٢/٢٦٠، ٣٢٠) ووصف المئاني (ص ٣٥٥) وسر صناعة الإعراب (٢/٤٩٣، ٥٠٢، ٦٣٩) وشرح الأشموني (١/١٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٢) وشرح المفصل (٢/١١٨) والعقد الفريد (٥/٥٠٦) والكتاب (٤/١١٠) ولسان العرب (١/٧٨٤) - هرحس، ٣/٣٧٣ - قيد، ١٢/٤٦١ - قتم، ١٣/٥٥٩ - وجه) ويروى. «المخترق» ولا شاهد على هذه الرواية.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

خير البداة وسيّد الحضير

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٨) والأغاني (٦/٨٦) وخزانة الأدب (٤/١٩٦، ٣٢١، ٤٤٣/٩، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦) والدرر (٤/١٩٦) وشرح شواهد المعني (٢/٧٥٠) والمقاصد النحوية (٣/٣٢١).

محذوفة، لا بهما، وأقرّه أبو حيّان في شرح التسهيل، وأدعى الرّضي أن الجرّ برّب محذوفة بعد الثلاثة خاصّاً بالشّعْر.

(قيل): وتجرّ رُبّ محذوفة بعد (ثم) أيضاً نقله أبو حيّان عن صاحب «الكافي»، قال: وسبب ذلك: أن هذه الأحرف من حروف العطف جامعةٌ في المعنى واللفظ وما عداها إنما يجمع في اللفظ (و) الجرّ بها محذوفة (دونها) أي: دون الحروف المذكورة (أقل) كقوله.

١١٤٣ - رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلِه كِذْتُ أَقْضِي الحِياةَ مِنْ جَلَلِه^(١)
(قال ابن مالك: أو غيرها) أي غير رُبّ قد تجرّ محذوفاً. (في جواب ما يضمّر مثله) كزيد في جواب مَنْ قال: بِمَنْ مَرَزْتُ؟. وبل زيد، لِمَنْ قال: ما مَرَزْتُ بأحدٍ، ومنه حديث: «أقربهما منك باباً» لمن قال: «فإلى أيهما أهدي؟»^(٢). (أو في معطوفٍ عليه) أي على ما تضمنه بحرف (متصل) نحو: في الدار زيد، والقَصْر عمرو، أي: وفي القصر ومنه: ﴿وَفِي حَلْفِكُمْ وَمَا يَنْتُ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ وَأَخْلَفَ اللَّيْلُ وَأَنَّهُارٌ﴾ [البجائية: ٤، ٥] الآية. (أو منفصلاً بلا) كقوله:

١١٤٤ - مَا لِمُحِبِّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَيِّبٍ رَأْفَةٌ فَيَجُورَا^(٣)
(أو لَوْ) كقوله:

١١٤٥ - مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فَتَةً مِثْلًا^(٤)

وإن كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم: آتني بدابة ولو جماراً.

(أو) في (مقرون بعده) أي بَعْدَ ما تضمنته (بالبهمزة) نحو: أزيد بن عمرو؟ في جواب: مررت بزيد.

(أو هلاً) نحو: هلاً دينار؟ في جواب: جئت بدرهم، حكاها الأخفش.

أو إذا، والفاء (الجزائيتين) نحو: مررت برجل صالح إلّا صالح فطالح، حكاه يونس أي إلّا أمرٌ بصالح فقد مررت بطالح. وفي الصحيح: «من كان عنده طعامٌ اثنین فليذهب

(١) تقدم برقم (٩٨٧).

(٢) رواه بهذا اللفظ بحذف «إلى»، من حديث عائشة: الإمام أحمد في المسند (١٧٥/٦). ورواه بلفظ «إلى أقربهما منك باباً» البخاري في الشقعة باب ٣، والهبة باب ١٦، والأدب باب ٣٢ (الأحاديث ٢٢٥٩ و٢٥٩٥ و٦٠٢٠). ولا شاهد في رواية البخاري

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٩٩/٤) وشرح الأشموني (٣٠١/٢) والمقاصد النحوية (٣٥٣/٣).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كُفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهَنًا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠٠/٤) وشرح الأشموني (٣٠١/٢).

بثالث، وإن أربعة فخامس، أو سادس^(١): قال في التسهيل: ويقاس على جميعها خلافاً للفرء في الصورة الأولى لقول العرب: خير بالجر، لمن قال: كيف أصبحت؟ بحذف الياء، وبقاء عملها، لأن معنى كيف: بأي حال، فجعلوا معنى الحرف دليلاً، فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى، وجواز الجر أولى.

قال أبو حيان: وينبغي أن يتثبت في جواز هذه الصور، لأن أصحابنا نصوا على أنه لا يجوز حذف الجار، وإبقاء عمله إلا إذا عوض منه، وذلك في باب كم والقسم، وجعلوا قول العرب «خير» من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وقد صرح صاحب البسيط بوجوب إعادة الجار بعد الهمزة، فيقال: أبزيد؟ في جواب: مررت بزيد. انتهى.
(وقال سيويه: أو الباء^(٢)).

(تنبيه) قالت العرب: «لاه أبوك»: يريدون: لله أبوك. قال سيويه: حذف لام الجر وأل، وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا: لهي أبوك، فلبوا، وأبدلوا من الألف ياء، وهو مبني لتضمنه معنى لام الجر المحذوفة كما بُني أمس، لتضمنه معنى لام التعريف على الفتح ليخفته على الياء^(٣). وقال ابن ولاد: بل أصله: إله أبوك حذفت الهمزة، ثم قالوا: لهي بالقلب تشبيهاً للألف الزائدة بالأصلية، وقال المبرد: المحذوفة لام التعريف، ولام الأصل، والباقية لام الجر. قال: لأن حرف الجر لمعنى وعلة وحذفه وإبقاء عمله شاذ، فالحكم بحذف غيره أولى. أما لام التعريف فواضح إذ لا معنى لها هنا لصيرورة الكلمة علماً، فلم يفتقر إليها، وأما لام الأصل فقد عُهدَ حذف بعض الأصول تخفيفاً كـ «يد»، و «دم».

[فصل الجار من مجروره وتأخير عنه]

(وفصله) أي الجار (من مجروره، وتأخير عنه) كلاهما (ضرورية). أما الأول فيكون بظرف كقوله:

١١٤٦ - إِنَّ عَمْرَأَ لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو^(٤)

(١) جزء من حديث طويل عن عبد الرحمن بن أبي بكر، رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الأهل والصيف (حديث رقم ٦٠٢)، ورواه أيضاً بالأرقام (٣٥٨١ و ٦١٤٠ و ٦١٤١).

(٢) أي الباء من المواضع التي يجوز حذف الجار فيها وإبقاء عملها.

(٣) لفظ سيويه في الكتاب (٤٩٨/٣). «قال بعضهم: لهي أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر أين مفتوحاً. وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرة في كلامهم فغيروا إعرابه كما عيروه».

(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

وبجار ومجورور كقوله :

١١٤٧ - رَبُّ فِي النَّاسِ مُوسِرٌ كَعَدِيمٍ وَعَدِيمٌ يَخَالُ ذَا أَيْسَارٍ^(١)

ومفعول كقوله :

١١٤٨ - وَأَقْطَعَ بِالْخَزَقِ الْهَبُوعَ الْمُرَاجِمَ^(٢)

أي: وأقطع الخزق بالهبوع. وسمع في النثر بقَسَمٍ، حكى الكسائي: اشتريته بوالله ذَرِهِم.

وقاسه تلميذه علي بن المبارك الأحمر^(٣) في رَبُّ نَحْو: رَبُّ وَاللَّهِ رَجُلِي عَالَمٌ لَقِيْتَهُ. قال أبو حيان: ولا يبعد ذلك إلا أَنَّ الاحتياط أَلَّا يُقَدَّمْ عَلَيْهِ إِلَّا بِسْمَاعٍ.

وأما الثاني: ...^(٤)

(وقيل: يجوز فَضْلُ رَبِّ بِقَسَمٍ) قاله علي بن المبارك الأحمر، نحو: رَبُّ وَاللَّهِ رَجُلِي صَالِحٌ صَحْبَتُهُ. والأصح: المنع.

[اتصال ما بحرف الجرّ]

(مسألة): في اتصال «ما» بحرف الجرّ (تزاد «ما» بعد «عَنْ» فلا تُكْتَفَى) أضلاً كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ يَصْبَحُنَّ لِدَارَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٤٠] وقول الشاعر:

١١٤٩ - وَأَعْلَمُ أَنَّنِي عَمَّا قَرِيبٍ^(٥)

= وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣٠٢/٢) والدرر (٢٠١/٤).

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠١/٤)

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

وإني لأطوي الكشح من دون ما انطوى

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠٢/٤) ولسان العرب (٣٦٦/٨ - هج). وهج بعنقه هَبْعاً وهبوعاً فهو هابِعٌ

وهَبُوعٌ: استعجل واستعان بعنقه (اللسان: ٣٦٦/٨).

(٣) علي بن المبارك الأحمر، وفي بغية الوعاة: علي بن الحسن. أديب محوي صرفي، صاحب الكسائي، وتوفي سنة ١٩٤ هـ. من تصانيفه التصريف، وكتاب ثفنن البلغاء. انظر ترجمته في معجم الأدباء

(٥/١٣) وبغية الوعاة (ص ٣٣٤).

(٤) موضع النقط بياض في الأصل.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

سأنشِبُ في شَبَا ظُفْرِ وَنَابِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٠٠) والدرر (٢٠٢/٤).

(و) بعد (الباء) وَمِنْ فَيَكْفَانُ بَقْلَةً وَيُليهما حينئذ الفعل) كقوله:

١١٥٠ - فَلَأَيْنُ صِرْتَ لَا تَجِيرُ جَوَاباً لِمَا قَدْ تَرَى، وَأَنْتَ خَطِيبٌ^(١)

وقوله:

١١٥١ - وَإِنَّا لِمِمَّا نَضْرِبُ الْكُبَشَّ ضَرْبَةً^(٢)

والأكثر عدم الكف. قال تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]. ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُعْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] ومسألة كف مِنْ بَقْلَةٍ ذكرها ابن هشام في المغني، ولم يذكر ذلك ابن مالك في التسهيل، ولا أبو حيان؛ بل سَوِيًّا بينها وبين «عن»، نَعَمْ في «سَبْكِ المنظوم»^(٣) لابن مالك: وتقرن ما بالباء والكاف فتكفُّهُنَّ.

(ونفيدان) مع (ما تقيلاً) كَرُبَّمَا ذكره ابن مالك في التسهيل في الباء، وقال: فمعنى «لبما قد ترى وأنت خطيب»^(٤) رُبَّمَا أرى. والسِّيرافي وغيره في مِنْ، وجزم به في «سَبْكِ المنظوم» (وأنكره أبو حيان) أي إفادتهما التقليل حينئذ، وقال ما ورد من ذلك مؤول.

(و) تَزَادَ «ما» بعد (رُبَّ)، فالغالب الكف وإيلاؤها حينئذ (الماضي)، لأن التَّكْثِيرَ، والتَّثْقِيلَ إنما يكون فيما عرف حده، والمستقبل مجهول قال:

١١٥٢ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ^(٥)

(١) البيت من الخفيف، وهو لصالح بن عبد القدوس في خزانة الأدب (١٠/٢٢١، ٢٢٢) ولمطيع بن إياس في أمالي القالي (١/٢٧١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٠). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣١٠) والمقاصد النحوية (٣/٣٤٧)

(٢) تقدم بالرقم (١١٢٩)

(٣) «سبك المنظوم وفك المختوم» (كشف الظنون: ص ٩٧٨). وقال المقري في نفع الطيب (٢/٤٣٤ - طبعة دار الكتب العلمية) «ومن تصانيف ابن مالك: الموصّل في نظم المفصل؛ وقد حلّ هذا النظم فسماه سبك المنظوم وفك المختوم، ومن قال إن اسمه فك المنظوم وسبك المختوم فقد خالف النقل والعقل».

(٤) هو عجز الشاهد المتقدم برقم (١١٥٠).

(٥) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية (ص ٩٤، ٢٦٥) والأعاني (١٥/٢٥٧) وخزانة الأدب (١١/٤٠٤) والدرر (٤/٢٠٤) وشرح أبيات سيويه (٢/٢٨١) وشرح التصريح (٢/٢٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٩) وشرح شواهد المغني (ص ٣٩٣) والكتاب (٣/٥١٨) ولسان العرب (٣/٣٢ - شيخ، ١١/٣٦٦ - شمل) والمقاصد النحوية (٣/٣٤٤، ٤/٣٢٨) ونوادر أبي ريد (ص ٢١٠) وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨) وأوضح المسالك (٣/٧٠) والدرر (٥/١٦٢) ورصف المباني (ص ٣٣٥) وشرح الأشموني (٢/٢٩٩) وشرح التصريح (٢/٢٠٦) وشرح المفصل (٩/٤٠) وكتاب اللامات (ص ١١١) ومغني اللبيب (ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩) والمقتضب (٣/١٥) والمقرب (٢/٧٤).

وقد يليها المضارع نحو: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ﴾ [الحجر: ٢].

وقد يليها الجملة الاسمية نحو:

١١٥٣ - رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُوْبَلُ فِيهِمْ^(١).

وقد لا يكفّ نحو:

١١٥٤ - رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ^(٢)

(وقيل يتعين) بعدها (الفعليّة) إذا كُفّت، قاله الفارسيّ، وأوّل البيت على أن «ما» نكرة موصوفة بجُملة حُذِفَ مبتدؤها، أي: رُبَّ شَيْءٍ هو الجامل.

(وقد لا يحذف الفعلُ بعدها) كقوله:

١١٥٥ - فذلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةُ يَلْقَاهَا حميداً، وإن يستغن يوماً فربّما^(٣)

(و) قد (تلتحق التاء) بها (ولا تُكفّ) كقوله:

١١٥٦ - مَاوِيَّ يَا رُبَّمَا غَارَةً^(٤)

= وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله «تَرْفَعَنَّ» حيث أكد الفعل بالنون الخفيفة بعد «ما» المسبوق بـ «ربّ» وهذا نادر

(١) تقدم بالرقم (١٠٧٥).

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

بين بُضْرَى وطعنة نجلاء

وهو لعدي بن الرعاء في الأزهية (ص ٨٢، ٩٤) والاشتقاق (ص ٤٨٦) والأصمعيات (ص ١٥٢) والحماسة الشجرية (١٩٤/١) وخزانة الأدب (٥٨٢/٩، ٥٨٥) والدرر (٢٠٥/٤) وشرح التصريح (٢١/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٥) ومعجم الشعراء (ص ٢٥٢) والمقاصد النحوية (٣/٣٤٢) وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٤٩٢) وحواهر الأدب (ص ٣٦٩) وأوضح المسالك (٣/٦٥) والجبى الداني (ص ٤٥٦) ووصف المباني (ص ١٩٤، ٣١٦) وشرح الأشموني (٢/٢٩٩) ومغني اللبيب (ص ١٣٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه (ص ١٥) والأصمعيات (ص ٤٦) وشرح التصريح (٩٠/٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤٢٤) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٥٥) والمقاصد النحوية (٣/٦٥٠). وله أو لحاتم الطائي في الأغاني (٣٠٣/٦) وخزانة الأدب (٩/١٠، ١٠، ١٣) ولحاتم الطائي في الدرر (٢٠٧/٤) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الأغاني (٦/٢٩٦) وأوضح المسالك (٣/٢٦٠) وشرح الأشموني (٢/٣٦٤) وشرح ابن عقيل (ص ٤٤٨).

(٤) صدر بيت من السريع، وعجزه:

شعواء كاللذعة بالميسم

وهو لضمرة بن ضمرة في الأزهية (ص ٢٦٢) وخزانة الأدب (٣٨٤/٩) والدرر (٢٠٨/٤) ولسان العرب (١٣/٥٥٤ - هـ، ٤٣٥/١٤ - شعا، ٣٠٠/١٥ - موا، ٤٧٣ - ما) والمقاصد النحوية (٣/٣٣٠) =

(و) تزداد «ما» بعد (الكاف، فتكفّ) غالباً، ويليهما حيثنذ (الجُمْل) الاسميّة والفعلية، كما صرح به في الارتشاف نقلاً عن «النهاية» كقوله:

١١٥٧ - أخ ماجدٌ لم يُخزني يومَ مشهدٍ كما سيفُ عمرو لم تَخُنْهُ مضاربُهُ^(١)
وقوله:

١١٥٨ - ألم تَرَ أن البَغْلَ يتبعُ إلفه كما عامِرٌ واللؤمُ مؤتلفان^(٢)
وقد لا يكف كقوله:

١١٥٩ - وننصر مولانا ونَعْلَمُ أنَّه كما الناسِ مَجْرُومٌ عليه وجارِم^(٣)
وقوله:

١١٦٠ - لَا تُشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ^(٤)

(وقال أبو حيّان: لا يكفّ أصلاً) وأول الأبيات الواردة في ذلك على أن «ما» مصدرية منسبقة من الجملة بعدها بمصدر بناءً على جواز وصلها بالاسميّة ومحلّه حيثنذ جرّ.

= ونوادر أبي زيد (ص ٥٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٦/٣) والإنصاف (١٠٥/١) وخزانة الأدب (٥٣٩/٩، ١٩٦/١١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧١) وشرح المفصل (٣١/٨) ولسان العرب (٤٠٩/١ - رب).
(١) البيت من الطويل، وهو لنهشل بن حري في الدرر (٢٠٩/٤) وشرح التصريح (٢٢/٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٧٢) وشرح شواهد المغني (ص ٥٠٢، ٧٢٠) والمقاصد النحوية (٣٣٤/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٨/٣) وجواهر الأدب (ص ١٣٢).

وقد كُفّت «ما» حرف الجرّ، وهو الكاف، عن العمل، «وسيف» مبتدأ، وجملة «لم تخنه مضاربه» الخبر.
(٢) البيت من الطويل، وهو لرياد الأعجم في ديوانه (ص ١٠٣) وتذكرة النحاة (ص ٢١) وبلا نسبة في الدرر (٢١٠/٤).

وكان في الأصل. «الفعل ينبع» بدل «البغل يتبع»، والتنصوب من المصادر المذكورة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن براق في أمالي القاضي (١٢٢/٢) والدرر (٢١٠/٤) وسمط اللّالي (ص ٧٤٩) وشرح التصريح (٢١/٢) وشرح شواهد المغني (٢٠٢/١، ٥٠٠، ٧٢٥/٢، ٧٧٨) والمؤتلف والمختلف (ص ٦٧) والمقاصد النحوية (٣٣٢/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٩٧/٣) والجنى الداني (ص ١٦٦، ٤٨٢) وجواهر الأدب (ص ١٣٣) وخزانة الأدب (٢٠٧/١٠) والدرر (٨١/٦) وشرح الأشموني (٢٩٩/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧١) ومغني اللبيب (١٦٥/١).

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٣) وجواهر الأدب (ص ١٣١) وخزانة الأدب (٥٠٠/٨، ٥٠١، ٥٠٣، ٢١٣/١٠، ٢٢٤) والدرر (٢١١/٤) والكتاب (١١٦/٣) والمقاصد النحوية (٤٠٩/٤). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٨٤) ورصف المباني (ص ٢١٤) واللمع في العربية (ص ٥٨، ٥٩، ١٥٤).

[حروف القسم]

(حروف القسم الجارة): أي هذا مبحثها، وأفردت بترجمة لاختصاص القسم بأحكام وفروع.

[باء القسم]

أخذها: (الباء وهي الأصل) أي: أصل أخزفه، وإن كانت الراؤ أكثر استعمالاً منها؛ لأنها للإصاق، فهي تُلصقُ فِعْلُ القسم بالمُقَسَّم به. (وَمِنْ ثَمَّ) أي من هنا، وهو كون الباء الأصل (اِخْتَصَّ بِهَا الطَّلَب والاستعطاف) فلا يقسم فيهما بغيرها نحو: بالله أخبرني، وبالله هل قام زيد. أي: أسألك بالله مُستحلفاً.

(وجاز إظهار الفِعْل) أي فعل القسم (معها) نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [التور: ٥٣]، كما يجوز إضمماره نحو: ﴿فَيَعْرِزُكَ لَأَعْرِيَنَّهُمْ﴾ [ص: ٨٢]. بخلاف غيرها.

(و) جاز (حذفها) لا غيرها من أحرفه (فينصب تاليها) بإضممار فِعْلُ الْقَسَم. قال ابن خروف، وابن عصفور أو فعل آخر كـ «الزم» ونحوه. (ويرفع) على الابتداء والخبر محذوف وروي بهما^(١) قوله:

١١٦١ - فقلت يمينُ الله أبْرَحُ قَاعِداً^(٢)

ولا تجر (خلفاً لمن جَوَزَ الجَرَ) بالحرف المحذوف، وهم الكوفيون وبعض البصريين (أو مَنَعَ النَّصْبَ إلّا في) حَزَفَيْن (قضاء الله، وكعبة الله) وهو بعض أئمة الكوفيين، قال: لأن فعل القسم لا يعمل ظاهراً إلا بحرف، فكيف يكون مُضْمَراً أقوى منه مُظْهِراً. وأجيب بأنسائهم في هذا الباب كثيراً.

(١) أي بنصب «يمين» على إضممار فعل، ويرفعه على الابتداء مع إضممار الخبر.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولو قطعوا رأسي لذيكَ وأوصالي

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣٢) وخزانة الأدب (٢٣٨/٩، ٢٣٩، ٤٣/١٠، ٤٤، ٤٥) والخصائص (٢٨٤/٢) والدرر (٢١٢/٤) وشرح أبيات سيبويه (٢٢٠/٢) وشرح التصريح (١٨٥/١) وشرح شواهد المغني (٣٤١/١) وشرح المفصل (١١٠/٧، ٣٧/٨، ١٠٤/٩) والكتاب (٥٠٤/٣) ولسان العرب (٤٦٣/١٣ - يمن) واللمع (ص ٢٥٩) والمقاصد النحوية (١٣/٢). وبلا نسبة لي أوضح المسالك (٢٣٢/١) وخزانة الأدب (٩٣/١٠، ٩٤) وشرح الأشموني (١١٠/١) ومغني اللبيب (٦٣٧/٢) والمقتضب (٣٦٢/٢).

أما الحرفان المذكوران فجوّز نصبهما، وأنشد:

١١٦٢ - لا كَعْبَةَ اللَّهِ مَا هَجَرْتُكُمْ إِلَّا وَفِي النَفْسِ مِنْكُمْ أَرْبُ^(١)

فإن كان المقسم به (الله وعوض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الألف لالتقاء الساكنين، أو ثابتة لأن الثاني مشدد، فنزل منزلة دابة مع وصل ألفه وقطعها نحو: ها الله، ها الله، ها الله^(٢). (أو) عوض همزة ممدودة مفتوحة نحو: آله لأفعلن.

قال أبو حيان: وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاماً حقيقة.

وقال الرضي: بل هو استفهام حقيقي، وقد يكون إنكاراً (أو لم) يعوّض ولكن (قطع ألفه) نحو الله لأفعلن (جَرَّ) ويقال الجرّ فيه (بدونه) أي التعويض. حكى سيبويه^(٣): «آله لأفعلن»، وحكى غيره: «كلّ الله لأخرجن»، وأنشدا:

١١٦٣ - أَلَا رَبِّ مَنْ تَغَشَّاهُ لَكَ نَاصِحٌ^(٤)

وإنما جاز ذلك في هذا اللفظ فقط، لأن استعماله في القسّم أكثر من غيره، ولهذا لحقه أنواع من التّغيير، قالوا: «وله لا أفعل»، (وهل هو) أي الجرّ حالّ التعويض (بالعوض) أي بالعوض من الهمزة أو «ها»، (أو) بالحرف (المحذوف) منه؟ فالأخفش وجماعة من المحققين على الأوّل في شرح الكافية، وهو قوي، لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء

(١) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الدرر (٢١٣/٤) ومجالس ثعلب (ص ٣٩١)

(٢) أي بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

(٣) انظر الكتاب (٥٠٠/٣)، قال. «.. ومثل ذلك قولهم. آله لأفعلن، صارت الألف هنا بمنزلة: ها ثم. ألا ترى أنك لا تقول. أو الله، كما لا تقول. ها والله، فصارت الألف ههنا وها يعاقبان الواو ولا يشبان جميعاً».

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومنتصح باد عليك غوائله

وهو بلا نسبة في لسان العرب (٦١٥/٢ - نصح) وتهذيب اللغة (٢٥١/٤) وتاج العروس (١٨٠/٧) - نصح) ويروى العجز:

ومؤتمن بالغيب غير أمين

وهو بهذه الرواية لعبد الله بن همام السلولي في حماسة البحري (ص ١٧٥). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٤٥٢) والدرر (٣٠١/١، ١٣٢/٤، ٢١٣) والكتاب (١٠٩/٢) ولسان العرب (٣٢٣/٦) - غشش)

والرواية في هذا البيت «لك ناصح»، والبيت يصلح للاستشهاد على رواية «ألا رب من تغشاه الله ناصح» وقد ورد هكذا في بعض السخ.

من الواو، ولا خلاف في كون الجرّ بهما، فكذا ينبغي في ها، والهمزة. وصحّح في التسهيل وشرحه الثاني، وإن كان لا يُلفظ به، كما كان النَّصْبُ بعد الفاء والواو، وأو، وكى، واللام بأن المحذوفة، وإن كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط إلى الكوفيين.

ومُقْتَضَى كلام شرح الكافية تضعيفه، ولم يصرح أبو حيان بترجيح واحد من القولين. (أو عوض غيره) أي غير لفظ «الله» شيئاً مما ذكر (نصب حتماً) نحو العزيز لأفعلن به

[تاء القسم]

(الثاني): أي ثاني حروف القسم (التاء، وتختص بالله) نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥]. فلا تجرّ غيره، لا ظاهراً ولا مُضمراً لفرعيتها. (وشدّت في الرحمن، وربّ الكعبة، وربّي وحياتك)، سمع تالرحمن، وتربّ الكعبة، وتربّي، وحياتك.

(الثالث) أي: الثالث [من حروف القسم] (اللام، ويكون لما فيه معنى التعجب وغيره) كقولهم: لله لا يؤخّر الأجل، أي تالله، وقوله:

١١٦٤ - لله يبقى على الأيام ذو حيد^(١)

[واو القسم]

(الرابع): أي الرابع [من حروف القسم] (الواو، وتختص بالظاهر، فلا تجرّ ضميراً بخلاف الباء، قال: «بك ربّ أقسم لا بغيرك». (ولا يظهر معها الفعل) أي فِعْل القسم، بل يُضْمَرُ وجوباً نحو: ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس: ٢]. ﴿وَاللَّهُ رَيْنَامَا كُفَّاءُ مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]. (خلافاً لابن كيسان) من تجويزه إظهار الفعل مع الواو، فيقال: حَلَفْتُ واللّه لأقومن. قال أبو حيان: ولم يحفظ ذلك، فإن جاء فمؤول على أن: «حلفت» كلام تام، ثم أتى بعده بالقسم، ولا يجعل: «والله» متعلقة بحلفت.

(ولا) يظهر الفعل أيضاً (مع التاء واللام) بلا خلاف، بل يجب إضماره كما تقدم.

(وهل هي) أي الواو (العاطفة، أو بدل من الباء أو التاء) بدل (منها خلافاً): فجزم الزمخشري وابن مالك في شرح الكافية والتسهيل، ونقله أبو حيان عن الجمهور بأنها بدل من الباء لتقارب معناهما، لأن الواو جمع، والباء للإلصاق وهو جمع في المعنى، ولأنهما من حروف مقدم الفم وأن التاء بدل من الواو، كما أبدلت منها في نحو: اتصل، واتصف وتراث، وتجاه.

وقال السهيلي وغيره: بل الواو هي العاطفة كواو «رُبّ» عطف على مقدر، ويقويه

أنها لا تدخل على مضمر وكذلك العاطفة، وأنها لو كانت بدلاً من الباء لم يختلفا في الحركة كما لم تختلف حركة الهمزة المُبدلة من الواو في: إشاح، وشاح^(١)، وأنها لم توجد قطّ بدلاً منها، لأنها ليست من مخرجها، ولما بينهما من المضادة؛ إذ في الواو لينٌ، وفي الباء شدة، قال: ويضعفُ عندي أن تكون التاء بدلاً من الواو، لما فيها من معنى العطف، وليس ذلك في التاء، ولأن التاء إنما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في تصارييف الكلمة. قال أبو حيان: ولا يقوم دليلٌ على صِحّة شيء من هذه المذاهب، ولو كان أصلُها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله:

١١٦٥ - أَرِفْتُ وَلَمْ تَهْجَعْ لِعَيْنِي هَجْعَةً ووالله ما دهري يُعْسر ولا سَقَمٌ^(٢)
قال: وممن ذهب إلى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو قُطِرُب وغيره.

[أيمُن]

(الخامس) أي: الخامس [من حروف القسم] (أيمُن) بفتح الهمزة، وضَمّ الميم (ويقال) فيه (إيمُن) بالكسرة فالضَمّ (وَأيمُن) بفتحهما (وإيمُن) بالكسر فالفتح، (وإيمُ) بالكسر والضَمّ لغة لسليم (وَأيمُ) بالفتح والضَمّ لغة لثميم. (وإيم) بكسرتين. (وهيمُ) بفتح الهاء مبدلةً من الهمزة والضَمّ. قال أبو حيان: وهي أغرب لغاتها. (وإيم) بكسرتين (وَأَم) بفتحيتين. (وَأَم) بالفتح والضَمّ (وَأَم) بالفتح والكسر (وَأَم) بالكسر والضَمّ لغة أهل اليمامة (وَأَم) بالكسر والفتح. (وَمُنْ مثلث الحرفين) أي الميم والتون أي: بفتحهما وكسرها وضَمّهما (وَمُ مثلثاً) حكى الفتح الهروي^(٣). والكسر والضَمّ الكسائي والأخفش، وأن رجلاً من بني العنبر سئل: ما الدُّهُدُرَانُ^(٤)؟ فقال: م ربي: الباطل. فهذه عشرون لغة، حكى ابن مالك منها بضْع عشرة. والسبب في كثرة تصرفهم فيها كثرة الاستعمال.

(١) كانت في الأصل: «إشاح وإشاح» ولعلّ الصواب ما أثبتناه؛ لأنه يذكر الهمزة في «إشاح» المبدلة من الواو في «وشاح».

(٢) البيت من الطويل، وهو لراشد بن شهاب في شرح اختيارات المفضل (ص ١٣١٨). وبلا نسبة في الدرر اللوامع (٤/ ٢١٥)، وقال صاحب الدرر: «لم أعثر على قائله».

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي: أديب، نحوي. قدم مصر واستوطنها، وروى عن الأزهري. كان حيّاً قبل سنة ٣٧٠ هـ. وفي هدية العارفين أنه توفي في حدود سنة ٤١٥ هـ. من تصانيفه: الذخائر في النحو، كتاب الأزهية شرح فيه العوامل والحروف، ومختصر في النحو سماه المرشد. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٢٤٨/ ١٤) وإنباء الرواة (٣١١/ ٢) وبغية الوعاة (ص ٣٥٥) وكشف الظنون (ص ٧٣، ٨٢٢) وهدية العارفين (١/ ٦٨٦).

(٤) في اللسان (٤/ ٢٩٥): «الدُّهُدُرُ»: الباطل، ومنه قولهم: دُهِدُرَيْنِ ودُهِدُرِيهِ للرجل الكذوب. أبو زيد: العرب تقول: دُهِدُرَان لا يغنيان عنك شيئاً.

(والأصح: أنه اسم) وقال الرَّمَانِي والزَّجَّاج: هو حرف جرّ. قال أبو حَيَّان: وهو خلاف شاذّ.

(وثالثها: مُنْ، ومُ) بلغاتهما (حَرْفَان) وليسا بقيّة «أيمن». وجزم به ابن مالك في كتابه: «سَبْك المنظوم» لأنهما لو كانا منها لم يُسْتَعْمَلَا إلّا مع الله كأَغْنَيْن وقد استعملتا مع غيره. حكى: مُنُ رَبِّي لأفعلن، ولأن الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد. ورُدّ بأن كثرة تصرّفهم فيها اقتضى ذلك، وهو أولى من إثبات حرف جرّ لم يستقر في موضع من المواضع.

(و) الأصحّ (أن هَمْزُهُ وَضُلٌّ) بدليل سقوطها بعد متحرّك كقوله:

١١٦٦ - فقال فَرِيقُ القوم لا، وفَرِيقُهُم نَعَمْ، وفَرِيقٌ لِيَمْنُ اللّهِ لا نَذري^(١)

وقال الكوفيون قطع: بناءً على أنه عندهم جمع يمين، واستدلّوا بأنّها مفتوحة، ولا تكون همزة وَضُلٌّ مفتوحة، وإبدالها هاء في بعض اللغات. وأجابوا عن حذفها في الدّرج بأنه تخفيف لكثرة الاستعمال، ولا تبدل من الوصل.

(وثالثها): همز (أيم قطع) بخلاف «أيمن» حكى عن الأخفش قال [همزة] أيمن قد علمت أنّها وَضُلٌّ، ولا أحمل عليها «أيم»؛ لأن همزة الوصل ليست مطّردة في الأسماء.

(و) الأصحّ (أنّه مُعَرَّبٌ) لعدم سبب البناء. قال الكوفيون: مبنيّ لشبهه الحرف في عدم التّصرّف، إذ لم يُسْتَعْمَل في موضع من المواضع التي تُسْتَعْمَل فيها الأسماء إلا في الابتداء خاصّة كالحزف.

(وثالثها: إيم المكسورة مبنيّ) وأصله: السّكون كُسِرَ لالتقاء الساكنين، وعلى الأوّل هي جرّة إعراب براو قسم مقدّرة. (ورابعها: مَنْ ومُ) مبنيّان؛ لأنهما على وضْع الحرف، وحركه الثاني لضرورة الابتداء، والأوّل لالتقاء الساكنين في الاسم بعدها.

(١) البيت من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه (ص ٩٤) والأزهية (ص ٢١) وتخليص الشواهد (ص ٢١٩) والدرر (٢١٦/٤) وشرح أبيات سيويه (٢٨٨/٢) وشرح شواهد المغني (٢٩٩/١) والكتاب (٥٠٣/٣)، ١٤٨/٤) ولسان العرب (٤٦٢/١٣ - يمين) ومغني اللبيب (١٠١/١). وبلا نسبة في الإنصاف (٤٠٧/١) ورصف المباني (ص ٤٣) وسرّ صناعة الإعراب (١٠٦/١، ١١٥، ٣٨٣) وشرح أبيات سيويه (٢٩٠/٢) وشرح المفصل (٣٥/٨، ٩٢/٩) والكتاب (٥٠٣/٣، ١٤٨/٤) واللمع في العربية (ص ٢٦٠، ٣١٣) والمقتضب (٢٢٨/١، ٩٠/٢، ٣٣٠) والممتع في التصريف (٣٥١/١) والمنصف (٥٨/١).

ورواية البيت المشهورة كما في ديوان نصيب وغيره من المصادر:

فقال فَرِيقُ القوم لَمّا نشدّتهم نعم وفَرِيقٌ لِيَمْنُ الله ما نذري

(و) الأصح بناءً على الإعراب (أنه لازم الرفع) إذ لم يرو عن العرب إلا بذلك. وقال ابن درستويه: يجوز جرّه بواو القسم. (و) الأصحّ على الرفع (أنه مبتدأ) خبره محذوف. أي قَسَمِي. وقال ابن عصفور: هو خبر، والمحذوف مبتدأ.

(و) الأصحّ أنه مضاف (لله، والكعبة، والكاف، والذي) والأول هو الغالب. والباقي كقولهم: أَيْمَنُ الكعبة، وقول عروة بن الزبير: أَيْمَنُكَ لَنْ أَبْتَكَ لَقَدْ عَافَيْتَ. وقوله ﷺ: «وَأَيْمُ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»^(١). وقال الفارسي: لا يضاف إلا إلى الله والكعبة.

وقال ابن هشام: لا تضاف إلا إلى الله فقط. أما إضافته لغير ما ذكر فشاذاً. أنشد الكسائي:

١١٦٧ - لَيْمَنُ أَيَّهِمْ لَيْسَ الْعَذْرَةُ اعْتَدُوا^(٢)

(و) الأصحّ (أنه مفرد). وقال الكوفيون: هو جمع يمين على أفعل كأفلس، لأن بناء «أفعل» لا يوجد في الأسماء مفرداً. ورُدّ بأنه لو كان جمعاً للزمت همزته الفتح والقطع، وميمه الضمّ ولجاء مرفوعاً ومنصوباً.

(و) الأصحّ على الأفراد (أنه مشتق من اليمين). وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية. وحكى ابن طاهر عن سيبويه أنه مشتق من اليمين.

(و) الأصحّ (أنّ مُ ليست بدلاً عن الواو، ولا أصلها: من، ولا أَيْمَن). وقيل: هي بدل من الواو كالتاء، لكونهما شفهيّتين. ورُدّ بأنه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء، وبأن إبدال التاء من الواو معروف مطّرد، كاتّصف، واتّصل، وغير مطّرد كثرأت وتُجاه، ولم تبدل الميم منها إلا في موضع شاذّ، وهو فَم، وفيه مع شذوذه خلاف. وقال الزمخشري: هي «مُن» الدّاخله على ربي، حذفت نونها. ورَدّه ابن مالك بأنها لو كانت لجاز دخولها على «رَبِّي» كالأصل. وأجاب أبو حيان بأنه قد سمع ذلك كما تقدم.

وقيل: أصلها: أَيْمَن حذفت منها حتى بَقِيَت الميم.

(١) ورد هذا اللفظ في أكثر من حديث، منها ما رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب ٥ (حديث رقم ٢٥) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «قال سليمان بن داود: لأطوفنّ الليلة على تسعين امرأة كلها تأتي بفارس يقاتل في سبيل الله. فقال له صاحبه. قل إن شاء الله فلم يقل إن شاء الله. فطاف عليهن جميعاً، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة، فجاءت بشقّ رجل. وأَيْمُ الذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون».

(٢) الشطر من البسيط، ولم أعثر على تتمته ولا قائله وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٤١) والدرر (٢١٦/٤).

[جملة القسم]

(مسألة: القسم جملة) لفظاً: كأقسمت بالله، أو تقديراً: ك«الله»، إنشائية كما ذكر، أو خبرية كأشهد لعمرو خارج، وعلمت لزيد قائم (مؤكدة لخبرية) أخرى تالية (غير تعجب) فخرج بالمؤكدة لأخرى نحو: زيد قائم، زيد قائم، فإنه يصدق عليها جملة مؤكدة ليست أخرى، بل هي هي. وبالخبرية غيرها، فلا تقع مقسماً عليها، وبالباقى التعجبية بناءً على الصحيح أنها خبرية.

(وتلقى) أي تستقبل بمعنى تُجاب (في الإثبات بلام مفتوحة) مع الاسمية والفعلية مع التنفيس أو (لا) نحو: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾ [مريم: ٧٠]. ﴿وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أُمِرُ لِيَسْجَنَ وَلِيَكُونَ﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]. والله لسيقوم زيد. (وقد تُكسر مع الفعل) في لغة نحو: والله لتفعلن.

ومنعها أي اللام الفراء مع السين، لأنه لم يُسمع بخلاف «سوف». والفروق أن اللام كالجزء مما تدخل عليه، فيؤدي دخولها إلى توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وهو مرفوض في كلامهم. وأجيب باغتفار ذلك كما قالوا: والله لكذب زيد.

(و) يتلقى أيضاً في الإثبات (بأن) المكسورة مثقلة ومخففة، سواء كان في خبرها اللام نحو: ﴿إِنَّا سَعْيُكَ لَشَقِيٌّ﴾ [الليل: ٤]. ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. أم لا. (وقيل: إن كان في خبرها اللام) جاز تلقيه به وإلا فلا، لأن القصد بذلك إفادة التأكيد الذي لأجله القسم. (وقيل: لام كي) قاله الأخفش، ومثل بقوله: ﴿يُحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] وقول الشاعر:

١١٦٨ - إذا قال قذني قلت بالله حلفاً لتغني عني ذا إنائك أجمعاً^(١)

ووافقه الفارسي في «العسكريات» ورجع في «البصريات» و«التذكرة». وأجاب عن الآية بأنه لم يُرد القسم بل الخبر فإنهم يحلفون بالله ما عابوا النبي ليرضوا المؤمنين، وعن البيت بأنه كذلك، أي: حلفت لتغني عني، أو بأن الجواب محذوف لدلالة الحال، أي: لتشرين. قيل: (وبل) قاله بعض القدماء، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنُ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [ص: ١، ٢].

قال أبو حيان: وهو رأي باطل، والجواب في الآية محذوف، أو «كم أهلكنا» وحذف

(١) البيت من الطويل، وهو لحريث بن عناب في خزانة الأدب (١١/٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣) والدرر (٤/٢١٧) ومحالس ثعلب (ص ٦٠٦) والمقاصد النحوية (١/٣٥٤). وبلا نسبة في تحليله الشواهد (ص ١٠٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥٩) وشرح شواهد المغني (٢/٥٥٩، ٨٣٠) وشرح المفصل (٣/٨) ومغني اللبيب (١/٢١٠) والمقرب (٢/٧٧).

اللام لطول الفصل فيه. قيل: (وأن) المفتوحة، قاله ابن عصفور في المقرّب. واستدلّ بقوله:

١١٦٩ - أما والله أن لو كنت حرّاً وما بالحرّ أنت ولا العتيق^(١)
ورده ابن الصائغ وقال: بل جواب القسم جواب «لو»^(٢) أي ما يكون جوابها لولا القسم. قال أبو حيّان: وقد رجع عن ذلك ابن عصفور.

(و) يتلقّى (في النفي بما، ولا، وإن) قال ابن مالك في شرح الكافية: ولا فزق في ذلك بين الاسمية والفعليّة إلا أن الاسمية إذا نفيت بلا وقدم الخبر، أو كان المُخْبَرُ عنه معرفةً لزم تكرارها في غير الضرورة نحو: والله لا زيد في الدار ولا عمرو، ولعمري لا أنا هاجرك ولا مُهَيِّنُكَ. قال أبو حيّان: غلط في أن الجملة الاسمية لا تنفى بلا. قال: ولا ينفي بها أيضاً الماضي، فلا تقول: والله لا قام زيد، لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك أنه ينفي بها كقوله:

١١٧٠ - رُدُّوا فَوَاللَّهِ لَا دُذُنَاكُمْ أَبَدًا^(٣)

ومثاله بـ «ما»: ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَاتِمْوُا قِتْلَتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥].
وبأن ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنِّ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحْمَرٍ﴾ [فاطر: ٤١] [قيل: ولن، ولم] في الفعلية كقول أبي طالب:

١١٧١ - واللّه لن يصلوا إليك بجمعهم^(٤)

وحكى الأصمعي: أنه قال لأعرابي: ألك بنون؟ قال: نعم وخالفهم لم تقم عن مثلهم مُنْجِبَةً. وقال أبو حيّان: لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكى عن ابن جني أنه زعم أنه يتلقّى بهما في الضرورة، وهو غلط من ابن جني. انتهى.

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف (١٢١/١) وخزانة الأدب (١٤١/٤)، ١٤٣، ١٤٥، ٨٢/١٠ والجنى الداني (ص ٢٢٢) وجواهر الأدب (ص ١٩٧) والدرر (٩٦/٤، ٢١٩) ورصف المبانى (ص ١١٦) وشرح التصريح (٢٣٣/٢) وشرح شواهد المغني (١١١/١) ومغني اللبيب (٣٣/١) والمقاصد النحوية (٤٠٩/٤) والمقرب (٢٠٥/١).

(٢) أي المحذوف المقدر بـ «لأجبتك» أو «لقاومتك» مثلاً.

(٣) تقدم بالرقم (١١).

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حتى أوسد في التراب دفيناً

وهو لأبي طالب في الجنى الداني (ص ٢٧٠) وخزانة الأدب (٢٩٦/٣) والدرر (٢٢٠/٤) وشرح شواهد المغني (٦٨٦/٢) ومغني اللبيب (٢٨٥/١).

فظاهره أنه لا يجوزُ عنده، لا في الضرورة، ولا غيرها فنشأ من ذلك قول مُفَضَّل حكيته بقولي: (وثالثها ضرورة، ورابعها) يجوز (بَلَمْ دون لن) نقله أبو حيان عن محمد بن خلصة الضَّرِير^(١). قال: ولن، وإن كانت كـ «لا» في نفي المستقبل إلا أنها نفي لـ «سيفعل»، فلَمَّا كانت في مقابلة السين لم يتلقَّ بها كالسَّين.

(وعندي عكسه) وهو جواز التلقي بلن دون لم، لأنها للماضي، والقسم بالمستقبل أجدر، ولأن المثال السابق يظهر فيه الحمل على الاستئناف، وتام الكلام عند: «وخالفهم». والبيت لا يحتمله، وما قاله من إلحاقها بالسَّين مَرْدُودٌ لأن الحرف المتلقى به جعل لتأكيد الجملة المقسم عليها، ولا تأكيد في السَّين، ولن يفيد تأكيد النفي، فالتلقي بها حَسَنٌ حَيْثُ لِد.

(و) يتلقى (في الطلب به) أي بالطلب أداة أو فعلاً كقوله:

١١٧٢ - بِرَبِّكَ هَلْ لِلصَّبِّ عِنْدَكَ رَأْفَةٌ^(٢)

وقوله:

١١٧٣ - بَعِيَّتِكَ يَا سَلَمَى ازْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ^(٣)

وقوله:

١١٧٤ - رُقَيِّ يَعْمرُكُمْ لَا تَهْجُرِينَا^(٤)

(أو لما) نحو:

١١٧٥ - قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لِمَا غَثِثْتَ نَفْساً أَوْ اثْنَيْنِ^(٥)

(١) هو أبو عبد الله محمد بن خلصة. أصله من شذونة، وسكن دانية وأخذ بها عن ابن سيدة، وأقرأ العربية هناك وببلنسية، وأخذ عنه أبو عمر بن شرف وأبو عبد الله بن مطرف التنطلي وغيرهما. كان حياً سنة ٤٦٨ هـ. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات (٤٢/٣) وتكملة الصلة لابن الأبار (ص ١٢٩).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدداً

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/٢٢٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أبى غير ما يرضيك في السرّ والجهر

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/٢٢١) ومغني اللبيب (١/٥٨٤).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ومئينا المنى ثم امطينا

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ١٣٧) والدرر (٤/٢٢١) والمحتسب (١/٤٣). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٣٤).

(٥) تقدم بالرقم (٩٢٩).

(أو إلّا) نحو:

١١٧٦ - بالله ربّك إلّا قُلْتَ صَادِقَةً هل في لقائك لِلْمَشْغُوفِ مِنْ طَمَعٍ^(١)

(أو إنَّ، وتلزم اللّام مع النون) الشّديدة أو الخفيفة (في مضارع مستقبل) كما تقدّم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو: واللّه لأُظنّكَ صَادِقاً، ولا حاجة إلى تقييده بالْمُثَبّت كما في التّسهيل، لأن اللام لا تدخل غيره إلّا شذوذاً كما سيأتي.

(والاكْتفاء بأحدهما) أي باللّام أو التّون (إن لم يفصل) بينه وبين اللام (ضرورة) كقوله:

١١٧٧ - تَأَلَى ابْنُ أَوْسٍ حِلْفَةً لِيَرُدَّنِي^(٢)

وقوله:

١١٧٨ - وَقَتِيلَ مُرَّةً أَثَارَنَ فَإِنَّهُ^(٣)

(خلفاً لأبي عليّ) الفارسيّ (والكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار. قال أبو حيّان: ووهم الخضراوي فادعى الإجماع على المنع.

فإن فصل جاز وفاقاً، إمّا بمعمول مقدّم نحو: ﴿وَلَكِنْ مُمٌّ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُخَشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] أو حرف تنفيس نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥] و «قد» نحو: واللّه لقد أقوم غداً.

(و) تلزم (اللّام مع قَدْ وَلَوْ مَقْدَرَةً فِي ماضٍ مُثَبَّتٍ غير جامد)^(١) نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَتَرَكْتُ اللَّهَ﴾ [يوسف: ٩١] (ولو) كان (بعيداً من الحال خلفاً لابن عصفور) في منعه قد حينئذ، لأنّها للتقريب من زمن الحال. أما المنفيّ فلا تدخله اللام، وكذا الخالي من قد إذا لم تقدر

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٢٢/٤).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إلى نسوة كأنهن مفاوؤُ

ويروى «مفاؤد» وهو لزيد الفوارس في خزانة الأدب (٦٥/١٠، ٧١) والدرر (٢٢٤/٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥٧). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٤٠) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٤) والمقرب (٢٠٦/١).

والمفائد: جمع مفاد، وهي الخشبة التي يحرك بها التنور.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فرغ وإن أخاكم لم يُقَصِّدِ

وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه (ص ٥٦) والرواية فيه «أخاهم»، وخزانة الأدب (٦٠/١٠، ٦٥) والدرر (٢٢٦/٤) وشرح شواهد المغني (٩٣٥/٢) ومغني اللبيب (٦٤٥/٢). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٤٠).

كخبر إن الماضي، والجامد لا يقترون بقدر كقوله:

١١٧٩ - يَمِيناً لِنَعْمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا^(١)

(وشدّ) دخول اللام (مع ربّما وبما) في الماضي كقوله:

١١٨٠ - لئن نَزَحْتَ دَارَ اللَّيْلِ لَرُبَّمَا غَنِينَا بِخَيْرٍ، وَالْدِيَارُ جَمِيعُ^(٢)

وقوله:

١١٨١ - فَلَيْسَ بَلَّانِ أَهْلُهُ لَيْمًا كَانَ يُؤْهَلُ^(٣)

وأوله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام، أي لبان بما.

(و) شدّ دخولها (مع مضارع بأحد الثلاثة) أي: قَدْ، وَرَبَّمَا، وَبِمَا كقوله:

١١٨٢ - لئن أُمِست رُبوعهم يَبَابَا لَقَدْ تَدَعَوُ الْوَفُودُ لَهَا وَفُودَا^(٤)

وقوله:

١١٨٣ - فَلئن تَغَيَّرَ مَا عَهْدْتُ وَأَصْبَحْتَ صَدَفْتُ فَلَا بَذْلٌ وَلَا مَيْسُورٌ

لَيْمًا يُسَاعِفُ فِي اللَّقَاءِ وَلَيْهَا فَرِحَ بِقَرَبِ مَزَارِهَا مَسْرُورُ^(٥)

(و) شدّ دخولها مع (منفي) كقوله:

١١٨٤ - أَمَا وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ التَّوَى لئن غَبَتِ عَنْ عَيْنِي لَمَا غَبَتِ عَنْ قَلْبِي^(٦)

(و) شدّ (حَذَفُهُمَا) أي اللام وقد من الماضي ذي الشّروط (أو) حذف (أحدهما) أي

«قد» فقط إذا لم يقدر أو «اللام» فقط كقوله.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

على كل حال من سحيل ومبرم

وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٤) والأشباه والنظائر (٨/ ٢١٠) وجمهرة اللغة (ص ٥٣٤) وخزانة الأدب (٣/ ٦، ٩/ ٣٨٧) والدرر (٤/ ٢٢٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٩٢). وبلا نسبة في خزنة الأدب (٩/ ٣٩٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح في الدرر (٤/ ٢٢٨) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٨٨) وخزانة الأدب (١٠/ ٧٦، ١١/ ٣٤٤).

(٣) البيت من مجزوء الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٣٤٠) والدرر (٤/ ٢٢٨).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٢٩).

(٥) البيت من الكامل، وهما بلا نسبة في خزنة الأدب (١٠/ ٧٦) والدرر (٤/ ٢٣٠).

(٦) البيت من الطويل، وهو لمسعود بن بشر في أمالي القالي (٢/ ١٩٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٦) وفيهما أن مسعود بن بشر قد أنشد البيت، وهذا لا يؤكد أن البيت له. وبلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٣٠) ومغني اللبيب (ص ٢٧٢).

١١٨٥ - حلفت لها بالله حَلْفَةَ فَاجِرٍ لنأْمُوا فما إن من حديث ولا صَالٍ^(١)
وقوله:

١١٨٦ - تَالَلَّهِ قَدْ عَلِمْتَ قَيْسَ إِذْ قَذَفْتَ^(٢)

(أو) حذف (اللام من الاسم) كقول أبي بكر: «وَاللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ مِنْهُ».

وقولي: (حيث لا طول) راجع إلى الاسم والماضي معاً، فإن كان في الكلام طولاً حسن الحذف للام أو قد، أو هما. قال تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَتْهَا﴾ [الشمس: ١] إلى قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقَهَا﴾ [الشمس: ٩]، وقال: ﴿وَالنَّهَارُ ذَاتَ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١] إلى قوله: ﴿قِيلَ أَصْحَبُ الْأَعْدَادِ﴾ [البروج: ٤]. وقال الشاعر:

١١٨٧ - وَرَبَّ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَبُرُوجَهَا والأرض، وما فيها الْمُقَدَّرَ كَائِنٌ^(٣)
(أو نافيها) أي الاسم كقوله:

١١٨٨ - فوالله ما نِلْتُمْ، ولا نِيلَ مِنْكُمْ بمعتدلٍ وفَتْرٍ ولا مُتَقَارِبٍ^(٤)
أراد: مَا نِلْتُمْ، فحذف ما النافية، وأبقى الموصولة لدلالة الباء والعطف عليها.

(ونافي الماضي) كقوله:

١١٨٩ - فَإِنْ شِئْتُ أَلَيْتُ بَيْنَ الْمُقَا م، وَالرُّكْنِ، وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
نَسِئْتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أَمْدٌ بِهِ أَمْدَ السَّرْمَدِ^(٥)

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣٢) والأزمية (ص ٥٢) والجنى الداني (ص ١٣٥) وخزانة الأدب (٧١/١٠، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩) والدرر (١٠٦/٢، ٢٣١/٤) وسر صناعة الإعراب (٣٧٤/١، ٣٩٣، ٤٠٢) وشرح شواهد المغني (٣٤١/١، ٤٩٤) وشرح المفصل (٢٠/٩)، ٩٧) ولسان العرب (٥٣/٩ - حلف). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٧٧) ورصف المباني (ص ١١٠) ومغني اللبيب (١٧٣/١).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

رِيحُ الشَّتَاءِ يَبُوتُ الْحَيَّ بِالْعُنَى

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٢١) وخزانة الأدب (٧٥/١٠) والدرر (٢٣٢/٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٣٣/٤) وشرح شواهد المغني (٩١٩/٢) ومغني اللبيب (٥٩١/٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن رواحة في الدرر (٢٩٦/١، ٢٤٣/٤). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (ص ٩٣١) ومغني اللبيب (ص ٦٣٨).

(٥) البيتان من المتقارب، وهما لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب (٩٤/١٠) والدرر (٣٥/٤) وشرح أشعار الهذليين (٤٩٣/٢). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٩٣١/١) ومغني اللبيب (٦٣٧/٢).

أراد: لا نسيئك.

(ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤكد) بالتّون نحو: ﴿تَأْكَلُوْا﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تَقْتُوْا للعلم بأن الإثبات غير مراد، لأنه لو كان مراداً لجيء باللام والتّون بخلاف المؤكّد بها، لأنه يلتبس حينئذ بالمُثَبَّت لا «ما» (على الأصح) لِعَدَم وُروده، ولما فيه من الإلباس إذا لم يعلم. هل القسم على التّفي في الحال أو الاستقبال؟ وقيل: يجوز حملاً على لا.

(وتدخل اللام كأن) كقول إعرابي: ما هذه القنمة؟ والله لكأنها على حششة. القنمة: الرائحة الرديئة. والحششة: جمع حش^(١) (لا إن وأن).

(وإذا تقدّم) القسم (على لو أو لولا) ولم يؤت إلّا بجواب واحد (فالمحذوف جوابه، أو جوابهما خلاف) فنقل أبو حيّان عن الجمهور أنه جوابهما وأن المذكور جوابه كما إذا تقدّم على أداة الشرط، وإن لزم أن يكون ماضياً لأنه مغن عن جوابهما.

ونقل عن مقتضى كلام التسهيل في الجوازم: أنه جوابه، والمذكور جوابهما. وقد صرح بذلك في الكافية. وعن مقتضى كلامه هنا: أنه لا حذف، وأن: «لو» و«لولا» ومدخولهما جواب القسم حيث قال: وتصدّر في الشرط الامتناع بـ«لو» أو لولا.

ونقل عن بعضهم: أنه إن لم يصلح جواباً للقسم بأن نفي بـ«لَمْ» نحو: والله لو قام زيد لم يقم عمرو، أو بـ«ما» مع اللام نحو: والله لو قام عمرو ما قام زيد تعيّن جعله للو، وهو تقييد لمحلّ الخلاف لا قول آخر.

ومن أمثلة المسألة قوله:

١١٩٠ - وَاللّٰهُ لَوْ لَا اللّٰهُ مَا اهْتَدَيْنَا^(٢)

وقوله:

١١٩١ - فَوَاللّٰهِ لَوْ كُنَّا شُهُوداً وَغِبْتُمْ إِذْ نَلَمَلْنَا جَوْفَ جِيرَانِهِمْ دَمَا^(٣)

(١) الْحَشَّ وَالْحُشَّ: جماعة النخل، وقال ابن دريد: هما النخل المجتمع. والحشّ أيضاً: البستان. والحشّ: المتروضاً. والجمع من كل ذلك حِشَانٌ وحُشَانٌ وحشاشين؛ الأخيرة جمع الجمع. والحشّ والحشّ: المخرج؛ لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، والجمع حشوش. أنظر لسان العرب (٢٨٦/٦).

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه (ص ١٠٨). ولعامر بن الأكوع في المقاصد النحوية (٤/٤٥١). وله أو لعبد الله في الدرر (٤/٢٣٦) وشرح شواهد المغني (١/٢٨٧). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٧)

وشرح الأشموني (٣/٥٩٣) وشرح المفصل (٣/١١٨).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/٢٣٧).

(أو توالى شرط وقسم، وتقدمهما طالبُ خبرٍ فالجواب للشرط) تقدّم أو تأخّر (حتماً) تفصيلاً له بلزوم الاستثناء بجوابه عن جواب القسم، لأن سقوطه مُخِلٌّ بالجملة بخلافه، لأنه لمجرّد التأكيد نحو: زيدٌ والله إن تَقُمَ، وزيد إن يَقُمَ والله أقُمَ (وقيل جوازاً). حكاه أبو حيّان، فيقال عليه: زيد والله إن قام لأقومن. (وقيل: يجوز رفعه وحذفهما) حكاه... (١)
(أو «لا») أي: لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للسابق في الأصح) قسماً كان أو شرطاً. وجواب الآخر محذوف نحو: والله إن قام زيد لأقومن، وإن يقيم والله أقم. وجوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وإن تأخر كقوله:

١١٩٢ - لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا^(٢)
وجعل ابن مالك: الجواب للقسم المؤخّر إن اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله:

١١٩٣ - فإِذَا أُعِشْتُ حَتَّى أَدْبُ عَلَى الْعَصَا فَوَاللَّهِ أَنْسَى لَيْلَتِي بِالسَّالِمِ^(٣)
ورده أبو حيّان: بأن القسم مع جوابه جواب الشرط، ولذا اقترن بالفاء، لأنّه محذوف دلّ عليه جواب القسم.

(أو سبق القسم) وخذه (طالبُ خبرٍ أو) طالبُ (صلةٍ بُنيَ على أيّهما) شئت (فإن بُنيَ عليهما) أي طالبُ الخبر أو الصلة (فجوابه محذوف) لدلالة الخبر، أو الصلة عليه وإلا فهو وجوابه الخبر أو الصلة نحو: زيد والله يقوم، وجاءني الذي والله يقوم، وزيد والله ليَقُومَنَّ، وجاءني الذي والله لَيَقُومَنَّ.

(وحيث أغنى الجواب عن) جواب (الشرط لزم كونه مستقبلاً) لأنه مُغْنٍ عن مستقبل، ودالّ عليه.

(و) لزم كون (فعل الشرط ماضياً ولو معنًى) كالمضارع المنفًى بلم (غالباً) لأن جواب الشرط لا يُحذفُ إلّا حيث كان فعْله كذلك، فلا يجوز أن يقال: والله إن يقيم زيد لأقومن، ولا والله إن لا يقيم لأقومن، ولا والله إن قام زيد لقمّت إلّا أن أوقع الماضي مَوْقع المستقبل

(١) موضع النقط بياض في الأصل

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرأة من عقيل في خزانة الأدب (١١/٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٦) والدرر (٤/٢٣٧) وشرح التصريح (٢/٢٥٤) وشرح شواهد المغني (٢/٦١٠) والمقاصد النحوية (٤/٤٣٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٢١٩) وشرح الأشموني (٣/٥٩٥) ولسان العرب (١٢/١٦٤ - ختم) ومغني اللبيب (١/٢٣٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن العيزارة في الدرر (٤/٢٣٩) وشرح أشعار الهذليين (٢/٦٠١) ومعجم البلدان (٥/١٣٣ - مشرف)

كقوله: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِجَالًا مِّنْهُمْ لَيَطَّلِعْنَ﴾ [الزوم: ٥١]. أي لِيُظَلِّلْنَ.

(وإذا كان للمقسم عليه جواب شرط مستقبل مسبوق بقسم) ملفوظ أو مقدر (قرنت الأداة) الشرطية إن أو غيرها (بلام مفتوحة) نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [التور: ٥٣]. ﴿لَئِنْ لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، وهذه اللام (تسمى الموطئة) لأنها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها، أي مهدته له (والمؤذنة) لأنها أذنت بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط، أي: أغلّمت بذلك. (ويجوز حذفها) ما دام (لم يحذف القسم). فإن حذف لم تحذف (غالباً) لتدلّ عليه. ومن القليل: ﴿وَلَنْ لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣]. ﴿وَلَنْ لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمَنَا لَتَكُونَنَّ﴾ [الأعراف: ٢٣].

قال أبو حيّان: فإن كان الفعل الواقع جواباً منفيّاً «بلا» لم يجز أصلاً، لأنه حينئذ لا دلالة في اللفظ على القسم المحذوف، ولا يوجد في كلامهم: إن قام زيد لا يقوم زيد.

ومن دخولها على غير إن قوله:

١١٩٤ - وَلَمَّا رُزِقْتَ لِأَيَّتِنِكَ سَيِّئُهُ^(١)

وقوله:

١١٩٥ - لَمَتْنِي صَلَحَتَ لِيُقْضَيْنَ لَكَ صَالِحُ^(٢)

قال: وقد شبه بعضهم «إذ» بـ «إن» فأدخل عليها هذه اللام قال:

١١٩٦ - غَضِبْتَ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتَ بَجْرَةً فَلَاذْ غَضِبْتَ لِأَشْرَبَنَّ بِخُرُوفٍ^(٣)

(والجواب المقرون بما أو إن) المؤكدة (أو اللام مع اسم لا يقدم معمول عليه) مطلقاً بلا خلاف، كما قال أبو حيّان. فإذا قلت: واللّه ما يقوم زيد الآن، أو والله إن زيداً قائم الآن، أو والله لزيد قائم الآن لم يجز تقديم الآن. (أو هي) أي: اللام (مع مضارع فكذلك)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

جَلْبًا وَلَيْسَ إِلَيْكَ مَا لَمْ تُرْزَقِ

وهو للقطاميّ في ديوانه (ص ١١٢) وخزانة الأدب (١/٣٣٨) والدرر (٤/٢٣٩).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وَلْتُجْزِينَ إِذْ بُجِزْتَ جَمِيلًا

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٣٧) وخزانة الأدب (١١/٣٣٨) والدرر (٤/٢٤٠) وشرح شواهد المغني (٢/٦٠٧) ومغني اللبيب (١/٢٣٥).

(٣) البيت من الكامل، وهو لذی الرمة في ملحق ديوانه (ص ١٨٩١). وله أو لأعرابي في شرح شواهد المغني (٢/٦٠٧). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٣٨) وخزانة الأدب (١١/٣٣٨) والدرر (٤/٢٤١) ورصف المباني (ص ٢٤٣) وسر صناعة الإعراب (١/٣٩٧) ومغني اللبيب (١/٢٣٦).

لا يجوز التقديم مطلقاً، صَحَّحَهُ أَبُو حَيَّان. وقيل: يجوز مطلقاً ظَرْفًا كان أو مفعولاً وهو رأي الفراء، وأبي عُبَيْدَةَ، واستدلَّ بقوله: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ لَأَنْتَ لَانَ﴾ [ص: ٨٤، ٨٥]، أي حقًا.

(وثالثها يقدم الظرف) والمجزور دون المفعول، وهو رأي ابن مالك واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّیُصْبِحُنَّ نَادِيَةً﴾ [المؤمنون: ٤٠].

(ويقع القسم بين متفيين توكيداً) لنفي المحلوف عليه كقوله:

١١٩٧ - أَخِلَّأَي لَا تَنْسُوا مَوَاتِيْقَ بَيْنِنَا فَإِنِّي لَا وَاللَّهِ مَا زِلْتُ ذَاكِرًا^(١)

(وقد يغني) النفي (السابق) عن النفي المباشر للجواب كقوله:

١١٩٨ - فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيِّ ضَنِيفِي^(٢)

أي ما نادى. (ويُغني عنه) أي عن القسم بأن يحذف (الجواب للدليل) يدلُّ عليه. (وقيل) وعليه ابن مالك (إن وقع بعد: «لقد») نحو: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٢] (أو لئن) نحو: ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] (أو مصاحباً لإِثْمًا مفتوحة ونوناً) للتوكيد نحو: ﴿لَأَعْلَبَنَّكَ عَدَايَا شَكِيدًا﴾ [النمل: ٢١]. (وقيل): وعليه أبو حَيَّان (إن كان الجواب باللام) أو إنَّ المشددة، فإنَّ كان بغيرهما كـ «ما»، ولا، وإنَّ فلا.

(و) يغني (عن الجواب) فيحذف (معموله) نحو: ﴿وَالنَّارِ عِلِّيَّ﴾ [النازعات: ١] إلى قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦] أي ليعثن. (وقسم مسبوق بحرف جواب) نحو: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤]. وقولك - لمن قال: أتفعل كذا؟ -: إي والله، أو نعم والله، أو أجل والله.

[جير]

(و) تغني (عن القسم) جير قال:

١١٩٩ - قَالُوا قُهِزَتْ فَقُلْتُ جَيْرٍ لَيَعْلَمَنَّ عَمَّا قَلِيلٍ أَئِنَّا الْمُقْهَرُونَ^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٤٢/٤).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

هَدَرُوا بِالْمَسَاءِ وَالْعِلَاطِ

وهو للمتنخل الهذلي في خزانة الأدب (٩٤/١٠) والدرر (٢٤٣/٤) وشرح أشعار الهذليين (١٢٦٩/٣) ولسان العرب (٣٥٤/٧ - علط). وبلا نسبة في مغني اللبيب (٦٣٧/٢)؛ ورواية المغني:

فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيِّ قُورَمِي طُورَالِ الدَّهْرِ مَا دُعِيَ الْهَدِيلُ

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٤٤/٤).

(كسراً) أي: مكسوراً بناءً لالتقاء الساكنين. (ويفتح) تخفيفاً ثم (قال سيويه اسماً) لدُخول التنوين عليها في قوله:

١٢٠٠ - وقائله أسيت فقلت جَيْر^(١)

(بمعنى حقاً) فيكون مصدرأ. (وقيل: أبدأ) فيكون ظرفاً كعوض. وبنيت لقلة تمكنها، إذ لا تستعمل إلا في القسم، قاله صاحب الملخص^(٢).

(و) قال: (قوم: حرف جواب) بمعنى: نعم، وصححه ابن مالك قال: لأن كل موضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه: «نعم»، وليس كل موضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه «حقاً»، فإلحاقها بـ «نعم» أولى، لأنها أشبه بها لفظاً أو استعمالاً، ولذلك بُيِّنَتْ. ولو وافقت حقاً في الاسمية أعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام، كما أن: «حقاً» كذلك، ولو لم تكن بمعنى: «نعم» لم تعطف عليها في قوله:

١٢٠١ - أبى كرمأ لا ألفاً جَيْر أو نعم بأحسن إيفاء وأنجز موعِد^(٣)

ولم تؤكّد في قوله:

١٢٠٢ - وقُلْن على البزديّ أوّل مشرِب نَعْم جَيْر إن كانت رواء أسافله^(٤)

ولا قوبل بها: «لا» في قوله:

١٢٠٣ - إذا تقول لا ابنه العَجِير تَصْدُق لا إذا تقول: جَيْر^(٥)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

أسيّ إنني من ذاك إنّه

وهو لأعرابي من بني أسد في الأشباه والنظائر (٢٠٢/٦). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١١/١٠)، (١١٣) والدرر (٢٤٤/٤، ١٢٦/٥) ورصف المباني (ص ١٢٤، ١٧٧، ٤٠٠) وشرح شواهد المغني (٣٦٢/١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٩) ولسان العرب (٣٥/١٤ - أسا) ومغني اللبيب (١٢٠/١).

وتنوين «جير» في الشاهد خُزج على وجهين: أحدهما: أن الأصل: «جير إن» بتأكيد «جير» بـ «إن» التي بمعنى «نعم»، ثم حذفت همزة «إن» وخففت. الثاني: أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت فنوّنه تنوين الترثم، وهو غير مختص بالاسم.

(٢) لعله «ملخص القوانين» في النحو، لعبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع العثماني الإشبيلي الأموي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٨١٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في الجنى الداني (ص ٤٣٤). وبلا نسبة في الدرر (٢٤٦/٤) وشرح الأشموني (٦/١).

(٤) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه (ص ٨٤) والجنى الداني (ص ٤٣٤) وخزانة الأدب (١٠٧/١٠) والدرر (٢٤٧/٤) وشرح شواهد المغني (٣٦١/١).

(٥) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٣٤) والدرر (٢٤٩/٤) وشرح شواهد المغني (٣٦٢/١) ومغني اللبيب (١٢٠/١).

قال: وأما تنوينها فضرورة أو ترتم. زاد الفارسي أو شاذ، كتنوين اسم الفعل في قولهم: فداء لك بكسر الهمزة^(١). واختار هذا القول أبو حيان، وابن هشام، والرّضي. وقال: إنما صحّ وقوعها قسماً بجامع أن التصديق توكيدٌ وتوثيقٌ كالقسَم.

قال ابن الدّماميني: ولقائل أن يمنع لزوم الإعراب لو كانت بمعنى «حقاً»، ودخول «أل» وسنده «ما» التي بمعنى شيء ونحوها. وسبب البناء حيثُذ موافقتها لـ «جبر» الحرفية لفظاً، وكونها مؤكدة في البيت المذكور، لاحتمال أن يكون المعنى: نعم يحق ذلك حقاً. وأجاب شيخنا الإمام الشّمني عن الأول بأنّ اللزوم لعدم مشابهتها الحرف حيثُذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف «ما» بمعنى شيء، فإنّها مشابهة له في الوضع، قال. وقوله: إنّ سبب بنائها موافقتها لجبر الحرفية فيه نظر، فإن القائل باسميّة «جبر» لا يثبت «جبراً» أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها^(٢). انتهى.

(و) قال قوم: (اسم فعل) حكاه صاحب الملخص، واختاره فيما نقل أبو حيان، قال: لأن تنوينها للتّكثير، وهو لا يوجد إلا في اسم الفعل، أو الصّوت (وتنوّن ضرورة) كالبيت السابق.

(وقد يجاب بها دونه) أي دون قَسَم، كما يجاب بـ «نعم» و «أجل» كقوله:

١٢٠٤ - قالت: أراك هارباً للجورِ مِنْ هَذِهِ السُّلْطَانِ، قلت: جَيْرِ^(٣)

[لا جرم]

(و) يغني عن القسم أيضاً (لا جَرَم). حكى الفراء أنّ العرب تقول: لا جرم لآيتيك، ولا جَرَم لقد أحسنت، فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى «حقاً» وأصلها: بمعنى: لا بُدّ.

(١) قال في اللسان (١٥/١٥٠ - مادة فدي): «ومن العرب من يكسر فداءً بالتّنين إذا جاور لام الحرّ خاصة فيقول: فداء لك؛ لأنه نكرة، يريدون به معنى الدعاء».

(٢) في حاشية الهمع (٤/٢٥٩) طبعة مؤسسة الرسالة: «هذا النّصّ المنقول عن الشّمني فيه نقص، ونصّ عبارة الشّمني ورقة ٣٧: فإن قلت: ما سبب البناء حيثُذ؟ قلت: موافقتها حير الحرفية لفظاً ومعنى. هذا عند من يجعلها كحقاً وأما عند من يجعلها كأبداً فالبناء مشكل. وأقول: الدليل على الملازمة بين كون جبر بمعنى حقاً وأبداً وبين الإعراب عدمُ مشابهتها الحرف حيثُذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف «ما» بمعنى شيء» فإنّها مشابهة للحرف في الوضع. وقوله إنّ سبب بنائها موافقتها لجبر الحرفية لفظاً ومعنى عند من يجعلها كحقاً فيه نظر؛ فإن القائل بأن جبر بمعنى حقاً أو أبداً لا يثبت جبر أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها» انتهى.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (٤/١٥٦ - حير) وتاج العروس (١٠/٤٩٩ - جبر).

[عوض]

(قال الكوفية: و) يغني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال: عَوَّضُ لأفعلن. قال أبو حيان: والبصريون لا يعرفون القسم به، وإن ذكره الزجاجي.

(ويجمع بين أيمان) توكيداً سواء اختلف حرف القسم أم لا؛ (لكن إن اختلف الحرف لم يؤت بالثاني حتى يُوفَّ الأول جوابه) فيقال: تالله لأفعلن، بالكعبة لأفعلن (خلافاً للأخفش) في تجويزه الموالاة، فيقال: والله، تالله، بالله لا أفعل، كما يقال: والله، والله لا أفعل.

[القسم غير الصريح]

(مسألة: من القسم غير صريح) وهو: ما لا يُعْلَمُ بمجرد لفظه كونُ الناطق به مقسماً (كعلمت) نحو: ﴿عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَيْتَهُ مَا لَكُمُ فِي الْآخِرَةِ مِثَ حَلَقَتِي﴾ [البقرة: ١٠٢]. قال سيبويه: ومنه قولهم: عَلِمَ الله. (وشهدت) نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ إِنَّكَ﴾ [آل عمران: ١٨] في رواية الكسر^(١). ﴿فَشَهِدْ إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]. وجاهدتُ، وأوثقتُ، وأخذت. ومنه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وهذه الألفاظ (في الخبر، ونشدتك الله وعمرتك الله) بالتشديد (وعمرك الله) بضم الراء، وفتحها مع ضم العين. (وقعدك الله) بفتح القاف وكسرهما، (وقعيدك الله، وعزمت في الطلب) وقد تقدّم أنّ جواب الطلب يتلقى به، أو بلمّا، أو إلّا أو إنّ.

ومن أمثلته هنا قولهم: أنشدك الله إلّا فعلت، وفي الصحيح «الله إلّا قضيت بيننا بكتاب الله»^(٢) وقوله:

١٢٠٥ - عَمَرْتُكَ لِلَّهِ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ^(٣)

(١) هي قراءة ابن عباس؛ وخُرح ذلك على أنه أجرى «شهد» مجرى «قال» لأن الشهادة في معنى القول؛ فلذلك كسر «إنّ»، أو على أن معمول «شهد» هو «إن الدين عند الله الإسلام» ويكون قوله. «إنه لا إله إلا هو» جملة اعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف، إذ فيها تسديد لمعنى الكلام وتقوية. انظر تفسير البحر المحيط (٢/٤٢٠).

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في الشروط، باب ٩، حديث رقم ٢٧٢٤ و٢٧٢٥ عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني في قصة المتقاضيين عند رسول الله ﷺ.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٩٩) وخزانة الأدب (١٣/٢، ١٤) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٧٥). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٤٣٤، ٤/٢٥٠) والكتاب (١/٣٢٣) ولسان العرب (٤/٦٠٢) والمقتضب (٢/٣٢٩).

وقوله:

١٢٠٦ - يا عَمْرُكَ اللهُ إِلَّا قُلْتُ صادقة أَصَادِقاً وَضْفَةُ المجنون أو كذبا^(١)

وقوله:

١٢٠٧ - عَمْرُكَ اللهُ يا سعادُ عِدِنِي بَعْضَ ما أَبْتَغِي، ولا تُؤَيِّسِنِي^(٢)

وقوله:

١٢٠٨ - عَمْرُكَ اللهُ أَمَا تَعْرِفُنِي أَنَا حَرَائِثُ المَنايا في الفَرْغِ^(٣)

وقوله:

١٢٠٩ - قَعِيدَكُمَا اللهُ الَّذِي أَنْتَمَا لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْبَيْضَتَيْنِ المَنايا^(٤)

وقوله:

١٢١٠ - قَعِيدُكَ أَنْ لا تُسَمِّعِنِي مَلامَةً ولا تُنَكِّبِي فَزَحَ الفؤادِ فَيُجْعَلَا^(٥)

(ويجوز حذف نشدت) فيقال: بالله لما فعلت، ومنه قوله:

١٢١١ - قالت له بالله يا ذا البُرْدَيْنِ لَمَّا غَشَّتْ نَفْساً أو اثْنَيْنِ^(٦)

(و) يجوز حذف (الباء، فينتصب تاليها) نحو: نشدتك الله لما فعلت. والأصل بالله.

ومعنى: نشدتك بالله إلا فعلت: أقسمت به (لا ترى إلا فاعلاً) أي سألتك، وطلبت منك مَنْ نُشِدَ الضَّالَّةُ: طلبها.

(و) معنى (عَمْرُكَ اللهُ) يُعَمِّرُكَ، أي: عَمْرُكَ تَعْمِيرًا، وهو مخفف: عَمَّرْتُكَ اللهُ بحذف الزوائد: (سألت بتعميرك) أي بإقرارك له بالبقاء، كما أَنَّ عَمْرُكَ اللهُ: أحلف بقاء الله، ودوامه.

(١) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه (ص ٦٧) والأغاني (٥١/٢) وتزوين الأسواق (ص ١٠٦) وخزانة الأدب (٥١/١٠) والدرر (٢٥٠/٤).

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٥٠/١٠) والدرر (٢٥٢/٤).

(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٥٢/٤)

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٣٦٠/٢) والدرر (٢٥٣/٤) ولسان العرب (٣/٣٦٤ - قعد). ولجرجير في لسان العرب (١٢٩/٧ - بيض) وليس في ديوانه. وبلا سبة في لسان العرب (٢٥/١٠).

(٥) البيت من الطويل، وهو لمتهم بن نيرة في ديوانه (ص ١١٥) وخزانة الأدب (٢٠/٢، ٥٤/١٠، ٥٦) والدرر (٢٦٢/٤) وشرح شواهد المغني (٥٦٦/٢) ولسان العرب (١٧٣/١ - نكأ، ٣/٣٦٣ - ٣٦٤ - قعد، ٨/٣٧٩ - وجع) والمنصف (٢٠٦/١). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦٦٢) والمقتضب (٣٣٠/٢).

(٦) تقدم بالرقم (٩٢٩).

فإن لم يرد بهما القسم، فالمعنى سألت الله أن يطيل عمرك.
 وقيل: المراد به: ضد الخُلُو من عمر الرجل منزله، كأنه أراد تذكير القلب بذكر الله، تأكيداً للصدق، والتقدير: ذكرك بالله تذكيراً يُعَمِّر القلب، فلا يخلو منه.
 (و) معنى (قعدك الله، وقعدك: الله معك) أي رقيب عليك وحفيظ. وقيل: مقاعدك، وهو بمعناه. وضمن القسم قال في الصَّحاح: على معنى: يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نَجْوَى.
 وقيل هما مصدران بمعنى المراقبة، والتقدير: أقسم بمراقبتك الله، ونصب «الجلالة» في الجميع على إسقاط الجار.

المجرورات/ الإضافة

(الإضافة): أي هذا مبحثها. هي في اللغة: الإمالة، ومنه ضافت الشمس للغروب: مالت، أو أضفت ظَهري إلى الحائط: أملتة إليه، وضاف السهم عن الهدف: عدل، وأضفته إلى فلان: أُلجأته، والمضاف في الحرب: المحاط به، والمضاف: الملزق بالقوم، وضافه لهم: نزل به. وتضاييف الوادي: تضاييق كأنه مال أحد جانبيه إلى الآخر، وأضفت من الأمر: أشفقت.

وفي الاصطلاح: (نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر) فخرج بالتقييدية: الإسنادية نحو: زيد قائم، وبما بعده نحو: قام زيد، ولا ترد الإضافة إلى الجُمْل، لأنها في تأويل الاسم.

وبالآخر الوصف نحو: زيد الخياط.

(وتصح بأدنى ملاسة) كقوله تعالى: ﴿لَتَرْيَبُنَّ بِالْأَعْيُنِ أَوْ تُصَحَّحْنَ﴾ [النازعات: ٤٦] لما كانت العشيّة والضحي طَرَفَي النَّهَار صَحَّتْ إضافة أحدهما إلى الآخر. وقولهم: «كُؤِبُ الحَزَقَاء» أضيف إليها؛ لأنها كانت تتبّه وقت طلوعه.

(والأصح أن الأول) هو (المضاف والثاني) هو (المضاف إليه) وهو قول سيويه، لأن الأول هو الذي يضاف إلى الثاني، فيستفيد منه تخصيصاً وغيره.

وقيل: عكسه. (وثالثها: يجوز في كُلٍّ منهما كُلٌّ منهما).

(وتجزي) هذه الأقوال (في المسند والمسند إليه) فقل: المسند الأول مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه الثاني. وقيل: عكسه، وقيل: يجوز أن يقال كُلٌّ منهما في الأول والثاني. والأصح: قول رابع: أن المسند: المحكوم به، والمسند إليه: المخكوم عليه.

(و) يجري أيضاً في (البَدَل والمُبْدَل منه). والأصح هنا أنَّ الثاني البدل، والأول المبدل منه، كما يؤخذ من مبحثه.

(و) الأصح (أن الجزر) في المضاف إليه (بالمضاف) قال سيبويه، وإن كان القياسُ ألاَّ يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظَّ له في عمل الجزر، لكن العرب اختصرت حروف الجزر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجزر، فعمل عمله، ويدلُّ له اتصال الضمائر به، ولا تتصل إلاَّ بعاملها. (وقال الزَّجَّاج، وابن الحاجب هو بالحرف المقدَّر) لأن الاسم لا يختص. (و) قال (الأخفش بالإضافة) المعنوية قال الجمهور: (وتقدر اللام). قال في شرح الكافية: ومعناها هو الأصل، ولذا يحكم به مع صحة تقديرها، وامتناع تقدير غيرها، نحو: دار زيد، ومع صحة تقديرها، وتقدير غيرها نحو: يد زيد، وعند امتناع تقديرها، وتقدير غيرها نحو: عنده، ومعه، ومنه إضافة كُلِّ إلى ما بعدها. (و) قال (قوم. و) يقدَّر (مِنْ) إن كان الأوَّل بعض الثاني، وصحَّ الإخبار به عنه) كثوب خَزَّ، وخاتم فِضَّة، فالثوب بعض الخز، والخاتم بعض الفضة، ويصح أن يُطلق على كل اسم الخَزَّ، والفضَّة. ومنه إضافة العدد إلى المعدود، والمُقَدَّر إلى المقدَّرات على الصحيح، بخلاف: يدُ زيد، وعَيْنُ عمرو فالإضافة فيه بمعنى اللام، إذ لا يصح إطلاق اسم الثاني فيه على الأوَّل.

(قيل: أو لم يصح) ذلك اكتفاءً بكونه بَعْضاً، وهو رأي ابن كيسان، والسَّيرافي، واستدلَّا بظهورها في قوله:

١٢١٢ - فَاَلْعَيْنُ مِنِّي كَأَنَّ عَزْبَ تَحَطُّ بِهِ^(١)

وقوله:

١٢١٣ - كَأَنَّ عَلَى الْكَفَّيْنِ مِنْهُ إِذَا انْتَحَى^(٢)

ورده ابن مالك بأن الفصل بـ «مِنْ» لا يدلُّ على أن الإضافة بمعناها، وقد فصل بها ما ليس بجزء قال:

(١) صدر بيت من البسيط، وعجره.

دهماء حارَكُها في القَثْبِ محزوم

وهو لعقمة بن عبدة في ديوانه (ص ٥٣) وجمهرة اللغة (ص ١٥٠) والدرر (٥/٥).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجره

مداكُ عروسي أو صلاية حنظل

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٢١) وجمهرة اللغة (ص ٣١٣) وخزانة الأدب (٩٥/٣، ٩٨٠/٩)

ولسان العرب (٤٦٩/١٤ - صلا) وبلا نسبة في الدرر (٦/٥).

والصلاية: سريحة خشة غليظة من القَفِّ.

١٢١٤ - وَإِنَّ حَدِيثاً مِنْكَ لَوْ تَعْلَمِينَهُ^(١)

وأنكر قوم الإضافة بمعنى «مِنْ» أصلاً، وقالوا: الإضافة بمعنى اللام، لأن الخزّ مستحقّ للثوب، كما أنه أصله.

(و) قال الجُرْجَانِيُّ وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه: (و) تقدّر (في) حيث كان ظرفاً له. قال في شَرْحِي الكافية والتسهيل: قد أغفلها أكثرُ التّحويين، وهي ثابتة في الفصح كقوله: ﴿أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]. ﴿رَبُّنَا أَبْنَعُ آشَرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] ﴿يَصْنَعِي السَّجَنَ﴾ [يوسف: ٣٩، ٤٠] وفي الحديث: «فلا تجدون أعلمَ من عالمِ المدينة»^(٢)، فمعنى «في» في هذه الأمثلة ظاهر ولا يصحّ تقدير غيرها إلا بتكلف.

قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره، وهو مَرْدُودٌ، فقد قال بها الجماعة المذكورون معه، كما صرّحت بنقله عنهم تقوية لابن مالك، وردّ الدعوة تفرّده. وصرّح ابن الحاجب في مقدّمته: بأن تقدير «في» أقلّ من «اللام» و«مِنْ». وكذا قال ابن مالك. وزاد أنّ تقدير: «مِنْ» أقلّ من تقدير «اللام». (و) قال (الكوفيّة و) يقدر (عند) نحو: هذه ناقة رقوط الحلب، أي رقوط عند الحلب.

وأجاب أبو حيان بأنّ هذا وما قدّر فيه من باب الصّفة المُشَبَّهة، والأصل رفعه على الفاعليّة مجازاً للمبالغة. (و) قال (أبو حيان: لا تقدير) أصلاً، لا للام، ولا لغيرها، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص، وجهاته متعدّدة بين كل جهة منها الاستعمال. فإذا قلت: غلامٌ زيد، ودارٌ عمرو، فالإضافة للملك، أو سَرَجُ الدابة فللاستحقاق، أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص.

(ويختصّ) التّقدير عند مَنْ قال به (بالمحضّة، وقيل: تقدّر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ٣٢] ﴿حَفِظْتُ لِّلْغَيْبِ﴾ [النساء: ٣٤]. ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]. ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] وردّ بعدم اطّراد إذ لا يسوغ في الصّفة المُشَبَّهة.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

جنى النحل في ألبان عوذ مطافلي

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر (٧/٥) وشرح أشعار الهدليين (١/١٤١) وروايته فيه. «تبدليته» مكان «تعلمينه» وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٨٧) وشرح شواهد الشافية (ص ١٤٤) ولسان العرب (٧٩/٤) - بكر، ٤٠٢/١١ - طفل). وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢/١٨٢)

(٢) رواه الترمذي في كتاب العلم (باب ما جاء في عالم المدينة، حديث رقم ٢٦٨٠) عن أبي هريرة رواية. «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة».

(و) المحضة (هي التي تفيد تعريفاً) إذا كان المضاف إليه معرفة (أو تخصيصاً) إذا كان نكرة. قال أبو حيان: هكذا قالوا، وليس بصحيح؛ لأنه من جعل القسم قسيماً، وذلك أن التعريف تخصيص، فهو قسم منه. والصواب أنها تفيد التخصيص فقط، وأقوى مراتبه التعريف. انتهى. وهو بحثٌ لفظي (وفي مفاد إضافة الجمل) أي الإضافة إليها (احتمالان) لصاحب البسيط. وجه التخصيص أن الجمل نكرات، ووجه التعريف أنها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله أو مفعوله هكذا حكاها أبو حيان بلا ترجيح. ثم قال: وفي التعريف نظر، لأن تقدير المصدر تقدير معنى كما في همزة التسمية، فلا يلتفت إلى الإضافة فيه، كما لا يتعرف قولك: غلام رجُل، وأنت تريد واحداً بعينه. وأيضاً، فلا يلزم في المصدر أن يقدر مضافاً بل قد يقدر منوناً عاملاً. انتهى.

(وغيرها) أي غير المحضة ما لا يفيد واحداً منهما (بل تخفيفاً) في اللفظ بحذف التنوين، وشبهه. (فمنه) أي من غير المحضة (إضافة غير، ومثل وشبه، وخذن) بكسر المعجمة، وسكون المهملة بمعنى: صديق (ونحو) بمعنى: مثل (وناهيك، وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كثرَب بمعنى لذة وضرب وند في معنى مثل. وشزعك وبجلتك، وقطك، وقدك في معنى حسبك، فهذه الأسماء نكرات وإن أضيفت إلى معرفة، إما لأنها على نية التنوين قصداً للتخفيف كالوصف، كما قاله سيبويه، والمبرد، وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في «حسب» ونحوها؛ لأنها مراد بها اسم الفاعل أو لأنها شديدة الإبهام كما قال ابن السراج والسيرافي، وغيرهما. وجزم به ابن مالك في غير ومثل، ونحوهما، لأنك إذا قلت غير زيد، فكل شيء إلا زيد غيره. ومثل زيد فيمثل كثير: واحد في طوله، وآخر في عمله، وآخر في صنعه، وآخر في حسنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية. ونقض هذا بأن كثرة التماثلين والمغايرين لا توجب التنكير، كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة، بل يجب بالوقوع على واحد معهود للمخاطب، وقال الأخفش: يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الإضافة؛ لأنها لا تستعمل مفصولة عنها، لا يقال: هذا مثل لك، ولا غير لك، وأول أحوال الاسم التنكير، فلذلك كانت نكرة مطلقاً.

(وكذا واحد أمه، وعبد بطنه، وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاها أبو علي في الأولين، والأصمعي في الأخير حيث أدخل عليها «رُب» في قول حاتم:
١٢١٥ - أماوي إنسي رُب واحد أمه^(١)

وقولها: رب أبيه، رب أخيه. قال أبو حيان: كأنه لوحظ في واحد أمه معنى: مُفرد أمه، وفي عبد بطنه: خادِم بطنه، والضمير فيهما لا يرجع إلى واحد، ولا عبد، بل إلى

غيرهما مما تقدّم. وفي أبيه وأخيه: مناسب له بالأبوة والأخوة. والأشهر استعمال ما ذكر معرفة. (وقيل و) منه أيضاً (الظروف) سواء أضيفت إلى مفرد أم جملة. حكاه أبو حيان عن بعضهم.

(ويعرف ما ذكر) من «غير» وما بعده (إن تعين المتأير والمماثل) كأن وقع «غير» بين ضيّدين نحو: ﴿صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] وقولك: مررت بالكريم غير البخيل، والجامد غير المتحرّك، أو قارن مثلاً ممّا يُشعرُ بمماثلة خاصّة. (وقال المبرد: لا يتعرّف «غير» بحال)، لأنّ كلّ من خالفك فهو غيرك حقيقة، والذي يُماثلُك من كلّ وجه قد يتعيّن أن يكون واحداً. قال أبو حيان: ورُدّ بأنه قد يكون معرفة باعتبار أنّه نهاية في المغايرة، كما يكون نهاية في المثل.

(ومنه) أي غير المحضة (إضافة الصّفة) أي اسم الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة والصّفة المشبهة (إلى معمولها) المرفوع بها في المعنى أو المنصوب، لأنها في تقدير الانفصال، ولذلك وصف بها النكرة في قوله تعالى: ﴿هَذَا بِإِلَهِ الْأَكْبَرِ﴾ [المائدة: ٩٥]. ووقعت حالاً في قوله: ﴿ثَانِي عِطْفِهِ﴾ [الحج: ٩] ودخل عليها ربّ في قول جرير:

١٢١٦ - يَا رَبَّ غَابِطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ^(١)

وذكر ابن مالك في نكتته على (الحاجبية): أنها قد تفيد التخصيص أيضاً فإن ضارب زيد أخص من «ضارب».

قال ابن هشام: وهذا سهو فإن ضارب زيد أصله ضاربٌ زيدا، لا ضاربٌ فقط، فالتخصيص حاصلٌ بالمعمول قبل الإضافة.

وفهم من تقييد الإضافة بكونها إلى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كانت بمعنى الماضي، فإضافتها محضة لأنها ليست في تقدير الانفصال.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لَأَقَى مَبَاعِدَةَ مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا

وهو لجرير في ديوانه (ص ١٦٣) والدرر (٩/٥) وسرّ صناعة الإعراب (٤٥٧/٢) وشرح أبيات سيبويه (٥٤٠/١) وشرح التصريح (٢٨/٢) وشرح شواهد المغني (٧١٢/٢)، (٨٨٠) والكتاب (٤٢٧/١) ولسان العرب (١٧٤/٧) - عرض) ومغني اللبيب (٥١١/١) والمقاصد النحوية (٣٦٤/٣) والمقتضب (١٥٠/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٩٠/٣) وشرح الأشموني (٣٠٥/٢) والمقتضب (٢٢٧/٣)، (٢٨٩/٤).

والشاهد في البيت جرّ «غابطنا» بـ «ربّ» التي لا تدخل إلا على النكرة، فدلّ على أن اسم الفاعل «غابط» لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، إذ لو اكتسب التعريف لما دخلت عليه «ربّ».

(قيل: و) منه إضافة (المصدر) إلى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعَلَّله بأن المجزور به مرفوعُ المحلّ أو منصوبه فأشبهه الصّفة، وابن الطّراوة وعَلَّله بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى من الصّفة العاملة بالشّبه بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه، وإذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف، والأصحّ لا، ورُدّ الاستدلال؛ لأنه لم يُنبّ مناب الفعل وحده، بل مع أن، والموصولُ محكومٌ بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه، وبانتفاء لوازم التّنكير من دخول «رُبّ» وأل، ونعته بالنكرة، وبورود نعته، وتأكيده بالمعرفة في قوله:

١٢١٧ - إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي^(١)

وقوله:

١٢١٨ - فلو كان حُبِّي أمّ ذي الوَدَعِ كُلِّهِ^(٢)

وبأنّ تقدير الانفصال في الصّفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها.

(قيل: و) منه إضافة اسم (التفضيل) قاله الكوفيون والفارسيّ وأبو الكرم الدّباس^(٣)، والجزولي، وابن عُصفور، وابن أبي الرّبيع، قال الفارسيّ: لأنّه ينوى بها الانفصال، لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها وإلّا لزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ لا ينفك أن يكون بعض الجملة المضاف إليها، ولأنّ فيه معنى الفعل، ولهذا نصب الظرف. وتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف جرّ. والأصحّ أنها محضة، إذ لا يحفظ وروده حالاً ولا تمييزاً، ولا بعد رُبّ، وأل. قال سيّويه: العرب لا تقول: هذا زيد أسود الناس، لأن الحال لا يكون إلا نكرة.

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

عاذراً من وحدتُ فيك عدولا

وهو بلا نسبة في الدرر (٩/٥، ٢٥١) وشرح الأشموني (٣٠٦/٢) وشرح التصريح (٢٧/٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٦٤) والمقاصد النحوية (٣/٣٦٦).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لأهلك ما لم تستمعهُ المسارحُ

وهو بلا نسبة في الدرر (١٠/٥)

(٣) هو أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب البغدادي المعروف بابن الدّباس نحوي، لغوي ولد سنة ٤٣١ هـ، وتوفي سنة ٥٠٥ هـ. وقيل ولد سنة ٤٤٨ هـ، وتوفي سنة ٥٠٤ هـ. من تصانيفه المعلم في النحو، وشرح على خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٧/٥٤) ويزهة الألبا (ص ٤٥٧) ومراة الجنان (٣/١٦٢) والنجوم الزاهرة (٥/١٩٥) وشذرات الذهب (٣/٤١٢) وبغية الوعاة (ص ٣٨٤) وكشف الظنون (ص ٤٨ و١٧٤١).

(وثالثها إن نوى) معنى (من) فغير محضة، لأنه حيثُذ في حكم الانفصال وإلا فمحضة. قاله ابن السراج. ونزل قول سيبويه على الثاني، وقول الكوفيين على الأول.

(فإن قصد تعريفها)، أي الصفة المضافة إلى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان (تعرفت) ولذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]. ﴿فَالِقُ الْخَيْبِ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿غَافِرُ الذَّنْبِ﴾ [غافر: ٣] (إلا) الصفة (المشبهة) فلا تتعرف، لأن الإضافة فيها نقل عن أصل، وهو الرفع بخلافها في غيرها، فهي عن قَرع وهو النَّصب، ولأنه إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام.

(وزعم الكوفية والأعلم) فقالوا: إنها تتعرف بقصده؛ إذ الإضافة لا تمنع منه، (ومن ثم) أي من هنا، وهو أن إضافة الصفة إلى معمولها لا تفيد تعريفاً بل تخفيفاً (جاز اقتران هذا المضاف دون غيره) من المضافات (بأل) لأن المحذور في غيره من اجتماع أداتي تعريف منتفٍ فيه، وإنما يقرن بها هذا (إن كان مُثنًى أو جمعاً على حده)، نحو: الضارباً زيد، والضاربو زيد. قال الشاعر:

١٢١٩ - ليس الأخلاء بالمُضْغِي مَسَامِيهِمْ^(١)

وقال:

١٢٢٠ - إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطْنَا عَدَنِي^(٢)

(أو أضيف لمقرون بها) نحو: الضارب الرجل، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُفِيصِي الصَّلَوةُ﴾ [الحج: ٣٥] (أو) أضيف إلى (مضاف إليه) أي إلى مقروني بها نحو: القاصد باب الكريم. (وكذا) إن أضيف إلى (ضمير هي في مَرْجِعِهِ على الأصح) نحو: الضارب الرجل والشاتمه، وقوله:

١٢٢١ - الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوُهُ^(٣)

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رَحِمٍ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٩٧/٣) والدرر (١١/٥) وشرح التصريح (٣٠/٢) والمقاصد النحوية (٣٩٤/٣).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فإنني لست يوماً عنهما بغني

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٩٦/٣) والدرر (١١/٥) وشرح الأشموني (٣٠٩/٢) وشرح التصريح (٢٩/٢) والمقاصد النحوية (٣٩٣/٣).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

جمع الهوامع/ ج ٢ / م ٢٧ =

وقوله:

١٢٢٢ - الواهب المائة الهجان وعبدِها^(١)

ومنع المبرد هذه الصورة، وأوجبَ النصب. قيل: أو إلى ضمير ما نحو: الضاربك، والضاربي، والضاربة، قاله الرُّماني والمبرد والزمخشري. ومنع سيبويه والأخفش ذلك، وجعلوا موضع الضمير نصباً كما لو كان موضعه ظاهراً، فإنه يتعين نصبه.

(قال الفراء أو) أضيف إلى (معرفة) ما نحو: الضارب زيد، بخلاف الضارب رجل، ولا مستند له في السماع. (و) قال (الكوفيّة): أو أضيف عددٌ إلى (معدود) نحو: الثلاثة الأثواب قال ابن مالك: وحجتهم السماع. وأما البصريون فاستندوا في المنع إلى القياس، لأنه من باب المقادير فكما لا يجوز: الرّطل زيت لا يجوز هذا.

(الجمهور على أنه لا يضاف اسمٌ لمرادفه، ونعته، ومنعوته ومؤكّده)، لأن المضاف يتعرّف، أو يتخصّص بالمضاف إليه، والشيء لا يتعرّف، ولا يتخصّص إلا بغيره. والنّعت عَيْنُ المنعوت، وكذا ما ذكر بعده. (إلا بتأويل) كقولهم: سعيد كرز، أي مُسمّى هذا اللَّقب. وخَشَرَمٌ دَبَرٌ^(٢) أي الذي له ذا الاسم؛ لأنهما إسمان للنحل، وصلاة الأولى ومسجد الجامع، و﴿دَيْنُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥] أي الساعة الأولى، واليوم أو الوقت الجامع، والملة القيمة،

مني وإن لم أُرْج منك نوالا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٩٥/٣) والدرر (١٢/٥) وشرح الأشموني (٣٠٨/١) وشرح التصريح (٢٩/٢) والمقاصد النحوية (٣٩٢/٣).

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

عُوداً تَرْجِي خلفها أطفالها

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٧٩) وأمالى المرتضى (٣٠٣/٢) وخزانة الأدب (٢٥٦/٤)، ٢٦٠، ١٣١/٥، ٤٩٨/٦ والدرر (١٣/٥) والكتاب (١٨٣/١) والمقتضب (١٦٣/٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٣٩/٢) وجمهرة اللغة (ص ٩٢٠) والدرر (١٥٣/٦) وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٧) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٦٧) والمقرب (١٢٦/١).

وقوله «وعبدها» روي بالحرّ والنصب تبعاً للفظ الذي أضيف إليه اسم الفاعل، وهو قوله «المائة» أو محله

(٢) في اللسان (١٧٩/١٢ - مادة خشرم): الخشرم: جماعة النحل والزناير، لا واحد لها من لفظها. وقال أبو حنيفة: من أسماء النحل الخشرم واحدها خشرمة. والخشرم أيضاً: أمير النحل والخشرم أيضاً: مأوى الزناير والنحل ويبيها ذو النخاريب وفي الحديث: «لتركبَنَّ سَنَنٌ من كان قبلكم ذراعاً بذراع حتى لو سلخوا خَشَرَمَ دَبَرٍ لسلكتموه» هو مأوى النحل والزناير والدَّبَر، قال: وقد يطلق عليها أنفسها. والدبَر: النحل.

وَسَخَقَ عِمَامَةً^(١)، وَجَرَدَ قَطِيفَةً^(٢). الأصل: عمامة سَخَقٌ، وقطيفة جَرْدٌ، قَدَمٌ، وجعل نوعاً مضافاً إلى الجنس كخاتم فِصَّة، ويوم يوم، وليلة لَيْلَةٌ.

(وشرط الكوفية) في الجواز (اختلاف اللفظ فقط) من غير تأويل. تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس و﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، و﴿وَعَدَ الْوَيْدِي﴾ [الأحقاف: ١٦] و﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥] و﴿وَمَكَرَ السَّيِّ﴾ [فاطر: ٤٣]، و«يا نساء المؤمنات» كما جاء ذلك في النعت، والعطف، والتأكيد نحو: ﴿وَعَرَّيْبُ سُوْدٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

١٢٢٣ - كَذِباً وَمَيْناً^(٣)

﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]. (و) قال أبو حيان: لا يتعدى السماع، بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هي) أي هذه الإضافة (محضة أو لا، أو واسطة) بينهما؟ أقوال:

الأول: قاله جماعة، واختاره أبو حيان، لأنه لا يقع بعد «رُبَّ»، ولا «أل»، ولا ينعت بنكرة، ولا ورد نكرة، فلا يحفظ: «صلاة أولى» و«مسجد جامع».

والثاني: قاله الفارسي وابن الدباس وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وأمثاله، لأن الأصل في «صلاة الأولى» ونحوه: «الصلاة الأولى» على النعت، ثم أزيل عن حده كما أن أصل: حسن الوجه: «حَسَنٌ وَجْهٌ» فأزيل عن الرفع.

والثالث: قاله ابن مالك؛ قال: لأن لها اعتبارين: اتِّصَالٌ من وجه أن (الأول) غير مفصول بضمير منوي، وانفصاله من وجه: أَنَّ المعنى لا يصح إلا بتكلف خروجه عن الظاهر. قال أبو حيان: ولم يسبقه أحدٌ إلى ذكر هذا القسم الثالث. (ثم تجري) هذه الأقوال (فيما ألغى فيه مضاف) نحو:

(١) السحق: الثوب الخلق البالي، قال مزرد:

وما زودوني غير سَخَقَ عمامة وخمس يثني منها قسبي وزائفٌ وجمعه سحوق. انظر لسان العرب (١٥٣/١٠).

(٢) الْجَرْدُ: الْخَلْقُ من الثياب. وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه: «ليس عندنا من مال المسلمين إلا جَرْدُ هذه القطيفة» أي التي انجرد خَمَلُهَا وخلقت. انظر لسان العرب (١١٥/٣).

(٣) جزء بيت من الوافر، وتماه:

وقدَمَتِ الأديمَ لَراهِشِيهِ وألقى قولها كَذِباً وَمَيْناً

وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه (ص ١٨٣) والأشباه والنظائر (٢١٣/٣) وجمهرة اللغة (ص ٩٩٣) والدرر (٧٣/٦) وشرح شواهد المغني (٧٧٦/٢) والشعر والشعراء (٢٣٣/١) ولسان العرب (١٣/٤٢٥) - (مين) ومعاهد التنصيص (٣١٠/١). وبلا نسبة في مغني اللبيب (٣٥٧/١).

١٢٢٤ - إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا^(١)

(أو مضاف إليه) نحو:

١٢٢٥ - أقام ببغداد العراقِ وشَوْقَه لأهل دمشق الشام شَوْقٌ مُبْرَحٌ^(٢)

(ولا يقدم) على المضاف (معمولٌ مضاف إليه)، لأنه من تمامه، كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف. (وجوزَه الكسائي على أفعِل) نحو: أنت أخانا أول ضارب. واقتصر في «التسهيل» على ذكر المثال، وأن ثعلباً حكاه عنه. قال أبو حيّان: فهل هو مختصّ بلفظ: «أول» أو «عام» في كل أفعِل تفضيل؟ يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك، ولا يظهر فرق بين «أول» وغيره، فيجوز: هذا بالله أفضل عارف. والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك؛ لعدم سماع ذلك من كلامهم، ولمخالفة الأصول.

(وجوز الزمخشري وابن مالك) التقديم (على غير) النافية (مطلقاً) نحو: زيد عمراً غير ضارب. قال:

١٢٢٦ - فتى هو حقّاً غيرٌ مُلغٍ فريضةً ولا تتخذ يوماً سواه خيلاً^(٣)

قال أبو حيّان: والصحيح أنه لا يجوز ذلك، والبيت نادٍ لا يقاس عليه. وجوزَه قومٌ على غير (إن كان) المعمول (ظرفاً) أو مجروراً لتوسّعهم فيه كقوله:

١٢٢٧ - إنَّ امرءاً خصّني يوماً مودّته على التناهي لعندي غيرٌ مكفورٍ^(٤)

قال أبو حيّان: والصحيح المنع لاتّحاد العلة في ذلك وفي المفعول. أمّا «غير» التي لم يُردّ بها نفي فلا يجوز التقديم عليها باتفاق، فلا يقال: أكرم القوم زيدا غير مُشاتهم.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتلّز

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢١٤) والأشباه والنظائر (٩٦/٧) والأغاني (٤٠/١٣) وبغية الوعاة

(٤٢٩/١) وخزانة الأدب (٣٣٧/٤، ٣٤٠، ٣٤٢) والخصائص (٢٩/٣) والدرر (١٥/٥) وشرح

المفصل (١٤/٣) والعقد الفريد (٧٨/٢، ٥٧/٣) ولسان العرب (٤/٥٤٥ - عدر) والمقاصد النحوية

(٣٧٥/٣) والمنصف (١٣٥/٣). وبلا نسبة في أمالي الزجاجي (ص ٦٣) وشرح الأشموني (٣٠٧/٢)

وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٠٧) والمقرب (٢١٣/١)

(٢) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في الدرر (١٦/٥) والمقاصد السحوية (٣٧٨/٣) وبلا نسبة في

شرح الأشموني (٣٠٧/٢)

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٧/٥) وشرح شواهد المعني (٩٥٣/٢) ومعني اللبيب

(٦٧٥/٢)

(٤) تقدم بالرقم (٥٢٠).

(وجوز قوم) التقديم (على حق) كقوله:

١٢٢٨ - فَإِنْ لَا أَكُنْ كُلَّ الشَّجَاعِ فَإِنِّي بضرب الطَّلَى والهَام حَقٌّ عليم^(١)

قال أبو حيَّان: والصحيح المنع لندور هذا البيت، وإمكان تأويله. وجوز قوم التقديم على «مِثْل» نقله ابن الحاجِّ نحو: أنا زيدا مثل ضارب.

(وقد يكتسب المضاف) من المضاف إليه (تأنيثاً وتذكيراً إن صحَّ حذفه)، ولم يختلَّ الكلام به، (وكان بعضاً) من المضاف إليه (أو كبعض) منه، كقولهم: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، وقرئ: «تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ»^(٢) [يوسف: ١٠] وقوله:

١٢٢٩ - كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْفَنَاءِ مِنَ الدَّمِ^(٣)

وقوله:

١٢٣٠ - رُيَّةُ الْفَكْرِ مَا يُوْوِلُ لَهُ الْأُمُّ رُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي^(٤)

بخلاف ما إذا لم يصحَّ لو حذف، فلا يقال: قامت غلام هند، ولا أمة زيد جاء، أو صحَّ، ولم يكن بعضاً ولا كبعض فلا يقال: أعجبتني يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء.

[أسماء لازمة الإضافة]

(مسألة): في أسماء لازمت الإضافة، لاحتياجها إليها في فهم معناها (لزم الإضافة) مطلقاً: (حُمَادِي، وقُصَارِي) بضم أولهما، وقصرهما بمعنى: الغاية، يقال: قصارك أن

(١) البيت من الطويل، وهو للأشتر في الدرر (١٩/٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٧٩).
والطَّلَى: الأعناق، واحده «طَلَاة» مثل تَقَاةٍ وَتَقَى، وبعضهم يقول: طُلُوةٌ وَطُلَى. انظر اللسان (١٣/١٥) - مادة طلي).

(٢) قراءة «تلتقطه» بقاء التانيث، للحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجا، أنث على المعنى. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان (٥/٢٨٥).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتهُ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٧٣) والأزمية (ص ٢٣٨) والأشباه والنظائر (٥/٢٥٥) وخزانة الأدب (٥/١٠٦) والدرر (٥/١٩) وشرح أبيات سيويه (١/٥٤) والكتاب (١/٥٢) ولسان العرب (٤/٤٤٦ - صدر، ١٠/١٧٨ - شرق) والمقاصد النحوية (٣/٣٧٨) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٠٥) والخصائص (٢/٤١٧) ومغني اللبيب (٢/٥١٣) والمقتضب (٤/١٩٧، ١٩٩).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/٢١) وشرح الأشموني (٢/٣١١) والمقاصد النحوية (٣/٣٦٩).

تفعل كذا، أي غايتك، وآخر أمرك. وحكى الجوهري فيها فتح القاف، و (قَصُرُ) ^(١) أيضاً قال:

١٢٣١ - قَصُرُ الجديد إلى بلى والعَيْشُ في الدُّنيا انْقِطَاعُهُ ^(٢)

(و) لزم (الإضافة إلى ضمير وخذ) فلا يضاف إلى ظاهر، وسواء ضمير الغائب وغيره، وتجب مطابقتها لما قبله نحو: ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [غافر: ١٢].

١٢٣٢ - والدُّثْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَخَلِي ^(٣)

١٢٣٣ - وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَخَدَكَا ^(٤)

وقوله:

١٢٣٤ - أَعَاذَلْ هَلْ يَأْتِي الْقَبَائِلَ حَظُّهَا مِنْ الْمَوْتِ أَمْ خُلِّيَ لَنَا الْمَوْتُ وَخَدْنَا ^(٥)

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه. حكى الأصمعي: وَجَدَ الرَّجُلُ يَجِدُ ^(٦): إذا انفرد، وقيل: لم يلفظ بفعله كالأبوة، والأخوة، والخؤولة. وقيل: محذوف الزوائد من: إيجاد. وقيل: نصبه على الحال لتأويله بموحّد. وقيل: على حذف حرف الجر، والأصل: على وحده.

(و) لازم (الافراد والتذكير) لأنه مصدر (وقد يثنى) شذوذاً (أو يجرّ بعلى) سمع:

(١) ويقال أيضاً «قُصَار». انظر لسان العرب (٩٧/٥)

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٢/٥).

(٣) من المنسرح، وتتمته:

... وأخشى الرياح والمطرا

وهو للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى (٢٥٦/١) وحماسة البحري (ص ٢٠١) وخزانة الأدب

(٣٨٤/٧) والدر، (٢٢/٥) وشرح التصريح (٣٦/٢) والكتاب (٩٠/١) ولسان العرب (٢٥٩/١٣) -

ضمن) والمقاصد النحوية (٣٩٧/٣) ونوادر أبي ريد (ص ١٥٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر

(١٧٣/٧) وأوضح المسالك (١١٤/٣) والردّ على النحاة (ص ١١٥) والمحتسب (٩٩/٢)

(٤) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدرر (٢٣/٥) وشرح أبيات سيبويه (٢٩/٢) وشرح شواهد

المغني (٦٨١/٢) وشرح المفصل (١١/٢) والكتاب (٢١٠/٢) والمقاصد النحوية (٣٩٧/٣). وبلا

نسبة في أوضح المسالك (١١٢/٣) وسرّ صناعة الإعراب (٥٤١/٢) ومغني اللبيب (١٧٩/١)

والمقتضب (٢٤٧/٤) والمنصف (٢٣٢/٢).

(٥) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس المربي في لسان العرب (٢٣٨/١٤). وبلا نسبة في الدرر

(٢٤/٥).

(٦) لم يذكر في اللسان (مادة وحد). وَجَدَ يَحْدُ؛ بل ذكر وَجَدَ يَوْحَدُ. وفي القاموس المحيط (٣٥٦/١):

«وحد كَعَلِمَ وَكَرَّم يَجِدُ فيهما وَحَادَةٌ وَوُحْدَةٌ وَوُحْدًا وَوَحْدَةً وَوَحْدَةً وَوَحْدَةً»

جلسا على وحديهما، وقلنا ذلك وحدينا، واقتضيت كل درهم على وحده، وجلس على وحده.

(أو إضافة نسيج وقريع) بوزن كريم (وَجَحِشْ، وَغَيْرِ) مصغرين إليه (ملحقات بالعلامات على الأصح) يقال: هو نسيجٌ وحده، وقريعٌ وحده: إذا قصد قلة نظيره في الخير، وأصله في الثوب، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله. والقريع: السيد. وهو جَحِشٌ وحده، وَغَيْرٌ وحده: إذا قصد قلة نظيره في الشر، وهما مصغران: غير، وهو الحمار، وجحش، وهو ولده، يذم بهما المنفرد باتباع رأيه، ويقال: «هما نسيجا وحدهما» و «هم نُسجاءٌ وحدهم»، و «هي نسيجةٌ وحدها» وهكذا. وقيل: لا يتصل بنسيج وإخوته العلامات، فيقال: «هما نسيجٌ وحدهما». وهكذا. و«قريع» لم يذكرها في التسهيل، وذكرها أبو حيان وشيحه الشاطبي: «رُجِّل وحده».

ولزم الإضافة (إلى معرفة مثناة) لفظاً أو (معنى تفرقة) معطوفاً (بالواو) فقط (ضرورة: كِلا وِكِلْتا) نحو: وكلا الرجلين ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣].

١٢٣٥ - كِلَانَا غِنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ^(١)

١٢٣٦ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ مَدًى وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ^(٢)

ومن تفرقة بالواو:

١٢٣٧ - كِلا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَصُداً^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ونحن إذا متنا أشدَّ تغانيا

وهو للأبيрд الرياحي في الأغاني (١٢٧/١٣) ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في الحماسة الشجرية (٢٥٣/١) وللمغيرة بن حنباء التيمي في الدرر (٢٤/٥) ولسان العرب (١٣٧/١٥ - غنا). ولعبد الله ابن معاوية أو للأبيرد الرياحي في شرح شواهد المغني (٥٥٥/٢). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (٣١/١) وأوضح المسالك (١٣٨/٣) وتخليص الشواهد (ص ٦٥) وشرح الأشموني (٣١٦/٢) ومغني اللبيب (٢٠٤/١).

(٢) البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزبير في ديوانه (ص ٤١) والأغاني (١٣٦/١٥) والدرر (٢٥/٥) وشرح التصريح (٤٣/٢) وشرح شواهد المغني (٥٤٩/٢) وشرح المعصل (٢/٣، ٣) والمقاصد النحوية (٤١٨/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٣٩/٣) وشرح الأشموني (٣١٧/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٩) ومغني اللبيب (٢٠٣/١) والمقرب (٢١١/١).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

في الناقبات وإمام الملمات

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٤٠/٣) والدرر (١١٢/٣) وشرح الأشموني (٣١٧/٢) وشرح =

(وقال الكوفية: أو نكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها، سمع: «كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها».

(وقال ابن الأنباري: و) إلى (مُفْرِدٍ إن كَرَرْتَ) كِلَا نحو: كِلَايَ وَكِلاكَ محسنان.

(و) لزم الإضافة (ذو وفروعه) أي: ذوا، وذوو، وذات، وذاتا، وذوات.

(وأولو، وأولات إلى اسم جنس) قياساً كذاي عِلْم، وذو حُسْن. ﴿وَأَشْهَدُواذَوَىٰ عَدْلٍ﴾ [الطلاق: ٢]. ﴿ذَرَانَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨] (وإلى عِلْمٍ سماعاً) نحو: ذُو يَزَن، وذو رُعَيْن، وذو الكِلَاع، وذو سَلَمٍ، وذو عمرو، وذو تبوك. (وقيل: قياساً) قاله الفراء. (والغالب إلغاؤها) أي: كونها ملغاة أي زائدة (حيثئذ). وقد لا تلغى نحو: «أنا الله ذو بَكَّة» أي صاحب «بَكَّة». (والمختار جوازها) أي إضافتها (إلى ضمير) كما يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه كقوله:

١٢٣٨ - إِنَّمَا يَغْرِفُ ذَا الْقَضِ ————— لَمَنْ النَّاسِ ذُوهُ^(١)
وقوله:

١٢٣٩ - أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَيْهِمَا ذُوهُ^(٢)

وقوله:

١٢٤٠ - رجونه قِدمًا من ذَوِيكَ الأفاضل^(٣)

(خلافًا للكسائي، والتحاس، والزبيدي، والمتأخرين) في منعهم ذلك إلا في الشعر. وجزم به الجوهري في الصَّحاح وفي «رؤوس المسائل» بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين وأجازه غير هؤلاء. وقد استعمل جمع «ذي» مقطوعاً عن الإضافة في قوله:

= التصريح (٤٣/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٥٥٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٠) ومغني اللبيب (ص ٢٠٣) والمقاصد النحوية (٤١٩/٣)

(١) البيت من محزوء الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٧/٥) وشرح المفصل (٥٣/١، ٣٨/٣) ولسان العرب (٤٥٨/١٥ - ذو)

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

صَبَحْنَا الْخُرَجِيَّةَ مَرَهَفَاتٍ

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ١٠٤) وفيه «ذووها» مكان «ذووه»، وأمالى ابن الحاحب (ص ٣٤٤) وشرح المفصل (٥٣/١، ٣٦/٣، ٣٨) ولسان العرب (٤٥٨/١٥ - ذو) وبلا نسبة في الدرر (٢٨/٥) والمقرب (٢١١/١). ويروى «أبان» مكان «أبار».

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وإنَّا لَنرجو عاجلاً منك مثل ما

١٢٤١ - فلا أَعْزِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الدَّوِينَا^(١)
وجميع ما تقدّم لزّم الإضافة معنى ولفظاً. (و) لزّم الإضافة (معنى لا لفظاً) فيجوز القطع على نيتها.

[آل]

(آل) وأصله: أول، قلبت واوه ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم: أول. وقيل: أهل، أبدلت هاؤه همزة، ثم الهمزة ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة بدليل: أهل.

وإنما يضاف (إلى عَلمَ عَالِمٍ غالباً) كقوله:

١٢٤٢ - نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بِلَدِنَا لَمْ نَزَلْ آلًا عَلَى عَهْدِ إِرَمَ^(٢)
ومن إضافته إلى عَلمَ غيره:

١٢٤٣ - من الجُزْد من آل الوجيه ولاحق^(٣)

وهما عَلمَا فرس. وإلى الجنس: آل الصليب.
(والصحيح جوازه إلى ضمير) كقوله:

١٢٤٤ - وانصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِي سِب، وعابديه اليومَ آلكَ^(٤)
وقيل: لا يَجُوزُ، وعُزِّي للكسائي، والتحاس، والزبيدي^(٥).

= وهو للأخوص في ديوانه (ص ١٨٢) والرواية فيه:

لكن رجونا منك مثل الذي به صُرفنا قديماً من ذوبك الأفاضل
والدرر (٢٨/٥) والعقد الفريد (٩٠/٢) وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل»، ولسان العرب (٤٥٨/١٥) -
ذو) وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل».

(١) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (١٠٩/٢) وخزانة الأدب (١٣٩/١)، ١٤١، ١٤٣،
٤٩٦/٤) والدرر (٢٩/٥) وشرح أبيات سيويه (٢٢٧/٢) والكتاب (٢٨٢/٣) ولسان العرب
(٤٥٧/١٥، ٤٥٩ - ذو). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٧٩/١، ٤٣٠/٧) وما ينصرف وما لا ينصرف
(ص ٨٦).

(٢) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣٠/٥).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تَذَكَّرْنَا أَحْفَادَنَا حِينَ تَصْهَلُ

وهو للكميت في تاج العروس (لحق) وليس في ديوانه.

(٤) البيت من محزوء الكامل، وهو لعبد المطلب بن هاشم في الأشباه والنظائر (٢٠٧/٢) والدرر (٣١/٥)
وشرح الأشموني (٥/١). وبلا نسبة في الممتع في التصريف (٣٤٩/١).

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذجح بن محمد بن عبد الله بن بشر الزبيدي الإشبيلي. =

[كُلّ وبعض]

ولزم الإضافة معنى أيضاً (كُلّ وبعضٌ. والجمهور) على (أنهما) عند التجرد منها (معرفتان بنيتهما) لأنهما لا يكونان أبداً إلاّ مضافين فلما نُوتِ تعرّف من جهة المعنى (ومن ثمّ) أي من هنا، وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتهما، أي من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالاً، وتعريفهما بآل خلافاً للأخفش وأبي عليّ) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم: بأنهما نكرتان، وأنهما معرفتان بآل وينصبان على الحال قياساً على نِصْفٍ، وسُدسٍ، وثُلثٍ، فإنها^(١) نكرات بإجماع، وهي في المعنى مضافات، وحَكْوًا: مررت بهم كُلاًّ بالنصب على الحال، وهذا القول مشهور عن الأولين، وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضاً في كتاب «ليس»^(٢) لابن خالويه، فذكرته تقوية لهما.

[أي]

(و) لزم الإضافة معنى أيضاً (أي) بأقسامها، فتكون نفس ما تضاف إليه (وهي مع النكرة ككُلّ، ومع المعرفة كبعض، ومن ثمّ) أي من هنا، وهو كونها مع المعرفة كبعض أي من أجل ذلك (لم تضاف لمفرد معرفة إلاّ مكرّرة، أو منوياً بها الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضية نحو:

١٢٤٥ - أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَخْزَابِ^(٣)

= أديب، شاعر، عروضي، لغوي، نحوي، أخباري، فقيه، محدث. ولد سنة ٣١٦ هـ، وسكن قرطبة، وأخذ عن أبي إسماعيل القالي، وتوفي بإشبيلية سنة ٣٧٩ هـ. من تصانيفه: ما يلحن فيه عوام الأندلس، طبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس، الواضح في العربية، مختصر كتاب العين، والغاية في العروض. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/٦٥٠) وبغية الملمس (ص ٥٦) ومعجم الأدباء (١/٤٧) وجدوة المقتبس (ص ٤٣) وبغية الوعاة (ص ٣٤) وشذرات الذهب (٣/٩٤) وهدية العارفين (٢/٥١)

(١) تحرّفت في الأصل إلى «فإنهما».

(٢) كتاب «ليس» لابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ. بنى فيه كلامه من أوله إلى آخره على أنه ليس في كلام العرب كذا وليس كذا؛ ولهذا سمي به (كشف الظنون - ص ١٤٥٤).

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدوره:

فلئن لقيتك خالين لتعلمن

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٤٢) والدرر (٥/٣٢) وشرح الأشموني (٢/٣١٧) وشرح التصريح (٢/٤٤، ١٣٨) والمحتسب (١/٢٥٤) ومغني اللبيب (ص ١٤١) والمقاصد النحوية (٣/٤٢٢).

ونحو: أي زيد حسن، أي: أي أجزاءه. فإن لم تكن تعين إضافتها إلى نكرة، أو مثني نحو: أي رجل، وأيُّ الزيدين عندك، هذا حكم شامل لأيِّ أنواعها، وتقدم ما يختص بكل نوع منها في مبحث الموصول. (ومرَّ كثير) مما لزم الإضافة في المصادر، والظروف والاستثناء (فلم تُعده) حذراً من التكرار.

(مسألة): (أضيف للفعل آية بمعنى علامة) مع «ما» المصدرية أو النافية، ودونهما تشبيهاً لها بالظرف كقوله:

١٢٤٦ - بِآيَةِ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُغْثاً^(١)

وقوله:

١٢٤٧ - أَلِكْنِي إِلَى سَلْمَى بِآيَةِ أَوْمَاتٍ^(٢)

وقوله:

١٢٤٨ - بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَ^(٣)

وقوله:

١٢٤٩ - بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافاً وَلَا عُزْلاً^(٤)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا

وهو للأعشى في خزانة الأدب (٥١٢/٦، ٥١٥) ولسان العرب (٢٩٢/١٢ - سلم) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٢٥٠) والدرر (٣٣/٥) وشرح شواهد المغني (٨١١/٢) وشرح المفصل (١٨/٣) والكتاب (١١٨/٣) ولسان العرب (٦٢/١٤ - أيا) ومغني اللبيب (٤٢/١)، (٥٣٨/٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بَكْفٌ خَضِيبٌ تَحْتَ كَفِّ مَدْرَعٍ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣٤/٥).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

أَلَا مِنْ مَبْلَغٍ عَنِي تَمِيمًا

وهو ليزيد بن عمرو بن الصمق في خزانة الأدب (٥١٢/٦، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦) والدرر (٩٢/١) وشرح أبيات سيبويه (١٨٦/٢) وشرح شواهد المغني (٨٣٦/٢) وشرح المفصل (١٨/٣) والشعر والشعراء (٦٤٠/٢) والكتاب (١١٨/٣). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٢٥٠) ومغني اللبيب (٤٢٠/٢، ٦٣٨).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً

وهو لعمر بن شأس في الدرر (٣٦/٥) وشرح أبيات سيبويه (٧٩/١) وشرح شواهد المغني (٨٣٥/٢) =

(وقيل: هو على حذف ما) المصدرية، والإضافة إلى المصدر المؤول. قال ابن جني: وعلى الأول «ما» الموجودة زائدة، ويؤيده عدم تصریحهم بالمصدر أصلاً، وإضافتها إلى الجملة الاسمية في قوله:

١٢٥٠ - بآية الخال منها عند بُزْقِها^(١)

(وقيل: لا يطرد) ذلك، بل يُقتصر فيه على السماع، قاله المبرد.

(و) أضيف إليه أيضاً (- ذو - في قولهم: اذهب) بذي تسلم (أو افعل بذي تسلم)، وهي بمعنى صاحب (أي بذي سلامتك) والمعنى في وقت ذي سلامة، فالباء بمعنى في، وقيل: للمصاحبة، أي: أفعله مقرباً بسلامتك، كما تقول: أفعله بسعادتك. وقيل: للقسم أي بحق سلامتك، وهل هو خبر في معنى الدعاء؟ أي: والله يسلمك.

و (قيل: ذو موصولة) أعربت على لغة، و «تسلم» صلتها، والمعنى: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ثم حذف الجار أئساعاً، فصار تسلمه، ثم الضمير. (ويلحق الفعلين الفروع^(٢)) فيقال: اذهبوا بذي تسلمان، وذهبوا بذي تسلمون، وذهبي بذي تسلمين.

(مسألة): (يحذف المضاف للدليل) جوازاً نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩] أي كأصحاب صَيِّبٍ. ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ﴾ [النور: ٤٠] أي كذي ظلمات بدليل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْغَعِمٌ﴾ [البقرة: ١٩] ﴿يَفْشِلُهُ مَوْجٌ﴾ [النور: ٤٠] (ودونه ضرورة) كقوله:

١٢٥١ - عَشِيَّةً فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مَلْتَقَى الْقَوْمِ هُوْبِرُ^(٣)
يريد: ابن هوبر.

(وإنما يقاس إذا لم يستبد الثاني بنسبة الحكم) نحو: ﴿وَسَّالَ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهلها، ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمَـجَلَّ﴾ [البقرة: ٩٣] أي حُبّه. فإن جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس (خلفاً لابن جني) في قوله بالقياس مطلقاً فأجاز: جلست

= والكتاب (١٩٧/١) والمقاصد الحوية (٥٩٦/٣) وبلا نسة في المنصف (١٠٣/٢) ولسان العرب (٣٩٣/١٠ - ألك) والأشباه والنظائر (٧٠/٨) والخصائص (٢٧٤/٣) ومغني اللبيب (٤٢٠/٢).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وقولُ ركبتهَا قَضَى حينَ تشنِها

وهو لمزاحم بن عمرو السلولي في الدرر (٣٧/٥). وبلا نسبة في لسان العرب (٢٢٣/٧ - قضض).

(٢) أي يلحق الفعلين «اذهب» و «تسلم» علامات التثنية والجمع.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (٦٤٧/٢) وخزانة الأدب (٣٧١/٤) والدرر (٣٧/٥)

وشرح المفصل (٢٣/٣) ولسان العرب (٢٤٨/٥ - هبر). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٢٧)

والمقرب (٢١٤/١، ٢٥٠/٢).

زيداً على تقدير: جلوس زيد.

(وقد يحذف متضايقان وثلاثة) نحو: ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقَرَّبِ الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى. ﴿قَبْضَةُ مَنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦] أي: أثر حافر فرس الرسول. ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أي مقدار مسافة قربه مثل: قاب. (ثم الألفصح نيابة الثاني) أي المضاف إليه عن المضاف (في أحكامه) من الإعراب كما تقدّم.

والتذكير نحو:

١٢٥٢ - يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَكَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ^(١)
أي ماء بردى، وإلا لقال: تصفّق، وهو^(٢) نهر بدمشق، ألفه للتأنيث.

والتأنيث نحو:

١٢٥٣ - وَالْمَسْكُ مِنْ أُرْدَانِهَا نَافِحَةٌ^(٣)

أي: رائحته. وعود ضميره نحو: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلُكُنَّهِنَّ﴾ [الكهف: ٥٩] أي: أهلها، وغير ذلك كحديث: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي»^(٤). أي استعمال هذين.

(وفي) نيابته عنه في (التنكير إذا كان) المضاف المحذوف (مثلاً خُلْفٌ) فقال ابن مالك تبعاً للخليل: نعم، ولذلك نصب على الحال نحو: «تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَأٍ» أي مثلها، أو ركب مع «لا» كحديث «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرٌ بَعْدَهُ»^(٥) وقال سيبويه: لا.

(ويجوز إبقاء جرّه إن عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل) له.

(١) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٢٢) وجمهرة اللغة (ص ٣١٢) وخزانة الأدب (٤/ ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ١١/ ١٨٨) والدرر (٥/ ٣٨) وشرح المفصل (٣/ ٢٥) ولسان العرب (٣/ ٨٨ - برد، ٦/ ٧ - برص، ١٠/ ٢٠٢ - صفق) ومعجم ما استعجم (ص ٢٤٠). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥١) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٤) وشرح المفصل (٦/ ١٣٣) ولسان العرب (١١/ ٣٤٥ - سلسل، ١٤/ ٤٧٨ - ضحا).

(٢) أي البريص. انظر اللسان (٦/ ٧).

(٣) عجز بيت من السريع، وصدّره:

مَرَّتْ بِهَا فِي نَسْوَةٍ خَوْلَةٌ

وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٢٤) والدرر (٥/ ٣٩).

(٤) أي الحرير والذهب. والحديث رواه من طريق علي بن أبي طالب مرفوعاً أبو داود في اللباس باب ١٠ (حديث ٤٠٥٧)، والترمذي في اللباس باب ١، والنسائي في الزينة باب ٤٠، وابن ماجه في اللباس باب ١٩.

(٥) رواه البخاري في كتاب المناقب (باب ٢٥، حديث رقم ٣٦١٩) من حديث جابر بن سمرة

فالأول نحو:

١٢٥٤ - أَكْثَلُ أَمْرٍءٍ تَحْسِينِ أَمْرَءًا وَنَارٍ تَوَقُّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(١)
أي: وكل نار.

والثاني نحو: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]. أي ما في الآخرة. (وشرط ابن مالك) للجواز (اتصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو:

١٢٥٥ - وَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْخَيْرِ يَثْرِكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرُّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعٌ^(٢)
ولم يشترطه الأكثرون كما في الآية المذكورة.

(و) شرط (قَوْمٌ سَبَقَ نَفْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ) كما تقدّم في الأمثلة. قال أبو حيان: والصحيح جوازه مع عدمهما كقوله:

١٢٥٦ - لَوْ أَنَّ طَبِيبَ الْإِنْسِ وَالْجِنَّ دَاوَيَا أَلَّ لِي بِمَنْ عَفَاءَ مَا شَفَّيَانِي^(٣)
وقوله:

١٢٥٧ - كُلُّ مُثَرِّفٍ فِي رَهْطِهِ ظَاهِرُ الْعِزِّ زِيٍّ وَذِي عُزَّةٍ وَفَقِيرٌ مَهِينٌ^(٤)
(و) الجر (دون عطف ضرورة) كقوله:

١٢٥٨ - الْآكِلُ الْمَالِ الْيَتِيمِ بَطْرًا^(٥)

أي: مال اليتيم (خلافًا للكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار حكوا: «أطعمونا لحمًا سمينًا شاةً»، أي «لحم شاة» فقاموا عليه نحو: يعجبني ضرب زيد، أي ضرب زيد، والبصريون حملوا ذلك على الشذوذ.

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه (ص ٣٥٣) والأصمعيات (ص ١٩١) وأمالى ابن الحاجب (١/ ١٣٤، ٢٩٧) وخزانة الأدب (٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١) والدرر (٥/ ٣٩) وشرح التصريح (٢/ ٥٦) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٩٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٠٠) وشرح المفصل (٣/ ٢٦) والكتاب (١/ ٦٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٤٥). ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه (ص ١٩٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ٤٩) والإنصاف (٢/ ٤٧٣) وأوضح المسالك (٣/ ١٦٩) وخزانة الأدب (٤/ ٤١٧، ٧/ ١٨٠) ورصف المباني (ص ٣٤٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٩) وشرح المفصل (٣/ ٧٩، ٤٢٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥) والمحتسب (١/ ٢٨١) ومغني اللبيب (١/ ٢٩٠) والمقرب (١/ ٢٣٧).

(٢) البيت من الطويل، وهو لبشر القشيري في شرح عمدة الحافظ (ص ٥٠١). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٤٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في الدرر (٥/ ٤١).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٤٢).

(٥) الرجز بلا نسبة في الدرر (٥/ ٤٢).

(ويحذف المضاف إليه) منوياً (ويكثر) هذا الحذف (في الأسماء التامة) ويقال في غيرها كقَبْلُ وبعد، ونحوهما. وقال ابن عصفور: لا يقاس إلا في مفرد مضافه زمان، وقد يبقى المضاف بلا تنوين إن عطف هو على مضاف لمثله. (أو عطف عليه مضاف لمثله) فالأول: نحو: حديث البخاري عن أبي برزة: «غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانين»^(١) بفتح الياء بلا تنوين.

والثاني: نحو حديث: أنه ﷺ قال: «تحفيضين في علم الله ستة أو سبعة أيام»^(٢).

(وخصه الفراء بالمصطحيين) كاليد والرجل نحو: قطع الله يدَ رجلٍ من قالها... والتَّصِف والزَّيْع، وقبل وبعد بخلاف نحو: دار، و غلام، فلا يقال: اشترت دار و غلام زيد.

قال ابن مالك: وقد ينفي بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن مُحِصِن ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) [البقرة: ٣٨]، أي: لا خَوْفُ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ، وقوله:

١٢٥٩ - سُبحَانَ مَنْ عِلْمُهُ الْفَاخِرُ^(٤)

[الفصل بين المتضايفين]

(مسألة): (لا يفصل بين المتضايفين) أي المضاف، والمضاف إليه (اختياراً) لأنّه من تمامه، ومُنَزَّل منه منزلة التّنين (إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٥) [الأنعام: ١٣٧]. وقرئ ﴿مُخْلِفٌ وَعَدُهُ رُسُلِهِ﴾^(٦) [إبراهيم: ٤٧]

(١) رواه البخاري في كتاب العمل في الصلاة، باب ١١ (حديث رقم ١٢١١) وفي بعض نسخ البخاري بلفظ «ثمان» بغير ياء، وفي رواية للحموي والمستملي «ثمانين» بياء مفتوحة من غير تنوين، وهو موضع الشاهد هنا؛ ولفظه: «... غزوت مع رسول الله ﷺ ستّ غزوات أو سبع غزوات أو ثمان، وشهدت تيسيره، وإنّي كنت أنا أراجع مع دابتي أحبّ إليّ من أن أدعها ترجع إلى ما ألفها فيشقّ عليّ».

(٢) رواه الترمذي في الطهارة، باب ٩٥ (حديث رقم ١٢٨) عن حمّة بنت جحش؛ وفيه: «... إنما هي ركضة من الشيطان، فتَحْضِي ستّة أيام أو سبعة أيام في علم الله...».

(٣) ثبت في الأصل: «خوفٌ» بالفتح؛ وما أثبتناه «خوفٌ» بالرفع من دون تنوين هي قراءة ابن محيصن كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (١/٣٢٢). أما قراءة «خوفٌ» بالفتح، فهي قراءة الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب. وقراءة الجمهور «خوفٌ» بالرفع والتنوين.

(٤) تقدّم بالرقم (٧٤٣)

(٥) أي بنصب «أولادهم» وحرّ «شركائهم»، قال أبو حيان: «فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها - متقدموهم ومتأخروهم - ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المشوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب» (تفسير البحر المحيط: ٤/٢٣١).

(٦) بنصب «وعده» وإضافة «مخلف» إلى «رسله». انظر تفسير البحر المحيط (٥/٤٢٧).

وحديث البخاري: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»^(١) وقوله: «تَرَكْتُ يَزْنَأَ نَفْسِكَ وَهَوَاهَا، سَخِيَّ لَهَا فِي رَدَاهَا»^(٢).

وقوله:

١٢٦٠ - كَنَاجِتْ يَوْمًا صَخْرَةً بَعْسِيلَ^(٣)

وقيل: لا يجوز بهما، وعلى المفعول أكثر النحويين. ورُدَّ في الظرف بأنه يتوسع فيه، وفي المفعول بثبوته في السَّبع المتواترة. وحسنه كون الفاصل فضلة فإنه يصلح بذلك لعدم الاعتداد، وكونه غير أجني من المضاف، ومقدَّر التأخير.

وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيَّان، فالفصل بهما ضرورة كقوله:

١٢٦١ - تُسْقِي امْتِيحاً نَدَى الْمَسَوَاكِ رِيقَتِهَا^(٤)

وقوله:

١٢٦٢ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ^(٥)

(١) رواه البخاري في كتاب التفسير، في تفسير سورة الأعراف، باب ٢، حديث رقم (٤٦٤٠) من حديث أبي الدرداء.

(٢) هذه حكمة. انظر شرح الأشموني (٢٧٦/٢).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره.

فرشني بخير لا أكون ومدحتي

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٤/٣) والدرر (٤٣/٥) وشرح الأشموني (٣٢٨/٢) وشرح التصريح (٥٨/٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٢٨) ولسان العرب (٤٤٧/١١ - غسل) والمقاصد النحوية (٤٨١/٣).

والعسيل. مكسة الطيب، وهي مكسة شعر يكتس بها العطار بلاطه من العطر؛ قاله في اللسان (٤٤٧/١١) وقال: «فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أراد كناحتِ صخرة يوماً بعسيل». و«رشني»: من رشت السهم: إذا ألزقت عليه الريش.

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

كما تَضْمَنُ ماءَ المِزْنَةِ الرُّصْفُ

وهو لجير في ديوانه (١٧١/١) والدرر (٤٤/٥) وشرح التصريح (٥٨/٢) والمقاصد النحوية (٤٧٤/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٣/٣) وشرح الأشموني (٣٢٨/٢).

(٥) جزء بيت من الوافر، وتتمته:

يقاربُ أو يزيلُ

وهو لأبي حية الميري في الإنصاف (٤٣٢/٢) وخزانة الأدب (٢١٩/٤) والدرر (٤٥/٥) وشرح =

وقوله:

١٢٦٣ - هما أَخَوَا - في الحزب - مَنْ لَا أَخَا لَهُ ^(١)

(وجوّزه) أي الفصل (الكوفية مطلقاً) بالظرف والمجرور وغيرهما. (و) جوزه (يونس بالظرف والمجرور) غير المستقل، (و) جوّزه (ابن مالك بقسم). حكى الكسائي: هذا غلامُ وَالله زَيْد. وقال أبو عُبَيْدة: إِنَّ الشاةَ لَتَجْتَرُ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللهِ رَبِّهَا.

(وإمّا) كقوله:

١٢٦٤ - هَمَّا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْمَوْتُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ ^(٢)

ذكرها في «الكافية»، والأول في «الخلاصة» ^(٣)، ولا ذُكِرَ لهما في «التسهيل». (ويجوز) الفصل ضرورة لا اختياراً (بنعت) نحو:

١٢٦٥ - مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ ^(٤)

(ونداء) قال في شرح الكافية كقوله:

١٢٦٦ - كَانَ يَزْدُونُ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حَمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ ^(٥)

= التصريح (٥٩/٢) والكتاب (١٧٩/١) ولسان العرب (٣٩٠/١٢ - عجم) والمقاصد النحوية (٣/٤٧٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٩/٣) والخصائص (٤٠٥/٢) ورصف المباني (ص ٥٦) وشرح الأشموني (٣٢٨/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٥) وشرح المفصل (١٠٣/١) ولسان العرب (١٥٨/٤ - جبر) والمقتضب (٣٧٧/٤)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما

وهو لعمره الخثعمية في الإنصاف (٤٣٤/٢) والدرر (٤٥/٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٨٣) ولسان العرب (١٠/١٤ - أبي). ولها أو لدرنا بنت ععبة في الدرر (٤٥/٥) والمقاصد النحوية (٣/٤٧٢). ولدرنا بنت ععبة في شرح المفصل (٢١/٣) والكتاب (١٨٠/١). ولدرنا بنت ععبة أو لدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيويه (٢١٨/١). ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد (ص ١١٥). وبلا نسبة في الخصائص (٢٩٥/١، ٤٠٥/٢) وكتاب الصناعتين (ص ١٦٥).

(٢) تقدم بالرقم (٨٧).

(٣) الخلاصة: هي ألفية ابن مالك نفسها

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

نحوثٌ وقد بلّ المرادِي سَيْفَهُ

وهو لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر (٤٦/٥) وشرح التصريح (٥٩/٢) والمقاصد النحوية (٣/٤٧٨). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢٥٨/١) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٦).

(٥) الرجز بلا نسبة في الخصائص (٤٠٤/٢) والدرر (٤٧/٥) وشرح الأشموني (٣٢٩/٢) وشرح التصريح =

مع الهوامع/ ج ٢/ م ٢٨

أراد: كَأَنَّ بِرْدُونَ زَيْدٍ يَا أَبَا عَصَامٍ. وقال ابن هشام: يحتمل أن يكون «أبا» هو المضاف إليه على لغة القَصْرِ، وزيد بدل، أو عطف بيان. ومثله أبو حيان بقول زهير^(١):

١٢٦٧ - وَفَاقُ كَعْبٍ بُجَيْرٍ مُتَقِدٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا^(٢)
أي: يا كعب^(٣).

(وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله:

١٢٦٨ - مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طَبٍّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ^(٤)
وقوله:

١٢٦٩ - أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ، فَنَعِمَ مَا نَجَلَا^(٥)
(وفعل مُلغًى) كقوله:

١٢٧٠ - بِأَيِّ تَرَاهُمُ الْأَرْضِينَ حَلَّوْا^(٦)

أي: بأيّ الأرضين تراهم حلّوا.

= (٦٠/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٥) والمقاصد النحوية (٣/٤٨٠).

(١) نسبه لزهير، والصواب أنه لبجير بن زهير. وانظر الحاشية التالية.

(٢) البيت من البسيط، وهو لبجير بن زهير في الدرر (٥/٤٨) والمقاصد النحوية (٣/٤٨٩). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٣٢٩) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٥).

(٣) الأصل. وفاق بجير يا كعب.

(٤) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٩٠) وشرح الأشموني (٢/٣٢٩) والدرر (٥/٤٩) وشرح التصريح (٢/٦٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٣) والمقاصد النحوية (٣/٤٨٣).

والشاهد فيه قوله: «قهر وجد صب» حيث فصل بين المضاف، وهو قوله: «قهر» والمضاف إليه، وهو قوله: «صب» بفاعل المضاف؛ وذلك أن المضاف مصدر، وهو قوله: «قهر» والمضاف إليه، وهو «صب» مفعول ذلك المصدر، والفاصل، وهو «وجد» فاعل المصدر.

(٥) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٨٥) والدرر (٥/٤٩) وشرح التصريح (٢/٥٨) ولسان العرب (١١/٦٤٦ - نجل) والمحتسب (١/١٥٢) والمقاصد النحوية (٣/٤٧٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٨٦) وشرح الأشموني (١/٣٢٨) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٤) ولسان العرب (١/٧٤٨ - نحب) ومجالس ثعلب (ص ٩٦).

ويريد: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه، فنعم ما نحلا.

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أَلَدَّ بَرَّانٍ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/٥٠) وشرح الأشموني (٢/٣٢٩) وشرح التصريح (٢/٦٠) والمقاصد النحوية (٣/٤٩٠).

(ومفعول له) أي من أجله كقوله:

١٢٧١ - أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبَسُ مُعَاوِدُ جُرْأَةٌ وَقَتِ الْهُوَادِي^(١)
أي: مُعَاوِدُ وَقَتِ الْهُوَادِي جُرْأَةٌ.

[المضاف للياء]

(مسألة): (المضاف للياء بكسر آخره) لمناسبة الياء (إلا مثني ومجموعاً) على حده، وما حمل عليهما، (ومعتلاً) لا يجري مجرى الصحيح (فيسكن) آخره، وهو الألف من الأول والأخير، والواو من الثاني، والياء من الثلاثة. (ثم تدغم) في ياء الإضافة (الياء) التي في آخر الكلمة، (والواو) بعد قلبها ياء، ويكسر ما قبلها إن كان ضمّاً للمجانسة نحو: زَيْدِيّ، وَزَيْدِيّ^(٢)، وَقَاضِيّ، وَمُسْلِمِيّ.

(وتسلم الألف) فلا تقلب في المثني: كزَيْدَايَ، والمقصور كعصَايَ وَمَخْيَايَ.

(وقلبها) ياءً (في المقصورة لغة) لهذَّيْل وغيرهم كما قال أبو حيان كقوله:

١٢٧٢ - سَبَقُوا هَوِيّ، وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ^(٣)

وقرأ الحسن: ﴿يَا بُشْرَايَ﴾^(٤) [يوسف: ١٩].

(١) البيت من الوافر، وهو بهذه الرواية بلا نسبة في المقاصد النحوية (٤٩٢/٣) والمقتضب (٣٧٧/٤). ويروي الصدر مكان العجز:

معَاوِدُ جُرْأَةٌ وَقَتِ الْهُوَادِي أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبَسُ
وهو بهذه الرواية لأبي زيد الطائي في ديوانه (ص ٩٨) والدرر (٥٠/٥)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣٢٩/٢) وشرح التصريح (٦٠/٢).

(٢) مثني منصوب.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فَتُخْرِثُوا وَلَكَلْ جَنْبِ مَصْرَعٍ

وهو لأبي ذؤيب في إنباه الرواة (٥٢/١) والدرر (٥١/٥) وسر صناعة الإعراب (٧٠٠/١) وشرح أشعار الهذليين (٧/١) وشرح شواهد المغني (٢٦٢/١) وشرح قطر الندى (ص ١٩١) وشرح المفصل (٣٣/٣) وكتاب اللامات (ص ٩٨) ولسان العرب (٣٧٢/١٥ - هوا) والمحاسب (٧٦/١) والمقاصد النحوية (٤٩٣/٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٩٩/٣) وجواهر الأدب (ص ١٧٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٢) وشرح الأشموني (٣٣١/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٨) والمقرب (٢١٧/١).

(٤) قراءة «بشراي» بياء الإضافة المفتوحة عزاها أبو حيان إلى الجمهور. وقرأ «يا بُشْرَى» بغير إضافة الكوفيون، وروى ورش عن نافع: «يا بشراي» بسكون ياء الإضافة، وقرأ أبو الطفيل والحسن وابن أبي إسحاق والجمحدري: «يا بُشْرَى» بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء الإضافة، وهي لغة لهذيل. انظر تفسير البحر المحيط (٢٩١/٥).

(و) قلبها (في لَدَى، وإِلَى، وَعَلَى) الاسْمَيْنِ^(١) (أكثر) وأشهر في اللغات من السلامة نحو: لَدَيْ، وَعَلَى الشَّيْءِ، وَإِلَى. وبعض العرب يقول: لَدَاي، وَعَلَاي، نقله أبو حيان معترضاً به على صاحب «التمهيد»^(٢) في نفيه ذلك.

(ثم الياء) المضاف إليها (في غير المفرد الصحيح تفتح) كما تقدّم. (وقد تكسر مع المقصور). قرأ الحسن: ﴿عَصَاي﴾^(٣) [طه: ١٨]. (و) قد تكسر المُدْغَمَة في جمع أو غيره كقراءة حمزة: ﴿بِمَصْرَحِي﴾^(٤) [إبراهيم: ٢٢] وقول الشاعر:

١٢٧٣ - عَلَيَّ لَعْنُورٍ نَعْمَةٌ بَعْدَ نَعْمَةٍ^(٥)

سمع بكسر الياء.

(و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تُفْتَحُ وتسكن) أي يجوز كلّ منهما، (وفي الأصل) منهما (خلاف): قيل: الفتح أصل، لأنه حرف واحد، فقياسه التحريك به، ثم سَكَن تخفيفاً. وجزم به ابن مالك في «سبك المنظوم». وقيل: السكون أصل، لأنه حرف علة ضمير فوجب السكون كواو ضربوا، ولأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذر الابتداء به، والمتصل بغيره لا تعذر فيه.

(وقلّ حَذَفُهَا) أي: الياء (مع كسر المتلو) أي ما قبلها كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨]. بحذف الياء وضلاً ووقفاً، وخطأً.

(١) «لدى» فقط متفق على اسميتها، أما «إلى» و«على» فمختلف بهما.

(٢) «التمهيد» لابن عبد البر القرطبي. وقد تقدم الكلام عليه.

(٣) هذه القراءة مروية أيضاً عن ابن أبي إسحاق وأبي عمرو. وقرأ ابن أبي إسحاق أيضاً والجاحدي: «عَصَاي» بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم (تفسير البحر المحيط: ٢٢٠/٦).

(٤) وقرأ بها أيضاً عدا حمزة يحيى بن وثاب والأعمش. قال أبو حيان في البحر المحيط (٤٠٨/٥): «وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة، قال القراء. لعلها من وهم القراء، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظنّ أن الباء في بمصرخي خافضة للفظ كله، والباء للمتكلم خارجة من ذلك وقال أبو عبيد. نراهم غلطوا، ظنوا أن الباء تكسر ما بعدها. وقال الأخفش: ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين وقال الزجاج: هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة، ولا وحدها إلا وجه ضعيف وقال النحاس: صار هذا إجماعاً، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ. وقال الزمخشري. هي ضعيفة»

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لواليدٍ ليست بذات عقاربٍ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٤١) وخزانة الأدب (٣٢٤/٢، ٤٣٧/٤) والدرر (٥٣/٥). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣/٣٢٠).

(و) قَلَّ (قلبها ألفاً) كقوله:

١٢٧٤ - أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفَ ثُمَّ آوَى إِلَيَّ أُمَّا وَيَزُونِي النِّقِيعُ^(١)
(وخصه ابن عصفور بالضرورة) وأطلق غيره جوازه.

(و) قَلَّ حذفها أي: الألف (مع فتح المثلو) به دالاً عليها كقوله:

١٢٧٥ - وَلَسْتُ بِمَذْرِكِ مَا فَاتَ مِنِّي بَلْهَفٌ، وَلَا بَلَيْتٌ وَلَا لَوَأْنِي^(٢)

قال أبو عمرو بن العلاء: (و) مع (ضمته) كقوله:

١٢٧٦ - ذَرِينِي إِنَّمَا خَطَّيْتُ وَصَوَّبِي عَلَيَّ وَإِنَّمَا أَهْلَكْتُ مَالُ^(٣)
أي: مالي.

(وأنكره أبو زيد) الأنصاري وقال: المعنى في البيت: إن الذي أهلكته مال لا عِزُّص.

(قال ابن مالك: فإن كانت) الإضافة (غير محضة) كإضافة: مُكْرِمِيٍّ مراداً به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب)؛ لأنها حينئذ في نيّة الانفصال، فلم تمازج ما اتصلت به، فتشبه ياء: قَاضِيٍّ في جواز الحذف، فلا حظ لها في غير الفتح والسكون. قال أبو حيان: وغيره من النحويين لم يذكروا هذا القيد، ثم نقله في «الارتشاف» عن المجالس^(٤) لشعلب، والنّهاية.

(١) البيت من الوافر، وهو لنقيع بن جرموز في المؤلف والمختلف (ص ١٩٥) ونوادر أبي زيد (ص ١٩). وبلا نسبة في الدرر (٥٤/٥) وشرح الأشموني (٣٣٢/٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥١٢) ولسان العرب (٣٦٠/٨ - نفع) والمقاصد النحوية (٢٤٧/٤) والمقرب (٢١٧/١، ٢٠٦/٢).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦٣/٢، ١٧٩) والإنصاف (٣٩٠/١) وأوضح المسالك (٣٧/٤) وخزانة الأدب (١٣١/١) والخصائص (١٣٥/٣) ورصف المباني (ص ٢٨٨) وسر صناعة الإعراب (٥٢١/١، ٧٢٨/٢) وشرح الأشموني (٣٣٢/٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥١٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٥) ولسان العرب (٣٢١/٩ - لهف) والمحتسب (٢٧٧/١) والمقاصد النحوية (٢٤٨/٤) والمقرب (١٨١/١، ٢٠١/٢) والممتع في التصريف (٦٢٢/٢).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأوس بن علفاء في إنباه الرواة (١٢٠/١) وخزانة الأدب (٣١٣/٨) والدرر (٥٦/٥) والشعر والشعراء (٦٤٠/٢) ولسان العرب (٥٣٥/١ - صوب) والمقاصد النحوية (٢٤٩/٤) ونوادر أبي زيد (ص ٤٦). ولابن علقمة الفزاري - ولعله تحريف ابن غلفاء - في الأشباه والنظائر (١٩٤/٦) وجمهرة اللغة (ص ٣٥١، ١٣١١).

(٤) قال ابن السكيت في الفهرست (ص ١١٨ - طبعة دار الكتب العلمية): «ولأبي العباس مجالسات أملاها على أصحابه في مجالسه تحتوي على قطعة من النحر واللغة والأخبار ومعاني القرآن والشعر مما سمع وتكلم عليه، روى ذلك عنه جماعة منهم أبو بكر بن الأنباري وأبو عبد الله اليزيدي وأبو عمر الزاهد وابن درستويه وابن مقسم». وقد قام الأستاذ عبد السلام هارون بتحقيق هذا الكتاب وشرحه والتعليق عليه ونشرته مكتبة المعارف سنة ١٣٦٨ (١٩٤٨ م) في طبعة قيمة.

(فإن نُودِيَ) المضاف للياء، لا بعد ساكن (ففيها) أي: الياء لغات أشهرها: (الحذف، وإبقاء الكسر) دالاً عليها، لأن المنادى كثير التغير، لكثرة الاستعمال نحو: ﴿يَعْبَادُ أَتَقُونَ﴾ [الزمر: ١٦]. (فالإبقاء ساكنة)، يليه (فمفتوحة) نحو: ﴿يَعْبَادُ الَّذِينَ أَتَرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣] (فقلبها ألفاً) يليه نحو: ﴿يَحْسَرُونَ عَلَى مَا فَرَطُوا﴾ [الزمر: ٥٦] (فحذفها) أي الألف (مع فتح المثلو) استغناءً به عنها، كما استغنوا بالكسر عن الياء. وهذا الوجه أجازهُ الأَخْفَشُ، والمازني، والفارسي، (ومنعهُ الأَكْثَرُونَ) قال أبو حيان: ويحتاج إلى سماعٍ من العرب في النداء (فمع ضمّه) أي المثلو (حيث لا لبس) يَحْصُلُ بالمنادى المفرد، قرئ ﴿قُلْ رَبِّ أَتَحْكُمُ بِالْحَقِّ﴾^(١) [الأنبياء: ١١٢] ﴿قَالَ رَبُّ آلِ يَسْنَ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣] أي إلي يا رب. وحكى سيويو: يا قوم لا تفعلوا ويا رب اغفر لي، ووجهُ بأنه لما حذف المعاقب للتثنية بُني على الضمِّ كما بُني ما ليس بمضاف، إذا حذف تنوينه.

قال أبو حيان: والظاهر أنَّ حُكْمَهُ في الإتيان حيثُ حُكِمَ المبني على الضمِّ غير المضاف، لا حكم المضاف للياء.

(وَأَنكَرَهُ) أي الضمُّ ابن هشام (اللحمي)، وقال: إنّما أجازهُ سيويو فيما كثر إرادة الإضافة فيه.

(وقال خطّاب) الماردي^(٢): هو رديءٌ قبيحٌ، لأنه يلتبس المضاف بغيره، أمّا بعد ساكن مُدْغَمٌ أو غيره فلا سبيل إلى...^(٣). نحو يا قاضي وبني.

(فإن كان) المضاف إلى الياء في النداء (أمّا أو عمّا مع ابن وابنة قلّ إثباتها، وقلّبها ألفاً) ثابتة حتى لا يكاد يوجد إلّا في ضرورة كقوله:

١٢٧٧ - يا ابنَ أُمِّي يا شَقِيْقَ نَفْسِي^(٤)

(١) يُقْرَأ «قُلْ» أمراً، و «قال» على لفظ الماضي. وقراءة «رَبُّ» هي قراءة حفص وأبي جعفر؛ قال أبو حيان: «قال صاحب اللوامح: على أنه منادى مفرد، وحذف حرف النداء فيما جاز أن يكون وصفاً لأي بعيد بابهِ الشعر» انتهى. قال أبو حيان: «وليس هذا من نداء النكرة المقبل عليها، بل هذا من اللغات الجائزة في: يا غلامي؛ وهي أن تنب على الضم وأنت تنوي الإضافة، لما قطعته عن الإضافة وأنت تريدها بنيتها، فمعنى «رَبِّ»: يا رب. انظر تفسير البحر المحيط (٣١٩/٦)

(٢) المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدم التعريف به، انظر الفهارس العامة.

(٣) موضع النقط بياض في الأصل.

(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

أنت خلقتني لدهر شديد

وهو لأبي زيد في ديوانه (ص ٤٨) والدرر (٥٧/٥) وشرح التصريح (١٧٩/٢) والكتاب (٢١٣/٢) ولسان العرب (١٨٢/١٠ - شقن) والمقاصد النحوية (٢٢٢/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك =

وقوله:

١٢٧٨ - يا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلُومِي وَاهْجَعِي^(١)

(وغلِبَ الحذف) لكثرة استعمالها في النداء (مع كسر الميم دلالة على الياء) المحذوفة (وفتحها) دلالة (على الألف) المحذوفة المنقلبة على الياء المقدر فتح ما قبلها (لا تركيباً خلافاً لسيبويه) وأصحابه في قولهم: إِنَّهُ مَرْكَبٌ مَبْنِيٌّ كَأَحَدٍ عَشَرَ، وَيَغْلَبُكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَبْنُومُ لَا تَأْخُذْ بِذِيكُمُ الَّذِينَ يُبْنُونَ﴾ [طه: ٩٤]. قرئ في السبع بالكسر والفتح.

(قال قوم: ومع ضَمِّها). أمّا غير أم وعمّ مع ابن وابنة، فلا يحذف منه الياء، كيا أخي، ويا ابن خالي. (وتزيد أم وأب) على الحذف، والإبقاء والقَلْبُ بوجوهها (بقلمها) أي الياء (تاء مكسورة) وهو الأكثر (ومفتوحة) وبهما قرئ في السبع. (قيل: ومضمومة) قاله الفراء والنحاس، وحكى الخليل: يا أُمَّتُ لا تفعلي، وَمَنْعَهُ الزَّجَاجُ. (والأصحّ أنّها) توصل أي التاء (عوض) من الياء أو الألف. (ومن ثمّ) أي مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (لا يجتمعان اختياراً) إذ لا يجمع بين العِوضِ والمُعَوِّضِ.

وقولهم: يا ابْنَا بالألف، وهي التي تُوصَلُ بآخر المنادى يُغَيَّرُ أو استغناء، لا المبدلة من الياء كألتي في «حسرتا». وأجاز كثيرٌ من الكوفيين الجمع بينهما (أو نَدَبُ) المنادى المضاف للياء، (فعلى السكون) أي على لغة مَنْ أثبتّها ساكنة (تُفْتَحُ أو تُقَلَّبُ) فتحذف لاجتماع اللَّيْنِ نحو: واعْبُدِيَا، واعْبُدَا. (وعلى) لغة (الفتح تُفْتَحُ) فقط، وتزاد الألف، ولا تحتاج إلى عملٍ ثانٍ؛ لأن الياء مهيأة لمباشرة الألف بفتحها. (وعلى) لغة (غيره) أي الحذف مع كسر المتلوّ أو فتحه، أو ضمّه، والقلب ألفاً (تُقَلَّبُ) ألفاً (وتحذف لألف التّنبّه) لاجتماع ألّفين (وقد يستغنى بالكسرة) في المنادى (فلا يجب ردّ الياء في المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور، فيقال: «يا غلام، واحيياه» (خلافاً للفراء) في إيجابه الزّد، فتقول: يا غلامي، واحيياه.

(ويقال في) إضافة (ابنم) إلى الياء (ابنمي و) يقال في (فم: فم) برّد الواو التي هي الأصل، وقلبها ياء، وإذغامها في الياء. (وقلّ: فمي). وقيل: لا يجوز إلّا في الضرورة،

= (٤٠/٤) وشرح الأشموني (٤٥٧/٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٧) وشرح المفصل (١٢/٢) والمقتضب (٢٥٠/٤).

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب (٣٦٤/١) والدرر (٥٨/٥) وشرح أبيات سيبويه (٤٤٠/١) وشرح التصريح (١٧٩/٢) وشرح المفصل (١٢/٢) والكتاب (٢١٤/٢) ولسان العرب (٤٢٤/١٢ - عمم) والمقاصد النحوية (٢٢٤/٤) ونوادر أبي زيد (ص ١٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤١/٤) ورصف المباني (ص ١٥٩) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٨) والمقتضب (٢٥٢/٤)

لأن الإضافة ترد إلى الأصل. واستدل ابن مالك، وأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحديث الصّحّاحين: «لخلوف فم الصائم»^(١). (و) يقال فيه في لغة التضعيف: «فَمِي»، والقصر (فماي). (و) يقال (في أب وإخوته: أبي، وأخي، وحمي، وهني) بلا رد، لأنه المستعمل، كالإضافة إلى غير الياء نحو: إن هذا أخي. (وجوّز الكوفيّة والمبرّد، وابن مالك) أن يقال: (أبيّ) برّد اللّام كقوله:

١٢٧٩ - كأن أبيّ كَرَمًا وسودا يُلقِي على ذي اللَّبد الجديد^(٢)
(زاد) ابن مالك: (وأخيّ). قال: ولم أجد له شاهداً لكن أجيزه قياساً على «أبيّ» كما فعل المبرّد.

(و) يقال (على المختار) في ذي: ذي؛ لأن الأصل في الرفع: ذوي، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها كالجَرّ، والنصب. ومقابل المختار هو منع إضافتها إلى الضمير.

[الجر بالمجاورة]

خاتمة: في سبب للجر ضعيف.

(أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجرّ بالمجاورة للمجرور في نعت) كقولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، (وتوكيد) كقولهم:

١٢٨٠ - يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الرِّجَالِ كُلَّهُمْ^(٣)

(١) «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» رُوي في الصحاح بأسانيد وطرق متعددة؛ رواه البخاري في الصوم باب ٢ ٩٠، واللباس باب ٧٨، وسلم في الصيام حديث ١٦٢ - ١٦٤، والترمذي في الصوم باب ٥٤، والنسائي في الصيام باب ٤١ و٤٢ و٤٣، وابن ماجة في الصيام باب ١، والدارمي في الصوم باب ٥٠، ومالك في الصيام حديث ٥٨، وأحمد في مسنده (٤٤٦/١)، ٢٣٢/٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٤، ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٣٢، ٥/٣، ٤٠، ٤/١٣٠، ٢٠٢، ٦/٢٤٠).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٥٩/٥) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥١٥).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الدَّنْبِ

وهو لأبي الغريب النصري في خزانة الأدب (٩٠/٥)، ٩٣، ٩٤ (٥٩/٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١/٢) وتذكرة النحاة (ص ٥٢٧) وشرح شواهد المغني (ص ٩٦٢) وشرح شذور الذهب (ص ٤٢٨) ولسان العرب (٢/٢٩٢ - زوج) ومغني اللبيب (ص ٦٨٣).

بجر «كلهم» على المجاورة، لأنه توكيد لذوي المنسوب، لا للزوجات وإلا لقال: كلهن.

(زاد قوم: وعطف نسق) كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(١) [المائدة: ٦] فإنه معطوف على: «وأيدكم» لأنه موصول. قال أبو حيان: وذلك ضعيف جداً، ولم يحفظ من كلامهم. قال: والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنهما تابعان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف. وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور الممسوح إشارة إلى مسح الخف.

(و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور: (و) عطف (بيان). وقال: لا يمتنع في القياس جرّه على الجوار، لأنه كالنعت، والتوكيد في مجاورة المتبوع. أما البدل فقال أبو حيان: لا يُحفظ من كلامهم ولا خرج عليه أحد شيئاً، قال: وسببه أنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول، على الأصح، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جرّ بإجماع، فبعدت مراعاة المجاورة، ونزل منزلة جملة أخرى. وكذا قال ابن هشام.

(وأنكره) أي الجرّ بالمجاورة مطلقاً (السيرافي وابن جنّي) وقال الأول: الأصل: هذا جُحْرُ ضَبَّ خَرِبِ الْجُحْرُ مِنْهُ، كمررت برجل حسن الوجه منه^(٢)، ثم حذف الضمير للعلم به، ثم أضمر الجُحْرُ فصار: «خَرِبٌ».

وقال الثاني^(٣): أصله: خَرِبِ جُحْرُهُ، نحو: حَسَنَ وَجْهُهُ، ثم نقل الضمير فصار خَرِبِ الْجُحْرُ، ثم حذف.

ورُدَّ بأن إبراز الضمير حيثُذ واجبٌ للإلباس، وبأن معمول هذه الصفة لضعفها لا يتصرف فيه بالحذف.

(وقصره الفراء على السماع)، ومنع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز: هذه جُحْرُهُ

(١) قرأ «وأرجلكم» بالخفض ابن كثير وأبو عمرو وحزمة وأبو بكر، وهي قراءة أنس وعكرمة والشعبي والباقر وقتادة وعلقمة والضحاك. وأما قراءة الصب «وأرجلكم» فهي لنافع والكسائي وابن عامر وحفص. وقرأ الحسن: «وأرجلكم» بالرفع. انظر تفسير البحر المحيط (٤٥٢/٣).

(٢) عبارة السيرافي كما جاءت في المغني (١٩٢/٢): «قال السيرافي: الأصل خَرِبِ الْجُحْرُ مِنْهُ، بتنوين خَرِبٍ ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضَّ وَخَفَضَ الجحر، كما تقول. مررت برجل حسن الوجه، بالإضافة، والأصل. حسن الوجه منه».

(٣) أي ابن جنّي

ضَبَّ خَرِيَّةً بِالْجَرِّ.

(وخصَّه قومٌ بالنكرة) كالمثال، ورُدَّ بما حكاه أبو مزوان^(١): «كان واللّه من رجال العرب، المعروف له ذلك».

(و) خصَّه (الخليل بغير المثني) أي: بالمفرد والجمع فقط. قيل: (و) بغير (الجمع) أيضاً بالمفرد فقط، فلا يجوز عليهما: هذان جُحْرُ ضَبَّ خَرِيَّتَيْنِ، ولا على الثاني: هذه جُحرة ضَبَّ خَرِيَّةٍ.

والجواز في المثني مَعْرُوفٌ إلى سيبويه^(٢). قال أبو حيان: وقياسه الجواز في الجمع. والمانع قال: لم يرد إلا في الأفراد، وهو قريبٌ من رأي الفراء.

(١) لم أهتم إلى صاحب هذه الكنية. وفي نسخة أخرى: «أبو ثروان» بالتاء المثناة. ولعله: «أبو ثروان» بالتاء المثناة؛ وهو أبو ثروان العكلي من بني عكل، أعرابي فصيح، له من الكتب: خلق الفرس، وكتاب معاني الشعر. ذكره ابن النديم في الفهرست (ص ٧٣).

(٢) قال في الكتاب (٤٣٧/١): «وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان جُحْرًا ضَبَّ خَرِيَّتَيْنِ، من قِيلَ أَنَّ الضَبَّ واحد والجحر جحرا، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً وقالوا: هذه جِحْرَةٌ ضبابٍ خَرِيَّةٍ، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة والعدة واحدة، فغلطوا». قال: «وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأوّل إلا سواء، لأنه إذا قال هذا جحر ضب متهدّم، ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في الثانية من البيان أنه ليس بالضب»

الْجَوَازِم

أي هذا مبحثها.

[لام الطلب]

أي أحدها: (لام الطلب) أمراً كان نحو: ﴿فَلْيُفِقْ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وحركتها الكسر لضرورة الابتداء (وفتحها لغة) لسليم طلباً للخفة. (وقيل): إنما تفتح على هذه اللغة (إن فتح تاليها) بخلاف ما إذا انكسر نحو: لِيَتَذَنُّ أو ضم نحو: لِيُكْرِمَ. (وقيل): إنما تفتح عليها (إن اشْتُؤْنَفَتْ) أي لم تقع بعد الواو، أو الفاء، أو ثَمَّ حكاهما الفراء.

(وتسكن) أي يجوز تسكينها رجوعاً إلى الأصل في المبنى، ومشاكلة عملها (ثَلَوَ واو، وفاء، وُثِمَ) نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا﴾ [البقرة: ١٨٦] ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ [الحج: ٢٩] ﴿وَلْيَتَمَنَّوْا﴾ [العنكبوت: ٦٦] وُقِرِيَ بالتحريك في الثلاثة الأخيرة فقط.

(وقيل: يقل مع ثَمَّ)؛ لأن التسكين إنما كثر في الأولين لشدة اتصالهما بما بعدهما؛ لكونهما على حرف، فصارا معه ككلمة واحدة فحُفِفَ بحذف الكسر، وَمِنْ ثَمَّ حملت عليهما، فلا تَبْلُغُ في الكثرة مَبْلَغَهُمَا.

(وقيل): هو معها (ضرورة) لا يجوز في الاختيار. قاله خطّاب، وأنكر قراءة حمزة. وهو مردود. قال أبو حيّان: ما قُرِيَء به في السبعة لا يُرَدُّ، ولا يوصف بضعف ولا بقلّة. (وتلزم) اللّام (في أمر فعل غير الفاعل المُخاطَب)، أي في الغائب، والمتكلم،

والمفعول نحو: لِيَقْمَ زَيْدٌ، ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، «قوموا فَلَا ضَلَّ لَكُمْ». «لَتُثَنَّ بِحَاجَتِي».

(وَتَقِلَّ فِي) أمر (متكلم) لأنَّ أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال. (و) تَقِلَّ اللام في (أمر فاعل مخاطب) نحو: ﴿فَإِذَا لَكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾^(١) [يونس: ٥٨] وحديث «لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»^(٢). والأكثر أمره بصيغة افعَل. قال الرضي: فإن كان المأمور جماعة، بعضهم غائب، فالقياس تغليب الحاضر، فيؤتى بالصيغة. ويقال الإتيان باللام.

(وحذفها) أي اللام (فيه أقوال):

أحدها: يجوز مطلقاً حتى في الاختيار بعد قول أمر، وهو رأي الكسائي قال: كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾ [إبراهيم: ٣١] أي: لِيُقِيمُوا.

ثانيها: لا يجوز مطلقاً، ولا في الشَّعر، وهو رأي المبرِّد.

(ثالثها: وهو الصحيح: يجوز في الشعر فقط) كقوله:

١٢٨١ - مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ^(٣)

ولا يجوز في الاختيار سواءً تقدَّم أمرٌ بالقول، أو قولٌ غير أمر أم لم يتقدَّمه. والجزم في الآية؛ لأنه جواب الأمر، أو جواب شرط محذوف كما سيأتي.

(ورابعها): يجوز في الاختيار (بعد قول) ولو كان (غير أمر) نحو: قلت لزيد يضرب عمراً، أي: لِيَضْرِبْ. ولا يجوز في غيره إلا ضرورة. واختاره ابن مالك، وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر. واستدلَّ فيه بقوله:

(١) قرأ: «فلتفرحوا» بالتاء على الخطاب. أبي وابن القعقاع وابن عامر والحسن، ورويت عن النبي ﷺ، وهي قراءة جماعة من السلف كثيرة. وقرأ الجمهور: «فليفرحوا» بالياء على أمر الغائب (تفسير البحر المحيط ٥/١٧٠).

(٢) رواه بهذا اللفظ القرطبي في تفسيره (٨/٣٥٤).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا ما خفت من شيء تبالا

وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب (ص ٢٧٥). وله أو للأعشى في خزانة الأدب (٩/١١). وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر (٥/٦١). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣١٩، ٣٢١) والإنصاف (٢/٥٣٠) والحنى الداني (ص ١١٣) ورسف المباني (ص ٢٥٦) وسر صناعة الإعراب (١/٣٩١) وشرح الأشموني (٣/٥٧٥) وشرح شواهد المغني (١/٥٩٧) وشرح المفصل (٧/٣٥، ٦٠، ٦٢، ٩/٢٤) والكتاب (٣/٨) واللامات (ص ٩٦) ومغني اللبيب (١/٢٢٤) والمقاصد النحوية (٤/٤١٨) والمقتضب (٢/١٣٢) والمقرب (١/٢٧٢).

١٢٨٢ - قلت لبوابٍ لديه دارها تَيْذَنُ فلاني حَمُؤُها وجارُها^(١)
قال: وليس بضرورة لتمكُّنه مِنْ أن يقول: إِيذَن، أو تِيذَن إني.

ولا تُفْصَلُ اللَّامُ عَمَّا عملت فيه لا بمعموله، ولا بغيره. قال أبو حيان: وهي أَسَدُ اتِّصَالاً من حروف الجر، لأنه قد روي فيه الفصل، ولم يجز ذلك منها، لأنَّ عامل الجزم أضعف من عامل الجر.

[لا الطليبة]

أي الثاني: (لا الطليبة) أي المطلوب بها التَّزْكُ سواءً التَّهْيِ نحو: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والدعاء نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. (وليس أضُّها «لا» النافية) والجزم بلام الأمر مقدَّرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامَيْن، (ولا) أصلها: (لام الأمر) زِيدت عليها ألف ففتحت لأجلها (خلفاً لزاعم ذلك) وهو السَّهْلِيّ في الأولى، وبَعْضُهُم في الثانية. قال أبو حيان، لأن ذلك دعوى لا دليل على صحتها.

(وجَزَمُ فَعْلُ المتكلم بها قليلٌ جداً) كقوله: «لا أَلْفَيْنَ أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر مما أَمَرْتُ به»^(٢) الحديث رواه كذا. (٣).

والأَكْثَرُ أن يكون المنهْيُ بها فعل الغائب والمخاطب. قال الرُّضَيّ: على السَّوَاءِ، ولا تختصُّ بالغائب كاللَّام. وفي الارتشاف: الأكثر كونها للمخاطب، ويضعف كونها للغائب، كالمتكلم، ومن أمثلته: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]. ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ٢٨].

(١) الرجز لمنظور بن مرثد في الدرر (٦٢/٥) وشرح شواهد المغني (٦٠٠/٢) والمقاصد النحوية (٤٤٤/٤). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٤٠) والجنى الداني (ص ١١٤) وحزانة الأدب (١٣/٩) وشرح الأشموني (٥٧٥/٣) ولسان العرب (٦١/١) - حمأ، ٥٦٠/١٢ - لوم، ١٠/١٣ - أذن، ١٩٧/١٤ - حمأ، ٤٤٤/١٥ - (تا) ومغني اللبيب (٢٢٥/١).

والحمءُ والحمأُ: أبو زوج المرأة، وقيل. الواحد من أقارب الزوج والزوجة؛ وفي الصحاح: الحمءُ كلٌّ من كان من قبيل الزوج مثل الأخ والأب؛ وفيه أربع لغات. حَمءٌ، وَحَمًا مثل قَفًا وَحَمُو مثل أبُو، وَحَمٌ مثل أب (اللسان. ٦١/١).

(٢) رواه أبو داود وغيره. ولفظ أبي داود في السَّنة (باب في لزوم السَّنة، حديث رقم ٤٦٠٥) عن عبيد الله ابن أبي رافع عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لا أَلْفَيْنَ أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا ندرى، ما وحدنا في كتاب الله أتبعناه».

(٣) قوله: «الحديث رواه كذا» هكذا في الأصل؛ ولعلَّ فيه نقصاً.

(وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزومها) نحو: لا اليَوْمَ يَضْرِبُ زَيْدٌ (قليل أو ضرورة خلف) حكاها في الارتشاف، ومنه قوله:

١٢٨٣ - وقالوا أحنانا لا تخشع لظالم عزيز، ولا ذا حقّ قومك تظلم^(١)
أي: ولا تظلم ذا حقّ قومك. قال في شرح الكافية: وهذا رديء، لأنه شبيهة بالفصل بين حرف الجر والمجرور.

(وجوز ابن عصفور والأبدي حذفه) أي مجزومها وإبقاءها (للدليل) نحو: اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا. وتوقف أبو حيّان، فقال: يحتاج إلى سماع عن العرب.

[لَمْ]

(٣) أي (الثالث): (لَمْ) وهي حرف نفي (وتختص بمصاحبة أدوات الشرط) نحو: إن تَقُمْ لَمْ أَقُمْ بخلاف «لَمَّا» فلا تصاحبها. قال الرّضي: كأنه لكونها فاصلة قويّة بين العامل الحرفي وشبهه. وقال غيره: لأن مثبتها، وهو «قد فعل» لا يصحبها بخلاف مثبت لَمْ.

(وجواز انفصال نفيها عن الحال) لأنها لمطلق الانتفاء، فتكون للمتصل به نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، ولغيره نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ولهذا جاز: لم يكن ثم كان.

(ودخول الهمزة) عليها بخلاف اللّام، ولا.

(والأكثر كونها) أي الهمزة الداخلة عليها (للتقرير) أي حمل المخاطب على الإقرار، أي الاعتراف بثبوت ما بعدها نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، ولهذا عطف عليه الموجب: «وَضَعْنَا»^(٢)، «وَرَفَعْنَا»^(٣).

وقد يجيء لغيره كالإبطاء نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ﴾ [الحديد: ١٦].

والتوبيخ نحو: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمُ﴾ [فاطر: ٣٧]. وقد تدخل على «لَمَّا»، لكن دخولها على «لَمْ» أكثر.

(وفصلها) عن الفعل (بمعمول مجزومها، وحذفه) أي: مجزومه كلاهما (ضرورة) كقوله:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٦٣/٥) وشرح الأشموني (٥٧٤/٣) والمقاصد الحوية (٤٤٤/٤).

(٢) في الآية ٢ من سورة الشرح. ﴿ووضعنا عنك وزرك﴾

(٣) في الآية ٤ من سورة الشرح: ﴿ورفعنا لك ذكرك﴾.

١٢٨٤ - فأُضحت مَعَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلُ^(١)

وقوله:

١٢٨٥ - أَحْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَارِيزِ إِنَّ وَضِلْتَ وَإِنْ لَمْ^(٢)

ولا يجوز أن في الاختيار.

(وقد تهمل) فلا تجزم حملاً على «ما» وقيل: «لا»، كقوله:

١٢٨٦ - لَوْلَا فَوَارِسٌ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصَّلَافِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ^(٣)
وهل هو ضرورة، أو لغة؟ خلاف.

(والنصب بها لغة) حكاها اللحياني، وقرئ ﴿الْأَنْشَرَحَ﴾^(٤) [الشرح: ١].

[لَمَّا]

(٤) أي الرابع: (لَمَّا) قال (الأكثر): هي (مركبة من لَمَ) الجازمة (وما) الزائدة كما في «أَمَّا»، وقال بعضهم: هي بسيطة.

(ويجب اتصال نفيها بالحال) ويعبر عن ذلك بالاستغراق، فقولك: «لَمَّا يقيم» دليل على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار، ولهذا لا يجوز: ثُمَّ قام، بل: وقد يقوم.

(وقيل: يغلب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به. (وقيل): إنما يكون لنفي الماضي (القريب) من الحال دون البعيد، وهذا القول أخص من الأول، وجزم به ابن هشام، فلا

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٤٦٥) وخزانة الأدب (٥/٩) والخصائص (٢/٤١٠) والدرر (٥/٦٣) وشرح شواهد المغني (٢/٦٧٨) والمقاصد النحوية (٤/٤٤٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٦٩) وشرح الأشموني (٣/٥٧٦) ومغني اللبيب (١/٢٧٨).

(٢) البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه (ص ١٩١) وخزانة الأدب (٩/٨ - ١٠) والدرر (٥/٦٦) وشرح شواهد المغني (٢/٦٨٢) والمقاصد النحوية (٤/٤٤٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/١١٤) وأوضح المسالك (٤/٢٠٢) وجواهر الأدب (ص ٢٥٦، ٤٢٤) والجنى الداني (ص ٢٦٩) وشرح الأشموني (٣/٥٧٦) ومغني اللبيب (١/٢٨٠).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٦٦) وخزانة الأدب (١/٢٠٥، ٣/٩)، (١١/٤٣١) والدرر (٥/٦٨) وسر صناعة الإعراب (١/٤٤٨) وشرح الأشموني (٣/٥٧٦) وشرح شواهد المغني (٢/٦٧٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٧٦) وشرح المفصل (٧/٨) ولسان العرب (٩/١٩٨ - صلف) والمحتسب (٢/٤٢) ومغني اللبيب (١/٢٧٧، ٣٣٩) والمقاصد النحوية (٤/٤٤٦).

(٤) بفتح الحاء من «نشرح» وهي قراءة أبي جعفر. وقد خُرِجت هذه القراءة تخريجات أخرى غير النصب بـ «لم». انظر تفسير البحر المحيط (٨/٤٨٣، ٤٨٤)

يقال: لَمَّا يَكُنْ زَيْدٌ فِي الْعَامِ الْمَاضِي.

(وقال الأندلسي^(١)) شارح المفصل: هي (كَلَمٌ) تحتل الاتصال والانفصال (ويكون) منفيها (مُتَوَقَّعاً) ثبوته نحو: ﴿لَمَّا يَذْوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨] أي لم يذوقوه إلى الآن، وذوقه لهم متوقع بخلاف «لَمْ»، فلا يكون منفيها متوقعاً، ولهذا يقال: لم يَقْضِ ما لا يكون دون «لَمَّا». وهذا معنى قولهم: «لم» لنفي فعل، ولَمَّا لنفي: قد فعل.

(ويحذف) مجزومها للدليل كقوله:

١٢٨٧ - فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءاً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِِبْنِي^(٢)

وتقول: شارفت المدينة ولَمَّا، أي: ولَمَّا أدخلها. قال أبو حيَّان: وهذا أحسن ما يخرج عليه قراءة: ﴿وَلِإِنَّ كُلَّ لَمَّا﴾^(٣) [هود: ١١١] أي لَمَّا ينقص من عمله بدليل: ﴿يُؤْفِقُكُمْ رَبُّكُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١] قال: وقد خرَّجه على ذلك ابن الحاجب، ومحمد ابن مسعود الغزني^(٤) في «البدیع»، لكنه قدره «لَمَّا يُوقِنُوا» بدلالة: ﴿وَلِإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ﴾ [هود: ١١٠].

قال: وإنما جاز في «لَمَّا» دون «لم»، لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مُرَكَّبٌ مِنْ «لم»، و«ما»، وكان «ما» عوض من المحذوف. انتهى

وقال غيره: لأن مُثَبَّتَهَا، وهو «قد فعل» يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله:
١٢٨٨ - وَكَأَنَّ قَدِ^(٥)

(وفصله) منها ضرورة.

(وأجازه الفراء بشرط) إِنَّ (فيهما) أي في لَمْ، ولَمَّا نحو: لَمْ أَوْ لَمَّا إِنْ تَزْرِي أَرْزُك. ومنعه هشام.

(١) هو علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي المتوفى سنة ٦٦١ هـ، وسمى شرحه على المفصل: «الموصل». انظر كشف الظنون (ص ١٧٧٥).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١٣/٤) وخزانة الأدب (١١٣/١٠)، (١١٧) والدرر (٤/٢٤٥، ٥/٦٩) وشرح الأشموني (٣/٥٧٦) وشرح شواهد المغني (٢/٦٨١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٩) ولسان العرب (١٢/٥٥٤ - لمم) ومغني اللبيب (٢/٢٨٠).

(٣) انظر تخريج هذه القراءة والقراءات الأخرى لهذه الآية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٥/٢٦٦ - ٢٦٨).

(٤) المتوفى سنة ٤٢١ هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٠٥) وكشف الظنون (ص ٢٣٦) وفيه «الغزي»، وهدية العارفين (٢/٦٤) وفيه: «محمد بن مسعود بن أحمد الغزي العدني».

(٥) جزء من بيت من الكامل، وتماه:

أَرْفَ التَّرَحُّلَ غَيْرَ أَنَّ رُكَابَنَا لَمَّا تَزُلُّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ =

[أدوات الشرط]

(ومنها): أي الجوازم (أدوات الشرط) وهي: (إن) أم الباب (وما، ومن، ومهما) بمعنى «ما» وقيل: أعمُّ منها. (وهي بسيطةٌ. وزنها فعلى، وألفها تأنيث)، ولذا لم تُنَوَّن باقية على التَّنْكِير، أو يُسَمَّى بها (أو إلحاق) وزال تنوينها للبناء (أو مركبة) من ما الجزائية، وما الزائدة، كما قيل في: «متى ما»، و«أما» ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار؛ لتقاربهما في المعنى وهو رأي الخليل، واختاره الرضي قياساً على إختوتها. (أو) مركبةٌ من (مّة) بمعنى كف^(١). (وما الشرطية) وهو رأي الأخفش والزجاج. وردَّ بأنه لا معنى للكفِّ هنا إلا على بُعْدٍ، وهو أن يقال في مهما تَفَعَّلَ أَفْعَل: إنه ردٌّ لكلام مقدّر، كأنه قيل: لا تقدر على ما أَفْعَل.

(أو) هي (مّة) المذكورة (أضيفت لِمَا) الشرطية وهو رأي سيبويه (أقوال). قال أبو حيّان: المختار أولها وهو البساطة؛ لأنه لم يَقُمْ على التركيب دليلٌ. وقَوْلُ أصلها: «ماما» دعوى أصلٍ لم ينطق به في موضع من المواضع.

[متى وأَيَّان]

(ومتى وأَيَّان) وهما (ظرفا زمان) للعموم نحو: متى تَقُمُ أَقُم، وأَيَّان تَقُمُ أَقُم. (وكسر) همزة (إَيَّان لغة) لسليم.

(وأَنكر قوم جزمها لِقَلَّتْه) وكثرة وُروِده استفهاماً نحو: ﴿أَيَّانَ مُرْسَلَهَا﴾ [التازعات: ٤٢]، ﴿أَيَّانَ يُعْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١]. قال أبو حيّان: وممن لم يَحْفَظَ الجزمَ بها سيبويه، لكن حفظه أصحابه.

= وهو للناطقة الذباني في ديوانه (ص ٨٩) والأهية (ص ٢١١) والأغاني (٨/١١) والجى الداني (ص ١٤٦، ٢٦٠) وخزانة الأدب (١٩٧/٧، ١٩٨، ٤٠٧/١٠) والدرر اللوامع (٢٠٢/٢، ١٧٨/٥) وشرح التصريح (٣٦/١) وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٠، ٧٦٤) وشرح المفصل (١٤٨/٨، ١٨/٩، ٥٢) ولسان العرب (٣/٣٤٦ - قدد) ومغني اللبيب (ص ١٧١) والمقاصد الشحوية (٨٠/١، ٣١٤/٢) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥٦/٢، ٣٥٦) وأمالي ابن الحاجب (٤٥٥/١) وخزانة الأدب (٨/٩)، ١١/٢٦٠) ورصف المباني (ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨) وسر صناعة الإعراب (ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧) وشرح الأشموني (١٢/١) وشرح ابن عقيل (ص ١٨) وشرح قطر الندى (ص ١٦٠) وشرح المفصل (١١٠/١٠) ومغني اللبيب (ص ٣٤٢) والمقتضب (٤٢/١).

ويروى: «قَدِنٌ» وفي هذه الرواية شاهد على أنّ تنوين الترتُّم يدخل على الحرف.

(١) أو أَكْعَفُ

(وتختص) إذا وردت (في الاستفهام بمستقبل) كما تقدم، فلا يُستفهم بها عن الماضي، كذا قال ابن مالك، وأبو حيّان، ولم يحكيا فيها خلافاً. وأطلق السكاكيني والقزويني^(١) في «الإيضاح»^(٢) كونها للزمان ومثلاً بأيّان جئت، وهو يُشعرُ بأنها تستعمل في الماضي، والصواب خلافه، وقد قيّده في تلخيصه. نعم نقل عن عليّ بن عيسى الرّبعي أنها تختص بمواقع التفخيم نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الَّذِينَ﴾ [الذّاريات: ١٢]. ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ٦]. والمشهور أنها لا تختص به (بخلاف متى) إذا استفهم بها، فإنها يليها الماضي والمستقبل.

[حيثما، أين، وأنى]

(وحيثما، أين، أنى) والثلاثة ظروف (للمكان) عموماً، وقد تخرج «أين» عن الشرطيّة فتقع استفهاماً بخلاف «حيثما».

وتقع «أنى» استفهاماً بمعنى «متى» نحو: ﴿فَأَقْوَ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وبمعنى: مِنْ أَيْنَ نحو: ﴿أَنَّى لَلرَّسْلِ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وبمعنى كيف نحو: ﴿أَنَّى يُعْجِبُ هَذَا لَلَّهِ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]. واختار أبو حيّان في الآية الأولى أنّها شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانيّة، والجواب محذوف.

[أي]

(وأي) وهي (بحسب ما تضاف إليه) فإن أضيفت إلى ظرف مكان، فظرف مكان نحو: أيّ جهة تجلس أجلس، أو زمان، أو مفعول، أو مصدر فكذاك، وهي لعموم الأوصاف.

(١) هو أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن دلف العجلي القزويني الشافعي، ويعرف بخطيب دمشق. فقيه، أصولي، محدث، عالم بالعربية والمعاني والبيان، شاعر، من القضاة والخطباء. ولد بالموصل سنة ٦٦٦ هـ، وسكن بلاد الروم، وقدم دمشق وناب في القضاء وولي الخطابة بها، وانتقل إلى الديار المصرية. توفي بدمشق سنة ٧٣٩ هـ، ودفن بمقابر الصوفية.

انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٢٣٨/٥) والدرر الكامنة (٣/٤) والنجوم الزاهرة (٣١٨/٩) وبغية الوعاة (ص ٦٦) وشذرات الذهب (١٢٣/٦) ومروّة الجنان (٣٠١/٤) وكشف الظنون (ص ٢١٠، ٤٧٣، ١٠٠٩، ١٦٩٢، ١٧٦٤).

(٢) «الإيضاح في المعاني والبيان» قال فيه: «هذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها جعلته على ترتيب تلخيص المفتاح وبسط القول فيه ليكون كالشرح له». وله حواشٍ وشروح كثيرة. انظر كشف الظنون (ص ٢١٠، ٢١١).

[إِذْ مَا]

(وَإِذْ مَا . وَأَنْكَرَ قَوْمُ الْجَزَمِ بِهَا) وَخَصَّوهُ بِالضَّرُورَةِ كَذَا.

[مَا، وَمَهُمَا]

(وَلَا تَرِدُ «مَا» وَ) لَا («مَهُمَا» لِلزَّمانِ). وَقِيلَ: تَرَدَّدَ لَهُ، وَجَزَمَ بِهِ الرَّضِي قَالَ: نَحْوُ: مَا تَجْلِسُ مِنَ الزَّمانِ أَجْلِسُ فِيهِ، وَمَهُمَا تَجْلِسُ مِنَ الزَّمانِ أَجْلِسُ فِيهِ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ:

١٢٨٩ - مَهْمَا تُصِيبُ أَفْقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِيبُ^(١)

أَيُّ: أَيَّ وَقْتٍ تُصِيبُ بَارِقاً مِنْ أَفْقٍ فَقَلْبُ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ:

١٢٩٠ - وَإِنَّكَ مَهْمَا تُغَطِّ بِطَنُكَ سُؤْلَهُ وَفَزَجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعَا^(٢)
وَرُدُّ بَجَوَازِ كَوْنِهَا لِلْمَصْدَرِ، أَيْ إِعْطَاءً كَثِيراً أَوْ قَلِيلاً.

(وَلَا) تَرِدُ (مَهُمَا حَرْفًا) بَلْ تَلْزِمُ الْأَسْمِيَّةَ. وَقَالَ خَطَّابٌ وَالسَّهِيلِيُّ: تَرِدُ حَرْفًا بِمَعْنَى «إِنْ» كَقَوْلِهِ:

١٢٩١ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُغْلَمُ^(٣)
إِذْ لَا مَحَلَّ لَهَا. وَأَجِيبُ بِأَنَّهَا خَيْرُ «تَكُنْ» وَ«خَلِيقَةٍ» اسْمُهَا أَوْ مُبْتَدَأٌ، وَاسْمُ «تَكُنْ» ضَمِيرُهَا، «وَمِنْ خَلِيقَةٍ» تَفْسِيرُهُ، وَالظَّرْفُ خَيْرٌ.

(وَلَا) تَرُدُّ (مَهُمَا اسْتِفْهَامًا). وَقِيلَ: تَرُدُّ لَهُ، قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ كَقَوْلِهِ:

١٢٩٢ - مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَّ^(٤)

(١) عَجْزِيَّةٌ مِنَ الْبَسِيطِ، وَصَدْرُهُ:

قَدْ أُوْيِيتُ كُلَّ مَاءٍ فِيهِ طَاوِيَةٌ

وَهُوَ لِسَاعِدَةِ بْنِ جَوْيَةِ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ (٨/١٦٣ - ١٦٦) وَالِدَرِّ (٥/٦٠) وَشَرَحَ أَشْعَارُ الْهَذَلِيِّينَ (٣/١١٢٨) وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ (ص ١٥٠) وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ (١/١٥٧، ٢/٧٤٣) وَلِسَانُ الْعَرَبِ (٤/١٤ - أَبِي، ٤٧٣ - صَوِي). وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ (٧/٢٦٢) وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ (٩/٢٦) وَمَغْنِي اللَّيْبِ (١/٣٣٠).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِحَاتِمِ الطَّائِي فِي دِيْوَانِهِ (ص ١٧٤) وَالْجَنَى الدَّانِي (ص ٦١٠) وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ (٩/٢٧) وَالِدَرِّ (٥/٧١) وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي (٣/٥٨١) وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ (ص ٧٤٤).

(٣) تَقْدِمْ بِالرَّقْمِ (١١٣٢).

(٤) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ السَّرِيعِ، وَعَجْزُهُ:

فمهما مبتدأ خبره «لي». وأجيب باحتمال أن «مه» اسم فعل واستؤنف الاستفهام بـ «ما» وحدها.

(ولا تُجَرِّ) مهما بحرف ولا إضافة، فلا يقال: على مهما تكن أكن. ولا جِهَة مهما تقصد أقصد، وقال ابن عصفور: يجوز ذلك كسائر الأدوات.

[«إِنْ» بمعنى «إِذْ» و «إِذَا»]

(ولا) ترد (إِنْ بمعنى إِذْ). وقال الكوفيون: تَرِدُ بمعناها نحو: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ كُفْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]. ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنَّ شَكْلَهُ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] إِذْ لا يَصِحُّ هنا معنى «إِنْ» وهو الشك. وأجيب: بأنها في الأولى شرط جيء بها للتهيج كقولك لابنك: إِنْ كنت ابني فلا تفعل كذا، وفي الثانية لتعليم العباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو إِنْ أصله الشرط، ثم صار يذكر للتذكير.

(و) لا تَرِدُ بمعنى: (إِذَا). وقال قوم: تَرِدُ بمعناها، وتأولوا عليه الآيتين السابقتين، لأن إِذَا تحتاج إلى جواب كما تحتاج إليه إِنْ، والشيطان إِذَا تقاربا فَرُبَّمَا وقع أَحَدُهُمَا موقع الآخر.

(ولا تُهْمَلُ) «إِنْ» فيرفع ما بعدها، وقيل: نَعَمْ حَمَلًا على «لو»، قاله ابن مالك كحديث «فإنَّكَ إِنْ لا تراه لِنَاءِ يراك»^(١).

[إهمال متى]

(ولا) تهمل (متى). وقيل: نعم حملاً على إِذَا كحديث البخاري: «وإنه متى يَقُومُ مقامك لا يسمع الناس»^(٢). قاله ابن مالك. قال أبو حيان: وهذا شيء غريب، ثم تكلم في استدلاله بما أثر في الحديث على إثبات الأحكام النحوية.

أودى بعلي وسربالية

وهو لعمر بن ملقط الطائي في الأرمية (ص ٢٥٦) وأمالى ابن الحاجب (ص ٦٥٨) وخزانة الأدب (١٨/٩، ١٩، ٢٣) والدرر (٧٣/٥) وشرح شواهد المغني (ص ٣٣٠، ٧٢٤) والمقاصد النحوية (٢/٤٥٨) ونوادر أبي زيد (ص ٦٢) وبلا سبة في الجى الداني (ص ٥١، ٦١١) وخزانة الأدب (٩/٥٢٤) ولسان العرب (١٣/٥٤٣ - مه).

(١) رواه بهذا اللفظ مسلم في كتاب الإيمان (باب ١، حديث رقم ٥) وهو جزء من حديث الإيمان والإسلام عن أبي هريرة.

(٢) لم أحده بهذا اللفظ في البخاري، ووجدته في المحنبي للساني، رواه في الإمامة باب ٤٠.

(فإن كانا) أي الشرط والجزاء (فعلّين، فالأحسن أن يكونا مضارعين) كما مرّ، لظهور تأثير العمل فيهما. (ثمّ) أن يكونا (ماضيّين) للمشاكلة في عدم التأثير نحو: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]. (ثمّ) أن يكون (الأول ماضياً): والثاني: مضارعاً، لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى، وهو من عدم التأثير إلى التأثير نحو: إن قام أقم. (ثمّ) أن يكون الأول (مضارعاً) والثاني ماضياً. وهذا القسم أجازه الفراء في الاختيار، وتبعه ابن مالك. (وخصّه سيبويه، والجمهور بالضرورة) كقوله:

١٢٩٣ - إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِزْهَابًا^(١)
(ويجب استقبالهما)، لأنّ أدوات الشرط من شأنها أن تقلب الماضي إلى الاستقبال، وتخلص المضارع له.

[لَوْ]

(و «لَوْ» كأن^(٢)) إذا وقعت (شرطاً) فإنّها كذلك تقلب معناها إلى المستقبل في الأصحّ كغيرها نحو: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ حُبّاً فَأَنْظِرُوا﴾ [المائدة: ٦].

قال أبو حيّان: ونقل عن المبرّد: أنه زعم أنّ «إن» تبقى على مدلولها من الماضي، ولا تغتير أدوات الشرط دلالتها عليه نحو: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ﴾ [يوسف: ٢٦].

(وذا الفاء مع قدّ) ظاهرة أو مقدّرة حال كونه (جواباً في الأصحّ). وذكر ابن مالك تبعاً للجزولي وغيره أنّ الفعل المقرون بالفاء وقدّ ظاهرة أو مقدّرة يكون جواب الشرط وهو ماضي اللفظ والمعنى نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾ [يوسف: ٧٧]. ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧] أي فقد كذبت. قال أبو حيّان: وذلك مستحيل من حيث إن الشرط يتوقّف عليه مشروطه، فيجب أن يكون في الخارج، أو في الذهن، وذلك محال، فيتأوّل ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي: إن سرّق فتأسّ، فقد سرّق أخ له من قبل. ومثله ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]. أي: فتسلّ، فقد كذّبت، قال: وسمّي المذكور جواباً؛ لأنّه مُغْنٍ عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفاً.

(وإنما يُصدّر الشرط بفعل مضارع غير دعاء، ولا ذي تنفيس مُثبت، أو مع لا، أو لمّ)

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٣/٥) وشرح الأشموني (٥٨٥/٣) والمقاصد الحوية (٤٢٨/٤).

(٢) في الأصل «كان»، والصواب ما أثبتناه

نحو: **إِنْ تَقُمْ أَفْمُ: «إِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»^(١)**. ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]. ولا يصدر بمضارع دعاء أو مقرون بالسَّيْنِ، أو سَوْفَ.

(أو) يُصَدَّرُ بِفِعْلٍ (ماضي عاٍ من «قد»، و) حَزَفَ (نَفْيٍ وَدُعَاءٍ وَجُمُودٍ) نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ**.

ولا يصدر بـماضي مقرون بقَدَ، أو بحرف نفي، أو ذي دُعَاءٍ، أو جامدٍ، ولا بفعل الأمر البتَّةَ.

(ولو) كان الفعل (مُضْمَرًا فَسَرَهُ فَعَلٌ) بعد معموله، فإنه يجوز تصدير الشرط به نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] التقدير: **إِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**، فـ «استجارك» المتأخر فسرت الأولى المضمرة، وارتفع «أحد» على الفاعلية بها.

(وكونه) والحالة هذه (مضارعاً دون لَمْ صُرُورَةً) كقوله:
١٢٩٤ - يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ^(٢)
والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير إما ماضياً كما تقدّم أو مضارعاً مقروناً بَلَمْ كقوله:

١٢٩٥ - فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ^(٣)

وقوله:

١٢٩٦ - فَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا^(٤)

وكذا تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله، والتفسير بعده (مع غير إن) من الأدوات ضرورة، والشائع وقوع ذلك مع إن وحدها كما تقدّم. واختصت بذلك؛ لأنها أمّ الباب، وأصل أدوات الشرط. ومن الضرورة قوله:

(١) رواه أبو داود في الملاحم (باب في خبر ابن صياد، حديث رقم ٤٣٢٩) عن ابن عمر، ولفظ الحديث

في آخره: «إِنْ يَكُنْ هُوَ فُلَانٌ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ - يَعْنِي الدَّجَالُ - وَإِلَّا يَكُنْ هُوَ فَلَا خَيْرَ فِي قَتْلِهِ».

(٢) البيت من الكامل، وهو لعبد الله بن عنمة في خزانة الأدب (٩/٤١، ٤٢) والدرر (٥/٧٥) وشرح ديوان

الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٤١). وبلا نسبة في الخصائص (١/١١٠) وشرح الأشموني (٣/٥٩٥).

(٣) تقدم بالرقم ١٥٩.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فليس إلى حسن الثناء سبيل

وهو للسموأل في ديوانه (ص ٩٠). وله أو للجلاح الحارثي (عبد الملك بن عبد الرحيم) في شرح

ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١١) والمقاصد النحوية (٢/٧٧). وبلا نسبة في خزانة الأدب

(٩/٤٢).

١٢٩٧ - فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَيْتٌ وَهُوَ آمَنُ^(١)

وقوله:

١٢٩٨ - فَمَتَى وَاغْلُ يَنْبُهُمْ^(٢) يُحَيُّو هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي^(٣)

وقوله:

١٢٩٩ - أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ^(٤)

(وجوزة الكسائي) اختياراً (مع مَنْ وإخوته) فأجاز نحو: مَنْ زَيْدًا يَضْرِبُ أَضْرَبُهُ. (و) جوزة (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع) أي المنسوب والمجروح، لأنهما فضلة، وَمَنْعُوهُ في المرفوع. (و) جوزة (قوم) منهم (في المرفوع) أيضاً (إن لم يمكن عود ضمير على الشرط) كما في «متى»، و «أَيْنَمَا». فَإِنْ أَمَكْنَ عود الضمير عليه لم يجز تقديم الاسم. لا تقول: مَنْ هُوَ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرَبُهُ، لأن المضمَر هُوَ مَنْ، واختار هذا المذهب الأخير أبو علي صاحب «المهذب»^(٥).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومن لا نَحْرُهُ يَنْسِي مَنَّا مَفْرَعًا

وهو لهشام المري في خزانة الأدب (٣٨/٩، ٤٠) والدرر (٧٧/٥) وشرح أبيات سيبويه (٨٩/٢) والكتاب (١١٤/٣). وبلا نسبة في الإنصاف (٦١٩/٢) وشرح شواهد المغني (٨٢٩/٢) ومغني اللبيب (٤٠٣/١) والمقتضب (٧٥/٢).

(٢) تحرفت في الأصل إلى «بينهم»، والتصويب من المراجع المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ١٥٦) والإنصاف (٦١٧/٢) وخزانة الأدب (٤٦/٣، ٣٧/٩، ٣٩) والدرر (٧٨/٥) وشرح أبيات سيبويه (٨٨/٢) والكتاب (١١٣/٣). وبلا نسبة في شرح المفصل (١٠/٩) ولسان العرب (٧٣٢/١١ - وغل) والمقتضب (٧٦/٢).

(٤) عجز بيت من الرمل، وصلده:

صعدة نابتة في حائر

وهو لكعب بن حجيل في خزانة الأدب (٤٧/٣) والدرر (٧٩/٥) وشرح أبيات سيبويه (١٩٦/٢) والمؤتلف والمختلف (ص ٨٤) وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد النحوية (٤٢٤/٤) وبلا نسبة في الإنصاف (٦١٨/٢) وخزانة الأدب (٣٨/٩، ٣٩، ٤٣) وشرح الأشموني (٥٨٠/٣) وشرح المفصل (١٠/٩) والكتاب (١١٣/٣) ولسان العرب (٢٢٣/٤ - حير) والمقتضب (٧٥/٢).

والصعدة. القاة والحائر: القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتحير ماؤه، أي يستدير ولا يحري قدماً. ينعت امرأة شبهها بالقناة، وحعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها وأشد تشبهاً إذا اختلفت الريح

(٥) «المهذب في النحو» لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري المتوفى سنة ٢٨٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٩١٤).

قال أبو حيان: والصحيح المنع، لأن الفضلة والعمدة سيّان؛ إذ فيه الفصل بجملة بين الأداة والفعل.

(وفي الفصل بين مَنْ) وأخواتها (والفعل بعطف وتوكيد خُلف كوفي) أجازته الكسائي، ومنعه الفراء. قال أبو حيان: وهو الذي تقتضيه قواعد البصريين.

(وشرط الجواب الإفادة) فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدأ، فلا يجوز: إن يقيم زيد يقيم، كما لا يجوز في الابتداء: زيد، زيد، فإن دخله معنى يخرجها للإفادة جاز نحو: إن لم تُطع الله عَصَيْتَ، أريد به التنبيه على العقاب، فكأنه قال: وَجَبَ عليك ما وَجَبَ على العاصي، كما جاز في الابتداء نحو:

١٣٠٠ - أنا أبو النّجم وشِغري شِغري^(١)

ومنه «فَمَنْ كانت هَجْرته إلى الله ورسوله فهجرتَه إلى الله ورسوله»^(٢). الحديث.

(وتدخله الفاء إن لم يصح) تقديره (شَرْطاً) بأن كان جملة اسمية كقوله:

١٣٠١ - إِنْ تَرْكَبُوا فَرْكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا^(٣)

أو فعل أمر نحو: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ﴾ [آل عمران: ٣١]. أو دعاء نحو: إن مات زيدُ فیرحمه الله، أو فَرَحِمَهُ اللَّهُ. أو مقروناً بحرف تنفيس نحو: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] أو بحرف نفْي غير لا، وَلَمْ، نحو: إن قام زيدٌ فما يقوم، أو فلن يقوم عمرو، أو بعد نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٧٧]. أو جامد نحو:

(١) تقدم برقم (١٤١).

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان (باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى) حديث رقم ٥٤، عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لندنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»، ورواه أيضاً رقم (٤٠٠٦ و ٥٣٥١). ورواه مسلم في الإمارة حديث ١٥٥، وأبو داود في الطلاق باب ١١، والترمذي في فضائل الجهاد باب ١٦، والنسائي في الطهارة باب ٥٩، والطلاق باب ٢٤، والأيمان باب ١٩، وابن ماجه في الزهد باب ٢٦، وأحمد في المسند (٢٥/١، ٤٣).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أو تنزلون فإننا معشر نُزُلُ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣) ورواية الصدر فيه. «قالوا الركوب؟ فقلنا تلك عادتنا» وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. وخزانة الأدب (٨/٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣) والدرر (٨٠/٥) وشرح شواهد المغني (٢/٩٦٥) والصاحي في فقه اللغة (ص ٢٧٦) والكتاب (٣/٥١) والمحتسب (١/١٩٥). وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/٦٨٣).

﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]. ﴿إِنْ تَرَوْا أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]. إن أقبل زيدٌ فما أحسنه.

قال أبو حيان: وهذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك: يقوم زيد، فيقوم عمرو، وكما يُربط بها عند التحقيق يُربط بها عند التقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف، لأنه بمنزلة الربط السببي، وسيقت هنا للربط، لا للتشريك. وقال بعض أصحابنا: هي هنا عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف، قال: وهذا عندي فيه نظر. انتهى.

(وفي) جواز (حذفها) أي الفاء (أقوال):

أحدها: يجوز ضرورة واختياراً، نقله أبو حيان عن بعض النحويين، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ لِيُكْفِرُوا بِكُمْ لِيُنْزِلُوا﴾ [الأنعام: ١٢١].

(ثانيها): المنع في الحالين. قال أبو حيان: في محظوظي قديماً أنَّ المبرّد منع من حذف الفاء في الضرورة، وأنه زعم في قوله:

١٣٠٢ - من يفعل الحسناتِ الله يشكرها^(١)

أن الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره.

قال: وهذا ليس بشيء، لأنه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الأخرى.

(ثالثها): وهو (الأصحّ يجوز ضرورة) ويمتنع في السعة، وهو مذهب سيبويه^(٢).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاً

وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٨٨) وشرح أبيات سيبويه (١٠٩/٢). وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (٤٩/٩، ٥٢) وشرح شواهد المغني (١٨٧/١). ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (٣٦٥/٢) ولسان العرب (٤٧/١١ - بجل) والمقتضب (٧٢/٢) ومغني اللبيب (٥٦/١) والمقاصد النحوية (٤٣٣/٤) ونوادر أبي زيد (ص ٣١). ولحسان بن ثابت في الدرر (٨١/٥) والكتاب (٦٥/٣) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١٤/٧) وأوضح المسالك (٢١٠/٤) وخزانة الأدب (٤٠/٩، ٧٧، ٣٥٧/١١) والخصائص (٢٨١/٢) وسر صناعة الإعراب (٢٦٤/١)، ٢٦٥ وشرح شواهد المغني (٢٨٦/١) وشرح المفصل (٢/٩، ٣) والكتاب (١١٤/٣) والمحتسب (١٩٣/١) والمقرب (٢٧٦/١) والمنصف (١١٨/٣). ويرى «سيان» مكان «مثلاً».

(٢) قال: «وسألته [يعني الخليل] عن قوله: إن تأنيتي أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطرّ شاعرٌ، من قيل أن أنا كريمٌ يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما، فكهوا أن يكون هذا =

(وينوب عنها في الأصح إذا الفجائية في) جملة (اسمية غير طلبية ولا منفية) قال أبو حيان: التّصوُّص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الرّبط بإذا، ولكن السماع إنّما ورد في «إن» قال تعالى: ﴿وَلَنْ تُصْبِتَهُمْ سَيِّئَةُ يَمَّا قَدَّمْتُ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرّوم: ٣٦] فيحتاج في إثبات ذلك في غير «إن» من الأدوات إلى سماع.

واحترز بالاسميّة من الفعلية، فإنّ إذا لا تدخل عليها. لا يجوز: إن قام زيد إذا يقوم عمرو، وبغير الطلبية فلا يجوز: إن يعص زيد إذا ويلّ له، وإن أطاع إذا سلامٌ عليه. وبغير المنفية من المنفية، فلا يجوز: إن يقيم زيد إذا ما عمرو قائم، وإنما تدخل الفاء في الصّور كلها.

ومقابل الأصح في المتن قول الأخفش: لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلّا رديّاً. لا تقول: إن تأتني إذا أكرمك، كما تقول: فأنا أكرمك، ولكن أرى الآية على حذف الفاء، أي: «فإذا هُم يَقْنَطُونَ».

ورده أبو حيان بأن حذف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجرى في كلامهم إلّا في الشعر، ولو جاز حذف الفاء رفعت في قولك: إن تقم أقوم، ولم^(١) يجرى منه شيءٌ فالصّحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه. انتهى.

(ومن ثمّ) أي: من هنا، وهو أنّ «إذا» نائبة عن الفاء، أي: من أجل ذلك (لا يجتمعان)، لأن المعروض لا يجتمع مع العوض فلا يقال: إن يقيم زيد، فإذا عمرو قائم.

(ويرفع) الجواب (وجوباً إن قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] أم مضارعاً نحو: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الحج: ١٣] رُفِعَ، لأنه حينئذ من جملة اسمية، وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره: فهو ينتقم الله منه، فهو لا يخاف، قالوا: ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء، لكان الفعل ينجزم ولكن العرب التزمت فيه الرفع، فعلم أنّها غير زائدة.

(و) يرفع الجواب (جوازا إن كان الشرط) فعلاً (ماضياً) نحو: إن قام زيد يقوم عمرو، وقوله:

١٣٠٣ - وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْأَلُو يَقُولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمْ^(٢)

= جواباً حيث لم يشبه الفاء؛ وقد قاله الشاعر مضطراً، يشبهه بما يُكلم به من الفعل، قال حسان بن ثابت «وأورد البيت. انظر الكتاب (٣/ ٦٤، ٦٥).

(١) في الأصل: «ولن»؛ والصواب ما أثبتناه.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى من معلقته في ديوانه (ص ١٥٣) والإنصاف (٢/ ٦٢٥) وجمهرة اللغة (ص ١٠٨) وخزانة الأدب (٩/ ٤٨، ٧٠) والدرر (٥/ ٨٢) ورصف المباني (ص ١٠٤) =

ومن شواهد الجزم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾ [هود: ١٥]. ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠].

قال أبو حيان: ولا نعلم خلافاً في جواز الجزم، وأنه فصيحٌ مختارٌ إلا ما ذكره صاحب كتاب «الإعراب»^(١) عن بعض التحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح، وإنما يجيء مع «كان»، لأنها أصل الأفعال، قال: والذي نصّ عليه الجماعة أن ذلك لا يختص بها، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها، وأنشد سيبويه للفرزدق:

١٣٠٤ - دَسْتُ رَسُولًا بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرٍ^(٢)

قال: وأما الرفع فهو مسموع. ونصّ بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم. واختلف في تخريجه: فقال سيبويه: إنه على نيّة التقديم، والجواب محذوف.

وقال المبرد والكوفيون: إنه الجواب، وإنه على حذف الفاء.

وقال آخرون: هو الجواب، لا على إضمار الفاء، ولا على نيّة التقديم، ولكن لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعله، لكونه ماضياً ضعف عن العمل في فعل الجواب. (ولاً) بأن كان الشرط مضارعاً (فضرورة) يرفع الجواب كقوله:

١٣٠٥ - يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يُضْرِغْ أَخُوكَ تُضْرِغُ^(٣)

والاختيار جزمه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] وإذا رفع فمذهب سيبويه: أنه على نيّة التقديم والتأخير إن كان قبله مما يمكن أن يطلبه كالبيت، وإلا فعلى إضمار الفاء نحو: إِنْ تَأْتِي آتِيكَ إِذَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ^(٤).

= وشرح أبيات سيبويه (٨٥/٢) وشرح التصريح (٢٤٩/٢) وشرح شواهد المغني (٨٣٨/٢) والكتاب (٦٦/٣) ولسان العرب (٢١٥/١١ - خلل، ١٢٨/١٢ - حرم) والمحتسب (٦٥/٢) ومعني اللبيب (٤٢٢/٢) والمقاصد النحوية (٤٢٩/٤) والمقتضب (٧٠/٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٠٧/٤) وجواهر الأدب (ص ٢٠٣) وشرح الأشموني (٥٨٥/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٤٥١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٨٦) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٥٣) وشرح المفصل (١٥٧/٨).

(١) «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان الفرزدق (٢١٣/١) والدرر (٨٣/٥) وشرح أبيات سيبويه (٩٠/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٧١) والكتاب (٦٩/٣) ولسان العرب (٢٨٦/٥ - وغر).

ودست رسولاً: أرسلته في خفية للإخبار والتوغير. الإغراء بالحق، وأصله من وغرة القدر، وهي فورتها عند الغلي.

(٣) تقدم بالرقم (١٩٢).

(٤) قال سيبويه (الكتاب ٦٨/٣). «... وكما قالوا في اضطرار. إِنْ تَأْتِي أَنَا صَاحِبُكَ، يريد معنى الفاء، =

ومذهب المبرد: أنه على إضمار الفاء في الحالين، لأنه جواب في المعنى قد وقع في محلّه، فلا ينوى به التّقديم. وجازمُهُ، أي: الجواب (الأداة) عملت فيه، كما عملت في الشرط باتّفاق، لاقتضاها إياهما، فعملت فيهما، كما عملت: كان، وظنّ وإنّ في جزئيهما. هذا مذهب المحققين من البصريّين. وعزّاه السّيرافيّ لسيبويه. واختاره الجزّوليّ، وابن عصفور، والأبديّ.

(وقيل): جازمُهُ فعل (الشرط) قاله الأخفش، واختاره ابن مالك، لأنه مُستدّع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام. ورُدّ بأنّ النوع لا يعمل، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر، وإنما يعمل بمزّيّة، وهو أن يضمّن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء.

(وقيل): جازمه (هما) أي: الأداة والفعل معاً، ونسب أيضاً للأخفش، قال: المجموع هو الطالب، فهو العامل، قال: وباطل أن يكون العمل لـ «إن»، لأنّ الجزم نظير الجزر، فإذا كان الجارّ وهو أقوى لا يعمل عملين، فأحرى ألاّ يعمل الجازم.

ورُدّ بأن الجار لا يقتضي معمولين، والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما، وبأنّ كلّ عامل مركّب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كلّهما، وحَيْثُما، وقد يُحذف فعل الشرط دون الأداة فدلّ على أنّ العامل ليس مركّباً منهما، وبأن الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه، فلو كان العامل مَجْمُوعَ الأداة والشرط لزم إبقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداة وحذف، فإنها تكون قد أخذت معمولاً واحداً، فلا يفتّح.

(وقيل): جازمُهُ (الجوار) قاله الكوفيّون قياساً على الجزر بالجوار، قال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة، ولا حكم تُطْفِي.

(وقيل): فعل الجواب (مَبْنِيّ)، وفعل الشرط معرب. (وقيل): هو (والشرط) أيضاً مَبْنِيّان، والقولان للمازني، استدلّ على بنائهما بأنّ الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلّين، فلا يكون معرباً بناءً على أنّ سبب إعراب المضارع وقوعه موقع الاسم، واستدلّ لبناء الجواب فقط بأنه لم يكن له عامل، فكان مَبْنِيّاً، لأنه لم يصحّ عنده عمل ما تقدّمه فيه. قال أبو حيّان: والمازنيّ في رأيه مخالفٌ لجميع التّحويين.

(البصريّون) قالوا: (لأداة الشرط الصّدر) أي: صدر الكلام (فلا يَسْبِقُها معمولُ معمولِها) أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط، ولا فعل الجواب عليها، لأنّها عندهم كأداة الاستفهام وما التّأنيّة ونحوهما مما له الصّدر، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وإنما تقع مستأنفة أو مبنية على ذي خبر أو نحوه.

وجوز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو: خيراً إن تفعل
يُنَبِّئَكَ الله، وخيراً إن أتيتني تُصِب. قال أبو حيان: وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من
العرب.

(غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فإنه يجوز تقديمه نحو: خيراً إن أتيتني تُصِب.
وسوّج ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة، بل هو في نيّة التقديم، والجواب محذوف،
والتقدير: تصيب خيراً إن أتيتني.

(قال أكثرهم) أي البصريون (ولا الجواب) أيضاً لا يجوز تقديمه على الأداة، لأنه ثانٍ
أبدأ عن الأول متوقف عليه.

وقال الأخفش: يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيين ماضياً كان أو مضارعاً نحو:
قمت إن قمت، وأقوم إن قمت.

(وثالثها: يجوز) تقديم الجواب (إن كان مضارعاً) ويمتنع إن كان ماضياً، وعليه
المازني، لأن المضارع هو الأصل، فلم يكثر فيه التجوز بخلاف الماضي، فإنه يجوز فيه بأن
عبر بصيغته عن المستقبل فإن قُدّم وحقه التأخير كثر التجوز.

(ورابعها): يجوز تقديم الجواب (إن كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين) بخلاف ما
إذا كان الشرط وحده ماضياً، ووجه: أنه لما لم يظهر للأداة فيه عملٌ إذا تأخر جاز تقديمه،
لأنه مقدّم كحال مؤخر، فكان كأنما لم يعمل فيه بخلاف المضارع، فإنه متأثر بها، فصار
تقديمه على الجازم كتقديم المجزور على الجار.

(قيل: ولا) يسبق (الجواب المجزوم معموله)، قاله الفراء، والصحيح جوازه، وعليه
سيبويه والكسائي نحو: إن تأتني خيراً تُصِب.

(وعلى الأول) وهو مذهب الأكثر من منع تقديم الجواب على الأداة مطلقاً (إن تقدّم
شبهه فدليله) وليس إياه.

(وشرطه اختياراً مضيّ الشرط لفظاً أو معنى) بأن كان مضارعاً مقترناً بلم (في الأصح)
نحو: قمت إن قمت، وأقوم إن قمت، وأقوم إن لم تقم. قال سيبويه: هكذا جرى في
كلامهم. وأما الشعر فمحل ضرورة واتساع.

وأجاز الكوفيون سوى الفراء أن يحذف جواب الشرط في الاختيار، وفعل الشرط
مستقبل قياساً على الماضي، فأجازوا: أنت ظالم إن تفعل. (فإن لم يكن) فعل الشرط ماضياً
تقريباً على الأصح. (وهو مع ما، أو من، أو أي صرّن موصولات) أي: حُكِمَ لهنّ بذلك
الذي هو من معانيها (اختياراً) وزال حُكْمُ الشرطية، لزوال شرطها، وهو المضي، فينتفي
الجزم نحو: أتى من يأتي، وزيد يُحب ما تُحبّه، وأكرم أيهم يُحبّك. وحينئذ فتأتي أحكام

الموصلات مِنْ جواز عمل ما قبلها فيها، وحكم الضمير العائد عليها، وصلتها، وغير ذلك. وأما في الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم (وكذا إن أضيف لهن) أي لَمَنْ، وما، وأي (زمان) يجب لهن في السعة أن يكن موصلات نحو: أتذكر إذ من يأتينا نأتيه، ولا يجوز الجزم عند سيبويه، والجزمي، والمازني، لأن أسماء الأحيان لا تضاف إلى الجملة الشرطية المصدرة بـ «إن»، فكذا الاتصاف على ما تضمن معنى إن (خلافًا للزيادي^(١)) أبي إسحاق في ذهابه إلى جواز الجزم اختياراً كقوله:

١٣٠٦ - على حينَ مَنْ تَلَبَّثَ^(٢) عليه ذُنُوبُهُ يَرِثُ شِرْبُهُ إذْ في المَقَامِ تَدَائِرُ^(٣)
والأولون، قالوا: هو ضرورة.

(و) يجري هذا الحكم، وهو وجوب الرفع، وامتناع الجزم (مطلقاً) أي في الاختيار والضرورة إذا وقع (بعد باب كان، وإن) نحو: مَنْ كان يأتينا نأتيه، وإنْ مَنْ يأتينا نأتيه، وليت مَنْ يُحْسِنُ إلينا نُحْسِنُ إليه، لأن الشرط لا يعمل فيه عامل قبله. (ولكن) المخففة نحو: ولكنْ مَنْ يَزُورُنِي أَزُورُهُ. (وإذا المفاجأة) نحو: مررت بزيد فإذا مَنْ يزوره يُحْسِنُ إليه. (وما) النافية نحو: ما مَنْ يأتينا نعطيه؛ لأنَّ «ما» لا تنفي الجملة الشرطية. (وهل) نحو: هل مَنْ يأتينا نأتيه، لأن «هل» لا يستفهم بها عن الجمل الشرطية. (قيل: والهمزة) قاله يونس قياساً على هذا؛ والأصح جواز الجزم بعدها وكون مَنْ شرطية، لأنه توسع فيها، فاستفهم بها عن الجملة الشرطية كما استفهم بها عن غير ذلك نحو: إن تَأْتِنِي أَتَكَ؟ فلما حَسُنَ ذلك في «إن» حسن في أخواتها نحو: أَمَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ؟

(مسألة): يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى: ﴿إِن دُكِّرْتُمُ﴾ [يس: ١٩] أي تطيّرْتُم، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ كِبَرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية. أي فافعل.

ويكثر الحذف (لتقدم شبهه) على الأداة كما مر. (و) لتقدم (جواب قسم)، يدل عليه.

(و) يحذف (الشرط) وهو أقل من حذف الجواب. نصّ عليه ابن مالك في شرح الكافية. ومنه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وقولهم: «إنْ خَبِرَ

(١) إبراهيم بن سفيان الزيايدي المتوفى سنة ٢٤٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) في الأصل «تثبت»؛ والتصويب من المصادر المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢١٧) والرواية فيه «يجد فقدها» مكان «يرث شربه»، وإصلاح المنطق (ص ٣٦١) وخزانة الأدب (٩/٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥) والدرر (٨٦/٥) وسر صناعة الإعراب (٢/٥٠٧) والكتاب (٣/٧٥). وبلا نسبة في الإنصاف (١/٢٩١).

ويروى «تدابر» مكان «تدائر». وفي البيت شاهد آخر، وهو إضافة «حين» إلى جملة الشرط ضرورة، وحققها ألا تضاف إلا إلى الجمل المخبر بها.

(وقيل): إنما يجوز حذفه (إن عوض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والأبدي كقوله:

١٣٠٧ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرِقَكَ الْحَسَامُ^(٢)

أي: وإلا تُطَلِّقها. قال أبو حيّان: وليس بشيء؛ لأنها لو كانت عوضاً من الفعل المحذوف لم يَجْزُ الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو: وإلا يُسِيءُ فلا تضربه، فهي في نحو ذلك نافية، لا عوض. وورد الحذف، وهو مُثَبِّتٌ كما تقدّم.

(ويُحذفان) أي: الشرط والجواب (مع إن) دون سائر الأدوات، واختصّت بذلك، لأنها أمّ الباب ولأنّه لم يَرِدْ في غيرها، قال:

١٣٠٨ - قَالَتْ بِنَاتُ الْحَيِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيْرًا مُغْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ^(٣) أَي وَإِنْ كَانَ كَمَا تَصِفِينَ فَرَوْحْنِيهِ.

قال أبو حيّان: وكذا حذف الجواب وحده، والشرط وحده، لا أحفظه بعد غير «إن». قال: إلا أنّ ابن مالك أنشد في شرح الكافية، وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعد متى، وهو قوله:

١٣٠٩ - مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظَنَّةٍ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ^(٤)

(١) ومنه قوله ﷺ. «الناس محزونون بأعمالهم؛ إن خيراً فخير، وإن شراً فشر» ذكره علي القاري في الأسرار المروعة (٣٦٨).

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٩٠) والأغاني (٢٤٥/١٥) والدرر (٨٧/٥) وخزانة الأدب (١٥١/٢) وشرح التصريح (٢٥٢/٢) وشرح شواهد المغني (٧٦٧/٢، ٩٣٦) والمقاصد النحوية (٤٣٥/٤). وبلا نسبة في الإنصاف (٧٢/١) وأوضح المسالك (٢١٥/٤) ورصف المباني (ص ١٠٦) وشرح الأشموني (٥٩١/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٤٤٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٦٩) ولسان العرب (٤٦٩/١٥ - إما لا) ومغني اللبيب (٦٤٧/٢) والمقرب (٢٧٦/١). ويروى «بأهل» مكان «بكفاء» كما في ديوان الأحوص، و«بند» كما في الإنصاف.

(٣) الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه (ص ١٨٦) وخزانة الأدب (١٤/٩، ١٦، ٢١٦/١١) والدرر (٨٨/٥) وشرح التصريح (٣٧/١) وشرح شواهد المغني (٩٣٦/٢) والمقاصد النحوية (١٠٤/١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨/١) والدرر (١٨١/٥) ورصف المباني (ص ١٠٦) وشرح الأشموني (٥٩٢/٣) وشرح التصريح (١٩٥/١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٧٠) ومغني اللبيب (٦٤٩/٢) والمقاصد النحوية (٤٣٦/٤).

ويروى «بنات العم» مكان «بنات الحي» ويروى «وإن» في الموضعين، بدخول التنوين الغالي الذي يدخل على القوافي المقيدة، ودخوله على «إن» دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٩٠/٥) وشرح الأشموني (٥٩٢/٣) وشرح التصريح =

(وقيل): حَذَفُهُمَا مَعاً (ضرورة) قاله ابن مالك. قال أبو حيان: وتبع فيه ابن عصفور. قال: ولم ينصَّ غيرهما على أَنَّ ذلك ضرورة، بل أطلقوا الجواز، إذا فهم المعنى، قلت: وقد ورد في الثر في عِدَّةٍ من الآثار.

(لا الأداة) أي لا يجوز حذف أداة الشرط. (ولو) كانت (إن في الأصح) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم، ولا حذف حرف الجر.

وجوّز بعضهم حذف «إن» فيرتفع الفعل، وتدخل الفاء إشعاراً بذلك وخرج عليه قوله تعالى: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَتَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦].

(وإن توالى شرطان) فصاعداً من غير عطف (فالأصح أن الجواب للسابق)، ويحذف جواب ما بعده، لدلالة الأول، وجوابه عليه.

ومنهم من جعل الجواب للأخير، وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه. وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه، وهكذا على إضمار الفاء، فإذا قال: إن جاء زيد، إن أكل زيد، إن ضحك فعبدي حر، فعلى الأصح الضحك أول، ثم الأكل ثم المجيء. فإذا وقع على هذا الترتيب ثبت عتقه وعلى مقابله عكسه. فإذا وقع المجيء، ثم الأكل، ثم الضحك لزم العتق.

فإن كان عطف، فالجواب لهما معاً، ومنه: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]. الآية.

(و) الأصح (أن الأحسن) حينئذ (مجيء) فعل الشرط (الثاني ماضياً) بناءً على أن الجواب للسابق وأن جواب الثاني محذوف لما مرّ من أنه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضياً، وعلى أن الجواب للمتأخر لا يحتاج إلى ذلك، لأنه غير محذوف الجواب.

(و) الأصح: (أنه) أي الشرط الثاني (مقيّد للأول تقييد الحال) الواقعة موقعه، قاله ابن مالك. قال: فقولك: مَنْ أجابني إن دعوته أحسنت إليه في تقدير: من أجابني داعياً له، وقول الشاعر:

١٣١٠ - إِنْ تَسْتَفِيشُوا بِنَا، إِنْ تُدْعَرُوا تَجِدُوا مِمَّا مَعَايِلَ عِرٍّ، زَانَهَا كَرُمٌ^(١)

= (٢/٢٥٢) والمقاصد النحوية (٤/٤٣٦).

والتقدير في البيت متى تثقفوا تؤخذوا.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/١١٢) وخزانة الأدب (١١/٣٥٨) والدرر (٥/٩٠) وشرح الأشموني (٣/٥٩٦) وشرح التصريح (٢/٢٥٤) ومغني اللبيب (٢/٦١٤) والمقاصد

النحوية (٤/٤٥٢).

في التقدير: إن تستغيثوا بنا مذعورين.

قال أبو حيان: وغير ابن مالك جعله متأخراً في التقدير، فكأنه قال: من أجابني أحسنت إليه إن دعوته، فمن أجابني هو جواب «إن» في المعنى، حتى كأنه قال: إن دعوت من أجابني أحسنت إليه؛ فإذا وقع دعاؤه لشخص، فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه إياه لزم الإحسان، لأن جواب الشرط في التقدير بعد الشرط، وكذا البيت تقديره على هذا: إن تذرّوا فإن تستغيثوا بنا تجددوا، فأول الشرط يصير جزءاً.

(وإن توسط الجزاء والشرط مضارع وافقه) أي الشرط (معنى) حال كونه (غير صفة، وصح حذفه أبداً منه)، مثاله: إن تأتني تمش^(١) أكرمك، (ولاً) بأن لم يوافقه معنى (رفع حالاً) نحو: إن تأتني تضحك أحسن إليك. والماضي كالمضارع في ذلك، وإنما فرضت المسألة فيه كالتسهيل، لأن فيه يظهر الأثر، مثاله: إن أتيتني مشيت أكرمك، وإن تأتني قد ضحكت أحسن إليك.

واحترز بغير صفة عن الواقع صفة نحو: إن يأتني رجل يعرف النحو أكرمه، «فيعرف» في موضع الصفة لرجل.

ولصحة الحذف من خبر كان، وثاني ظننت نحو: إن تكن تحسن إليّ أحسن إليك، وإن تظنني أضدق أضدقك، فالمتوسط لا بدل ولا حال، بل في موضع نصب على أنه خبر، ومفعول، ومنه قول زهير:

١٣١١ - ومن لا يزل يستحيل الناس نفسه ولا يغنيها يوماً من الدهر يُسَامُ (وتزاد «ما») توكيداً (في إن) ومنه: ﴿وَأَمَّا يَزْعَمَنَّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]. ﴿وَأَمَّا يُبْسِيَنَّكَ﴾ [الأنعام: ٦٨]. قال أبو حيان: وذلك في القرآن كثير، ولم يأت فيه إلا والفعل مؤكداً بالنون. وأما في لسان العرب، فقد جاء أيضاً بغير نون كثيراً قال:

١٣١٢ - زعمت ثماضراً أنني إمّا أمّث يسدّد أئبئوها الأصاغر خلّتي^(٣)

(١) في الأصل «تمشي» بإثبات الياء، والصواب ما أثبتناه «تمش» مجزوماً؛ لأنه بدل من الفعل «تأتني» المجزوم.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة زهير في ديوانه (ص ٣٢) وخزانة الأدب (٩٠/٩) والدرر (٩١/٥) وشرح أبيات سيبويه (٦٤/٢) والكتاب (٨٥/٣) ولسان العرب (١٧٦/١١ - حمل) وبلا نسبة في المقتضب (٦٥/٢).

(٣) البيت من الكامل، وهو لسلمى بن ربيعة، في خزانة الأدب (٣٠/٨) والدرر (٩٢/٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٤٧) ولسان العرب (٢١٥/١١ - خلل) ونوادر أبي زيد (ص ١٢١). ولعلباء ابن أرقم في الأصمعيات (ص ١٦١). وبلا نسبة في شرح المفصل (٥/٩، ١٤١).

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بأن لم تُصَفْ أصلاً أو أُضيفت لظاهر، ومنه: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]. ﴿أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ﴾ [القصص: ٢٨]. (و) في (أين ومتى) قال تعالى: ﴿أَيَّنَّمَا تَكُونُوا يَذْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وقال الشاعر:

١٣١٣ - متى ما تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ^(١)

(وكذا أيان) في الأصح، قال:

١٣١٤ - فأَيَّان ما تَعْدِلُ به الرِّيحُ تَنْزِلُ^(٢)

قال أبو حيان: وزعم بعض أصحابنا أنها لا تزداد فيها، وليس بصحيح لورود السماع به (لا «ما»، و «مَنْ»، و «أَتَى» في الأصح).

وذهب الكوفيتون إلى جواز زيادتها بعدها، فيجوز: مَنْ ما يكرمني أكرمه.

[إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام]

(مسألة): في إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام (إذا وقعت الأداة الشرطية على مكانٍ أو زمانٍ فَظُرِفَتْ، أي فهي في موضع نصب على الظرف نحو: متى تقم أقم، و ﴿أَيَّنَّمَا تَكُونُوا يَذْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]. (أو) على (حَدَثٍ فمفعول مطلق) نحو: (٣). (وإلا)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

روانفُ أَلَيْتِكَ وتُسْتَطارا

وهو لعنترة في ديوانه (ص ٢٣٤) وخزانة الأدب (٢٩٧/٤، ٥٠٧/٧، ٥١٤، ٥٥٣، ٢٢/٨) والدرر (٩٤/٥) وشرح التصريح (٢٩٤/٢) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٠٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٦٠) وشرح المفصل (٥٥/٢) ولسان العرب (٥١٣/٤ - طبر، ٤٣/١٤ - ألا، ٢٣١ - خصا) والمقاصد النحوية (١٧٤/٣) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٩١) وأمالى ابن الحاجب (٤٥١/١) وشرح الأشموني (٥٧٩/٣) وشرح شافية ابن الحاجب (٣٠١/٣) وشرح المفصل (١١٦/٤) ولسان العرب (١٢٧/٩ - زنف).

والروانف: جمع الرانفة، وهي أسفل الألية، وقيل: هي منتهى أطراف الأليتين مما يلي الفخذين، وقيل: الرانفة: ناحية الألية، وقال الليث: الرانف: ما استرخى من الألية للإنسان، وفي الصحاح: الرانفة أسفل الألية وطرفها الذي يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً. انظر اللسان (١٢٧/٩). وتُسْتَطار: يقال. استطير فلان يُسْتَطار استطارة فهو مُسْتَطار: إذا دُعر.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

إذا النعجة الأدماء كانت بقفرة

وهو لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين (٥٢٦/٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٦٣). وبلا نسبة في الدرر (٩٥/٥) وشرح قطر الندى (ص ٨٨).

(٣) موضع النقط بياض في الأصل. وهذا النقص يمكن إتمامه من مغني اللبيب (١٣٥/٢ - طبعة دار الجبل) =

فإن وقع بعدها فعلٌ لازمٌ) نحو: مَنْ يَقُمُ أَثَمَ معه (فمبتدأ خبره فعل الشرط، وفيه) ضميرها. (وقيل: هو (والجواب) معاً^(١)؛ لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب، فكان داخلاً في الخبر، ورُدَّ بأنه أجنبي من المبتدأ.

(أو متعدد واقع عليها) نحو: مَنْ يضرب زيداً أضربه، وَمَنْ تضرب أضربه (فمفعول به أو واقعٌ على ضميرها) نحو: من يضربه زَيْدٌ أضربه، ومن تُضربه أضربه. (أو متعلقها) نحو: مَنْ يضرب يد أخاه أضربه (فاشغال) أي: فالمسألة من باب الاشتغال، فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء، وأن يكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها^(٢). (ومثلها) في هذا التفصيل (أسماء الاستفهام).

[لو]

(مسألة): (لو شَرَطَ للماضي غالباً) - وقد تَرَدَّدَ للمستقبل كـ «إن»، وخرَجَ عليه قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْشَ الَّذِينَ لَوَزَكُوا مِنْ حَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا﴾ [النساء: ٩]. وقول توبة:

١٣١٥ - ولو أنَّ ليلي الأخيلىة سَلَمْتُ عليّ، ودوني جَنَدَلٌ وصفائحُ
سَلَمْتُ تسليم البشاشة أو زقا إليها صَدَى مِنْ داخل القبر صائِحُ^(٣)

(وقيل: دائماً). قال بدر الدين بن مالك: وعليه أكثر المحققين. قال: وورود شرطها في الآية والبيت مستقبلاً في نفسه، أو بقيد لا ينافي امتناعه فيما مضى، لامتناع غيره، ولا يُخْرِجُ إلى إخراج «لو» عما عهد فيها مِنْ معناها إلى غيره.

= ففيه: «... أو حدث، نحو: ﴿أَيُّ مَثَلٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ فهي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقاً».

(١) قال في المغني (١٣٦/٢) «والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب»

(٢) في المغني (١٣٦/٢). «أو متعلقها، نحو: من رأيت أخاه، فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدّر بعدها يفسر المذكور».

(٣) البيتان من الطويل، وهما لتوبة بن الحمير في الأغاني (٢٢٩/١١) وأمالى المرتضى (٤٥٠/١) والحماسة البصرية (١٠٨/٢) والدرر اللوامع (٩٦/٥) وسمط اللآلي (ص ١٢٠) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣١١) وشرح شواهد المغني (ص ٦٤٤) والشعر والشعراء (٤٥٣/١) ومغني اللبيب (٢٦١/١) والمقاصد النحوية (٤٥٣/٤). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٨٦) وشرح الأشموني (٦٠٠/٣) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٣)

وليلي الأخيلىة: هي الشاعر المشهورة صاحبة توبة بن الحمير، اشتهرت بمراثيها لتوبة. والجنـدل: الصحر. والصفائح: جمع صفيحة، وهي حجر عريض يُجعل على القـر ورقاً: صاح والصدى. نوع من البوم، ويسمى أيضاً الهامة؛ وكانوا في الجاهلية يزعمون أنه يُخلق من رأس المقتول ولا يرال يصبح في رأسه إذا لم يؤخذ بثأره «اسقوني اسقوني» حتى يُقتل قاتله؛ ولذلك قيل له الصدى.

وقال أبو حيان متعقباً عليه: ورود «لو» في المستقبل قد قاله النحويون في غير موضع (وجزئها) لفعلها (ضرورة) لا يَحْسُن في الاختيار؛ لعدم تمكّنها بكونها للمضي.

ومن الضرورة قوله:

١٣١٦ - لو يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ^(١)

(وقيل): بل هو (لغة) لقوم، فيطرد عندهم في الكلام (وقيل: ممنوع) لا يجوز لا في الكلام، ولا في الشعر، حكى الأقوال الثلاثة أبو حيان. واختلفت عبارات النحاة في معناها حتى قال بعضهم: إنّ النحاة لم يفهموا لها معنى.

(قال سيبويه^(٢)): هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) أي: أنّها تقتضي فعلاً ماضياً، كأنه يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: حرف يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته.

(و) قال (المُعربون): هي حرف (امتناع لامتناع)، أي تدلّ على امتناع الشيء لامتناع غيره.

واختلف في المراد بذلك: (قيل): المراد (امتناع الأول) أي الشرط (لِلثاني) أي الامتناع للجواب، ذكره ابن الحاجب في «أماليه» بحثاً من عنده. ووجهه: بأنّ انتفاء السبب لا يدلّ على انتفاء مسببه، لجواز أن يكون ثمّ أسبابٌ أُخر. قال: ويدلّ على هذا ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فإنّها مسوقة لِتُنْفِي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أنّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة، لأنه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد، لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدّد في الآلهة؛ لأنّ المراد به فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد، سبحانه، انتهى.

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه.

لاحقُ الآطالِ نهْدٌ ذُو خُصَلٍ

وهو لعلقة الفحل في ديوانه (ص ١٣٤) ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية (١/٢٤٣) وخزانة الأدب (١١/٢٩٨، ٣٠٠) والدرر (٥/٩٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٠٨) وشرح شواهد المغني (٢/٦٦٤). ولعلقة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية (٢/٥٣٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/٣٣٤) وتذكرة النحاة (ص ٣٩) والجنى الداني (ص ٢٨٧) وشرح الأسموني (٣/٥٨٤) ومغني اللبيب (١/٢٧١).

ومبعة الشباب والنهار وكل شيء: أوّله وأصله، ومبعة الفرس: أول جزيه والآطال: جمع إطل وإطل، أي الخاصرة. ولاحق الآطال: ضامر الجنين والنهد: الفرس الحسن الجميل المشرف. والخصل: جمع الخصلة من الشعر، وهي الذؤابة.

(٢) انظر الكتاب (٤/٢٢٤).

وتابعه على ذلك ابن الخباز.

(وقيل عكسه) أي المراد: أن جواب «لو» ممتنع لامتناع شرطه، فقولك: لو جئت لأكرمك، دالٌّ على امتناع الإكram لامتناع المجيء، وهذا هو الذي قرره الناس ممّن أثبت الامتناع فيها، وهو المتبادر إلى الأفهام. واستنكر ابن هشام في «المغني» مقالة ابن الحاجب، وممن تبعه^(١).

(ثم إفادتها) لذلك قيل: (نطقاً) أي بالمنطوق.

(وقال بدر الدين بن مالك) في تكملة شرح التسهيل: (وشيخنا) العلامة محيي الدين (الكافيجي) رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه «للمغني» (فهماً) أي بالمفهوم.

قال أبو حيان: كأن «لو» عند سيبويه لها منطوق، ومفهوم، كما أن «أن» لها منطوق ومفهوم، فإذا قلت: لو أكلت لشبعت، فعنده أن الشبّع كان يقع لوقوع الأكل ولو قلت: إن قام زيد قام عمرو فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد. وتارة يكون المفهوم مراداً، وتارة يكون غير مراد، فنظر غير سيبويه إلى المفهوم، فقالوا: إذا قلت: لو أكلت لشبعت امتنع الشبّع لامتناع الأكل. وسيبويه نظر إلى المنطوق فاطرد له في جميع مواردّها.

(وقيل): هي حرف امتناع لامتناع (إن كان بعدها مثبتان وإلا) بأن كان بعدها منفيّان (فوجود) أي فحرف وجود (لوجود)، فإن كان الأوّل منفيّاً والثاني مثبتاً فحرف وجود لامتناع، أو عكسه فحرف امتناع لوجود.

قال أبو حيان: والسبب في ذلك عند هذا القائل أن المنفيّ بعد «لو» موجبٌ، والموجب منفيّ. قال هذا: وقول من قال: حرف امتناع لامتناع يرجعان إلى معنى واحد، ألا ترى أنها إذا كانت حرف امتناع لامتناع لزم من ذلك إذا كان ما بعدها موجباً أن يمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الأوّل، أو منفيّاً لزم امتناع نفي الثاني لامتناع نفي الأوّل، أو الأوّل منفيّاً، والثاني موجباً لزم امتناع وجود الثاني لامتناع نفي الأوّل فيكون الأوّل إذا كان موجباً، والثاني منفيّاً أو الأوّل موجباً، والثاني منفيّاً لزم امتناع نفي الثاني لامتناع وجود الأوّل فيكون الأوّل إذا كان منفيّاً، والثاني موجباً، فهو اختلاف عبارة.

وقد ردّ القولان بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. وقول عمر: «نعم العبدُ ضهيّب لو لم يخفِ الله لم يعصه»، لأنّ عدم النفوذ محكومٌ به سواء وجد

(١) انظر المغني (١/٤٣٣ - ٤٣٦) حيث فنّد أقوال ابن الحاجب ومن تبعه مثل ابن الخباز وبدر الدين ابن مالك.

الشَّرْطُ أم لا، وعدمُ العصيان كذلك سواءً وجد الخوف أم لا.

(وقال) أبو عليّ (الشَّلَوِيُّ ابن هشام الخَضْرَاوِيُّ): إنَّها لا تفيد الامتناع بوجه، ولا يدلُّ على امتناع الشَّرْط ولا امتناع الجواب، بل هي (المَجْرَدُ الرِّبْطُ) أي ربط الجواب بالشَّرْط دلالةً على التعلُّيق في الماضي كما دلَّت إنَّ على التعلُّيق في المستقبل ولم تدلَّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوت بالآ، إذ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها. قال الجمال بن هشام في «المغني»: وهذا الذي قالاه كإنكار الضَّروريات إذ فَهْمُ الامتناع فيها كالبديهي، فإنَّ كُلَّ مَنْ سمع «لو فَعَلَ» فَهَمَّ عَدَمَ وقوع الفعل من غير تَرَدُّد، ولهذا جاز استدراكه، فنقول: لو جاء زيدٌ لأكرمته، لكنَّه لم يَجِءَ^(١).

(والمختار) في تحرير العبارة في معناها (وفاً لابن مالك) أنها حرفٌ يقتضي (امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه) من غير تعرُّض لنفي التالي. قال: فقيام زيد من قولك: لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه، ويكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرُّض لذلك. قال ابن هشام في «المغني»: وهذه أجد العبارات^(٢).

(ثم ينتفي التالي) أيضاً (إنَّ ناسب) الأوَّل بأنَّ لزمه عقلاً، أو شرعاً، أو عادة. (ولم يخلف المقدم غيره) في ترتُّب التالي عليه، كـ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَسَدَتْ﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي السَّموات والأرض ففسادهما أي: خروجهما عن نظامهما المُشاهد مناسبٌ لتعدُّد الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدُّد الحاكم من التمانع في الشيء، وعدم الاتفاق عليه، ولم يخلف التعدُّد في ترتُّب الفساد غيره، فينتفي الفساد بانتفاء التعدُّد المفاد بلو.

(ولا) يَنْتَفِي التالي (إنَّ خَلَقَهُ) أي: الأوَّل غيرُهُ (كقولك لو كان إنساناً لكان حيواناً) فالحيوان مناسب للإنسان للزومه له عقلاً، لأنه جزؤه^(٣)، ويخلف الإنسان في ترتُّب الحيوان غيره كالجمار، فلا يلزم بانتفاء الإنسان عن شيء المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه، لجواز أن يكون حماراً، كما لا يجوز أن يكون حجراً.

(ويثبت التالي) مع انتفاء الأوَّل (إنَّ لَمْ يَنَاف) انتفاؤه (وناسب) الأوَّل (إمَّا بالأولى نحو) نِعَمُ الْعَبْدُ صُهِيبٌ (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعِصْهُ^(٤)). رتب عدمُ العصيان على عدم

(١) لفظ ابن هشام في المغني (١/٤٢٣): «... من غير تَرَدُّد؛ ولهذا يصحُّ في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى، تقول: لو جاءني أكرمته، ولكنه لم يَجِءَ».

(٢) انظر المغني (١/٤٢٨).

(٣) أي الإنسان جزء الحيوان؛ فالحيوان جنس، والإنسان نوع ضمن هذا الجنس.

(٤) من قول عمر؛ وقد تقدم.

الخوف، وهو بالخوف المفاد بلز أنسب، فيترتب عليه أيضاً في قصده. والمعنى: أنه لا يعصي الله مطلقاً، لا مع الخوف، وهو ظاهر، ولا مع انتفائه إجلالاً له تعالى عن أن يعصيه.

(أو المساوي نحو) قوله ﷺ في بنت أم سلمة (لو لم تكن ربيتي) في ججري (ما حلّت) لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة. رواه الشيخان^(١). رتب عدم حلها على عدم كونها ربيته (للرضاع) المناسب له شرعاً، فترتب أيضاً في قصده على كونها ربيته المفاد بلز المناسب له شرعاً، كمناسبه للأول سواء لمساواة حُرمة المصاهرة لحُرمة الرضاع، والمعنى أنها لا تحلّ لي أصلاً، لأنّ بها وصفين، لو انفرد كلّ منهما حرمت له: كونها ربيّة، وكونها ابنة أخي الرضاع.

(أو الأذن كقولك: لو انتفت أخوة الرضاع ما حلّت للنسب) هو على نسق ما تقدّم فيما قبله، وحُرمة الرضاع أدون^(٢) من حرمة النسب.

(ويليها) أي «لو» (اسمٌ على إضمار فعل) يفسره ظاهر بعده (اختياراً) كقولهم: «لو ذات سوار لطمّنتي» وقول عمر: «لو غيرك قالها يا أبا عُبَيْدة».

(و) يليها أيضاً (جزءاً ابتداءً)^(٣) اختياراً، فيقال: لو زيد قائم.

وفارقت «إن» في ذلك حيث لزمّت الماضي. ولم تعمل (خلافاً للبصريّة فيهما) حيث قالوا لا يليها إلا الفعل ظاهراً، ولا يليها مُضمراً إلا في الضّرورة أو في نادر كلام. ومن الضّرورة عندهم قوله:

١٣١٧ - لو غيركم علق الثبير بحبله أدى الجوار إلى بني العوام^(٤)
وقوله:

١٣١٨ - لو بغير الماء خلقي شريق^(٥)

(١) رواه البخاري في النكاح باب ٢٠ و٢٥، والنفقات باب ١٦، ومسلم في الرضاع حديث ١٥ و١٦، وأبو داود في النكاح باب ٦، وابن ماجه في النكاح باب ٢٤، وأحمد في المسند (٣٠٩/٦)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) استعمل السيوطي هنا لفظة «أدون» على صيغة «أفعل»؛ قال ابن منظور في اللسان (١٦٥/١٣). «وقال ابن جني. في شيء دون، ذكره في كتابه الموسوم بالمعرب، وكذلك أقلّ الأمرين وأدوّهُما، فاستعمل منه أفعل؛ وهذا بعيد، لأنه ليس له فعل فتكون هذه الصيغة مبنية منه، وإنما تُصاغ هذه الصيغة من الأفعال كقولك أوضع منه وأرفع منه».

(٣) أي حملة اسمية من مبتدأ وخبر.

(٤) البيت من الكامل، وهو لحرير في ديوانه (ص ٩٩٢) وخزانة الأدب (٤٣٢/٥، ٤٣٤) والدرر (٩٨/٥)

وشرح شواهد المغني (٢/٦٥٧). وبلا نسبة في اللامات (ص ١٢٨) ومغني اللبيب (١/٢٦٨)

(٥) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

وفي التنزيل: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] فاستدلَّ به الأولون، وتأوله المانعون، على أن الأصل: لو كنتم تملكون، فحذفت كان وانفصل الضمير.

(وجوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم بلم كقوله:

١٣١٩ - فلو كان حمدٌ يُخلدُ الناسَ لم يمت ولكنَّ حمدَ الناسِ ليس بمُخلِدٍ^(١)

(أو) فعل (ماضٍ مثبت، والغالب) حينئذٍ (اقتترانه باللام) المفتوحة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٣]. ومن غير الغالب: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠].

(أو) ماضٍ (منفي، والغالب خلوه) من اللام نحو: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] ومن غير الغالب قوله:

١٣٢٠ - وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا^(٢)

(وقد يقترن) جوابها (بإذا) نحو: «لو جئني إذا لأكرمك» (وندر كونه تعجباً) مقروناً باللام قال:

١٣٢١ - فلو مك في يوم ولم آت عَجْزَةً يُضَعِّفُنِي فِيهَا امْرُؤٌ غَيْرُ عَاقِلٍ

كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي

=

وهو لعدي بن ريد في ديوانه (ص ٩٣) والأغاني (٩٤/٢) وجمهرة اللغة (ص ٧٣١) والحيوان (١٣٨/٥، ٥٩٣) وخزانة الأدب (٥٠٨/٨، ١٥/١١، ٢٠٣) والدرر (٩٩/٥) وشرح شواهد المغني (٦٥٨/٢) والشعر والشعراء (٢٣٥/١) واللامات (ص ١٢٨) ولسان العرب (٥٨٠/٤ - عصر، ٦١/٧ - غصص، ١٧٧/١٠ - شرق) والمقاصد النحوية (٤٥٤/٤). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٢٦٩) وتذكرة النحاة (ص ٤٠) والجنى الداني (ص ٢٨٠) وجواهر الأدب (ص ٢٦٣) وشرح الأشموني (٦٠١/٣) وشرح التصريح (٢٥٩/٢) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٢٣) والكتاب (١٢١/٣) ومغني اللبيب (٢٦٨/١).

والشرق: الذي يغص بالماء ونحوه فلا يقدر على بلعه. والغصان: صفة من الغصص. والاعتصار: أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء، وهو أن يشربه قليلاً قليلاً ليسيغه.

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢٣٦) والدرر (١٠١/٥) وشرح شواهد المغني (٦٤٢/٢). وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢٥٦/١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولكن لا خيارَ مع الليالي

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٣١/٤) وخزانة الأدب (١٤٥/٤، ٨٢/١٠) والدرر (١٠١/٥) وشرح الأشموني (٦٠٤/٣) وشرح التصريح (٢٦٠/٢) وشرح شواهد المغني (٦٦٥/٢) ومغني اللبيب (٢٧١/١).

لَا تُكْرِمُ بِهَا مَنْ مَيَّنَتْهُ إِنْ لَقِيَتْهَا أَطَاعِنُ فِيهَا كُلَّ خِرْقٍ مُنَازِلٍ^(١)

(و) ندر (كونه مصدراً بربّ أو الفاء) كقوله:

١٣٢٢ - لو كان قَتْلُ يَاسَلَامٍ فَرَاخَةً^(٢)

(أو قد) كقوله:

١٣٢٣ - لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفَوَاضُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً^(٣)

(فإن وقع) الجواب في الظاهر (جملة اسمية فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها) وليس بجوابها (خلافًا للزجاج) كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، فجواب لو محذوف لدلالة ما بعده عليه، وتقديره: لا تُبَيِّئُوا، وقوله: «لمثوبة» إلى آخره جواب قسم محذوف، تقديره: والله لمثوبة.

وقال الزّجاج: بل هو جواب «لو»، واللّام هي الدّاخلية في جوابها.

(ويحذف) جواب («لو» لدليل) وهو كثير في القرآن، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَن قُرْءَانًا سِطِرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١]. الآية، أي لكان هذا القرآن. قال أبو حيّان: ويحسن حذفه في طول الكلام.

(وترد) لو (للتمني) كقولك: لو تأتيني فتحدثني. وأنكر ذلك قوم، وقالوا: ليست قِسْماً برأسها، وإنما هي الشرطية أَشْرَبَتْ معنى التمني، (و) على الأول (لا جواب لها في الأصح).

قال أبو حيّان: هذا ظاهر المنقول، ونصّ عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ، وأبو

(١) البيتان من الطويل، وهما لعبيد الله بن الحرّ في الدرر (١٠١/٥)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

لَكُنْ فَرَرْتُ مَخَافَةَ أَنْ أَوْسَرَ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٣) والدرر (١٠٢/٥) وشرح شواهد المعني (٦٦٧/٢) والمعني (٢٧٢/١).

(٣) البيت من الكامل، وهو لجريز في ديوانه (ص ٤٥٣ - طبعة الصاوي، ١٣٥٣ هـ) والدرر (١٠٣/٥) وشرح شواهد الشافعية (ص ٥٣) ولسان العرب (٣٦١/٨ - نفع) ومغني اللبيب (٢٧٢/١) والمقاصد النحوية (٥٩١/٤). وللبيد بن ربيعة في شرح شافعية ابن الحاجب (٣٢/١) وليس في ديوانه. وللبيد أو جريز في لسان العرب (٤٤٥/٣ - وجد). وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب (٥٩٦/٢) وشرح الأشموني (٨٨٥/٣) وشرح المفصل (٦٠/١٠) والمقرب (١٨٤/٢) والممتع في التصريف (١٧٧/١)، (٤٢٧/٢) والمنصف (١٨٧/١).

مروان عبید الله بن عمر بن هشام الحَضْرَمِي^(١) في شرح قصيدة ابن دُرَيْد^(٢)، قال: والذي يظهر أنها لا بد لها من جواب، لكنه التزم حذفه لإشربها مَعْنَى التَّمْنِي، لأنه متى أمكن تقليل القواعد، وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد، وأدعاء الاشتراك، لأنه يحتاج إلى وضعين، والمجاز ليس فيه إلا وضع واحد، وهو الحقيقة. انتهى.

ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في «المغني» عن ابن الصائغ وابن هشام أنهما قالا: يحتاج إلى جواب كجواب الشرط وهو سهو.

وقولي «في الأصح» راجع إلى الأمرين معاً: ورودها للتمني، واستغناؤها عن الجواب كما تبين.

(وقيل: وترد للتقليل) نحو: «تَصَدَّقُوا ولو بظلف مُحَرَّق»^(٣).

[لولا ولوما]

(لَولا، وَلَوما حرفا امتناع لوجود) نحو: لولا زيد لأكرمك، فامتنع الإكرام لوجود زيد.

(وإنما يليها اسم أو أن) الثقيلة - وتقدم إعرابه في باب المبتدأ - (أو أن) المخففة

(١) هو عبید الله (وفي بعض المصادر: عبید الله) بن عمر (وفي بعض المصادر: عمرو) بن هشام الحضرمي الإشبيلي، ويعرف بعبید. مقرر، فقيه، نحوي، أديب، شاعر. ولد بقرطبة سنة ٤٨٩ هـ، وتوفي سنة ٥٥٠ هـ. من تصانيفه: الإيضاح في اختصار المصباح، شرح مقصورة ابن دريد، وكتاب في القراءة. انظر ترجمته في طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٤٩٠) وبغية الوعاة (ص ٣٢٠) وكشف الظنون (ص ١٧٠٩) وإيضاح المكنون (٢/ ٥٤٧) وهدية العارفين (١/ ٦٤٩).

(٢) «شرح مقصورة ابن دريد» للحضرمي. انظر إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي (٢/ ٥٤٧). ومقصورة ابن دريد (وهو أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري المتوفى سنة ٣٢١ هـ) هي قصيدة يمدح بها ابني ميكال الشاه وأخاه ويصف مسيره إلى فارس ويتشوق إلى البصرة وإخوانه بها، وأولها: إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكِئًا لَوْنِهِ طَرَّةً صَبِيحَ نَحْتِ أَذْيَالِ السَّجْى
وعدد أبياتها ٢٢٩ بيتاً. وقد عارضه فيها جماعة من الشعراء واعتنى بشرحها خلق كثيرون. انظر كشف الظنون (ص ١٨٠٧، ١٨٠٨).

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٧٠) عن ابن نجاد عن جدته قالت: قال رسول الله ﷺ: «ردوا السائل ولو بظلف محترق أو محرق»، ورواه أيضاً (٦/ ٤٣٥) عن ابن بجيد عن جدته بهذا اللفظ، وعن عمرو بن معاذ الأنصاري قال: إن سائلاً وقف على بابهم فقالت له جدته حواء: أطعموه تمرأ، قالوا: ليس عندنا، قالت: فاسقوه سويقاً، قالوا: العجب لك نستطيع أن نطعمه ما ليس عندنا، قالت: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تردوا السائل ولو بظلف محرق».

منها، أو النَّاصِبَةِ نحو: ﴿فَلَوْلَا أَنْتُمْ كَانَتْ مِنَ الْمُسَيِّجِينَ لَلَيْتَ﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤] ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا﴾ [القصص: ٨٢]. ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا﴾ [الزخرف: ٣٣].

قال في «المغني»^(١): وتصير أَنْ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً يثبت محذوفاً على الخلاف السابق في «لو».

(وجوابهما ماض مع «ما») النافية نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا ذَكَّ مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]. (أو مُثَبَّت مع اللام) نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ [فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ] لَمَسَكُكُمْ﴾ [النور: ١٤].

(وحذفها) أي اللام (ضرورة) خاصّ بالشعر. (أو قليل) في الكلام. اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرة قال بالأول، ومرة قال بالثاني، ولم يقع منه في القرآن شيء. ومن وقوعه في الشعر قوله:

١٣٢٤ - لولا الحياء وبأقي الدين عبثكما^(٣)

(ويجوز حذفه) أي جواب «لولا» لدليل، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠]. (أي لو أخذكم).

(وتردان) أي لولا ولوما للتحضيض وهو طلب بحث وإزعاج.

(و) ترد أيضاً له (هلاً، وآلاً) بالتشديد، والأربعة حينئذ (بساطط) أي غير مركبة كما اختاره ابن القوّاس في شرح الكافية، قال: لأنّ الأصل عدم التركيب.

(وقيل): الأربعة (مركبات) مِنْ «لو»، و«لا»، و«لو»، و«ما»، و«هل» و«لا»، وقلبت الهاء في هلاً للهمزة. ذكره في الأربعة أبو حيان في شرح التسهيل، والسكاكي في المفتاح، وذكره في «هلاً»، و«آلاً» ابن مالك في باب «الاشتغال» من شرح التسهيل وحينئذ (فتختص بفعل ولو مقدراً في الأصح) نحو: ﴿لَوْلَا جَاءَ وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]. ﴿لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَكَةِ﴾ [الحجر: ٧] هلاً ضربت زيداً، ألا أكرمت عمراً. ومثال تقدير

(١) مغني اللبيب (١/٤٤٩ - طبعة دار الجيل).

(٢) ما بين حاصرتين سقط من الأصل

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ببعض ما فيكما إذ عبثما عَوَري

وهو لابن مقبل في ديوانه (ص ٧٦) وفيه «ولولا الدين» مكان «وبأقي الدين»، والدرر (٥/١٠٤) والشعر والشعراء (١/٤٦٣) ولسان العرب (٧/١٢٠ - بعض). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٩٨) ورصف المباني (ص ٢٤٢)

الفاعل: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾ [النور: ١٦].

١٣٢٥ - فهِلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا^(١)

ألا زيدا ضربته.

وذهب بعضهم: إلى جواز مجيء جملة الابتداء بعد هذه الحروف مُسْتَدِلًّا بالبيت المذكور.

وَمِنْ خُلُوتِهَا مِنَ التَّوْبِخِ: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠].

(وقد تفيد) أي التحضيض (لَوْ وَأَلَّا) بالتخفيف، ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً. ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]. ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا﴾ [التوبة: ١٣].

(قال: وَتَرَدُّ «لولا»، و«هلاً» استفهامية، و«لولا» نافية) وجعل من الأول: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] ﴿لَوْلَا أَنْزِلْ عَلَيْهِ^(٢) مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]. ومن الثاني: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمَتٌ﴾ [يونس: ٩٨].

قال ابن هشام: وأكثرهم لم يذكروا ذلك، والظاهر أن الأولى للعرض، والثانية مثل: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ﴾ [النور: ١٣].

والثالثة كذلك أي: فهلاً كانت قَرْيَةٌ واحدة من القرى المَهْلَكَةِ تَابَتْ عن الكُفْرِ قبل مجيء العذاب، فنفعها ذلك، ويؤيده قراءة أبي: «فهِلَّا»^(٣). ويلزم من هذا المعنى النفي، لأن التوبيخ يَفْتَضِي عدم الوقوع.

(١) من الطويل، وتماهه:

وَبُنِيتْ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى فهِلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا وهو للمجنون في ديوانه (ص ١٥٤) ولإبراهيم الصولي في ديوانه (ص ١٨٥) ولابن الدمينه في ملحق ديوانه (ص ٢٠٦). وللمجنون أو لابن الدمينه أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني (٢٢١/١) والمقاصد النحوية (٤١٦/٣). ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب (٦٠/٣) وللمحنون أو للصمة القشيري في الدرر (١٠٦/٥). وللمحنون أو لغيره في المقاصد النحوية (٤٥٧/٤). وبلا نسبة في الأغاني (٣١٤/١١) وأوضح المسالك (١٢٩/٣) وتخليص الشواهد (ص ٣٢٠) وجواهر الأدب (ص ٣٩٤) والجنى الداني (ص ٥٠٩، ٦١٣) وخزانة الأدب (٥١٣/٨)، ٢٢٩/١٠، ٢٤٥/١١، ٣١٣ ورصف المباني (ص ٤٠٨) والزهرة (ص ١٩٣) وشرح الأشموني (٣١٦/٢) وشرح التصريح (٤١/٢) وشرح ابن عفيل (ص ٣٢٢) ومغني اللبيب (٧٤/١)

(٢) تحرفت في الأصل إلى «إليه»

(٣) وهي أيضاً قراءة عبد الله بن مسعود. قاله أبو حبان في البحر المحيط (١٩٢/٥).

(وقال المالقي^(١): لم تَرِدْ «لوما» إلاَّ للتَّحْضِيضِ) نقله عنه ابن هشام في «المغني»^(٢).

[أَمَّا]

(أَمَّا) بالفتح والتشديد (ويقال) فيها: (أَيْمًا) بإبدال ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف
قال:

١٣٢٦ - رَأَتْ رَجُلًا أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ^(٣)

(الأصح) أَنهَا (حرف بسيط) وقيل: مركب مِنْ: أَم، وما، (معناه: مهما يكن من شيء) فهي نائبةٌ عن أداة الشرط، وفعل الشرط معاً بعد حذفهما. وقيل: عن فعل الشرط فقط، قاله في البسيط.

وقال أبو حيان: ما ذكر في معناه هو من حيث صلاحية التقدير، ولا جائز أن يكون مرادفاً له من حيث المعنى، لأن مفعولية الحرف مابينة لمفعولية الاسم والفعل، فتستحيل المرادفة، ولأنَّ في يكن ضميراً يعود على «مهما»، وفي الجواب ضميرٌ يعود على الشرط، وذلك مُتَنَبِّ في أَمَّا.

وقال بعض أصحابنا: لو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقفاً عليها، وأنت تقول: «أَمَّا عِلْماً فعالمٌ»، فهو عَالِمٌ ذَكَرْتُهُ، ولم تذكره، بخلاف: إنَّ قام زيد قام عمرو، فقيام عمرو

(١) لعله أحمد بن عبد التور بن أحمد بن راشد المالقي المشهور بابن عبد النور. نحوي، مقرئ، عارف بالعربية. ولد سنة ٦٣٠ هـ، وتوفي سنة ٧٠٢ هـ. من تصانيفه: رصف المباني في حروف المعاني، شرح المقرب في النحو، شرح الجمل الكبيرة للزحاجي، جزء في العروض، وجزء في شواذه. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٤٣) وطبقات القراء (٧٨/١) وكشف الظنون (ص ٩٠٨، ١٥٧٩، ١٨٠٠).

(٢) المعني (٤٥٤/١) قال. ويردّه قول الشاعر:

لوما الإصاخة للوشاة لكان لسي
من بعد سخطك في رضاك رجاء
(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَيُضْحَى وأَيْمًا بالعشي فيخصرُ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٩٤) والرواية فيه «أَمَّا» في الموضعين، ولا شاهد على هذه الرواية. والأزهية (ص ١٤٨) والأغاني (٨١/١، ٨٢، ٨٨/٩) وخزانة الأدب (٣١٥/٥، ٣٢١، ٣٦٧/١١، ٣٦٨، ٣٧٠) والدرر (١٠٨/٥) وشرح شواهد المغني (ص ١٧٤) والمحتسب (٢٨٤/١) ومغني اللبيب (٥٥/١، ٥٦) والممتع في التصريف (٣٧٥/١) ويلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٢٠) والجنى الداني (ص ٥٢٧) ورصف المباني (ص ٩٩) وشرح الأشموني (٦٠٨/٣) ولسان العرب (٤٧٧/١٤ - ضحا).

متوقف على قيام زيد.

وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله:

١٣٢٧ - مَنْ يَكُ ذَا بَسْتٍ فَهَذَا بَسْتِي^(١)

ألا ترى أنَّ بته موجود، كان لغيره بَسْتٌ أم لم يكن؟

(وَمِنْ ثَمَّ) أي من هنا، وهو كونها في معنى الشرط، أي من أجل ذلك (لزم الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة، وكذا دُونَ تقديرِ قولٍ على الأصح) نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِيكَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٦] لا جائز أن تكون الفاء للعطف، لأنَّ العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه، ولا زائدة، إذ لا يصح الاستغناء عنها، فتعين أنها فاء الجزاء.

وقال أبو حيان: هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها، لأنها لم تجيء رابطة بين جُمْلَتَيْنِ، ولا عاطفة مفرداً على مثله.

والتعليل بكونَ أَمَّا في معنى الشرط ليس بجيد، لأنَّ جواب: «مهما يكن من شيء» لا تلزم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط، والفاء لازمة بعد أَمَّا، كان ما دخلت عليه صالحاً لها أم لم يكن. ألا ترى أنه يقال: مهما يكن من شيء لم أبال به، ويمتنع ذلك في «أَمَّا»، ويجب ذكر الفاء فدل على أنَّ لزوم الفاء ليس لأجل ذلك. . انتهى.

وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله:

١٣٢٨ - فَأَمَّا الْقِتَالُ، لَا قِتَالٌ لَدَيْكُمْ^(٢)

ويجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قولٌ محذوفٌ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] الأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول استغناءً عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، وربَّ شيء يصحَّ تبعاً، ولا يصح استقلالاً. هذا قول الجمهور.

(١) تقدم بالرقم (٣٣٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكنَّ سيراً في عراض المواقب

وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (ص ٤٥) وخزانة الأدب (٤٥٢/١) والدرر (١١٠/٥). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٦) والأشباه والنظائر (١٥٣/٢) وأوضح المسالك (٢٣٤/٤) والجنى الداني (ص ٥٢٤) وسر صناعة الإعراب (ص ٢٦٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٧) وشرح شواهد المغني (ص ١٧٧) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧) وشرح المعصل (١٣٤/٧، ٤١٢/٩) والمنصف (١١٨/٣) ومغني اللبيب (ص ٥٦) والمقاصد النحوية (٥٧٧/١، ٤٧٤/٤) والمقتضب (٧١/٢).

وزعم بعض المتأخرين أنّ الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأنّ الجواب في الآية: «فَذُوقُوا الْعَذَابَ»، والأصل: فيقال لهم: ذُوقُوا، فحذف «القول»، وانتقلت الفاء للمقول وأنّ ما بينهما اعتراض.

(و) من أجل ذلك أيضاً (لم يَلِها فعلٌ) لأنها لما قدّرت بمهما يكن، وجعلوا لها جواباً تعذر إيلاؤها الفعل من حيث أنّ فعل الشرط لا يليه فعل إلاّ إنّ كان جواباً والفرض أن ما بعد الفاء جوابٌ.

(وتفيد) أمّا (التفصيل، فتكرّر غالباً) نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦]. قال ابن هشام في المغني^(١): «والتفصيل غالب أحوالها. قال: وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم، فالأول نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصِمُوا بِهِ﴾ [النساء: ١٧٥] الآية. أي: وأمّا الذين كفروا فلهم كذا، وكذا. والثاني نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] الآية. وأمّا غيرهم فيؤمنون به، ويكلون معناه إلى ربهم، ويدل على ذلك: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] إلى آخره.

(و) تفيد (التوكيد) قال في «المغني»^(٢): «وقلّ من ذكره. قال: ولم أر من أحكم شّرحه غير الزمخشري، فإنه قال: «فائدة»: «أمّا» في الكلام أن تعطيه فضّل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصّدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهبٌ، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أمّا زيد فذاهبٌ. وكذلك^(٣) قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهب، وهذا التفسير مُدَلٍّ^(٤) بفائدتين. بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط. انتهى.

(وَتُفْصَلُ) أمّا (من الفاء) بواحد من أربعة أمور: (إما بمبتدأ) كآليات السابقة (أو خبر) نحو: أمّا في الدار فزيد. (وقيل الفصل به قليل) نقله في المغني^(٥) عن الصّفّار (أو معمول لما بعدها) إما صريحاً نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]. أو مفسراً نحو: أمّا زيدا فاضربه.

(قال سيبويه أو): جملة (شَرَطُ) نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة:

(١) مغني اللبيب (١/١٠٥)

(٢) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة

(٣) في المغني «ولذلك»؛ وهي أنسب

(٤) في الأصل. «يدلّ»، والتصويب من المعني (١/١٠٥)

(٥) (١/١٠٦) وذكر أنه يفصل بينها وبين الفاء بواحد من ستة أمور، وهي: المبتدأ، والخبر، وحملة الشرط، واسم مصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، واسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، وظرف معمول لـ «أمّا» لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف.

٨٨، ٨٩]. (لا بجملّة تامّة)؛ لأنّ هذا التّقديم إنّما جاز للاضطرار ليحصل الفصل بين أمّا والفاء، وذلك حاصل باسم واحد، فبقي الزائد على أصله من المنع؛ إذ الفاء لا يتقدّم عليها ما بعدها. قال أبو حيّان: إلّا إنّ كانت للدّعاء نحو: أمّا زيداً رحمك الله فاضرب.

[عمل ما بعد الفاء فيما قبلها]

(مسألة): يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هنا وفاقاً كما تقدّم في قوله: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

(ثم قال سيّويه: ما جاز عمله بعد حذف أمّا والفاء) عمل فيما قبل، وما لا فلا، ألا ترى أنّك لو حذفّت أمّا والفاء في الآية، وقلت: اليتيم لا تقهر لكان جائزاً بخلاف نحو: أمّا زيداً فإني ضارب لا يجوز، إذ لو حذفّت أمّا والفاء لم يجز تقدّم معمول خبر إنّ عليها، وكذا لا يجوز: أمّا درهماً فعندي عشرون إذ المميز (لا يعمل فيما قبله وفاقاً).

وقال المبرّد: أولاً (وابن درستويه) زيادة على ذلك: (وإنّ) أيضاً يعمل ما بعدها فيما قبلها مع أمّا خاصّة نحو: أمّا زيداً فإني ضارب، واختاره ابن مالك. قال أبو حيّان: وهذا لم يردّ به سماع، ولا يقتضيه قياسٌ صحيحٌ. قال: وقد رجع المبرّد إلى مذهب سيّويه فيما حكاه ابن ولاد عنه. قال الزّجاج: رجوعه مكتوبٌ عندي بخطه، فلذا لم أخكه عنه في المتن.

(و) قال (الفرّاء) زيادة على ذلك: (وكل ناسخ) يدخل على المبتدأ من أخوات إنّ وغيرها نحو: أمّا زيداً فليتني ضارب، وأمّا عمراً فلعلّي مكرم.

(وقيل: يختص ذلك بالظرف) والمجرور للتوسع فيه نحو: أمّا اليوم فإني ذاهب، وأمّا في الدار فإنّ زيداً جالس.

(وقيل) زيادة على ذلك: (و) فعل (التعجب) إذا كان متعدّياً نحو: أمّا زيداً فما أزوّرني له، قاله الكوفيّون، وعلّوه بأن التعجب محمول على معناه، والمعنى: أمّا زيداً فأنا أزوّر كثيراً بخلاف غير المتعدّي إذا اتصل بضمير الاسم، فلا يجوز: أمّا زيداً فما أحسنه، نعم، يجوز إذا لم يتصل به نحو: أمّا زيداً فما أحسن.

(ولا تعمل أمّا في اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلافاً للكوفية) حيث أجازوه، لِمَا فيها من معنى الفعل. ورُدّ بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني، وبأنه لا يحفظ من كلامهم: أمّا زيداً فعنده عشرون درهماً، ولا أمّا زيداً فقائم (غير الظرف، والمجرور، والحال) فإنّها تعمل فيها وفاقاً، لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل.

الحُرُوفُ غير العَاطِفة

(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فإن تلك تأتي في مبحث عطف النَّسق.

[الهمزة]

(الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الإفهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفاً بخلاف ما عدا هذه^(١) من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي، ولا بمعنى قد بخلاف هل. (ومن ثم) أي من أجل أصلتها فيه (اختصت بالحذف) أي بجواز حذفها كقوله:

١٣٢٩ - طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيضِ أَطَرَبْتُ ولا لِعِباءٍ مني ودُّو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(٢)
أراد: أو ذو الشيب، وسائر الأدوات لا تحذف.

(ودخولها على النفي) كما تدخل على الإثبات نحو: ألم يقم زيد^(٣)؟ وغيرها لا يدخل إلا على الإثبات خاصة.

(و) دخولها على (واو العطف وفائه، وُثْمَ) تنبيهاً على أصلتها في التصدير نحو:
﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٩]. ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ٦٥]. ﴿أَتُمَرُّ إِذَا مَا وَقَعَ
مَأْمَنُكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ٥١] بخلاف غيرها من الأدوات، فلا يتقدّم العاطف بل يتأخّر عنه، كما

(١) كما سيذكر بعد قليل من ورودها لطلب التصوّر نحو: أريد قائم أم عمرو؟ والتصديق نحو: أزيد قائم؟ بخلاف «هل» فإنها للتصديق خاصة وبقية الأدوات للتصوّر خاصة. وترد لغير ذلك أيضاً كما ستري.

(٢) تقدم برقم (٧٦١).

(٣) هذا مثال على دخولها على النفي.

هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾ [المائدة: ٩١]. ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابْتَهُمْ﴾ [النساء: ٦٢] ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]. ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾ [النساء: ٨٨]، هذا مذهب سيوييه والجمهور (خلافاً للزمخشري) حيث قال: إن الهمزة في المواضع السابقة ونحوها في محلها الأصلي، وإن العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف محافظة على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير، فيقدّر: «امكثوا» «ولم يسيروا»، «أتجهلون فلا تعقلون».

قال أبو حيّان: وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة إليه.

وقال ابن هشام: يُضَعِّفُهُ ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد.

(و) دخولها على (الشرط) نحو: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] بخلاف «هل»، فلا تدخل عليه. (و) على (إن) نحو: ﴿أَوَلَيْكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠] بخلاف «هل» (وعدم إعادتها بعد أم) يقال: أزيد في الدار أم عمرو، وأقام زيد أم قعد ولا يجوز: أم عمرو، ولا أم أقعد بإعادة الهمزة كما يعاد الجار بعدها تأكيداً في نحو: أعلى زيد غضبت أم على عمرو، لأن الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيساً بل يجب تقديمها عليه، كما تقدّم، فلم تقع بعده تأكيداً بخلاف غيرها من الأدوات، فإنها تعاد بعد «أم» نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ﴾ [الزّعد: ١٦]. ﴿أَمِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدُ لَكُمْ﴾ [المُلْك: ٢٠]. ﴿أَمِنْ هَذَا الَّذِي يَزُفُّكُمْ﴾ [المُلْك: ٢١].

(وورودها لطلب التصوّر) نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ (أدبِسُ في الإناء أم خَلْ؟).

(والتصديق) نحو: أزيد قائم، وأقام زيد؟ بخلاف «هل»، فإنها للتصديق خاصّة، وبقية الأدوات للتصوّر خاصّة.

(و) ورودها (للتسوية) نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

(و) (والإنكار) نحو: ﴿أَفَأَصْفَكَ رُحُكُم بِالْبَيْنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنْتًا﴾ [الإسراء: ٤٠]. ﴿أَفَعَيْنَا بِالْحَقِّ الْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥] أي لم يقع ذلك، ومُدّعيه كاذب.

(و) (والتوبيخ) أي: اللوم على ما وقع نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥].

(و) (والتقرير): أي حمل المخاطب على الإقرار نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، أي شرحنا.

(و) (والتهكم) نحو: ﴿أَصَلَوْنَاكَ نَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [هود: ٨٧].

(و) (والأمر) نحو: ﴿أَسَلَّمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي أسلموا.

(والتعجب) نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥].

(والاستبطاء) نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحديد: ١٦].
وسائر الأدوات لا تردُّ لشيء من ذلك.

[الألف اللينة]

(الألف اللينة) وهي (التي لا تقبل الحركة، قال ابن جني: وهذا المسمى «لا») الذي يذكر قبل «الياء» عند عدِّ الحروف، وأنه لم يمكن أن يلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل: صاد - جيم (تُوصَّل إلى التَّنْقُط به باللام) كما توصَّل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء: «الغلام» ليتقارضا، وأن قول المعلمين: «لام ألف» خطأ، لأنَّ كُلاً من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط. قال: وأما قول أبي النجم:

١٣٣٠ - أقبِلْتُ من عند زياد كالخَرْفِ تَخُطُّ رجلاي بخطَّ مختلفٍ
تُكْتَبَانِ في الطريق لَامَ أَلِفٍ^(١)

فلعله تلقاه من أفواه العامة، لأن الخطَّ ليس له تعلق بالفصاحة.. انتهى^(٢).

وفي حاشية الكشف^(٣) للتفتازاني: كلُّ الحروف إذا عدَّت صُدِّرَ فيها الاسم بالمسمى إلا الألف فإنه لا يتأتَّى فيه ذلك.

(وفي أيتهما الأصل؟ قولان) قال الفراء: الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة، ترك همزتها.

وقال ابن كيسان: الألف هي الأصل. وفي حاشية الكشف للتفتازاني، قالوا: الألف

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب (٩٩/١) والخصائص (٢٩٧/٣) والدرر (١١٣/٥) وسر صناعة الإعراب (ص ٦٥١) وشرح شواهد الشافية (ص ١٥٦) وشرح شواهد المغني (٧٩٠/٢) ولسان العرب (٦٢/٩) - خرف) ومغني اللبيب (٣٧٠/١). وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢٢٣/٢) والكتاب (٢٦٦/٣) ولسان العرب (٦٩٨/١) - كتب، ٢٨٨/٧ - خطط) والمقتضب (٢٣٧/١، ٣٥٧/٣).

يذكر أنه شرب عند صديقه زياد، فانصرف من عنده ثملاً لا يملك نفسه كما لا يملكها الخرف، وهو الذي فسد عقله لكرهه. ويعني بلام أَلِفْ أنه تارة يمشي معوجاً فتخط رحلاه خطأ شبيهاً باللام، ومرة مستقيماً فتخط رحلاه خطأ شبيهاً بالألف.

(٢) انظر مغني اللبيب (٥٩٢/١)

(٣) حاشية سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢ هـ، على «الكشاف عن حقائق التنزيل» للزمخشري، وهي ملحصة من حاشية الطيبي مع زيادة تعقيد في العبارة، ولم يتمها، وصل فيها إلى سورة المفتح (كشف الظنون ص ١٤٧٨).

على ضربين: لينة، ومتحركة، فاللينة تسمى ألفاً، والمتحركة تسمى همزة، والهمزة اسم مُسْتَحْدَثٌ لا أَصْلِيّ، وإنما يذكر في التهجي: الألف لا الهمزة. انتهى.

وهذه الجملة مُعْتَرِضَةٌ^(١)، وكذا ما قبلها^(٢)، وخبر المبتدأ^(٣): قولي: (وترد للإنكار) جوازاً في منتهى المنكور وفقاً بعد همزة لم تُفْصَلْ (كقولك لمن قال: لقيت عمراً: أعمراه؟ مُنْكَرٌ لِقَاءٌ له). وشَمِلَ المنتهى وصفه، والمعطوف عليه كقولك لمن قال: رأيت عمراً الفاضل: «أعمراً الفاضلاً» ولمن قال: رأيت زيداً وعمراً: أزيداً وعمراه، وذلك غير لازم، فلك أن لا تلحق وتقول: أعمراً أو عمراً الفاضل، أو زيداً وعمراً فإن وصل المتكلم ولم يَقِفْ امتنع الإلحاق نحو: أعمراً يا هذا.

وكذا إن فصلت الهمزة من المنكور نحو: أقول عمراً أو اليوم عمراً.

(وتقلب بعد ضمّ) واواً (وكسر) ياءً للمجانسة كقولك لِمَنْ قال: قام عمرو: أعمروه، ولمن قال: قام زيد الفاضل: أزيدُ الفاضلُ، ولمن قال: مررت بالحارث: الحارثيه.

(أو) تقلب بعد (تنوين) مُطْلَقاً (ياء) ساكنةً بعد كسر التنوين، لالتقاء الساكنين، فيقال في قام زيد: أزيدنيه. وفي ضربت زيداً: أزيدنيه. وفي مررت بزید: أزيدنيه.

(و) ترد (للتذكّر كذلك) أي كالإنكار من الاتصال بمنتهى الكلمة جوازاً كقول مَنْ أراد أن يقول: رأيت الرجلَ الفاضلَ، فنسي الفاضل، فأراد مدّ الصوت ليتذكّر؛ إذ لم يُرَدْ قطع الكلام: رأيت الرجلَ. ومن أراد أن يقول: قام زيد فنسي زيداً: قاما.

وفي قلبها واواً بعد ضمة، وياءً بعد كسرة للمجانسة كقول مَنْ أراد أن يقول: يقوم زيد فنسي: «زيدٌ» يقومو^(٤)، ومَنْ أراد أن يقول: قد قام فنسي: «قام»: قدي.

وتُقلَب بعد الساكن الصحيح أيضاً ياءً كقول مَنْ أراد أن يقول: لم يَضْرِبْ زيد، فنسي «زيد»: لم يَضْرِبْ بخلاف المعتل، فإنه يستغنى بمده عن مدة التذكّر نحو: موسى.

وتفارق مدة الإنكار في أنها لا تلحقها هاء السكت لأنه غير قاصد لِلْوَقْفِ، وإنما عَرَضَ له ما أوجب قَطْعَ كلامه، وهو طالب لتذكّر ما بقي بخلاف المنكر.

(و) ترد (فاصلةً بَيْنَ الهمزتين) جوازاً نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. ولا فَرْقَ بين كون الثانية مُحَقَّقةً أو مَسْهولةً^(٥).

(١) أي قوله في المتن: «وفي أيتهما الأصل؟ قولان».

(٢) أي قوله في المتن: «توصل به إلى النطق باللام».

(٣) المبتدأ هو قوله في المتن: «الألف اللينة التي لا تقبل الحركة»، والخبر قوله: «ترد للإنكار» الآتي.

(٤) في الأصل: «يقوموا» بألف بعد الواو، تحريف.

(٥) قريء «أأنذرتهم» بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر - كما قال الزمخشري - وبتخفيف الثانية بين =

(و) تَرْدُ فاصلةً بين (التونين) نون النسوة، ونون التوكيد نحو اضربنَّ، وهذه واجبة، كما سيأتي.

(و) ترد (لغير ذلك) كمدة الصّوت للمنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب كما تقدم في محله.

[ألا]

(ألا) بفتح الهمزة والتخفيف (حرف استفتاح وتنبيه) وتدخل على الجملتين نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]. ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

(وتكثر قبل النداء)، كقوله:

١٣٣١ - أَلَا يَا عِبَادَ اللَّهِ قُلُوبِي مُتَّيِمٌ^(١)

(ويقال) فيها: هلا بإبدال الهمزة هاء فُرىء: ﴿هَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾^(٢) [النمل: ٢٥].

[ياء التنبيه وهاؤه]

(وكهي في التنبيه) ياء كهذه الآية.

(وها) وأكثر استعمالها مع ضمير رَفَعٍ منفصل نحو: ﴿هَآئِنتُمْ أُولَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]

= بين، ويتوسط ألف بينهما محقتين، ويتوسطها والثانية بين بين، ويحذف حرف الاستفهام، ويحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله. وقد أنكر الزمخشري قلب الثانية ألفاً، قال في الكشاف (٤٨/١). «هو لحن خارج عن كلام العرب خروجين: أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حده، وحده أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغماً نحو قوله: الضالين، وخويصة [يشير إلى حديث مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: بادروا بالأعمال سئاً . وفيه: وخويصة أحذكم .]، والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها كهزمة رأس» اهـ.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بأحسن من صلى وأتبعهم بعلا

ويروى العجز:

بأحسن من صلى وأفضلهم نَفلاً

وهو بلا نسبة في الحيوان (٥٢٥/٣) والدرر (١١٥/٥) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٢). وقد نسبته محقق «الحيوان» إلى الأخطل نقلاً عن «حياة الحيوان»، ولم أجده في ديوان الأخطل.

(٢) نسب الزمخشري هذه القراءة إلى عبد الله بن مسعود والأعمش؛ ونسب أيضاً إلى ابن مسعود قراءة «هلا يسجدون» بإثبات النون في «يسجدون» بمعنى: ألا تسجدون، على الخطاب (انظر الكشاف: ٣/٣٦٢).

ومع اسم الإشارة: كهذا زيد، وتقع مع غيرهما كقول النابغة:

١٣٣٢ - ها إِنَّ ذِي عِذْرَةٍ إِنْ لَا تُكُنْ نَفَعَتْ فَإِنْ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ^(١)
(ويُلي «يا» غالباً أمرٌ) كآلية^(٢)، وكقوله:

١٣٣٣ - أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى^(٣)

(أو ليت) نحو: ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]. (أو رُبَّ) نحو: «يا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤).

وقد يليها الجملة الاسمية كقوله:

١٣٣٤ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(٥)

[أَمَّا]

(أما) بالفتح والتخفيف (كألا) فهو حرف استفتاح وتنبية (ويكثر قبل القسم) كقوله:

١٣٣٥ - أَمَّا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ^(٦)

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان النابغة الذبياني (ص ٢٨) والرواية فيه «ما إِنَّ ذِي» ولا شاهد على هذه الرواية. والجنى الداني (ص ٣٤٩) وخزانة الأدب (٤٥٩/٥) والدرر (١١٩/٥) وشرح المفصل (١١٣/٨) ولسان العرب (٤/٥٤٥ - عذر، ١٥/٤٤٥ - تا، ٤٧٥ - ها). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١٤/١٩٤، ١٩٥) وشرح الأشموني (٦٦/١، ٧٧٢/٣) وشرح شافية ابن الحاجب (١/١٨٠).
ويروى: «قد تاه في البلد» مكان «مشارك النكد»، ويروى «تا» مكان «ذِي»، ويروى «نفقت» مكان «نفعت».

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥].

(٣) تقدم بالرقم (٣٥٣).

(٤) رواه البخاري في التهجد، باب ٥ (حديث رقم ١١٢٦) عن أم سلمة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ استيقظ ليلة فقال: «سبحان الله، ماذا أنزل الليلة من الفتنة، ماذا أنزل من الخزائن! من يوقظ صواحِبَ الحجرات؟ يا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ». ويروى «فَرُبَّ كَاسِيَةٍ» كما في البخاري (العلم، باب ٤٠، حديث رقم ١١٥) ولا شاهد على هذه الرواية. وقوله: «عارية» بالجرّ صفة لـ «كاسية» أو بالرفع خبر مبتدأ مضمّر، أي: هي عارية.

(٥) تقدم بالرقم (٦٧٧).

(٦) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني (٢٣/٢٨١) والدرر (١١٨/٥) وشرح أش الهذليين (٢/٩٥٧) وشرح شواهد المغني (١/٦٩، ٢/١٠) والشعر والشعراء (٢/٥٦٧) ولسان العرب (٢/١٥٥ - رمث)، وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٧٠) وجواهر الأدب (ص ٣٣٦، ٣٣٨، ورصف المباني (ص ٩٧) وشرح ديوان الحماسة للمرروقي (ص ٧٣٠) وشرح المفصل (٨/١١٤) ومغني اللبيب (١/٥٤).

(وتبدل همزتها هاء وعيناً) فيقال: همّا، وعمّا، (وتُحذف) أي الهمزة، فيقال «ما» قال:

١٣٣٦ - ما ترى الذَّهْرَ قد أبادَ مَعْدًا وأبادَ السَّراةَ من عَدْنانٍ^(١)
(أو) تحذف (الألف) في الأحوال الثلاثة فيقال: أم، وهم، وعم. لغات.

(و) تكون (بمعنى حقاً). وتُفتَحُ بعدها أن نحو: أما أنك ذاهبٌ وهي حينئذ (اسم) مرادفٌ له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعمولها كلاماً تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في: يا زيد^(٢) (أو مركبة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى: شيء ذلك الشيء حق، فالمعنى: أحقاً (وهي) أي «أما» حينئذ (نصبٌ على الظرفية) كما انتصب حقاً على ذلك في نحو قوله:

١٣٣٧ - أحقاً أن جِـرْتَنَا اسْتَقْلُوا^(٣)

هذه (أقوال). قال ابن هشام^(٤): الثالث^(٥) قول سيبويه، وهو الصحيح.

(قال المالقي: وتَرِدُ) أما (للعرض) بمنزلة ألا فتختص بالفعل نحو: أما تقوم، أما تقعد. قال ابن هشام^(٦): وقد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري، وما نافية.

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٦١/٣) والجنى الداني (ص ٢٩٣) وفيه «قحطان» مكان «عدنان»، والدرر (١١٩/٥) وشرح شذور الذهب (ص ١٧٣) ومغني اللبيب (٥٥/١).

(٢) انظر المعنى (١٠١/١ - طبعة دار الجيل)؛ ولم ينسبه السيوطي هنا إلى «المغني» كما جرت بذلك عادته.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

فَتَيْتَنَا وَتَيْتَنَا فَرِيقُ

وهو للمفضل الكري في الأصمعيات (ص ٢٠٠) وفيه: «ألم تر» مكان «أحقاً» ولا شاهد على هذه الرواية، وشرح أبيات سيبويه (٢٠٨/٢). وله أو لعامر بن أسحم بن عدي في الدرر (١٢٠/٥)، وذكر صاحب الدرر أن اسم المفضل هو عياض بن معشر وأنه سمي مفضلاً لهذه القصيدة. وشرح شواهد المغني (١٧٠/١). ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر في تخلص الشواهد (ص ٣٥١) والمقاصد النحوية (٢٣٥/٢) وللعبيدي في خزانة الأدب (٢٧٧/١٠) والكتاب (١٣٦/٣) وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٩١) وشرح الأشموني (٩٢/١) ولسان العرب (١٠/٣٠١ - فرق) ومغني اللبيب (٦٨، ٥٤/١).

(٤) في المغني (١٠١/١).

(٥) أي القول الثالث، وهو أنها كلمتان. الهمزة للاستفهام، و«ما» اسم بمعنى شيء وذلك الشيء حق، فالمعنى: «أحقاً».

(٦) المغني (١٠٢/١).

ظاهر كلام ابن هشام في «المغني»: أنَّ الاستفتاح والتَّنبيه في «ألا» و «أما» متلازمان حيث جعل التَّنبيه معناها، والاستفتاح مكانها، وعبارته: أن «لا» تكون للتَّنبيه فتدلّ على تحقّق ما بعدها. ويقول المُعَرِّبون فيها: حرف استفتاح، فيبيّنون مكانها، ويهمّلون^(١) معناها، وإفادتها التَّحقيق من حيث تركبها من الهمزة «ولا». وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النَّفي أفادت التَّحقيق^(٢). وظاهر كلام ابن مالك وأبي حيّان أنهما معنيان مستقلّان. وعبارة التَّسهيل^(٣): وقد يُعزَى التَّنبيه إلى ألا، وأما، وهما للاستفتاح مطلقاً. قال أبو حيّان في شرحه في قوله: «وقد يُعزَى إشعاراً بالقِلَّة بمعنى أنَّ الأكثر أن يكونا للاستفتاح مطلقاً، سواء قُصِدَ مع ذلك تنبيهٌ أم لم يُقْصَد. انتهى.

[أي]

(أي) بالفتح والسَّكون حرفٌ (للتفسير بمفرد) نحو: عندي عَسْجَدٌ، أي: ذهبٌ، وغضنفر، أي: أسد (فَتَالِيهَا) عطف (بيان) على ما قبلها (أو بدلٌ) منه. وقيل: عطف (نَسَق) قاله الكوفيّون، وصاحباً «المستوفى»^(٤) و «المفتاح»^(٥).

ورُدَّ بأنَّا لم نر عاطفاً يصلحُ للسَّقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشَّيء على مُرادفه.

(و) لتفسير (جملة) أيضاً كقوله:

١٣٣٨ - وَتَزِمِينِي بِالطَّرْفِ أَيِ أَنْتَ مُذْنِبٌ^(٦)

(فإن وَقَعَتْ بعد «تقول» وقبل) فعل (مسند للضمير حُكي) الضمير نحو: «تقول اسْتُكْتِمْتُهُ الحديث، أي: سألت كتمانهُ» يقال ذلك بضم التاء، ولو جئت بـ «إذا» مكان «أي» فتحت فقلت: إذا سأَلْتُهُ لَأَنَّ «إذا» ظرف لـ «تقول».

(١) في الأصل: «فيهمّلون»، والتصويب من المغني (١/١٢٣).

(٢) انظر المغني (١/١٢٣).

(٣) التسهيل (٢٤٤).

(٤) لعله: «المستوفى في النحو» لأبي سعد كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني (كشف الظنون. ص ١٦٧٥).

(٥) «مفتاح العلوم» للسكاكي.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وتقلّنيني لكنَّ إِيَّاكَ لا أَقْلِي

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٢٣) والجنى الداني (ص ٢٣٣) وجواهر الأدب (ص ٢١٨، ٤١١) وخزانة الأدب (١/٢٥٥) والدرر (٤/٣١، ٥/١٢١) وشرح شواهد المغني (١/٢٣٤، ٢/٨٢٨) وشرح المفصل (٨/١٤١) ومغني اللبيب (١/٧٦).

[إي]

(إي) بالكسر والسكون حرف (للجواب كنعم). فيكون لتصديق المخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعيد الطالب. وتقع بعد: قام زيد، وهل قام زيد، واضرب زيداً ونحوهن، كما تقع «نعم» بعدهن.

(و) تفارق نعم في أنها (لا تقع إلا قبل القسم) كقوله تعالى: ﴿أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَفَىٰ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]. ونعم تكون مع قَسَمٍ وغير قَسَمٍ.

(قال ابن الحاجب و) لا تقع أيضاً إلا (بعد الاستفهام) كالأية، وغيره لم يذكر ذلك. وأشار في «المغني» إلى تضعيفه^(١).

وإذا وليها حرف القسم نحو: إي والله، فلا يجوز فيها إلا إثبات الياء. (فإن حُدِّثَ) الواو (ووليها) لفظ (الله) جاز فيها (سكون الياء) وحينئذ فيلتقي ساكنان على غير حدّهما، وهو من المستثنى من قاعدة المنع. (و) جاز أيضاً (فتحها وحذفها) لالتقاء ياء ساكنة مع لام «الله».

[أجل]

(أجل) بسكون الّلام حرف (للجواب كنعم) فتكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر، ووعداً للطالب.

وتقع بعد نحو: قام زيد، وما قام زيد، وهل قام زيد، واضرب زيداً، ولا تضرب زيداً.

(وخصّها قوم بالخبر) دون الاستفهام والطلب، وعليه الزمخشري وابن مالك.

(و) خصّها (ابن خروف) به (في الغالب) قال: أكثر ما تكون بعده. (و) خصّها (المالقي بغير النفي والنهي) وجعلها للخبر المثبت، والطلب بغير النهي.

(و) خصّها (بعضهم بغير الاستفهام) أي بالخبر والطلب، وقال: لا تجيء بعد الاستفهام، وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من «نعم»، و«نعم» بعد الاستفهام أحسن منها.

[بجل]

(بجل) حرف (له) أي للجواب كنعم، واسم فعل بمعنى: يكفي (و) اسم (مرادف

(١) قال: «ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم» (المغني: ١/١٣٧).

لحسب). ويقال على الأول^(١): بَجَلْنِي، وهو نادر، وعلى الثاني^(٢) بَجَلِي قال:

١٣٣٩ - أَلَا بَجَلِي مِّنَ الشَّارِبِ أَلَا بَجَلٌ^(٣)

[بلى]

(بلى) حرف مُزْتَجَل (له) أي للجواب أصليّ الألف، (وليس أصلها بل) العاطفة بعد النفي في الفعل. (والألف زائدة) عليها دخلت للإيجاب.

وقيل: للإضراب (أو للتأنيث خلافاً لزاعمه). استدل قائل الأول بلزوم كون ما قبلها منفياً أبداً. والثاني بإمالتها وكتابتها بالياء، والقياس على تأنيث «رُبَّ» وثَمَّ، ونحوهما بالتاء.

(وتختصُّ بالنفي وتثبته) سواء كان مجزّداً نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يَبْعَثُ قُلُوبَنَا﴾ [التغابن: ٧]. أو مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان نحو: أليس زيد بقائم؟ فيقال: بلى، أو توبيخاً نحو: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَن يَجْمَعَ عِظَامَهُ يَلْقَى فُتُورَيْنِ عَلَى أَن سُورَى بَنَانُهُ﴾ [القيامة: ٣، ٤] أو تقريرياً نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢]. أجرى النفي مع التقرير مجرى النفي المجزّد في ردّه «بلى» ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: نَعَمْ، كفروا، وَوَجْهُهُ أَنَّ «نَعَمْ» تصديق للخبر بنفي أو إيجاب. وأمّا وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث: «أَتَرْضَوْنَ أَن تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، قالوا: بلى»^(٤) فهو إمّا قليل، أو مِنْ تَغْيِيرِ الرِّوَاةِ كما تَقَرَّرَ في غير ما موضع.

[جلل]

(جلل) حرف (له) أي للجواب (كنعم. حكاها الزّجاج) في كتاب «الشّجرة»^(٥) (ويرد اسماً بمعنى: عظيم) قال:

(١) أي على أنه اسم فعل بمعنى «يكفي».

(٢) أي على أنه اسم مرادف لـ «حسب».

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أَلَا إِنِّي شَرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا

وهو لطفة بن العبد في ديوانه (ص ٧٥) وجمهرة اللغة (ص ١٢٧٥) والجنى الداني (ص ٤٢٠) وخزانة الأدب (٦/٢٤٧، ٢٥٠) وشرح شواهد المغني (ص ٣٤٥) ولسان العرب (٣/٢٢٧ - سود) والمقاصد النحوية (١/٣٨١). وبلا نسبة في رصف المبانى (ص ١٥٣) ومغني اللبيب (١/١١٢).

(٤) رواه بهذا اللفظ ابن ماجة في الزهد، باب ٣٤ (حديث رقم ٤٢٨٣) من حديث ابن مسعود. ورواه مسلم في الإيمان (حديث رقم ٣٧٧، ٣٧٨) بلفظ: «قالوا: نعم»، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٥) لم أجد ضمن مؤلفات الزجاج كتاباً بهذا الاسم فيما رجعت إليه من المصادر. وفي إيضاح المكنون (٤١/٢) «الشّجرة في التصريف» لابن الحمصي محمد بن إبراهيم، و«الشّجرة في علم النحو» له أيضاً.

١٣٤٠ - قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا - أُمِيمَ - أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يَصِينِي سَهْمِي
وَلَثْنِ عَفْوَتْ لَأَغْفُونَ جَلًّا وَلَثْنِ سَطَوْتُ لَأَوْهِنَنَّ عَظْمِي^(١)

(و) بمعنى: (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه:

١٣٤١ - أَلَا كُلَّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَّلَ^(٢)

(و) بمعنى: (أجل) قالوا: فعلت ذلك من جلالك أي من أجلك وقال جميل:

١٣٤٢ - رَسَمَ دَارَ وَقَفْتُ فِي طَلَلِئِهِ كَدْتُ أَقْضِي الْغَدَاةَ مِنْ جَلَلِهِ^(٣)
قِيلَ: أَرَادَ: مِنْ أَجْلِهِ، وَقِيلَ: أَرَادَ مِنْ عِظْمِهِ فِي عَيْنِي.

[جَيْر]

(جبر بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمس (والفتح) للتخفيف كأيّن، وكيف
حرف (له) أي للجواب (كَنَعَمْ). قال في «المغني»^(٤): لا اسم بمعنى «حقاً» فيكون مصدراً،
ولا بمعنى «أبدأ» فيكون ظرفاً وإلاً لأعربت، ودخل عليها «أل»، ولم تؤكد «أجل» في قوله:
أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ رِوَاءُ أَسَافِلِهِ^(٥)

ولا قول بها «لا» في قوله:

١٣٤٤ - إِذَا تَقُولُ «لَا»، ابْنَةُ الْعُجَيْرِ تَصْدُقُ «لَا» إِذَا تَقُولُ جَيْرِ^(٦)
وأما قوله:

١٣٤٥ - وَقَائِلَةُ أَسَيْتَ فَقُلْتُ: جَيْرِ^(٧)

فالتنوين فيه للترنم، وهو غير مختص بالاسم. انتهى.

(١) البيتان من الكامل، وهما للحارث بن وعلّة في الدرر (١٢٣/٥) وسمط اللّالي (ص ٣٠٥، ٥٨٤)
وشرح ديوان الحماسة للمرروقي (ص ٢٠٤) وشرح شواهد المغني (٦٣/١) ولسان العرب (١١/١١٨)
- (جلل) والمؤتلف والمختلف (ص ١٩٧). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٢٣/١٠) ولسان العرب
(١٣/٤٥٣ - وه) والمغني (ص ١٢٠).

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

بقتل بني أسد ربهم

وهو في ديوان امرئ القيس (ص ٢٦١) وخزانة الأدب (٢٣/١٠) والدرر اللوامع (١٢٤/٥) وشرح
شواهد المغني (٣٦٤/١) ولسان العرب (١١/١١٧ - جلل). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ١٢٠).

(٣) تقدم بالرقم (١١٤٣). (٦) تقدم بالرقم (١٢٠٣).

(٤) المغني (١/٢٠٠، ٢٠١). (٧) تقدم بالرقم (١٢٠٠).

(٥) تقدم بالرقم (١٢٠٢).

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: جَيَّرَ من حروف الجواب فيها خلاف، أهي اسمٌ أو حرفٌ.

[السين وسوف]

(السين وسوف) كلاهما (للتنقيس) أي تخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمان الواسع، وهو الاستقبال.

(قال البصريّة: وزمانه مع السين أَضَيَّقَ) منه (مع سوف) نظراً إلى أن كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى.

والكوفيّون أنكروا ذلك. وردّه ابن مالك تبعاً منهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد، قال تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِيكَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]. ﴿أُولَئِكَ سَتُوْنُهُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢]. ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤]. ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤]. وقال الشاعر:

١٣٤٦ - وما حالهٗ إلّا سَيُصْرَفُ حالها إلى حالةٍ أخرى، وسوف تَزُولُ^(١)
وبالقياس على الماضي، فإنّ الماضي والمستقبل متقابلان، فكما أن الماضي لا يُقْصَدُ به إلّا مطلق المُضَيّ دون تعرّض لِقُرْبٍ أو بُعْدٍ فكذلك المستقبل. (قلت) وهو ممنوع، فإن الماضي أيضاً فرّقوا فيه، وقالوا: إن «قد» تقربه من الحال.

(قيل: والاستمرار) ذكره بعضهم في ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، مُدْعِيّاً أَنَّ ذلك إنما نزل بعد قوله: ﴿مَا وَلَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢] فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار، لا بالاستقبال، قال في «المغني»^(٢): وهذا لا يعرفه التحويون وما ذكره من أنّ الآية نزلت بعد قولهم [ما ولأهم]^(٣): غير موافق عليه.

(وتختص سوف خلافاً للسّيرافيّ بدخول اللام) نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]، (و): بجواز (فَصْلُهَا بِالْفِعْلِ مُلغًى) نحو:

١٣٤٧ - وما أَذْرِي وسوف إِنْخَالُ أَذْرِي^(٤)

والأمران مُمتنعان في السّين، وجوّزهما السّيرافيّ فيها أيضاً.

(وسوّ) بحذف الفاء (وسيّ) بحذفها، وقلب الواو ياء مبالغة في التخفيف، (وسف):

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجي الداني (ص ٦٠) والدرر (١٢٦/٥)

(٢) مغني اللبيب (٢٣٢/١)

(٣) ما بين حاصرتين سقط من الأصل، واستدركناه من المعني (٢٣٢/١)

(٤) تقدم بالرقم (٥٩٩)

بحذف الوَسَط (لغات) حكاها الكوفيون قال الشاعر:

١٣٤٨ - فإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْ تَجِدُونَ فَقْدِي^(١)

(وقيل): إِنَّ هذا الحذف بوجوه (ضرورة) خاصّ بالشعر لا لغة.

(وليست السّين مقتطعة منها) أي من سوف، بل هي أصلٌ برأسها (على الأصحّ)، لأن الأصل عدم الاقتطاع، وقيل: إنّها فَرْعُهَا، ومقتطعة منها، وَرَجَحَهُ ابن مالك، ورُدَّ بأنها لو كانت فرعاً لها لساوئها في المُدَّة، ولكانت أقلّ استعمالاً منها. وأجيب عن الأول بالتزامه كما تقدّم، وعن الثاني بأنّ الفَرْع قد يفوق الأصل: كَنَعْم، وبُئْس فإنّهما فَرْعا محرّك العين، وهما أكثر استعمالاً.

[قَدْ]

(قد حرفٌ يختصّ بالفعل المتصرف الخبري، المثبت، المجزّد) مِنْ جازم وناصب، وحرف تنفيس، فلا يدخل على الجّامد كعسى، و«ليس»، ولا الإنشائي كنعْم، وبُئْس، ولا المنفيّ، ولا المُقترن بما ذكر.

(و) هي معه كالجزء، وَمِنْ ثَمَّ (لا يُفصل منه شيء) فيقبح أن يقال: قد زيداً رأيت (إلا بقسم) كقوله:

١٣٤٩ - أَخَالِدُ قَدْ وَالله أَزْطَأْتُ عَشْوَةً^(٢)

وسمع: «قد لعمرى بت ساهراً»، و«قَدْ وَالله أحسنت».

(وتكون للتوقع) من المضارع كقولك: قد يقدم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقع قدومه.

ومع الماضي، قال الخليل: يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤدّن: قد قامت الصّلاة، لأن الجماعة منتظرون لذلك، وفي التنزيل ﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجْعَلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] لأنها كانت تتوقع إجابة الله عز وجلّ لدعائها. (وقيل): لا تكون له (مع الماضي) بل مع المضارع خاصّة، لأن التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع.

(وأنكره ابن هشام) في «المغني» (مطلقاً) فقال: والذي يَظْهَرُ لي قولٌ ثالث، وهو أنها لا تُفِيدُ التَّوَقُّعَ أصلاً، أمّا في المضارع فلا لأنّ قولك: يَقدِّمُ الغائب يُفِيدُ التَّوَقُّعَ بدون «قد» إذ

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وإنّ أسلم يَطْبُ لَكُمْ المعاشُ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٥٨) والدرر (١٢٧/٥) ورصف المباني (ص ٣٩٧).

(٢) تقدم بالرقم (٩٦٤)

الظاهر من حال المُخْبِر عن مستقبل أنه متوقع له. وأما في الماضي؛ فلأنه لو صَحَّ إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصَحَّ أن يقال في: لا رَجُلَ بالفتح أن «لا» للاستفهام لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ ونحوه، فالذي بعد «لا» يُسْتَفْهِمُ عنه مِنْ جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قَدْ» متوقع، كذلك، قال: وعبرة ابن مالك في ذلك حسنة فإنه قال: إنها تدخل على ماضٍ متوقع، ولم يَقُلْ: إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة. وهذا هو الحق. انتهى^(١).

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: لا يتحقق التوقع في «قَدْ» مع دخوله على الماضي، لأنه لا يتوقع إلا المتتظر، وهذا قد وقع. والذي تَلَقَّفْنَاهُ من أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل إلا أن عُنِيَ بالتوقع أنه كان متوقعاً، ثم صار ماضياً.

(و) تكون (لتقريب الماضي من الحال) تقول: قام زيد؛ فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت: قد قام اختصَّ بالقریب.

(والتقليل مع المضارع) نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل.

(والتحقيق معهما) مثاله مع الماضي: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقَهَا﴾ [الشمس: ٩] ومع المضارع: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْشَرَهُ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

(قال سيويه: والتكثير^(٢) كقوله:

١٣٥٠ - قد أثرك القرن مضافاً أنامله كأن أنوابه مجت بفرصاد^(٣)

(و) قال (ابن سيدة: والتقي (و) حكى: «قد كنت في خير فتعرفه» بنصب «تعرف»،

(١) انظر المغني (١/٢٩٣، ٢٩٤).

(٢) الذي قاله سيويه في الكتاب (٤/٢٢٤) «وتكون قد بمنزلة ربما؛ وقال الشاعر الهذلي» ثم أورد البيت الشاهد.

(٣) البيت من البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ٦٤) وخزانة الأدب (١١/٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠) وشرح أبيات سيويه (٢/٣٦٨). ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدرر (٥/١٢٨) وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٤) وللهذلي بدون تحديد في الأرية (ص ٢١٢) والجني الداني (ص ٢٥٩) وشرح المفصل (٨/١٤٧) والكتاب (٤/٢٢٤) ولسان العرب (٣/٣٤٧ - قدد) ومغني اللبيب (ص ١٧٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٦) ورصف المبانى (ص ٣٩٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٠) ولسان العرب (١٣/١٧ - أسن) والمقتضب (١/٤٣).

والقرن: الكفاء والنظير في الشجاعة. ومصفراً أنامله: أي ميتاً، وخصَّ الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع وفيها أظهر. ومجت: من المج، وهو رمي السائل وصبه، وأصل المج من الفم. والفرصاد: التوت.

وأشار إليه في التسهيل بقوله: وربما نفي بقد، فنصب الجواب.

قال ابن هشام^(١): ومحلّه^(٢) عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكدوب: هو رجل صادق، ثم جاء التّصّب بعدها نظراً إلى المعنى، قال: وإن كانا إنما حكمّا بالتّقي لثبوت التّصّب فغير مستقيم لمجيء قوله:

١٣٥١ - وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرْيِحَا^(٣)

وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: ١٨] بالنصب^(٤).

[كلّ]

(كلّ اسم) موضوع (لاستغراق أفراد المُتَنَكَّر) نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، (والمعرف المجموع) نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥]. (وأجزاء المفرد المعرف) نحو: كُلّ زيد حَسَنٌ.

(وتقع توكيداً وسيأتي) في مبحث التّأكيد في الكتاب الخامس.

(ونعتاً دالاً على الكمال) لنكرة أو معرفة (فتضاف حتماً لظاهر مائله لفظاً ومعنى)، نحو: أطمعنا شاة كلّ شاة وقوله:

١٣٥٢ - وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٥)
(قيل: أو معنى فقط. وتالية للعوامل^(٦)، فتضاف للظاهر) نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

(أو ضمير محذوف^(٧)) نحو: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: ٨٤]، أي كلّهم.

(١) في المغني (١/٢٩٨).

(٢) في المغني: «ومحمله».

(٣) تقدم بالرقم (١٠٢٢).

(٤) هي قراءة عيسى بن عمر انظر البحر المحيط (٦/٢٨٠) وصعّف الزمخشري هذه القراءة في الكشف (٣/١٠٨) وقال. وهو في ضعف قوله.

سأترك منزلي لسي تميم وألحق بالحجار فأستريح

(٥) تقدم بالرقم (٩٣)

(٦) أي ألا تكون تامة بل تالية للعوامل، كما في المغني (١/٣٢٧)

(٧) أي تضاف إلى ضمير محذوف، كما في المعني (١/٣٢٨) وقال: «وفي تذكرة أبي الفتح أن تقديم «كلّ» في قوله تعالى ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ أحسن من تأخيرها، لأن التقدير: كلهم، فلو أخرت لباشرت العامل مع =

(فإن أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيها غير الابتداء غالباً) نحو: ﴿إِن آتَاكَ اللَّهُ خَبْرًا﴾ [آل عمران: ١٥٤]. فيمن رفع كُله^(١)، ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥].

ومن القليل قوله:

١٣٥٣ - يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دَلَاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلٌ^(٢)

(وقيل: دائماً) ثُمَّ إِن أُضِيفَتْ لمعرفة زُوعي في ضميرها المعنى (أو اللفظ)، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٣، ٩٤، ٩٥].

(وأوجهه) أي مراعاة اللفظ (ابن هشام) فقال في المغني^(٣): والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥] ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ «كلُّكم جائعٌ إلا من أطعمته»^(٤)، [وقوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتَقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا»^(٥) و «كلُّكم راع وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته»^(٦)]، و «كلُّنا لك عَبْدٌ»، وأما الآية الأولى فجملة: «لَقَدْ أَحْصَاهُمْ» أجيب بها القسم، وليست خبراً عن «كُلِّ» وضميرها راجع لـ «مَنْ» لا لِكُلِّ.

= أنها في المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره، فلما قُدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أن كلاً منهما لم يسبقها عامل في اللفظ.

(١) نسبها أبو حيان في البحر المحيط إلى أبي عمرو، وقال (٣/٩٥، ٩٦): «على أنه مبتدأ، ويجوز أن يعرب تأكيداً للأمر على الموضع على مذهب من يجيز ذلك، وهو الجرمي والزجاج والفراء، قال ابن عطية: ورجح الناس قراءة الجمهور؛ لأن التأكيد أملك بلفظة كل انتهى. ولا ترجيح إذ كل من القراءتين متواتر والابتداء بكل كثير في لسان العرب».

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٥٠٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٧٥). وبلا نسبة في الدرر (٥/١٣٢) وشرح شواهد المغني (٢/٥٢١) والمغني (١/١٩٥).

(٣) مغني اللبيب (١/٣٣٤).

(٤) حديث قدسي رواه مسلم في البر والصلة والآداب (حديث رقم ٥٥) وأحمد في المسند (٥/١٦١)
(٥) رواه مسلم في الطهارة (حديث ١) عن أبي مالك الأشعري، وتماه «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن - أو تملأ - ما بين السموات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك؛ كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها».

(٦) جزء من حديث رواه البخاري في الجمعة باب ١١، والاستقراض باب ٢٠، والوصايا باب ٩، والنكاح باب ٨١ و٩٠، والأحكام باب ١، ومسلم في الإمارة حديث ٢٠، وأحمد في المسند (٢/١١١).

(٧) ما بين حاصرتين من المغني (١/٣٣٤)

(أو) أَضْيَفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ (فثالثها) أي الأقوال (وهو المختار وفاقاً له) أي لابن هشام (إن) نُسِبَ الْحُكْمُ لِكُلِّ فَرْذٍ فَاللفظ) نحو: كُلُّ رَجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيفَانٌ^(١). (أو) نُسِبَ (للمجموع فالمعنى) نحو: كُلُّ رَجُلٍ قَائِمُونَ، أي مجموع الرجال.

وأول الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقاً، فلذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الرَّبْرِ﴾ [القمر: ٥٢]، ومفرداً مؤنثاً نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]. ومثنى في نحو:

١٣٥٤ - وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ^(٢)
ومجموعاً مذكراً في نحو: ﴿كُلُّ حَزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]، ومجموعاً مؤنثاً في نحو:

١٣٥٥ - وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سَوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيْئَةَ الْخَطْبِ^(٣)
والثاني: وعليه أبو حيان جواز الأمرين مطلقاً كقوله:

١٣٥٦ - جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ^(٤)
فقال: تَرَكْنَ، ولم يقل: تَرَكْتُ، فدلّ على جواز: كُلُّ رَجُلٍ قَائِمُونَ.

(أو قطعت) عن الإضافة لفظاً (فجوزهما) أي: مراعاة اللفظ والمعنى (أبو حيان) مثال اللفظ: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِرَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤] ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠]. ومثال المعنى: ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤].

(١) لفظ ابن هشام في المغني (١/٣٣٢): « . وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وحب الأفراد، نحو: كل رجل يشبعه رغيف ».

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/٣٢٩) وخزانة الأدب (٧/٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٩) والدرر (٥/١٣٢) والمغني (١/١٩٦) وقال ابن هشام: « وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى »، وشرح شواهد المغني (٢/٥٣٦) ولسان العرب (٥/٤٢٤ - يدي).

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه (ص ٦٦) والدرر (٥/١٣٦) وشرح شواهد المغني (ص ٥٣٨) ومجالس ثعلب (ص ٢٨٦). وبلا نسبة في مغني الليب (ص ١٩٧).

(٤) البيت من الكامل، وهو من معلقة عنترة في ديوانه (ص ١٩٦) وجمهرة اللغة (ص ٨٢، ٩٧) والحيوان (٣/٣١٢) والدرر (٥/١٣٦) وسر صناعة الإعراب (١/١٨١) وشرح شواهد المغني (١/٤٨٠، ٥٤١/٢) ولسان العرب (٤/١٠١ - ثرر، ١٨٢ - حرر، ٣٩/١٠ - حديق) والمغني (١/١٩٨) والمقاصد النحوية (٣/٣٨٠). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٤٢٥) وشرح الأشموني (٢/٣١٠).

والعين: مصب الماء، ولعله أراد السحاب. والثرة: الغزيرة الماء. والحديقة: البستان من النخل، أو القطعة من النخل

(وقال ابن هشام) في «المغني»^(١) : الصواب أنه (إن قدّر) المنوي (مفرداً نكرة واجب الإفراد) كما لو صرح بالمفرد (أو) قدّر (جمعاً معرفاً، فالجمع) واجب، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما، فالأول نحو: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلِيهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿كُلُّ أَمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿كُلُّ قَدَّ عَلِمَ صَلَاتُهُ وَسَبَّحَهُ﴾ [النور: ٤١]، والثاني: نحو: ﴿كُلُّ لَمْ قَدِّنُونْ﴾ [البقرة: ١١٦]. ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]. ﴿وَكُلُّ أَوْتُهُ دَخِيرَتٌ﴾ [النمل: ٨٧].

قال البيهقيون: (إذا وقعت) كُلٌّ (في حيِّز النفي توجه) النفي (إلى الشمول) خاصة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعل لبعض الأفراد) كقولك: ما جاء كلُّ القوم، ولم آخذ كل الدراهم، وكلُّ الدراهم آخذ، وقوله:

١٣٥٧ - مَا كُلُّ رَأْيٍ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رُشْدٍ^(٢)

(أو وقع النفي) في (حيِّزها توجه إلى كُلٍّ فرد نحو قوله ﷺ) لما قال له ذو اليمين: أنسيت أم قصرت الصلاة؟: (كُلُّ ذلك لم يكن)^(٣).

[كَلِّمًا]

(كَلِّمًا ظرف يقتضي التكرار مركَّب من: «كُلٌّ» و «ما» المصدرية أو النكرة) التي بمعنى وقت، ومن هنا جاءتها الظرفية كقوله تعالى: ﴿كَلِّمًا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ شَمَرِ زَيْفَا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥] فإنما أن يكون الأصل: كُلٌّ رزقي، ثم عبّر عن معنى المصدر بما والفعل، ثم أنبأ عن الزمان، أي كلَّ وقت رزق، كما أنيب عنه المصدر الصريح في «جنتك خفوق النجم»، أو يكون التقدير: كلَّ وقت رُزِقوا فيه، فحذف العائد، ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقت.

(وناصبة) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى) مثل: «قالوا» في الآية.

(قال أبو حيَّان): ولا يكون تاليه وجوابه إلا فعلاً ماضياً.

(١) مغني اللبيب (١/٣٣٥).

(٢) شطرييت من البسيط لم أهدت إلى قائله ولا إلى تتمته، وهو في مغني اللبيب (١/٢٠٠).

(٣) الحديث رواه البخاري في الصلاة باب ٨٨، والأذان باب ٦٩، والسهو باب ٤ ٥، والأدب باب ٤٥، والأيمان باب ١٥، والآحاد باب ١. ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة حديث ٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٢. وأبو داود في الصلاة باب ١٨٩. والترمذي في الصلاة باب ١٧٥. والنسائي في السهو باب ٢٢. وابن ماجه في الإقامة باب ١٣٤. والدارمي في الصلاة باب ١٧٥. ومالك في النداء حديث ٥٨ و٥٩ و٦٠. وأحمد في المسند (٢/٧٧، ٢٣٥، ٤٢٣، ٤٦٠).

[كلاً]

(كلاً: الأكثر) على أنها (بسيطة) وقال ثعلب: هي مركبة من كاف التشبيه، ولا النافية، قال: وإنما شددت لأنها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، قال أبو حيان: وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل.

(و) الأكثر على (أنها حرف رذع وزجر) لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت «كلاً» في سورة فاحكم بأنها مكّية، لأن فيها معنى التهديد، والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة، لأن أكثر العتو كان بها.

(وزاد) لها (قوم) لما رأوا أنّ معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها معنى (ثانياً) يصحّ عليها أن يُوقف دونها، ويُبتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى (فالكسائي) قال: تكون (بمعنى حقاً) أيضاً. (وزعمها مكّي اسماً حينئذ كمرادفها)، ولأنها تنون في قراءة بعضهم^(١): ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢].

وغيره قال: اشتراك اللفظ بين الاسميّة والحرفيّة قليل، ومخالف للأصل، ومحوج لتكلف دعوى علّة لبنائها. وخرّج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رؤوس الآي، ثم إنه وصل بنية الوقف.

(وأبو حاتم) قال: تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية، قال أبو حيان: ولم يتقدمه إلى ذلك أحد، ووافقه على ذلك الزجاج وغيره.

(والنضر) بن شُمَيْل^(٢) قال: تكون بمعنى: إي، فتكون حرف تصديق، وتستعمل مع القسم، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢]، فقال: معناه: إي والقمر.

قال ابن هشام^(٣): وقول أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنضر. لأنه أكثر

(١) وهو أبو نهيك، كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٢٠٢/٦).

(٢) النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم بن عبدة بن زهير التميمي المازني البصري أديب، نحوي، لغوي، شاعر، أخباري، محدث، فقيه ولد بمرور سنة ١٢٢ هـ، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل بن أحمد، وأقام بالبادية رمناً طويلاً فأخذ عن فصحاء العرب، وعاد إلى مرو فولّي قضاءها، واتصل بالمأمون العباسي فأكرمه وقربه. وتوفي بمرور سنة ٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ. من تصانيفه الكثيرة الصفات في اللغة، عريب الحديث، الشمس والقمر، كتاب الطير، والمدخل إلى كتاب العين للخليل انظر ترجمته في معجم الأدباء (٢٣٨/١٩) وبغية الوعاة (ص ٤٠٤) ووفيات الأعيان (٢/٢١٢) وهدية العارفين (٢/٤٩٥)

(٣) في المغني (١/٣٢٠، ٣٢١)

أطراداً، فإن قول النَّصْر لا يتأتى في قوله: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] وقوله: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَّدِين﴾ [الشعراء: ٦٢]، لأنها لو كانت فيهما بمعنى: إي لكانت للوعد بالرجوع، وللتصديق بالإدراك، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ كَتَبَ الْبُتْرَار﴾ [المطففين: ١٨]. لأنَّ إنَّ تكسر بعد أَلَا الاستفتاحية. ولا تكسر بعد حقاً، ولا بعد ما كان بمعناها.

قال أبو حيان: وذهب الفراء، وأبو عبد الرحمن اليزيدي^(١)، ومحمد بن سعدان: إلى أنَّ كَلَّا بمنزلة سوف. قال: وهذا مذهب غريب.

[كم]

(كم) على وجهين: (خبرية بمعنى: كثير، واستفهامية بمعنى: أي عدد، لا لقلّة، ولا كثرة، ولا هي حرف ولا مركبة خلافاً لزاعمي ذلك) بل هي اسم بسيط وضعت مبهمة تقبل قليل العدد وكثيره، والدليل على اسميتها دخول حرف الجرّ عليها، والإضافة إليها، وعود الضمير عليها.

وذهب بعضهم فيما حكاه صاحب البسيط: إلى أنَّ الخبريّة حرف للتّكثير في مقابلة «رُبَّ» الدّالة على التّقليل.

وذهب الكسائي والفراء: إلى أنَّ «كم» بوجهيها مركبة من «كاف» التشبيه و«ما» الاستفهامية، وحذفت ألفها، كما تحذف مع سائر حروف الجرّ نحو: بِمَ؟ وَلِمَ؟ وَعَمَ؟ وكثر الاستعمال لها، فأسكنت، وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديهما، كما قاله التّحويون في لولا، وهلاً.

وزعم بَعْضُهُمْ على أنَّ الاستفهامية للتّكثير.

(وتقع) كَم في حالتها (مبتدأ) قال بعضهم: وجاز الابتداء بالخبريّة، وإن كانت نكرة مجهولة حملاً على الاستفهامية. (فيقبح الإخبار عنها بمعرفة، وظرف، ويمنع بمؤقت). وإنما يحسن بنكرة نحو: كم رجل قام، أو زارك، وكم غلاماً دخل في ملكك؟

(و) تقع (معمول ناسخ يعمل فيما قبله) ككان، وظنّ، نحو: كم كان مالك؟ وكم ظننت إخوتك؟ بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله ك«ما» وإنّ وأخواتها.

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك العدوي البغدادي المعروف باليزيدي. نحوي، لغوي، مقريء. توفي سنة ٢٣٧ هـ. من آثاره: إقامة اللسان على المنطق، غريب القرآن، الوقف والابتداء، ومختصر في النحو. انظر ترجمته في هدية العارفين (١/ ٤٤٠).

(و) تقع (خبراً) للمبتدأ نحو: كم دراهمك؟ أو لـ «كان» نحو كم كان غلمان قومك؟. (ومفعولاً به) نحو: كم غلاماً اشتريت؟. (ومجرورة بحرف تعلق بتاليها) نحو: بكم درهماً اشتريت ثوبك، وبكم جارية عتقت؟. (ومضافة قيل: إن كان) ذلك المضاف (معمولاً له) أي لتاليها نحو: غلام كم رجل ضربت، ورقبة كم أسير فككت، فإن غلاماً معمول لضربت، ورقبة معمول لفككت، بخلاف: غلام كم رجل قام أو أتك، غلام كم رجل دخل في ملكك.

قال أبو حيان: وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا، ولا أراه، بل أرى جواز الصورتين الأخيرتين.

ولا فَرْق بين «كم» والمضاف إليها، فكما أنَّ «كم» تقع مبتدأة في: كم رجل قام، أو أتك، وفي: كم غلاماً دخل في ملكك، فكذلك ما أُضيف إليها.

(وظرفاً) نحو: كم ميلاً سرت وكم يوماً صمت.

(ومصدرأ) نحو: كم ضربةً ضربت زيداً.

(قيل: ومفعولاً له) نحو: لَكُمْ إكراماً لك وَصَلْتَ. قاله ابن هشام الحَضْرَائي. قال: ولا بُدَّ من حرف العلة، لأنه لا يحذف إلّا في لفظ المصدر، قال أبو حيان: ولا نعلم أحداً نصَّ على جواز ذلك غيره. (وقد توقف أبو عبد الله السَّوسي (الرعيّني) من نحاة تونس في إجازة ذلك.

(ولا) تقع مفعولاً (معه)، لأنه لا يتقدّم.

(وجواب) كم (الاستفهامية يجوز رفعه) وإن اختلف محلّ كم من النَّصب، والرفع، والجرّ (والأولى) فيه (مراعاة محلّها)، فيجري على حسبه، إنْ رفعاً فرفع، وإنْ نصباً فنصب وإنْ جرّاً فجرّ، مثال ذلك: كم عبداً دخل في ملكك وكم عبداً اشتريت، وبكم عبداً استعنت، فجواب هذه كلّها على الأول^(١): أن تقول: عشرون عبداً، وعلى الثاني^(٢) أن تقول في المثال الأوّل: عشرون. وفي الثاني: عشرين، وفي الثالث: بعشرين.

[كأين]

(كأين) اسم (ككم) في المعنى (مرتب من كاف التشبيه و) أي الاستفهامية المنونة، وحكيّت. ولهذا جاز الوقف عليها بالتّون، لأنّ التنوين لما دخل في التركيب أشبه التّون

(١) أي جواز الرفع.

(٢) أي مراعاة المحلّ.

الأصلية ولهذا رسم في المصحف نوناً. ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل^(١)، وهو: الحذف في الوقف.

(وقيل): الكاف فيها هي (الزائدة). قال ابن عصفور: ألا ترى أنك لا تريد بها معنى تشبيهه قال: وهي مع ذلك لازمة كلزوم «ما» الزائدة في «لا سيما»، وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجرّ الزوائد، وأي مجرور بها.

وقيل: هي اسم بسيط واختاره أبو حيان، قال: ويدلّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية.

(وإفادتها للاستفهام نادر). والغالب وقوعها خبرية بمعنى: كثير نحو: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠].

ومثالها استفهامية قولك: بكأين تباع هذا الثوب، كذا مثله ابن عصفور، ومثله ابن مالك بقول أبي لابن مسعود: كأيّن تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثاً وسبعين.

(ومن ثمّ) أيّ من أجل أنّ إفادتها للاستفهام نادرٌ (أنكره الجمهور) فقالوا: لا تقع استفهامية البتّة.

(وتلزم الصدر فلا تجرّ خلافاً لابن قُتيبة وابن عصفور) حيث ذكرا أنها يدخل عليها حرف الجرّ في المثال السابق.

قال أبو حيان: ويحتاج دخول حرف الجرّ عليها إلى سماع، ولا ينبغي القياس على «كم» الخبرية، لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها ككم، ولا يُحفظ من كلامهم.

(ولا يخبر عنها) إذا وقعت مبتدأ (إلاّ بجملة فعلية) مصدرية بماض أو مضارع نحو: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّجِيٍّ قُتِلَ﴾^(٢) [آل عمران: ١٤٦]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ١٠٥].

قال أبو حيان: قد استقرأت ما وقعت فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون إلاّ كذلك، ولم أقف على كونه اسماً مفرداً ولا جملة اسمية، ولا فعلية مصدرية بمستقبل ولا ظرفاً ولا مجروراً، فينبغي ألاّ يقدم على شيء من ذلك إلاّ بسماع من العرب.

قال: والقياس يقتضي أن يكون في موضع نصب على المصدر، أو الظرف، أو خبر كان، كما كان ذلك في «كم»، وفي البسيط أنها تكون مبتدأ، وخبراً ومفعولاً.

(١) وقف عليها أبو عمرو وسورة بن المبارك عن الكسائي بياد دون نون، ووقف الجمهور على النون اتباعاً للرسم قاله أبو حيان (البحر المحيط: ٧٧/٣).

(٢) قرأ الحرمان وأبو عمرو «قُتِلَ» مبنياً للمفعول، وقتادة كذلك إلا أنه شدد التاء؛ وباقي السبعة «قاتل» بألف فعلاً ماضياً (تفسير البحر المحيط: ٧٨/٣).

(ويقال) فيها (كائن) بالمد بوزن اسم الفاعل من كان، ساكنة النون^(١)، وبذلك قرأ ابن كثير؛ وقال الشاعر:

١٣٥٨ - وكائن بالأباطح مِنْ صَدِيقٍ يراني لو أَصْبَتْ هُوَ الْمُصَابَا^(٢)
(وَكَنَّ) بالقصر بوزن عَم (وَكَاي) بوزن رمي، وبه قرأ ابن مُحَيِّصَن (وكَيْء) بتقديم الياء على الهمزة. قال أبو حَيَّان: وهذه اللغات الثلاث نقلها التَّحْوِيون، ولم ينشدوا فيها شعراً فيما علمت^(٣).

[كذا]

(كذا اسم مركَّب) من «كاف» التشبيه، و «ذا» اسم إشارة، وهو بعد التركيب (كناية عن عدد) مبهم (ككم) الخبرية، (لكن) يفارقها في أنها (ليس لها الصِّدر). تقول: قبضت كذا، وكذا دُرْهَمًا، (و) في أنها (الغالب) في استعمالها (تكرارها بالعطف) عليها كالمثال. (وأوجب ابن خروف) فقال: إنهم لم يقولوا: كذا درهماً، ولا كذا كذا درهماً، وذكر ابن مالك: أنه مسموع، ولكنه قليل.

(وتتصرَّف) بوجه الإعراب، فتكون في موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جرٍّ بالإضافة والحرف ولا تقتصر على إعراب خاصّ.

(ولا تُتَّبع) بتابع، لا ينعت، ولا عطف بيان، لا تأكيد، ولا بدل. (ولا محلّ لكافها) من الإعراب فلا تتعلق بشيء، لأن التركيب أخرجها عن ذلك. ومن النَحْوِيَّين مَنْ حكم على موضع الكاف بالإعراب، وجعلها اسماً مبتدأً كمثل.

(وثالثها): هي (زائدة) لازمة، فراراً من التركيب، إذ لا معنى للتشبيه فيها، وذا مجرورة بها، كما في «كائن» سواء، وقائل ذلك فيهما واحد، وهو ابن عصفور.

[لا]

(لا) حرف (للجواب، نقيض نَعَمْ) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً تقول: أجبك

(١) قال أبو حيان: «وهي أكثر استعمالاً في لسان العرب وأشعارها» (البحر المحيط: ٧٧/٣)

(٢) تقدم بالرقم (١٨٩).

(٣) وذكر أبو حيان في البحر المحيط (٧٨/٣) أيضاً. «وكأئن» على مثال «كعين» وهي قراءة ابن محيصن والأشهب العقيلي. وقرأ بعض القراء من الشواد. «كئين» وهو مقلوب قراءة ابن محيصن. وقرأ ابن محيصن أيضاً فيما حكاه الداني: «كإن» على مثال كع. وقرأ الحسن. «كَي» بكاف بعدها ياء مكسورة

زيد؟ فيقال: لا، والأصل: لا لم يجيء.

[نَعَمْ]

(نَعَمْ) بفتح النون والعين في أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة لِكِنَانَة، وبها قرأ الكسائي. (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعاً لغة لبعضهم، حكاها في المغني^(١). (وإبدالها) أي العين (حاء) فيقال: نَحَمْ (لغة) حكاها التضر بن شُميل. وفي المغني أن ابن مسعود قرأ بها، قال أبو حيان: لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخف من العين؛ لأنها أقرب إلى حروف الفم.

حرف (للجواب تصديقاً لمخبر) كقولك لمن قال: قام زيد، أو ما قام زيد: نعم. (وإعلاماً لمُستخبر) كقولك لمن قال: هل جاء زيد؟ نعم. وفي التنزيل: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَّوْعَدَ رَبِّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، (ووعداً لطلب) كقولك لِمَنْ قال: اضرب زيدا: نعم، وكذا لمن قال: لا تضرب زيدا، وهلا تَفْعَلْ.

(وتكون بعد إيجاب) نحو: قام زيد، فيقال: نعم.

(و) بعد (نَفْي) نحو: ما قام زيد، فيقال: نعم. (و) بعد (سؤال عنهما) نحو: أكان كذا، وأما قام زيد، فيقال: نعم، فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثبوت، وفي المنفي، والسؤال عنه تصديق النفي.

(قيل: وترد للتذكير) بما بعدها، وذلك إذا وقعت صدرأً لجملة بعدها كقولك: نعم، هذه أطلالهم. قال ابن هشام^(٢): والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر. وقال أبو حيان: هي فيه تصديق لما بعدها، وقدمت، قال: والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت لها.

[هَلْ]

(هَلْ، ويُقال) فيها: (أل) بإبدال هائها همزة (لطلب التصديق) نحو: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ (وباقى الأدوات للتصوّر) نحو: مَنْ جاءك؟ متى تقوم؟

(وتختص) عن الهمزة (بورودها للتحذير) أي يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠] والباء

(١) مغني اللبيب (١/٥٥٧).

(٢) المغني (١/٥٥٨).

في قوله:

١٣٥٩ - أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمٍ^(١)

وصح العطف في قوله:

١٣٦٠ - وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وهل عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ^(٢)
إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر، والهمزة لا تردُّ لذلك.

(و) تختص (بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختياراً) ولذلك وجب النصب في نحو:
هل زيدا ضربته، لأنَّ «هل»، إذا كان في حيزها فعل وجب إيلاؤها إياه، فلا يقال: هل زيد
قام؟ إلا في ضرورة، قال:

١٣٦١ - أَمْ هَلْ كَيْبَرُ بَكى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ^(٣)

قال أبو حيَّان: ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبراً، بل يجب حمله على إضمار فعل،
قال: وسبب ذلك أنَّ «هل» في الجملة الفعلية مثل «قد»، فكما أن «قد» لا تليها الجملة
الابتدائية فكذلك «هل» بخلاف الهمزة، فتدخل على اسم بعده فعل اختياراً نحو: ﴿أَبْشَرًا مَتًّا
وَجِدًا نَلْعَهُ﴾ [القمر: ٢٤]. وتقول: «أزيد قام» على الابتداء والخبر، لأنها أُمُّ أدوات
الاستفهام، فأتسع فيها.

(١) تقدم برقم (٤٥١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٩) وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٨، ٥/ ٢٧٧، ٢٨٠،
١١/ ٢٩٢) والدرر (٥/ ١٣٩) وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٥٧، ٢٦٠) وشرح أبيات سيويه (١/ ٤٤٩)
وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٢) والكتاب (٢/ ١٤٢) واللسان (١١/ ٤٨٥ - عول، ٧٠٩ - هلل)
والمنصف (٣/ ٤٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٢٧٤، ١١/ ٢٩) والدرر (٦/ ١٥٤) وشرح
الأشموني (٢/ ٤٣٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٢) ومغني اللبيب (٢/ ٣٥٠).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إثر الأحبة يوم البين مشكوم

وهو لعلقة الفحل في ديوانه (ص ٥٠) والأزهية (ص ١٢٨) والأشياء والنظائر (٧/ ٤٩) وخزانة الأدب
(١١/ ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤) والدرر (٥/ ١٤٥، ٦/ ١٠٤) وشرح اختيارات المفصل (ص
١٦٠٠، ١٦٠١) والكتاب (٣/ ١٧٨) واللسان (١٢/ ٣٧ - أمم) واللمع (ص ١٨٢) والمحتسب
(٢/ ٢٩١) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٧٦). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ١٤٠) وجواهر الأدب (ص
١٨٩) والدرر (٦/ ١٠٥، ١٠٧) ورصف المباني (ص ٤٠٦) وشرح المفصل (٤/ ١٨، ٨/ ١٥٨)
والمقتضب (٣/ ٢٩٠).

وأراد بالكبير نفسه. والعبرة: الدفعة ولم يقضها. أي هو دائم البكاء. والمشكوم: المجازى، من
الشكم: العطية عن مجازاة، فإذا كانت العطية ابتداء فهي الشكر.

(وجوزّه) أي دخول «هل» على اسم بعده فعل في الاختيار (الكسائي). فأجاز: هل زيد قام؟ جوازا حسنا، لأنهم أجازوا: هل زيد قائم، وابتدأوا بعدها الأسماء، فكذا مع وجود الفعل، ورُدَّ بأنهم ضعفوا بناءه على الفعل مع حضوره، فالابتداء أخرى.

(قيل: وتردُّ للتسوية) كما ترد الهمزة نحو: علمت هل قام زيد أم عمرو؟ قال أبو حيان: كذا زعم بعضهم، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب، والمعروف أنَّ ذلك مما تُفرد به الهمزة.

(قيل: والتقرير) قال أبو حيان: والمعروف أنَّ ذلك للهمزة دون هل، (قال) الجلال (القزويني): في بعض. (والتمّني) في بعض.

وقال (المبرد) في المقتضب: وترد (بمعنى قَدْ) وبذلك فسّر قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، قال جماعة: قد أتى.

(وأنكره قوم) آخرهم أبو حيان، وقال: لم يقم على ذلك دليل واضح، إنما هو شيء قاله المفسرون في الآية. وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، ولا يرجع إليهم في مثل هذا، إنما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة، لا إلى المفسرين.

(وقال الزمخشري) في المفضّل، (والسكاكي) في المفتاح: أبلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها: أبداً، والاستفهام المفهوم منها) إنما هو (من همزة مقدّرة) معها.

قال ابن هشام^(١): ونقله عن سيبويه، وعبارته في المفصل: وعند سيبويه: أن «هل» بمعنى «قد»، إلّا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلّا في الاستفهام^(٢)، وقد جاء دخولها عليها في قوله:

١٣٦٢ - سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ يَشْدَدُنَا أَهْلُ رَأُونَا بَسْفَحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ^(٣)
انتهى.

قال ابن هشام: ولو كان كما ذكر لم تدخل إلّا على الفعل كَقَدْ. قال: ولم أر في

(١) المغني (١/٥٦٦).

(٢) انظر الكتاب (٣/١٨٩).

(٣) البيت من البسيط، وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ١٥٥) والجنى الداني (ص ٣٤٤) والدرر (٥/١٤٦) وشرح شواهد المغني (٢/٧٧٢) وشرح المفصل (٨/١٥٢). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣٨٥) والأشباه والنظائر (٢/٤٢٧، ٥٥/٧) وتذكرة النجاة (ص ٧٨) وجواهر الأدب (ص ٢٨١) وخزانة الأدب (١١/٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٦) والخصائص (٢/٤٦٣) ورصف المباني (ص ٤٠٧) وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٨٥) واللمع (ص ٣١٧) ومغني اللبيب (٢/٣٥٢) والمقتضب (١/٤٤، ٣/٢٩١).

كتاب سيبويه ما نقله عنه إنما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصّه: وهل: وهي للاستفهام. لم يزد على ذلك^(١).

وقال أبو حيان: وفي «الإفصاح»: ذكر جماعة من التحويين وأهل اللغة؛ أنّ «هل» تكون بمعنى «قد» مجرّدة من الاستفهام وربّما فسّروا بذلك قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، وأرى هذا القول مأخوذاً من قول سيبويه: وتقول: قعد أم هل قام، هي بمنزلة «قد» فقيل: أراد أنها بمنزلة «قد» في الأصل.

وقال أبو حيان في موضع آخر: زعموا أنّ «هل» بمنزلة «قد» ولا يتأتى ذلك إلّا إذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة، أمّا إذا دخلت على الجملة الاسمية، فلا تكون إذ ذاك بمعنى قد؛ لأنّ «قد» لا تدخل على الجملة الاسمية.

(و) قال (ابن مالك: تتعيّن له إذا قرنت بالهمزة) كالبيت السابق.

قال أبو حيان: ولا دلالة له في ذلك على التّعيين، لأنّ ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس، إنما جاء منه هذا البيت أو بيت آخر إن كان جاء، وإذا كان الأمر كذلك احتمل أن يكون ممّا دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيد، كدخول حرف الجرّ على مثله في نحو:

١٣٦٣ - فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ^(٢)

ونحو:

١٣٦٤ - وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبْدَأُ دَوَاءً^(٣)

(١) ذكره سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم (٤/٢٢٠) فقال: «وهل، وهي للاستفهام» لم يزد على ذلك كما ذكر ابن هشام؛ ولكن سيبويه ذكر في «باب تبيان أمّ لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف» (٣/١٨٩) أن «هل» إنما تكون بمنزلة قد؛ ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام. فهذا كما ذكره الزمخشري، ولكن ابن هشام رحمه الله لم يطلع عليه.

(٢) تقدم برقم (١٠٩٤).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فلا والله لا يُلقَى لما بي

وهو لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب (٢/٣٠٨، ٣١٢، ١٥٧/٥، ٥٢٨/٩، ٥٣٤، ١٩١/١٠، ٢٦٧/١١، ٢٨٧، ٣٣٠) والدرر (٥/١٤٧، ٥٣/٦، ٢٥٦) وشرح شواهد المغني (ص ٧٧٣) وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٥٧١) وأوضح المسالك (٣/٣٤٣) والجنى الداني (ص ٨٠، ٣٤٥) والخصائص (٢/٢٨٢) ورصف المباني (ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٢٨٢، ٣٣٢) وشرح الأشموني (٢/٤١٠) وشرح التصريح (٢/١٣٠، ٢٣٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٥٦) والمحتسب (٢/٢٥٦) ومغني اللبيب (ص ١٨١) والمقاصد النحوية (٤/١٠٢) والمقرب (١/٣٣٨).

وإذا احتمل ذلك لم تتعين مرادفة «قد» انتهى.

ووافقه ابن هشام في المغني^(١)، ثم المراد بمعنى: «قد» المذكورة قيل: التقريب؛ قال في الكشاف: «هل أتى» أي «قد» أتى على معنى التقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد، لم يكن فيه شيئاً مذكوراً^(٢). قال ابن هشام: وفترها غيره بـ «قد» خاصة ولم يحملوا «قد» على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق. وقال بعضهم: معناها: التوقع، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان، وهو آدم عليه السلام. قال: والحين: زمن كونه طيناً^(٣).

(مسألة): صذر الكلام للاستفهام، والتحضيض، والتنبيه غير «ها» ولام الابتداء، ولعل، وما النافية، فلا يقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال: عمراً ما ضرب زيد (وفي لا) النافية (أقوال: أحدها: أن لها الصدر، كـ «ما»). (ثانيها، وثالثها): وهو (الأصح): إن كانت في جواب قسم «ورب» غالباً، لا للتنفيس في الأصح.

[نونا التوكيد]

(نون التوكيد) نوعان: (خفيفة، وثقيلة، والتأكيد بها) أي الثقيلة أشد من التأكيد بالخفيفة نص عليه الخليل (وليست هي الأصل) والخفيفة فرع عنها خففت كما تخفف أن (خلافاً للكوفية) حيث ذهبوا إلى ذلك.

واستدل البصريون على أن الخفيفة نونٌ على حدّتها بأن لها أحكاماً ليست للشديدة، كما سيأتي.

(وتدخل جوازاً على الأمر) كاضربن، وقوله:

١٣٦٥ - فَأَنْزَلْنٰ سَكِينَةً عَلَيْنَا^(٤)

(والمضارع الخالي من تنفيس ذا طلب) سواء كان ذلك الطلب أمراً أم نهياً أم تحضيضاً

(١) المغني (٥٦٨/١).

(٢) لفظ الزمخشري في الكشاف (٦٦٥/٤) «...» فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً؛ أي كان شيئاً منسياً غير مذكور نقطة في الأصلاب.

(٣) انظر المغني (٥٦٦/١، ٥٦٧).

(٤) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه (ص ١٠٧) وشرح أبيات سيويه (٣٢٢/٢) والكتاب (٥١١/٣). وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر (١٤٨/٥) وشرح شواهد المغني (٢٨٦/١، ٢٨٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٣٤/٢) وتحليص الشواهد (ص ١٣٠) وخزانة الأدب (١٣٩/٧) والمقتضب (١٣/٣).

أم تمنياً، أم استفهاماً بحرف أم باسم كقوله:

١٣٦٦ - فَلَيْتَاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا^(١)

وقوله:

١٣٦٧ - هَلَا تُمَنَّ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ^(٢)

وقوله:

١٣٦٨ - فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرَيْنِي^(٣)

وقوله:

١٣٦٩ - وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي^(٤)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا

وقد استشهد به أكثر النحاة بالرواية التالية:

فَلَيْتَاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وهو على هذه الرواية ملفق من بيتين، هما:

فَلَيْتَاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا

وذا النصب المنصوب لا تسكنه ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٧) والأزهي (ص ٢٧٥) وتذكرة النحاة (ص ٧٢) والدرر (١٤٩/٥)

وسر صناعة الإعراب (٦٧٨/٢) وشرح أبيات سيويه (٢٤٤/٢، ٢٤٥) وشرح التصريح (٢٠٨/٢)

وشرح شواهد المغني (٥٧٧/٢، ٧٩٣) والكتاب (٥١٠/٣) ولسان العرب (٧٥٩/١) - نصب،

٤٧٣/٢ - سبج، ٤٢٩/١٣ - نون) واللمع (ص ٢٧٣) والمقاصد النحوية (٣٣٠/٤) والمقتضب

(١٢/٣). وبلا نسبة في الإنصاف (٦٥٧/٢) وأوضح المسالك (١١٣/٤) وجمهرة اللغة (ص ٨٥٧)

وجواهر الأدب (ص ٥٧، ١٠٨) ورصف المباني (ص ٣٢، ٣٣٤) وشرح الأشموني (٥٠٥/٢) وشرح

قطر الندى (ص ١٤٩) وشرح المفصل (٣٩/٩) ومغني اللبيب (٣٧٢/١) والممتع في التصريف

(٤٠/١).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

كما عهدتُكَ في أيام ذي سَلَمٍ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٩٩/٤) والدرر (١٥٠/٥) وشرح الأشموني (٤٩٥/٢) وشرح

التصريح (٢٠٤/٢) والمقاصد النحوية (٣٢٢/٤).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لكي تعلمي أني امرؤ بك هائمٌ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٠/٤) والدرر (١٥١/٥) وشرح الأشموني (٤٩٥/٢) وشرح

التصريح (٢٠٤/٢) والمقاصد النحوية (٣٢٣/٤).

(٤) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٥، ٦٩) والكتاب (١٨٧/٤) والدرر (١٥١/٥) =

وقوله:

١٣٧٠ - أَفْعِدْ كِنْدَةً تَمْدَحُنْ قَبِيلاً^(١)

وقوله:

١٣٧١ - فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطُكَ تَبْتَخِثْ مَسَاعِيَنَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا^(٢)

وقوله:

١٣٧٢ - أَلَا لَيْتَ شِعْرِي مَا يَقُولُنْ فَوَارِسُ إِذَا حَارَبَ الْهَامَ الْمَصِيحَ هَامَتِي^(٣)

(خلافاً لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم) حيث قال: لا يلحقه، وخصّ ذلك بالهمزة، وهل. ورُدَّ بالسماع في البيتين المذكورين. (و) تدخل (لزوماً) المضارع (المثبت المستقبل، جواب قسم) نحو: وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ، بخلاف المنفي نحو: ﴿لَا أَقِيمُ﴾ [القيامة: ١]، والحال، نحو: والله ليقوم زيد الآن. والمقرون بحرف تنفيس نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]؛ لأنهما معاً يخلصان للاستقبال، فكرهوا الجمع بين حَرْفَيْنِ لمعنى واحد.

(و) تدخل (كثيراً، وقيل: لزوماً) المضارع (التالي إما) الشرطيّة نحو: ﴿فَإِنَّمَا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]. ﴿وَأِنَّمَا يَنْزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ولم يقع في القرآن إلّا مؤكداً بالنون، ومن ثمّ قال المبرد والزّجاج: إنها لازمة لا يجوز حذفها إلّا في الضّرورة كقوله:

= شرح أبيات سيبويه (٣٤٦/٢) وشرح المفصل (٩/٤٠، ٨٦) والمقاصد الحوية (٤/٣٢٤) والمحاسب (١/٣٤٩). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٤٩٥).

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

قالت فطيمة حلّ شعرك مدحة

وهو للمقنّع في الكتاب (٣/٥١٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٠١) وجواهر الأدب (ص ١٤٣) وخزانة الأدب (١١/٣٨٣، ٣٨٤) وشرح الأشموني (٢/٤٩٥) وشرح التصريح (٢/٢٠٤) والمقاصد النحوية (٤/٣٤٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو للناطقة الجعدي في شرح أبيات سيبويه (٢/٢٥١) وليس في ديوانه، وفيه قصيدة على الرويّ والوزن نفسهما (ص ١١٤ - ١٢٢) قالها في هجاء سوار بن أوفى، ويرجع أن البيت منه وإن لم يرد فيها، وفي أثناء القصيدة ما يشير إلى وقوع نقص فيها. وهو بلا نسبة في الدرر (٥/١٥٣) وشرح الأشموني (٢/٤٩٥) والكتاب (٣/٥١٣) والمقاصد النحوية (٤/٣٢٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لضبيّ في نوادر أبي زيد (ص ٢٣) وروايته فيه: أَلَا لَيْتَ شِعْرِي مَا يَقُولُ مَخَارِقُ إِذَا جَاوَبَ الْهَامَ الْمَصِيحَ هَامَتِي ولا شاهد على هذه الرواية. والبيت بلا نسبة في الدرر (٥/١٥٤).

١٣٧٣ - إِمَّا تَرَيَّ رَأْسِي تَغْيِرَ لَوْنُهُ^(١)

ولكثرة حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام.

(لا الجزاء، والمنفي بما، ولا، ولم، والتعجب، والماضي ومدخول ربما، وما الزائدة، وسائر أدوات الشرط، والخالفي مما ذكر، واسم الفاعل) أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع إلا (شدوذاً وضرورة، أو مثلاً) كقوله:

١٣٧٤ - حَدِيثاً مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا^(٢)

وقولك: ما في الدار يقوم من زيد. وقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فَتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقول الشاعر.

١٣٧٥ - فَلَا ذَا نَعِيمٍ يُشْرَكُنْ لِنَعِيمِهِ^(٣)

وقوله:

١٣٧٦ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا^(٤)

(١) صدر بيت من الكامل لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٦٤ - طبعة دار القلم) وعجزه:

شمطاً فأصبح كالغمام المٌخُولِ

والثغام. نبت. والمحول: الذي مر عليه الحول، أي العام.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

نُبْتُمُ نَبَاتِ الْخِيزَرَانِي فِي الثَّرَى

وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه (ص ١١٠) وخزانة الأدب (١١/٣٨٧، ٣٩٥، ٣٩٧) والدرر (١٥٦/٥) وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٠٨) والمقاصد النحوية (٤/٣٤٤). وبلا نسبة في الكتاب (٣/٥١٥).

(٣) الشطر من الطويل، ولم أهدت لثمته أو قائله؛ وهو بلا نسبة في الدرر (٥/١٥٧).

(٤) وبعده.

شيخاً على كرسيه معمماً

والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/٣٣١) وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب (١١/٤٠٩، ٤١١) وشرح شواهد المغني (٢/٩٧٣) وفيه «التدمري» مكان «الدبيري» ولعله تصحيف؛ والمقاصد النحوية (٤/٨٠) ولمساور العبسي أو للعجاج في الدرر (٥/١٥٨)، ولأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح (٢/٢٠٥) والمقاصد النحوية (٤/٣٢٩). وللدبيري في شرح أبيات سيبويه (٢/٢٦٦). وبلا نسبة في الإنصاف (١/٤٠٩) وأوضح المسالك (٤/١٠٦) وخزانة الأدب (٨/٣٨٨، ٤٥١) ورصف المباني (ص ٣٣، ٣٣٥) وسر صناعة الإعراب (٢/٦٧٩) وشرح الأشموني (٢/٤٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ٥٤٦) وشرح المفصل (٩/٤٢) والكتاب (٣/٥١٦) ولسان العرب (٣/٣٢) - شيخ، ٢٢٩/١٤ - خشي، ٩٩/١٥ - عمي، ٤٢٨ - الألف اللينة ومجالس ثعلب (ص ٦٢٠) ونوادر أبي زيد (ص ١٣٢).

وقوله:

١٣٧٧ - فَأَخْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِبَا^(١)

وقوله:

١٣٧٨ - دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتِيماً^(٢)

وقوله:

١٣٧٩ - رَيْمًا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثُوبِي شَمَالَاتٍ^(٣)

وقوله:

١٣٨٠ - قَلِيلًا بِهِ مَا يَخْمَدُكَ وَارثٌ^(٤)

وقوله:

١٣٨١ - مَنْ يُثَقِّقُنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيٍّ^(٥)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ومستبدل من بعد غَضَبِي صريمة

وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٥٨) والدرر (١٥٩/٥) وشرح الأشموني (٥٠٠/٢) وشرح شواهد المغني (٧٥٩/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٤٤٦) واللسان (٦٥٠/١) - غضب، ١٧٣/١٤ - حري، ١٢٩/١٥ - غضا) والمغني (٣٣٩/١) والمقاصد النحوية (٦٤٥/٣).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

وهو بلا نسبة في الجني الداني (ص ١٤٣) والدرر (١٦١/٥) وشرح الأشموني (٤٩٥/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٧٦٠) والمغني (٣٣٩/٢) والمقاصد النحوية (٢٠/١، ٣٤١/٤).
والشاهد في البيت قوله. «دامن» حيث أكد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة شذوذاً.

(٣) تقدم بالرقم (١١٥٢).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ٢٢٣) والدرر (١٦٣/٥) وشرح التصريح (٢٠٥/٢) وشرح شواهد المغني (٩٥١/٢) والمقاصد النحوية (٣٢٨/٤) ونوادر أبي زيد (ص ١١٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٥/٤) وشرح الأشموني (٤٩٧/٢).

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

أَبْدَأُ وَقَتْلُ بَنِي قَتِيْبَةَ شَافِي

وهو لبنت مرة بن عاهان في خزانة الأدب (٣٨٧/١١، ٣٩٩) والدرر (١٦٣/٥). ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيويه (٢٦٢/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٧/٤) وشرح الأشموني (٥٠٠/٢) وشرح التصريح (٢٠٥/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٥٤٧) والكتاب (٥١٦/٣) والمقتضب (١٤/٣) والمقاصد النحوية (٣٣٠/٤) والمقرب (٧٤/٢).

وقوله:

١٣٨٢ - وَمَهُمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا^(١)

وقوله:

١٣٨٣ - لَيْتَ شِغْرِي وَأَشْعُرَنِّ إِذَا مَا^(٢)

وقوله:

١٣٨٤ - أَقَائِلُنَّ أَخْضِرُوا الشَّهْرُودَا^(٣)

(ويفتح آخره) أي المضارع مع التّون لتركيبه معها. وقيل: لالتقاء الساكنين آخر الفعل، وأوّل التّون الأولى، وسواء في فتح آخره أكان صحيحاً كاعتضدَنَّ أم معتلاً كاخشَيْنَّ وأزْمَيْنَّ.

(وحذفه) حال كونه ياء (تلو كسرة لغة) لفزارة يقولون في: ابْكَيْنَّ: ابْكِنَّ بحذف الياء. قال شاعرهم:

١٣٨٥ - وَإِكِنَّ عَيْشاً تَوَلَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ^(٤)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدّره.

فمهما تشأ منه فزارة تُعْطِكم

وهو للكميّ بن معروف في حماسة البحري (ص ١٥) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٧٢) وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب (١١/٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠) واللسان (٨/٢٧٣ - قزع). وللكميت بن معروف أو للكميت بن ثعلبة الفقعسي في المقاصد النحوية (٤/٣٣٠). ولعوف بن عطية بن الخرج في الدرر (٥/١٦٥) والكتاب (٣/٥١٥). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٧/٥٠٩، ٥١٠) وشرح الأشموني (٢/٥٠٠).

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

قَرَّبُوهَا مَشْوَزَةً وَدُعِيتُ

وهو للسموأل بن عاديا في الدرر (٥/١٦٦) واللسان (٢/٧٥ - قوت) والمقاصد النحوية (٤/٣٣٢). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٧٧) وشرح الأشموني (٢/٥٠٠).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٣) وشرح التصريح (١/٤٢) والمقاصد النحوية (١/١١٨، ٣/٦٤٨، ٤/٣٣٤). ولرجل من هذيل في حاشية ياسين (١/٤٢) وخزانة الأدب (٦/٥) والدرر (٥/١٧٦) وشرح شواهد المغني (٢/٧٥٨). ولرؤبة أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب (١١/٤٢٠، ٤٢٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/٢٤٢) وأوضح المسالك (١/٢٤) والجني الداني (ص ١٤١) والخصائص (١/١٣٦) ومسرّ صناعة الإعراب (٢/٤٤٧) وشرح الأشموني (١/١٦) والمحتسب (١/١٩٣) ومغني اللبيب (١/٣٣٦).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وقال:

١٣٨٦ - ولا تُقاسِنَ بعدي الهمَّ والجزعاً^(١)

وغيرهم بفتح الياء، ولا يحذفها فيقول: ابكين، ولا تقاسين.

(فإن كان) مع آخره (واو، أو ضمير أو ياء) وهي (بعد حركة مجانسة حذفت) نحو: لتقومنَّ يا رجال، ولتقومنَّ يا هند، وأصلهما: لتقوموا، ولتقومي، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (ولاً) بأن كانت بعد حركة غير مجانسة، وهي الفتحة (ثبتت محرّكة بها) أي: بالحركة المجانسة نحو: اخشونَّ يا قوم بضم الواو، واخشينَّ يا هند بكسر الياء؛ إذ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها.

(وجوّز الكوفية حذف يائه تلو فتحة) فيقال: اخشِنَّ يا هند بحذف الياء. (وقيل): هو لغة طائفة نقل ذلك عنهم القراء.

(أما الألف) الضمير، فلا يُحذف بل يُبقَى، كما يؤخذ من قولي.

(ولا يقع بعد ألف الاثنين ونون الإناث إلا الثقيلة) نحو: اضربانَّ يا زيدان، واضربنانَّ يا هندات، ولا تقع الخفيفة، لأنَّ فيه جمعاً بين ساكنين (خلفاً ليونس، والكوفية) حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدها مكسورة.

قال ابن مالك: ويؤيّده قراءة بعضهم: ﴿فَدَمَّرَانَّهُمْ تَدْمِيرًا﴾^(٢) [الفرقان: ٣٦]. ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣) [يونس: ٨٩]. انتهى.

طابت أسألته في ذلك البلد

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤٣٥/١١) والدرر (١٧٠/٥) وشرح شواهد المغني (٥٦١/٢) واللسان (٥٥٩/١٢ - لوم) والمغني (٢١١/١) والمقرب (٧٧/٢).

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

لا تتبعنَّ لوعةً إثري ولا هلعا

وهو لمحمد بن يسير في سمط اللآلي (ص ١٠٤). ولمحمد بن بشير - وهذا مصحف عن «يسير» وانظر في ذلك سمط اللآلي ص ١٠٤ الحاشية - وفي أمالي القاضي (٢٢/١) والدرر (١٧١/٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٥٠١/٢).

(٢) قراءة «فدمرائهم» على الأمر للمثنى مع النون المشددة نسبها أبو حيان إلى علي رضي الله عنه، وقرئ أيضاً: «فدمراهم» ونسبها إلى علي أيضاً والحسن ومسلمة بن محارب، ونسب إلى علي أيضاً قراءة «فدمرا». انظر تفسير البحر المحيط (٤٥٧/٦).

(٣) قراءة ابن ذكوان «تتبعان» بتشديد التاء وتخفيف النون. وقرأ ابن ذكوان أيضاً وابن عباس «تتبعان» بتخفيف التاء وشدّ النون. وقرأت فرقة «تتبعان» بتخفيف التاء وسكون النون، وروى ذلك الأخفش =

وأما سيويه، فإنه قال ردّاً على من أجاز ذلك: هذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامهم وعلى الأوّل (فتكسر الثقيلة) في هذين الحالين، لالتقاء الساكنين.

(وتفصل النون) من نون الإناث (بألف على القولين) أي على قول الجمهور، ويونس معاً، أي مَنْ أَكَّدَ بِالثَّقِيلَةِ فَصَلَّ بِهَا نَحْو: اضْرِبْنَانْ، وَمَنْ أَكَّدَ بِالْخَفِيفَةِ، فَصَلَّ بِهَا نَحْو: اضْرِبْنَانِ.

(وتحذف الخفيفة لملاقاة ساكن) كقوله:

١٣٨٧ - لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا، وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(١)

(وندر) حذفها في الوصل دونه كقوله:

١٣٨٨ - اضْرِبْ عَنْكَ الِهْمُومَ طَارِقَهَا^(٢)

(و) تحذف الخفيفة (للوقف بعد كسر أو ضمّ مردوداً ما حُذِفَ لها) من ياء، أو واو، لزوال سبب حذفهما، وهو التقاء الساكنين بحذفها كقولك في: اضْرِبْنِ، وَاضْرِبُنْ: اضْرِبِي وَاضْرِبُوا.

وقال أبو حيّان: الذي يظهر أنّ دخولها في الوقف خطأ لأنها لا تدخل لمعنى التوكيد، ثم يحذف، ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له.

(وأجاز يونس) في هذه الحالة (إبدالها ياءً وواواً) ويظهر ذلك ظهوراً بيّناً في نحو: اخْشَوْنْ، وَاخْشَيْنْ، فيقال: اخْشِي وَاخْشُوا.

= الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر. وقراءة الجمهور «تَتْبَعَانْ» تشديد التاء والنون. أنظر تفسير البحر المحيط (١٨٦/٥)

(١) تقدم بالرقم (٤٩٥)

(٢) صدر بيت من المنسرح، وعجزه.

ضربك بالسوط قَوَّسَ الفرس

وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه (ص ١١٥ - طبعة سنة ١٩٠٠ بعناية مكس سلغسون) وخزانة الأدب (٤٥٠/١١) والدرر (١٧٤/٥) وشرح شواهد المغني (٩٣٣/٢) وشرح المفصل (١٠٧/٦) ولسان العرب (١٨٣/٦ - قس، ٤٢٩/١٣ - نون) والمقاصد النحوية (٣٣٧/٤) ونوادر أبي زيد (ص ١٣) وبلا نسبة في الإنصاف (٥٦٥/٢) وجمهرة اللغة (ص ٨٥٢، ١١٧٦) والخصائص (١٢٦/١) وسر صناعة الإعراب (٨٢/١) وشرح الأشموني (٥٠٥/٢) وشرح المفصل (٤٤/٩) ولسان العرب (٧١١/١١ - هول) والمحتسب (٣٦٧/٢) والمغني (٦٤٣/٢) والممتع في التصريف (٣٢٣/١).

ويروى «اضرب» مكان «اصرف» وهي الرواية الصحيحة عند العيني. والقونس: العظم الناتج بين أذني الفرس.

(كما أبدلت ألفاً بعد الفتح) إجماعاً كقولك في اضربن: اضرباً، وفي التنزيل: ﴿لَتَنفَعَنَّ﴾ [العلق: ١٥] ولذلك رسم بالألف على نية الوقف.

(خاتمة): (التنوين نونٌ تثبت لفظاً لا خطأً)، هذا أحسن حدوده، وأخصرها، وأجزها، إذ سائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها تثبت خطأً. (وهو) أقسام:

(تمكين يدخل في الاسم) المعرب المنصرف (دلالة على أصلته، إذا لم يبين، ولم يمنع الضرف) لسلامته من شبه الحذف ومن شبه الفعل، (ومن ثمَّ) أي من أجل ذلك (سُمِّيَ صَرفاً) أيضاً.

فالضرف هو تنوين التمكين الذي إذا حُرِّمَ الاسم لمشابهة الفعل، قيل: مُنِعَ مِنَ الضرف.

(وقيل) يدخل (فرقاً بين المنصرف، وغيره). و (قال الفراء): (فرقاً) بين الاسم والفعل. وقال (قطرب والسَّهيلي: فرقاً بين المفرد والمضاف)، ومن ثمَّ حذف في الإضافة.

(وتنكير يلحق بعض المبني) كأسماء الأفعال والأصوات (فرقاً بين المعرفة والتكثرة) نحو: صه، وسيبويه آخر، وهو مسموع في باب اسم الفعل، ومطرَّد في كل علم مختوم بـ «ويه».

(وعوض يلحق «إذ» و«كُلّاً»، و«بَعْضاً» و«أَيّاً» عوضاً عن مضافها) إذا حذفت نحو: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]. ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [يس: ٤٠]. ﴿فَقَبَلْنَا بِعَضُوبِهِمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿أَيَّامًا تَدْعُو﴾ [الإسراء: ١١٠].

(والمتناهي المعتلّ) اللام، إذا حذفت ياؤه رفعاً وجراً كجوارٍ وغواشٍ. (عوضاً من الياء بحركتها) عند سيبويه. (وقيل: من الحركة فقط) قاله المبرِّد والزجاجي.

(وقيل: هو) في الجميع تنوين (صرف) ودخل في «إذ» لإعرابها بالإضافة إليها، ورجع في «كُلٌّ» ونحوه لزوال الإضافة التي كانت تعارضه، وفي باب جوارٍ، لأن الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد: كسلام، وكلام، فصرف. وردَّ بأن الحذف عارضٌ، فلا يعتد به.

(ومقابلة في) باب جمع المؤنث السالم (نحو: مُسَلِّمَاتٍ) فإنه في مقابلة التَّوْنِ في نحو: مسلمين. (وقال) علي بن عيسى (الزُّبَيعِي: هو فيه للضرف). ويردّه ثبوته مع التسمية به كعرفات.

(و) قال الرُّضِي هو (لهما. وقيل) هو (عوضٌ من الفتحة) نصباً وردَّ بأنه لو كان كذلك لم يُوجد في الرفع والجرّ، ثم الفتحة قد عوض منها الكسرة فما هذا العوض؟

(وترنم في الرّويّ المطلق في لغة تميم) يأتون به بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف، والواو، والياء لقطع الترّنم الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز، فإنهم يشبتون المدة.

(وغالٍ في) الرّويّ (المقيّد) أثبتته الأخفش وغيره. (وأنكره الزّجاج) والسّيرافي، لأنه يكسر الوزن.

وقال ابن يعيش: هو ضَرْبٌ من الترّنم زاعماً أن الترّنم يحصل بالنون نفسها، لأنها حرف أغنّ.

(ويكونان) أي: تنوين الترّنم والغالي^(١) في ذي أل، والفعل، والحرف كقوله: ١٣٨٩ - أَقْلِي اللَّوْمَ، عَاذِلَ وَالْعَتَابَيْنِ وَقُولِي: إِنَّ أَصْبَثَ لَقَدْ أَصَابَنِ^(٢) وقوله:

١٣٩٠ - لَمَّا تَزَلْ بِرُكَابِنَا وَكَأَنَّ قَدِينِ^(٣)

وقوله:

١٣٩١ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِنِ^(٤)

وقوله:

١٣٩٢ - وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُنِ^(٥)

(١) تنوين الترّنم في الاصطلاح: هو الذي يلحق آخر القوافي والتنوين الغالي: هو الذي يلحق آخر القوافي المقيّدة. انظر المعجم المفصل في النحو العربي (١/٣٨٢، ٣٨٣).

(٢) البيت من الوافر، وهو لجريز في ديوانه (ص ٨١٣) وخزانة الأدب (١/٦٩، ٣٣٨، ١٥١/٣) والخصائص (٢/٩٦) والدرر (٥/١٧٦، ٦/٢٣٣، ٣٠٩) وشرح أبيات سيويه (٢/٣٤٩) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦) وشرح الأشموني (١٢/١) وشرح شواهد المغني (٢/٧٦٢) وشرح المفصل (٩/٢٩) والكتاب (٤/٢٠٥، ٢٠٨) والمقاصد النحوية (١/٩١). وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٦٥٥) وجواهر الأدب (ص ١٣٩، ١٤١) وأوضح المسالك (١/١٦) وخزانة الأدب (٧/٤٣٢، ١١/٣٧٤) ووصف المباني (ص ٢٩، ٣٥٣) وشرح ابن عقيل (ص ١٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٩٨) وشرح المفصل (٤/١٥، ١٤٥، ٩/٧) واللسان (١٤٤/٢٤٤ - خنا) والمنصف (١/٢٢٤، ٢/٧٩) ونوادر أبي زيد (ص ١٢٧).

والرواية المشهورة في البيت: «العتابا» و«أصابا» والشاهد في هذه الرواية زيادة الألف للضرورة (٣) تقدم بالرقم (٥٤١) والرواية المشهورة «قَدِ» والشاهد فيه على هذه الرواية عمل «كأن» المخففة في مضمّر مقدّر والإخبار عنها بجملة فعلية مفصولة بـ «قد»، أي: وكأن قد زالت.

(٤) تقدم بالرقم (١١٤١) والرواية المشهورة للبيت: «المخترق»، والشاهد فيه على هذه الرواية قوله «وقاتم» حيث حذف «رُب» بعد الواو وأعملها في «قاتم»

(٥) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وقوله :

١٣٩٣ - قالت بناتُ العمِّ يا سلمى وإنَّ^(١)

(بخلاف غيرهما) من أقسام التنوين، فإنه لا يكون إلا في الاسم الخالي من «أل». (ومن ثمَّ قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه^(٢): (هما نونان، لا تنوينان) قالوا: ولعلَّ الشاعر زاد أن آخر كلِّ بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أنه نون وكسر الزوي.

وقال أبو الحجاج يوسف (ابن مزوز) هما نونان (أبدلا من المدَّة) وليسا بتنوين. (وزاد ابن الخباز) في شرح الجُزُولِيَّة^(٣): (تنوين ضرورة في المنادى، وما لا ينصرف). قال ابن هشام^(٤): ويقولُه أقول في المنادى دون الآخر، لأنَّ الضرورة أباحَت الصَّرف، فهو حينئذ تمكين بخلاف المنادى، نحو:

١٣٩٤ - سَلامُ اللّٰهِ يا مطرُ عليها^(٥)

فإن الاسم مبنيٌّ على الضَّم.

(و) زاد^(٦) أيضاً تنوين حكاية. كأن يسمَّى رجلاً بعاقلة لبيبة، فإنك تحكي اللفظ المسمَّى به. قال ابن هشام^(٧): وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصَّرف، لأن الذي كان قبل التَّسمية حكي بعدها.

أحار بن عمرو كَأَنِّي خَمِرُنْ

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٥٤) وخزانة الأدب (١/٣٧٤، ٢/٢٧٩) والدرر (٥/١٧٩) واللسان (٤/٣٠ - أمر، ٢٥٤ و ٢٥٥ - خمر، ٦/٢٣٩ - نفس) والمقاصد النحوية (١/٩٥، ٤/٢٦٤). وللنمر بن تولب في ملحق ديوانه (ص ٤٠٤) واللسان (٤/٢٩ - أمر). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١٢/١) والمقتضب (٤/٢٣٤).

والرواية المشهورة للبيت: «خَمِرٌ» و «يَأْتَمِرُ»

(١) تقدم بالرقم (١٣٠٨) والرواية المشهورة كما في الشاهد رقم ١٣٠٨: «وإنَّ»، وورد هناك «الحَيَّ» مكان «العمِّ».

(٢) التوضيح لابن هشام هو نفسه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»

(٣) «المقدمة الجزولية» في النحو، وهي المسماة بالقانون، صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الحزولي. وهي في غاية الإيجاز مع الاشتغال على شيء كثير من النحو لم يسبق إلى مثلها. وقد شرحها جماعة من العلماء، منهم شرح ابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٩ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٨٠٠، ١٨٠١).

(٦) أي ابن الخباز.

(٤) في المغني (١/١٥٥٥)

(٧) في المغني (١/٥٥٥).

(٥) تقدم بالرقم (٦٧٠)

وزاد بعضهم: وتنوين شذوذ كقول بعضهم: هؤلاء قومك، حكاه أبو زيد، وفائدته: تكثير اللفظ، قال ابن مالك: والصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن^(١)، وليس بتنوين.

قال ابن هشام: وفيما قاله نظر، لأن الذي حكاه سمّاه تنويناً، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون ضيفن ليست كذلك.

تم الجزء الثاني، ويليه الجزء الثالث
وأوله: «الكتاب الرابع: في العوامل»

(١) في اللسان (٢٥٦/١٣ - مادة ضفن): «الضِّفْنُ: الذي يجيء مع الضيف، كذا حكاه أبو عبيد في الأحناس مع ضفن، وأنشد:

إذا جاء ضيفٌ جاء للضيف ضيفنٌ
فأودى بما تُقَرَى الصيروفُ الضيافنُ
وقال النحويون: نون ضيفن زائدة، قال ابن سيده: وهو القياس، وقد أخذ أبو عبيد بهذا أيضاً في باب الريادة فقال: زادت العرب النون في أربعة أسماء، قالوا ضيفن للضيف، فجعله الضيف نفسه، والضيفن الطفيلي، وقد ذكرنا ذلك في ضيف أيضاً، والضِّفْنَيْنِ: تابع الركبان».

فهرس المحتويات

الكتاب الثاني

في الفضلات

المفعول به	٥
أوجه وجوب تقديم المفعول به على الفعل	٧
أوجه وجوب تأخير المفعول به عن الفعل	٨
حذف المفعول به	٩
أوجه حذف ناصب المفعول به جوازاً ووجوباً	١٢
التحذير	١٧
الإغراء	٢٠
الاختصاص	٢٢
المنادى	٢٥
نصب المنادى وبنائه	٢٨
تنوين المنادى والأولى فيه	٣١
حذف النداء اختصاراً	٣٢
ما لا ينادى	٣٥
نداء اسم الإشارة	٣٨
نداء العلم الموصوف بـ «ابن» متصل مضاف إلى علم	٤٠
تكرار لفظ المنادى مضافاً	٤٣
أسماء لازمت النداء	٤٤
لفظة «اللهم» في النداء	٤٧
المندوب	٤٩
الاستغاثة	٥٣

٥٧	الترخيم
٦٠	ترخيم ذي التاء
٦٣	ما يحذف مع الحرف الأخير
٦٧	لغة الانتظار ولغة ترك الانتظار في المرخم
٧٢	المفعول المطلق
٧٢	الخلافا بين النحويين في أصل المصدر
٧٣	المصدر المبهم والمصدر المختص
٧٤	ناصب المصدر
٧٨	حذف عامل المصدر
٩٠	مواضع وجوب حذف عامل المصدر
٩٤	ما ينوب عن المصدر
٩٧	المفعول له
٩٧	شروطه
١٠٢	المفعول فيه
١١٠	أنواع ما يصلح للظرفية من الأمكنة
١١٤	أنواع الظروف المكانية
١٢٣	التوسع في ظرف الزمان والمكان
١٢٦	الظروف المبنيات
١٢٦	إذا
١٣١	إذا
١٣٥	الآن
١٣٧	أمس
١٤٠	بعد
١٤٨	بين
١٥٢	حيث
١٥٥	دون
١٥٦	ريث
١٥٦	عوض
١٥٧	قط
١٥٩	كيف
١٦٠	لدى
١٦٢	لما

١٦٣	مذ ومنذ
١٦٨	مع
١٧٠	الزمن المبهم المضاف لجملة
١٧٥	المفعول معه
١٧٦	ناصب المفعول معه
١٧٨	منع تقدمه على عامله
١٧٩	أقسام المفعول معه
١٨٤	المستثنى
١٩٤	منع تقديم المستثنى أول الكلام
١٩٥	عدم جواز استثناء شيئين بأداة واحدة
١٩٦	المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة
١٩٧	تكرار إلا
١٩٩	الاستثناء من العدد
٢٠١	الاستثناء بـ «إلا» والوصف بها
٢٠٣	«إلا» عاطفة وزائدة
٢٠٦	غير
٢٠٨	بيد
٢٠٩	حاشا وخلا وعدا
٢١٤	ليس ولا يكون
٢١٥	لا سيما
٢١٩	ما ألحق بلا سيما
٢٢٠	بله
٢٢١	لمّا
٢٢٣	الحال
٢٢٧	ورود الحال مصدراً
٢٣٠	تنكير الحال
٢٣٢	صاحب الحال
٢٣٥	تقديم الحال على صاحبه
٢٣٧	تقديم الحال على عامله
٢٣٩	إذا كان عامل الحال أفعل التفضيل
٢٤٠	إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً
٢٤١	جواز جعل ما صلح للخبرية حالاً

٢٤٤	أقسام الحال
٢٤٦	وقوع الحال جملة
٢٥٣	الجملة الاعتراضية
٢٥٩	إجراء الحال مجرى الظرف في التركيب
٢٦٠	منع حذف الحال وجواز حذف عامله
٢٦١	وجوب حذف العامل
٢٦٢	التمييز
٢٦٣	ناصب التمييز وجارّه
٢٦٥	تمييز الجملة
٢٦٧	مطابقة تمييز الجملة ما قبله في الأفراد وفرعيه
٢٦٨	توسط التمييز
٢٦٩	جواز تعريف التمييز
٢٦٩	مفارقة الحال التمييز
٢٧٠	تمييز الأعداد
٢٧٤	تمييز كم الاستفهامية
٢٧٥	تمييز كم الخبرية
٢٧٨	تمييز كأتين
٢٨٠	تمييز كذا
٢٨١	نواصب المضارع
٢٨١	أن
٢٨٦	لن
٢٨٩	كي
٢٩٣	إذن
٢٩٧	لام الجحود
٢٩٩	حتى
٣٠٣	أو
٣٠٤	فاء السبب
٣١١	واو الجمع
٣١٤	العطف بالفاء والواو وأو
٣١٥	حذف الفاء
٣١٧	إضممار أن بعد الواو والفاء وغيرهما
٣٢١	إضممار أن بعد لام كي جوازاً

٥٢٥	فهرس المحتويات
٣٢٤	خاتمة

الكتاب الثالث

في المجزورات وما حمل عليها وهي المجزومات

٣٣١	المجزورات
٣٣١	الحروف
٣٣٢	إلى
٣٣٤	الباء
٣٤٠	حتى
٣٤٥	رُبَّ
٣٥٥	على
٣٥٨	عن
٣٦٠	في
٣٦٢	الكاف
٣٦٦	كي
٣٦٦	اللام
٣٧٣	لعلَّ
٣٧٤	لولا
٣٧٥	متى
٣٧٦	مِنْ
٣٨٢	مسألة
٣٨٦	فصل الجار من مجزوره وتأخير عنه
٣٨٧	اتصال ما بحرف الجر
٣٩١	حروف القسم
٣٩١	باء القسم
٣٩٣	تاء القسم
٣٩٣	واو القسم
٣٩٤	أيمن
٣٩٧	جملة القسم
٤٠٨	لا جرم
٤٠٩	عوص

٤٠٩	القسم غير الصريح
٤١١	الإضافة
٤٢١	أسماء لازمة الإضافة
٤٢٥	آل
٤٢٦	كلّ وبعض
٤٢٦	أي
٤٣١	الفصل بين المتضايين
٤٣٥	المضاف للياء
٤٤٠	الجزء بالمجاورة
٤٤٣	الجوازم
٤٤٣	لام الطلب
٤٤٥	لا الطلبية
٤٤٦	لم
٤٤٧	لما
٤٤٩	أدوات الشرط
٤٤٩	متى وأيان
٤٥٠	حيثما، أين، وأتى
٤٥٠	أي
٤٥١	إذ ما
٤٥١	ما، ومهما
٤٥٢	«إن» بمعنى «إذ» و «إذا»
٤٥٢	إهمال متى
٤٥٣	المجازاة بكيف
٤٥٤	لو
٤٦٧	إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام
٤٦٨	لو
٤٧٥	لولا ولوما
٤٧٨	أما
٤٨١	عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
٤٨٢	الحروف غير العاطفة
٤٨٢	الهمزة
٤٨٤	الألف اللينة

٤٨٦	ألا
٤٨٦	ياء التنبيه وهاؤه
٤٨٧	أما
٤٨٩	أي
٤٩٠	إي
٤٩٠	أجل
٤٩٠	بجل
٤٩١	بلى
٤٩١	جلل
٤٩٢	جير
٤٩٣	السين وسوف
٤٩٤	قد
٤٩٦	كلّ
٤٩٩	كلّما
٥٠٠	كلّا
٥٠١	كم
٥٠٢	كأين
٥٠٤	كذا
٥٠٤	لا
٥٠٥	نعم
٥٠٥	هل
٥٠٩	نونا التوكيد

